مصر من عبد الناصر إلى ميدان التحرير

مصر من عبد الناصر إلى ميدان التحرير
تأليف : ستيفن كوك
ترجمة : محمد مطاوع
2208/ 2016ط1
الترقيم الدولى/ 3- 99 – 3511 – 977 – 978
حقوق الطبع محفوظة لدى الناشر
ليليت للنشر والتوزيع
الإشراف العام/ إيمان سعيد
مدقق لغوي/ محمد فهمي
غلاف/ فرنكشتاين
المراسلات : 24 ش سيد درويش
كوم الدكة – إسكندرية
ت : 01224272327
: 01022661632
Dar.lilitte@gmail.com
lilettepublishing@gmail.com

مصر من عبد الناصر إلى ميدان التحرير

تأليف

ستيفن كوك

ترجمة

محمد مطاوع

لو فقدت الطبقة الحاكمة الإجماع الذي تم التوصل إليه عليها، كأن تتوقف عن أن تكون طبقة قائدة وإنما مجرد طبقة "مسيطرة" باستخدام القوة القسرية فحسب، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى انفصال الجماهير عن أيديولوجياتها التقليدية، وعدم إيمانها بما اعتادت على الإيمان به في الماضي، وتصبح هذه الأزمة واضحة في الحقيقة التي مفادها بأن النظام القديم يموت فيما لا يمكن أن يولد نظام جديد، وبالتالي تظهر الكثير من الأعراض المرضية في هذه الفترة الأشبه بخلو العروش.

أنطونيو جرامشي، *مختارات من كراسات السجن*.

مقدمة

حسن

سيارة من طراز فورد إكسبديشن؟! أليست هذه السيارة من الضخامة بحيث يتعذر سيرها هنا؟ سألت نفسي وأنا أحدق فيها بينما كنت واقفًا في شارع محمد مظهر، في أصيل حار يخدر العقل في أواخر أغسطس 1999، علمًا بأني كنت قد تلقيت مكالمة قبلها بربع ساعة من شخص يدعى حسن، يخبرني فيها أن أنتظر أمام العمارة التي أقطن في إحدى شققها، وأنه سوف يمر عليَّ لأركب معه سيارته الفورد إكسبديشن الخضراء، ولم أفكر بالأمر كثيرًا حتى ركبت فيها وهي تسير في الشارع. سيارة فورد إكسبديشن؟! لم أرَ سيارات كثيرة من هذا النوع، فشوارع القاهرة مسدودة بماركات مختلفة من السيارات، مثل آخر موديل من سيارات المرسيدس والبي إم دبليو والرانج روفر، وكميات من الموديلات الأكثر تواضعًا مثل الميتسوبيشي وسكودا وفيات، وحافلات دايهاتسو الصغيرة، بالإضافة إلى طراز أو طرازين من نوع غريب وقديم، مثل لادا الروسية، لكني لم أرَ دبابة مثل الإكسبديشن، فقمت بعمل حسابات سريعة، إذ حتى يشتري حسن واحدة من سيارات الدفع الرباعي الأضخم في السوق في السوق المصرية، فإن ذلك سيكلفه ضعف ما كان سيدفعه في نفس السيارة لو كان قد اشتراها من الولايات المتحدة، ولا يمكن أن يكون الأمر كذلك كما قلت في نفسي، ولا شك في أني لم أسمعه جيدًا على الخط الهاتفي ذي الصوت الرديء.

وكانت فكرتي عن حسن– الذي عرفته قبلها بيومين فحسب عن طريق البريد الإليكتروني– هي أنه أحد خريجي الجامعة العاطلين الذين يقابلهم المرء في مصر، والذين عادة ما يعملون في مجموعة غريبة من الأعمال، كأن تجد أحدهم يعمل في مكتب بريد أو تصليح الساعات أو قيادة سيارات الأجرة (التاكسي)، وذلك حتى ينفقوا على آباءهم وأمهاتهم وشقيقاتهم وزوجاتهم وأطفالهم، وكان ما جذبني إليه هو مقال قصير باسمه في مطبوعة صادرة بالإنجليزية تسمى *سيڤيل سوسيتي*، وهي المطبوعة التي يمكن أن أقول في حينها (وهو ما تأكد فيما بعد) أنها تتمتع بعدد صغير من القراء، ومع أني قلت في نفسي بأن توزيع المجلة المحدود هو ما جعل الأجهزة الأمنية المتبجحة في مصر تتجاهلها إلى حد

كبير، مما منح لناشر *سيڤيل سوسيتي* ومحرريها وكتابها بعض الحرية، فإن قلم حسن السام كان صادمًا مع ذلك، ففي عشية "انتخاب" حسني مبارك (وقد كان ذلك استفتاءً في واقع الأمر) لفترة رابعة في رئاسة الجمهورية لم يوفر حسن شيئًا في هجومه الحاد على النظام الحاكم المصري والمدافعين عنه، وكانت بلاغته المنطقية تقطر سخرية وغضبًا على حماقات السلطة الفاسدة في مصر، كما عَبَّر عن يأسه الشديد من معاناة بلده المحبوب وإهانة شعبه وفقره.[1]

ولما ظهرت السيارة الإكسبديشن أخيرًا وهي تتحرك ببطء، توقفت بجوار بقالة، حيث كان بعض العمال ينظمون شحنة من البضائع في الشارع، وذلك فيما تجمع بعض البوابين في الزاوية، وكان الغسَّالون يسلمون ثيابهم، وبرَّادو السكاكين يقومون بعملهم في ورشهم التي كانت عبارة عن عربات يتم دفعها باليد، ثم توقفت السيارة أمامي، فقفزت إليها مادًّا يدي وأنا أقول "السلام عليكم" احترامًا، فنخر حسن شيئًا غير مفهوم في المقابل، لأرد عليه قائلًا: "شكرًا على توصيلك لي، فهذه هي السيارة حقًّا، والمرء لا يرى الكثير منها في شوارع القاهرة."

"نعم، فقد اشتريتها لإخافة الناس وإبقائهم بعيدًا عني!" قال وهو يضحك بسخرية.

وعلى امتداد ذلك الأصيل والأمسيات الكثيرة التي تبعته، عرفت أن حسن هو سليل أسرة غنية حصلت على ثروتها من التصدير والاستيراد، وعليه فقد كان ابنًا للنخبة، حيث تعلم في أفضل مدارس مصر (حيث تعلم في المدرسة الإنجليزية في القاهرة التي أعيدت تسميتها باسم مدارس النصر في الستينيات) وقضى إجازاته الصيفية يلعب في حوض سباحة في العجمي (وهو منتجع قرب الإسكندرية)، واستطاع بسهولة أن يحصل على حياة ميسورة، مثل أبناء النخبة المصرية المتشبهة بالغرب، وهي الحياة التي واصل فيها مصالحه التجارية واستفاد فيها من كل فوائد وضعه الاجتماعي، بيد أن ضميره لم يسمح له بمواصلة الأمر على هذا النحو، فرغم أنه من أبناء النخبة– إذ أحب حياة الدعة والراحة وعاش في واحد من مجمعات الضواحي المسورة والمبنية على النمط الأمريكي (وهو أشبه ببالم سبرنج منه بالجيزة) وسخر من عشقي لطعام الشوارع في مصر– إلا أن حسن قد كرَّس نفسه (بطريقته الخاصة) لتعرية

[1] حسن الصواف، "هل الفترة الرابعة أمر صحيح؟" *سيڤيل سوسيتي* 8، العدد 93 (سبتمبر 1999): 30– 31.

الفساد والقسوة في مصر تحت حكم حسني مبارك، وهو ما ميَّز حسن عن جيرانه والأغلبية الساحقة من طبقته الاجتماعية التي لا ترغب في انتقاد النظام الحاكم على الملأ مهما كانت وجهات نظرها بشأنه.

ولم تقتصر مأساة حسن على هاجس الغدر به على يد نظام مبارك فحسب، وإنما خيبة أمله المفرطة، فعندما تتحدث معه تفهم بأنه يتعامل مع مشكلات البلاد على نحو شخصي جدًّا، ويرى حسن بأن وضع مصر حالك في الوقت الراهن بسبب ما يرى أنه تطور اجتماعي وسياسي غير طبيعي، إذ نجم هذا التطور عن حادث تاريخي لا بد من تصحيحه بصورة ماسة.

وبعد ثلاث سنوات تقريبًا من مقابلتنا الأولى، كنت جالسًا مع حسن في المقعد الخلفي من سيارته المرسيدس (إذ تخلى عن الإكسبديشن لأنها كانت غير عملية على الإطلاق في شوارع القاهرة، كما قام بتشغيل سائق ليحافظ على هدوء أعصابه)، وكنا عالقين في زحام مروري مكوَّنٍ من سيارات وأتوبيسات وشاحنات على طول الكورنيش المُترب، والذي تمت زراعة أشجار على جانبه، في الضفة الشرقية من نهر النيل، وحدقت بعيدًا من النافذة وأنا ألاحظ موكبًا من المصريين يسيرون على الكورنيش في سعيهم للحصول على نسمة باردة من النهر لتلطف حرارة الجو في تلك الفترة من أواخر شهر سبتمبر، وذلك فيما انخرط حسن في مناجاة حول بقاء المعونة العسكرية الأمريكية للقاهرة، ولا شك في أنه قد لاحظ أني لم أكن أعطيه سوى نصف تركيزي– إذ كنا قد قمنا بهذه المناقشة كثيرًا من قبل– فتوقف في منتصف جملته قائلًا: "كانت القاهرة مدينة جميلة جدًّا، وكانوا يغسلون شوارعها بالماء والصابون كل ليلة، ولم يكن لدينا كل هذا العدد من الناس.. لقد كانت مكانًا رائعًا للحياة فيه." وكان الذي يتحدث هو ابن النخبة بداخله.

لقد سافرت إلى القاهرة بصورة منتظمة منذ عام 1993، ودائمًا ما كانت فوضوية ومتوحشة وكارثة حضرية، وإن كان المرح غير الطبيعي والسخرية الرائعة التي يمتلكها المصريون قد جعلاها مدينة مرحة، فقد مثَّلت مدينة مزدحمة بالنسبة لضعاف القلوب، إذ أنها تشكل عبئًا على جميع الحواس الخمس في آن واحد.

وبينما كنا نزحف بعد مرورنا بوزارة الخارجية ووزارة الإعلام باتجاه ميدان التحرير، كان حسن يتحدث عن نظرية تدور في عقله، إذ لو لم يحدث انقلاب يوليو 1952 الذي وضع جمال عبد الناصر والضباط الأحرار في السلطة، لكانت مصر دولة ديمقراطية مزدهرة، وكان حسن منخرطًا في تحليل يكاد يشكل لديه يقينًا، ويحوي نزعة واضحة لتصحيح التاريخ، بيد أنه لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كانت السلالة الألبانية العثمانية التي كانت تحكم مصر – ابتداءً من محمد علي عام 1801– ستفسح المجال لنظام سياسي ديمقراطي.

وكانت هذه مجرد نظرية خارج السياق العام للأحداث، وهي مجرد طرح أو افتراض عن مصر ظللت أسمعه من حسن على مدار سنوات، وأتذكر هنا إحدى الأمسيات الباردة في بداية عام 2000 عندما جلست قبالة حسن على كرسي وثير من طراز الأرابيسك الجديد، ونحن نحتسي الجعة المحلية في مصر (التي تحمل العلامة التجارية "ستيلا") بينما كان يطرح فكرته عن أن مصر بحاجة إلى ثورة إسلامية، ولم يكن حسن إسلاميًّا أصلًا، فقد كنت أحتسي البيرة، بينما كان مضيفي يستمتع بكأس من النبيذ، وفي واقع الأمر فإن هناك عددًا قليلًا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ممن يقيمون في مجمع القطامية هايتس المسوَّر، والذي يحوي حمامات سباحة وملعب جولف ونادٍ، وربما يكون المقيمون في هذا الجيب الاستثنائي والمجمعات الكثيرة التي تقلده حول القاهرة من المقيمين في مصر، بيد أنه يبدو أنهم يعيشون خارجها على نحو متزايد، ولم يكن حسن واعيًا بالسخرية التي ينضح بها اقتراحه، وبدلًا من ذلك فقد كان مستمتعًا بفكرته، فاعتقد أن إيران قد عرضت بشكل مقنع حماقات حكم رجال الدين، وعليه فلا شك في أن الشعب الإيراني سوف يغلب النظام الإسلامي بمطالبه الديمقراطية، ومن وجهة نظر حسن فإن الناس بحاجة إلى تجربة حكم الإسلاميين حتى يعرفوا عيوبه الشديدة، ومع مواجهتهم لكل الصعوبات التي كان متأكدًا من أنهم سيجابهونها في "جمهورية مصر الإسلامية" فإن المصريين سوف يطالبون بالديمقراطية، وعليه فبالنسبة لحسن يُعد الحكم الديني ثمنًا صغيرًا إذا ما كان سيؤدي في نهاية المطاف إلى تسريع وتيرة انتقال مصر نحو نظام سياسي أكثر انفتاحًا.

لكن حسن لم يدعُ أبدًا إلى ثورة إسلامية، فكل ما كان هناك هو أنه كان يشرح اعتقاده بأن مصر كانت محاصرة بحالة شبه مرضية من النظام السلطوي، وأن هناك شيئًا كبيرًا لا بد من حدوثه حتى

يتحطم النظام غير الديمقراطي، ولهذا كان حسن يسألني ضاحكًا في نهاية عام 2003– قبل أن يتحول العنف في العراق إلى تمرد واسع النطاق– عن السبب من أنه لا توجد "عملية تحرير مصر"، ولم يكن لديه صبر لحدوث تغيير تطوري، معتقدًا بأن هذا الأمر في أيدي قادة النظام الحاكم، الذين قاموا دائمًا بتحييد وصرف وتقويض الجهود الأمريكية والأوروبية ذات النوايا الطيبة والساعية نحو دعم التغيير السياسي بالشراكة مع مصر، وبالنسبة له فقد كانت هذه المقاربة مجرد وهم، إذ لم تتطلب تنفيذ القيادة المصرية لأية إصلاحات، وهذا هو السبب في أنه كان معارضًا متحمسًا لحزمة المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها واشنطن لمصر، وهي المساعدات التي وصفها بـ "المغوية" إذ لم تكن هناك أي شروط لاستمرار هذا الدعم، وهو ما جعل الولايات المتحدة "شريكًا في هدم النظام المصري الذي لا يعرف الرحمة" لبلاده.

وعادة ما كنت أجيل النظر في دفاع حسن عن الثورة الإسلامية وتغيير النظام على أنه مجهود ناجح لإثارة الاستفزاز، وكان حسن جادًّا جدًّا في إيمانه بأن فرض التغيير السياسي بالقوة سوف يؤدي إلى الديمقراطية في نهاية الأمر، ولم تكن هناك حاجة لتكرار النتائج الكارثية لغزو العراق، إذ يكفي القول بأنه قبيل ترك الرئيس جورج دبليو. بوش لمنصبه كانت إدارته قد توقفت عن التركيز على إقامة عراق ديمقراطي لصالح إنشاء عراق يستطيع الحفاظ على حدوده ويتمتع بالاستقرار مما يمكن معه سحب الجيش الأمريكي منه، لكن حسن واصل اعتقاده بأن الظهور السلمي للدولة الإسلامية سوف يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية، ويبدو أنه كان يواجه عائقًا في هذه النقطة، فرغم حالة الاحتقان السياسي في إيران– خاصة بعد الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل التي جرت فيها في يونيو 2009– فإن ظهور الدولة الإسلامية يعني عدة احتمالات من بينها إقامة دولة ديمقراطية أو قيام نظام ديكتاتوري أكثر ضيقًا وأشد قذارة.

وفي نفس الوقت فإن جوهر الطرح الذي تبناه حسن والقائم على أن مصر كانت تستطيع إقامة نظام ديمقراطي مزدهر لو لم يقم مجموعة من ضباط الجيش الساخطين بتنفيذ انقلاب يوليو 1952 يبدو معقولًا، فجذور النظام السلطوي الذي يسيطر عليه الجيش– والذي استمر 60 عامًا في مصر– تكمن في الصراعات السياسية والأيديولوجية التي ظهرت بعد خلع الضباط الأحرار للنظام القديم، ولم يقم

جمال عبد الناصر ولا خلفه– أنور السادات وحسني مبارك– بإنتاج عمل سردي ينطبق على المجتمع المصري بحيث تنخرط فيه الأغلبية الساحقة من المصريين، وإذا كان عبد الناصر والسادات قد حاولا ذلك فإنهما تعثرا لأن خطابهما حول العدالة الاجتماعية والتغيير الاقتصادي والديمقراطية لم يتماشَ أبدًا مع الحقائق اليومية التي كان يعيشها السواد الأعظم من المصريين، أما مصر مبارك فقد كانت خالية تقريبًا من أي محتوى أيديولوجي، وبدلًا من ذلك فقد كان النظام الحاكم يحاول الحصول على الولاء للدولة من خلال التنمية الاقتصادية، لكنه انكفأ باستخدامه الأسلوب القسري لحفظ النظام العام، ونتيجة لذلك فقد تحولت مصر إلى دولة بوليسية فاسدة بامتياز، وأدى هذا الافتقار إلى رؤية شاملة إلى صراع سياسي لا نهائي فيما يبدو حول طبيعة مصر، وهو الصراع الذي لم يتم حسمه أبدًا، فهل مصر جمهورية؟ وهل هي ديمقراطية؟ وما هي الأدوار التي يجب أن يلعبها الإسلام والوطنية والليبرالية في السياسة المصرية والمجتمع المصري؟ وكان على قادة مصر– الذين عجزوا عن الإجابة على هذه الأسئلة بصورة مقنعة– أن يملؤوا الفراغ الناشئ بالعنف، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى الثورة المصرية عام 2011.

ووجد حسن أنباءً سارة وأخرى محزنة في الجدال الرامي للإجابة على هذه الأسئلة، فعلى الجانب الإيجابي كانت الأفكار الليبرالية الخاصة بمصدر السلطات ودور الدولة وطبيعة السياسة محورية في الجدل القائم، لكن الليبراليين أنفسهم أصبحوا مهمشين مع تبني الحزب الوطني الديمقراطي التابع للرئيس مبارك– والذي سيطر على الساحة السياسية حتى ثورة 2011– والإخوان المسلمين وكثير من الحركات السياسية بينهما لخطاب يقوم على الإصلاح والتغيير السياسي على نحو يردد المبادئ الليبرالية، وفي نفس الوقت فلم تكن هذه المجموعات– الحزب الوطني والإخوان المسلمون والناصريون على سبيل المثال– ليبرالية أبدًا، وإضافة إلى ذلك فقد سعى اللاعبون السياسيون في مصر على كل ما لديهم من اختلافات أيديولوجية إلى استخدام رموز بعضهم البعض والتعاون في مجالي الثقافة والمجتمع عندما كانت مصالحهم السياسية تتطلب ذلك، ولا شك في أن المجموعات السياسية المختلفة لم تقم بهذا الأمر على نحو متساوٍ، إذ استعار الحزب الوطني والحكومة رموزًا من الإسلاميين والليبراليين على نحو أكبر بكثير مما فعلت القوى السياسية الأخرى، وهي القوى التي ركَّزت فقط على

فشل القادة المصريين في تضمين أفكارهم عن مصر ومسار مستقبلها في أذهان الناس، فأسفر هذا الوضع عن عدة نقاط ساخرة أصبحت بمرور الوقت سمات مميزة للمشهد السياسي والاجتماعي في مصر، من ذلك أن الدستور كان ينص على أن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، فيما الحكومة تقمع مناوئيها الإسلاميين بوحشية، وكان الحزب الوطني يتحدث عن التزامه بالأفكار الليبرالية، بينما يؤسس في نفس الوقت لسلطته تحت قناع الإصلاح، كما كان الإخوان المسلمون والناصريون يرسمون أنفسهم على أنهم رموز التغيير الديمقراطي.

وكشفت حالة الأمور عن صورة أكثر دقة مما رسمته الصحافة وبعض الأعمال العلمية والروايات التي كانت تؤلف خلفية السياسة الأمريكية، والتي كانت تنزع إلى التأكيد على الصراع بين الدولة المصرية والإخوان المسلمين، فقد لعب الإسلاميون فعلًا دورًا مؤثرًا ثابتًا وعميقًا في السياسة، لكنه حتى مع كل الاهتمام الذي كان مُنصبًّا على الصراع الأحادي بين النظام الحاكم والإخوان، فإن الكفاح من أجل مصر كان يدور حول ما تلتزم به البلاد، وإلى أين تمضي، وهو الصراع الذي كان أكثر اتساعًا من اللقطة ذات البعدين للإسلاميين ضد الدولة، إذ انخرط المصريون لوقت طويل في جدل أيديولوجي كان أكثر ثراءً بكثير مما قدمه الإخوان أو المدافعون عن النظام الحاكم بهذا الخصوص، وفي واقع الأمر فإن الجذور الليبرالية واليسارية لانتفاضة مصر في 25 يناير 2011 تقدم دليلًا على طبيعة السياسة المصرية ذات الأبعاد المتعددة في أواخر عهد مبارك.

ورغم الحالة التعيسة للأمور– التي نجم عنها الانفجار الذي حدث في بداية 2011 والذي كان نتيجة لمشكلات مصر الداخلية وتناقضاتها– فإن هناك عنصرًا خارجيًّا أيضًا في الأمر، فقد كان للبريطانيين والسوفيت– على مدار العقود الثلاثة الأخيرة– والأمريكيين تأثير على الساحة السياسية المصرية، ففي السبعينيات ظهرت واشنطن في المشهد وذلك في مسعى منها لتحقيق مصالحها في الحرب الباردة من خلال شراكة استراتيجية مع القاهرة لتجد نفسها ملتصقة بها، ومع الوقت أصبحت الولايات المتحدة عاملًا حاسمًا– وإن كان سلبيًّا– في السياسة المصرية، إذ قدمت واشنطن الدعم المالي والدبلوماسي والسياسي لقادة نظام سياسي غير ديمقراطي، وكان هؤلاء إما وحشيين أو غير مهتمين بشعبهم، ونتيجة

لذلك فقد سعت فصائل سياسية مختلفة إلى استخدام العلاقات الأمريكية–المصرية كسلاح في نزاعاتها السياسية الداخلية.

ولم يقتصر الأمر في مصر منذ زمن الضباط الأحرار– الذين حصلوا على السلطة عام 1952– على ما صار يُعرف بمن يسيطر على "الكرسي"– وهو ما كان واضحًا حتى للمراقب العابر– ولكن على الجهة التي من حقها أن تقوم بتعريف مصر، وهذا هو الأمر الأهم والأكثر عمقًا، وكان لهذا الصراع عواقب أثرت على ما هو أبعد من السياسة الداخلية المصرية، فمن كان يقوم بتعريف مصر كان يقوم أيضًا بتعريف علاقات القاهرة بجيرانها في الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وإلى ذلك فقد قدَّمت ثورة 2011 أملًا كبيرًا في أن هذا الكفاح من أجل مصر– والذي أصبح مجرد هراء بالمقارنة مع أحلام الإسلاميين، وهم خلفاء الضباط الأحرار واليسار والليبراليين والناصريين– قد انتهى، وبالنسبة لحسن فقد مثَّلت الثورة الشعبية التي أفضت إلى نهاية الحكم الطويل لحسني مبارك لحظة للاحتفال الشخصي غير المعهود، إذ تحول الضغط من أجل رحيل مبارك– وهو ما بدا لوقت طويل هدفًا وحيدًا وعبثيًّا– إلى كفاح وطني فجأة، لكن حسن كانت لديه شكوكه، ذلك أن التاريخ المصري وسجل المعارضة المفتتة يطاردانه، وإذا كانت المعركة ضد مبارك قد انتهت فإن الصراع من أجل تعريف مصر كان يدخل مرحلة جديدة، ولم يكن حسن متأكدًا تمامًا مما ستكشف عنه هذه المرحلة.

ولا يمكن فهم انتفاضة 25 يناير 2011– عندما خرج عشرات الألوف، ثم ملايين المصريين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير السياسي– من خلال معرفة تفصيلية بأحداث الأسابيع والشهور التي سبقت تلك اللحظة غير العادية فحسب، وإنما يتطلب الأمر أيضًا فهمًا للعقود التي سبقت هذه الثورة، ومن المستحيل أن نرسم خطًّا مباشرًا بين الأحداث التي وقعت في الماضي البعيد واللحظة الحالية لأن التاريخ يتجلى في اتجاهات كثيرة كما أن السلوك الإنساني يتسم بالتعقيد؛ ومن ناحية أخرى، فإننا نستطيع أن نرى في تاريخ البلاد مجموعة من الأفكار والأسئلة والموضوعات السائدة والتي أصبحت محورية في الخطاب الوطني، وفي الحالة المصرية كان هناك جدل شديد بشأن ماهية مصر، وما الذي تهدف إليه، وما هي علاقتها بالعالم.

وستكون هذه القضايا محورية في هذا الكتاب الذي يبدأ بإرهاصات الوطنية المصرية والتي يمكن تعقب بدايات ظهورها إلى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وصولًا إلى انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952، وانتهاءً بالأحداث غير العادية التي أخذت مجراها في ميدان التحرير في بداية عام 2011؛ وفي أثناء هذا الاستعراض، سنقوم بفحص حاسم لكيفية تشكيل المسائل الضمنية التي لم تتم الإجابة عنها سياسيًا واجتماعيًا للمعارك السياسية التي جرت في عهود عبد الناصر والسادات ومبارك، ثم يلقي الجزء الأخير من الكتاب الضوء على كيفية مساهمة واشنطن في الصراع الذي تم من أجل تعريف مصر، وما تهدف لتحقيقه، وكيفية حكم البلاد، وموقعها في العالم؛ ولا تُشكِّل مطالب التغيير من ميدان التحرير إزاء التيار الجارف للتاريخ السياسي المصري المعاصر إلا مَلمحًا آخر للصراع على مصر، وهو الصراع الذي بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر على الأقل؛ وكما يوضح الفصل الأخير، فإن المصريين حاليًا يمتلكون فرصة للإجابة على هذه الأسئلة، بيد أن الأمر معقد لو أننا ذهبنا إلى الأغلبية الساحقة من المصريين، إذ سيكون الطريق طويلًا ومؤلمًا للغاية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العملية ضرورية لمصر حتى تصبح ديناميكية على المستوى الاقتصادي، ومجتمعًا حيويًّا على المسار السياسي.

الفصل الأول

مصر للمصريين

جيب الفالوجة. صحراء النقب. ديسمبر 1948. خنادق. لا يمكن النجاة من هنا، فقد أصبحت هذه الخنادق هي الملمح البارز لمشهد كئيب، واستحالت إلى بيت وسجن للجنود والضباط التابعين للفرقة الرابعة، وكان العدو يشن هجمات برية وجوية متواصلة، وهو الموقف الذي آلت إليه الأمور بعدما كانت الاندفاعة الأولى من سيناء للنقب موفقة نسبيًّا، فقامت نصف القوة بالذهاب إلى الشرق للهجوم على بلدة بئر سبع البدوية، ثم وصلت شمالًا حتى بيت لحم، مما هدد بالتحامها مع الفيلق العربي الأردني للقيام بهجوم على القدس، أما النصف الآخر من القوة فقد تحرك على الساحل الغربي لفلسطين على مسافة يستطيع منها ضرب تل أبيب، وكان يقطنها 200,000 نسمة في ذلك الوقت، وكان لنجاح هذه الفرقة على أي من الجانبين أن يؤدي إلى نهاية مشينة للمشروع الصهيوني.

لكن الملك فاروق ومستشاريه لم يكونوا مهتمين بتدمير إسرائيل، فبحلول ديسمبر 1948 فقد الجيش المصري معظم ما اكتسبه منذ مايو، وكانت أربع من خمس كتائب مصرية بالكاد في فلسطين، بالإضافة إلى كتيبتين (تضمان من 6,000 إلى 10,000 رجل) تجمعتا حول مدينة رفح في قطاع غزة الجنوبي، كما كانت هناك كتيبتان متوقفتان في العوجة إلى الشمال تمامًا من الحدود، وكان العنصر المصري الأخير– المكون من ثلاثة أفواج من الفرقة الرابعة– قابعًا على مسافة 35 ميلًا إلى الشمال من مفترق الطرق الاستراتيجي المسمى بالفالوجة، والذي يُعد بوابة إلى المدن الساحلية عسقلان وأشدود وتل أبيب، وحتى القدس في الشمال والشرق، وفي سياق سلسلة من الاجتماعات التي تمت في كيبوتز جات المجاور أعطى القائد الإسرائيلي– وكان يدعى إيجال ألون وله من العمر 30 سنة– لنظيره المصري العقيد محمود سيد طه (أو طه بك) فرصة لسحب قواته بشكل آمن إلى سيناء، لكن المصريين لم يستسلموا، فرد طه بك وكان يقف إلى جواره مساعده الرائد جمال عبد الناصر: "هناك

شيء يمكنني إنقاذه وهو شرف الجيش المصري، ولذلك فعليَّ أن أحارب حتى آخر رصاصة وآخر جندي."[2]

وهكذا كانت الهجمات الإسرائيلية اللاحقة مهلكة، ثم قدَّم وقف إطلاق النار في يوليو 1948 فرصة للقوات الإسرائيلية هنا وهناك لتسليح نفسها بشكل ملائم، فأفسحت المسدسات والبنادق من فترة الحرب العالمية الأولى الطريق للمدفعية والدبابات وحتى القاذفات الأمريكية المستعملة، ومع إحساس الإسرائيليين بأنهم على مشارف النصر مما يعطي دولتهم مساحة إضافية قدرها 600 ميل مربع أكثر مما هو منصوص عليه في خطة التقسيم التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 1947، فقد ألقى هؤلاء كل شيء على معاقل المصريين، لكن المصريين لم ينسحبوا ولم يعودوا إلى مصر إلا بعد مفاوضات الهدنة في مارس 1949.

بيد أن الضباط الشبان الذين كانوا يخدمون طه بك في الطين واليأس الذي باتت الفالوجة تُمثِّله، واصلوا تطوير حركتهم التي بدأت في التشكل قبل ذلك التاريخ بسنوات، وربما مَثَّل الصهاينة العدو اللدود في تلك اللحظة، وذلك مع قذائف المدفعية التي تساقطت عليهم والهاون والقنابل التي أمطروهم بها، لكن تهديد الصهيونية كان مجرد عرض من أعراض المرض، وليس سبب المرض، وهو الموقف التعيس الذي وجدوا أنفسهم فيه، والغريب أن الهزيمة الوشيكة في الفالوجة كانت محررة لهم، إذ وفرت لهم فرصة لتأمل الداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر المخترقة بالفساد والمكائد السياسية والنفوذ الأجنبي، وبالنسبة للرائد عبد الناصر والضباط الأقل منه رتبة– مثل صلاح سالم، وزكريا محيي الدين، وكمال الدين حسين– فإن خبرتهم في فلسطين كانت تُمثِّل وقودًا لتصميمهم على استعادة عظمة مصر.[3]

---

[2] هوارد إم. ساخر، *تاريخ إسرائيل: منذ صعود الصهيونية إلى زمننا الحالي* (نيويورك: ألفريد إيه. نوف، 1993)، 341.

[3] جمال عبد الناصر، *فلسفة الثورة* (القاهرة: دار المعارف، 1954)، 12.

القاهرة. 23 يوليو 1952. مع انتشار الضوء من الشرق عبر شبه جزيرة سيناء إلى هضبة الجيزة، حيث تقف الأهرام العظيمة كشاهد على تفرد مصر، كانت القاهرة تستحم في لون أبيض مغسول غريب، وأدى البخار المتصاعد من سطح النيل– بسبب رطوبة منتصف الصيف– إلى شعور غريب بالتوقع، إذ تحركت المركبات المدرعة عبر الشوارع الساكنة (ففي عام 1952 لم تكن القاهرة قد تحولت بعد إلى تلك المدينة الضخمة التي يبلغ عدد سكانها 15 مليون نسمة حاليًا) لتعبر ميدان العتبة، حيث توقفت أربع دبابات منذ ساعات الصباح الأولى، وذلك مع تلقيها أوامر بالانتشار في مواقع حساسة في أنحاء العاصمة.

ومن ميدان العتبة، كانت قافلة السيارات المدرعة تأخذ طريقها نحو شارع علوي بالإضافة إلى استوديو الإذاعة المصرية، وكان من بين الضباط الذين نزلوا الاستديو الرئيسي عقيد شاب، داكن البشرة، نحيل القوام، يدعى أنور السادات، وكان السادات مثيرًا محترفًا للشغب أكثر من كونه ضابطًا متميزًا، لذا فقد اتسمت خدمته بفترات انقطاع قضاها في السجن لنشاطاته السياسية التي شملت مداعبته لألمانيا النازية والإخوان المسلمين، والآن أصبح السادات مسئولًا عن إعلام الأمة بخطة الجيش لاستعادة السيادة والكرامة لمصر أخيرًا.

كانت هذه واحدة من أفضل اللحظات في تاريخ مصر، وبعدها بقليل بدأ البث الإذاعي في السادسة والنصف صباحًا، ثم تم قطع الإرسال، ولم يكن الضباط الأحرار– كما وصف المتآمرون أنفسهم– قد سيطروا على البلاد كلها في الست ساعات التي مضت منذ تحركهم للقيام بالانقلاب، فقد قام حاكم القاهرة وقوات موالية للملك بقطع الكهرباء عن محطة إرسال أبو زعبل، وفي وقت قصير كانت القوات التابعة للضباط الأحرار قد سيطرت على المحطة، وعليه فقد ألقى السادات بيانه في السابعة والنصف صباحًا:

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين.

وفي فترة ما بعد هذه الحرب، تضافرت عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها.

وعلى ذلك، فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خُلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيُطلق سراحهم في الوقت المناسب.

وإني لأؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردًا من أية غاية؛ وأنتهز هذه الفرصة، فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة باللجوء لأعمال التخريب أو العنف، لأن هذا ليس في صالح مصر، علمًا بأن أي عمل من هذا القبيل سيُقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه متعاونًا مع البوليس؛ وإني لأطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويُعتبر الجيش نفسه مسؤولًا عنهم.. والله ولي التوفيق.[4]

كان بيانًا متحفظًا في نبرته ومتواضعًا في أهدافه كما هو ملاحظ، وهو البيان الذي جرى تقديمه في لحظة فارقة في تاريخ مصر المعاصر، فمع المناجاة الذاتية التي قدمها السادات والمكونة من 187 كلمة تغيَّرت العقلية السياسية في مصر، وأدت "الحركة المباركة"– وهو الوصف الذي أعطاه الضباط للانقلاب– إلى انطلاق عمليات وأنماط وديناميكيات سياسية أدت بدورها إلى أثر يتعذر محوه من السياسة الإقليمية والعالمية.

وقد شكَّل تدخل الضباط في يوليو 1952 ذروة الإثارة الوطنية التي سيطرت على مصر لمدة 70 سنة منذ عام 1882، وذلك عندما تمردت مجموعة أخرى من الجند تحت قيادة العقيد أحمد عرابي على النظام الملكي المصري، إذ أصيب عرابي وأتباعه بالفزع من وقوع مصر في براثن السيطرة

[4] مجلس الشورى: هو الغرفة العليا في البرلمان المصري، وفيه وثائق وتصريحات هامة تعود إلى العهد الملكي، ويمكن الحصول على هذه الوثائق من http://www.shoura.gov.eg/const_pdf/const6.pdf، وبيان الضباط الأحرار بشأن الانقلاب موجود في هذا المجلس.

الأوروبية في العقد السابق بسبب عبء الديون الخارجية للبنوك البريطانية والفرنسية الذي أثقل كاهلها؛ وفي رد فعل على تحدي عرابي، قامت لندن وباريس بإرسال قوات بحرية إلى الساحل المصري عند ميناء الإسكندرية، ورفض الفرنسيون أن يحتلوا مصر، بيد أنهم دعموا المواجهة المباشرة مع عرابي الذي انتزع السيطرة على الحكومة، وظلت لندن مصممة على حماية المصالح البريطانية، ونتيجة لذلك فقد قامت السفن الحربية البريطانية بقصف الإسكندرية في 11 يوليو 1882 وإنزال آلاف الجنود في مصر،[5] وأظهرت قوات عرابي مقاومة شرسة وغير متوقعة أمام الغزو البريطاني، ففي أغسطس حارب الجيش المصري البريطانيين، فتعادل معهم في معركة دموية في كفر الدوار، وهي مدينة تقع في دلتا النيل إلى الشمال الشرقي من القاهرة، وبعدها بشهر هَزَمَ البريطانيون أخيرًا قوات عرابي في بلدة تسمى التل الكبير، وتقع بين مدينتي القاهرة والإسماعيلية.

وحتى ذلك الوقت، كان التاج البريطاني مؤثرًا رغم أنه كان مجرد لاعب خارجي فيما يختص بالسياسة المصرية، بيد أنه مع نشر عشرات الآلاف من الجنود لقمع ثورة عرابي أصبح البريطانيون "في" مصر بكل معنى الكلمة، رغم أن لندن لم تحتل أبدًا ذلك البلد بالمعنى الذي تملكت به كلًّا من الهند وروديسيا وكينيا وسنغافورة على سبيل المثال، وفي عام 1914 أصبحت مصر محمية تابعة للمملكة المتحدة، وعلى الرغم من ذلك، نظرت بريطانيا إلى مصر على أنها ذات قيمة استراتيجية في منافستها المستمرة مع فرنسا وروسيا، وفي سياق تأمين جوهرة التاج في جنوب آسيا (الهند)،[6] وأدى إكمال مشروع قناة السويس عام 1869– وهو للهندسة والتمويل الفرنسيين– إلى زيادة قيمة مصر من الناحية الاستراتيجية في التجارة والأمن الدوليين على نحو تجاوز ما تقدر عليه قيمتها ومواردها، وفي عام 1875 سعى البريطانيون إلى السيطرة على تشغيل القناة عندما اشترت لندن كل أسهم مصر في شركة قناة السويس من الحاكم المصري،[7] ومع إعلان شراء نصيب مصر في القناة، أوضح رئيس الوزراء البريطاني

---

[5] أرسل البريطانيون في أغسطس وحدة من 20,000 جندي لمنطقة قناة السويس.

[6] جون مارلو، *تاريخ مصر الحديث والعلاقات الأنجلو–مصرية: 1800–1956*، الطبعة الثانية، (هامدن، سي تي: أركون بوكس، 1965)، 43، 365.

[7] جيمس جيلفن، *الشرق الأوسط المعاصر: تاريخ* (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2005)، 93. تجدر الإشارة إلى أنه مع شراء نصيب إسماعيل في القناة تحكم البريطانيون في 40% من رصيد شركة قناة السويس،

بنجامين ديزرائيلي لمجلس العموم بأن سياسة حكومته نحو مصر تقوم على تعزيز سيطرتها على الهند وغيرها من المستعمرات الأخرى، وكان تمرد عرابي بعدها بخمس سنوات مؤشرًا ينذر بعدم استقرار الوضع في البلاد تحت حكم الخديوي إسماعيل، حفيد محمد علي مؤسس السلالة الألبانية العثمانية التي حكمت مصر منذ 1805، بيد أن هذا التمرد قدَّم فرصة للتاج البريطاني،[8] ذلك أن التأسيس لوجود بريطاني في مصر كان من شأنه أن يضمن استقرار مصر ويؤمن وصول بريطانيا إلى قناة السويس دون قيد أو شرط، وكان قلق لندن بشأن استقرار الوضع والوصول إلى قناة السويس نذيرًا بسياسة كان من المقدر لها أن تقود السلم الأمريكي Pax Americana في الشرق الأوسط بعدها بقرن كامل.

وفي عام 1882 وضعت بريطانيا نفسها بشكل ضعيف للغاية فيما بدأت تسميه بإدارة مصر، فقد كان هدف لندن ينحصر في تأمين "السيادة الأصلية" التي ظلَّت فنيًّا من حق السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في القسطنطينية،[9] لكن صلات مصر مع الإمبراطورية العثمانية مع نهاية القرن التاسع عشر كانت ضعيفة في أفضل أحوالها، وكان محمد علي– الذي عمل ضابطًا في الجيش العثماني– قد حكم مصر بالنيابة عن السلاطين، وذلك بمساعدة البيروقراطيين الذين رحبوا به في مختلف أنحاء البلاد،

مما جعل لندن صاحبة أكبر نصيب من الأسهم في هذه الشركة، لكن ديزرائيلي كان عاجزًا عن ممارسة سيطرته على النحو الذي تمناه، إذ كانت القوانين الفرعية للشركة تمنع أي صاحب أسهم مفرد في الشركة من أن يحصل على أكثر من 10 أصوات (من 24 صوتًا) في مجلس المدراء، وقد أعطى إسماعيل حقوقه في التصويت المرتبطة بنصيبه حتى عام 1894 للندن. انظر مارلو، *تاريخ مصر الحديث والعلاقات الأنجلو–مصرية: 1800–1956*، 61–84.

[8] قبل عام 1868 كان الحكام المصريون يدعون بالباشوات، لكن إسماعيل أقنع العثمانيين بأن يتم تغيير اللقب إلى "خديوي"، وهي كلمة فارسية تعني نائب الملك. أنظر يوجين روجان، *العرب: تاريخ* (نيويورك: بيزيك بوكس، 2009)، 100.

[9] أعاد قانون الخدمة البريدية التركي الصادر في مارس 1930 بصورة رسمية تسمية مدينة إسطنبول، رغم أن هذا الاسم كان مستعملًا على نحو غير رسمي منذ القرن الخامس عشر. أنظر ريتشارد روبنسون، *الجمهورية التركية الأولى: دراسة حالة في التنمية الوطنية* (كامبريدج، ماساشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1963)، 298.

بما في ذلك الجراكسة الأتراك وأبناء البلقان والعرب،[10] لكن المنحدرين من سلالة محمد علي لم يكونوا دائمًا خدمًا مخلصين للسلاطين، فإسماعيل– على سبيل المثال– كان يعتقد بدعاوى لم يجاهد كثيرًا في إخفائها، وهي الدعاوى التي تقول بضرورة استقلال مصر، وبعد الحرب الأهلية الأمريكية قام بتوظيف ضباط أمريكيين من جيش الاتحاد والجيش الكونفدرالي السابق لتدريب الجيش المصري، بحيث يكون الأخير جاهزًا للقتال متى سعى العثمانيون إلى تأكيد سيطرتهم المباشرة على مصر،[11] ورغم ذلك فقد عمل الخديوي توفيق– الابن الأكبر لإسماعيل– على تمكين الغزو البريطاني لمصر عام 1882 كمحاولة للقضاء على عرابي وثورته الوطنية التي هددت حكم الخديوي وحاجة بريطانيا إلى تأمين خطوط مواصلاتها البحرية الحيوية نحو الهند، ورغم سياسة لندن الثابتة بشأن استعادة السيادة العثمانية، فإن وجود بريطانيا في مصر أسفر عن إضعاف العلاقات بين القاهرة والقسطنطينية على نحو أكبر.

وكما هو الحال في كافة التدخلات الأجنبية، فقد سعت لندن إلى العمل مع الطبقة السياسية الموجودة في البلاد، وهي الطبقة التي كانت راغبة في المشاركة في الإدارة البريطانية، وفي حالة مصر لم يكن أمام توفيق وحاشيته والسياسيين المصريين سوى الرضوخ للبريطانيين نظرًا للوضع السيئ للشؤون المالية الحكومية التي ورثها الخديوي عن أبيه، ورغم ذلك فقد كان هناك مؤيدون للحكم البريطاني الجديد والمباشر في مصر، وخاصة بين النخبة السياسية المؤلفة من الأتراك المصريين والجراكسة والبلقانيين الذين نظروا إلى الإثارة الوطنية التي قام بها عرابي على أنها تهديد لمصالحهم المادية

---

[10] ويليام إل. كليفلاند، *تاريخ الشرق الأوسط الحديث*، الطبعة الثالثة، (بولدر، كلورادو: ويستفيو برس، 2004)، 71.

[11] أنظر ويليام بي. هيسلتاين وهازل سي. وولف، *الأزرق والرمادي على النيل: مع الجنود الأمريكيين في العالم العربي عام 1870*، (سان بطرسبرج، فلوريدا: مطبعة هايلر، 2006).

والسياسية،[12] أما توفيق فقد كان في وضع لا يحسد عليه، إذ كان بحاجة للتدخل الأجنبي لينقذ عرشه، كما كان مضطرًا إلى تقديم نفسه سياسيًّا لشعب بدأ يعتنق الأفكار الوطنية.

قوة الصحافة

كانت الصحافة المصرية في العقود التي سبقت ثورة عرابي تعمل بنشاط على إثارة المصريين ضد الاقتحام الأوروبي المتزايد لمصر، ومن بين كل بلدان العالم العربي كانت مصر هي صاحبة التاريخ الأعرق في الصحافة النشطة والمستقلة، ذلك أن ظهور الصحف والدوريات يعود إلى غزو نابليون لمصر عام 1798 واحتلال فرنسا اللاحق والقصير للبلاد حتى عام 1801، إذ وصل الضباط الاستعماريون الفرنسيون إلى مصر بأدوات من شأنها "تمدين" المجتمع المصري، لكن النسخة الفرنسية من "عبء الرجل الأبيض" لم تكن هي الحافز الأساسي في ذلك التدخل، إذ كانت باريس تسعى إلى تأمين أسرع طريق من أوروبا نحو شبه القارة الهندية لنفسها، وذلك على حساب منافسيها البريطانيين، وأيًّا ما كان الأمر، فقد جاءت أدوات الاحتلال بمطبعة، وصاحب هذا الاحتلال بيروقراطيون وعلماء أنثروبولوجيا ومهندسون ومساحون وعلماء، واستخدمت السلطات الفرنسية هذا التطور التكنولوجي لنشر مراسيمها الرسمية وإنتاج جريدة– *لو كوريير دو ليجبيت* – ومطبوعة عربية هي *التنبيه*، ورغم أن مصريًّا قام بتحرير الصحيفة الأخيرة، إلا أن الجريدتين عكستا حساسيات المشروع السياسي الفرنسي وأهدافه في مصر.

وفي عام 1828 أسس محمد علي– حاكم مصر– جريدة *الوقائع المصرية* كوسيلة لنشر السياسة الحكومية، وبعدها بخمس سنوات صدرت *الجريدة العسكرية* جنبًا إلى جنب مع الدوريات التي نشرتها الوزارات الأخرى، وبقيت الصحف في أيدي الهيئات الرسمية المصرية حتى عام 1863 عندما تولى إسماعيل السلطة، حيث بدأت الصحافة الأهلية في الازدهار بمساعدة كبيرة من البلاط الملكي، وما

[12] بي. جي. ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث: منذ محمد علي حتى مبارك*، الطبعة الرابعة (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز، 1991)، 165– 166.

من شك في أن حاكم مصر الجديد– الذي كان لا يزال في الثالثة والثلاثين من عمره عندما تولى الحكم– كان ينوي تنفيذ أجندته السياسية من خلال دعمه للصحافة، كما نظر إلى نفسه على أنه مصلح كبير، وفهم أن الصحف والمجلات والدوريات هي عنصر هام في المجتمع الحديث، وعليه فقد ظهرت مجموعة مختلفة من المطبوعات التي تُعبِّر عن قضايا واتجاهات أيديولوجية مختلفة تتراوح ما بين الإصلاح الإسلامي والوطنية المصرية وصولًا إلى المشروع الأوروبي في مصر بالإضافة إلى جريدة *وادي النيل* الناطقة بلسان حال إسماعيل، وبحلول عام 1870 كانت مصر تفخر بأن لديها 16 جريدة، من بينها 10 جرائد تصدر باللغة العربية.

لكن دعم إسماعيل الأولي للصحافة لم يَحمِه من نقدها المدمر، إذ أدى إنفاقه الهائل على المباذل الملكية (مثل محاولاته لإعادة تشكيل القاهرة على غرار باريس، وإصراره على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية– مثل خط السكة الحديد وقناة السويس– بسرعة) إلى تقويض المالية المصرية، فوقعت البلاد رهينة لضغوط باريس ولندن بشكل أكبر،[13] وفي عام 1876 اضطر إسماعيل إلى قبول لجنة بريطانية–فرنسية مشتركة للرقابة على الدين العام، فأشرفت هذه اللجنة على دفع الخديوي لالتزاماته المالية نحو المؤسسات المالية الأوروبية، الأمر الذي حدا بالصحفيين والمحررين المصريين إلى الرد على هذه الكارثة المتوقعة بدون اعتبار للذات الملكية أو الأعراف الدبلوماسية، فانتقدت جريدة *الأهرام*– التي أسسها لبنانيان مسيحيان عام 1876– النظام الملكي لخضوعه المتزايد للغرب، وعلى نحو مشابه قامت *جريدة مصر* بنشر افتتاحيات ضد السيطرة الأوروبية،[14] ولم تبالغ الصحافة كثيرًا في النفوذ البريطاني والفرنسي، ففي عام 1879 أجبرت الحكومتان البريطانية والفرنسية إسماعيل على التخلي عن السلطة بعدما عجزت القاهرة عن دفع ديونها، ليحل محله توفيق اللين العريكة ليقوم بتنفيذ ما يريدان.

---

[13] جون مارلو، *تاريخ مصر الحديث والعلاقات الأنجلو–مصرية: 1800– 1956*، 93.

[14] لمناقشة كاملة لجذور الصحافة المصرية وتأثيراتها الوطنية، أنظر ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، الفصل 9.

وخلال ثورة عرابي سعى الخديوي وسادته البريطانيون إلى كبح جماح الصحافة ونفي المحررين والصحفيين، لكن هذه الإجراءات بالإضافة إلى قانون الصحافة الصادر عام 1881– الذي أجبر صحفًا معينة على إغلاق أبوابها– لم تؤد إلى تقويض المشاعر الوطنية، وفي العقدين التاليين على ثورة عرابي عملت الصحف المصرية على تغذية حوار وطني، فتألبت العناصر الموالية للملكية والموالين للبريطانيين ضد الوطنيين الذين سعوا إلى أن تكون "مصر للمصريين"،[15] وكان أن خدمت الظروف الصحف المصرية في مساعيها، وذلك عندما مات توفيق عام 1892، مما أفسح الطريق أمام عباس حلمي الثاني (الذي تتم الإشارة إليه أحيانًا على أنه عباس الثاني) لتسلم القيادة في مصر، وكان ابن توفيق أقل استعدادًا لتنفيذ رغبات البريطانيين من أبيه، فاستخدم الصحافة حتى يحقق الأهداف الوطنية الخاصة به، وإضافة إلى ذلك فلم يكن قمع الصحافة المصرية أمرًا ممكنًا طوال الوقت بالنسبة لوزارة الخارجية البريطانية نظرًا للحساسيات الأوروبية تجاه الحريات الشخصية والسياسية التي تشمل حرية التعبير، ونتيجة لذلك سمح القنصل العام البريطاني في مصر– اللورد كرومر– في بداية عام 1890 بعودة الصحفيين المنفيين إلى مصر، حيث عاد هؤلاء إلى ما كانوا قد تركوه، فأثاروا الناس ضد الوجود البريطاني في بلادهم.

النزعة الإصلاحية الإسلامية

رغم الحقيقة القائلة بأن الصحافة المصرية لعبت دورًا هامًّا أسهم في إثارة الوطنية المصرية ونشرها، فإن هناك عناصر مهمة أخرى في هذه الدراما التي امتدت لتصل إلى سبعين سنة، فمن بين هؤلاء ظهر المثقفون والناشطون الإسلاميون المصريون، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الإسلام والسياسة هي مسألة مثيرة للجدل، خاصة في مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر، وهي المرحلة التي أصبحت فيها تصورات كـ "الجهاد" و"السلفية" و"الوهابية" مصطلحات مألوفة– وإن لم تكن مفهومة تمامًا–

[15] كان الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل هو من وضع مقولة "مصر للمصريين"، وكان قد أسس الحزب الوطني وعمل رئيسًا لتحرير صحيفته اليومية *اللواء*.

بالنسبة لكثيرين، بيد أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن الإسلام شكَّل عنصرًا ثقافيًّا وسياسيًّا هامًّا على نحو كبير في تكوين مصر والشرق الأوسط الحديث.

فمع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أثار مفكرون إسلاميون بارزون مثل جمال الدين الأفغاني (وهو شيعي من العرق الفارسي) وتلميذه الشيخ محمد عبده ورشيد رضا– الذي كان تلميذًا لمحمد عبده– سلسلة من القضايا الأساسية بشأن مصر والعالم الإسلامي وأوروبا، إذ تساءلوا عن السبب في التخلف الشديد الذي أصاب الحضارة الإسلامية، ولماذا– مع الأخذ بعين الاعتبار لتاريخ الإسلام في "التنمية الاجتماعية والفردية" والإيمان بالعقل– انكفأ الشرق بعيدًا عن الغرب؟[16] وما هو رد فعل العالم الإسلامي نحو الغرب؟ وما هي العلاقة بين الإسلام والتحديث؟ وهذا هو السؤال الأهم؛[17] ورغم أن هذه الأسئلة لم تكن لها علاقة بالمسألة الوطنية في تلك الحقبة، فإن الإجابات التي قدَّمها الأفغاني وعبده ورضا وغيرهم كانت مهمة في نمو المشاعر الوطنية المصرية قبل انقلاب الضباط الأحرار عام 1952.

فبالنسبة للمصلحين الإسلاميين جاءت أحوال المسلمين في تلك الحقبة نتيجة لجهلهم الجماعي وافتقارهم إلى الأخلاقيات العامة وتفككهم، ولم يكره هؤلاء أوروبا في حد ذاتها، فقد أمضى الأفغاني وعبده بعض الوقت في أوروبا، وصرحا بإعجابهما بمنجزاتها، وأدرك عبده تحديدًا أهمية الإصلاحات المدنية والسياسية والتعليمية التي استقاها الخديوي إسماعيل من أوروبا، لكن تلك الإصلاحات أثارت عددًا من المشكلات التي كانت الشريعة الإسلامية عاجزة عن معالجتها، فكانت توصيته بألا يتم نقل القانون الأوروبي كما هو في المجتمع المصري، وإنما أن يتم تطوير نظام فكري أو مجموعة من المبادئ التي توفق بين الإسلام والحداثة،[18] وبالنسبة لعبده والمصلحين الآخرين، فلم يكن من الممكن للمجتمع

---

[16] ألبرت حوراني، *الفكر العربي في العصر الليبرالي 1798–1939*، (كامبريدج: مطابع جامعة كامبريدج، 1991)، 114– 115.

[17] السابق، 139.

[18] تشارلز دي. سميث، "أزمة التوجه: تحول المثقفين المصريين إلى رعايا إسلاميين في الثلاثينيات"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 4، العدد 4 (أكتوبر 1973): 390.

المصري والمجتمعات الإسلامية أن تنغمس في المفاهيم الغربية لما يجب أن تكون عليه المجتمعات وكفى، ذلك أن الإسلام يكبح أو يعمل كـ "قوة مسيطرة" على المجتمع،[19] وأخيرًا فقد اعتقد عبده بأنه لا بد من وجود حاكم عادل يحكم مصر وفقًا للقانون والتشاور مع الناس من أجل وقف تدهور البلاد.

وأدت جهود عبده إلى دفعة قوية لجيل تالٍ من تلامذته الذين سعوا إلى تفسير أفكاره وتوسيع نطاقها، وكان الأكثر بروزًا بين هؤلاء هو أحمد لطفي السيد ورشيد رضا و– الأكثر أهمية– سعد زغلول، إذ قام الأخير بلعب دور محوري في الكفاح الوطني المصري حتى وفاته عام 1927، لكن فارقًا كبيرًا ظهر في الطريقة التي فسَّر بها هؤلاء الثلاثة فكر عبده وسعيهم لتطبيق هذه الأفكار لمعالجة مشكلات مصر، فعلى سبيل المثال لم يكن لطفي السيد متمسكًا بمركزية الإسلام على أساس أنه أمر ضروري كما ورد في كلام عبده والأفغاني ورضا، علمًا بأن الأخير كان معاصرًا له، واعترف فقط بأن المجتمع المتدين متفوق أخلاقيًا على المجتمع غير المتدين، لكنه لم يعتقد بأن "المجتمع الإسلامي متفوق على المجتمع غير الإسلامي،"[20] وكان لطفي السيد أكثر اهتمامًا بمعالجة العلاقة بين الإسلام والوطنية، وهي العلاقة التي خلُص إلى وصفها بأنها علاقة متضاربة، ورغم ذلك فقد شارك عبده في اهتمامه الثابت بتطوير العلاقة الأخلاقية بين المواطنين وحكامهم، ومن هنا جاءت معارضته للوجود البريطاني والخديوي على أساس أنهما يحكمان بصورة مطلقة.

وعلى الطرف الآخر من لطفي السيد، كان يقف رشيد رضا الذي شرع عام 1898 في طباعة جريدة أسماها *المنار*، وهي الجريدة التي أصبحت منبرًا للنزعة الإصلاحية الإسلامية، وبالنسبة له كانت الإجابة على التساؤل حول السبب في تخلف ديار المسلمين يتمثل في انحراف المجتمع عن جادة الإسلام، وإذا كان رضا قد عبَّر عن تقديره للقوة التكنولوجية للغرب إلا أنه آمن بأن هناك رابطًا مباشرًا بين المبادئ الأخلاقية للإسلام والتنمية الجيدة للمجتمع،[21] فلو تم فهم الإسلام وتطبيقه على نحو

---

[19] حوراني، *الفكر العربي في العصر الليبرالي، 1789– 1939*، 161.

[20] السابق، 172.

[21] عماد الدين شاهين، "وجهات نظر محمد رشيد رضا بشأن الغرب كما انعكست على المنار" *العالم الإسلامي* 72، العدد 2 (أبريل 1989): 113– 132.

صحيح فسوف يعقب ذلك ظهور الرخاء والتنمية والقوة، وكان رضا يرد بوضوح في ذلك الأمر على عمل اثنين من المفكرين الإسلاميين المهمين، وهما أحمد بن حنبل (780– 855) وتقي الدين ابن تيمية (1263– 1328)، وهما من وضعا قاعدة السلفية التي تفترض بأن الإسلام الصحيح هو مجموعة من المبادئ التي احتواها القرآن والممارسات التي عاش بها النبي محمد وصحابته،[22] وإذا كان أغلب السلفيين مسالمين، إلا أن أصداء أفكار رضا (والمنظرين السلفيين الأولين) بالإضافة إلى ابن تيمية بصفة خاصة وجدت طريقها إلى مبررات ودعاوى المتطرفين الإسلاميين، فكثيرًا ما استدعاها هؤلاء للدفاع عما يقومون به من أعمال عنف.[23]

على أنه لا يجب أن ندين الطريقة التي اختار بها رضا أن يفسِّر (أو يخطئ في تفسير) أفكار عبده والأفغاني، إذ كان لديه– كما قال المؤرخ الكبير للعالم العربي ألبرت حوراني باحتقار– "روح تلميذ"،[24] وعلى أية حال فقد كان العمل المحوري للمصلحين يقوم على إعطاء الإسلام فخرًا في تلك المناطق، وهو ما تحول إلى فكرة مسيطرة على واجهة النزعة الوطنية، وبينما أكدت التجربة الأوروبية على الحاجة إلى الابتعاد عن الدين كمبدأ إرشادي للمجتمع، فقد أكد المصلحون الإسلاميون على أن الدين محوري في تحقيق هدفي العالم الإسلامي، وهما الاستقلال واستعادة عظمته المفقودة.

---

[22] كوينتان فيكتورفيتش، "تشريح الحركة الصوفية"، *دراسات في الصراع والإرهاب* 29، العدد 3 (أبريل/مايو 2006): 207– 239.

[23] أميمة عبد اللطيف، "نزعات في الصوفية" في *الراديكالية الإسلامية: تحدي العلاقات الأوروبية– المتوسطية*، تحرير مايكل إميرسون، كريستينا كاوش، وريتشارد يونجز (بروكسل: مركز دراسات السياسة الأوروبية، 2009)، 69.

[24] حوراني، *الفكر العربي في العصر الليبرالي، 1789– 1939*، 230.

سعد زغلول والوفد

يُعد سعد زغلول هو الأشهر والأكثر تأثيرًا إلى حد كبير من بين كل تلامذة الأفغاني، وكان زغلول قد ولد لأسرة متوسطة الثراء في دلتا النيل إما في عام 1857 أو 1860، وشبَّ عن الطوق عندما كانت النزعة الإصلاحية الإسلامية في ذروتها وبدأ الاقتحام الأوروبي لمصر يشق طريقه لها على نحو جدي، ففي عام 1871 تخرج زغلول من الجامع الأزهر الذي يُشكل جامعة قديمة كانت مركزًا للتعليم السني وعلماء السنة منذ القرن العاشر، ومع تعرف زغلول على عبده في الوقت الذي قضاه في الأزهر، فقد عمل لديه كنائب لرئيس تحرير جريدة *الوقائع المصرية*، وهي الجريدة التي كانت تنشر فيها الحكومة المراسيم والقوانين والنظم، وكان ذلك قبل أن يحصل زغلول على شهادة في القانون ويعمل في محكمة النقض المصرية، وفي عام 1906 تزوج زغلول الطموح سياسيًّا من ابنة رئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا، الذي ساعد زغلول فيما يحتاجه بشدة، وهو الدخول إلى العالم المخلخل للطبقة الحاكمة المصرية وسادتها من البريطانيين، وفي نفس العام نجح زغلول– بمساعدة القنصل العام البريطاني اللورد كرومر– في تعيين نفسه وزيرًا للمعارف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من انخراط زغلول مع عبده والأزهر، فإن نظرته كانت علمانية إلى حد كبير، وإلى ذلك فقد شارك نظرة أتباع عبده الآخرين والقائلة بأن الإصلاحات التعليمية والقانونية تعد عناصر ضرورية لا بد منها في طريق مصر نحو الاستقلال، وعليه ففي خلال عمله بوزارة المعارف سعى إلى زيادة عدد المتعلمين وإحلال اللغة الإنجليزية باللغة العربية كلغة للتعليم، بالإضافة إلى عمله على زيادة عدد المدارس، واستمر عمل زغلول كوزير للمعارف حتى عام 1910 عندما تم تعيينه وزيرًا للحقانية، وكانت إنجازاته الكبرى بها تتمثل في إنشاء مدرسة لتدريب القضاة على كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية وتأسيس نقابة المحامين المصرية، وهي النقابة التي ظلت عميقة التأثير في السياسة المصرية، لكن الوقت الذي قضاه زغلول في وزارة الحقانية كان قصيرًا نسبيًّا، فرغم أنه عمل على تحسين علاقاته مع اللورد كرومر– الذي افترض بأن زغلول يحمل توجهات مشابهة لمصطفى فهمي باشا الموالي للبريطانيين بسبب مصاهرته إياه– إلا أنه لم تكن لديه علاقات جيدة مع أي من خلفاء كرومر.

فقد عارض زغلول جهود السير إلدون جورست– الذي خلف كرومر عام 1907– الرامية إلى منح الخديوي سلطة أكبر (لن تكون مستقلة عن المصالح البريطانية) على حساب الحكومة، وقبل الحرب العالمية الأولى ظهر زغلول ومثقفون وسياسيون آخرون من الدائرة المحيطة بمحمد عبده، وكانوا عمليين فيما يختص بالوجود البريطاني في مصر، فقد أدرك زغلول وآخرون– خاصة أحمد لطفي السيد– أن هناك حاجة للتوافق مع الحقيقة القائلة بأن الوجود البريطاني واقع سياسي لا مناص منه، وفي نفس الوقت سعى هؤلاء إلى الحصول على أي مكاسب يستطيعون الحصول عليها في ظل الوجود البريطاني في مصر، وذلك على أمل أن تؤدي هذه التغيرات في النهاية إلى خدمة قضية استقلال مصر، ورغم توافقهم مع الوجود البريطاني في مصر فإن اعتراضهم الرئيسي كان على الحكم المطلق الذي تتمتع به لندن من خلال الخديوي؛ وبعدما حل اللورد كتشنر محل جورست كقنصل عام، شعر زغلول بضيق متزايد نحو البريطانيين، وعلى مدار العامين التاليين اصطدم هذا الوزير بشكل متكرر مع القنصل العام على المستوى الشخصي وعلى مستوى صنع السياسات، وهو ما أدى إلى استقالة زغلول عام 1913، فأصبح في مقدوره ترشيح نفسه في انتخابات المجلس التشريعي الذي أنشئ حديثًا، وكان هذا المجلس هو إحدى الإصلاحات التي أمل الوطنيون أن تؤدي إلى إعداد مصر لمستقبل ديمقراطي عندما تنال استقلالها.[25]

وفاز زغلول في الانتخابات بسهولة، ثم انتخبه أقرانه نائبًا لرئيس المجلس، ورغم أن مثل هذا البرلمان كان ذا سلطات محدودة للغاية، إلا أن زغلول أصبح زعيم المعارضة ضد الحكومة، وبالتالي صار معارضًا للبريطانيين، ثم تم حل المجلس مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وإعلان لندن بأن مصر صارت محمية بريطانية، وكان هذا التصريح تغييرًا جذريًّا في طبيعة الوجود البريطاني في مصر، ذلك أن ما بدا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر على أنه مجرد عمل لضمان الاستقرار

[25] كان المجلس التشريعي هيئة قصيرة العمر، وقد جاء عقب المجلس الاستشاري والجمعية العامة اللذين وجدا بين عامي 1882 و1913، وضم ذلك المجلس 30 عضوًا من بينهم 16 تم انتخابهم، أما الجمعية العامة فكانت الغرفة الدنيا للبرلمان، وكان بها 84 عضوًا من بينهم 46 عضوًا تم انتخابهم، وقامت الحكومة بتعيين الباقين.

المالي لمصر خدمة للبنوك الأوروبية قد تحول إلى مشروع أكبر مع إرسال آلاف من الجنود البريطانيين ومئات من المستشارين الحكوميين الذين انخرطوا في الجهاز البيروقراطي المصري، وفيما كان الوجود الأجنبي في مصر دائمًا مصدرًا للجدل والفرقة والصراع الأيديولوجي، فقد أدى السلوك البريطاني في الحرب العالمية الأولى إلى زيادة حدة هذه المشكلات، وأدى أيضًا إلى ظهور تحديات جديدة تمامًا.

فقبل إعلان الحماية، كان الاحتكاك البريطاني بالمجتمع المصري مقصورًا إلى حد كبير على النخبة، ولم يكن له تأثير وحشي بشكل مفرط على باقي سكان البلاد، ولا شك في أن هناك استثناءات لهذا الأمر، مثل "حادثة دنشواي" سيئة السمعة عام 1906 عندما حدث شجار بين جنود بريطانيين وقرويين مصريين، مما أدى إلى الحكم على 52 مصريًا إما بالأشغال الشاقة أو الجلد علنًا أو الموت كما حدث في حالة أربعة متهمين، ورغم هذه الحادثة التي أججت مشاعر السكان ضد البريطانيين، فإن سياسة لندن أثبتت أنها مفيدة لجموع السكان القرويين في مصر بشكل خاص ومن نواحٍ عديدة، فعلى على امتداد ثلاثين عامًا قام القناصل العموميون- خاصة اللورد كرومر- بالإشراف على مجموعة من المبادرات الإدارية التي تهدف إلى تحسين الحالة المعيشية للسكان، وهو ما أثَّر كثيرًا على المصريين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك أن الإصلاحات الزراعية قد أدت إلى ثراء أكبر في جموع الفلاحين المصريين، فأصبحوا أكثر مقدرة على تعليم أبنائهم في المدارس الثانوية والفنية والحرفية، وهي المدارس التي انتشرت في البلاد بناءً على طلب البريطانيين، لكن مقتضيات ضمان المصالح البريطانية ضد القوى المركزية (ألمانيا والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية- المجرية وبلغاريا) بعد عام 1914 شكَّلت عبئًا ثقيلًا على الجماهير الريفية في مصر، إذ كان معظم الفلاحين مجرد مستأجرين للأراضي الزراعية، وعليه فقد كانوا ملزمين بدفع ضريبة كبيرة لملاك الأراضي المتغيبين عن تلك الأراضي، كما كانوا مجبرين على تسليم حيوانات ومحاصيل للبريطانيين من أجل دعم المجهود الحربي، وإضافة إلى ذلك فقد تم تجنيد الكثير من سكان الصعيد كعمال في مصر وفلسطين، وفي واقع الأمر فقد غيَّرت الحرب تمامًا من شكل الوجود البريطاني في مصر مع انتشار عشرات الآلاف من الجنود البريطانيين الإضافيين في مصر.

وأعطت الحرب والآثار غير المتوخاة للسياسة البريطانية دفعة للإثارة الوطنية التي كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ بثلاثين سنة، إذ لم تؤد الإصلاحات الإدارية والزراعية التي أدخلها كرومر في العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى تأثير اقتصادي على السكان القرويين في مصر فحسب، بل أدت أيضًا إلى تأثير سياسي في البلاد، إذ ظهرت طبقة تكنوقراطية جديدة لها روابط عميقة بجماهير مصر، وكانت هذه الطبقة مكونة من المهنيين الذين تم تعيينهم حديثًا– وهم مزارعون وإداريون أكثر ثراءً بصورة نسبية– هي التي شكَّلت بوتقة حركة استقلال مصر.[26]

وبعد إعلان الهدنة في نوفمبر 1918 بدأ المصريون في الضغط بمطالبهم الوطنية على كل من لندن وباريس، حيث كان سيتم تقرير الترتيبات النهائية لنتائج تلك الحرب، فاقترح زغلول وأعضاء آخرون في المجلس التشريعي المنحل إرسال وفد تحت رئاستهم لتقديم المطالب المصرية إلى المسئولين البريطانيين؛[27] وعارض هو وزملاؤه– الذين عرفت مجموعتهم باسم "الوفد"– الاشتراك في الحكومة المصرية الموجودة تحت رئاسة حسين رشدي باشا، فمن وجهة نظر الوفد كان رئيس الوزراء وأعضاء حكومته قد خدموا المصالح البريطانية في فترة الحرب، وهو ما يؤثر على قدرتهم على تقديم المطالب الوطنية للبريطانيين والقوى المنتصرة بعد الحرب، بيد أن لندن لم تنظر بعين العطف للتفاوض مع مجموعة لا تمثل هيئة رسمية كما قالت وزارة الخارجية البريطانية، وكانت هذه هي حالة الوفد من منظور متشدد، فقد كان زغلول ورفيقاه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي أعضاء في هيئة تشريعية لم تجتمع منذ خمس سنوات تقريبًا، كما لم يكن لها تأثير يذكر على الحكومة، وكان هذا العذر مناسبًا للمسؤولين البريطانيين الذين كانوا– بلا شك– رافضين للتعامل مع مجموعة زغلول، لأن هذه المجموعة كانت تطالب بانتهاء القانون العرفي وإنهاء الحماية البريطانية والتمثيل في مؤتمر السلام في باريس كمقدمة للاستقلال، ورغم– أو ربما بسبب– رفض لندن لهذا الوفد فقد حصل الأخير على تأييد شعبي

---

[26] توم لينتل، مصر (نيويورك: فريدريك إيه. بريجر، 1958)، 100. للمزيد من المعلومات حول مفاهيم التعبئة والاندماج، أنظر إرنست بي. هاس، *الوطنية، والليبرالية، والتقدم: نشأة الوطنية وتدهورها* (إيثاكا، نيويورك: مطابع جامعة كورنل، 1997).

[27] يوجين روجان، *العرب: تاريخ* (نيويورك: بيزيك بوكس، 2009)، 164–165.

قوي، ورغم ذلك فقد استمر البريطانيون في رفض طلب الوفد الخاص بالمشاركة في محادثات السلام في باريس.

وفي الوقت الذي كان زغلول يضغط فيه على المسؤولين البريطانيين في مصر للسماح له بالسفر إلى باريس، كانت القاهرة حافلة بالشائعات التي تقول بأن وزارة الخارجية قد وافقت على سفر وفد آخر تحت رئاسة رئيس الوزراء المصري، فصرح رئيس الوزراء– مع إدراكه لشعبية زغلول ومقدار الخسارة التي سوف تلحقها به هذه الشائعات– بأنه لن يغادر البلاد ما لم تتم دعوة الوفد للمفاوضات التي ستعقد في لندن، ومع ذلك فقد رفض البريطانيون أن يضموا الوفد للمجموعة التي ستغادر البلاد، وحافظ رئيس الوزراء حسين رشدي باشا على كلمته، ففي 1 مارس 1919 استقال من منصبه تاركًا مصر بلا حكومة؛ وفي ردهم على الإثارة السياسية المتزايدة بسبب الوفد وأنصاره، أعلنت السلطات البريطانية بأن هذا التنظيم خطر على النظام العام، فقامت بنفي زغلول وإسماعيل صدقي– الذي كان سياسيًّا طموحًا وكان قد عمل كوزير للزراعة خلال الحرب العالمية الأولى لكنه سينشق فيما بعد عن زغلول والوفد– وقيادي آخر في التنظيم هو حمد الباسل إلى مالطا، ولم تؤد الجهود التي بذلها البريطانيون لقمع الوفد إلا إلى تأجيج غضب الشعب المصري، فاندلعت مظاهرات وأعمال شغب امتدت منذ أوائل الربيع حتى الصيف، وخلفت 29 قتيلًا بين الجنود البريطانيين وأكثر من 800 قتيل بين المصريين.

ولو كانت وزارة الخارجية البريطانية بحاجة إلى دليل على التأييد الشعبي للوفد فقد كان من المفترض أن تكون الاحتجاجات وأعمال العنف المتشنجة التي ضربت البلاد خلال "ثورة 1919 الوطنية" خير دليل على ذلك، لكن رد فعل لندن انحصر في إرسال سير ريجينالد ونيجيت– الذي كان غير فعَّال في مهامه– مع القائد المنتصر في فلسطين– الفيلد مارشال إدموند ألنبي– كرجلي اتصال لها في القاهرة، وكمفوَّض سام كان منصب ألنبي أكثر قدرة من سابقه على التعامل مع الوفد،[28] وما إن اتخذ المفوض السامي الجديد مقامه في القاهرة حتى بدأ يناشد القيادات الدينية للحصول على مساعدتها

[28] مع إنشاء الحماية تحول لقب القنصل العام إلى المفوَّض السامي.

من أجل استعادة الهدوء في شوارع مصر، كما التقى بسياسيين وفديين في مسعى منه للتوصل إلى تسوية مع ذلك التنظيم، لكن لندن واصلت رفضها بشأن التعامل مع الوفد، وأصرت على بقاء الحماية، كما قلَّلت من مهام ألنبي لتصبح محددة باستعادة الأمن في مصر.

وحتى مع اتخاذ وزارة الخارجية البريطانية لموقف متشدد حيال الحماية، كان وزير الخارجية البريطاني لورد كيرزون يُغير موقفه بشأن الوفد، حتى لو كان هذا التغيير طفيفًا جدًّا، إذ ما إن تم التأكيد لكيرزون على أن حلفاء بريطانيا في زمن الحرب سوف يعترفون بشرعية الحماية حتى اعتقد بأنه لا توجد خطورة من السماح للوفد بالذهاب إلى محادثات السلام وعودة زغلول من المنفى، ومع تأييد الحماية انتهى كيرزون إلى أن المطالب المصرية في مؤتمر السلام في باريس سوف تسفر عن لا شيء، بغض النظر عمن سيتكلم باسم القاهرة؛[29] وكانت وزارة الخارجية محقة تمامًا في هذا الأمر، فربما يكون الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون قد ركَّز على حق الشعوب في تقرير مصيرها في خطابه الشهير حول النقاط الأربعة عشر في جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس في يناير 1918، لكن واشنطن اعترفت بالحماية البريطانية على مصر، كما هو الحال بالنسبة لكافة القوى المنتصرة الأخرى،[30] وكانت لندن مستعدة فقط للتفاوض بشأن شكل معين من الحكم الذاتي المصري تحت الحماية، وهو الأمر الذي كان أقل بكثير من الاستقلال الذي كانت الأغلبية الساحقة من المصريين تطمح إليه.

ثم أجبرت الاحتجاجات الشعبية المستمرة لصالح الوفد والاستقلال حكومة حسين رشدي باشا– الذي كان قد أعيد ثانية إلى الحكومة بتاريخ 9 أبريل– على الاستقالة مرة أخرى، وعندها عاد ألنبي ووزارة الخارجية البريطانية إلى رئيس الوزراء السابق المنافس لزغلول– محمود سعيد باشا– لتشكيل الحكومة في أواخر مايو، ففسَّر الوفديون وأتباعهم هذه الخطوة على أنها عمل بريطاني يرمي إلى تحدي الشعب مرة أخرى وبذر المزيد من عوامل الشقاق بين النخبة المصرية، وذلك في مسعى لتقويض الحركة الوطنية وجعلها تتناحر فيما بينها، وفي نفس الوقت تقريبًا أعلن البريطانيون عن نيتهم للتحقيق في

---

[29] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 281.

[30] ديفيد فرومكن، *سلام ينهي كل سلام: سقوط الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الشرق الأوسط الحديث*، (نيويورك: هنري هولت، 1989)، 397.

الاضطرابات التي عمَّت مصر طوال فصل الربيع، ووصلت لجنة التحقيق المكلفة بالتحقيق في أعمال العنف إلى مصر– وكانت تسمى "لجنة ملنر" إذ كان اللورد ألفريد ملنر هو رئيس تلك اللجنة– في ديسمبر 1919 وبقيت في البلاد حتى أبريل التالي، ورغم إقامتها لخمسة أشهر فإن معظم القيادات والمجموعات السياسية قاطعت تلك اللجنة بناءً على طلب من الوفد، ومع ذلك فقد كان الموقف العام الذي أعلنه زغلول مختلفًا تمامًا عن نواياه الشخصية، ففي مسعى منه لإحراج حكومة محمود سعيد باشا وألنبي، سافر زغلول إلى لندن في يونيو وبدأ مفاوضاته مع ملنر، وتوصل الجانبان إلى مسودة مذكرة بشأن النقاط الأساسية في معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى من شأنها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر طالما تمت حماية المصالح البريطانية في مصر.

ومثَّلت هذه المذكرة خطوة لافتة على طريق استقلال مصر، لكن الحكومتين المعنيتين فشلتا في عقد مفاوضات لإصدار اتفاقية رسمية، إذ كان زغلول معارضًا لأي شخص أو جماعة تقوم بعمل من شأنه أن يتحول إلى إنجاز وطني عظيم بعيدًا عنه، ولذلك فقد كان رافضًا لأي مفاوضات تشترك فيها الحكومة المصرية، ولم يكن رئيس الحكومة– الذي أصبح عدلي يكن وهو أحد أحفاد محمد علي– يريد أن يدخل مفاوضات بدون زغلول، وذلك لمعرفته بالشعبية الضخمة التي كان يتمتع بها زعيم الوفد؛ ورغم ذلك، فبحلول مايو 1921 صرح يكن بأنه سوف يرسل وفدًا إلى بريطانيا للدخول في مفاوضات بدون زغلول ومنظمته، وفي مسعى لاستئصال جهود زغلول المؤكدة لإثارة أتباعه ضد الحكومة قام المفوض السامي ألنبي بإرسال زعيم الوفد إلى المنفى مرة أخرى، لكن انفجار العنف الناجم عن هذا القرار أدى إلى غَلِّ يد لندن، وعليه فقد أعلن ألنبي في 22 فبراير 1922 "تصريح الحكومة البريطانية لمصر" والذي تم فيه عرض الاستقلال على مصر طالما تم "التحفظ" على أربع مسائل تحت سيطرة لندن، وهي أمن المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر تجاه العدوان الخارجي، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، والسودان.

ما يشبه الاستقلال

كان هذا التصريح إنجازًا من نواحٍ كثيرة، فقد انتهت الحماية في 15 مارس 1922، وهو ما مكَّن القادة المصريين من وضع أهدافهم وأولوياتهم الوطنية للمرحلة التالية، كما تم تسليم مؤسسات الدولة– بما في ذلك الجيش– للمصريين بسرعة، وبدا أن صراعات الأربعين سنة الماضية ستنتهي أخيرًا، وللمرة الأولى منذ أكثر من قرن، أصبح المصريون هم المسيطرون على مصير بلادهم، لكن وعد الأيام الأولى بعد الاستقلال بشأن دور بريطانيا العظمى و"تحفظاتها الأربعة" ظل يشكِّل عنصرًا حاسمًا في السياسة المصرية على امتداد الثلاثين سنة التالية، وبالنظر إلى المعارك الوطنية للسنوات التالية– وخاصة تلك الأشهر الدموية من عام 1919– فإن التأكيد على الرصيد الوطني للمرء أصبح ذا أهمية كبيرة وسط السياسيين المصريين، ونتيجة لذلك، وبمجرد أن تحقق استقلال مصر، سعى القادة المصريون إلى إلغاء نقاط التحفظات، معتقدين– وكانوا على صواب تمامًا في هذا الاعتقاد– بأن هذه التحفظات تقوِّض دعاوى سيادة مصر الوطنية، فذهبت مسودة من الدستور في أبريل 1923 إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير عندما ادعت بأن الملك فؤاد– الذي أصبح عاهلًا عام 1917– هو ملك مصر والسودان، وذلك في خرق واضح وصريح لنصوص الاتفاقية مع بريطانيا، وهي الاتفاقية التي احتفظت بقضية السودان للنظر فيها في المستقبل، بيد أن هذه المادة قد حُذفت من المسودة الأخيرة للدستور عندما أظهرت لندن رد فعل شديد حيال المصريين، وكان لهذا النوع من الاستسلام– أو ما تم النظر إليه على أنه استسلام– للمطالب البريطانية أثر كبير، إذ كان من شأنه أن يُعقِّد السياسة المصرية في العقود اللاحقة.

لكن مشكلات مصر لم تنحصر فقط في وظيفة الوجود المستمر لبريطانيا العظمى فيها، ذلك أن السياسيين المصريين عامة– والقيادة الوفدية بصفة خاصة– عملوا على تحقيق أهداف مبنية أساسًا على تعظيم الذات والحصول على السلطة، فعندما وصل الوفد إلى السلطة بعد الانتخابات العامة التي حصل فيها على 90% من مقاعد البرلمان لم يؤد تاريخه في صراعه ضد المعارضة إلى حكم البلاد، إذ رغم أن الوفد غالبًا ما يوصف بأنه ليبرالي، إلا أنه وسم نفسه بتنفيذ إجراءات غير ديمقراطية على نفس المنوال الذي كان المسؤولون البريطانيون والملكيون يعملون به في الفترة ما بين 1881 وإعلان

فبراير 1922،[31] فعلى سبيل المثال شهر زغلول قانون الصحافة سيئ الصيت (الذي كان قد صدر عام 1881 وتم تعديله عام 1909) في وجه الانتقادات التي وُجهت له من الصحافة المعارضة رغم أنه لم يكن رئيسًا للوزراء، وكان هذا القانون يسمح للحكومة بوضع الصحفيين والمحررين أمام المحاكم الجنائية بدلًا من اتهامهم بارتكاب الجنح، وكشف زغلول أيضًا عن دوافعه السلطوية عندما سعى كرئيس للوزراء إلى إغلاق الصحف التي هاجمته هو والوفد، كما أرجع زغلول قانون النقابات الذي أجبر الأحزاب السياسية والجماعات الأخرى على الحصول على إذن من الحكومة قبل عقدها لأية اجتماعات.[32]

ولم يتحسن الوضع بعد وفاة زغلول المبكرة في أغسطس 1927، فرغم ما كان يتمتع به خليفته– مصطفى النحاس– من بروز وشعبية بين المعتنقين لأفكار الوفد، فقد كان عديم الفاعلية على نحو كبير، إذ أعاقه الوجود البريطاني المستمر في مصر؛ ورغم المحاولة الكليلة للمناورة وإخراج مصر من دائرة التحفظات الأربعة في مسودة الدستور قبل هذا التاريخ بأربعة أعوام فقد سعت الحكومة المصرية إلى تغيير الموقف من خلال المفاوضات، وأصبح وضع المفاوضات مصدرًا دائمًا للانقسام في السياسة المصرية، إذ استخدم المتنافسون على السلطة الوجود البريطاني وعجز النحاس عن فعل شيء حياله ذريعة لتقويض حكمه، فسقطت حكومته في يونيو 1930 بعد انهيار المحادثات الأنجلو–مصرية.

وأسفر فشل النحاس عن ظهور إسماعيل صدقي على أساس أنه هو الرجل القوي في المشهد السياسي المصري، وكان صدقي مؤيدًا لزغلول وذهب معه إلى المنفى إلى مالطا في مارس 1919، ثم انتهى به الحال إلى الانشقاق على زغلول بسبب التنافس على قيادة الوفد فأصبح رئيسًا للحزب الليبرالي، ثم عمل وزيرًا للداخلية في الحكومة الائتلافية التي لم تمكث سوى فترة قصيرة، وهي الحكومة التي انضم إليها الليبراليون في منتصف العشرينيات، وعندما أمره الملك فؤاد بتشكيل الحكومة عام 1930 كانت فئات كثيرة تنظر إليه على أنه "موالٍ للقصر"، ثم واجهت صدقي سلسلة من المشكلات الاقتصادية

---

[31] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 281.

[32] عفاف لطفي السيد مرسوط، *التجربة الليبرالية المصرية: 1922–1936*، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1977)، 397.

والسياسية غير المسبوقة، وهي المشكلات التي نشأت عن الكساد الكبير، وكان صدقي مصممًا على منع تنفيذ الدستور معتقدًا بأن ذلك يشكل طريقة فعالة للحكم، وتجدر الإشارة إلى أن صدقي حكم بالتعاون مع القصر لمدة خمس سنوات بموجب مرسوم ملكي.

وقد أدى الحكم السلطوي الذي مارسه صدقي إلى رد فعل قوي من جانب الوفد وأحزاب المعارضة الأخرى، وهي الأحزاب التي بدأت تضغط على الملك فؤاد من أجل العودة إلى الحكم الدستوري، فوافق القصر على هذه المطالب في أبريل 1935، وإن لم يتم تنفيذ دستور عام 1923 إلا بعد ذلك التاريخ بثمانية أشهر، نظرًا للمعارضة البريطانية في هذا الصدد، إذ ساور القلق وزارة الخارجية البريطانية لأن إعادة تنفيذ هذا الدستور كانت تعني عودة الوفد للحكم، وهو الحزب الذي كانت تراه لندن معاديًا لمصالحها، لكن يد بريطانيا الثقيلة أدت إلى نتائج عكسية، إذ حدثت أعمال شغب ومظاهرات ضد تدخل لندن في شؤون مصر الداخلية، وأعطى انعدام الاستقرار المؤقت للملك ما يحتاجه من غطاء سياسي ضروري لإصدار مرسوم يعيد بمقتضاه العمل بالدستور ويفرض به جولة جديدة من المفاوضات بين القاهرة ولندن بشأن التحفظات الأربعة.

وأسفرت هذه المفاوضات– التي قام بها النحاس من الجانب المصري بعد توليه رئاسة الوزراء ثانية– عن الاتفاقية الأنجلو–مصرية في أغسطس 1936، ورغم أن الاتفاقية تعاملت ظاهريًا مع التحفظات الأربعة كلها، فإن هذه الاتفاقية لم تعالج إلا حماية بريطانيا للأقليات والمصالح الأجنبية، ولم يكن الأمر إلا مجرد تحديث لفظي للتحفظات الأربعة بخصوص حماية بريطانيا لمصر ضد العدوان الأجنبي، فتركت بريطانيا حامية عسكرية قدرها 10,000 جندي بريطاني في قناة السويس، وهي المسألة التي كان مقدرًا لها أن تلعب دورًا حاسمًا في الثورة المزعومة التي قام بها الضباط الأحرار بعدها بستة عشر عامًا، وأخيرًا فقد تركت الاتفاقية للسودانيين مسألة سيادة السودان، وهو الأمر الذي كان على عكس المطالب المصرية بشأن وادي النيل، لكن النحاس كان بإمكانه مع كل ذلك أن يتفاخر ببعض الإنجازات، إذ دعمت الاتفاقية استقلال مصر، فأصبح المفوَّض السامي البريطاني مجرد سفير في البلاد، وهو ما مهَّد الطريق لمزيد من الإجراءات لتمصير الحكومة.

ورغم هذه النجاحات، فإن السياسة الداخلية المصرية ظلت مزعزعة ومستقطبة إلى حد كبير، إذ أسفرت الصراعات المهلكة على السلطة بين السياسيين المصريين البارزين عن تخريب أكبر للبيئة السياسية المتدهورة بالفعل، وفي مفارقة ساخرة قام النحاس– العازم على البقاء في السلطة مدة الدورة البرلمانية البالغة أربع سنوات– بتنظيم جماعة شبه عسكرية تسمى بالقمصان الزرقاء من أجل تخويف معارضيه وتعبئة مؤيدي الوفد، وفي عام 1937 كانت العلاقة بين الملك فاروق– الذي كان قد تولى العرش حديثًا– والوفد تزداد تعقيدًا، إذ كانت الحكومة مصممة على ألا يمارس القصر سلطة على حسابها وألا يحصل على تأييد شعبي، ومن جانبه زاد قلق الملك– الذي ارتقى العرش عام 1936 عقب وفاة فؤاد– مما رآه تحكمًا من الوفد في السلطة، كما زاد قلقه مع ظهور جماعة القمصان الزرقاء، وكرد فعل قام فاروق بمحاربة الحكومة الوفدية في عدة مسائل شملت تعيينات البرلمان، والميزانية واللجان العسكرية، ومن يتحكم في المؤسسات الدينية في البلاد؛[33] وأصبحت المسألة الأخيرة هامة على نحو خاص مع التماس فاروق لتأييد السلطات الدينية– وخاصة قادة الأزهر– في صراعه الدائر مع النحاس والوفد؛ وفي الوقت نفسه، ظهرت منظمة تدعى "مصر الفتاة" بقوات صاعقة شبه عسكرية تسمى "القمصان الخضر"، وانتشرت قوات هذه المنظمة الفاشية في الشوارع في مواجهة المظاهرات الوفدية في أغلب الأحيان للحصول على تأييد للقصر من خلال شعارات من قبيل "الله.. الإسلام.. الملك"، ولم يكن المزج بين العواطف الدينية مع النظام الملكي في هذه الشعارات أمرًا عفويًّا كما هو واضح، فقد كان المقصود به التأكيد على أن القصر– على عكس الوفد– هو القائم على أمور الأمة والإسلام؛ فأصبح الصراع بين الجانبين في منتهى الحدة، وصارت الساحة السياسية مشحونة بشدة، لدرجة أن أحد أعضاء منظمة القمصان الخضر– ويدعى عز الدين عبد القادر (حفيد أحمد عرابي)– حاول اغتيال النحاس، بينما كان الأخير في طريقه ليلتقي بمسيرة سياسية في حي شبرا بالقاهرة، وبعدها بشهر حقق الملك ما لم تفعله رصاصات عبد القادر عندما أثبتت الحكومة– التي كانت مجروحة بشدة من معاركها المتواصلة مع القصر– بأنها ضعيفة لدرجة تسمح لفاروق بحلها.

[33] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 294.

الإخوان المسلمون

كانت أهم جماعة ظهرت في مصر خلال سنوات ما بين الحربين هي جمعية دينية أصبحت ذات تأثير عميق وباق على السياسة المصرية والشرق أوسطية والعالمية، وهي جماعة الإخوان المسلمين، وكانت هذه الجماعة قد نشأت في مارس 1928 عندما توسل ستة من العمال الذين كانوا يكدحون في خدمة البريطانيين في الإسماعيلية– وهي مدينة تقع على قناة السويس– لمدرس للغة العربية في مدرسة ابتدائية يدعى حسن البنا بأن يقودهم نحو استعادة كرامة العرب والمسلمين، ولم يكن من قبيل المصادفة أن هؤلاء العمال قد التمسوا مساعدة البنا على وجه الخصوص، إذ قام الأخير بتكريس معظم حياته– رغم أنه كان لا يزال صغيرًا في السن– للنشاط الإسلامي.

كان البنا قد ولد عام 1906 في مدينة الحوامدية التي تقع على بُعد ساعتين بالسيارة من القاهرة، وكبر البنا وهو يتعلم مبادئ الإسلام وقيمه وتعاليمه منذ سن مبكرة جدًّا، وكان أبوه يعمل في تصليح الساعات، كما كان مؤذنًا وإمامًا للمسجد المحلي؛ وانضم البنا إلى أول جمعية دينية– من بين جمعيات كثيرة سوف ينضم لها فيما بعد– وهو في الثانية عشرة من عمره، وكانت آخر تلك الجمعيات "جمعية الأخلاق الحميدة" التي قادها وكان هدفها هو تعليم الأولاد الصغار القواعد الأخلاقية للإسلام، وأصبح في نفس الوقت مهتمًّا بالتصوف الذي تقول الفكرة المركزية فيه بأن المسلمين يستطيعون تحقيق الوحدة مع الله والفهم المثالي له من خلال طقس يدعى "الذكر"، أو تذكر الله، وفي هذا الطقس كان المشاركون يعملون على الوصول إلى حالة من النشوة من خلال ترديد جمل دينية وضرب الطبول وتعاطي المخدرات؛[34] وهناك "طرق" ينتظم الصوفيون فيها، وهي أشبه بالجماعات الأخوية، ويقود كلًّا منها قائد ذو شخصية كاريزمية، وفي الثالثة عشرة من عمره أصبح البنا أمينًا لطريقة صوفية محلية كانت

[34] جون سابيني، *الإسلام: كتاب أولي*، طبعة منقحة، (واشنطن، دي سي: ميدل إيست إيديتورياال أسوشيتس، 1990)، 48– 49. أنظر أيضًا كارل دبليو. أرنست، *دليل شامبهالا للصوفية*، (بوسطن: شامبهالا، 1997)، وجوليان بولديك، *الإسلام الصوفي: مقدمة للصوفية*، (نيويورك: مطابع جامعة نيويورك، 1989).

تدافع عن الأخلاق الإسلامية وتضم سكانًا محليين لمقاومة البعثات التبشيرية المسيحية في المنطقة، ثم انتهى إلى أن يكون عضوًا كامل العضوية في الطريقة الحصافية بعدها بثلاث سنوات.

وبعد وقت قصير قضاه في مدرسة إعداد المعلمين في مدينة دمنهور التي تقع في دلتا النيل انتقل البنا إلى القاهرة حيث التحق بدار العلوم، وهي كلية تم إنشاؤها عام 1873 وتهدف إلى توفير التعليم للمعلمين المصريين الطموحين،[35] وبعدما وصل البنا إلى القاهرة عام 1922 كانت الحمى الوطنية التي أدت إلى "الثورة" عام 1919 قد خَفَّت تقريبًا، وأدت المكائد السياسية التي دبرها الوفد والقصر والبريطانيون إلى قدر كبير من التوتر والاستقطاب الذي أصبح سمة مميزة للساحة السياسية المصرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت حالة السياسة المصرية بالنسبة للبنا تعكس التأثير الخبيث الذي خلَّفته العلمانية التي تعصف بالمجتمع المصري، سواءً أكان ذلك في توجهات الجامعة أو البيئة الثقافية التي تحتفل بالعلمانية أو الهجمات المباشرة على المعتقدات الدينية القويمة التي ظهرت في مصر؛[36] وأقلقت جاذبية العلمانية الواضحة البنا على نحو عميق، ولذلك فقد حاول التماس المساعدة من السلطات الدينية في الأزهر للحصول على مشورتهم بشأن ما يمكن عمله حول ابتعاد المجتمع المصري كما هو واضح عن الإسلام، لكن مقابلاته لقادة الأزهر وآخرين كانت مخيبة لآماله، فخرج من هذه المقابلات مقتنعًا بأن رجال الدين المصريين قد تخلوا عن دورهم لصالح التغييرات الاجتماعية التي كانت تجري من حولهم، وعليه فلم يعودوا قادرين على القضاء على تيار القيم والأفكار العلمانية، وانتهى إلى نتيجة مفادها بأن مصر تحتاج إلى مسلمين مشابهين له في عقليته حتى يعيدوا الناس إلى جادة عقيدتهم،[37] ومن أجل

---

[35]أخذت دار العلوم بشكل متزايد شكلًا دينيًّا محافظًا ردًّا على التوجه العلماني في الجامعة المصرية (التي سميت بجامعة الملك فؤاد الأول ثم جامعة القاهرة فيما بعد) التي تأسست عام 1908.

[36]ريتشارد بي. ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين* (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1993)، 4. تجدر الإشارة هنا إلى أن الهجمات التي رآها البنا على الدين كانت في جزء منها نتيجة للصفة الرسمية التي أضفاها الوطنيون الأتراك على الإسلام بعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية اللاحق.

[37] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 5.

هذه الغاية، وبعدما تم تعيينه في مدرسة ابتدائية في الإسماعيلية، سعى البنا إلى إنشاء جماعته من خلال التدريس وإلقاء المحاضرات، بالإضافة إلى قدر ليس بالهين من السياسة، ولما كان البنا جديدًا على الإسماعيلية فقد سعى إلى تقديم نفسه للقادة الدينيين والسياسيين المحليين والعائلات الكبيرة هناك.

وكانت الإسماعيلية مجتمعًا نموذجيًّا للمشكلات التي ابتليت بها مصر كلها، فبسبب موقعها الاستراتيجي على قناة السويس كانت تلك المدينة مقرًّا لأعداد كبيرة من القوات البريطانية وموظفي شركة قناة السويس، وهو دليل ملموس على أن مصر ظلت خاضعة للسيطرة الأجنبية رغم الاستقلال الرسمي للبلاد،[38] وما زاد من إدراك هذا الذل هو تلك الفجوة الهائلة في مستوى المعيشة وجودة الحياة بين المصريين والنخبة الاقتصادية الأجنبية التي كانت تعتبر الإسماعيلية موطنًا لها، لذلك فقد كانت دعوة البنا للمسلمين ضرورية حتى يقضوا على إهانتهم وإهانة المجتمع المصري على أيدي الأجانب، ولا شك في أن رسالة البنا– التي أكدت على مركزية الإسلام في مقاومة السلب والنهب الذي يمارسه الأجانب– قد لمست عصب الإحباط والاستياء لدى جماهير واسعة من المصريين؛ وأيًّا ما كان الأمر، فقد كانت هناك جمعيات دينية كثيرة في مصر في تلك الآونة، لكن معظم تلك الجمعيات كانت صغيرة ومقصورة على الشؤون المحلية بطريقة لا تجعلها ذات أتباع كُثرٍ على مستوى البلاد، لكن جماعة الإخوان المسلمين، وفي غضون أربع سنوات فحسب، أنشأت لنفسها فروعًا في مدينتي بورسعيد والسويس على قناة السويس، بالإضافة إلى مكتب في مدينة أبو صوير الصغيرة، وهي المدينة التي كانت تقع على الطريق من الإسماعيلية إلى القاهرة.

وفي ذلك الوقت، كان البنا ومساعدوه يتخذون قرارًا بتغيير قاعدة العمليات في الجماعة لتصبح في العاصمة المصرية، إذ لم يكن هناك منطق في أن تقوم الجماعة بالدفاع عن العودة للقيم الدينية وإثارة الناس في المدن إقليمية فقط، وكانت الجماعة قد أحرزت نجاحًا في الحصول على عدد كبير من الأتباع، بيد أنه كان لا بد لها من أن تدعو لرسالتها في القاهرة، إذ لم تكن تلك المدينة عاصمة لمصر من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب، بل كانت أيضًا مركزًا لكافة حركات الشرق الأوسط

---

[38] كارولين بيكيه، "تنازلات شركة السويس في مصر، 1854–1956: البنية الأساسية الحديثة والتنمية الاقتصادية المحلية"، *إنتربرايز آند سوسيتي* 5، العدد 1 (مارس 2004): 107–127.

وأيديولوجياته ومعرفته وثقافته التي كانت تخرج منها في دوائر متحدة المركز إلى بقية أنحاء مصر، وبعدها إلى المشرق، فإلى الخليج الفارسي من ورائه.[39]

وعندما وضع البنا مقرًا له في القاهرة عام 1932 كان قد شحذ أفكاره التي تحولت فيما بعد إلى أفكار مركزية في رسالة الجماعة بشأن الإصلاح السياسي والاجتماعي، وهي الأفكار التي غيَّرت السياسة المصرية في العقود التالية وأثَّرت على كل بلد تقريبًا في المنطقة، ففي صلب مجموعة المبادئ التي تبنتها جماعة الإخوان، كانت هناك ثلاث أفكار مرتبطة ببعضها، وهي: (1) الإسلام هو "نظام حياة" بمعنى أن كل الأفكار الليبرالية الغربية الكلاسيكية عن فصل الكنيسة عن الدولة لا تنطبق على العالم الإسلامي، ففي سياق المجتمع الذي دعا إليه الإخوان تُعد السياسة دائمًا من الأمور المقدسة، (2) الإسلام بالنسبة للإخوان مبني على مصدرين أوليين هما القرآن– الذي هو وحي الله لرسوله محمد على الأرض– ومجموعة الأقوال والأفعال الخاصة بالنبي محمد والمعروفة باسم السنة، (3) وأخيرًا، فإن "الإسلام صالح للتطبيق في كل زمان ومكان،" وهي فكرة فرضت مركزية الدين على كافة جوانب حياة المسلم.[40]

ومع زيادة عدد أتباع منظمته وتنامي مساحة تأثيرها، تحرك البنا بقوة في حملة سياسية، ذلك أن مشروعه الإصلاحي كان يتطلب تعبئة الإخوان، وفي البداية أمل البنا ورفاقه في أن يقيموا مجتمعًا إسلاميًّا يعمل مع القصر والملك فاروق، إذ كان الملك يتمتع بشعبية كبيرة في الفترة التي تلت توليه العرش، ونظرت إليه قيادة الإخوان– وهذا هو الأهم– على أنه حليف ممكن لها، فقد كان فاروق– البالغ من العمر 16 عامًا– تحت نفوذ شيخ الأزهر، الشيخ مصطفى المراغي، وعلي ماهر الذي عمل رئيسًا للمحكمة الملكية ورئيسًا للوزراء، وقدَّمت النظرة المتدينة والمعادية للوفد لكل من المراغي وماهر فرصة للإخوان، لكن هذا الأمر لم يكن يحظى بشعبية على كافة المستويات،[41] وكانت علاقة البنا بالبلاط هي المسألة الأكثر جدلًا في الجماعة، إذ كان من بين الأعضاء المتزايدين في جماعة الإخوان

---

[39] ماكس رودينبك، *القاهرة: المدينة الظافرة*، (نيويورك: فينتيج بوكس، 2000)، 165–166.

[40] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 14.

[41] السابق، 16– 17.

أناس يدافعون عن استعمال القوة من أجل فرض مجتمع إسلامي، لكن البنا رفض هذا الاتجاه، وهو ما أدى إلى انشقاقات داخل الجماعة فظهرت جماعات راديكالية أخرى، ومن المهم هنا التأكيد على أن البنا قد تجنب اللجوء للعنف في أواخر الثلاثينيات، لكنه لم يكن ضد تسليح الإخوان على الإطلاق، ولم تصبح مسألة استخدام الإخوان للعنف السياسي قضية خطيرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

الحرب العالمية... مرة أخرى

مع اندلاع الحرب في أوروبا عام 1939 كان لموقع مصر الاستراتيجي في الشرق الأوسط ومقتضيات المجهود الحربي البريطاني أثر كبير على السياسة المصرية، إذ سعى القصر والحكومات المتعاقبة إلى وضع توازن بين الالتزامات المترتبة على المعاهدة بالنسبة للحكومة البريطانية ومطالب معسكر الوطنيين المصريين، وهو المعسكر الذي طالب بالحياد أو التحالف مع دول المحور، وكان الموقف في مصر متوترًا مع تقدم القوات الألمانية عبر شمال إفريقيا نحو مصر، فضغطت وزارة الخارجية البريطانية من أجل حدوث تغيير في القاهرة مع رفض حكومة علي ماهر إعلان الحرب على ألمانيا، ولم تقم هذه الحكومة إلا بأدنى مستوى مما هو مطلوب منها طبقًا لاتفاقيتها الأمنية مع لندن، كما لم تقدِّم شيئًا أكثر من ذلك من أجل دعم المجهود الحربي البريطاني،[42] وبعد ضغط شديد من البريطانيين، تم طرد ماهر لصالح حسن صبري الذي خلفه حسين سري، وكان أن خففت النجاحات العسكرية البريطانية في الصحراء الغربية من الضغوط على كاهل الحكومة المصرية على مدار معظم العام 1941، لكن قرار رئيس الوزراء سري الصادر بتاريخ 6 يناير 1942 والقاضي بقطع العلاقات مع حكومة فيشي في فرنسا عجل بحدوث أزمة سياسية، إذ كان رد فعل الشعب المصري سلبيًّا نحو قرار سري نظرًا لميل الشعب نحو دول المحور بعد 60 سنة من الوجود البريطاني المتواصل في بلده، فاندلعت مظاهرات واسعة أدت إلى زعزعة حكومة سري والقضاء عليها في نهاية الأمر.

[42] تشارلز دي. سميث، "4 فبراير 1942: أسبابه وتبعاته على السياسة المصرية ومستقبل العلاقات الأنجلو-مصرية، 1937-1945"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 10، العدد 4 (نوفمبر 1979): 461-462.

وفي مفارقة ساخرة طلب البريطانيون حينها من الملك تعيين حكومة وفدية، وهو ما دعا فاروق إلى المعارضة في بداية الأمر، داعيًا إلى تشكيل حكومة ائتلافية، لكن الملك في 4 فبراير وجد جنودًا بريطانيين وسربًا من دبابات ستيوارت إم-3 تحيط بقصر عابدين في استعراض علني للعداء البريطاني للسيادة الوطنية المصرية، فخضع الملك فاروق لتهديد لندن النهائي وقام بتعيين النحاس رئيسًا للوزراء، ورغم أن النحاس كتب مذكرة للسفير البريطاني يزعم فيها بأن ظروف تعيينه لا تُمثِّل أبدًا تأييده أو دعم حزبه لتدخل بريطانيا العظمى في الشؤون الداخلية لمصر، فقد حدثت الإهانة وانتهى الأمر، ولم يغفر الوطنيون المصريون للنحاس أو لفاروق افتقارهما للإرادة في مواجهة الضغوط البريطانية.

وعلى خلفية هذه الأحداث التي أدت إلى توتر العلاقات بين القصر والإخوان المسلمين- إذ تبنت الجماعة سياسة صارمة بعدم معاداة أي طرف في الحرب العالمية الثانية- استمر البنا في توسيع مجال نشاطات الجماعة واتصالاتها، ففي عام 1941 التقى قائد الإخوان بضابط شاب في الجيش يُدعى أنور السادات،[43] وأصبح الملازم ثاني السادات- بالإضافة إلى ضابط آخر هو عبد المنعم عبد الرؤوف- هما همزة الوصل بين مجموعة ساخطة من الضباط وبين جماعة الإخوان؛ وخلال اجتماعاتهما الدورية، تحدث السادات والبنا عن معلومات تخص تنظيماتهما، فعلى سبيل المثال علم السادات بأن البنا كان يكدس السلاح لصالح جماعة الإخوان، وفي مقابل إفشاء البنا لهذا السر الذي كان يحوطه بأكبر قدر من الكتمان، قَدَّم السادات معلومات عن الضباط الذين ينضمون سريعًا إلى تنظيمه ممن كانوا مستائين من حالة الاستقطاب السياسي والفساد المتفشي في الأوساط السياسية المصرية، ورغم أن البنا كان قد رفض "الإصلاح المفروض بالقوة" في السابق، فإن اعترافه للسادات بشأن السلاح الموجود لدى الإخوان لا يخبرنا إلا بجزء من القصة فقط، فمع حلول عام 1941 بدأ البنا في تشكيل مجموعات شبه عسكرية في إطار ما عُرف باسم الجهاز السري التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وهو الجهاز الذي يُدعى بالنظام الخاص أحيانًا، وكان أن أصبح الضباط الذين انجذبوا لدعوة الإخوان مسؤولين عن تدريب الكوادر المسلحة في الجماعة، ورغم العلاقات الودية بين جماعة الإخوان والضباط- لدرجة مناقشة عرض باندماج المجموعتين معًا- فقد البنا اعترض عندما سُئل عما

---

[43] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 24.

إذا كان من الممكن الاعتماد على جماعة الإخوان لو تحرك الضباط ضد الحكومة،[44] إذ كان البنا يرى المشهد عكس ما يراه محدثوه من العسكريين تمامًا، إذ آمن بأن مكانة جماعة الإخوان كحركة جماهيرية تُحتِّم قيادة الجماعة وحدها لمسيرة الإصلاح الوطني والاستقلال عن البريطانيين.

ومن جانبها، فقد سعت حكومة النحاس– التي كانت على دراية بمكانة البنا وجماعته– إلى تهدئة هذه الجماعة، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة– في مقابل موافقة البنا على عدم الدخول في انتخابات 1942– باتخاذ إجراءات صارمة ضد تعاطي الخمور والبغاء، وسمحت لجماعة الإخوان باستئناف إصدار صحيفتها ومطبوعاتها الدورية، وهو امتياز كان النحاس نفسه قد ألغاه في وقت سابق من ذلك العام؛[45] وفي ثنايا حزب الوفد نفسه، كانت هناك اتجاهات متعارضة بشأن كيفية التعامل مع التحدي الذي تُمثِّله جماعة الإخوان، فقد آمن فصيل بأن جماعة الإخوان تجاوزت حدودها، وأنه لا بد من قمعها، فيما دافع آخرون عن ضرورة الاستفادة من المكانة الاجتماعية للإخوان في صراع الوفد ضد عدوهما المشترك، وهو الشيوعيون الذين كانوا يحصلون على تأييد سياسي في مصر خلال سنوات الحرب؛ وبصفة عامة، فقد تعامل الوفد مع تحدي الإخوان بوعي حاد بمصالح الحزب على المدى القصير، وهو ما تطلب تسويات ومواجهات دورية مع جماعة البنا.

وابتداءً من عام 1944 وعلى مدار الفترة التي تلت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تشكلت سلسلة من "حكومات الأقلية" التي حكمت مصر، وهو ما أدى فقط إلى توضيح حجم المناورات السياسية بين الوفد والإخوان المسلمين والقصر والحكومة والبريطانيين،[46] فقد أراد القصر بوضوح أن يتجنب تعيين حكومة وفدية أخرى حتى لو كانت أحزاب الأقلية مجرد فروع للوفد، علمًا بأن قيادة

---

[44] تُعد العلاقة بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار ذوي النزعة الوطنية أمرًا معروفًا، فقد كان جمال عبد الناصر وأنور السادات وكل رجال الصف الأول من الضباط الأحرار تقريبًا مفاوضين للإسلاميين، وتؤكد مذكرات السادات– *البحث عن الذات*– على الدور البارز للرئيس السابق في تلك الاتصالات، ورغم أن هناك اختلافًا ضئيلًا بين تدين السادات واتصالاته مع الإخوان قبل انقلاب يوليو 1952، فإن المصريين والعلماء الغربيين ينظرون لسيرة السادات الشخصية على أنها تخدمه هو إلى أبعد حد.

[45] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 27، 65.

[46] بعد عام 1942، لم يَعد الوفد فعليًّا يتمتع بأي دعم من جانب أغلبية المصريين.

الأخير قد انشقت على بعضها بسبب خلافات شخصية أكثر منها خلافات سياسية، ومن بين هذه الأحزاب الصغيرة، كان الملك فاروق عادة ما يلجأ إلى حزب شكله وفديون منشقون يسمى بالحزب السعدي.

وفي أكتوبر 1944 قاد أحمد ماهر (الذي لا يجب الخلط بينه وبين شقيقه علي) السعديين ليشكلوا الحكومة، وعارض ماهر الإخوان وأيَّد المجهود الحربي للحلفاء علنًا، ولا شك في أن موقفه من الحرب كان مدفوعًا باتجاه القتال في أوروبا بعد غزو الحلفاء لفرنسا في شهر يونيو السابق؛ وفي واقع الأمر، فمع تسلم ماهر منصب رئيس الوزراء، كانت الحرب العالمية الثانية في أوروبا على مشارف نهايتها بعد هذا التاريخ بثمانية أشهر فقط، فأراد ماهر أن يضمن مكانًا لمصر في أي مؤتمر تسويات قد ينعقد بعد الحرب، وعلى ذلك فقد كان مصممًا على إعلان الحرب على دول المحور رغم المعارضة الشديدة التي رفعها الوطنيون المصريون من كافة الاتجاهات حيال هذا الأمر، وفي 24 فبراير 1945 تم اغتيال ماهر في البرلمان بينما كان يتلو نص إعلان مصر الحرب، فحامت الشكوك حول البنا وقادة الإخوان الآخرين، وقيل أنهم دبروا تلك الجريمة، ثم تمت تبرئتهم بعد ذلك، إذ كان من قام باغتيال ماهر هو أحد أعضاء الحزب الوطني.

ثم عَيَّن الملك فاروق زعيم الحزب السعدي محمود فهمي النقراشي مكان ماهر، بيد أن اغتيال ماهر والإثارة الوطنية الشديدة التي قام بها الوفد والإخوان في الأشهر التي تلت الحرب أجبرت النقراشي على طلب عقد مفاوضات مع لندن بشأن جلاء بريطانيا عن مصر ووضع السودان، وجاء رد الفعل البريطاني في يناير 1946 متمثلًا في انعدام رد الفعل الدبلوماسي النموذجي، وهو ما لم يلزم لندن بشيء، سواءً بشأن المفاوضات أو الانسحاب، وأدى الغضب الشعبي بسبب التعالي البريطاني إلى توحيد مؤقت لجماعة الإخوان والشيوعيين والوفد في الشوارع، ففي 9 فبراير قام طلاب يُمثِّلون تلك الجماعات بإرسال مذكرة للملك فاروق يطالبون فيها بمفاوضات مع بريطانيا، وأعقبوا ذلك بما كان يفترض أن يكون مسيرة سلمية نحو قصر عابدين في نفس اليوم للتأكيد على موقفهم، لكن المظاهرة تحولت إلى مذبحة، إذ انتهت المواجهة بين الشرطة والطلاب غير المسلحين إلى سفك الدماء على كوبري عابدين، حيث كان المتظاهرون يشقون طريقهم من الجامعة المصرية إلى القصر؛ ومع صدمته

لما حدث، عقد الملك فاروق مؤتمرًا في القصر في اليوم التالي تبرأ فيه من أعمال العنف التي وقعت، وأعلن فيه عن تأييده لجهود الطلاب، وهكذا فقد تم طرد حكومة النقراشي سريعًا ليتم تكليف رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقي– الذي تولى السلطة بموجب مرسوم ملكي في الثلاثينيات– بأن يُشكِّل الحكومة الجديدة.

ثم تحسنت العلاقات بين الحكومة وجماعة الإخوان في المدة التي تولى فيها صدقي الحكم، وهي الفترة ما بين فبراير 1946 وديسمبر من نفس العام،[47] ونظرًا لاضطراب السياسة المصرية، فقد كان رئيس الوزراء مضطرًّا للتركيز على مصالحه السياسية العاجلة؛ وبفحص المشهد السياسي، يتبين أن رئيس الوزراء والملك والبريطانيين– بلا شك– قد رأوا في الوفد عقبة أساسية تحول بينهم وبين مصالحهم، ولذلك فقد توصل صدقي إلى اتفاق ضمني مع جماعة الإخوان– وهي الجماعة الوحيدة بخلاف الوفد التي كان يمكنها الزعم بأن لديها جماهير غفيرة تدعمها– وتم رفع القيود المفروضة على تلك الجماعة، إذ كانت أنشطتها مراقبة بعد اغتيال ماهر، وبدأت مطبوعات الجماعة تظهر مرة أخرى، كما تم السماح للجماعة بشراء مطبعة بسعر ملائم؛ وعلاوة على ذلك، فقد تم السماح بالعمل علنًا لكوادر الجماعة الذين تدربوا على ضمان التحام أعضائها وتخويف أعضاء الحركات الأخرى، لكن الأحداث خارج مصر تآمرت على مواصلة هذا الاتفاق الضمني بين حكومة صدقي وجماعة الإخوان.

فلسطين

مع تحرك الجالية اليهودية في فلسطين نحو إقامة دولة في الأربعينيات، تدهورت الظروف السياسية في نفس الوقت في مصر، فمع حلول منتصف ذلك العقد، كان البنا وجماعة الإخوان قد انخرطوا في شؤون فلسطين على مدار عشر سنوات، وكان السبب في ذلك هو الصبغة الإسلامية لنظرة الجماعة للأحداث منذ فترة مبكرة، وهو ما جعل من الطبيعي بالنسبة للبنا وجماعته أن ينخرطوا بنشاط فيما رأوه

[47] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 41.

اغتصابًا لأراضي المسلمين، وفي فترة الإضرابات وأعمال العنف التي حدثت بين السكان العرب واليهود في فلسطين في الفترة بين عامي 1936 و1939، كانت جماعة الإخوان تعمل على إثارة الوعي بالمخاطر المحتملة للصهيونية في فلسطين، وعمل البنا على تمويل الفلسطينيين من خزائن جماعة الإخوان؛ وإضافة إلى ذلك، كان الإخوان يطبعون كتيبات ويوزعون منشورات في هذا الصدد، وقام البنا بتضمين اسم فلسطين في خطبه وعمله الدعوي في ذلك الوقت.

لكن الدعوة الإخوانية بخصوص فلسطين وسكانها العرب كانت لصيقة أيضًا بالوطنية المصرية، إذ شعر الإخوان بنفس قلق المصلحين الإسلاميين من أن ضعف المسلمين وفرقتهم قد أسفر عن التدخل الأجنبي والمشكلات الاجتماعية التي يعانون منها، وكان يتم النظر إلى الصهيونية– التي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وقدَّمت القواعد الأيديولوجية وطرق تنفيذ العمليات لاستعادة الوجود اليهودي في فلسطين– بشكل خاطئ على أنها أداة للاستعمار الأوروبي، وبهذه الطريقة تم النظر إلى ورطة فلسطين على أنها مرتبطة بورطة المصريين الذين كانوا يصارعون قوى أجنبية جبَّارة مصممة على استغلالهم؛ وبالنسبة للوطنيين المصريين، فلم تكن مواجهة الصهيونية مختلفة عن صراعهم مع الوجود البريطاني في مصر.

وفار التنور في فلسطين والوجود البريطاني في مصر والوطنية المصرية عام 1947، ففي نهاية 1946 ترك صدقي رئاسة الوزراء ليفسح المجال في ديسمبر لوزارة أخرى يترأسها النقراشي، وكان السبب في سقوط صدقي هو عجزه عن القضاء على سلسلة من أعمال الشغب والمظاهرات وحملات المقاطعة التي شنها الوطنيون المصريون ضد بريطانيا والمصالح البريطانية في مصر، ومع معرفة النقراشي بسجل الفشل الذي منيت به الوزارات المتلاحقة في سعيها للتوصل إلى اتفاقية ثنائية مع بريطانيا العظمى في هذا المضمار، فقد قرر أن يعمل على مسار مختلف كليًّا، وذلك بأخذ مظالم مصر إلى الأمم المتحدة التي كان قد تم إنشاؤها حديثًا.

وبالنظر إلى الخلف– بعد أكثر من ستة عقود من ذلك التاريخ– فقد كان هذا القرار خطأ فادحًا في الحسابات، إذ كانت بريطانيا العظمى– في المقام الأول– عضوًا بارزًا وسط القوى العالمية المنتصرة

التي خرجت لتوّها من الحرب، ونظرًا للمنافسة التي جرت بين المصالح البريطانية وتلك الخاصة بمصر، فقد كانت النتيجة ثقيلة ومؤكدة ضد القاهرة، بيد أن أجواء ما بعد الحرب كانت عامرة بالوعود الكبيرة التي مثَّلتها الأمم المتحدة، كما أن إنهاك القوى الأوروبية بعد الانخراط لست سنوات في حرب شاملة، وبزوغ نجم الولايات المتحدة، وبداية زوال الاستعمار، كانت كلها أمورًا لا تجعل أحدًا يُخطئ النقراشي ومستشاريه في سعيهم نحو عرض مظالمهم على الأمم المتحدة؛ وكما اتضح فيما بعد، فقد تأجل اجتماع مجلس الأمم في سبتمبر 1947 بلا حل للنزاع الناشب بين مصر وبريطانيا، وكان قرار مجلس الأمن بعدم الفصل في هذا الصراع مذكرًا بقرار وودرو ويلسون بالاعتراف بالحماية البريطانية قبل أكثر من 28 عامًا قبلها في مؤتمر التسوية في باريس، وما زاد من إحباط المصريين كان تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدها بشهرين على تقسيم فلسطين، وهو ما مهَّد الطريق لتحقيق الأحلام الصهيونية الخاصة بإنشاء دولة إسرائيل.

وكان البنا– حتى قبل أن يصدر مجلس الأمن قراره– قد أخبر الإخوان بأن يعدوا أنفسهم للجهاد في فلسطين،[48] فبدأ حينها الجهاز السري ومتطوعون آخرون يتدربون بمساعدة ضباط جيش ساخطين كانوا قد أقاموا اتصالات مع البنا في أوقات سابقة من ذلك العقد، وفي 25 أبريل 1948 أرسل الإخوان "كتيبة" للعريش في شمالي سيناء استعدادًا للصراع الذي بدأ في الأسبوع التالي،[49] وكان قائد هذه المجموعة هو ضابط جيش حصل على إجازة– يُدعى أحمد عبد العزيز – كما انضم ضابطان آخران، هما كمال الدين حسين وصلاح سالم (وهما من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار التسعة الذين سيقومون بالانقلاب فيما بعد) إلى كتيبة الإخوان، وعندما اندلعت المعركة بعدها في الأول من مايو، انخرطت وحدات الإخوان في القتال ضد القوات الإسرائيلية في بئر سبع، لكنها كانت وحدات غير فعَّالة إلى حد كبير، ثم قامت تلك الوحدات بلعب دور في العمليات العربية في القدس وبيت لحم، رغم أنها كانت– مرة أخرى– غير فعَّالة على الإطلاق، بيد أن الإخوان ميَّزوا أنفسهم خلال المرحلة الأخيرة من الحرب عندما قاموا بإعادة تموين القوات المصرية التي كانت محاصرة في جيب الفالوجة، ورغم هذه

---

[48] المصدر السابق، 56.

[49] لم تتم معرفة العدد الفعلي للإخوان الذين شاركوا في القتال في فلسطين.

البطولة، فإن الإخوان لم يستطيعوا الهرب من الجو السياسي المشحون في القاهرة، ففي نوفمبر 1948 حظرت حكومة النقراشي الجماعة لما زعمت بأنه محاولة للقيام بـ "ثورة وشيكة"،[50] وفي ميدان المعركة، أعطى القادة المصريون لمتطوعي الإخوان حرية الاختيار بين العودة إلى القاهرة– حيث كان من المؤكد تقريبًا أنهم سيواجهون عقوبة السجن– أو البقاء في منطقة القتال تحت السيطرة الصارمة للقوات المسلحة المصرية، فاختار معظم المتطوعين البقاء.

مقدمة انقلاب

كان قرار الحكومة بحظر جماعة الإخوان منتظرًا منذ وقت طويل، إذ لعب الإخوان– جنبًا إلى جنب مع الوفد– دورًا محوريًّا في زعزعة استقرار مصر، ففي الفترة ما بين 1945 وأمر النقراشي بحل الجماعة، كان قد تم اغتيال أحمد ماهر، وكانت هناك محاولة لاغتيال مصطفى النحاس، وتم اغتيال وزير المالية في زمن الحرب، كما كانت هناك أعمال عنف متفرقة ضد البريطانيين والمصالح البريطانية، وتم تفجير اثنتين من دور السينما في القاهرة، ناهيك عن المتظاهرين الذين لقوا مصرعهم على أيدي رجال الشرطة خلال فترات الاضطرابات العنيفة الدورية التي شهدت احتجاجات واسعة في القاهرة ومدن أخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الدموية للسياسة المصرية ودور الإخوان في تلك الاضطرابات لم تبدأ في التبلور إلا عام 1948 مع كشف النقاب عن الجهاز السري، وهو ما أدى إلى حظر الجماعة فورًا؛ ففي ذلك العام، قام اثنان من الجناح العسكري لجماعة الإخوان باغتيال قاضٍ قدير لأنه حكم على أحد زملائهم بالسجن بسبب هجومه على القوات البريطانية، ثم حدث ما سمي بـ "حادثة الجيب" عندما تم إلقاء القبض على أعضاء من جماعة الإخوان وهم ينقلون أسلحة ومتفجرات في القاهرة، وقالت الجماعة حينها بأنها كانت تنوي إرسال هذه الأسلحة إلى متطوعيها في فلسطين، لكن هذا الأمر عَزَّز الشكوك التي كانت تساور الحكومة والقائلة بأن الإخوان إنما كانوا

[50] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 58.

يخططون لعمل عصيان مسلح داخل البلاد، وبعدها تم الكشف عن خطتين إضافيتين لاغتيال الزعيم الوفدي مصطفى النحاس على يد الجماعة.

ورغم أن قرار النقراشي بحل جماعة الإخوان كان يرمي إلى تهدئة الأمور على الساحة السياسية بنزع فتيل أي أعمال عنف أخرى، فإن ذلك لم يحدث، فمع حظر تلك الجماعة لم يعد البنا قادرًا على السيطرة عليها، وتم قطع الاتصالات عنه، فكان من الصعب عليه أن يؤثر على أتباعه المتشددين،[51] ومع عمل الكوادر المسلحة التابعة للجهاز الخاص– بالإضافة إلى أعضاء آخرين ترنحوا من جراء حظر جماعتهم– بمعزل عن البنا وحواسه السياسية الأكثر تطورًا، أصبح هؤلاء أحرارًا في الانتقام من الحكومة وفعل ما يرونه ملائمًا ضدها، وهكذا قام أحد الإخوان– وكان يدعى عبد المجيد أحمد حسن– باغتيال رئيس الوزراء النقراشي في 28 ديسمبر 1948، فانتقم رئيس الوزراء المصري التالي– إبراهيم عبد الهادي– لمقتل النقراشي، وكانت كل جماعات وقادة المعارضة ضد حملة القمع السياسي التي أعقبت اغتيال النقراشي، وأصيب الإخوان بأشد الضربات في تلك الحقبة، فتم إرسال 4,000 من أعضائهم إلى السجون، ووصل ما سمي بـ "الإرهاب الرسمي" إلى ذروته مع اغتيال البنا نفسه خارج مقر جمعية الشبان المسلمين في 12 فبراير 1949 بينما كان يحاول ركوب سيارة أجرة (تاكسي)، واعتقد كثيرون بأن الحكومة هي المسؤولة عن مصرعه.

وفي يناير 1950 عاد الوفد إلى السلطة بعد خمس سنوات، ومع الخسائر التي مُني بها الحزب– وكانت معظمها بسبب الحزب نفسه– في الصراعات السياسية على مدار ربع القرن المنصرم، فقد سعى فورًا إلى التأكيد على صورته الوطنية، ومن أجل هذه الغاية أعاد الوفد عقد المفاوضات مع لندن بشأن وضع بريطانيا في مصر، كما عمل على تنفيذ سياسات لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في البلاد، واستمرت المباحثات مع وزارة الخارجية البريطانية حتى أكتوبر 1951 عندما أعلن النحاس– بعد إحساسه بالإحباط من البريطانيين– عن فسخ الاتفاقية الأنجلو–مصرية المُوقعة عام 1936 من جانب واحد؛ ومع الاحتفالات التي تمت بتلك المناسبة، أدى قرار النحاس

[51] السابق، 67.

إلى موجة من الإضرابات ووقف العمل وبطئه حتى تصبح الحياة صعبة بقدر الإمكان بالنسبة للبريطانيين ومصالحهم في البلاد؛[52] ومن ناحية أخرى، فقد تنامت أعمال العنف ضد البريطانيين– خاصة في منطقة قناة السويس في الفترة ما بين نوفمبر 1951 ويناير 1952– مما أدى إلى شن مظاهرات عامة ضد الوفد الذي أُخذ على حين غِرَّة، فيما ردت القوات البريطانية بشراسة على الاستفزازات التي حدثت في منطقة القنال؛ ورغم المطالب الشعبية بنشر القوات المسلحة المصرية، فلم يكن أمام الحكومة من سبيل لنشر تلك القوات ضد القوات البريطانية الأكثر قوة، فأدى هذا الافتقار للفعل إلى مشاعر مناوئة للوفد، لتندلع أعمال شغب ومظاهرات ضد كل من النحاس والملك فاروق.

وفي وسط تلك الحمى، بدأت القوات البريطانية في الإسماعيلية في تطهير المدينة من كافة الجماعات المسلحة بما في ذلك الشرطة المصرية، وفي 25 يناير أبلغ القائد البريطاني الجنرال جورج إرسكين نائب حاكم الإسماعيلية بضرورة تسليم سلاحه هو وضباطه ومغادرة المدينة، لكن أوامر صدرت من وزارة الداخلية المصرية تقضي بأن يرفض المصريون التخلي عن مواقعهم، فردَّ البريطانيون على ذلك بقصف مجمع الشرطة مما أسفر عن مصرع 50 من ضباط ورجال الشرطة، وأسفرت هذه الإهانة لسيادة مصر عن اندلاع أعمال شغب واسعة، ففي 26 يوليو تم إحراق القاهرة في عربدة غاضبة ضد البريطانيين، وهكذا تم طرد النحاس للمرة الأخيرة لصالح علي ماهر– الذي كان رئيسًا للوزراء في زمن الحرب وشقيقًا لرئيس الوزراء الراحل أحمد ماهر– حيث جرى تكليفه باستعادة النظام في أرجاء البلاد، بيد أن حكومة ماهر لم تستمر سوى أقل من شهرين، إذ حَلَّ محامٍ ووزير سابق للمعارف في وزارة النحاس– يدعى نجيب الهلالي– محل ماهر في مارس من ذلك العام.

وعلى امتداد حالة الغليان التي صاحبت فترة ما بعد حرب فلسطين، بدأ التنظيم السري للضباط الذين كان السادات قد ذكره للبنا يفصح عن نفسه، إذ كان جمال عبد الناصر ورفاقه يشعرون بإحراج شديد بسبب هزيمة فلسطين، وبالتالي فقد كانوا قادرين على وضع هذه التجربة في صورة سردية وطنية تُلقي باللائمة على الملك فاروق والوفد والأحزاب السياسية والقيادة الملكية العليا والبريطانيين بسبب هذه

[52] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 370.

الهزيمة، بالإضافة إلى انعدام استقرار الوضع السياسي العام في مصر، فكانت هذه الرسالة بمثابة تَحدٍّ فريد من نوعه لكافة القوى التي صارعت للحصول على تفوق سياسي في البلاد في تلك الفترة.

ثم حدثت المواجهة المفتوحة الأولى بين الضباط الأحرار والملك عندما سعى عبد الناصر ورفاقه إلى السيطرة على نادي الضباط ذي الصيت الواسع في ديسمبر 1951، ومع شعور الملك بأن هناك تحديًا من المستبعد فيه أن ينتصر الموالون له، وفي مقدمة للفتنة الصريحة التي كانت ستأخذ مجراها بعد هذا التاريخ بعدة أشهر، قام الضباط الأحرار بالضغط على 300 إلى 400 من زملائهم لعقد الانتخابات في مطلع يناير على الرغم من رغبة الملك، واكتسح عبد الناصر وزملاؤه الانتخابات مسلحين بإدانة بليغة للوضع القائم تحت حكم فاروق، وهكذا انخرط الضباط الأحرار– الذين لم يكونوا معروفين إطلاقًا لمعظم المصريين– في المشهد السياسي المتسم بالفوضى في البلاد كقوة سياسية هائلة، وعليه فلم يكن الضباط الأحرار مسلحين فحسب، بل مَثَّلوا أيضًا خطورة سياسية على نحو مفاجئ.

وسعى الملك– وهو يلعق جراحه من نجاح جماعة محدثي النعمة هؤلاء– إلى شراء الهدوء السياسي في القوات المسلحة، فأمر فاروق رئيس الوزراء الهلالي بزيادة مرتبات كافة الضباط، لكن حكومة الهلالي قدمت استقالتها في أواخر يونيو عندما أصبح من الواضح أن الملك يريد حكومة تكون موالية للقصر،[53] ولم يكن الهلالي– الذي كان وفديًا سابقًا قبل أن يصبح سياسيًا مستقلًا– مناسبًا لهذا الدور، وعلى ذلك فقد استعان الملك بدلًا منه بحسين سري– السياسي المستقل الذي عمل بمناصب مختلفة كوزير للخارجية والداخلية ورئيس للوزراء منذ الثلاثينيات، بالإضافة إلى فترة عمله القصيرة كمدير الملك لشؤون مجلس الوزراء– حتى يصبح رئيسًا للوزراء، وكانت الحكومة الجديدة هي الحكومة رقم 34 في تاريخ مصر منذ الاستقلال الاسمي الذي حصلت عليه قبل ثلاثة عقود، لكن رئاسة سري للحكومة لم يكن مقدرًا لها أن تمكث طويلًا، إذ كان لرئيس الوزراء أفكاره الخاصة بشأن كيفية فك فتيل الأزمة المتصاعدة بين القصر وشباب الضباط، فرغب في تعيين الجنرال محمد نجيب وزيرًا للحربية

[53] السابق، 372.

في مسعى منه لتهدئة الضباط الأحرار،[54] وقاد نجيب نادي الضباط بناءً على طلب عبد الناصر وزملائه حتى يوليو عندما طرد فاروق فجأة مجلس إدارة النادي وأحلَّه بمجلس من الموالين له، ورفض نجيب عرض سري؛ وعلى أية حال، فقد قام فاروق بتعيين العقيد إسماعيل شيرين– زوج أخته– في هذا المنصب؛[55] وفي رد فعل على هذه المحاباة في التعيينات التي كان من المؤكد أنها ستزيد من الصدع الناشئ مع الضباط الأحرار، قدم سري استقالته في 20 يوليو، وكان تعيين العقيد شيرين مؤشرًا على أن فاروق ينوي إعادة فرض السيطرة على سلك الضباط؛ ولو كان للملك ووزير حربيته الجديد اليد العليا، فلا شك أن ذلك كان سيعني إلقاء القبض على الضباط الأحرار لتمردهم العلني ضد السلطة الملكية، وهو ما أجبر عبد الناصر ورفاقه على العمل.

[54] السابق، 378.

[55] جويل جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة: الضباط الأحرار المصريون وثورة يوليو* (القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية في القاهرة، 1996)، 36.

الفصل الثاني

صعود الضباط

عندما انتهى أنور السادات من إعلام مصر والعالم بخبر انقلاب الضباط الأحرار، بدأ هو ورفاقه في البحث عما سيفعلونه بعد ذلك، فقد كان بيانهم ملفتًا في أنه خلا من الكلام الطنان الذي كان من المفترض أن يصاحب نجاح المتآمرين في انقلابهم، وكان الأهم من ذلك هو غياب أي خطة لديهم لإدارة السياسة المصرية في المستقبل، إذ عَكَسَ البيان مصالح ضيقة لضباط شباب آمنوا بأن القيادة السيئة والاستغلال والسياسة هي التي خذلتهم في حرب فلسطين، ولم تكن هناك أيديولوجية معينة ولا مشروع كبير حتى يتدخل الضباط الأحرار في مجريات الأحداث، لكن الأمر كان يرجع للغضب والخزي والخوف من الاعتقال، وهو ما جعلهم ينشرون دباباتهم وقواتهم في الشوارع في ساعات الصباح المبكرة من يوم 23 يوليو، وكانت إشارة السادات إلى "عوامل الفساد" بمثابة إشارة ضمنية للأحزاب والحركات السياسية التي قامت بالكثير من الأعمال التي زعزعت استقرار الوضع السياسي في مصر بعد استقلالها الشكلي عام 1923 وحتى صباح 23 يوليو 1952، لكن هذه الإشارة البلاغية كانت تهدف إلى الحصول على تأييد للضباط، لا إلى وضع أجندة لإدارة مصر في فترة ما بعد الانقلاب.

الإصلاح لا الثورة

بعد ثلاثة أيام من حصول الضباط الأحرار على السلطة، صدر أمر لليخت الملكي بنقل الملك فاروق إلى منفاه في إيطاليا، لكن الضباط لم يقوموا بإلغاء النظام الملكي فورًا، ففي بداية الأمر لم يَسع عبد الناصر وزملاؤه إلى الحصول على دور مباشر في حكم البلاد لأنهم كانوا ينوون تنفيذ إصلاح لا تغيير النظام رغم الحقيقة القائلة بأنهم لم يكونوا قد وضعوا خطة شاملة في هذا الصدد، ورغم أن الضباط قاموا بحل البرلمان، فقد تركوا الحكم لرئيس الوزراء والحكومة المدنية، وإن كان العسكريون قد سعوا إلى التأثير عليها؛ ومع كل ذلك، فلم يكن لديهم برنامج ولا وسيلة ولا حتى إطار فكري لترجمة

الأفكار المطلقة عن الإصلاح إلى واقع ملموس على الأرض، وفي الواقع فقد وضعوا هذه الخطة مع مضيهم في الأمر،[56] وأدى افتقار الضباط الأساسي لأيديولوجية ترشدهم إضافة إلى النتائج غير المتعمدة والمترتبة على تدخلهم والحقائق الصعبة للحياة السياسية المصرية إلى ناتج مختلف تمامًا عن الإصلاح الذي كان الضباط الأحرار يزعمون أنهم ينشدونه، فبدلًا من إنشاء نظام برلماني متجدد، أشرف الضباط الأحرار على إقامة نظام سياسي سلطوي استطاع أن يبقى– وإن بشكل مُعدَّل– حتى مطلع عام 2011.

ولا يعني هذا بأن الضباط لم يكونوا ملتزمين بأي شيء، فقد كانوا بصفة عامة يشاركون اللاعبين السياسيين الآخرين في تلك الحقبة– الذين شملوا الوفد والإخوان المسلمين وفصائل يسارية وعصبة أخرى من الأحزاب الصغيرة والسياسيين المستقلين– وجهات نظرهم الأساسية بشأن حاجة النظام البرلماني للإصلاح، وأن بريطانيا يجب أن ترحل، وأن هناك إصلاحات ضرورية من أجل تحسين الموقف الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية الساحقة من المصريين؛ ومن بين تلك المطالب كان هناك اتفاق واضح على وضع بريطانيا، بيد أنه كانت هناك تفسيرات مختلفة لما يَعنيه النظام البرلماني "النظيف" بالإضافة إلى الطريقة المثلى لتحسين حياة الريفيين الفقراء وعمال المدن، فبالنسبة للضباط كان الهدف يتمثل في تنفيذ نظام سياسي إصلاحي بدلًا من النظام البرلماني الذي أطاحوا به لتوِّهم مع وجود ضمانات واضحة ضد الفساد والتجاوزات التي ابتليت بها السياسة المصرية قبل الانقلاب؛ وكجزء من هذه العملية، اعتقدوا بأن النخب السياسية من الحرس القديم لا بد أن تتنحى– سواءً أكان ذلك من تلقاء نفسها أو رغمًا عنها– وأن تفسح المجال لقيادات حزبية شابة وجديدة وأكثر تحملًا للمسؤولية، وكان الضباط يرنون أساسًا من جراء ذلك إلى أناس على شاكلتهم، إذ كانوا يتطلعون إلى رجال لديهم شعور بالمسؤولية، ومن شأنهم أن يعملوا على ضمان تحقيق مصر لأهدافها.

وكان أعضاء المجموعة الأصلية للضباط الأحرار التسعة– وهم المقدِّم جمال عبد الناصر والرائد أنور السادات والرائد صلاح سالم والرائد كمال الدين حسين وقائد الجناح جمال سالم وقائد السرب حسن

---

[56] ريموند ويليام بيكر، *الثورة المصرية المشكوك فيها تحت قيادة عبد الناصر والسادات*، (كامبريدج، ماساشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1978)، 13.

إبراهيم والرائد خالد محيي الدين وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي– قد شبُّوا عن الطوق بعد عقدين تقريبًا من ثورة 1919، كما كانوا من بين الطلاب الأوائل الذين تم قبولهم في الكلية الحربية بعد أن فتحت الحكومة الوفدية أبواب تلك الكلية لكافة الطبقات الاجتماعية عام 1936، وجاء الضابطان الأكثر شهرة من غيرهما (في الغرب)– وهما عبد الناصر والسادات– من أصول متواضعة تمامًا بينما كان زملاؤهما أبناء مسؤولين صغار ومهنيين وصغار ملاك الأراضي الزراعية،[57] وهو ما أعطى الضباط الأحرار مسحة الطبقة المتوسطة رغم أنهم عملوا بنشاط على تصوير أنفسهم بشكل رومانسي على أن معظمهم كان من مدن قاحلة تقع إلى جنوب القاهرة أو من منطقة دلتا النيل.

كما غذا الضباط الفكرة القائلة بأن مشروعهم هو مشروع عام بينهم جميعًا، ورغم أن هذا الأمر كان دقيقًا في كثير من جوانبه المهمة، فقد برز عبد الناصر على أنه القائد الذي اجتمع الضباط الشباب حوله حتى يُنشئوا تنظيم الضباط الأحرار، وتذكر الروايات الملحمية التي تمت كتابتها عن حياة عبد الناصر كيف أنه كان يتمتع بشجاعة ظاهرة وقدرة تنظيمية ودهاء سياسي وعاطفة صادقة نحو الشعب المصري، ولا شك في أن هناك لمحات من الصدق في تلك الروايات، لكن عبد الناصر كان أكثر تعقيدًا مما هو الحال بالنسبة للبطل السوبر كما سيصبح فيما بعد، فقد كان– ولا زال بالنسبة للبعض– شخصية هائلة في السياسة المصرية والشرق أوسطية، فلعب دورًا محوريًّا في إقامة نظام سوف يتم تقليده– بدرجات متفاوتة– في كل من تونس وليبيا وسوريا والعراق والجزائر، وكان هذا كله مسارًا مستبعدًا بالنسبة لابن كاتب في مصلحة البريد، فَقَدَ أمه في الثامنة من عمره، ورغم أن كُتَّاب سيرته يزعمون بأنه كان يمتلك فضولًا فكريًّا قويًّا منذ سني عمره الأولى، فإن عبد الناصر استطاع الحصول بشق النفس على شهادة المدرسة الثانوية ورسب في كلية الحقوق قبل أن يلتحق بالكلية الحربية (في محاولته الثانية لدخولها) عام 1937، ووفقًا لكافة الروايات، فقد كانت موهبة عبد الناصر العظيمة

---

[57] بشأن التركيبة الاجتماعية لصف الضباط المصريين، أنظر إليزر بيئيري، *ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي*، (نيويورك: بريجر، 1970)، 321؛ وانظر أيضًا: عاموس بيرلمتر، *مصر: الدولة البريتورية*، (نيو برونزويك، نيوجيرسي: ترانسآكشن بوكس، 1974)؛ وأنور عبد المالك، *مصر: مجتمع الجيش، النظام العسكري، واليسار، والتغير الاجتماعي في فترة عبد الناصر*، (نيويورك: فينتيج بوكس، 1968).

تكمن في فطنته العسكرية، ورغم أن تأملاته عن حرب فلسطين عام 1948 توحي بأنه كان جنديًّا كفوًّا، فإن موهبته الحقيقية كانت عبارة عن خليط معقد من الإثارة السياسية والتآمر والانتهازية والقيادة.[58]

دخل عبد الناصر المعمعة السياسية التي أمسكت بخناق مصر خلال سني عمره المبكرة، إذ كانت وطنية مصطفى كامل صاحب الحزب الوطني (ولا يجب هنا الخلط بين هذا الاسم واسم مؤسس تركيا الحديثة الذي يحمل اسمًا مشابهًا) تستهويه، كما انجذب نحو فكر المصلح الإسلامي محمد عبده، وكانت الفكرة الثابتة التي ربطت بين أفكار هذين المفكرين هي البحث عن كيفية تخليص العالم الإسلامي من السيطرة الأجنبية، وكانت المعاهدة الأنجلو-مصرية عام 1936(بصفة خاصة) معلمًا لعبد الناصر، إذ نظر لها على أنها دليل على خضوع القاهرة المتزايد لمصالح لندن؛ ونتيجة لذلك، فقد أصبح عمله السياسي اللاحق مرتبطًا بشكل لا فكاك منه بعلاقات مصر المعقدة مع الدول الكبرى، ورغم أن عبد الناصر كان وطنيًّا وملتزمًا بالعدالة من معظم الوجوه، فقد كان قادرًا تمامًا على التوفيق بين المبدأين كما تقتضي الظروف، وأدت معتقداته السياسية وقدرته على قيادة شباب مشابه له في عقليته لدرجة وقوعهم تحت تأثيره إلى تكوينه لتنظيمه الخاص، ومثال ذلك السادات وعبد الحكيم عامر اللذين قابلهما إبان عمله في مدينة منقباد العسكرية في الصعيد والسودان، بينما كان الأعضاء الستة الآخرون في الضباط الأحرار زملاء لعبد الناصر في الكلية الحربية.

وباستثناء خالد محيي الدين- الذي كان يساريًّا ملتزمًا- فقد أظهر الضباط الأحرار انتهازية أيديولوجية سواءً أكان ذلك قبل الانقلاب أو بعده، وهو ما سمح لهم بمرافقة الإخوان المسلمين- الذين نظروا للضباط الأحرار على أنهم مجرد جماعة ثانوية في حركتهم الأكبر- واليسار- الذي أثَّر على الفكر الجماعي للضباط بشأن العدالة الاجتماعية- وحتى الحزب النموذجي في النظام البرلماني الذي فشل

---

[58] وليد خالدي، "مذكرات عبد الناصر في حرب فلسطين الأولى"، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 2، العدد 2 (شتاء 1973): 3- 32؛ روبرت إتش. ستيفنز، *عبد الناصر: سيرة سياسية*، (نيويورك: سايمون آند شستر، 1971)؛ أنتوني ناتنج، *ناصر* (نيويورك: إي. دي. دتون، 1972)؛ دان هوفشتاتر (تحرير)، *مصر وعبد الناصر*، 3 مجلدات (نيويورك: حقائق عن ملف، 1973).

بشكل ذريع، وهو حزب الوفد؛[59] وسعى الضباط في هذه الاتصالات والمشاورات إلى الحصول على أفكار ملائمة من فم محدثيهم بالإضافة إلى ضم أفراد من أعضاء هذه الجماعات حتى يصبحوا موالين لتنظيم الضباط الأحرار.

بريطانيا العظمى على طريق الخروج

بخلاف العدالة الاجتماعية والإصلاح فقد أراد كل المصريين حلًّا لما يُسمى بالمسألة الوطنية (التي كانت تعني المسألة المثيرة للضيق والخاصة بوجود بريطانيا العظمى في مصر ووضع السودان الذي كان ينظر له المصريون على أنه جزء مكمل لبلدهم)، وكانت العلاقة التاريخية للمصريين مع السودان مبنية على عدة عوامل، بدءًا من العمالة والماشية الرخيصة وصولًا إلى تعظيم أنفسهم على المستوى الوطني، لكن كان هناك أمر استراتيجي مُلِح ظلَّ لفترة طويلة ملمحًا لسياسات مصر الداخلية والخارجية، وهو أمن النيل، وهو الأمر الذي استمر ليشكل أولوية على أجندة السياسة الخارجية للقاهرة، مما يُفسِّر حماية الرئيس حسني مبارك– قبل سقوطه– للزعيم السوداني الجنرال عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية لدوره المزعوم في الإبادة الجماعية التي حدثت في دارفور، ولماذا قاوم إبرام اتفاقية مياه جديدة بين الدول التسع المطلة على حوض النيل، ولماذا عارض الاستفتاء الذي جرى في مطلع 2011 في السودان رغم أنه كان قد كَيَّف نفسه لتقبل نتيجته الحتمية والتي كان من شأنها تقسيم البلاد، ورغم النظر إلى الأمر على أنه مجرد إكليشيه، فإن النيل– الذي يشق طريقه من الجنوب إلى الشمال من منابعه في إثيوبيا لمسافة 4,132 ميلًا نحو البحر المتوسط في شمال مصر– هو فعلًا شريان الحياة بالنسبة لمصر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأغلبية الساحقة لأراضي البلاد القاحلة تقع على امتداد شريط ضيق على ضفتي النهر، وتأتي أهمية السودان بالنسبة لمصر من الحقيقة التي مفادها بأنه واحد من المواقع القليلة التي يمكن فيها حجز مياه النهر خلف سد بطريقة تُقلِّل فعليًّا من تدفق النيل،

[59] بيئيري، *ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي*، 91.

وهو ما يهدد حياة المصريين، ولذلك فقد سعى المصريون إما إلى السيطرة على السودان بأنفسهم أو أن يضمنوا أن تكون هناك حكومة صديقة في العاصمة السودانية، الخرطوم.

وكان السودان هو إحدى المشكلات الكثيرة العالقة بين القاهرة ولندن، مما قَلَّل من أية نوايا حسنة– على فرض وجودها أصلًا– بين المصريين والبريطانيين، فعلى مدار سبعة عقود أظهرت لندن أنها غير عازمة على الاعتراف بالإرادة الشعبية المصرية، وأدى عجز حكام مصر في التوفيق بين رغبة السواد الأعظم من المصريين للحصول على سيادتهم الوطنية من جهة والخطط الاستراتيجية البريطانية من جهة أخرى إلى زعزعة الساحة السياسية في نهاية المطاف، وحتى يبقى السياسيون المصريون في السلطة كان عليهم فعل المستحيل لتحقيق المطالب البريطانية بالحصول على حقوق وامتيازات معينة ضد المشاعر الشعبية المصرية الرامية إلى السماح للبلاد باختيار مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بنفسها، وكان الحدث المؤلم أكثر من كثير غيره على امتداد الوجود البريطاني في مصر هو ذلك الذي أخذ مجراه في فبراير 1942 عندما فرض البريطانيون حكومة وفدية على الملك فاروق.

لكن بريطانيا– بعد عقد من هذه الحادثة الحارقة– كانت هي نفسها قابلة للطي، إذ تَقزَّم الوجود البريطاني في مصر من وجود يُركِّز أساسًا على الأمور التجارية– مثل إعادة دفع قرض القاهرة وتأمين الوصول إلى جنوب آسيا– إلى مجرد وجود يهتم ببعض المصالح الوطنية والأمنية الغربية بعد حربين عالميتين وبزوغ فجر الحرب الباردة، ورغم أن بريطانيا خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية فقد دفعت ثمنًا غاليًا في ذلك النزاع العالمي؛ ومع ضعف لندن ماديًا ومواجهتها لحركات وطنية في أنحاء الإمبراطورية، كان لزامًا عليها أن تترك جنوب آسيا يذهب من يدها عام 1947، وسرعان ما تبع ظهور الهند والباكستان المستقلتين في أغسطس من ذلك العام نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، وظهور دولتين مستقلتين في سيرلانكا وبورما اللتين كانتا خاضعتين للسيطرة البريطانية؛ ورغم هذه التغيرات الهائلة، فقد واصلت بريطانيا تغلغلها العميق في بقايا إمبراطوريتها، وخاصة في الخليج الفارسي بمخزونه الهائل من النفط والغاز،[60] ونتيجة لذلك فقد ظلَّت مصر مهمة في الدفاع عن

[60] حافظ البريطانيون على وجود كبير في البحرين، وقطر، والإمارات السبع التي شَكَّلت بعد ذلك الإمارات العربية المتحدة حتى أوائل السبعينيات. للحصول على مناقشة كاملة للمصالح البريطانية والغربية في الخليج

المصالح الغربية في الخليج بسبب وجود قناة السويس التي وَفَّرت أسرع الطرق وأكثرها موثوقية لنقل النفط والغاز إلى أوروبا، بالإضافة إلى أنها كانت الوسيلة الرئيسية لنشر القوات في المنطقة في حال نشوب أزمة هناك، لكن لندن في أوائل الخمسينيات فَقَدَت القدرة على تشكيل التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط رغم اهتمامها الثابت بالمنطقة، وذهب دورها بشكل متزايد إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وشعرت واشنطن بقلق عميق من جراء صعود موسكو عقب الحرب العالمية الثانية والعمق الواضح للدعم الشيوعي في العالم المتقدم والعالم النامي (بما في ذلك مصر)، لكن صناع القرار الأمريكيين كانت لهم مقاربة للمحافظة على المصالح الغربية في الشرق الأوسط بخلاف تلك التي تبناها نظراؤهم البريطانيون، إذ سعت لندن إلى الاعتماد على محمياتها، في حين اعتقدت واشنطن بأن الوجود البريطاني كله لم يعد ضروريًّا، كما أن مثل هذا الوجود كان سيؤدي للهزيمة في استراتيجية شاملة ترمي لمواجهة التحدي السوفيتي، ولا شك في أن الاختلاف في رسم السياسات بين واشنطن ولندن كان صغيرًا نسبيًّا– إذ نظر الأمريكيون والبريطانيون إلى قيمة نشر حكومات عميلة في المنطقة– لكن الاختلافات بين الدولتين الحليفتين كانت كبيرة على المستوى السياسي.

وكانت نظرة واشنطن التقليدية والرومانسية في فترة ما بعد الحرب مباشرة تشير إلى أن حرب أمريكا نفسها للحصول على حق تقرير المصير الوطني لنفسها في الفترة ما بين 1775 و1783 بالإضافة إلى النفور المزعوم وسط النخب السياسية الأمريكية من الاستعمار يشكلان السياسة الأمريكية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، ورغم أن هذه الرواية تغسل تاريخ واشنطن القبيح أحيانًا في أماكن مثل جمهورية الدومينيكان وهاييتي ونيكاراجوا والفلبين، فإنها كانت صحيحة إلى حد كبير في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فلم تكن للحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة لم تكن قوة استعمارية في المنطقة صلة بنظرة واشنطن للوجود البريطاني في مصر، إذ نظر المسؤولون الأمريكيون إلى بريطانيا ووضعها في مصر على أنه عامل يُعقِّد جهودهم الرامية إلى إنشاء علاقات مع النظام الجديد الذي يقوده ضباط

الفارسي، أنظر: جيفري آر. ماكريس، *سياسة الخليج وأمنه: الهيمنة الأنجلو–أمريكية وتشكيل نظام*، (نيويورك: روتلدج، 2010).

الجيش، وهو النظام الذي نظرت له واشنطن بحماس، فقد كانت الولايات المتحدة تريد دولًا عميلة موالية للغرب ويمكن الاعتماد عليها في المنطقة من أجل المساعدة على مجابهة الجهود السوفيتية الهادفة إلى نشر النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط،[61] وكانت الحقيقة القائلة بأن بريطانيا أظهرت مقدرتها على زعزعة الساحة السياسية المصرية– وهو ما أدى بدوره إلى تقليل توجه الضباط الأحرار نحو الغرب– قد أوضحت لواشنطن بأنه لا بد من رحيل البريطانيين؛[62] ونتيجة لذلك، ورغم العلاقة الخاصة التي تجمع بين واشنطن ولندن، فإن إدارة أيزنهاور حَثَّت– وإن كان ذلك على نحو مهذب طيلة الوقت– حلفاءها البريطانيين على التوصل إلى اتفاقية للانسحاب من مصر، وهي الاتفاقية التي تم عقدها بعدما عزز الضباط الأحرار أقدامهم في السلطة.

تحطيم طبقة ملاك الأراضي

بالإضافة إلى المشكلة المستفزة دائمة الحضور والخاصة بعلاقة مصر ببريطانيا العظمى، دافع الضباط بحرارة– مثلهم في ذلك مثل كثيرين في النخبة السياسية المصرية في تلك الحقبة– عن العدالة الاجتماعية؛ وبطبيعة الحال، فتفسير تلك العدالة الاجتماعية يُعد عرضة لتأويل جماعات مختلفة، إذ كانت لقوى اليسار منظومة مختلفة للحلول التي يرونها لمشكلات مصر الاقتصادية بخلاف الحزب السعدي– على سبيل المثال– وهو الحزب الذي كان يُمثِّل المصالح التجارية والزراعية الكبيرة،[63] ومن جانبهم، فقد كان الضباط الأحرار متشبعين بفترة نهاية الأربعينيات، مما جعلهم "يقتنعون ضمنيًّا بالكثير

---

[61] عبد الملك، *مصر: المجتمع العسكري*، 97.

[62] راي تقية، *جذور مبدأ أيزنهاور: الولايات المتحدة، وبريطانيا، ومصر عبد الناصر، 1953–1957*، (نيويورك: سانت مارتينز برس، 2000)، 27.

[63] بي. جي. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث: منذ محمد علي حتى مبارك*، الطبعة الرابعة، (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز، 1991)، 357.

من النقد الاجتماعي الذي أطلقه اليسار؛"[64] بيد أن الضباط في الفترة التالية مباشرة على الانقلاب كانوا مشغولين جدًّا بالسياسة، فلم يستطيعوا معالجة مشكلات مصر الواسعة النطاق، والتي تشمل الفجوة الكبيرة والمتسعة بين الأغنياء والفقراء، والاستثمارات الضئيلة في قطاع الصناعة، والسيطرة الأجنبية على كل الصناعات الموجودة في البلاد، وتعرض مصر لمخاطر من الأسعار العالمية نتيجة لاعتماد اقتصادها على محصول واحد هو القطن؛[65] ونتيجة لذلك، فلم يفعل الضباط الأحرار شيئًا يُذكر في شهري يوليو وأغسطس لتغيير السياسات الاقتصادية الليبرالية في النظام القديم، فاستمر النظام الاقتصادي المصري في تشجيع الاستثمارات الخاصة، بما فيها تلك القادمة من مصادر أجنبية، وقَدَّمَ إعفاءً ضريبيًّا للشركات الصناعية، وسمح للأرباح بأن تخرج من البلاد بعد خمس سنوات، وأبطل فعليًّا تلك القوانين الداعية إلى أن يمتلك المصريون 51% من أسهم الشركات،[66] كما ركَّز الضباط جهودهم الآنية على تحسين الميزانية وتقليل التضخم.

ورغم مواصلة الضباط الأحرار تنفيذ السياسات الاقتصادية الليبرالية التي قادت الاقتصاد المصري على امتداد العقود السبعة الماضية، فقد كانوا يرسمون خططًا لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر بشكل مختلف تمامًا، وكانت الوسيلة الأولية لتحقيق هذا الهدف هو الإصلاح الزراعي، فقام الضباط الأحرار بمساعدة المثقفين اليساريين بعمل خطة في هذا الشأن، وسعوا إلى أن ينفذوها في ظرف ستة أسابيع من تاريخ اعتلائهم السلطة، واتخذ الضباط قرارًا يقضي بأن يتم تحديد ملكية ملاك الأراضي الزراعية بمائتي فدان– حوالي 210 هيكتارات– كحد أقصى، وكانت السلطات تسمح بمائة فدان أخرى في حال وجود أي أبناء لهم، ورغم أن الإجراءات الأكثر راديكالية بشأن الاقتصاد المصري أتت بعد هذا التاريخ بنحو عقد كامل، فإن هذه الإجراءات كانت من الشدة بحيث إنها تسببت في أزمة سياسية، إذ عارض رئيس الوزراء الذي انتقاه الضباط الأحرار– علي ماهر–

---

[64] جويل جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة: الضباط الأحرار المصريون وثورة يوليو*، (القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية في القاهرة، 1996)، 54، 93.

[65] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 394–395.

[66] السابق، 395.

الإصلاح الزراعي، لكنه كان منعدم التأثير في مواجهة هذا التغيير، فسعى إلى أن يؤثر على مدى إعادة توزيع الأراضي، وقال بأن الضباط يجب أن يضعوا سقفًا لملكية الأراضي يبلغ 500 فدان، وهو الموقف الذي أيده الوفد وباقي أصحاب المصالح المستفيدين من ملكية الأراضي الزراعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقل من 1.5% من كافة ملاك الأراضي كانوا يمتلكون 35% تقريبًا من جميع الأراضي الصالحة للزراعة في تلك الآونة، بينما كانت الأغلبية الساحقة من باقي ملاك الأراضي يحوزون خمسة أفدنة أو أقل،[67] فتصدرت المسألة واجهة الاهتمام في مطلع سبتمبر؛ وعندما استمر ماهر في مقاومة مشروع المائتي فدان الذي قَدَّمه الضباط، تم طرده لصالح الجنرال محمد نجيب.

وكان الجنرال اختيارًا طبيعيًّا للضباط، فرغم أنهم لم يكونوا يعرفونه جيدًا إلا أنهم أعجبوا بسيرته، إذ كان نجيب– الذي ولد في العاصمة السودانية الخرطوم– محل ترحيب من صف طويل من ضباط الجيش، وكان قد بدأ عمله كضابط مدفعية عام 1918 وتم نقله إلى السودان، وسرعان ما انتهت الغشاوة التي كانت على عينيه بشأن السيطرة البريطانية على مصر والسودان، وحالة العجز التي كانت تعاني منها القوات المسلحة، وكان مثله في ذلك كمثل زملائه الأصغر سنًّا من الضباط الأحرار، ورغم أنه كان دائم التنقل بسبب انخراطه في السياسة ومعارضته الصريحة للبريطانيين، فقد كان يحصل على ترقيات دائمًا، فتمت ترقيته إلى رتبة عميد أثناء حرب فلسطين، وحصل على سمعة كضابط كفء، وتمتع بتأييد مهم في الجيش، وخاصة بين ضباط المدفعية، وكان للحقيقة التي مفادها بأن نجيب كان أحد الضباط الكبار القلائل الذين أبلوا بلاءً حسنًا في فلسطين صدى حسنًا للضباط الأحرار، وإضافة لذلك فقد بدا أن الجنرال يشاركهم في آرائهم السياسية، وهو ما جعل عبد الناصر وزملاءه يعتقدون بأنه لن تكون هناك صعوبة في السيطرة على نجيب، ولم يطل الوقت لكي يثبت لهم بأن اعتقادهم هذا كان خاطئًا، لكنه بدا مواليًا لحركة الضباط الأحرار في الفترة التي سبقت الانقلاب والتي عمل فيها كواجهة لهم في معركتهم ضد الملك فاروق للسيطرة على نادي الضباط وفي الأشهر الأولى عقب التدخل.

---

[67] سعد م. جاد الله، *الإصلاح الزراعي وارتباطه بالتنمية الاجتماعية: مصر*، (كولومبيا: مطابع جامعة ميسوري، 1962)، 13.

تولى نجيب منصب رئيس الوزراء في 8 سبتمبر 1952، وكانت حكومته مؤلفة من خمسة مدنيين تكنوقراط، من بينهم اثنان من الإخوان المسلمين، إذ كان وزير العدل الجديد أحمد حسني ملازمًا للإخوان، لكنه لم يكن عضوًا في جماعتهم، كما جاء تعيين الشيخ أحمد حسن الباقوري وزيرًا للأوقاف كاختيار مثير للجدل مما سيؤثر على علاقة الإخوان بالضباط الأحرار فيما بعد، إذ كان الباقوري قد تحدى ترشيح حسن الهضيبي لنفسه لكي يصبح المرشد التالي للجماعة في الفترة المشحونة التي أعقبت اغتيال حسن البنا، وخسر الباقوري في النهاية، لكن المعركة أسفرت عن كدمات في الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار في الجماعة– وهي مجلس الشورى– مما أسفر عن فقدان ثقة عميق بين الباقوري والهضيبي.

وأشار رحيل علي ماهر– على أقل تقدير في المرحلة الأولى– إلى أن الحكومات المعينة تحت حكم النظام الجديد ليس مفترضًا منها أن تكون هيئات مستقلة لاتخاذ القرار، وإنما هي هيئات جاءت لتنفذ مبادرات الضباط الأحرار؛ وكما هو متوقع، فقد وافقت حكومة نجيب الجديدة على الإصلاح الزراعي بعد يوم واحد من تعيينها، وكان ذلك مؤشرًا أيضًا على نية الضباط لتحطيم قوة طبقة ملاك الأراضي الزراعية الكبار وتحسين حظوظ العمال الزراعيين المصريين، فلم يحدد القانون ملكية الأراضي الزراعية فحسب، ولكنه حَدَّدَ الأجور أيضًا، وسمح بإنشاء مجالس تعاونية واتحادات، وحَدَّدَ إيجارات الأراضي، وعمل على تحسين التنظيمات الخاصة بإيجار الأراضي؛[68] وبعد شهر من صدور الإصلاح الزراعي، بدأ الضباط في العمل على التنمية التي توجهها الدولة، وذلك من خلال إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، وهو المجلس الذي كان يفترض منه أن يُعزِّز التحول من الزراعة إلى الصناعة، ولو كان هذا هو الهدف الأولي لهذا المجلس فقد فشل في مسعاه، لكن الأمر تعدى ذلك– قياسًا على الإصلاح الزراعي الذي سبق إنشاء المجلس– إذ عمل على تغيير قاعدة الاقتصاد المصري، وهو ما شَكَّلَ جزءًا من مجهود أكبر لتقويض النخبة الاقتصادية المهيمنة، والتي كانت تُمثِّل الركيزة الأساسية للنظام الملكي والبرلماني الذي أطاح الضباط الأحرار لتوّهم به.

[68] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 399.

لكن مقاربة الضباط للإصلاح الاقتصادي والسياسي كانت سيئة التعريف في أفضل حالاتها، وذلك باستثناء أفكار كاملة تم تقديمها بخصوص المسألة الوطنية؛ ولكي نكون على بيِّنة من الأمر، فقد كان النقد اليساري للنظام القديم مُلهمًا للدفقات الاشتراكية المبهمة التي صاحبت الأشهر الأولى من النظام الجديد، لكن الضباط الأحرار لم يكونوا شيوعيين ملتزمين ولا كانوا حتى يساريين، وبصورة مشابهة فقد كره الضباط النظام البرلماني القديم، ولا يعود ذلك بالضرورة إلى أنهم كانوا سلطويين ومعارضين في صميمهم للحكم التمثيلي، وخدمتهم الطبيعة المراوغة لمعتقداتهم بصورة جيدة عقب تدخلهم مباشرة، إذ كان من الممكن لكل الفصائل السياسية في مصر أن تزعم بأن تنظيم الضباط الأحرار ينتمي إليها، وهو ما جَنَّبَ عبد الناصر ورفاقه مواجهة المعارضة الواسعة لانقلابهم، وهي المعارضة التي حدثت بشكل مؤقت على الأقل، لكن الافتقار الواضح للأجندة الأيديولوجية أسهم في وقت قصير نسبيًّا في الصراعات السياسية التي كان الضباط سينخرطون فيها في فترة الـ 18–24 شهرًا الأولى من حكمهم.[69]

تقويض الأحزاب

في نفس اليوم الذي تم فيه إصدار قانون الإصلاح الزراعي– 9 سبتمبر– وافقت الحكومة على قانون إعادة تنظيم الأحزاب، وكانت هذه المبادرة– التي كانت فاتحة لقوانين مستقبلية سوف تُنظِّم مؤسسات الأحزاب وقياداتها وأطروحاتها الأيديولوجية المقبولة– محورية في جهود الضباط الرامية إلى السيطرة على النظام البرلماني، وهو النظام الذي كان مُعلَّقًا منذ حدوث الانقلاب، وكان القانون الجديد ينص على حَلِّ الأحزاب القائمة، وأمر هذه الأحزاب بأن تطلب إعادة الترخيص لها من وزارة الداخلية بحلول 7 أكتوبر، وكانت هذه العملية تتطلب إصدار برنامج سياسي لكل حزب، وقائمة بقياداته، وسجلاتهم المالية وتقديم هذه الأوراق إلى الحكومة، كما منع القانون الشخصيات الحزبية المتهمة بالفساد من العمل السياسي، وهو ما سمح لوزارة الداخلية باختيار القيادات الحزبية.

---

[69] آر. هرير ديكميجيان، *مصر تحت حكم عبد الناصر: دراسة في الديناميكيات السياسية*، (ألباني: مطابع جامعة ولاية نيويورك، 1971)، 23– 27.

ورغم أن الضباط قد زعموا بأن الأحزاب التي تم السماح لها بالعودة لمزاولة عملها سوف تتنافس في انتخابات وعد الضباط بأن يعقدوها في مطلع عام 1953، فقد أدى القانون إلى تعقيد العلاقات المعقدة أصلًا بين الضباط الأحرار والقيادات الحزبية؛ وكما لوحظ مبكرًا، فقد كان هناك إجماع عام على أن النظام البرلماني كان عاجزًا، وأن الانقلاب كان ضروريًّا للإصلاح، لكن الضباط اختلفوا مع القيادات الحزبية بشأن طبيعة الإصلاحات التي لا بد من اتخاذها رغم هذه المساحة من التوافق العام، ولم تكن هذه الاختلافات غير متوقعة، لأن عبد الناصر ورفاقه طلبوا من الأحزاب أن تقوم "بتطهير نفسها" وهو ما يعني تقاعد قيادات الحرس القديم لصالح جيل جديد من السياسيين،[70] فنفذَّت بعض الأحزاب هذا المطلب، بينما اعترضت عليه أحزاب أخرى أهمها الوفد، إذ رفض مصطفى النحاس هذا الأمر ببساطة، وكان الأخير قد عمل رئيسًا للوزراء أربع مرات ويُعد عميدًا للحزب وهو في الثالثة والسبعين من عمره، وكانت معارضة النحاس مبنية على مبدأ، إذ اعتقد بأنه يجب على الضباط أن يُعيدوا البرلمان ويُنهوا وصايتهم على النظام السياسي، كما كانت هذه المعارضة ضيقة في منظورها، خصوصًا للمزاعم الطويلة الأمد التي اتهمت قيادات الحزب بالاحتيال؛[71] وعلى ذلك، فقد كان من المؤكد أن يصبح فتح ملفات الحزب أمام قادة النظام الجديد خطيرًا ومهلكًا، وكان يتم النظر بشكل واسع إلى فؤاد سراج الدين– نائب النحاس– على أنه القوة الحقيقية في الحزب بسبب سن النحاس المتقدمة، فأصبح سراج الدين يُمثِّل كل ما هو فاسد وجبان في حقبة النظام البرلماني،[72] ونتيجة لذلك، فقد كان سراج الدين– مثله في ذلك مثل النحاس– يسعى إلى انتهاج طريق المقاومة ضد الضباط الأحرار، لكن نشطاء الحزب الأصغر سنًّا– وهم العناصر التي كان عبد الناصر يأمل في ضمها له– كانوا خائفين من حدوث مواجهة محتملة مع الضباط الأحرار، وكان رأي هؤلاء بقبول قانون تنظيم الأحزاب عكس

---

[70] بيئيري، *ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي*، 105، 106.

[71] في عام 1943، قام مكرم عبيد– الذي أصبح ضمير الحزب– بفضح تفصيلات فساد الوفد المزعوم علنًا، مما لطخ سمعة الحزب كمنظمة كرَّست نفسها لتحسين ظروف كافة طبقات المصريين.

[72] دونالد مالكوم ريد، "فؤاد سراج الدين والوفد المصري"، *مجلة التاريخ المعاصر*، المجلد 15، العدد 4 (أكتوبر 1980): 721–744.

ما رأى النحاس، إذ اعتقدوا بأنه لو أظهر الحزب بعض المرونة في مواجهة مطالب الضباط بخصوص الإصلاح الداخلي، فإن بقاء الوفد على الساحة سوف يكون مضموناً.[73]

ومن جانبهم، تجنَّب الضباط حدوث مواجهة صريحة مع النحاس وسراج الدين،[74] إذ كان الاثنان يُمثِّلان– رغم كل شيء– حزب سعد زغلول وثورة 1919، ورغم أن الرصيد الوطني للوفد تدهور في فبراير 1942، كما أدت فضائح الفساد والتصرفات الأخرى غير اللائقة إلى تآكل مكانة الحزب، فإن الحزب كان يسيطر على أتباع من شأنهم أن ينتشروا في الشوارع ويخلقوا نوعًا من الشك وعدم الاستقرار في البلاد،[75] وفي بيئة كان على الضباط أن يُعزِّزوا من سلطتهم فيها أولًا لم تكن هناك ثِمة حاجة للدخول في صراع سياسي من الممكن أن يطرح سؤالًا حول مدى سلطتهم في الساحة السياسية.[76]

وفي خلال فترة إعادة الترخيص للأحزاب والتي استغرقت شهرًا، أعلنت وزارة الداخلية بأن هناك أدلة على فساد النحاس، فمنعته من العمل كرئيس لحزبه، وفي نهاية الأمر تم إبرام اتفاق بين الحزب والحكومة يعمل بمقتضاه النحاس كرئيس "شرفي" للوفد،[77] لكن وزارة الداخلية عندما أعادت الترخيص للوفد وستة أحزاب أخرى، خرج الضباط على الاتفاق، إذ كانوا يأملون في أن ينشق الحزب إلى نصفين بين مؤيدي النحاس وسراج الدين من جهة والمجموعة الأصغر سنًّا من مناصري الحزب الذين نصحوا في وقت سابق بضرورة اتباع الحذر والتزام التعاون مع النظام الجديد، واتضح بأن الصف الثاني من قيادة الوفد وأعضاءه قد اختاروا تأييد النحاس مع طرح الحزب لمظلمته أمام مجلس الدولة الذي يُعد أعلى محكمة إدارية في مصر،[78] ولم يصدر حكم نهائي في هذه القضية، وربما أدى تخوف الضباط

---

[73] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 72.

[74] كيرك جي. بيتي، *مصر تحت حكم عبد الناصر: السياسة، والأيديولوجيا، والمجتمع المدني*، (بولدر، كولورادو: ويستفيو برس، 1994)، 81.

[75] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 381.

[76] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 69.

[77] جان لاكوتور وسيمون لاكوتور، *مصر في المرحلة الانتقالية*، ترجمة فرانسيس سكارف، (نيويورك: كرايتريون بوكس، 1958)، 169، بيئيري، *ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي*، 107.

[78] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 74.

الأحرار من صدور حكم قد لا يكون في صالحهم إلى حظر كافة الأحزاب السياسية في 17 يناير بعد عدة أيام فقط من أخذ القضاة عطلة للنظر في القضية.

ومع حلول عام 1953 واجه الضباط تحديًا قانونيًّا من الوفد، كما كانوا على خلاف مع اليساريين بشأن تعامل الحكومة مع أعمال الشغب العنيفة التي قام بها العمال في كفر الدوار في أغسطس من العام الماضي، وفي واقع الأمر فقد كانت حادثة كفر الدوار– التي قَتل الجيش فيها أربعة من عمال النسيج المضربين وجرح عددًا آخر غير محدد منهم– من بين أقبح الأحداث التي وقعت في الفترة المبكرة من عمر الانقلاب، إذ استخدم الجيش القوة المفرطة– رغم أنه قد تم إطلاق النار عليه أولًا– لإنهاء الإضراب وإلقاء القبض على حوالي 500 عامل وإعدام اثنين من القادة المزعومين للاعتصام مما أدى إلى وصف الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني– وكانت من مؤيدي الانقلاب– النظام الجديد بأنه "فاشي"؛[79] ومن جانبها، فقد ظلَّت جماعة الإخوان المسلمين فيما تبقى من عام 1952 والأيام الأولى من عام 1953 غير ملتزمة بشيء، فلم تُقدِّم تأييدها الكامل للضباط ولا هاجمتهم، إذ فهم المرشد العام حسن الهضيبي– الذي ربما يعتبر لاعبًا سياسيًّا أكثر فطنة من حسن البنا– بأن أفضل ما تفعله الجماعة في الوقت الحالي هو الابتعاد عن أي مواجهة.

وبحلول منتصف يناير نفد صبر الضباط من القوى السياسية التي تهاجمهم، وعليه فقد أعلنوا فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات– إضافة إلى قرارهم بحل الأحزاب– وهو ما نقل اللجنة التنفيذية التي أنشأها الضباط الأحرار إلى مجلس قيادة الثورة، وأعلنوا عن أن رئيس الوزراء نجيب سوف يحكم باسم هذه الهيئة التي تم إنشاؤها حديثًا، كما صرحوا بأن لجنة تضم 50 شخصية سياسية بارزة سوف تُصدر مسودة لدستور جديد،[80] وكان الضباط يطمحون من وراء هذا الأمر إلى الحصول على دعم لمسارهم

---

[79] إسماعيل صبري عبد الله كما استشهدت به سيلما بوتمان، *ظهور الشيوعية المصرية: 1939–1970*، (سيراكوز، نيويورك: مطابع جامعة سيراكوز، 1988)، 123؛ خويل باينين وزاكاري لوكمان، *العمال على النيل: الوطنية، والشيوعية، والإسلام، والطبقة العاملة المصرية، 1882–1954*، (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1987)، 419.

[80] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 382.

الجديد، بينما يقضون في الوقت نفسه على المعارضة التي وقفت ضدهم في قرارهم بحل الأحزاب،[81] وفي بادرة تكشف عن أن الضباط بدأوا في التفكير بشكل أكثر طموحًا، بدأ هؤلاء بوصف انقلاب يوليو على أنه ثورة، ففي فبراير 1953 أعلن عبد الناصر بأن إصلاح النظام البرلماني أصبح "هدفًا صغيرًا بالمقارنة بالأهداف الأكبر لثورتنا، إذ تسعى أهدافنا إلى تغيير النظام السياسي برمته."[82]

وبدلًا من الأحزاب السياسية، أنشأ مجلس قيادة الثورة هيئة التحرير،[83] وكان اسم هذه المنظمة– بدلالته الواضحة على المشاعر الوطنية التي كانت تعتمل في مصر على مدار السبعين سنة المنصرمة– يدل على الهدف النهائي لها، وهو تغليف حركة الضباط الأحرار– التي تحولت إلى ثورة حاليًا– بغطاء من الشعبية، فكان على المصريين أن يتوحدوا تحت لواء هذه الهيئة ليُكملوا العمل البطولي الذي بدأه الضباط الأحرار وأن يجاهدوا جماعيًا من أجل تحقيق أهداف الثورة والمطامح الوطنية المصرية؛[84] ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، كشف الضباط عن برنامج مكون من 11 نقطة ليُرشد سياسات الحكومة، وتَمثَّلت تلك النقاط الإرشادية في انسحاب القوات الأجنبية من وادي النيل، وتقرير المصير للسودان، وإصدار دستور جديد، وإقامة نظام للرعاية الاجتماعية، وضمان إعادة توزيع الثروة، وتعزيز دور القانون وحماية الحريات الشخصية والعامة، وإصلاح التعليم، وإقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، وتكوين جيش عربي خالص، والتعامل بنوايا طيبة مع الدول الصديقة، والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[85]

---

[81] أنطونيو جرامشي، *مختارات من كراسات السجن*، ترجمة كوينتين هور وجيفري نويل سميث، (نيويورك: انترناشونال ببليشرز، 1971)، 161.

[82] جمال عبد الناصر كما استشهد به جهاد عودة، "دولة السيطرة السياسية: حالة عبد الناصر، 1960–1967"، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية 2، العدد 1، (أبريل 1987): 98.

[83] ديريك هوبود، *مصر: السياسة والمجتمع 1945– 1984*، الطبعة الثانية، (بوسطن: أنوين هايمان، 1985)، 87.

[84] بيتي، *مصر تحت حكم عبد الناصر*، 80.

[85] عبد الملك، *المجتمع العسكري*، 92، 93؛ بي. جي. فايتكيوتس، *الجيش المصري في السياسة: نموذج للأمم الجديدة!* (بلومنجتون: مطابع جامعة إنديانا، 1961)، 82، 83؛ بيرلمتر، *مصر: الدولة البريتورية*، 51، 52.

وبخلاف اللغة الخطابية التي يتسم بها العالم الثالث حول التحرير والوطنية والتي قالت بها أبواق هيئة التحرير، كان لدى الضباط هدف آخر غير معلن– لكنه هام جدًّا– من وراء إنشاء هذه المنظمة، فمع الصعوبات التي واجهوها مع الأحزاب التقليدية المصرية في الأشهر الستة التي تلت طردهم للملك فاروق، كانت هيئة التحرير وسيلة للسيطرة السياسية، وكان من المأمول أن تُقدِّم الهيئة للضباط القدرة على تشكيل المناقشات السياسية ومراقبة الساحة السياسية لضمان التزامها برغبات مجلس قيادة الثورة.

أما مقدار الاستثمار الفعلي الذي وضعه مجلس قيادة الثورة في هيئة التحرير فيُعد أمرًا غير واضح، لكنها فشلت في أن تتحول إلى آلية للتعبئة السياسية، وهو الأمر الذي أمل من أقاموها أن تقوم به، ورغم هذه الحزمة من المبادئ والالتزامات التي كانت تُعبِّر عن قطاع واسع من المصريين، فإن الأحزاب السياسية واليسار والإخوان استمروا في التمتع بولاء الأغلبية الساحقة من المصريين على حساب تلك الهيئة؛ وحتى نكون منصفين، فلم تكن هيئة التحرير فاشلة تمامًا، إذ كانت قادرة على نشر البلطجية في مظاهرات الشوارع لدعم الضباط أو مواجهة الوفديين واليساريين والإخوان متى تطلب الأمر ذلك، وأخيرًا فقد عملت تلك الهيئة في السنوات التالية كنموذج لمنظمات ناجحة، مثل الاتحاد الوطني والاتحاد العربي الاشتراكي.

إقامة الجمهورية

لم يُؤد التحول من "الانقلاب" إلى "الثورة" بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة في عام 1953 لفرض النظام على الساحة السياسية إلى تلطيف حدة المشكلات التي هددت بالقضاء على ما أنجزه الضباط منذ تدخلهم في يوليو 1952، فقد كان طلاب الجامعات– وهم مكون هام نظرًا لتاريخهم في النشاط السياسي– متناقضي المشاعر على نحو واضح تجاه الضباط، فكانت جامعة القاهرة منقسمة بين وفديين وإخوان، مع وجود فصيل صغير من الطلاب موالٍ لهيئة التحرير، كما كانت هناك شكوك في أن الطبقة العاملة المصرية– وهي مصدر قادر في حال انخراطها في النشاط المعادي للنظام على تهديده– أكثر قابلية لتأييد التنظيمات اليسارية، وعليه فقد اتخذ الضباط بعض

الإجراءات التي من شأنها تحسين أجور هذا القطاع، لكنها لم تؤد إلى الحصول على دعم واسع من العمال.

وبحلول يونيو 1953 لم يُنجز عبد الناصر ورفاقه من المتآمرين الآخرين شيئًا ملموسًا في إطار التعامل مع الاحتياجات السياسية والمادية للجماهير؛ ولذلك، ومن أجل القضاء على هذا التدهور وأسر مخيلة الشعب المصري، قام مجلس قيادة الثورة باتخاذ خطوة جريئة تمثَّلت في القضاء على النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية في مصر، فتمت ترقية رئيس الوزراء نجيب ليصبح رئيسًا للجمهورية، وحصل خمسة من الضباط الأحرار البارزين على حقائب وزارية، فأصبح عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية، وحصل قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي على وزارة الحربية، وتم تعيين الرائد صلاح سالم وزيرًا للإرشاد ووزير دولة لشئون السودان، أما الرائد عبد الحكيم عامر فقد تم تعيينه قائدًا للقوات المسلحة، وهو منصب يعامل صاحبه معاملة الوزير، وبعدها بثلاثة أشهر تخلى عبد الناصر عن وزارة الداخلية للمقدم زكريا محيي الدين الذي كان خامس ضابط يتم تعيينه في تلك الحكومة، وتم تعيين الوزراء العشرة الباقين من المدنيين ذوي الخلفية التكنوقراطية.[86]

لكن إعلان قيام الجمهورية لم يُؤثِّر في اليسار، وخاصة في الشيوعيين، إذ لم يكن هؤلاء يرتابون في نوايا الضباط الخاصة بإعادة مصر إلى الحكم التمثيلي فحسب، بل كانوا معارضين بشدة أيضًا لعلاقة النظام الجديد بالولايات المتحدة، ولم يكن هناك مجال لإنكار العلاقة الحميمة التي نشأت بسرعة بين واشنطن والضباط، إذ جاءت المقابلة الرسمية الأولى بين السفير الأمريكي جيمس كافري والضباط بعد يومين فقط من الانقلاب، وذكرت كل التقارير بأن السفير كان معجبًا بالقادة الشبان، وفي اليوم التالي التقى كافري بالملك فاروق في ميناء الإسكندرية ليضمن سلامة الملك السابق أثناء رحيله إلى إيطاليا،

[86] تُرك المشروع الدستوري– الذي تم إطلاقه وسط ضجيج واسع قبل تلك الفترة بستة أشهر– ليذوى تحت إمرة الوزارة الجديدة. لمزيد من المناقشات أنظر صلاح عيسى، *الدستور في مقلب القمامة* [بالعربية]، (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، 2001).

ويتأكد من أن تدخل الضباط سيظل سلميًّا،[87] وفي الأيام والأشهر التي تلت الانقلاب أقام كافري علاقة مع نجيب، بينما حافظ عبد الناصر على خط اتصال له مع المستشار السياسي للسفارة ويليام ليكلاند؛ وإضافة إلى ذلك، فقد تم إرسال عميل المخابرات المركزية الأمريكية كيرميت روزفلت الصغير– الذي لعب دورًا محوريًّا في انقلاب أغسطس 1953 الذي أسقط الزعيم الإيراني محمد مصدق– إلى القاهرة ليساعد الضباط على إنشاء خدمة المخابرات السرية الخاصة بهم،[88] كما أظهرت واشنطن تأثيرها المحسوس على مجريات السياسة المصرية، ومن ذلك أن السفير كافري ضغط على النظام الجديد حتى لا يتم تعيين رشاد البراوي– وهو يساري كان قد ساعد الضباط على صياغة قانون الإصلاح الزراعي– في مجلس الوزراء،[89] والأكثر من ذلك هو أن واشنطن سعت– فيما سيصبح علامة بارزة في تعاملها مع مصر بداية من منتصف السبعينيات– لتحقيق استقرار مصر، وحصلت على رسالة مفادها بأن حكام مصر الجدد سوف يقمعون الشيوعية في بلادهم، كما أنهم سيفكرون في دمج مصر في المبادرات الأمنية الإقليمية الغربية، وفي ذلك الوقت تقريبًا التمس المصريون مباشرة من واشنطن دعمها الاقتصادي والعسكري.

وبالنسبة لليسار، كان عبد الناصر ورفاقه راغبين في مبادلة العلاقة مع بريطانيا العظمى بعلاقة أخرى مع الولايات المتحدة، وهو ما لم يُمثِّل أي فارق على الإطلاق بالنسبة للشيوعيين والفصائل اليسارية الأخرى، فلو أن كافري كان يستطيع الاعتراض على تعيينات الضباط الأحرار فما هو الفارق بينه وبين اللورد كرومر واللورد جورست واللورد كيتشنر الذين كانوا يعملون على وضع مصالح لندن فوق مصالح القاهرة؟ وهكذا أدت العلاقات الأمريكية–المصرية المتنامية إلى انتقادات متزايدة من اليسار، وهو الأمر الذي سيتكرر بعد ذلك التاريخ بعقدين كاملين، فتم اتهام الضباط الأحرار بأنهم أدوات في أيدي الإمبريالية، لكن الضباط لم يكونوا ليتسامحوا في ذلك الأمر، ذلك أن المطالبة بعودة الحياة

---

[87] جون بي. ألترمان، *مصر والمساعدة الخارجية الأمريكية، 1952– 1956: تحطم الآمال*، (نيويورك: بالجريف ماكميلان، 2002)، 3.

[88] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 168.

[89] السابق، 167.

الدستورية والعدالة الاجتماعية كان أمرًا يمكنهم التغاضي عنه، أما التساؤل علنًا عن مدى وطنية الضباط فقد كان يُمثِّل أمرًا مختلفًا لأنه كان يمس وتر مزاعم المجلس العسكري بأنه شرعي، فأدى ذلك إلى إطلاق موجات من الاعتقالات بحق اليساريين– والشيوعيين منهم بصفة خاصة– بالإضافة إلى أنواع أخرى من القمع لم يبرأوا منه أبدًا.

وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقد ظل الضباط محافظين على علاقات ودية مع الإسلاميين حتى منتصف عام 1953، لكن انعدام الثقة تحت السطح كان واضحًا بين الطرفين، ولم يُؤد إعلان الجمهورية إلى تهدئة الخواطر، فقد شعر الإسلاميون بأن القيادة الجديدة قد استخفت بهم في السنة الأولى من عمر الانقلاب، ذلك أن تعيين الشيخ أحمد حسن الباقوري في حكومة نجيب كوزير للأوقاف كان– سواءً أكان الأمر متعمدًا أم لا– إهانة للمرشد العام الهضيبي، والأهم من ذلك هو أن عبد الناصر كان قد تخلى عما عَدَّه المرشد العام التزامًا أقر به على نفسه قبل الانقلاب، وهو أن الضباط سوف ينسقون مع الإخوان قبل إطلاق أي مبادرات سياسية كبرى،[90] ولهذا توصل الهضيبي وأتباعه إلى النتيجة المريرة التي مفادها بأنهم لن يستطيعوا التأثير على مسار السياسة المصرية بشكل مباشر كما كانوا يأملون،[91] لكن الضباط كان لديهم كل الحق في إبعاد الإخوان عنهم، إذ كانت الجماعة تتحكم في عدد من الأتباع يفوق بكثير أولئك الموالين للنظام الجديد، وهو ما جعل من الصعب على الضباط الأحرار أن يسيطروا على الجماعة، وبدا واضحًا أن العلاقة غير المريحة بين الإخوان والضباط على وشك التحول إلى قطيعة كاملة عندما تحولت مناسبة عُقدت في يناير 1954 لإحياء ذكرى أولئك الذين قتلوا في منطقة القنال في عامي 1951 و1952 إلى أعمال شغب،[92] فاستغلت السلطات أعمال العنف ذريعة لإلقاء القبض على 450 عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين وقامت بحل جماعتهم.

---

[90] بيتي، *مصر تحت حكم عبد الناصر*، 73.

[91] السابق، 73، بيئيري، *ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي*، 112–113.

[92] ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، 383–384.

وفي الوقت الذي أعلن فيه الضباط قيام الجمهورية لكسب التأييد الشعبي، أنشأوا أيضًا محكمة الثورة التي جرى تكليفها بالحكم في قضايا الخيانة والفساد لترويع المعارضة، وكان القضاة الثلاثة الذين جرى تعيينهم للنظر في تلك القضايا هم السادات والبغدادي وقائد السرب حسن إبراهيم، ولم يكن لأي منهم أي خبرة قانونية مهنية، أما المتهمون– الذين كان كثير منهم متهمين بالتعاون مع قوى أجنبية وبذل مساعٍ لتقويض الثورة من أجل استعادة النظام القديم– فقد كانوا يواجهون احتمال الحكم عليهم بالإعدام،[93] وكان أول متهم تتم محاكمته أمام هذه المحكمة هو رئيس الوزراء السابق إبراهيم عبد الهادي، الذي أشرف على إجراءات وحشية واسعة النطاق تم تنفيذها بحق كل الفصائل والجماعات السياسية في مصر تقريبًا عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق النقراشي في ديسمبر 1948، وكان من شأن الإفراط في حملة عبد الهادي القمعية إلى أن يتحول إلى شخص تشتمه كل الجماعات الموجودة على الساحة السياسية، فتم الحكم على عبد الهادي بالإعدام، لكن الحكم خُفِّف فيما بعد إلى السجن مدى الحياة.

وفي المحاكمة التالية، كان الدور على فؤاد سراج الدين، نائب زعيم حزب الوفد والمسمار القوي فيه على امتداد فترة طويلة، فعلى امتداد العام السابق راقبه الضباط، ثم اعتقلوه في خريف 1952 وبعدها أطلقوا سراحه بفترة قصيرة،[94] لكنه لم يتمتع بمثل هذا الحظ مع محكمة الثورة، فرغم جهوده المضنية لإحراج النظام الجديد خلال المحاكمة، فإن البغدادي والسادات وإبراهيم أدانوا سراج الدين باستغلال سعر القطن، والإهمال في حريق القاهرة في يناير 1952، و"منح خدمات غير عادية للملك"، و"التخطيط بشكل غير لائق لفسخ" المعاهدة الأنجلو–مصرية المبرمة عام 1936،[95] فحكمت المحكمة على سراج الدين بالسجن لمدة خمس عشرة سنة، وسرعان ما تم إطلاق سراحه ووضع تحت الإقامة الجبرية بعدها،[96] لكن إعلان الجمهورية والمحاكمات الصورية للسياسيين الذين علقوا في بعض أسوأ

---

[93] ريد، "فؤاد سراج الدين والوفد المصري"، 739.

[94] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 71، ريد، "فؤاد سراج الدين والوفد المصري"، 738، 739.

[95] ريد، "فؤاد سراج الدين والوفد المصري"، 739.

[96] السابق، 739، 740.

أخطاء النظام البرلماني قد فشلت في نهاية المطاف في تحقيق أهدافها المنشودة، إذ ظلَّت المعارضة والمصريون العاديون غير راضين عن الضباط الأحرار.

المواجهة

في نهاية عام 1953 وبداية عام 1954 واصل المناوئون للنظام الجديد من جميع اتجاهات الطيف السياسي إثارتهم ضد عبد الناصر ورفاقه، سواءً أكان ذلك بين المدنيين أو العسكريين، وكان للاختلافات والضغوط السياسية المتشابكة بين اللاعبين السياسيين الأساسيين في مصر– بالإضافة إلى عجز الضباط الأحرار عن الحصول على تأييد شعبي– أثر في غَلِّ يد مجلس قيادة الثورة، وبحلول عام 1954 انتهى الضباط إلى نتيجة مؤداها بأنه قد آن الأوان لتنظيف الساحة السياسية مرة واحدة وبشكل كامل من أجل تعزيز قوتهم.

ورغم الصراعات السياسية التي حدثت بين الضباط الأحرار والوفد والإخوان المسلمين واليسار، فإن علاقتهم بسلك الضباط كانت أكبر امتحان لإمكانية بقائهم في السلطة، إذ كانت العلاقة بين مجلس قيادة الثورة والجيش معقدة وحساسة بشكل متزايد، فكان الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على نشر قوة تكفي للإطاحة بالنظام الجديد، ورغم أن الضباط كانوا في أيامهم الأولى من قيامهم بالانقلاب فقد قاموا بتسريح 450 مجندًا وضابطًا، ولم يحدث تطهير أكثر من ذلك؛[97] وكان مجلس قيادة الثورة مؤلفًا من عسكريين، لكن الضباط الأحرار وحدهم هم من حكموا مصر بالنيابة عن القوات المسلحة أو باسمها وذلك في تصريحاتهم الرسمية وخطبهم البلاغية، ولما استطاع عبد الناصر ورفاقه تأمين سلطتهم بشكل كامل قالوا بعدها بأن الضباط الأحرار والجيش وحدة واحدة؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين الفصائل المختلفة والمجموعات السياسية والخلايا والتنظيمات داخل القوات المسلحة المصرية في ذلك الوقت ظهر الضباط الأحرار كتنظيم أصغر إلى درجة التقزم بالمقارنة مع الشيوعيين والإخوان

[97] عبد الملك، *مصر: المجتمع العسكري*، 92.

المسلمين، وبالتالي فقد كان من مصلحة الضباط الأحرار في البداية أن يبقى الجيش بعيدًا قدر المستطاع عن الميدان السياسي.

ورغم احتدام التوتر بين الضباط الأحرار وشبكة أتباعهم في الأفرع المختلفة من القوات المسلحة، فإن أول اختبار كبير لعلاقات النظام الجديد بالجيش كان في ديسمبر 1952، ففي ذلك الوقت انتقد ضباط المدفعية عبد الناصر ورفاقه بسبب المعاملة الفظة التي لقيها أحد زملائهم، وهو عقيد متقاعد يدعى رشاد مهنا، إذ طرده حكام مصر الجدد بلا مناسبة رغم أنه كان مؤيدًا قويًّا لانقلابهم بعدما حاول منح قوة لمجلس الوصاية الذي كان الضباط الأحرار قد أنشأوه لابن فاروق، وهو الملك الرضيع أحمد فؤاد،[98] ولذلك فقد سعى رجال المدفعية– ردًّا على تعالي عبد الناصر ورفاقه– إلى إحداث تغييرات في اللجنة التنفيذية التابعة للضباط الأحرار، قائلين بأنه لا بد من انتخاب أعضاء اللجنة الخمسة، وأن يتم تعيين خمسة آخرين من مجموعة المتآمرين الأصلية التي نفذت انقلاب يوليو 1952، وكان هذا الأمر عديم الجدوى بالنسبة للقادة الجدد الذين رفضوا الاقتراح بلا مناقشة، وفي الشهر التالي شَكَّلت مجموعة من سلاح المدفعية تحديًا لقادة مصر الجدد فوضعهم الضباط الأحرار رهن الاعتقال واتهموهم بالتآمر لقلب نظام الحكم،[99] لكن المساعي الرامية إلى قطع رؤوس سلاح المدفعية أتت بنتائج عكسية، إذ أدت إلى المزيد من القلاقل في سلك الضباط بصفة عامة، ولم يتم نزع فتيل الأزمة إلا بعدما اعتصم 400 ضابط في ثكناتهم وتعهد عبد الناصر بالتحقيق في مظالمهم.

كما واجه الضباط الأحرار مشكلات مع الجنرال نجيب الذي عيَّنوه واجهة لهم، إذ أملوا أن يلعب نجيب لعبة الضباط الأحرار، وذلك على اعتبار أن مصدر قوته يتمثل في ارتباطه المباشر بهم، فكان من المفترض فيه أن يعطي للمقدم والرائد وقائد الجناح قشرة من الوقار وإشراف من هم أكبر سنًّا منهم بينما ينخرط في العمل وفقًا لمخطط الضباط الشبان، لكنهم قلَّلوا من شعبية نجيب الكبيرة، فبالنسبة للعامة في مصر، كان نجيب هو رئيس الوزراء الجديد الذي قاد ظاهريًّا حركة أدت إلى الإطاحة

---

[98] ڤاتيكيوتس، *الجيش المصري في السياسة*، 94.

[99] جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 114.

بالملك غير المحبوب، وتعهد بإنهاء انعدام الاستقرار الذي صاحب الثلاثين سنة الماضية، كما أنه– وهذا هو الأهم– وعد بوضع نهاية للاحتلال البريطاني لمصر.

ومع حلول الوقت الذي أعلن فيه الضباط الأحرار قيام الجمهورية في يناير 1953 كانوا قد سئموا من نجيب، لكنهم عينوه رئيسًا للجمهورية نظرًا لخلو الساحة من أي بديل مناسب، وكان مصدر الاحتكاك يعود إلى ميل نجيب لاستخدام وضعه الشخصي خارج الحدود التي كان الضباط الأحرار يتوقعونها منه؛ فعلى سبيل المثال، اعترض الرئيس على تعيين الضباط في أول مجلس وزراء بعد إعلان الجمهورية، بما في ذلك تعيين الرائد عبد الحكيم عامر– صديق عبد الناصر المقرب وموضع ثقته– قائدًا للقوات المسلحة ورئيسًا للأركان، ولم يكن التوتر بخصوص تعيينات مجلس الوزراء سوى رمز لاستياء الضباط الأحرار من تصميم نجيب على القيام بواجباته الرئاسية على نحو جاد.

ثم نجح عبد الناصر في إجبار نجيب على الاستقالة في فبراير 1954، بيد أن ذلك لم يتم بدون عراك، فقد كان الوفديون والإخوان المسلمون وكثير من اليساريين والعامة وضباط الجيش من غير المنتمين للضباط الأحرار يفضلون نجيب على مجلس قيادة الثورة فعارضوا خلع نجيب، وفي هذه المرة تصدر سلاح المدرعات التابع للجيش المشهد، ففي استعراض للقوة (هدد مرة أخرى باندلاع نزاع كبير بين سلك الضباط العام ومجلس قيادة الثورة) دعا قادة سلاح المدرعات إلى عودة نجيب،[100] ولم يكن أمام عبد الناصر سوى الرضوخ لأن معنى عدم عودة نجيب كان مواجهة تمرد عسكري شامل في صفوف سلاح المدرعات، وفي نهاية الأمر أخمد مجلس قيادة الثورة أي معارضة له في القوات المسلحة بمساعدة سلاح المدفعية، وهذه هي المفارقة الساخرة في الأمر، لكن مشكلة نجيب ظلت قائمة.

وعندما عاد الجنرال للرئاسة بعد أيام قليلة من استقالته، نزل المصريون إلى الشارع احتفالًا بهذه المناسبة، وكان للدعم الظاهر الذي لقيه الرئيس من الطلاب والإخوان المسلمين والوفديين والفصائل السياسية الأخرى التي كانت غير سعيدة بالانحراف السلطوي الذي تَمثَّلَ في حركة الضباط الأحرار

[100] عبد الملك، *مصر: المجتمع العسكري*، 95.

أثره في وضع عبد الناصر على المحك، ففيما بدا كأنه مجهود اللحظات الأخيرة لإنقاذ الضباط الأحرار من وضعهم المتدهور، أطلق عبد الناصر سراح المعتقلين السياسيين وأعلن عن انتخابات لإنشاء برلمان يعمل على إصدار مسودة لدستور جديد، وإضافة إلى ذلك فقد تم رفع الأحكام العرفية.

وبحلول هذا الوقت، كان نجيب واقعًا تحت تأثير الانطباع بأنه سيد الساحة السياسية المصرية، لكنه بينما كان الرئيس يتآمر حتى يثبت سلطته، كان الضباط الأحرار يتحركون من جانبهم حتى يقوضوا تلك السلطة، فرتبوا مواجهة بينهم وبين نجيب في نادي الضباط أسفرت عن فوز عبد الناصر ورفاقه بولاء الضباط، لكن الرئيس كان قادرًا مع ذلك على التمسك بموقعه، ثم سعى مجلس قيادة الثورة– الذي كان قد حصل على دعم القوات المسلحة فيما كان نجيب ضعيفًا بشدة– إلى التخلص من المعارضة، فعقد الضباط الأحرار عزمهم على تقديم اختيار للمصريين يتمثل في العودة إلى فساد الحرس القديم في كفة أو التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية التي كان الضباط الأحرار يعدون بها في كفة أخرى.

وفي سعيهم إلى تحقيق ذلك الهدف، سعى عبد الناصر ورفاقه إلى تعبئة البيئة السياسية المصرية، ففي 20 مارس وقعت ستة تفجيرات في القاهرة، وهي التفجيرات التي كان من شبه المؤكد أنها من عمل عملاء للضباط الأحرار حتى يتم بث الخوف من انعدام الاستقرار، وبعد هذه الحادثة بخمسة أيام، أعلن مجلس قيادة الثورة بأن كل الشخصيات والأحزاب السياسية التي كان قد تم حظرها سوف يتم السماح لها بمزاولة نشاطاتها السياسية بلا قيد أو شرط، ولم يطل الوقت بهذه الجماعات، فعادت مرة أخرى إلى عاداتها القديمة، وأعادت إلى الأذهان شبح الممارسات السياسية الفاسدة التي لا تعتمد على مبدأ والتي سبقت حقبة 1952.

وفي الوقت نفسه، أثار أبواق النظام في الصحافة الذعر بما زعموه من وجود مؤامرة بين رموز النظام القديم مثل رئيس الوزراء السابق إبراهيم عبد الهادي– الذي كانت تشتمه كافة التيارات السياسية– ومصطفى النحاس ومؤيدي الرئيس نجيب من أجل إحياء سلطة الحرس القديم في النظام السابق؛ وردًّا على ذلك، قامت الاتحادات الموالية للنظام في 26 مارس بالدعوة إلى إضراب عام للاحتجاج على

السياسيين والأحزاب التابعة للنظام القديم، وعلى مدار اليومين التاليين اجتاحت الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة القاهرة، وبعد يومين كاملين من المظاهرات– وكان الجو معبأ بتوقع إجراءات صارمة– ظهر الضباط الأحرار في الصورة معلنين عن عزمهم على ضمان سريان الانضباط،[101] فأعطى التوقيت المناسب لتدخل عبد الناصر ورفاقه لنزع فتيل الأزمة (التي قاموا هم أنفسهم بصنعها) لهؤلاء اليد العليا في معركتهم للسيطرة على السياسة المصرية.

ولم يكن نجيب قادرًا على السيطرة على القوة السياسية الضرورية لمواجهة الضباط الأحرار، وبسبب إرهاقه من الضغط الناجم عن الصراع السياسي شبه الدائم دخل المستشفى وظل هناك، حيث لم يعد عنصرًا فاعلًا في السياسة إلى أن تم خلعه في نوفمبر التالي، وبعد استعراض الضباط لقوتهم، لم تكن الأحزاب السياسية في وضع يسمح لها بتقديم أي مطالب لمجلس قيادة الثورة، ولم تعد هناك أهمية لتلك الأحزاب على أية حال، وعليه فقد تم تجريد قادة الأحزاب من كافة حقوقهم السياسية بعدها بأسبوعين.

وفي الوقت الذي كان فيه الضباط الأحرار يقوضون الحرس القديم كانوا يعملون– في لحظة نادرة من الدهاء السياسي– على ألا ينخرط الإخوان المسلمون في النزاع القائم، فأمر الضباط في 25 مارس بأن يتم إطلاق سراح حوالي 200 عضو من ذلك التنظيم– بمن فيهم المرشد العام الذي كان قد تم اعتقاله في يناير– ثم رتب عبد الناصر لقاءً مع المرشد العام الهضيبي، حيث يقال بأنه قد وعد المرشد بأن جماعة الإخوان المسلمين سوف تكون قادرة على استئناف نشاطاتها، وأن الحكومة سوف تشرح علنًا تلك الأسباب التي دعتها لحل الجماعة في يناير تعبيرًا عن ندمها على ذلك،[102] وأدت هذه الوعود إلى وضع الإسلاميين على الهامش على نحو آمن طيلة أحداث 26–28 مارس، لكن هذا الأمر لم يخل من تكلفة بالنسبة للضباط الأحرار، وانتهى الوضع باكتمال سيطرة الضباط على مقاليد الأمور بلا استثناء يذكر، وكان الاتفاق مع الهضيبي يعني أن جماعة الإخوان المسلمين– رغم تاريخها القصير نسبيًّا– كانت منخرطة ومؤثرة بعمق في المجتمع المصري، وأنها لا زالت بعيدة عن سيطرة

---

[101] بوتمان، "الشيوعيون المصريون والضباط الأحرار: 1950–1954"، 363.

[102] ريتشارد بي. ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1993) 130، 131.

مجلس قيادة الثورة، لكن عبد الناصر لم يوف بوعده أبدًا للهضيبي بشأن إضفاء الصفة القانونية على جماعة الإخوان، وبعد أشهر قليلة من مواجهة مارس بدأ الإسلاميون بالتحرك ضد النظام الحاكم.

التخلص من الإخوان

لم تكن للسياسة الخارجية أولوية عالية جدًّا على سُلَّم أولويات الضباط الأحرار فيما عدا تسوية المسألة الوطنية، وبالنظر إلى أن كلًّا من وضع السودان والوجود البريطاني في مصر كانا من بين القضايا المحورية التي أثارت السياسة المصرية على مدار السبعين عامًا المنصرمة، فقد كان حل هاتين المسألتين يُعد أمرًا حاسمًا من أجل إضفاء الشرعية على حكم الضباط الأحرار؛ وكانت المفاوضات مع لندن قد جرت على نحو متقطع وغير منتظم منذ إعلان استقلال مصر الرسمي عام 1923، وهي المفاوضات التي غالبًا ما تعثرت بسبب مسألة السودان، ولما كان الضباط الأحرار عازمين على ألا يسمحوا لهذه القضية بتعقيد المفاوضات بشأن الوجود البريطاني في مصر، فقد تحركوا في نهاية المطاف بعيدًا عن المطالبة بـ "وحدة وادي النيل" ليقبلوا بفكرة تقرير السودانيين لمصيرهم،[103] وكان البريطانيون– على غير العادة– طيعين عندما حدث ذلك، وأدت المرونة الجديدة التي أظهرها الجانبان إلى الاتفاقية الأنجلو–مصرية حول السودان في فبراير 1953.[104]

ومع عدم تعطيل مسألة السودان الشائكة للمفاوضات أكثر من ذلك، وجه الضباط الأحرار انتباههم نحو إنهاء الاحتلال البريطاني لقناة السويس، ولم يقم الضباط الأحرار أبدًا بفسخ المعاهدة الأنجلو–مصرية عام 1936 من جانب أحادي رغم أن هذا التصرف كان سيكسبهم شعبية طاغية، علمًا بأنهم

---

[103] في فترة مبكرة تعود إلى 1950–1951 كانت السفارة الأمريكية تنصح المصريين بإظهار المرونة في الأمور المتعلقة بالسودان، وذكرت بأن هذا الأمر من شأنه أن يسهل المفاوضات الدائرة حول وجود البريطانيين في مصر.

[104] جيمس جانكوفسكي، *مصر عبد الناصر، والقومية العربية، والجمهورية العربية المتحدة*، (بولدر: لين راينر، 2002)، 43.

كانوا من بين مؤيدي مصطفى النحاس عندما قام بفسخ هذه الاتفاقية في أكتوبر 1951، إذ كانوا عازمين على عدم القيام بخطوة تجعل بريطانيا تنتقم منهم لأنهم كانوا غير مستعدين لمثل هذه المواجهة، ورغم أن المعاهدة الأنجلو–مصرية قد حدَّدت عدد القوات البريطانية في قواعد القنال بـ 10,000 جندي، فإن الضباط قلَّلوا من أهمية الحقيقة القائلة بأن لندن كانت تحتفظ بأضعاف مضاعفة لهذا العدد في منطقة القنال.

ودخل النظام الجديد في مفاوضات مع البريطانيين في 27 أبريل 1953 بعد الاتفاق بشكل عام على كيفية التعامل مع المسألة السودانية في فبراير، وفور بداية المفاوضات تقريبًا حدثت مشكلات أرجأتها لعشرة أيام بعد ذلك؛ وكرد فعل، أمر مجلس قيادة الثورة بشن هجمات على القوات والمصالح البريطانية في منطقة القنال للضغط على لندن حتى تظهر استعدادها للتفاوض دونما تهور في عمل عسكري كبير،[105] وكان أن ضبطت حرب العصابات تلك إيقاعها صعودًا وهبوطًا مع تقدم المفاوضات بين الجانبين.

ورغم الصعوبات المبدئية الظاهرة في المفاوضات، فقد اتفق الطرفان على كثير من الأمور، فعلى سبيل المثال وافق المصريون من حيث المبدأ على تأكيد حق بريطانيا في حماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط، كما قبلوا بجدول لمغادرة القوات البريطانية بدلًا من المطالبة بانسحاب فوري كما كان بعض المصريين يأملون، والتزمت القاهرة بالحفاظ على قواعد قناة السويس في حالة جيدة، كما وافقت على السماح لفنيين بريطانيين بالمساعدة في هذا المضمار، وكان الضباط الأحرار مستعدين للسماح للقوات البريطانية بالعودة إلى مصر في حالة حدوث أزمة في الشرق الأوسط، وكانت الاختلافات بين الجانبين في ما بدا بأنهما أمران صغيران وإن كانا مهمين رمزيًّا بالنسبة لمجلس قيادة الثورة، فقد اعترض الضباط الأحرار على ارتداء أي بريطاني لزي عسكري، إذ كان وجود قوات مسلحة بريطانية هو أكثر مظاهر السيادة المصرية المقيدة وضوحًا على مدار العقود السابقة، وكان اعتراض المصريين الثاني على ضم تركيا كحافز لإعادة دخول بريطانيا منطقة القنال، إذ كان من الممكن السماح لدخول

[105] عبد الملك، *مصر: المجتمع العسكري*، 98.

بريطانيا إلى منطقة القنال في حالة حدوث اعتداء على أي عضو في جامعة الدول العربية، لكن إصرار لندن على ضم تركيا في هذا الإطار كان أمرًا آخر، إذ كان ضم الجمهورية التركية– وهي عضو في حلف شمال الأطلنطي– سيربط مصر بالغرب ومصالحه الأمنية.[106]

ورغم الاعتراضات المصرية على ضم تركيا– أو بالأحرى الهجوم على تركيا كمبرر لعودة القوات البريطانية إلى قناة السويس– ومسألة زي الفنيين البريطانيين الذين كان من المقرر أن يبقوا في مصر بعد الانسحاب البريطاني، فإن القاهرة ولندن قد توصلتا إلى اتفاق بالخطوط العريضة في يوليو 1954، وكان الاتفاق على "رؤوس موضوعات الاتفاقية" قد أصبح ممكنًا باتفاق بسيط بين الضباط الأحرار ومحادثيهم البريطانيين، إذ كان المصريون مستعدين لإسقاط اعتراضهم على ضم تركيا طالما وافقت لندن على أن يرتدي أفرادها الملابس المدنية في كل الأوقات، ونصت الاتفاقية على أن يونيو 1955 هو بداية الجدول الزمني للانسحاب البريطاني، كما حصل البريطانيون على حق دخول منطقة القنال لمدة سبع سنوات إضافية.

وبينما كان الضباط الأحرار يعتبرون هذا الاتفاق نصرًا دبلوماسيًّا فإن آخرين لم يشاركوهم هذا الشعور، فرغم أن الهضيبي والإخوان كانوا الوحيدين الذين بقوا سالمين من مواجهة مارس 1954 فقد بدأوا فور ذلك الاتفاق تقريبًا ينادون بإعادة النظام البرلماني وحرية الصحافة،[107] وعندما تم الإعلان عن رؤوس موضوعات الاتفاق، كان ذلك فرصة للمرشد العام حتى يُلهب ظهر الضباط الأحرار، إذ أنَّب عبد الناصر والضباط الأحرار على المسألة التي بنوا عليها سلطتهم وشرعيتهم في المقام الأول، وهي المسألة الوطنية،[108] فقد رأى الهضيبي أن رؤوس موضوعات الاتفاق لم تفعل شيئًا سوى مد المعاهدة الأنجلو–مصرية عام 1936 بدلًا من استعادة مصر من يد بريطانيا.

---

[106] جورج لينشوفسكي، *الشرق الأوسط في الشؤون العالمية*، الطبعة الرابعة، (إيثاكا، نيويورك: مطابع جامعة كورنل، 1980) 526، 527.

[107] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 134، 135.

[108] عبد الملك، *مصر: المجتمع العسكري*، 94.

ولم يكن لعبد الناصر أن يسمح للإخوان المسلمين بأن يُشككوا في وطنية الضباط الأحرار، وعليه فقد أطلق مجلس قيادة الثورة حملة دعائية ضد الإسلاميين على امتداد الأسابيع الستة التي انقضت بين إصدار مسودة الاتفاق وإبرامه في أواخر أكتوبر 1954، وكانت حملة عبد الناصر الهجومية تسعى في المقام الأول إلى نزع الشرعية عن مكانة الإخوان المسلمين وسلطتهم الأخلاقية، ولهذه الغاية كان الهضيبي وأتباعه متهمين بالتواطؤ مع الشيوعيين والصهاينة والبريطانيين،[109] لكن التعامل مع الصهاينة كان تهمة عبثية بالنظر إلى نشاط الإخوان لصالح الفلسطينيين المسلمين، وهو العمل الذي يعود إلى الثلاثينيات، كما اتهم عبد الناصر وصحافته الهضيبي بالعمل على الحصول على السلطة، وهو ما يعني أن الإسلاميين كانوا يسعون لزعزعة استقرار الساحة السياسية في مصر من خلال العنف والإخلال بالنظام.

لكن الإسلاميين كانوا على صواب إلى حد كبير في أطروحاتهم، إذ أدت الاتفاقية إلى عدد من التنازلات لصالح لندن، وهو الأمر الذي كان عرضة للانتقاد من منظور وطني، بيد أن هذا الأمر لم يكن مهمًّا في نهاية المطاف لأن القوة كانت في أيدي الضباط الأحرار، وحانت اللحظة الحاسمة في 26 أكتوبر عندما دعا النظام الحاكم إلى حشد في منشية البكري في الإسكندرية للاحتفال بالتوقيع الرسمي على الاتفاقية الأنجلو–مصرية، فبينما كان عبد الناصر يُمتِّع الجماهير المجتمعة بسرد لنضال مصر الوطني، قام شخص يدعى محمود عبد اللطيف– وهو عامل في صناعة القصدير، وعضو في جماعة الإخوان المسلمين، ومن سكان منطقة إمبابة في القاهرة– بإطلاق ثماني أعيرة نارية على الزعيم المصري،[110]بيد أنه إما كان عبد اللطيف هَذَّافًا أخرق، أو– كما يشك البعض– فإن محاولة الاغتيال كانت كلها عبارة عن عمل مدبر قُصِد به تشويه سمعة الإسلاميين، إذ رغم أن عبد الناصر كان في مرمى قريب من النيران، فإنه لم يصب بخدش واحد ومضى ينهي خطابه وسط القبول الهادر للجماهير المتجمعة.

---

[109] ميتشل، *مجتمع الإخوان المسلمين*، 139؛ جوردون، *حركة عبد الناصر المباركة*، 178.

[110] ميتشل، *جمعية الإخوان المسلمين*، 150.

وأدى الارتفاع الصاروخي في شعبية عبد الناصر والضباط الأحرار بعد محاولة الاغتيال الفاشلة إلى مساحة واسعة للنظام الحاكم يستطيع فيها أن يتعامل مع الإخوان المسلمين مرة واحدة وإلى الأبد، فتم إرسال نشطاء هيئة التحرير لتحطيم مقرات الإخوان المسلمين في القاهرة، وفي منطقة القنال نهب مؤيدو النظام المشروعات المملوكة للإسلاميين؛ وبعد ثلاثة أيام من فشل عبد اللطيف في قتل عبد الناصر، قام الأخير بشجب المرشد العام علنًا وزاد من الهجمة الدعائية الضارية على الإسلاميين، وتقصت الصحافة قصة التنظيم شبه العسكري الذي يتبع جماعة الإخوان المسلمين– المعروف باسم الجهاز السري– وزعمت بأن الإخوان يسعون إلى استخدام هذا التنظيم لقلب نظام الحكم.

وفي الحملات الأمنية التالية تم إلقاء القبض على قيادة الإخوان، ثم مَثَّلوا أمام محكمة الشعب التي كان قد تم إنشاؤها حديثًا، وهي المحكمة التي ترأسها كل من صلاح سالم وأنور السادات وحسين الشافعي، كما تم إرسال ألفي عضو في جماعة الإخوان إلى السجون، وتم استغلال مداولات محكمة الشعب لتقويض كل ما تبقى من مكانة محمد نجيب، فقد قيل بأن واجهة الضباط الأحرار السابق وأول رئيس للجمهورية تآمر مع جماعة الإخوان المسلمين ضد النظام الجديد، فتم وضع نجيب تحت الإقامة الجبرية، حيث ظل بها إلى أن وافته المنية في أغسطس 1984، وفي نهاية الأمر نجا الإخوان من الذبح أو كادوا يفعلون ذلك، فعلى امتداد عهد عبد الناصر كان الإخوان المسلمون إما يعملون تحت الأرض أو في السجون، وعلى المدى القصير أدى ذلك إلى عدم تمثيل الإسلاميين لأي وزن يذكر في السياسة المصرية، لكن المواجهة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين عام 1954 وتعزيز النظام الحاكم لسلطته لاحقًا أثرا بعمق على السياسة المصرية لعقود بعد ذلك.

وضع مؤسسات النظام الجديد

حتى عام 1954 كان حكم الضباط الأحرار يتسم بقدر معين من التجريب، ومع زيادة التهديدات والفرص اكتشف الضباط– من خلال التجربة والخطأ– كيفية التعامل مع هذه التحديات على نحو أكثر فاعلية، ورغم أن عبد الناصر بدأ في يناير 1953 يصف حركة الضباط الأحرار بأنها "ثورة" فقد كان

ذلك لدواعٍ بلاغية لا أكثر، وبعد الأزمة التي امتدت من منتصف عام 1954 إلى أواخره– والتي أدت إلى تعزيز الضباط الأحرار لسلطتهم– بدأ ارتجال السنوات السابقة يُفسح الطريق لمجهود أكبر لتغيير النظام السياسي في مصر على نحو كبير، ولا شك في أنه كانت هناك بعض اللمحات عن هذه الثورة من كافة الوجوه في أول عامين من حكم الضباط الأحرار مثل الإصلاح الزراعي وقانون الأحزاب السياسية والمحاكم المختلفة التي حكمت على رموز النظام القديم، لكن عبد الناصر ورفاقه لم يكونوا ينوون إعادة صياغة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل كامل في البلاد.

وكان تحرك الضباط الأحرار من الإصلاح إلى الثورة مسألة مرتبطة بالظروف والسياقات التي وجدوا أنفسهم فيها، إذ واجهوا أعداءً داخليين وخارجيين حتى بعد أزمة مارس 1954، وهو ما جعلهم يسعون إلى تقوية سلطتهم وتقليل التحديات المستقبلية ضد سيطرتهم حتى تترسخ سلطتهم بشكل أكبر، وقد فعلوا ذلك من خلال تطوير ما يطلق عليه علماء الاجتماع بـ "المؤسسات" وما يطلق عليه باقي الناس بالقواعد والقوانين والمراسيم والنظم؛ وبصفة عامة، فإن تلك المؤسسات تُشكِّل السلوك والتوقعات وتجربة الناس في تعاملهم مع المجتمع، إذ وضعت المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تم إنشاؤها في عهد الضباط الأحرار خطوطًا حمراء في المجتمع ليعرف المصريون طبيعة السلوك المقبول في ظل النظام الجديد.

وتُعد طبيعة هذه المؤسسات– وبالتالي نوع النظام السياسي الذي أنشأه الضباط الأحرار– حاسمة لفهم التطور السياسي اللاحق في مصر وانتفاضة 25 يناير 2011 في نهاية الأمر؛ ذلك أن التساؤل حول المؤسسات، ومن أين جاءت، وكيف تتغير، هي كلها أسئلة محل جدال ساخن بين العلماء، إذ تقول إحدى المدارس الفكرية بأن المؤسسات هي نتيجة لمجهود واعٍ من جانب النخب أو اللاعبين السياسيين الآخرين الذين يقررون بأن القواعد والنظم والقوانين والمراسيم الحالية لا تتناسب مع مصالحهم،[111] وهناك مدرسة أخرى تنظر إلى هذه المسألة على أن المؤسسات بشكل ما "تنبع بلا مجهود يذكر من

[111] يجادل جورج تسيبليس على نحو مقنع بأن المؤسسات تنشأ عن الاختيار الواعي للأفراد الذين يقررون بأن المؤسسات السابقة لا تخدم مصالحهم. أنظر جورج تسيبليس، *ألعاب متداخلة: الاختيار المنطقي في السياسة المقارنة*، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1990).

الشكل الذي يُصمِّمه الحكام ذوو المعرفة الكلية،"[112] ولم يكن تطوير مؤسسات مصر بالأمر الذي لم يتطلب مجهودًا، ومن المهم أيضًا أن نلاحظ بأن القوانين والقواعد والمراسيم والنظم قد حفظت سلطة ومكانة وموارد الضباط الأحرار والمتحالفين معهم على حساب المجتمع.[113]

وإضافة إلى ذلك، واصلت المؤسسات التي أنشأها عبد الناصر والضباط الآخرون تشكيل السياسة المصرية؛ وبخلاف التغييرات الثورية التي كانت نادرة جدًّا، فإن التغيير المؤسسي يميل إلى أن يكون تطوريًّا، فيحدث في سياق المؤسسات القائمة والتطور المؤسسي السابق؛[114] وعلى ذلك، فقد كانت سلسلة القوانين الحزبية المصرية التي أصدرها الزعماء المصريون في العقود الأخيرة متفقة في تفصيلات متنوعة مع قانون تنظيم الأحزاب الصادر عام 1952، وحتى نكون على بيِّنة من أمرنا، فقد تغيَّرت مصر في الفترة ما بين يوليو 1952 وانتفاضة يناير 2011، لكن النظام السياسي السائد في البلاد خلال تلك الفترة كان انعكاسًا جليًّا للنظام السلطوي الذي أسسه الضباط الأحرار في فترة الاضطرابات الهائلة التي شهدتها السنوات الأولى من حكمهم.

وكان هذا النظام هو مصدر الصراع على امتداد العقود الستة التالية في مصر حول المبادئ الأيديولوجية والتنظيمية المركزية في الدولة والمجتمع، ورغم أن الضباط قد لفَّقوا مؤسسات مصر حتى

---

[112] كيرين عزيز شودري، *ثمن الثروة: النظم الاقتصادية والمؤسسات في الشرق الأوسط*، (إيثاكا، نيويورك: مطابع جامعة كورنل، 1997)، 16.

[113] دوجلاس سي. نورث، *بنية التاريخ الاقتصادي والتغير الحاصل فيه*، (نيويورك: نورتون، 1981)؛ دوجلاس سي. نورث وباري آر. فاينجاست، "الدساتير والالتزامات: تطور المؤسسات التي تحكم الاختيار العام في إنجلترا القرن السابع عشر،"*مجلة التاريخ الاقتصادي* 59، العدد 4، (ديسمبر 1989): 803–832؛ مارجريت ليفي، *حول القاعدة والريح*، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1988)؛ بيتر إيه هول وروزماري سي. آر. تايلور، "العلوم السياسية والمفاهيم المؤسسية الثلاثة"، *الدراسات السياسية* 44، العدد 4، (ديسمبر 1996): 936–957.

[114] ديفيد كوليير وروث بيرنز كوليير، *تشكيل الساحة السياسية*، (بيرنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة بيرنستون، 1991)، الفصل الأول؛ بول بيرسون، "زيادة العائدات، والاعتماد على المسار، ودراسة السياسة"، *أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو* 94، العدد 2، (يونيو 2000): 251– 267؛ هول وتايلور، "العلوم السياسية والمفاهيم المؤسسية الثلاثة"، 941.

تخدم مصالحهم، فإنهم لم يستطيعوا أبدًا إدخال الأفكار التي يدور حولها نظامهم السياسي في عقول المصريين، وأدى افتقار الضباط الواضح لعقيدة أيديولوجية أو أي شيء بخلاف المبادئ الإرشادية الأولية التي قالوا بها إلى أن يكونوا معرَّضين لتأثير القوى السياسية الأخرى التي تُسوق أفكارًا أكثر شمولًا وأكثر إرضاءً من الناحية المادية والعاطفية لما يجب أن يكون عليه المجتمع والدولة في مصر، وكانت النتيجة هي صراع سياسي لا يبدو أنه سينتهي أبدًا بين المدافعين عن النظام السياسي الذي أسسه الضباط الأحرار وخصومهم، مما نتج عنه مقدار كبير من الإقصاء السياسي والاضطرابات الاقتصادية، كما لم تخل الصورة في بعض الأوقات من أعمال عنف بين الطرفين.

الفصل الثالث

النكسة والتمرد

أيًّا ما كانت المشكلات التي واجهت الضباط الأحرار في ترسيخ سلطتهم في الثمانية عشر شهرًا التي أعقبت عزلهم للملك فاروق، فمع حلول منتصف الخمسينيات كان هؤلاء الضباط يسيطرون على الساحة السياسية في مصر من خلال الرشا والقهر والدعوات التي أصدروها لتأييد الثورة بناءً على نجاحاتها الظاهرة، وقد أدت الصراعات الداخلية التي حدثت بين صيف 1952 وربيع وأوائل صيف 1954 إلى سحق المعارضة، ووفرت لعبد الناصر ورفاقه حرية في بناء نظامهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت هناك ثلاثة أحداث حاسمة في تلك الفترة كان من شأنها المساهمة بقوة في عملية بناء نظام سياسي وإيجاد بيئة سياسية تخدم مشروع الضباط؛ فكان الحدث الأول هو محاولة الاغتيال الفاشلة التي قام بها محمود عبد اللطيف ضد عبد الناصر، ويبدو أنها غيَّرت الطريقة التي ينظر بها المصريون منذ تلك اللحظة إلى زعيمهم المتقلب، ففجأة تحول عبد الناصر من رجل الظل المخيف إلى ابن مصر المحبوب الشجاع، ولا شك في أنه كان هناك الكثير مما يخشاه الناس من عبد الناصر وحكومته، لكن شخصيته الكاريزمية الجديدة كانت ذات أهمية سياسية كبيرة بالنسبة له وللمشروع السياسي الذي قام به؛ وكان الحدث الثاني هو أنه بالإضافة إلى شعبية عبد الناصر الجديدة، فقد كان هناك شعور بين المصريين بأن الضباط الأحرار يوفون بوعودهم الخاصة بمعالجة المظالم الاجتماعية ودفع التنمية الاقتصادية وبناء مصر لتكون قوة إقليمية، وكان الكثير من هذا التغيير ظاهريًّا أكثر من كونه حقيقيًّا، لكن الفارق بين خطب مجلس قيادة الثورة وواقع الحال كان صغيرًا لوقت معين، وإن كانت هذه الفترة قصيرة في أمدها، إذ لم تدم أكثر من عقد تقريبًا، وهي الفترة التي بدا فيها النظام أكثر أمنًا، كما شهدت هذه الفترة نثر بذور الصراعات الأيديولوجية في مصر.

وكانت اللحظة الفارقة الثالثة هي تأميم عبد الناصر لقناة السويس في 26 يوليو 1956، وتُعد سلسلة الأحداث التي قادت عبد الناصر إلى أن يتخذ تلك الخطوة الكبيرة من أهم الأحداث في مطلع الحرب الباردة وأكثرها خِزيًا، وأدى تأميم القناة إلى أن يخلص المسؤولون في واشنطن ولندن وعواصم غربية

أخرى إلى أن القاهرة قد تحوَّلت إلى معسكر موسكو بلا أدنى شك، وللمفارقة فإن جذور قرار عبد الناصر كانت تكمن في المساعي المبذولة بين الحكومتين المصرية والأمريكية لبناء علاقات استراتيجية كان من شأنها وضع مصر في بؤرة الجهود الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وكما لاحظنا في الفصل الثاني، فقد تطلع كل من الضباط الأحرار والحكومة الأمريكية إلى طرق من شأنها تطوير العلاقات بين بلديهما؛ فبعد الانقلاب بوقت قصير، سعت القاهرة إلى الحصول على معونة عسكرية من واشنطن، لكن إدارة أيزنهاور وجدت معارضة كبيرة في هذا الشأن من جانب البريطانيين؛ وكانت واشنطن بين شقي الرحا بين لندن والقاهرة، خاصة بعدما طلب المصريون مبلغ 100 مليون دولار في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية في أغسطس 1954، وبدا أن الرئيس الأمريكي ومستشاريه يشاركون السفير جيمس كافري في تقييمه بأن الضباط الأحرار سوف يكونون شركاء جيدين في تنفيذ المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، ولو كانت الفائدة الاستراتيجية المحتملة للقاهرة هي الأمر الوحيد الذي يُهم واشنطن لسهل أمر المساعدات التي طلبها المصريون، لكن أيزنهاور كان عليه أن ينظر أيضًا إلى علاقته بالبريطانيين– وهم حلفاؤه في حلف شمال الأطلنطي– إذ عارضوا حصول المصريين على حزمة مساعدات كبيرة بينما كانت لندن تتفاوض مع الضباط الأحرار بشأن شروط دخول بريطانيا في المستقبل إلى منطقة قناة السويس، ودفع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل بأن موقفًا أمريكيًّا–بريطانيًّا موحدًا ضد طلب المعونة سوف يضغط على المصريين ويجبرهم على القبول باتفاق أكثر ملاءمة للندن.

ولما كانت إدارة أيزنهاور واقعة بين رغبتها في تطوير علاقاتها بالقاهرة والتزامها بدعم لندن (وإن كان ذلك يتم على مضض)، فقد كافحت هذه الإدارة حتى تحل الخلاف بين الضباط الأحرار وتشرشل، لكن العلاقة بين الأمريكيين والبريطانيين من جهة والمصريين من جهة أخرى ترنحت بشكل متسلسل من المساعي المبذولة نحو تطوير العلاقات الثنائية إلى سوء الفهم والاستفزازات، وكانت هذه الأمور أكثر وضوحًا في الفترة ما بين منتصف 1955 والجزء الأخير من عام 1956؛ ففي مايو 1955، وعقب حضور عبد الناصر مؤتمر باندونج في إندونيسيا، أعلن الأخير بأن "الحياد الإيجابي" سوف يكون الملمح الرئيسي في السياسة الخارجية المصرية، وكان مؤتمر باندونج هو الأول في سلسلة

مؤتمرات حضرتها دول إفريقية وآسيوية مستقلة حديثًا فيما عرف فيما بعد بحركة عدم الانحياز، وأعلن ذلك المؤتمر عن معارضة أعضائه بشكل جماعي للاستعمار والسياسات المفترسة المتخيلة للقوتين العالميتين الجديدتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وكانت السياسة الخارجية الجديدة للقاهرة تُشكِّل في جزء منها رد فعل على أحداث جرت في مطلع ذلك العام، ففي أوائل عام 1955 بدأ تشكيل حلف بغداد– الذي كان عملًا يهدف إلى إقامة نظام أمني إقليمي يضم العراق وإيران وتركيا وباكستان– وهو الحلف الذي كانت تنظر له القاهرة على أنه عمل غربي لعزل مصر.

وإضافة إلى ذلك، فبعد فترة قصيرة من إنشاء حلف بغداد، شنَّ الإسرائيليون هجومًا على القوة العسكرية المصرية في قطاع غزة، فقتلت غارتهم 38 جنديًّا مصريًّا وجرحت 24 آخرين ودمرت المقر العسكري المصري في غزة، وكان السبب المباشر للهجوم الإسرائيلي هو العدد الكبير من الهجمات الجريئة والمتزايدة التي كان يدعمها المصريون ويقوم بها المقاتلون الفلسطينيون ضد البنية الأساسية الإسرائيلية جنوبي النقب، كما كان ذلك الهجوم وسيلة لإظهار قوة التصميم والتفوق العسكري الإسرائيلي بعد فترة اختارت فيها القيادة الإسرائيلية أن تبتلع الهجمات الإرهابية القادمة من غزة بأقل قدر من الانتقام،[115] لكن نتيجة هذا الهجوم كانت عكس ما ترمي إليه إسرائيل، إذ تم إنشاء جيش مصري ضخم، ففي أغسطس وقع المصريون على اتفاق لشراء 200 دبابة و150 مدفعًا و120 طائرة مقاتلة و50 قاذفة قنابل وكاسحتي ألغام وغواصتين وآلاف البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية من تشيكوسلوفاكيا التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، ورغم أن الأسلحة المتجهة إلى مصر كانت مزيجًا من الأسلحة التشيكية والسوفيتية، فلم يكن هناك أدنى شك في أن موسكو كانت وراء هذا الاتفاق الذي تم على الرغم من اتفاق أمريكي–روسي لتقليل مبيعات السلاح للأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط، وربما ساورت القاهرة شكوك في أن البريطانيين والأمريكيين يحاولون عزل مصر من خلال إنشاء حلف بغداد، لكن الهدف الحقيقي من وراء إنشاء ذلك الحلف كان الاتحاد السوفيتي؛ ونتيجة لذلك، فقد كان على الاتحاد السوفيتي أن يتصرف، وكان أن وفرت الغارة الإسرائيلية على غزة مبررًا كبيرًا لذلك، كما

---

[115] هوارد إم. ساخر، *تاريخ إسرائيل: منذ صعود الصهيونية إلى زمننا الحالي*، (نيويورك: ألفريد إيه. نوف، 1993)، 475، 481.

كان نقل السلاح إلى المصريين المستعدين لاستقباله فرصة للسوفيت للقول بأن موسكو تحصل على عملاء، وأنها ستكون ذات تأثير على الشرق الأوسط رغم الجهود الأمريكية والبريطانية لإبقائها خارج المنطقة.

وقد حاول عبد الناصر أن يبقى ملتزمًا بكلامه عن الحياد الإيجابي رغم صفقة الأسلحة التشيكية، فسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على تمويل غربي للمشروع المحوري في استراتيجية التنمية التي تبناها النظام الجديد، والذي تَمثَّل في السد العالي في أسوان؛ ففي عام 1902، وبعد ثلاث سنوات من العمل، قامت شركة الهندسة البريطانية ألكسندر وشركاه بإنشاء سد أسوان الأول، وأثبت هذا السد– الذي يقع على بعد ثلاثة أميال إلى الجنوب من أسوان– بأنه عاجز عن حجز كمية كافية من المياه سواءً للسيطرة على فيضان النيل أو لإنتاج طاقة هيدروليكية مناسبة، وحتى بعد تعديله مرتين من أجل زيادة ارتفاعه (في الفترة 1907–1912 والفترة 1929– 1934) فقد كان سد أسوان غير ملائم نهائيًّا للهدف الذي تم بناؤه من أجله؛ وعلى ضوء هذه المشكلات، كانت إحدى مهام التنمية الأولى التي سعى الضباط الأحرار إلى تحقيقها هي بناء سد جديد يقع على بُعد أربعة أميال تقريبًا جنوبي السد الأول، وكان من المقرر أن يؤدي هذا "السد العالي" الجديد إلى توسيع رقعة الأراضي الزراعية بنسبة الثلث، وهو ما يعني توفير أراضٍ مستصلحة لـ 500,000 أسرة و10 مليارات كيلووات من الكهرباء للتصنيع، وفي مطلع عام 1956 وافق البنك الدولي للتنمية والتعمير (السابق على البنك الدولي) على تقديم 200 مليون دولار لتمويل السد العالي، بينما التزمت واشنطن ولندن بتقديم مبلغ قيمته الإجمالية 70 مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع، لكن إدارة أيزنهاور نكثت بتعهدها في 19 يوليو، وهو ما أسفر عن فعل البريطانيين والبنك الدولي للشيء نفسه، وكان السبب المباشر لهذا التحول هو اعتراف عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية في اجتماع متابعة لقمة باندونج عقد في بريوني بيوغوسلافيا في يوليو 1956، إذ التزمت واشنطن والغرب بدعم الوطنيين غير الشيوعيين الذين هربوا من الصين إلى جزيرة تايوان عام 1949، وعليه فقد أكد اعتراف عبد الناصر بحكومة بكين لأيزنهاور– بعد سلسلة الأحداث التي استجدت على مدار الثمانية عشر شهرًا السابقة– بأن السياسة الخارجية المصرية تتخذ طابعًا معارضًا لا رجعة عنه ضد المصالح الأمريكية.

وتماسك المصريون بعدها بأسبوع، فعاد عبد الناصر مرة أخرى إلى ميدان المنشية في الإسكندرية– في نفس المكان الذي نجا فيه من محاولة اغتيال محمود عبد اللطيف له في عام 1954– وخطب لمدة ثلاث ساعات أمام حشد غفير، فراجع في خطابه ما حقَّقه النظام بعد مُضي أربع سنوات على الانقلاب، وأكد على أن مصر مصممة على تحقيق أهداف ثورتها، وقدم تبريرًا لصفقة الأسلحة التشيكية، ثم انتقد بشدة شروط البنك الدولي والتي كان بموجبها سيقوم البنك بتمويل السد العالي في أسوان، وفي آخر جزء من خطابه أعلن عبد الناصر إعفاء الفرنسيين والبريطانيين من السيطرة في قناة السويس:

> وقد كانت قنال السويس صرحًا من صروح الاستبداد، وصرحًا من صروح الاغتصاب، وصرحًا من صروح الذل. اليوم– أيها المواطنون– أممت قنال السويس، وتم نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فعلًا، وأصبح القرار أمرًا واقعًا. اليوم– أيها المواطنون– نقول: هذه أموالنا رُدت إلينا.. هذه حقوقنا التي كنا نسكت عليها عادت إلينا.[116]

وأعلن عبد الناصر بأن القناة هي مِلك لمصر وشعبها وحدهما، وبناءً عليه فإن إيرادات القناة سوف تُخصص لتمويل السد العالي في أسوان، علمًا بأنه منذ عام 1875– عندما تم إجبار الخديوي إسماعيل على بيع نصيب مصر في القناة إلى التاج البريطاني من أجل تسوية جزء من الديون الهائلة التي كانت مستحقة عليه– كانت السيطرة الأجنبية على هذا الممر المائي إهانة للمصريين، وأدت الحسابات الجيوستراتيجية لأهمية القناة لدى لندن إلى عمل صناع القرار البريطانيين على تحقيق استقرار مصر، وهو ما أسفر بدوره عن اختراق اتسع بشكل متزايد للحياة السياسية والاقتصادية المصرية على مدار

---

[116] جمال عبد الناصر، *خطاب تأميم قناة السويس: خطاب عام للرئيس جمال عبد الناصر في الذكرى الرابعة للثورة من الإسكندرية* [بالعربية]، 26 يوليو 1956 http://www.nasser.org/Speeches/browser.aspx?SID=495&lang=ar. كافة الترجمات في هذا الكتاب قمت بعملها ما لم يتم التنويه بذلك.

العقود السبعة من الوجود البريطاني في مصر، فكان طرد البريطانيين (بالمخالفة للاتفاقية الأنجلو-مصرية المبرمة عام 1954) هو التعبير النهائي عن الوطنية المصرية.

كما كانت علاقة الفرنسيين بقناة السويس عميقة هي الأخرى، ذلك أن دبلوماسيًّا فرنسيًّا- فرديناند دي ليسبس- هو الذي تصور فكرة هذه القناة، وهو الذي شَكَّل القوة الدافعة من أجل حفرها،[117] وامتلك مواطنون فرنسيون 50% من الأسهم الدائمة في شركة قناة السويس التي كان مقرها يقع في باريس، بيد أنه مع حلول منتصف الخمسينيات تحت قيادة رئيس الوزراء جي دي موليه- الذي كان عضوًا في المقاومة الفرنسية إبان الحرب العالمية الثانية- نظرت باريس إلى عبد الناصر على أنه هتلر آخر يسعى إلى السيطرة على منطقته وذبح اليهود، وعلى ذلك فقد أقام موليه علاقة وثيقة مع إسرائيل، معتقدًا بأن للفرنسيين مسؤولية تاريخية في المساعدة على ضمان أمن إسرائيل،[118] على أنه كانت هناك حركة ديناميكية نشطة تعدت مسألة تأميم مصالح فرنسية خاصة أو التضامن مع إسرائيل، فقد كانت فرنسا في العام الثاني مما أصبح معركة دموية استمرت لثماني سنوات مع الوطنيين الجزائريين الذين كانوا يحاولون التخلص من 130 سنة من الحكم الاستعماري الفرنسي، وكانت باريس مخطئة في اعتقادها بأن عبد الناصر كان مصدرًا أساسيًّا للسلاح والمال للتمرد الجزائري.[119]

وعقب تأميم عبد الناصر مباشرة للمصالح البريطانية والفرنسية في القناة، بدأت الصحافة البريطانية على وجه الخصوص في دق طبول الحرب، ومع ذلك فقد كان رئيس الوزراء موليه هو الذي بدأ ترتيبات الأعمال المعادية على مصر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون، ومن جانبه كان رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن غير مرتاح لمشاركة إسرائيل في الأمر، ذلك أنه كان يخشى من تعقيد علاقات لندن بالعالم العربي، ومع ذلك فقد رضخ في نهاية المطاف، وبينما كان لدى الأوروبيين هدف محدود، وهو إلغاء تأميم القناة، فإن الإسرائيليين كانوا يخططون لأهداف أكبر، إذ سعى بن

---

[117] زاكاري كارابل، *تقسيم الصحراء: إنشاء قناة السويس*، (نيويورك: فينتيج بوكس، 2004).

[118] دونالد نيف، *مقاتلو السويس: أيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط*، (نيويورك: سايمون آند شوستر، 1981)، 206.

[119] السابق، 161.

جوريون ووزير دفاعه– الجنرال موشيه ديان– إلى استغلال التوتر الحاصل بشأن القناة لإلحاق الضرر بالجيش المصري الذي نشر قواته على نحو غير مريح في سيناء على مقربة من إسرائيل، كما فكر الإسرائيليون في القضاء على القواعد الإرهابية الفلسطينية في غزة، وكسر السيطرة المصرية على مضيق تيران، فوفقًا للقانون المصري رقم 32 الصادر عام 1950 أغلق المصريون رسميًّا هذا الممر الاستراتيجي الذي يمر بين جزيرة تيران ورأس شبه جزيرة سيناء في وجه إسرائيل والسفن المتجهة لها، وكان الأمر على أرض الواقع مختلفًا عما نص عليه القانون الذي فرضه المصريون على نحو جزافي حتى عام 1955، وذلك عندما قيَّدوا على نحو متزايد كافة الشحنات الذاهبة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي والقادمة منه،[120] وهو ما شَكَّل تهديدًا للتنمية الاقتصادية الإسرائيلية، إذ كان هذا الميناء هو الميناء الإسرائيلي الوحيد على خليج العقبة.

وكانت النتيجة هي حرب السويس التي حدثت في أكتوبر ونوفمبر 1956، والمعروفة للمصريين باسم العدوان الثلاثي، وكان الصراع الذي استمر أسبوعًا مجرد هزيمة عسكرية، لكنه استحال إلى نصر سياسي لعبد الناصر ومصر، إذ بدأت الحرب يوم 29 أكتوبر بهجوم عسكري إسرائيلي على سيناء، وشمل الهجوم محاولة إسقاط جريئة لخمسمائة مظلي في عُمق سيناء قرب ممر مِتلا، ثم واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة شديدة في ممر مِتلا نفسه، بالإضافة إلى موقع في شمال سيناء يدعى أم قطف، وفي 30 أكتوبر وجَّه البريطانيون والفرنسيون إنذارًا "لكلٍّ" من مصر وإسرائيل لوقف الأعمال الحربية وسحب قواتهما لعشرة أميال شرق وغرب القناة على التوالي، كما طلبت الرسالة الرسمية الدبلوماسية من مصر أن تضمن حرية الملاحة في الممر الملاحي لكافة الدول، ولو لم يتم تنفيذ هذين الشرطين، فإن حكومتي جلالة الملكة وفرنسا سوف تقومان باحتلال مؤقت للقنال؛ وبطبيعة الحال، فقد كان الأمر مجرد حيلة اتفق عليها كل من بن جوريون وإيدن وموليه قبل الغزو الإسرائيلي، وكان الإنذار مكتوبًا بطريقة تضمن رفض عبد الناصر له، وعليه يكون ذلك مبررًا لتدخل الحلفاء في عمل عسكري، وهو ما بدأ مساء 31 أكتوبر مع هجمات بريطانية وفرنسية على القواعد الجوية المصرية.

---

[120] أنظر إيتان باراك، "بين الحقيقة والسرية: حرية الملاحة الإسرائيلية عبر مضايق تيران، 1957– 1967"، *مجلة الشرق الأوسط* 61، العدد 4، (خريف 2007): 657–679.

وفي 5 نوفمبر، تم إنزال المظليين الفرنسيين والبريطانيين على مدينة بورسعيد على المدخل الشمالي للقنال، وهو ما كان يعني بأن الخطة الأنجلو–فرنسية–إسرائيلية كانت قيد التنفيذ بالكامل، وردًّا على ذلك، قام الاتحاد السوفيتي– حليف مصر– بالتهديد بالانتقام ضد المتآمرين، وحذرت مذكرة دبلوماسية الإسرائيليين حتى يقوموا بوضع حد لأعمالهم العسكرية "قبل أن يفوت الأوان،"[121] وحتى يثبت السوفيت أنهم جادون في تهديدهم، اعترضت مقاتلات ميج طائرة استطلاع بريطانية وشلت حركتها بينما كانت الأخيرة تحلق عاليًا في سماء دمشق في 5 نوفمبر، وفي الوقت نفسه لاحظ مسؤولو مخابرات حلف شمال الأطلنطي التزايد غير الطبيعي في الاتصالات العسكرية للكتلة الشرقية.

ولم يكن السوفيت وحدهم الغاضبين من الفرنسيين والبريطانيين والإسرائيليين، فرغم تدهور العلاقات الأمريكية– المصرية بعد صفقة الأسلحة التشيكية واعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية والشكوك بشأن نوايا عبد الناصر الرامية إلى عقد صداقة مع موسكو، إلا أن إدارة أيزنهاور قامت برد فعل سيئ نحو العدوان البريطاني– الفرنسي– الإسرائيلي، إذ أنذر الرئيس أيزنهاور بعدم غزو سيناء قبل يومين فحسب من الهجوم على سيناء، وذكَّر رئيس الوزراء بن جوريون أن المصالح الإسرائيلية على المدى الطويل تقع مع واشنطن، لا مع باريس أو لندن، ورغم أنه كان مصيبًا فيما قاله بكل تأكيد، إلا أن فرنسا كانت أكثر الحلفاء وفاءً لإسرائيل في تلك الفترة، فتم تجهيز جيش الدفاع الإسرائيلي بكميات ضخمة من المعدات الفرنسية.

وبالنسبة للأوروبيين، وعلى مدار أشهر الصيف الحافلة بالمشاورات، أوضح المسؤولون الأمريكيون بجلاء لنظرائهم البريطانيين والفرنسيين بأن واشنطن لن تدعم عملًا عسكريًّا من جانبهم ضد مصر، ذلك أن اندلاع أزمة في الشرق الأوسط ينخرط فيها اثنان من الأعضاء المؤسسين لحلف شمال الأطلنطي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 6 نوفمبر قد يؤدي إلى تعقيد الأمور بالنسبة لإعادة انتخاب أيزنهاور، وإضافة إلى ذلك فقد كانت الولايات المتحدة– رغم علاقاتها الوثيقة ببريطانيا العظمى وفرنسا– تعارض بشكل ثابت جهود أوروبا للتمسك بآخر ملامح إمبراطورياتها، وقدَّرت إدارة أيزنهاور

---

[121] ساخر، *تاريخ إسرائيل*، 505.

(على نحو صحيح) أن المدى الذي ذهب إليه حلفاؤها الأوروبيون في محاولاتهم– التي غالبًا ما اتسمت بالعنف– من أجل الاحتفاظ بسيطرتهم على مستعمراتهم في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا سوف تجعل المجموعات الوطنية في تلك الأنحاء تتجه نحو السوفيت.

على أن ما أثار القلق بشكل إضافي وعاجل كان الوضع الضعيف الذي وجد الرئيس أيزنهاور نفسه فيه بسبب العدوان الثلاثي، علماً بأنه كان يُعارض العمل العسكري السوفيتي ضد تمرد وطني في المجر في تلك الفترة، ففي 4 نوفمبر دخلت 1,000 دبابة سوفيتية العاصمة المجرية بودابست بينما كانت الطائرات الحربية والمدفعية السوفيتية تقصف المدينة، فكيف كان للبيت الأبيض أن يشجب عدوان موسكو على المجر، بينما حلفاؤه أنفسهم يقومون بعمل مماثل في مصر؟ وهكذا أبلغ وزير الخارجية جون فوستر دالاس السفير الفرنسي في واشنطن هيرفيه ألبان على نحو صريح بأن الغزو البريطاني–الفرنسي–الإسرائيلي لمصر ليس مختلفًا عن العدوان السوفيتي على المجر.[122]

وذهب أيزنهاور إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحل أزمة الشرق الأوسط، لكن البريطانيين والفرنسيين استخدموا حق النقض– "الفيتو"– من أجل عرقلة مساعيه، وهو ما أغضب الرئيس الأمريكي على نحو أكبر، فاستدارت الإدارة الأمريكية نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث خرجت بقرار (صوتت لصالحه 64 دولة واعترضت عليه 5 دول) يطلب وقفًا للأعمال الحربية وانسحابًا فوريًّا لكافة القوات الأجنبية من مصر؛ وفي الوقت نفسه، أعلمت واشنطن الإسرائيليين بأن عليهم ألا يتوقعوا بالضرورة وجود مساعدة أمريكية لهم لو نَفَّذَ السوفيت تهديدهم بالانتقام منهم، وكرَّرت وزارة الخارجية على مسامع الفرنسيين قولها بعبارات واضحة بأن الحل الوحيد للأزمة يَتمثل في انسحاب كافة القوات الأجنبية من مصر ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،[123] وأخيرًا رفض أيزنهاور دعم طلب لندن بالحصول على 1 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، ونظرًا ليأس رئيس الوزراء

---

[122] فوجان لاو وآخرون، تحرير، *مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والحرب: تطور الفكر والتطبيق منذ عام 1945*، (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2008)، 293.

[123] موريس فايز، "فرنسا وأزمة السويس"، في *السويس 1956: الأزمة وتداعياتها*، تحرير ويليام روجر لويس وروجر أوين، (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1991)، 141–142.

إيدن من الحصول على هذه الأموال التي كان من شأنها تخفيف مشكلاته الاقتصادية الكبيرة، فقد استسلمت بريطانيا، وهو ما وضع نهاية للتحالف البريطاني–الفرنسي–الإسرائيلي، فتم سحب كافة القوات الأجنبية من الأراضي المصرية بحلول شهر ديسمبر، رغم أن إسرائيل حصلت على ضمانات من قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة– والمكونة من 10 دول– التي تم إرسالها إلى سيناء بأن مضيق تيران سوف يكون مفتوحًا أمامها،[124] وأدى موقف واشنطن ضد بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل إلى تقوية وضع القاهرة فيما يختص بالقنال، وخاصة بشأن إضفاء الشرعية على تأميم المجرى الملاحي، وهو ما أدى إلى إنهاء أي جهود بريطانية أخرى للتأثير بشكل مباشر على مجريات الأمور في الدبلوماسية المصرية، كما أدى الأمر إلى حصول عبد الناصر على ثقة أكبر بنفسه على كافة المستويات: داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

الخطابة والواقع

شهد الاقتصاد المصري– الذي كان ينتقل من النظام الإقطاعي إلى نظام موجه من جانب الدولة– تحسنًا في الفترة ما بين منتصف الخمسينيات إلى أوائل الستينيات، فزاد الناتج الداخلي الإجمالي على نحو كبير في أوائل الستينيات قبل أن يتدهور بشكل حاد عام 1966، كما تحسن دخل الفرد على نحو بطيء وثابت في تلك الفترة قبل أن يتدهور هو الآخر في عام 1966، رغم انتعاشه مرة أخرى في عامي 1968 و1969،[125] وانفكت محنة العمال المصريين بشكل واضح، وذلك على الأقل بالنسبة

---

[124] اشتركت البرازيل، وكندا، وكولومبيا، والدانمرك، وفنلندا، والهند، وإندونيسيا، والنرويج، والسويد، ويوغوسلافيا بقوات تابعة لها في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. لمعلومات إضافية، أنظر الأمم المتحدة، "الشرق الأوسط– يو إن إي إف 1: حقائق وأرقام"، http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unef1facts.html، (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 5 يناير 2011).

[125] البنك الدولي، "بيانات: مصر، جمهورية عربية"، http://data.worldbank.org/country/egypt–arab–republic، (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 22 ديسمبر 2010).

لأولئك الذين كانوا يعملون بأجر، لكن خلق وظائف جديدة ظل يُمثِّل مشكلة تجلب التذمر، إذ تزايد معدل خلق الوظائف بمعدل 2.75% فقط خلال الستينيات، وحتى مع هذا المعدل فقد تضاعف دخل العمال المصريين في القطاعات المهنية والتقنية والتجارية والمكتبية في فترة الخمس عشرة سنة بين الانقلاب وحرب يونيو 1967؛[126] ومع حلول منتصف الستينيات، انخفض نصيب الطبقة الأغنى من المصريين في الدخل القومي بمعدل 10%، بينما زاد نصيب الـ 60% الأكثر فقرًا بمعدل 12%، وترافقت هذه التغييرات الاقتصادية مع توسع كبير في فرص التعليم، فبينما تلقى أقل من نصف الأطفال في سن المدرسة قبل الانقلاب تعليمًا ابتدائيًّا، كان 90% من أطفال المدن و75% من أطفال القرى مسجلين في المدارس في ظرف عقد واحد من تاريخ الانقلاب،[127] وفي فترة الخمس عشرة سنة التي انقضت بين تعزيز الضباط الأحرار لسلطتهم وعام 1969 زاد عمر المصريين بمعدل ثلاثة إلى أربعة أعوام، كما شهدت تلك الفترة اقتراب قادة النظام الجديد من تحقيق هدفهم في الترسيخ الناجح للأفكار التي ألهمت ثورتهم المزعومة في عقول المصريين، ومن المهم هنا أن نلاحظ بأن الأداء الاقتصادي كان نسبيًّا، فلو تم النظر إليه في مجموعه، فإن معدل النمو الإجمالي في البلاد لم يكن أعلى من 4%، وزاد دخل الفرد بنسبة 2% فقط، كما ظلت مصر غارقة في ديونها،[128] لكنه بالمقارنة بالفترة التي سبقت الانقلاب، فيبدو أن الضباط الأحرار استطاعوا أن يقوموا بتنمية اقتصادية كبيرة، وأن يعالجوا أمراضًا اجتماعية واقتصادية مختلفة، مما أعطى النظام الحاكم جاذبية مثالية هائلة جعلته يمضي في جهوده لبناء مصر الجديدة.

---

[126] روبرت مابرو، *الاقتصاد المصري: 1952-1972*، (أكسفورد: مطابع جامعة أكسفورد، 1974)، 222-223؛ البنك الدولي، "بيانات: مصر، جمهورية عربية"، http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic.

[127] أحمد عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923-1973*، (القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية في القاهرة، 2008)، 104.

[128] ريموند إيه. هينيبوش، *السياسة المصرية في عهد السادات: التطور ما بعد الشعبي للدولة السلطوية-التحديثية*، (بولدر، كولورادو: لين راينر، 1988)، 27.

وكان إظهار قوة مصر وتأثيرها في الخارج في صلب الجهود التي التزم بها الضباط الأحرار أمام الشعب المصري، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية والإصلاح، وكان أن حصدت خطب عبد الناصر حول التضامن العربي وغدر الغرب الذي عمل على عرقلة القوة العربية– من خلال إنشائه لإسرائيل تحديدًا– تأييد الجماهير المستعدة لتصديق هذا الكلام، وهي الجماهير المؤلفة من القوميين داخل البلاد وفي أنحاء المنطقة، فأضفى ذلك بريقًا إضافيًّا على النظام الجديد، وأتخمت إذاعة صوت العرب مستمعيها بالقومية العربية في نشراتها اليومية، فهيَّجت الكافة من الرباط ورام الله إلى الرمادي والرياض، وتزامن ذلك مع تزايد الهجمات على النظم السياسية القديمة في العالم العربي، وكان عبد الناصر هو من تزعم هذه الهجمات، كما بدأ تحرير شمال إفريقيا من الاستعمار مع إعلان الوطنيين التونسيين للجمهورية عام 1957 التي عمل رئيسها الحبيب بورقيبة على تنفيذ سلسلة من السياسات المشابهة لما انتهجه نظراؤه المصريون، وفي الجزائر بدأت حرب التحرير عام 1954 وكان ثمنها مليون ضحية تقريبًا مع استقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962، وفي المشرق كان لبنان ساحة للمكائد السياسية بين فصائل أيديولوجية وعرقية وطائفية مختلفة، أما سوريا فكانت تترنح بين نُظم حكم مختلفة في سلسلة منهكة من الانقلابات والانقلابات المضادة، وفي عام 1958 كسر العراق مظاهر الوصاية البريطانية عندما أطاح العقيد عبد الكريم قاسم بالملك فيصل– سليل حكام الأردن الهاشميين– الذي كانت لندن قد وضعته على عرش العراق، وفي كل هذه الحالات، كان هناك قادة جدد يظهرون ويسعون إلى تقليد عبد الناصر والضباط الأحرار، رغم أنهم كانوا يعدلون طريقهم وفقًا لسياقاتهم السياسية.

ولم تحاول الطبقة السياسية في سوريا تقليد مصر فحسب، بل سعت أيضًا إلى توحيد البلدين، فمع حلول أواخر الخمسينيات، خلصت حكومة ضعيفة بقيادة شكري القوتلي إلى أنه لا يوجد حل داخلي للبلايا التي ترزح تحتها البلاد، فسعى إلى ضخ الاستقرار في السياسة السورية من خلال الاندماج مع مصر، كذلك فقد حركت الأيديولوجيا قادة سوريا في هذا الاتجاه، فرغم ما يُشاع من أن الأيديولوجية البعثية مرتبطة بعراق صدام، فإن هذه الأيديولوجية ذات أصول سورية، إذ كانت ردًّا أيديولوجيًّا على السياسة الاستعمارية الفرنسية في ذلك البلد، فقامت الفكرة المركزية في الأيديولوجية البعثية وفقًا لأوائل المنظرين لها– وهم زكي الأرسوزي ووهيب الغانم وميشيل عفلق وصلاح البيطار– على إشعال فتيل

اليقظة العربية (وهو ما يشار له بالكلمة العربية "البعث")، كما كان لهذه الصحوة أن تتحقق من خلال حسٍ متجدد بالفخر بما أنجزته الحضارة العربية في الماضي، وإدراك أن هناك ملامح وجوانب معينة للمجتمعات العربية المعاصرة– كالطائفية والقبلية ووضع المرأة– هي المسؤولة جزئيًّا عن تخلف الشرق الأوسط، وتقدير النهضة الأوروبية، والإيمان بالاشتراكية، ومكافحة الاستعمار الذي خلق تقسيمات غير طبيعية بين العرب، فقام عفلق– وهو مسيحي ماروني– ورفيقه صلاح البيطار بالتوفيق بين الأفكار العلمانية البادية في تصورهما بشأن النهضة العربية والإسلام، قائلين بأن العاملين مرتبطان ببعضهما على نحو وثيق، وعليه فإنهما لا يُمثِّلان تناقضًا بالنسبة لبعضهما البعض.

وكانت المبادئ الأساسية للبعث تُشبه إلى حد كبير تلك المبادئ التي قادت عبد الناصر ورفاقه في مسعاهم لبناء نظامهم الجديد، لكن عبد الناصر– بخلاف البعثيين– نظر إلى الوحدة العربية على أنها وسيلة خطابية لتعظيم مكتسباته داخليًّا وإقليميًّا بدلًا من كونها مشروعًا يمكنه تحقيقه عمليًّا، إذ كان عبد الناصر يريد لمصر أن تقود العالم العربي ضد التصور الشائع بشأن مؤامرات الغرب سيئ النوايا تجاه المنطقة، ولم يطلب في محاولته هذه أن يتم القضاء على نظام الدولة الذي أصبح من حقائق الحياة في المنطقة؛ ورغم ذلك، وفي منتصف يناير 1958، استقبل عبد الناصر 14 ضابط جيش سوريًّا سافروا للقاهرة بهدف إقناع الزعيم المصري بتشكيل جمهورية عربية متحدة تتألف من البلدين (مع إمكانية إضافة العراق لهما فيما بعد)، ولم يكن عبد الناصر متحمسًا في البداية لنتائج توحيد البلدين، إذ لم يكن الأمر مقتصرًا على تحديات عملية جعلتها الجغرافيا أكثر صعوبة فحسب– إذ تبعد القاهرة حوالي 400 ميل عن دمشق– بل فهم الزعيم المصري أيضًا تعقيد الصراعات السياسية الداخلية في سوريا ولم يكن يريد أن يكون طرفًا فيها،[129] لكنه وجد صعوبة أيضًا في رفض التماس البعثيين بتوحيد مصر وسوريا، ذلك أن رفض الاندماج بين البلدين كان سيكشف ضحالة خطاب الوحدة العربية مما كان سيؤدي إلى تعريض مزاعم مصر بقيادة العالم العربي للخطر، وفي نهاية الأمر، حَسِب عبد الناصر تكاليف الوحدة بين مصر وسوريا فوجدها باهظة جدًّا، لكنه رأى أنه قد يحصل على فرصة مع انقلاب الأمور في الحياة السياسة في دمشق، ثم تم الترحيب بإقامة الجمهورية العربية المتحدة في

[129] باتريك سيل، *الأسد: الصراع على الشرق الأوسط*، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1988)، 54.

6 مارس 1958 بحماسة في سوريا، مما جعل أي شكوك عالقة تنجرف بعيدًا في حشود الجماهير التي هتفت فور وصول عبد الناصر لدمشق بعدما تم توحيد البلدين.[130]

وبحلول منتصف عام 1958، كان عبد الناصر هو سيد الساحة السياسية المصرية بلا منازع، وسعى بدوره لجعل القاهرة تحظى بالدور نفسه في الساحة السياسية الإقليمية، وكان السوريون قد جاءوا إليه تحديدًا لأنه كان "أعظم عربي" موجود في تلك الحقبة،[131] ففي الفترة ما بين تأميم قناة السويس وأواخر الستينيات، كانت العاصمة المصرية هي مركز الثقافة العربية والتعليم العالي والسياسة، وهو ما جعلها تتجاوز دور غريمتها التقليدية بغداد، فانتشرت الاتجاهات والأفكار التي ظهرت في مصر وكان لها أصداؤها في العالم العربي من حواف شمال إفريقيا إلى شطآن الخليج الفارسي؛ وبالتوازي مع إذاعة صوت العرب التابعة لعبد الناصر، كان هناك فكر يختمر بشأن إمكانيات القومية العربية والنزعة الجمهورية التي اجتاحت العواصم وأوصلت قادة جددًا إلى كراسي السلطة، وغالبًا ما كان هؤلاء القادة يلتمسون الدعم المعنوي والمادي من القاهرة، وعليه فلم يكن من قبيل المصادفة مثلًا أن يأتي الوطنيون الجزائريون للقاهرة في غضون حربهم الوحشية ضد فرنسا، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها عام 1962 لم يتم إرسال مدرسين عراقيين أو سعوديين أو سوريين، وإنما مصريين لمساعدة الحكومة الجديدة في تنفيذ سياسة التعريب التي انتهجتها، وفيما بعد، قام عقيد ليبي شاب يدعى معمر القذافي بالإطاحة بالملك إدريس في سبتمبر 1969، واتبع القذافي نفس نموذج الضباط الأحرار الذين كانوا قد وصلوا للسلطة قبل ذلك التاريخ بنحو عقدين من الزمان.

كما كانت مصر تشهد فترة من التأثير غير المسبوق خلف حدود العالم العربي مع انضمام عبد الناصر إلى مجموعة ثلاثية من قادة عدم الانحياز الأقوياء التي ضمت جواهر لال نهرو من الهند وتيتو من يوغوسلافيا والرئيس الإندونيسي سوكارنو، وكان نهرو هو أول زعيم هندي تولى السلطة بعد استقلال بلاده وظهر كقوة أخلاقية هامة في المعركة الدائرة ضد الاستعمار وحق تقرير المصير، وفي يوغوسلافيا كان تيتو بطل الحركة المعادية للفاشية في العقود السابقة، وقد أقام وضعًا مستقلًّا فعلًا

[130] السابق.

[131] السابق.

عن كل من واشنطن وموسكو رغم اتجاهه الاشتراكي، أما سوكارنو فكان أحد قادة حركة استقلال إندونيسيا ضد وحشية الاستعماريين الهولنديين، وكان ارتباط عبد الناصر بهذه الرموز العالمية مؤشرًا واضحًا على أنه هو ومصر قد حققا ما يصبوان إليه.

لكنه، وعلى الرغم من إنجازات عبد الناصر في الداخل والخارج، فإن جهود القاهرة للسيطرة على الساحة السياسية في العالم العربي كانت موضع تحدٍّ، فالسعودية ومشيخات الخليج (التي ظلت جميعها تحت الوصاية البريطانية) والأردن كانت كلها تحت نظم ملكية محافظة نظر قادتها إلى النزعة الجمهورية في مصر، واشتراكيتها الغامضة، واتجاهها نحو موسكو، وتطلعها لقيادة الجماهير العربية على أنها تهديد لاستقرارها وسلطتها؛ فانهال السم من نشرات الإذاعة المصرية على خصوم مصر من العرب، لا على إسرائيل والصهيونية فحسب، واعتبر عبد الناصر ومؤيدوه ورفاقه في مصر وقادة النظم الجمهورية الجديدة أن الملكيات رجعية وأنها– بسبب طبيعتها البحتة– تعرقل تقدم العرب، وعلى العكس من ذلك، قادت القاهرة معسكرًا "ثوريًّا" زاوج بين الأفكار القومية والإصلاحية، وهي الأفكار التي تمت استعارتها من الغرب، ثم تم استعمالها ضد أوروبا والولايات المتحدة وحلفائهما.

وحتى داخل المجموعات العربية المختلفة كان هناك خلاف كبير، مما شَكَّلَ تحديًا أكبر لمصر في سعيها نحو القيادة الإقليمية؛ ففي ثنايا النظم الملكية، كان النظام الملكي الأردني مرتابًا بشدة في نوايا السعوديين الذين قام الجيل السابق عليهم مباشرة بطرد الهاشميين من منطقة الحجاز في شبه الجزيرة العربية، فسيطر أولئك السعوديون على مدينتي مكة والمدينة المقدستين؛ وبدون هذا المصدر للقوة والتأثير، وجد الهاشميون أنفسهم وقد تم ركلهم ليصبحوا على الهامش، كما صاروا يعتمدون في وجودهم على الدعم البريطاني، وكانت عَمَّان– الضعيفة والموجودة بين إسرائيل المعادية لها والعراق المعادي لها هو الآخر مع حلول عام 1958– خاضعة لمؤثرات مؤذية من بغداد والرياض والقاهرة؛ ومن ناحيتها، فلم تكن دول الخليج الصغيرة ذات تأثير يُذكر على الساحة العربية، نظرًا لاعتمادها المستمر على لندن، وكانت الكويت– على وجه الخصوص– عرضة للمطامع العراقية، حيث زعم العراقيون بأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة في بلادهم، وهو ما اضطر البريطانيين إلى نشر قوات إضافية في الخليج الفارسي عام 1961 لحماية الأسرة الحاكمة هناك.

ولم يكن الموقف أفضل من ذلك بكثير بين الجمهوريات، هذا إن لم يكن الحال أسوأ بقليل، فقد كان الجزائريون يتعافون من ثورتهم الدموية كما كانوا مشغولين أيضًا بالمنافسة التي ظهرت مع الغرب من أجل قيادة شمال إفريقيا، وأدى انقلاب عبد الكريم قاسم إلى إحياء الخصومة الطويلة الأمد بين القاهرة وبغداد بشأن القيادة الإقليمية؛ وبحلول ذلك الوقت، كانت المشكلة المنهكة للجمهوريات الجديدة هي فشل التجربة المصرية–السورية بعد فترة قصيرة لم تدم سوى ثلاث سنوات فقط من توحد البلدين؛ وللمفارقة، فإن السوريين الذين توسلوا إلى عبد الناصر لإقامة الجمهورية العربية المتحدة كانوا هم الذين طالبوا بحلِّها، وكان هذا الطلاق يرجع للتوقعات المختلفة بشدة بين الجانبين، والصعوبات العملية التي نتجت عن إدماج بلدين لهما تاريخ مختلف ومؤسسات سياسية متباينة ونظامان اقتصاديان متباعدان، بالإضافة إلى الطريقة المتسلطة التي حاول المصريون أن يخضعوا بها السياسة السورية لإرادتهم؛[132] فبالنسبة للمصريين، لم يكن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة اتحادًا بين طرفين متساويين، وإنما كان استيعابًا لسوريا في النظام السياسي المصري، إذ ترأس عبد الناصر الاتحاد كرئيس للجمهورية مع وجود أربعة نواب للرئيس ووزارة للاتحاد تعاملت مع قضايا وطنية مثل الدفاع والشؤون الخارجية والتعليم، كما كانت هناك وزارتان إقليميتان للمسائل المرتبطة بمصر وسوريا على التوالي، وتم ضم وزارتي الدفاع والشؤون الخارجية السوريتين لنظيرتيهما في القاهرة، وكذا الحال بالنسبة للمخابرات السورية التي أصبحت فرعًا لهيئة المخابرات العامة المصرية، وسرعان ما كان السوريون غاضبين بعد الاندماج بسبب جهود عبد الناصر لجعل بلادهم مجرد محافظة أخرى تابعة لمصر.

ورغم أن المشاعر الحادة بين المصريين والسوريين قد استمرت على امتداد العامين التاليين، فإن سلسلة من الحوادث في العام 1961 هي التي قادت إلى حل الجمهورية العربية المتحدة نهائيًّا، ففي المقام الأول سعى المصريون إلى توسيع نظامهم الاقتصادي الذي توجهه الدولة ليشمل سوريا، فأمموا البنوك وشركات التأمين والمشروعات الأخرى، كما تم فرض ضرائب أعلى على الأفراد، ووضع حد أقصى للمرتبات، وحصل العمال على تمثيل لهم في مجالس الإدارة، وكان يتم طرد أو نقل أي مسؤول سوري

---

[132] جيمس جانكوفسكي، *مصر عبد الناصر، والقومية العربية، والجمهورية العربية المتحدة*، (بولدر: لين رينر، 2002)، 118.

إلى القاهرة متى اعترض على تلك الإجراءات؛ وفي المقام الثاني أدى الصراع المستمر على السلطة بين المشير عبد الحكيم عامر– نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ووزير الحربية والقائد الأعلى لعبد الناصر في سوريا– والعقيد عبد الحميد السراج– رئيس المخابرات السورية– إلى استقالة السراج في منتصف سبتمبر، وبعد أسبوع ونيف على خروج السراج، قام الجيش السوري بانقلاب طالبًا معالجة مظالم غير محددة بالإضافة إلى تحديث القوات المسلحة، فرفض عبد الناصر تلك المطالب، لكنه أدرك بسرعة بأن جاذبيته الشخصية وسط السوريين العاديين لن تؤدي إلى نجاحه في التعامل مع الأزمة لو كان الجيش معارضًا له، فتم وضع عامر ومسؤولين مصريين آخرين على طائرة متجهة للقاهرة في 29 سبتمبر، وتم تشكيل حكومة مدنية جديدة تحت رئاسة محامٍ سوري يدعى مأمون الكزبري في دمشق، ورغم حَلِّ الاتحاد والمرارة التي تسببت فيها التجربة كلها، فإن السوريين والعراقيين في مطلع عام 1963 اتصلوا بالمصريين من أجل دمج البلدان الثلاثة؛ ورغم رفضه الشديد للأمر، فقد أبرم عبد الناصر اتفاقية في هذا الخصوص في أبريل تَعِدُ بإنشاء اتحاد حتمي بين هذه البلدان، وسرعان ما تهاوت الاتفاقية بسبب الصراعات بين الفرع السوري ونظيره العراقي من حزب البعث، بالإضافة إلى حدوث انقلاب فاشل في سوريا لإحلال الحكومة التي كانت قائمة هناك بناصريين مؤيدين للاتحاد، وأدت هذه المحاولة الانقلابية وأحكام الإعدام اللاحقة ضد المتآمرين إلى إفساد العلاقات بين القاهرة ودمشق بصورة أكبر، وهو الصراع الذي سيطر على الساحة العربية في السنوات التالية.[133]

ولو أن مصر وسوريا انخرطتا في مكائد سياسية وشكل من الحرب الكلامية، فإن هذا الأمر كان باهتًا بالنظر إلى الصراع الفعلي الذي أرسل فيه عبد الناصر قوات مصرية إلى اليمن في أكتوبر 1962؛ فقبل شهر واحد من ذلك التاريخ، قام ضباط جيش تحت قيادة العميد عبد الله السلال بانقلاب عسكري، وفي أثناء قيامهم به، صدَّقوا أنهم قتلوا حاكم اليمن الإمام محمد البدر عندما قصف الجيش قصره، لكن الإمام نجا من الهجوم، ونَظَّمَ تمردًا على الجمهورية الجديدة بمساعدة مجموعات قبلية في الجزء

[133] ديريك هوبود، *مصر: السياسة والمجتمع 1945–1984*، الطبعة الثانية، (بوسطن: أنوين هايمان، 1985)، 64؛ روبرت ستيفنز، *عبد الناصر: سيرة سياسية*، (نيويورك: سايمون آند شستر، 1971)، 399–408.

الشمالي من اليمن، والتزم السعوديون والأردنيون بمساعدة الإمام البدر بالمال والسلاح؛ وردًّا على ذلك، التمس السلال والضباط التابعون له من المصريين الحصول على مساعدتهم، وبالنظر إلى التزامه بتصدير الثورة المصرية ومواجهته المستمرة مع النظم الملكية "الرجعية" في المنطقة فقد وافق عبد الناصر على دعم جمهوريي اليمن، وهو الالتزام الذي كان مقدرًا له أن يستغرق معظم الوقت طيلة الخمس سنوات التالية، وذلك في مجهود وصل إلى انخراط 60,000–70,000 جندي وضابط مصري (يُقدر عدد من قتلوا منهم بـ 25,000) وترك لطخة باقية على القوات المسلحة المصرية لاستخدامها الأسلحة الكيماوية ضد قوات الإمام البدر في تلك الحملة؛[134] وفي نهاية المطاف، اندلعت حرب يونيو 1967 فسحبت مصر قواتها من اليمن بعد ذلك.

وبينما كانت السياسة الخارجية تُطيح بعرض القاهرة للحصول على القيادة الإقليمية، كانت السياسة الداخلية المصرية قد أصبحت معقدة حتى لو كانت أقل قابلية للاشتعال كما كان مقررًا؛ فكما لاحظنا سلفًا، أدى التحسن في مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختلفة بالإضافة إلى الانتصارات الوطنية– مثل فك ملكية المصالح البريطانية والفرنسية في قناة السويس– إلى دعم سياسي كبير للنظام الجديد، وهو ما أعطى عبد الناصر الثقة والإرادة السياسية لتنفيذ تغييرات أكبر في المجتمع والسياسة المصرية، فشهدت تلك الحقبة أخذ الاقتصاد المصري لشكل اشتراكي تم تقريره سلفًا، وذلك رغم رفض عبد الناصر والضباط الأحرار للعقيدة اليسارية في الفترة التي تلت الانقلاب مباشرة، وبدأ التأميم الواسع للاقتصاد مع مراسيم يوليو 1961 التي وضعت أجزاءً كبيرة من الاقتصاد تحت سيطرة الدولة المباشرة، فكانت

---

[134] إيريك كرودي، *الحرب الكيماوية والبيولوجية: مسح شامل للمواطن المهتم*، مع كلاريسا بيريز أرمنداريز وجون هارت، (نيويورك: كوبرنيكوس بوكس، 2002)، مبادرة التهديد النووي، "صفحة مصر: نظرة كيماوية"، أكتوبر 2009، http://www.nti.org/e_research/profile/Egypt/Chemical/index.html؛ وقد أنكر المصريون استخدام هذه الأسلحة رغم أن هناك روايات شهود عيان في هذا الصدد، وهي الروايات التي يُعتقد على نحو واسع بأنها صحيحة؛ وبشأن عدد القتلى المصريين، أنظر كينيث إم. بولاك، *العرب في الحرب: الفاعلية العسكرية، 1948– 1991*، (لينكولن: مطابع جامعة نبراسكا، 2002)؛ وديفيد ويتي، "جيش نظامي في عملية لمكافحة التمرد: مصر في اليمن الشمالي، 1962–1967"، *مجلة التاريخ العسكري* 65، العدد 2، (أبريل 2002).

الملكية الحكومية كاملة بنسبة 100% لكل البنوك وشركات التأميم، بالإضافة إلى 50 مصنعًا للتصنيع الثقيل وشركات الشحن؛ وإضافة إلى ذلك، شملت تلك المراسيم مرافق عامة ومصانع غزل ونسيج، ومنتجي أغذية ومتاجر كبيرة وفنادق ومشروعات مختلفة، وذلك للحصول على أي نسبة تبدأ من 10% ولا تقف إلا عند 50% من ملكيتها لصالح الحكومة،[135] وكان معدل التأميم مرتفعًا، لكن جزءًا كبيرًا من الاقتصاد ظل في أيدي الناس، وهو ما تغيَّر عام 1964 عندما أمر عبد الناصر بدفعة جديدة من التأميمات، فأصبحت الشركات التي تم تأميمها جزئيًا قبلها بثلاث سنوات تحت السيطرة الحكومية الكاملة، وإلى ذلك فقد تم تأميم القطاعات التي تم تركها في تأميمات عام 1961 مثل الصناعات الدوائية والبناء.[136]

وترافق توجيه الدولة للاقتصاد مع توسع كبير لها في مجالات كانت تعتبر مستقلة حتى تلك الفترة؛ فعلى سبيل المثال، حرمت الحكومة المصرية الأزهر– وهو مسجد وجامعة لتدريب علماء السنة من كافة أرجاء العالم الإسلامي– من أوقافه الدينية وألغت المحاكم الشرعية،[137] وفي صيف عام 1961 وضع القانون رقم 103 جامعة الأزهر تحت سيطرة الدولة، ثم عَيَّنَ عبد الناصر أشخاصًا لا ينتسبون لرجال الدين في مجلس إدارة الجامعة، وأضاف الطب والهندسة والعلوم الزراعية إلى المناهج الأساسية التي يتم تدريسها في الأزهر،[138] وكانت السيطرة على الأزهر متسقة مع بيئة– تعود فعليًا إلى ما قبل انقلاب الضباط الأحرار– تُعد علمانية رغم أنها لم تكن صارخة العداء للدين، فعلى سبيل المثال اتسم الميثاق الوطني الصادر عام 1962– والذي جاء بعد 11 شهرًا من وضع الأزهر تحت وصاية الدولة

---

[135] ألين ريتشاردز وجون وتربيري، *الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط: الدولة، والطبقة، والتنمية الاقتصادية*، (بولدر، كولورادو: ويستفيو برس، 1990)، 195–196.

[136] كيرك جي. بيتي، *مصر تحت حكم عبد الناصر: السياسة، والأيديولوجيا، والمجتمع المدني*، (بولدر، كولورادو: ويستفيو برس، 1994)، 175.

[137] جولي تايلور، "تقاسم النبي: التفاعل الاستراتيجي بين رجال الدين المسلمين ونظم الشرق الأوسط"، *مجلة الشريعة والثقافة الإسلامية* 10، العدد 1، (أبريل 2008): 50.

[138] دونالد ريد، *جامعة القاهرة وتسويق مصر الحديثة*، (كامبريدج: مطابع جامعة كامبريدج، 1990)، 210.

المصرية– باحترام الإسلام، وهو حال دستور 1964 الذي صدر بعده؛ ورغم ذلك، فقد تم التأكيد بوضوح على النقلة اليسارية التي قام بها عبد الناصر في هاتين الوثيقتين على حساب الدين.

وعلى نحو مشابه لما سبق، سعت الحكومة إلى وضع الجامعات والعمال تحت سيطرتها، ورغم أن هذين الجانبين قد دعما الانقلاب وأهداف النظام الجديد، فقد شَكلا مصدرًا محتملًا للمشكلات؛ ففي الأيام الأولى التي أعقبت انقلاب الضباط الأحرار، أوضح العمال المصريون– الذين تجمعوا في اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر– دعمهم لعودة النظام البرلماني؛[139] وإضافة إلى ذلك، فمن المهم أن نتذكر بأن أول صدام للضباط الأحرار بالمعارضة الشعبية لحكمهم حدث مع عمال الغزل المضربين في كفر الدوار في أغسطس 1952، وأدى موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى تأجيج شكوك الضباط الأحرار بشأن النقابات العمالية، وهي النقابات التي اعتبرها مجلس قيادة الثورة معقلًا للشيوعية،[140] على أن الأمر لم ينحصر في الميول الأيديولوجية للعمال بالنسبة للضباط الأحرار، وإنما في مجرد أن يروا الحركة العمالية خارج نطاق سيطرة مجلس قيادة الثورة، وهنا يتجلى ملمح أساسي في النظم السياسية السلطوية، وهو عدم رغبة الحكام غير الديمقراطيين في تشجيع وجود مراكز بديلة للسلطة؛ ونتيجة لذلك، فقد عمل عبد الناصر ورفاقه على إخضاع العمال المصريين ليكونوا تحت سيطرتهم، وتضمن هذا الأمر تطبيق إجراءات صارمة ضد الشيوعيين، وتطهير قيادة نقابة العمال، واستعراض القوة ضد العمال المضربين، والوصول إلى العمال على نحو يكفل تأييدهم للنظام الحاكم في الحركة العمالية.[141]

---

[139] خويل باينين وزاكاري لوكمان، *العمال على النيل: الوطنية، والشيوعية، والإسلام، والطبقة العاملة المصرية، 1882–1954*، (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1987)، 420.

[140] تَمثَّل الاستثناء في خالد محيي الدين، وأحمد فؤاد، وعضو بارز في تنظيم الضباط الأحرار لكنه لم يكن عضوًا في مجلس قيادة الثورة اسمه أحمد حمروش. وكان هؤلاء الثلاثة من اليساريين، كما كانوا في فترة أو أخرى أعضاء في الجبهة الديمقراطية للتحرير الوطني، التي كانت أكبر فصيل يساري في مصر.

[141] روبرت بيانكي، *نقابات جامحة: تاريخ الاتحادات في مصر القرن العشرين*، (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1989)، 125.

وفي أبريل 1953، منح الضباط الأحرار للعمال ضمانًا باستمرارهم في أعمالهم، إذ جعلوا الأمر أكثر صعوبة لو أراد أرباب العمل أن يفصلوا أطقم العمل لديهم بلا مبرر، وتلا ذلك في ديسمبر من العام نفسه إصدار قانون التعاقدات الفردية الذي رفع تعويضات إنهاء الخدمة، وزاد الإجازات السنوية، ووفر نقلًا مجانيًّا للعمال الذين يعملون في مصانع بعيدة، وقَدَّمَ الرعاية الصحية للعمال وعائلاتهم، بيد أن هذه الفوائد المادية جاءت بشروط، إذ لم يعد بإمكان العمال أن يقوموا بإضرابات، كما كان لزامًا عليهم أن يقبلوا بالتحكيم في كافة النزاعات العمالية،[142] وكانت الفوائد التي قَدَّمَها الضباط الأحرار مقابل هذه القيود مقبولة لكثير من العمال، فاختار هؤلاء ألا يعارضوا السياسات الجديدة للحكومة، وفي مسعى آخر لفرض النظام على العمال سمح الضباط الأحرار للنقابات بحرية عمل أوسع؛ وكما بدا واضحًا من هذا المسعى، فقد كان يرمي إلى إضعاف الحركة العمالية المصرية على نحو نهائي، لأن نشر النقابات أضعف قوة وتأثير المنظمات الأكبر مثل الاتحاد العام،[143] ورغم ما حملته هذه الإجراءات من تأثير على العلاقة بين الضباط الأحرار والطبقة العاملة، فإن النظام استمر في مواجهة المعارضة العمالية حتى عام 1961، كما سَنَّ تشريعات إضافية كانت في صالح العمال.[144]

وبالنسبة للطلاب، فقد كان الضباط الأحرار على وعي بالتاريخ المصري القريب، إذ كان طلاب الجامعة والمدارس الثانوية نشطين في الفترة ما بين ثورة 1919 الوطنية والفترة البرلمانية، واستمر الوضع على ما هو عليه عندما كان عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة يكافحون من أجل تقوية النظام الجديد؛ وفي واقع الأمر، فقد كان طلاب مصر موجودين في اللحظات العصيبة في كفاح مصر الوطني، سواءً أكان ذلك في ثورة 1919، أو في خضم الاحتجاجات التي قامت بسبب خضوع الملك فاروق للمطالب البريطانية بتعيين حكومة وفدية عام 1942، أو السبت الأسود (في يناير 1952)

---

[142] خويل باينين وزاكاري لوكمان، *العمال على النيل*، 432–435؛ خويل باينين، "العمال، ورأس المال، والدولة في مصر الناصرية، 1952–1961"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 21، العدد 1، (فبراير 1989): 79–90.

[143] خويل باينين وزاكاري لوكمان، *العمال على النيل*، 432–435.

[144] مارشا بريبشتاين بوسسني، *العمال والدولة في مصر: العمال، والنقابات، وإعادة الهيكلة الاقتصادية*، (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1997)، 47، 70–73.

عندما قامت الجموع الغاضبة بإحراق أجزاء من القاهرة بعدما قصفت القوات البريطانية مُجمعًا للشرطة المصرية في مدينة الإسماعيلية، أو في أي احتجاجات عامة هامة؛ وربما لم يكن الطلاب عاملًا حاسمًا في تقرير نتائج هذه الأحداث، لكنهم كانوا قوة توجب على القصر والأحزاب والبريطانيين– وأخيرًا الضباط الأحرار– أن يسترضوها.

وكانت جامعتا القاهرة والإسكندرية– مع إضافات جديدة كجامعة عين شمس التي تم إنشاؤها عام 1950 باسم جامعة إبراهيم باشا الكائنة في منطقة العباسية في العاصمة المصرية– مَرتعًا للنشاط السياسي والاختلاف الأيديولوجي، فقبل الانقلاب كانت انتخابات اتحادات الطلاب مجسًّا نموذجيًّا للإخوان المسلمين ضد الوفد، وكانت عالية المخاطر لدرجة أنها كانت تنقلب إلى مواجهات عنيفة أحيانًا، وبمجرد سيطرة الضباط الأحرار على البلاد وجد هؤلاء أنهم يعانون من نقص كبير في كسب ود الحرم الجامعي، فرغم أنهم كانوا قد قطعوا مسافة طويلة في تنظيم شبكة داخل القوات المسلحة، فإنه لم يكن لديهم تنظيم طلابي مرتبط بهم، ولا شك في أن هذا الأمر يعود إلى الطبيعة السرية لمشروعهم، وبدون الطلاب كان الضباط الأحرار يفتقدون عنصرًا حاسمًا يجب أن يكون في أيديهم؛ وعلى النقيض منهم، كان للإخوان المسلمين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والشيوعيين والوفديين كوادرهم الطلابية، ومرة أخرى نعود فنقول بأن الطلاب والكثير من أساتذتهم مَثَّلوا جزءًا من الكفاح الوطني، فقد ألقت هذه المجموعات بثقلها خلف الضباط الأحرار، معتقدة بأن القادة الجدد يُمثِّلون فرصة لتحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني.[145]

وفور حدوث الانقلاب، أعلن طلاب الجامعات ولاءهم للضباط الأحرار، ورغم ذلك فإن القيادة المصرية الجديدة لم تكن قادرة على ترجمة هذا التأييد المبكر من جانب الحرم الجامعي إلى رصيد يمكن أن تستغله لمصلحتها ضد المناوئين للنظام؛ وفي واقع الأمر، فقد سعى الضباط الأحرار إلى تقوية سلطتهم وقمع الفصائل السياسية المتناحرة، وهو ما أدى إلى تنامي المعارضة الطلابية لهم، إذ دعم الطلاب– مثل جميع المصريين– الضباط الأحرار في أهدافهم، لكن كثيرين منهم كانوا ضد الديكتاتورية العسكرية،

[145] عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 120.

وكان نشطاء الطلاب قد نضجوا خلال الحقبة البرلمانية، فآمنوا بفضائل الحكم المدني والديمقراطية؛ ونتيجة لذلك، فقد انقلب طلاب جامعة القاهرة على النظام الحاكم وأسَّسوا جبهة لمعارضة الحكم العسكري، ولا يعني هذا أن دعم النظام في الحرم الجامعي تبدَّد كليًّا، إذ حافظ مكتب شباب هيئة التحرير– التي تأسست عام 1953– على أتباع يؤيدون النظام الجديد، لكن هذه المجموعة– مثلها في ذلك مثل هيئة التحرير نفسها– كانت ذات طبيعة مغايرة، إذ احتوى مكتب الشباب على بلطجية صدرت بحقهم أحكام من الحكومة، وكان هؤلاء يسعون إلى تخويف الطلاب الوفديين والإخوان المسلمين واليساريين؛ ومن أجل وضع الجامعة على خطى النظام، قام مجلس قيادة الثورة بتعيين مجموعة أطلق عليها "الحرس الجامعي" (عبارة عن رجال شرطة موجودين في كل جامعة)، وعملاء أمنيين تابعين لوزارة الداخلية، والشرطة العسكرية، ومخبرين وسط الطلاب والأساتذة والإداريين لتكملة نشاطات هيئة التحرير؛[146] وبسبب هذه الإجراءات القمعية، تم إبقاء نشطاء الطلاب المعارضين تحت المراقبة والتهديد الدائمين، وحتى مع وجود هذه الإجراءات أثبت الطلاب أنهم عنيدون، ففي جامعة القاهرة– على سبيل المثال– استمر الطلاب المناوئون للنظام في معاركهم لأشهر بعدما رضخ نظراؤهم الأكبر سنًّا لمسار الضباط الأحرار الرامي إلى تقوية السلطة في مارس 1954، ولم يستطع مجلس قيادة الثورة أن يُهدِّئ الجامعة إلا بعد انقضاء وقت طويل من ذلك الصيف.

ولما كانت الحكومة عازمة على عدم تحويل الجامعات المصرية إلى مراكز للنشاط المعادي للنظام الحاكم بعد عام 1954، فقد اتخذت سلسلة واسعة من الاستراتيجيات غير المباشرة التي ترمي إلى عدم تسييس الحرم الجامعي، فعلى مستوى الأساتذة والحرم الجامعي أنشأ النظام الجديد وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم من أجل السيطرة بصورة أفضل على إنفاق الموارد المالية وتعيين العاملين في الجامعات، وإنهاء ممارسة انتخاب عمداء الكليات، كما أوجدت حوافز– وخاصة تلك الوظائف الحكومية المحترمة– لأولئك الأساتذة والإداريين الذين يُذعنون للنظام السياسي الجديد، وتم تنفيذ السياسة القاضية بمنع تسييس الطلاب من خلال إنشاء منظمات في الحرم الجامعي تهدف إلى

---

[146] السابق، 122، 123؛ مارلين بوث، " انفجار السبعينيات: أحمد فؤاد نجم، والشيخ إمام، وجماليات سياسة شبابية جديدة"، *أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية* 29، العدد 3/2، (صيف/خريف 2006): 28.

دعم النظام وكمجهود واعٍ لاجتذاب الشباب إلى نشاطات أكثر ميلًا نحو رعاية الطلاب والرياضة بدلًا من السياسة،[147] وكانت منظمة الشباب الاشتراكي أبرز تلك المنظمات، فقد ظهرت هذه المنظمة بعد هيئة التحرير والاتحاد العربي الاشتراكي الذي تم إنشاؤه خلال الوحدة مع سوريا، وكانت– مثل الاتحاد العربي الاشتراكي– مجرد أداة للسيطرة السياسية ومصدرًا وحيدًا للسياسة التي يقرها النظام الحاكم.

بيد أنه كان هناك عاملان إضافيان أسهما في إذعان الجامعات المصرية في الفترة ما بين منتصف الخمسينيات إلى أواخر الستينيات للنظام الحاكم، فمن ناحية كان بوسع النظام الحاكم أن يشير إلى عقد من النجاح، إذ أدت الخطوات الواسعة في التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي التقدمي، وتأثير القاهرة السياسي العالمي إلى منح مصداقية لدعاوى عبد الناصر بشأن إنجازات الثورة، وكان هناك كثير من الطلاب الذين استجابوا لهذه الدعاوى بدعم مطلق للنظام الحاكم؛ ومن ناحية أخرى، كان هناك رد فعل من جانب الطلاب– مثل أساتذتهم وعمال مصر– على الفوائد المادية التي قدمها النظام، ففي حالة الطلاب، كان الوعد بتقديم تعليم مجاني وضمان التوظيف فور التخرج ملزمًا للنظام؛ وعليه فمع حلول أوائل إلى منتصف الستينيات، قام عبد الناصر بالكثير من أجل الاستيلاء على الممتلكات الكبيرة من خلال سلسلة من المزاعم المثالية بشأن طبيعة المجتمع المصري والتوزيع الاستراتيجي للموارد.[148]

ورغم أن عبد الناصر بدا ناجحًا للحظات خاطفة، فقد كان الضمان الوحيد لاستقرار النظام الحاكم هو القهر، فإذا كانت مصر أيام الوجود البريطاني كانت خاضعة للحكم العسكري، فقد أراد عبد الناصر وزملاؤه من الضباط الأحرار استثمار هذا الأمر لمصلحتهم السياسية، ففي أكتوبر 1954 أعاد الضباط الأحرار كتابة النظم العسكرية التي تعود لحقبة الوجود البريطاني كجزء من جهودهم الرامية إلى استمرار السلطة التي تمت تقويتها حينذاك لمجلس قيادة الثورة، وكانت المحصلة النهائية عكس ما تمناه البعض، فبينما كان هناك أمل في تخفيف القيود الكثيرة للقانون الموجود، أفرز النظام الجديد توسعًا

---

[147] عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 125–127.

[148] كاري روزفزي ويكهام، *تحديث الإسلام: الدين، والنشاط، والتغيير السياسي في مصر*، (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2002)، 31.

في صلاحيات واختصاصات السلطات العسكرية،[149] وبعدها بأربع سنوات أصدر النظام الحاكم "قانون طوارئ" أشد، وهو القانون الذي يعرف رسميًّا بالقانون رقم 162 لسنة 1958، إذ أعطى للحكومة سلطات استثنائية في حالة الطوارئ، وتضمنت هذه السلطات رقابة على الصحف والدوريات وسلطة منعها وفرض قيود على نشاطات النقابات وحدودًا صارمة للمنظمات السياسية، وهي الحدود التي لا يمكن الإيفاء بها إلا بتوجيه وزارة الداخلية، كما أسَّس هذا القانون نظامًا قضائيًّا موازيًا يُدعى محاكم أمن الدولة بهدف الحكم في الجرائم التي تمس بالسلامة العامة والأمن الوطني، وتفتقر تلك المحاكم– التي لا توجد في أي من الوثائق التأسيسية لمصر– إلى الضمانات الأساسية، مثل توخي شروط العملية القضائية، كما تعمل على عدم إعطاء المتهم فرصة الاستئناف على الحكم الصادر ضده.[150]

الإخوان في السجون

جاء إصدار قانون الطوارئ في وقت كان النظام فيه يواجه معارضة غير نظامية، وكان واضحًا أنه يعتزم إكمال طريقه، فمع حلول عام 1958، كان المشهد السياسي المصري كئيبًا في أفضل أحواله، إذ قام مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب السياسية في يناير 1953، وقمع اليسار بوحشية، ووسع سلطاته لضمان عدم ظهور مراكز مستقلة للسلطة إزاءه، لكن الضباط الأحرار صبوا جام غضبهم على الإخوان المسلمين، ففي غضون ستة أسابيع من محاولة اغتيال عبد الناصر– التي أصبحت تعرف بـ "حادث المنشية" (على اسم الميدان الذي حدثت فيه تلك العملية)– حكمت محكمة الشعب بالإعدام على سبعة أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، بمن فيهم محمود عبد اللطيف (الذي كان من شأنه أن يصبح قاتل عبد الناصر) والمرشد العام للإخوان حسن الهضيبي، لكن زعيم الإخوان نجا

---

[149] ناثان جي. براون، حكم *القانون في العالم العربي: محاكم مصر والخليج*، (نيويورك: مطابع جامعة كامبريدج، 1997)، 82، 83.

[150] للحصول على نص كامل لقانون الطوارئ، أنظر عبد المنعم حسني، *ملخص للقوانين والتشريعات المصرية* [بالعربية]، المجلد 6، (الجيزة: مركز حسني للدراسات القانونية، 1987)، 292–306.

من حبل المشنقة وانتهى إلى الحصول على حكم بالسجن المؤبد، وبعد أن تم اعترف تسعة ناشطين إضافيين في جماعة الإخوان بكل شيء في التحقيقات صدر الحكم بإعدامهم (ثم تم تخفيف أحكامهم جميعًا إلى السجن المؤبد)، كما تم إرسال 1100 آخرين إلى السجون، ناهيك عن اعتقال 1000 عضو في الجماعة بلا اتهامات رسمية.

وبالنسبة لأولئك الذين أرسلوا إلى السجون، فقد تم تشتيتهم على سجون تقع في مختلف أنحاء البلاد، وعاش الإخوان الذين هربوا من حملة الاعتقالات هاربين أو مختبئين، وتم إسكات قيادة التنظيم على نحو فعَّال، فأسفرت تلك الظروف (بالإضافة إلى الأمر الصادر في 5 ديسمبر 1954 بحل جماعة الإخوان المسلمين) عن نهاية فعَّالة– وإن كانت مؤقتة– لنشاطات الجماعة، وفجأة لم يعد هناك تنظيم ولا إثارة ولا وضع استراتيجيات ولا تسييس لشيء، وبقي الحال كذلك بالنسبة للإخوان في أواخر عام 1957 وأوائل عام 1958، بيد أنه إذا كان عبد الناصر والضباط الأحرار قد استطاعوا قمع الإخوان في عمل كان يهدف إلى القضاء على وجودهم الفيزيائي، فقد كانوا غير قادرين على محو المشاعر والمبادئ والأفكار التي ألهمت الجماعة وناشطيها على نحو كامل، وتوحي إعادة ظهور الإخوان في أواخر الخمسينيات على مرونة مؤكدة ولَّدها الإيمان بإقامة دولة إسلامية فوق كل اعتبار.

وكانت قدرة جماعة الإخوان على إعادة تنظيم نفسها ناتجة عن غطرسة عبد الناصر، إذ حسب الأخير– وكان في السحاب بسبب النجاحات الاقتصادية والاجتماعية الأولى لثورته، بالإضافة إلى وضع مصر المجيد بين كثير من الدول العربية وما وراءها– أنه قد امتلك زمام الأمور، وكانت وجهة نظر عبد الناصر– من نواحٍ كثيرة– متسقة بشكل كبير مع ما كان يجري في المجتمع المصري، فكان الزعيم المصري في أوج مجده، إذ لقي تأكيده على التأميم والتضامن العربي والشكل الغامض الذي تبناه من الاشتراكية صدى واضحًا لدى كثير من المصريين، ونتيجة لذلك أرخى قبضته (وإن كان ذلك قد تم على نحو يسير) على جماعة الإخوان، فأمر بإطلاق سراح الناشطين من الفئتين الثانية والثالثة الذين أُدينوا بجرائم أقل أو لم يدانوا على الإطلاق.

وكانت لشهامة عبد الناصر الظاهرة نتيجة هامة غير مرجوة على النظام الحاكم، كما أدت في نهاية المطاف إلى إحداث شرخ داخل الجماعة، مما أسفر عن تداعيات كبيرة في العقود التالية، فقد كان قمع الإخوان في السنوات الثلاثة السابقة قاسيًا وشاملًا لدرجة أن عبد الناصر ومستشاريه حسبوا أن القوة القاهرة من شأنها ردع الإخوان الذين تم إطلاق سراحهم حديثًا من السجون عن القيام بأي نشاط سياسي، ومرة أخرى تأكد النظام الحاكم– مع رغبة الإخوان المفرج عنهم في تنظيم أنفسهم– من أنه لم تعد هناك حركة متماسكة يمكن لهؤلاء الإخوان أن يستأنفوا نشاطهم منها، لكن عبد الناصر كان مخطئًا في كلا الافتراضين، فإذا كانت القوة المرعبة للدولة قد أدت إلى كسر الإخوان فعلًا، فإن هذا التحطيم لم يستمر للأبد، ففي الفترة ما بين عامي 1954 و1957 لم يعد الإسلاميون يشكلون قوة في السياسة المصرية، بيد أن الناشطين المفرج عنهم بدأوا في إعادة بناء تنظيمهم المحطم خلافًا لكل التوقعات.

وكانت إعادة بناء جماعة الإخوان تجري منذ مدة خلف القضبان، ولم يكن هذا المجهود في بداية الأمر سوى عمل غير محدد، لكن التقدم صار ممكنًا في هذا الاتجاه بالمصادفة وحدها، إذ لعبت جماعة الأخوات المسلمات– وهو تنظيم لا يعرف عنه أحد الكثير– دورًا مركزيًّا في إعادة إحياء جماعة الإخوان، فعملت الأخوات كشبكة لدعم المسجونين بشكل غير رسمي، لكنهن فعلن أكثر من ذلك بكثير، إذ قدمن قناة تواصل بين السجون المختلفة التي تم فيها اعتقال الإخوان، وحملن رسائل وأفكارًا ساعدت على الحفاظ على الجماعة بعدما سعى النظام الحاكم إلى قطع رأسها،[151] وإضافة إلى ذلك، فقد سَهَّل تنظيم نظام السجون المصرية وبنيتها في تلك الفترة على اتصال الإخوان الذين تفرقوا عمدًا عبر البلاد، فكان يتم إرسال كافة المسجونين الذين يطلبون الرعاية الطبية تحديدًا إلى مستشفى مركزي

[151] باربرا زولنر، "أحاديث السجن: الصراع الداخلي لدى الإخوان المسلمين أثناء اضطهاد جمال عبد الناصر لهم، 1954– 1971"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 39، العدد 3، (أغسطس 2007): 417؛ وانظر أيضًا بربارا زولنر، *الإخوان المسلمين: حسن الهضيبي والأيديولوجية*، (نيويورك: روتلدج، 2009).

في مجمع سجن طرة جنوب شرق القاهرة، وكان أحد المرضى في ذلك المستشفى إخوانيًّا يدعى سيد قطب، وكان الأخير يعاني من مشكلات تنفسية مزمنة.[152]

ولد سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي عام 1906 في قرية تدعى موشة في صعيد مصر لأسرة تمتلك أراضٍ زراعية، ورغم أن والد قطب كان يتمتع بوضع الرجل الثري، فإن سخاءه مع عائلته أدى إلى نقص ماله، فقامت والدة قطب بتسجيله في مدرسة موشة الابتدائية التي تديرها الدولة، وهي المدرسة التي كانت تُدرس مناهج تعتمد على الطرق التعليمية الغربية، ثم انقطع قطب عن تعليمه الابتدائي لفترة قصيرة مع التحاقه القصير وغير السعيد بأحد الكتاتيب الخاصة التي تحفظ القرآن، ومع ذلك فقد ارتبط الدين بالوطنية المصرية– إذ كان أبوه عضوًا في الحزب الوطني– والعدالة الاجتماعية في السنوات التي شَكَّلت وعي قطب، مما منحه قاعدة لتطوير فكره فيما بعد.

وفي عام 1921، ترك قطب موشة متوجهًا إلى القاهرة، حيث التحق بمدرسة دار العلوم المتوسطة، وبعد إكمال دراسته هناك التحق بدار العلوم، حيث حصل على شهادة في اللغة العربية وآدابها، ثم تخرج عام 1933 وعمل في وزارة المعارف، فقضى السنوات الست التالية مُدرسًا في مدارس ابتدائية في القاهرة وعدة مدن إقليمية أخرى قبل أن يعود أدراجه لمنطقة القاهرة ويقيم في ضاحية حلوان التي تقع جنوب العاصمة، وبعد انتقاله إلى حلوان ترك قطب فصول الدراسة، سعيًا وراء منصب إداري في الوزارة، وإضافة إلى منصبه البيروقراطي الجديد وجد الوقت ليُكرس نفسه للكتابة الأدبية والنقدية، ففي تلك الأثناء كتب رواية سماها "الأشواك" (عام 1947) وانتقد أعمال طه حسين وهو ما جلب له الشهرة، وكان طه حسين إحدى القمم الفكرية العالية في مصر، كما كان أحد الكتاب البارزين في الأدب العربي، ففي نقده عام 1937 لكِتاب طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر" رفض قطب زعم طه حسين بأن على مصر أن تتماهى مع إرثها الهيليني المزعوم كما فعلت أوروبا من قبل، وطرح قطب فكرة تقول بأنه بينما يمكن لمصر أن تستفيد من تقليد بعض الجوانب التنظيمية في الحضارة الغربية فإنها لم تكن أبدًا جزءًا من العالم الهيليني، وعليه فلا بد أن تكون حذرة فلا تضحي بحضارتها

[152] جون كالفرت، *سيد قطب وجذور النزعة الإسلامية الراديكالية* (نيويورك: روتلدج، 2009).

الفريدة من أجل أخرى غريبة عنها؛[153] وبهذه الطريقة، كان قطب يعبر عن عواطف لم تكن بعيدة تمامًا عن تلك الخاصة بالمتمسكين بالإصلاح الإسلامي وتلامذة محمد عبده.

واستمر الأمر على هذا المنوال حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت كتابات قطب تأخذ شكلًا دينيًّا بشكل محدد، ففي كتابه "العدالة الاجتماعية في الإسلام" (عام 1949) جادل قطب بأنه طالما أن المساواة والتلاحم الاجتماعي والوحدة تشكل القواعد الأساسية للإسلام، فإن الإسلام وحده هو من يضمن العدل،[154] وكان من الواضح أنه يرد بذلك على الأحداث التي أخذت تتفاعل من حوله، حيث إن طباعة ذلك الكتاب قد تزامنت مع تدهور المناخ السياسي المصري بسبب القضية الوطنية، وقيام دولة إسرائيل، والهياج السياسي العام ضد الملك فاروق والنظام الملكي؛ بيد أن قطب قد لاحظ بعض اللحظات الأشد حدة في الضجيج السياسي المتطاول في مصر من بعيد، ففي مطلع نوفمبر 1948 غادر قطب لزيارة استغرقت 21 شهرًا للولايات المتحدة بمنحة من الحكومة المصرية لدراسة طرق التربية الحديثة، فقضى بعض الوقت أولًا في نيويورك وواشنطن، حيث درس في كلية ويلسون للمعلمين– التي كان لا بد من الدراسة بها من أجل الالتحاق بجامعة مقاطعة كولومبيا– وبعدها ترك واشنطن متوجهًا إلى جريلي في كولورادو ليدرس بكلية المعلمين التابعة لجامعة كولورادو، وبعد ستة أشهر قضاها عند سفوح جبال روكي، انتقل إلى محطته الأخيرة، حيث ذهب إلى كاليفورنيا ليدرس بجامعة ستانفورد، ورغم أن قطب كان يعتقد بأنه استفاد من دراسته في الولايات المتحدة، كما كان مأخوذًا بمدى ما وصلت إليه البلاد من تقدم اقتصادي وتكنولوجي متطور، فقد أدت حياته في أمريكا إلى اضطرابه.

ففي مرثاة ناح فيها على إقامته في الولايات المتحدة بعد عودته إلى القاهرة سماها "أمريكا التي رأيت: في ميزان القيم الانسانية" (1951) أظهر قطب خليطًا من الذهول والحزن، لأن الأمريكيين– الذين بلغوا ذروة التطور وبالتالي نعموا بالرخاء– كانوا في نفس الوقت "بدائيين على نحو فاحش في عالم

---

[153] السابق، 95، 96.

[154] أنا بيلين سواج، "النزعة الإسلامية والتحديث: الفكر السياسي لسيد قطب"، *الحركات الشمولية والأديان السياسية* 10، العدد 2 (يونيو 2009): 189–203.

الأحاسيس والمشاعر والسلوك،"[155] وقد عزا تخلفهم إلى أمور تتصل بإنشاء أمريكا، فوفقًا لقطب، كان لإيمان الأمريكيين الأوائل بـ "العلم وحده" و"الرغبة في الثروة" بالإضافة إلى عنصر إجرامي بين الرواد الأوائل أثر أدى إلى "شخصية أمريكية ممسوخة"، واتضح هذا الخطأ المستمر في وسائل قضاء وقت الراحة بشكل عنيف في أمريكا (ككرة القدم على سبيل المثال)، وتاريخ حروبها، ولامبالاة الأمريكيين تجاه معاناة غيرهم من البشر، ومواقفهم الطائشة نحو الجنس.[156]

وبعد عودة قطب إلى مصر في أغسطس 1950، عاد أدراجه إلى وزارة المعارف، حيث تم تعيينه مفتشًا على المدارس الابتدائية، وسرعان ما ترك الوزارة ليكرس نفسه للدفاع عن أسلمة المجتمع، ومن أجل هذه الغاية، التحق قطب بجماعة الإخوان المسلمين، فأصبح مؤثرًا على الصعيد الأيديولوجي بشكل فوري، وفي هذا المنحى كان غزير الإنتاج، إذ كتب نحو 80 مقالًا وعمودًا ومقالًا افتتاحيًّا (بما في ذلك تأملاته عن الولايات المتحدة) بالإضافة إلى كتابين والدفعة الأولى من أعظم ما كتب على الإطلاق، وهو كتابه "في ظلال القرآن" في الفترة ما بين عامي 1950 و1954، وعندما ظهر الضباط الأحرار على السطح، كان قطب في بداية الأمر متحمسًا للانقلاب، كما كان يأمل– مثله في ذلك مثل كثير من المصريين الآخرين– في أن يتخلص القادة الذين لا زالوا في ريعان شبابهم من الفساد والمكائد السياسية والنفوذ الأجنبي، بيد أنه لم يكن مراقبًا سلبيًّا للأحداث، فبوصفه رئيسًا لقسم الدعاية في جماعة الإخوان، عمل قطب لفترة قصيرة مستشارًا ثقافيًا لمجلس قيادة الثورة.[157]

وعندما انقض الضباط الأحرار على جماعة الإخوان عقب محاولة اغتيال عبد الناصر، تم إلقاء القبض على قطب فيمن تم إلقاء القبض عليهم من قيادة الجماعة، فجرى إرساله إلى سجن طرة، حيث

---

[155] سيد قطب، "أمريكا التي رأيت: في ميزان القيم الانسانية (1951)"، ترجمة طارق مسعود وعمار فقيه، في *أمريكا في مرآة عربية: صورة أمريكا في أدب الرحلات العربي: مختارات*، تحرير كمال عبد الملك (جوردونزفيل، فرجينيا: بالجريف– ماكميلان، 2000)، 11. وقد نزل كتاب قطب مسلسلًا في الجريدة المصرية *الرسالة* في نوفمبر وديسمبر 1951.

[156] سيد قطب، "أمريكا التي رأيت: في ميزان القيم الانسانية (1951)"، ترجمة طارق مسعود وعمار فقيه، في *أمريكا في مرآة عربية*، 12–15.

[157] كالفرت، *سيد قطب وجذور النزعة الإسلامية الراديكالية*، 183.

قضى معظم وقته في مراجعة "في ظلال القرآن" والتوسع في شرح أفكار المفكرين الإسلاميين من جنوب آسيا، وهما مولانا المودودي وأبو الحسن علي الندوي، ومع تكميم فم المرشد العام حسن الهضيبي تمامًا وجدت جماعة الإخوان نفسها تسير بلا هدف، إذ لم يكن لديها لا الإرشاد الأيديولوجي ولا القيادة اللازمة، وعلى الفور ملأ قطب وأفكاره مساحات الفراغ على نحو متزايد، فشرع أعضاء الجماعة الذين تم الإفراج عنهم من السجون في عامي 1957 و1958 بتنظيم أنفسهم في الزنازين وأداروا أعينهم نحوه ليرشدهم، وعندما اندمجت هذه المجموعات في جماعة فرعية منبثقة عن الإخوان، طلبت هذه المجموعة من قطب أن يكون زعيمها الروحي،[158] وبالنظر إلى خلفيته التعليمية، قام قطب بعمل منهج لهذه الطليعة من أجل إشعال حماستها الأيديولوجية، وبناءً على أعمال المفكرين الإسلاميين الكلاسيكيين أمثال أحمد بن حنبل وابن تيمية، قام قطب بوضع كتابه الخاص "معالم في الطريق" (1964) الذي كتبه خصيصًا لتلك المجموعة من الإخوان، ومعظم هذا الكتاب منسوخ مباشرة عن كتاب "في ظلال القرآن" الذي كتبت بعض مواده المتأخرة تحديدًا لتلك الطليعة.

وعلى مدار 12 فصلًا، وضع قطب مناقشة طموحة بشأن طبيعة الإسلام، والعيوب المتأصلة في المجتمع الحديث بما في ذلك تلك المجتمعات التي تسمى "المجتمعات المسلمة"، والحل الملائم للمشكلات التي تواجهها البشرية، وكانت النقطة التي ارتكز عليها قطب هي أن الإسلام ليس مجرد دين يختص بضمير المرء وما يعتقده، بل هو نظام كامل يحكم الحياة، ولو تم ذلك من خلال الطريق الذي وصفه الله من خلال نبيه محمد، فإن البشرية سوف تعرف السلام والتناغم، فالإسلام "هو نظام يمتد ليشمل كافة جوانب الحياة، ذلك أنه يناقش كافة الشؤون الكبرى والصغرى في حياة البشرية، وهو ينظم حياة الإنسان، ليس فقط في هذه الحياة وإنما في الحياة الآخرة أيضًا، وهو يعطي معلومات بشأن ما هو غيبي بالإضافة إلى العالم المرئي، ولا يتعامل الإسلام مع الأمور المادية فقط، بل يُطهر النوايا والأفكار أيضًا؛"[159] فوفقًا لما يقوله قطب، سوف يمنح الإسلام الناس "مُثلًا وقيمًا سامقةً لم تكتشفها البشرية حتى يومنا هذا، وهو ما سيجعل البشرية تتعرف على طريقة للعيش تتواءم مع الطبيعة

---

[158] زولنر، "أحاديث السجن"، 417.

[159] سيد قطب، *معالم في الطريق* (السالمية، الكويت: اتحاد منظمات الطلاب المسلمين العالمي، 1978)، 55.

الإنسانية، وهي الطريقة الإيجابية والبناءة، التي تعد قابلة للتطبيق؛"[160] وبصيغة أخرى، فوفقًا لقطب فإن الإسلام– الذي يعني حرفيًّا "التسليم"– سوف يحرر البشر.

ويبدو أن هذا النداء– أو ما يعد مطلبًا وفقًا لنظرة قطب للعالم– لتسليم المرء نفسه لله من أجل التحرر هو التناقض الرئيسي الماثل في "معالم في الطريق" والعمل الذي أوحى به هذا الكتاب، إذ يتساءل خصوم قطب في رؤيته: كيف يمكن للحرية أن تكون موجودة في نظام يتطلب الاستسلام لإرادة الله أو مواجهة نتائج فظيعة؟ لكن المقولة المتناقضة ظاهريًّا مع نفسها والتي تزعم بأن "الخضوع لله هو الطريق نحو الحرية" أقل إثارة للمشكلات بكثير مما يبدو لأول وهلة، ذلك أن الادعاء المركزي الذي يطرحه قطب هو أن المجتمع الذي لا يتبع أوامر الله كما أوحى بها إلى محمد لهو مجتمع يعيش في الجاهلية (وهي حالة من الجهل أو الحياة في مجتمع فاسق)، وكان هذا الجهل ظاهرًا في المجتمعات التي افتقرت إلى العدالة الاجتماعية ووضعت الرفاه المادي فوق كل الاعتبارات الأخرى، وأعطت للعلم قيمة تسمو فوق قيمة الروح، ومن المهم الإشارة أيضًا إلى أنها ربطت البشر ببشر آخرين، بدلًا من أن تربطهم بالله،[161] وفي هذا السياق، فإن العقيدة الإسلامية القائمة على أنه "لا إله إلا الله"– والمعروفة بـ "الشهادة" أو شهادة الإيمان– تصبح ذات أهمية سياسية، بل ثورية أيضًا؛ وعندما استدعى قطب الشهادة في كتابه "معالم في الطريق"، وعندما اتبع أتباعه قضيته علنًا، فإنهم لم يستدعوا وحدة الإسلام فحسب، بل أعلنوا بذلك أيضًا عن انعدام شرعية المجتمعات التي وضعت القانون البشري فوق الشريعة الإلهية، وقد كان هذا بالنسبة لقطب "تمردًا على سلطة الله على الأرض"؛ ولهذا، فإن المشكلات العنصرية والصراع القومي والتنافس العرقي والفقر والظلم ومجموعة كاملة من الأمراض التي تواجهها البشرية هي مجرد نتيجة للجاهلية، وهي تلك الحالة الناتجة عن سيادة بشر على بشر آخرين، وهي علامة مميزة للمجتمعات الموجودة في الشرق والغرب على حد سواء؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن

---

[160] السابق، 9.

[161] ويليام إي. شبرد، "مفهوم الجاهلية عند سيد قطب"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 35، العدد 4 (نوفمبر 2003): 527، 528.

الإسلام يسمو فوق العنصر والعرق والقومية، ومعياره الوحيد هو الإيمان؛[162] ونتيجة لذلك، فالمجتمع المسلم الحقيقي مجتمع شامل وحر، ولهذا فهو أفضل في قدرته على تحقيق قيمه الإنسانية.

وبالنظر إلى المجتمع الإسلامي الأول– الذي كان "مجتمع العقيدة"– في عهد النبي، فإن قطب يقول:

> كانوا جميعًا على درجة متساوية من علاقة المودة، وانصب تفكيرهم على هدف واحد، ولذلك فقد شحذوا قدراتهم وطوروا صفات عرقهم لتصل إلى منتهاها، واستحضروا تجاربهم الشخصية والقومية والتاريخية من أجل تطوير مجتمعهم الذي صاروا ينتمون إليه جميعًا على قدم المساواة، حيث كانت الرابطة التي تجمع بينهم هي علاقتهم بخالقهم، وعليه فقد تطورت "الإنسانية" في هذا المجتمع بلا عوائق ولا عراقيل، وكانت هذه هي الخصائص التي لم تستطع أبدًا أي جماعة بشرية أخرى تحقيقها في تاريخ البشرية جمعاء![163]

وعلى هذا النحو، اعتبر قطب رؤيته للإسلام على أنها ليست بالرجعية ولا الراديكالية، وإنما هي تقدمية، إذ أمسكت بمفاتيح تُعد حاسمة لتحرير الإنسان من قيوده وكافة الأمراض التي تجعله يسقط في الجاهلية.

ولم يكن كتاب "معالم في الطريق" مجرد تمرين أكاديمي يُنير الطريق نحو فهم خاص للإسلام وُيوضح مدى عجز المجتمع المعاصر، وإنما كان– فوق ذلك– نداءً للعمل؛ ومن المهم هنا أن نتذكر بأن قطب كان يكتب لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين سعوا إلى الحصول على توجيهه وإرشاده، وعما إذا كان يشير إلى تلك المجموعة عندما يدرك الحاجة إلى "هذه الطليعة التي تعزم هذه العزمة [إقامة مجتمع إسلامي] ثم تحافظ على مسيرتها على الصراط، فتمضي عبر محيط واسع من الجاهلية الضارية أطنابها في العالم كله" فالأمر غير واضح، لكنه في نهاية مقدمته يقوم بإيماءة وغمزة بعينه على نحو لا يمكن تجاهله نحو أتباعه، فهو يعترف بأنه كتب "معالم في الطريق" لهذه "الطليعة التي

---

[162] قطب، *معالم*، 87.

[163] السابق، 89.

أعتبرها واقعًا قيد التشكل؛"[164] وعلى ضوء ذلك، يُعد كتاب "معالم في الطريق" دليلًا لأتباع قطب، لا مجرد استعارة بلاغية فحسب، فهو يُقدم لهم تحليلات حول طبيعة مشروعهم وأهميته كما يطرح الطريقة المناسبة لتنفيذه.

لكن كيف كان من الممكن لهذا النداء أن يتحقق على أرض الواقع؟ جاءت إجابة قطب مباشرة على هذا السؤال: إذ لا بد للمجتمع المسلم أن يحشد موارده لمواجهة النظام الجاهلي الذي لا يمكن معه الوصول إلى تسوية،[165] فالإسلام مختلف بصورة أساسية عن المجتمعات التي تقوم على سيادة الإنسان على غيره من البشر، وهو الأمر الذي تسبب في عذابات كثيرة للبشرية، ولهذا فإن قطب يصرح بما يلي:

> تستخدم هذه الحركة [الحركة الإسلامية] طُرق الدعوة والإقناع لإصلاح الأفكار والمعتقدات، كما تستخدم القوة الطبيعية والجهاد من أجل محو منظمات وسلطات النظام الجاهلي الذي يمنع الناس من إصلاح أفكارهم ومعتقداتهم، ويُجبرهم على الدخول في طرقه الزائغة ويجعلهم يخدمون سادة من البشر بدلًا من أن يخدموا الخالق، ولا تقتصر هذه الحركة على مجرد الدعوة لمواجهة القوة الطبيعية، كما أنها لا تستعمل الإكراه في تغيير أفكار الناس، وهذان المبدآن على درجة متساوية من الأهمية كوسيلة [لإعمال] هذا الدين، وعليه فإن غايتها هو تحرير أولئك البشر الذين يطمحون في التحرر من العبودية للبشر بما يجعلهم يخدمون الله فقط.[166]

ووفقًا لذلك، كان "الجهاد" أو الحرب المقدسة– جنبًا إلى جنب مع الدعوة– هو الأداة التي لا غنى عنها من أجل المساعدة على خلق بيئة يمكن للمجتمع الإسلامي فيها أن يزدهر، فيستطيع المسلمون أن يُحققوا الهدف السامي للحياة في انسجام مع القيم الإنسانية الحقة؛ وبالنسبة لقطب، فإن الجهاد هو

---

[164] السابق، 18.

[165] للحصول على مناقشة كاملة: السابق، الفصل السابع.

[166] السابق، 99.

أصلًا حرب دفاعية، كما اعتقد بأن الإسلام قد منح للمسلمين الحق في "المبادرة" باصطناع الظروف المؤدية للحرية على الأرض وذلك من خلال الحرب المقدسة، وهو ما يعني أن على المسلمين أن يتحملوا مسؤولية وحقًّا إلهيًّا من أجل "إقامة سلطة الله على الأرض، وترتيب أوضاع البشر وفقًا للإرشاد الأصيل الذي طرحه الله لهم، والقضاء على القوى والنظم الشيطانية في الحياة، وإنهاء كل سيادة للبشر فوق الآخرين، حيث إن الله قد خلق الناس جميعًا وليس لبشر سلطة أن يجعل هؤلاء الناس خدمًا له أو يضع لهم قوانين اعتباطية؛"[167] ومع وجود موارد متاحة في أيدي قوى الجاهلية، فإن الطليعة المسلمة لا تمتلك سوى بصيص من الأمل لخلق الشروط التي يمكن فيها إقامة مجتمع إسلامي مزدهر دونما لجوء إلى الجهاد.

وسخر قطب من معاصريه الذين جادلوا بأن الإسلام يُشرع الحرب فقط في حال ما إذا كان المجتمع المسلم يقع تحت طائلة التهديد، فرأى أن هذا الأمر "محصلة للحالة المؤسفة التي وصل لها الجيل المسلم اليوم،" وهو الجيل الذي تُعد معرفته بالقرآن والإسلام محدودة،[168] فلو تم التفكير في الجهاد من ناحية دفاعية فقط– وفقًا لقطب– فإن ذلك ينفي المهمة الكونية التي يضطلع بها الإسلام، وهي المهمة التي ترمي إلى تحرير الإنسان، كما وبَّخ "المستشرقين" (وهم العلماء الغربيون– ومعظمهم من الأوروبيين– الذين تخصصوا في الإسلام) إذ رأى أنهم تعمدوا تحريف الطبيعة الحقيقية للجهاد لأنهم زعموا بأن الإسلام استعمل العنف لفرض نفسه على الكافرين به بدلًا من تحرير الناس من عبوديتهم لآلهة زائفة، خاصة أولئك البشر الذين نصبوا أنفسهم آلهة، وقال قطب بأن اعتناق العقيدة هي مسألة تخضع للاختيار الشخصي، لكنه كان متأكدًا من أن الناس سوف يحطمون مؤسسات الجاهلية، وأضاف على نحو مباشر بأن جوهر الإسلام يكمن في أنه دين، وأنه أيضًا طريقة عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

وفي تصور قطب للمجتمع الإسلامي، فإن الشريعة– أو القانون الإسلامي– هي التي تنظم الحياة، وإذا كانت المناقشات المعاصرة للشريعة تَنصَّب على التزامات معينة يتطلبها القانون الإسلامي، فإن

---

[167] السابق، 127.

[168] السابق، 100.

هذه المسألة لم تكن محط اهتمام قطب، إذ جاءت مناقشته للشريعة في "معالم في الطريق" أكثر اتساعًا وعلى نحو متسق مع تأكيده على السيادة المطلقة لله، فالشريعة كانت "جزءًا من هذا القانون الشامل الذي يحكم الكون بأسره، بما فيه من جوانب فيزيائية وبيولوجية للبشر؛"[169] وبناءً على ذلك، فإن اتباع مقاصد الشريعة سوف يضع الإنسان في "انسجام" مع الطبيعة، وذلك على النقيض من الصراع الذي ينشأ عندما يلتزم المرء بقوانين من صنعه هو؛ وفي ابتكار لاهوتي هام، قدَّم قطب زعمًا جريئًا يقوم على أن العالم الحالي والتالي "ليسا بكيانين منفصلين، وإنما هما مرحلتان مكملتان لبعضهما البعض،" فعندما يتبع الإنسان الشريعة يجد فوائد طاعته في هذا العالم بدلًا من أن تظل متأخرة حتى تظهر في العالم التالي رغم أنه يعترف بأن هذه الفوائد "تبلغ درجة كمالها في الدار الآخرة،" ويشير قطب هنا– وهو ليس وحده في ذلك– إلى أن اتباع القانون الإسلامي سوف يؤدي إلى إنشاء بيئة قريبة من الجنة على سطح الأرض.

وفي يوليو 1965، اكتشفت السلطات أمر الطليعة الإخوانية واتهمتهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس عبد الناصر وقلب نظام الحكم، وبالنظر إلى الموضوعات الرئيسية في "معالم في الطريق"– وهو الكتاب الذي كانت مجرد حيازته تُعد عملًا إجراميًّا– كان واضحًا لماذا سعى عبد الناصر إلى قمع الجماعة؛ ففي سياق مناقشة قطب للجاهلية والسيادة المطلقة لله، كان النظام السلطوي في مصر– الذي كان نموذجًا للجمهوريات السائدة في الشرق الأوسط– هو الساحة المتأهبة للجهاد على نحو لا يقبل الشك، فأصدرت المحكمة العسكرية التي تم تشكيلها لاحقًا أحكام الإعدام للمرشد العام حسن الهضيبي وسيد قطب واثنين من المرتبطين بهما، وهما عبد الفتاح إسماعيل ومحمد يوسف هواش، وكما حدث في الحكم الصادر عليه في منتصف الخمسينيات، فقد تم تخفيف الحكم الصادر بحق الهضيبي ليصبح سجنًا مدى الحياة، فيما تم إعدام قطب وإسماعيل وهواش في أغسطس 1966.

وكانت حملة اعتقالات يوليو ذات تأثير حاسم على مستقبل جماعة الإخوان، فبعد تأسيس الطليعة في أواخر الخمسينيات، تم إبقاء المرشد العام– الذي ظل تحت الإقامة الجبرية بمنزله– على علم بما يدور

[169] السابق، 164.

في الجماعة، فقام بدعم أنشطتها في الخفاء واعترف بقيادة سيد قطب الروحية لها، كما شهد الهضيبي ظهور الجماعة من الناحية الاستراتيجية؛[170] ومع وجود المرشد العام تحت الإقامة الجبرية وتشرذم تنظيمه، أصبح نشاط أتباع قطب مهمًّا لبقاء جماعة الإخوان على قيد الحياة خلال فترة شهدت الكثير من الضغوط؛ وبعد جولة جديدة من القمع، أصبح الهضيبي أكثر وعيًا بكثير ونأى بنفسه في النهاية عن تلك "الطليعة"، وتشابك هذا التصدع مع السياسة والعقيدة، خاصة من خلال الاختلافات المرتبطة بمفاهيم كالجاهلية والسيادة المطلقة لله و– على نحو خاص– التكفير؛ ورغم أن أثر قطب لا يمكن إنكاره على الجماعة عندما وقعت تحت تأثير تلك الأفكار، فلا يوجد مرجع مباشر واحد للتكفير في "معالم في الطريق"، وربما أشار قطب ضمنيًّا إلى المجتمعات غير الإسلامية– بما فيها مصر– على أنها تقبع في حالة من الجاهلية، لكنه لم يَدع أبدًا إلى تكفيرها أو إعلانها كافرة، وعليه فمن الواضح أن هذا المفهوم العقائدي هو من بنات أفكار أتباع قطب وأولئك الذين قرأوا "معالم في الطريق" وفسَّروه في السنوات التي أعقبت وفاة مؤلفه.

وقد فهم الهضيبي على نحو لا لبس فيه أن البِدع في الفكر الإسلامي قد تمت بشكل مستفيض على يد قطب في "معالم في الطريق" كما رأى أن أتباع قطب الذين اقتنعوا بهذه الأفكار يمكن أن يصبحوا خطرين جدًّا على بقاء جماعة الإخوان، وهي الجماعة التي كانت تسعى تحت قيادة الهضيبي إلى تجنب المواجهات المباشرة مع النظام بعدما تم قمع الإخوان عام 1954، فكان الهدف الرئيسي بالنسبة للمرشد العام هو المحافظة على جماعة الإخوان المسلمين، وعليه فلم يكن لديه من خيار سوى نبذ ما كانت تُمثِّله "الطليعة"، وحتى مع نبذ أتباع قطب للجاهلية والسيادة المطلقة لله والتكفير، فإن هذه الأفكار صارت مركزية في فكرهم، وكان لقرار المرشد العام بالنأي عن هذه الأفكار أثر عميق ودائم على الإسلاميين في مصر؛ وبالنسبة لأتباع قطب، فقد كان رفض الهضيبي لمجموعتهم يتماشى مع زعمه بأنه الزعيم الروحي للحركة الإسلامية.

[170] زولنر، *الإخوان المسلمين*، 40.

وربما تكون الأفكار التي احتواها كتاب "معالم في الطريق"– والتي صارت مركزية في فكر الجماعات الإسلامية الأصولية– قد تبلورت في مطلع ومنتصف الستينيات، لكن لم يكن للمؤمنين بها ما يستطيعون فعله حتى يُنفذّوا ابتكاراتهم اللاهوتية، إذ بقي عبد الناصر ونظام حكمه راسخين في البلاد، وتم إعدام زعماء تلك المجموعة وهم قطب وهواش وإسماعيل، لكن بقايا الطليعة أقلقت الهضيبي وقيادة الإخوان، مما جعلهم يشعرون بضرورة الرد على "معالم في الطريق"، وشرع الهضيبي في تلك العملية عندما سأل أتباع قطب مباشرة عما إذا كان مفهوم التكفير مركزيًّا في نظرتهم للعالم، لكن التوضيح الكامل لرد المرشد العام على أتباع قطب لم يظهر لسنوات عدة، إذ انتظر حتى حدث أخطر أمر زلزل الشرق الأوسط منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948.

النكسة

في مساء 9 يونيو 1967، ظهر الرئيس جمال عبد الناصر على شاشة التليفزيون الحكومي المصري لمخاطبة الأمة. كانت القوات المسلحة المصرية مُحطمة، وتم إذلال الضباط العسكريين، وبدا أن البلاد تحت رحمة إسرائيل ومرهونة بمشيئة الدول الكبرى، وعليه فقد ذكر عبد الناصر في بيانه المصريين بأن من "عادتهم" أن يجلسوا ويتحدثوا في أوقات السراء والضراء، وفي ذروة خطابه المكون من 1,600 كلمة قال عبد الناصر:

> نصل الآن إلى نقطة هامة في هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا: هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسؤولية في تبعات هذه النكسة؟ وأقول لكم بصدق– وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي في الأزمة– فإنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها؛ وقد اتخذت قرارًا أريدكم جميعًا

أن تساعدوني عليه، إذ قررت أن أتنحى تمامًا ونهائيًّا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير.. أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر.[171]

جاء الإعلان عن هزيمة مصر الساحقة صدمة كبرى للمصريين، ففي غضون الساعات الأولى من الحرب في 5 يونيو، كانت الإذاعة المصرية تُذيع أنباءً مجيدة عن انتصارات المقاتلين المصريين في ميادين القتال، لكن الحقيقة اتضحت بعدها بسرعة مع اتضاح مدى انتصار إسرائيل، لكن نتيجة الصراع لم تُثبِّط عزيمة المصريين عندما وصل الأمر إلى عبد الناصر، فقد أعطاهم مكانة إقليمية ودولية، ونزرًا يسيرًا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والأهم من ذلك هو أنه أعطاهم مصر التي يحكمها مصريون، فرفضوا استقالة عبد الناصر؛ ووفقًا لإيريك بيس– الكاتب في جريدة *نيويورك تايمز*– فقد أدت هذه الاستقالة إلى "حالة هرج ومرج في الشارع" مع نزول ملايين المصريين عفويًّا من بيوتهم ومقاهيهم ومحالهم للإعراب عن تأييدهم لزعيمهم الجريح، داعين إياه للعودة إلى رئاسة البلاد؛ وبعد حوالي خمس عشرة ساعة من وداع عبد الناصر للشعب المصري، ظهر أنور السادات– رئيس مجلس الأمة– أمام البرلمان وقرأ بيانًا ممن أصبح المواطن عبد الناصر، إذ ألفى الأخير نفسه غير قادر على الوصول لمجلس الأمة بسبب الحشود التي تسد الطرق الرئيسية في القاهرة، فصرح عبد الناصر في البيان الذي ألقاه السادات: "إنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت، فإن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لي أمر لا يُرد، ولذلك فقد استقر رأيي على أن أبقى في مكاني وفي الموضع الذى يريد الشعب مني أن أبقى فيه، حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعًا من أن نزيل آثار العدوان."[172]

---

[171] جمال عبد الناصر، *بيان الرئيس جمال عبد الناصر للشعب والأمة معلناً استقالته من منصب رئيس الجمهورية*، 9 يونيو 1967، http://www.nasser.org/browser.aspx?SID=1221&lang=ar

[172] السابق.

ورغم التدفق العاطفي من أجل عبد الناصر، فإن أحداث الأيام الأولى من يونيو كانت– كما قال– نكسة، وأصبح مصطلح "حرب الأيام الستة"– كما تعرف هذه الحرب– خطأ في التسمية، وفي الواقع فقد تمت هزيمة المصريين في ظرف 72 ساعة تقريبًا؛ ففي تلك الأيام الثلاثة، كانت إسرائيل قد دمَّرت أكثر من 300 طائرة– كان الكثير منها لا يزال واقفًا على مدارج القواعد الجوية في سيناء– وأكثر من نصف دبابات مصر في سيناء– بلغ عددها 900 دبابة– حيث تم تحطيمها أو هَجرها من كانوا فيها، وتم أسر 500 مدفع (من 1,000)، بالإضافة إلى 10,000 مركبة؛ كما كانت الخسائر البشرية فادحة في تلك الحرب، إذ عانى الجيش المصري من فقدان 10,000–15,000 جندي قُتلوا في الميدان، من بينهم ضباط كبار، وحوالي 5,000 آخرين وقعوا في الأسر، وهو ما يعني أن أكثر من 10% من الجنود والضباط المصريين في سيناء قد قُتلوا أو أُسروا منذ بداية الأعمال القتالية في 5 يونيو وحتى وقف إطلاق النار الذي تم الإعلان عنه في 9 يونيو؛ وإضافة إلى ذلك، فقد تقدمت القوات الإسرائيلية من قناة السويس في ليلة 8 يونيو، وأسفر القتال عن 250,000 لاجئ من المناطق المأهولة على طول المجرى المائي ومن سيناء.[173]

أما الآثار الجيوستراتيجية لحرب يونيو فكانت ضخمة، فعندما سكتت المدافع أخيرًا على الجبهة السورية في 11 يونيو، كانت إسرائيل تسيطر على شبه جزيرة سيناء بأكملها ومرتفعات الجولان السورية، وبالتالي فقد وضعت الحرب جيش الدفاع الإسرائيلي على مسافة يَسهل منها ضرب كل من القاهرة ودمشق، وتوقفت القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية عند القنطرة– التي تقع على بُعد 100 ميل تقريبًا شمال شرق القاهرة– قبل أن تنتشر على طول الضفة الشرقية من قناة السويس؛ وفي الجولان، سيطرت الدبابات الإسرائيلية على مدينة القنيطرة الصغيرة، مما جعلها على مسافة 40 ميلًا فقط من العاصمة السورية، ومن الأجراف الصخرية فوق القنيطرة وجبل الشيخ (الذي يعرف في الإنجليزية بـ "ماونت هرمون") إلى الشمال مباشرة منها كان بوسع الإسرائيليين أن ينظروا أسفلهم فيروا دمشق

---

[173] مهران كارافا، *الشرق الأوسط الحديث: تاريخ سياسي منذ الحرب العالمية الأولى* (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 2005)، 120؛ هشام شرابي، "مدخل الحرب"، في *المواجهة العربية–الإسرائيلية في يونيو 1967*، تحرير إبراهيم أبو لغد (إيفانستون، إلينوى: مطابع جامعة نورث ويسترن، 1970)، 57.

ويسمعوا الأصوات الصادرة منها؛ أما على الجبهة الشرقية لساحة الحرب، فقد سيطرت على القدس بأكملها، إذ كانت المدينة قبل اندلاع الأعمال الحربية مقسمة إلى منطقة غربية إسرائيلية ومنطقة شرقية أردنية، وكانت القدس جائزة لتعزية العائلة الهاشمية التي كانت تدير الحجاز ومدينتي مكة والمدينة المقدستين في شبه الجزيرة العربية، ثم تم وضع تلك العائلة على عرش صنعه البريطانيون في مدينة عَمَّان المنعزلة، وكانت خسارة المدينة القديمة المسورة التاريخية– التي تشمل قبة الصخرة الذهبية، وهي المكان الذي أسري منه بالنبي محمد إلى السماء، والمسجد الأقصى الذي يمتد على جبل الهيكل والسور الغربي الملاصق له– لطمة قاسية للعاهل الأردني الملك حسين؛ وبخلاف القدس، فقد استولى الإسرائيليون على أراضي الضفة الغربية لنهر الأردن التي تمتد من مدينة جنين إلى العمود الفقري المكون من تلال اليهودية والسامرة إلى الجنوب، حيث يلتقي الصدع الأفرو–آسيوي في صحراء النقب، ومع فتح الضفة الغربية إضافة إلى السيطرة على قطاع غزة على الزاوية بين سيناء والبحر المتوسط أصبح الإسرائيليون يسيطرون فجأة ومسؤولين– بموجب القانون الدولي– عن 1.25 مليون فلسطيني، منهم 750,000 لاجئ من القتال الذي دار عام 1948.[174]

وإضافة إلى المكاسب الأرضية التي غنمتها إسرائيل، كان ضرب المصريين والسوريين نصرًا للسلاح الغربي (الفرنسي في معظمه) على المعدات السوفيتية، وأدى ذلك إلى أن يصبح ميزان القوة لصالح الإسرائيليين؛ وبالنسبة للولايات المتحدة، فرغم أن إدارة جونسون بدأت بنصح إسرائيل بالتعقل، فأشارت على إسرائيل بعدم شن عمل أحادي، وحذَّرت المصريين، وسعت إلى حل متعدد الأطراف لمنع اندلاع حرب في المنطقة، فإن الولايات المتحدة سعت إلى الاستفادة من الهزيمة العربية بمجرد بدء الأعمال الحربية واتضاح النصر الإسرائيلي في الأفق؛[175] وحتى نكون على بيِّنة من أمرنا، فقد جلبت الحرب

---

[174] الأمم المتحدة، "مسائل أساسية للتوصل لتسوية دائمة"، نظام معلومات الأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين، http://unispal.un.org/unispal.nsf/iss.htm?OpenForm (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 6 يناير 2011).

[175] ناداف صافران، *إسرائيل: حليف في ورطة* (كامبريدج، ماساشوستس: بلكناب برس التابعة لمطابع جامعة هارفارد، 1982)، 417؛ للحصول على مناقشة شاملة بشأن صناعة القرار الأمريكي أثناء أزمة 1967، أنظر

تعقيدات خطيرة للرئيس ليندون جونسون، وهو ما حدث بصورة خاصة عندما هاجم الإسرائيليون سفينة مراقبة تابعة للبحرية الأمريكية– "يو إس إس ليبرتي"– في المياه الدولية مقابل شاطئ العريش في 8 يونيو، مما أدى إلى مصرع 34 بحارًا أمريكيًّا وإصابة 171 آخرين، ونجم عن الهجوم على ليبرتي جدل كثيف بشأن دوافع إسرائيل التي بقيت مجهولة حتى بعد مضي أكثر من أربعين عامًا على هذا الحادث،[176] وبينما لا تكشف السجلات التاريخية بجلاء عن السبب الكامن وراء ما حدث في صباح 8 يونيو مقابل شاطئ العريش، فلم يكن الرئيس جونسون ليسمح بتعقيد الفرصة الدبلوماسية الجديدة التي قدمها الانتصار الإسرائيلي لواشنطن.

ويليام بي. كوانت، "ليندون جونسون وحرب 1967: ما لون الضوء؟" *مجلة الشرق الأوسط* 46، العدد 2 (ربيع 1992): 198– 228.

[176] هناك نظريات متعارضة بشأن السبب الذي دفع الإسرائيليين للهجوم على السفينة ليبرتي، إذ يقول بعض المؤرخين بأن هذا الهجوم مجرد خطأ، ذلك أن الأخطاء البشرية والتقنية التي تُعد جزءًا لازمًا لـ "ضباب الحرب" قد أدت إلى الخطأ المأساوي الذي يتحمل الإسرائيليون نتيجته المباشرة؛ ورغم أن هذه المناقشة ملزمة على إحدى المستويات، فإنها تعني أن أطقم سلاح الجو الإسرائيلي والملاحين الإسرائيليين لم يكونوا يعرفون الفارق بين سفينة إمدادات مصرية تعود للقرن التاسع عشر وسفينة تجسس أمريكية؛ وفي الوقت نفسه، فقد جادل علماء آخرون بالإضافة إلى ناجين من السفينة ليبرتي لوقت طويل بأن الطيارين الإسرائيليين وقوارب الطوربيد الإسرائيلية تعمدت الهجوم على السفينة الأمريكية التي كانت مسلحة تسليحًا خفيفًا لتضليل واشنطن بشأن نوايا إسرائيل بالحصول على الضفة الغربية والوصول إلى قناة السويس، ويزعم هؤلاء المحللون بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول ووزير دفاعه موشيه ديان ورئيس أركانه رابين كانوا يخشون من أن تفهم واشنطن مقاصدهم تمامًا، وعليه فكان من شأن إدارة جونسون أن تفرض وقفًا لإطلاق النار؛ وعلى نحو مشابه، يزعم آخرون أن إسرائيل أرادت أن تحبط قدرة واشنطن على مراقبة الاتصالات الإسرائيلية بحيث لا تعلم إدارة جونسون نوايا جيش الدفاع الإسرائيلي للسيطرة على مرتفعات الجولان في الأيام التالية، لكن هذه الحجج لا تقف أمام أسباب الأمن ولا غيرها من الأسباب، فقد أعطى جونسون كلمته بأنه لن يفرض وقفًا لإطلاق النار كما فعل أيزنهاور في عام 1956، وبحلول الوقت الذي تم فيه الهجوم الذي بدأ في الساعة الثانية من بعد منتصف الليل، كانت القوات الإسرائيلية قد حققت فعلًا تقدمًا مذهلًا نحو القناة، وكانت النوايا الإسرائيلية واضحة حيال سوريا؛ وأخيرًا فإن بعض الناجين من السفينة ليبرتي ومؤيديهم يزعمون أن القوات الإسرائيلية هاجمت السفينة ليبرتي للتغطية على مذابح إسرائيل المزعومة لأسرى الحرب المصريين، لكن هذا الاتهام يعوزه الدليل، فدائمًا ما حدثت جرائم في الحروب.

وكما هو الحال بالنسبة لمن سبقوها ولحقوها، كان الوصول إلى سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب عنصرًا أساسيًّا في سياسة إدارة جونسون حيال الشرق الأوسط، لكن واشنطن كانت تفتقر إلى النفوذ في جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الجدير بالثناء، كما أدى انتصار إسرائيل وما حصلت عليه من غنائم أرضية إلى تغيير حسابات الرئيس جونسون، إذ أصبح لدى الإسرائيليين حينها ما يريده المصريون والسوريون والأردنيون– وهو الأرض– التي يمكن تبادلها معهم مقابل تسوية شاملة للنزاع القائم بينهم وبين تلك الأطراف؛ فبدلًا من إجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء وغزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية والضفة الغربية، ألقى الأمريكيون بثقلهم وراء إسرائيل، معتقدين أن دعمهم هذا– الذي بلغ درجته القصوى– سوف يؤدي إلى إقناع الأطراف العربية (ومؤيديهم من السوفيت في حالة مصر وسوريا) بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، لكن هذا التصور الذي غمر واشنطن– والذي يرتكز على إظهار التفوق العسكري الإسرائيلي وتضاعف مساحة إسرائيل المؤقت– كان مجرد تصور خاطئ، ففي قمة جامعة الدول العربية في أغسطس 1967 ألزم القادة العرب أنفسهم بـ "توحيد جهودهم السياسية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي من أجل إزالة آثار العدوان،" كما رفضوا التفاوض المباشر مع الإسرائيليين،[177] وأدى ما أصبح معروفًا بـ "اللاءات الثلاثة"– لا تفاوض ولا سلام ولا اعتراف– إلى توقف الصراع فعليًّا، مما مهد المسرح لانفجار آخر في أكتوبر 1973 حتى يسلم الاسرائيليون الأرض التي احتلوها.

وحتى لو كانت الدول العربية قد رفضت الجلوس إلى مائدة المفاوضات كما أَمِلَت الولايات المتحدة، فقد أصبحت واشنطن هي الطرف القوي في المسألة، وذلك لتقلص قوة السوفيت نتيجة للحرب، ولم يكن أمام موسكو إلا أن تلوم نفسها على ما وصلت إليه الأمور، ذلك أن أسباب حرب يونيو 1967 ودوافع أطرافها الرئيسية لا زالت موضع جدل كبير بين العلماء، إذ ما الذي كان تناهى إلى الزعيم المصري عن نوايا إسرائيل؟ وما هو الدور الذي لعبه السوفيت في إذكاء نار الحرب؟ وهل كان عبد الناصر يريد خوض الحرب فعلًا أم أن الإسرائيليين كانوا يريدون سببًا لمهاجمة المصريين؟ وتبقى

---

[177] جامعة الدول العربية، "مقررات الخرطوم"، 1 سبتمبر 1967، .http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/1FF0BF3DDEB703A785257110007719E7

مسألة ما إذا كان عبد الناصر أراد دخول هذه الحرب من عدمه أمرًا غامضًا، لكن أفعاله تسببت في تتابع الأحداث، مما أدى في نهاية المطاف إلى ضربة إسرائيل الوقائية في 5 يونيو؛ وإذا كان عبد الناصر يتحمل أخطاءه الاستراتيجية كلها، فإن الحرب كانت كلها ناتجة عن إنذار سوفيتي تسلَّمه في منتصف مايو، إذ رددت موسكو تقارير دمشق عن تحركات عسكرية إسرائيلية، وهي التقارير التي لم يعبأ بها المصريون، ثم أوضحت موسكو بأن جيش الدفاع الإسرائيلي وضع ما بين 11 إلى 13 كتيبة على الحدود مع سوريا، فكان لبرقية المخابرات السوفيتية أثرها الفوري على القاهرة، إذ شجعت المصريين على ملاحظة الأمر والرد النهائي على التصعيد الإسرائيلي المزعوم؛[178] بيد أنه لم تكن هناك تحركات عسكرية إسرائيلية، كما كان التقرير السوفيتي زائفًا، ولا يزال أمام المؤرخين تقرير ما إذا كانت موسكو قد أصدرت هذا التحذير حقًّا أم لا.[179]

كما كانت السياقات العسكرية والسياسية الإقليمية هامة في تشكيل تحليل عبد الناصر، إذ كان هناك توتر كبير على الحدود السورية–الإسرائيلية لسنوات عدة، لكن المصريين– رغم رغبتهم في إظهار قيادتهم للإقليم– تجنبوا بدقة أي انخراط في نزاع مع إسرائيل بشأن مناوشات حدودية صغيرة نسبيًّا بين

---

[178] ريتشارد بي. باركر، *سياسة خطأ الحسابات في الشرق الأوسط* (بلومنجتون: مطابع جامعة إنديانا، 1993)، 3.

[179] هناك عدد من الافتراضات– بعضها أفضل من غيره– لشرح التحذير السوفيتي، إذ يقول أحدها بأن موسكو قد اخترعت التعبئة العسكرية الإسرائيلية من أجل تحسين موقفها في الشرق الأوسط بتملق القاهرة من أجل دعم نظامها العميل في دمشق و/أو إجبار مصر على الانخراط في علاقة أعمق مع الاتحاد السوفيتي، وتقول تنويعة أخرى من هذا الافتراض بأن موسكو قد لفقت التقرير وأن السوفيت كانوا يريدون إخراج المصريين من اليمن، فلو صدَّقت القاهرة بأن الإسرائيليين يقومون بالتعبئة العسكرية، فإن الجيش المصري كان سينسحب من شبه الجزيرة العربية بلا ريب؛ لكن يبدو من المستبعد أن موسكو كانت متورطة في مثل هذه الخدعة المتقنة، نظرًا لأرصدتها التي كانت ستضحي بها، كما أن السوفيت كانوا ذوي قدرة ضعيفة على مواجهة الأعمال العدائية حال اندلاعها؛ وهناك نظرية أخرى أكثر إقناعًا تقول بأن السوفيت صدَّقوا التقارير التي تقول بأن إسرائيل تقوم بتعبئة عسكرية، وهو ما كان يتلاءم مع تصوراتهم عن إسرائيل والصراع في الشرق الأوسط في تلك اللحظة؛ كما أن هناك تفسيرات أخرى، من بينها انعدام الكفاءة السوفيتية والمؤامرات التي كانت متضمنة في حملات التشويه السورية والإسرائيلية، على أنه لا يوجد دليل يدعم هذه المزاعم. أنظر ريتشارد بي. باركر، *سياسة خطأ الحسابات في الشرق الأوسط* (بلومنجتون: مطابع جامعة إنديانا، 1993).

القوات الإسرائيلية والسورية، ثم أخذ الموقف بُعدًا كبيرًا وخطيرًا عندما أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية ست طائرات ميج-21 سورية في أبريل 1967، إذ أراد رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال إسحاق رابين أن يلقن (السوريين) "درسًا" خفيًّا مؤداه بأن هذا الحادث المحدود يمكن أن "يتم تطبيقه في مناطق أخرى؛"[180] كما لعبت الانقسامات في العالم العربي دورًا في اتخاذ عبد الناصر لقراره، فقد استغل المناوئون الإقليميون للمصريين- وهم السعوديون والأردنيون على وجه الخصوص- وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (يو إن إي إف) التي تم نشرها في سيناء عقب العدوان الثلاثي ليستخدموها هراوة يضربون بها عبد الناصر، متهمين الزعيم المصري بأنه يختبئ وراء الأمم المتحدة من أجل تجنب واجبه القومي العربي ضد الإمبريالية الصهيونية من واقع كلامه هو نفسه.

وبين التحذير السوفيتي والتوتر بين إسرائيل وسوريا والسياسة الإقليمية، كان واضحًا أن عبد الناصر أمام خيارين أحلاهما مر: الأول هو ألا يفعل شيئًا، فيبدو ضعيفًا، والثاني هو أن يدخل حربًا لم يكن مستعدًّا لها كما هو واضح، لأن قسمًا كبيرًا من القوات المصرية كان منغرزًا في اليمن؛ ولحاجته لتحسين مكانته الإقليمية- التي تم ضربها بسبب الصراع الطويل في اليمن وهجمات عَمَّان والرياض عليه- كان عبد الناصر بحاجة إلى وقفة قوية تصل إلى حافة الحرب مع إسرائيل، فتم وضع القوات المصرية في حالة الاستعداد في 14 مايو، كما تم نشر أعداد كبيرة من القوات والمعدات في سيناء، وبعدها بيومين طلب الجنرال محمد فوزي- رئيس هيئة أركان الجيش المصري- من قائد قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سحب قواته من سيناء، وفي 18 مايو أتبع وزير الخارجية محمود رياض طلب فوزي بخطاب للأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، قائلًا له فيه بأن مصر لن تقبل أي وجود لقوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزة أكثر من ذلك، ووفقًا لمعظم الشهادات المعاصرة

[180] كانت تهديدات رابين مثيرة للجدل في أوساط قادة إسرائيل، لكن لا يوجد دليل على أنه قد هدَّد سوريا علنًا، وعندما تمت تعبئة القوات الإسرائيلية، حذَّر رئيس الوزراء أشكول رئيس أركانه من التراجع عما صرح به في البيانات العامة، أما ديفيد بن جوريون- الذي لم يكن له دور رسمي في تلك الفترة، وإن كان يُعد الأعلى سياسيًّا بسبب وضعه كمؤسس إسرائيل وأول رئيس للوزراء فيها- فقد حَمَّل رابين مسؤولية تنفيذ تهديداته حيال السوريين. أنظر مايكل أورين، *ستة أيام من الحرب: يونيو 1967 وصنع الشرق الأوسط الحديث* (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2002)، 80.

لتلك الأحداث، فلم يكن عبد الناصر عازمًا على خوض حرب عندما أمر قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بالخروج من سيناء، وإنما كان يعتقد بأن إسرائيل سوف تتراجع عن مهاجمة سوريا لو تبين لها أن الأمر قد يحمل لها مخاطرة الحرب مع مصر– وهي قوة أكبر بكثير من سوريا– رغم أن ذلك قد لا يكون ما فكر فيه القادة العسكريون المصريون الذين وضعوا خططًا لضربات جوية وهجمات بالقوات الخاصة،[181] لكن الأحداث بدأت تتسارع باتجاه الحرب عندما استجاب يوثانت لمطلب وزير الخارجية رياض.[182]

وأثناء زيارة قام بها لطيارين مصريين في قاعدة جوية في سيناء في 22 مايو، أعلن عبد الناصر عن إغلاقه مضيق تيران، ويبقى هذا الأمر لغزًا، فلو أن عبد الناصر لم يكن يريد الحرب، فلماذا اتخذ هذه الخطوة القاتلة؟ فمنذ أزمة عام 1956 أوضح الإسرائيليون بأنهم سوف يشنون حربًا على مصر في حال إغلاق المصريين لهذا المجرى الملاحي في وجه السفن الإسرائيلية والسفن المتجهة إلى إسرائيل، وهناك تفسيران معقولان ومترابطان لخطأ حسابات عبد الناصر في هذا الصدد: التفسير الأول هو أن عبد الناصر كان متحمسًا بسبب حمى الحرب التي أطبقت على المنطقة وتمتَّع بإعادة تأهيل مكانته باتخاذ موقف قوي ضد إسرائيل، فقامر بهذا الاستفزاز معتقدًا بأنه يستطيع تلافي نتائجه، والتفسير الثاني هو أن إسرائيل كانت سترد بقوة على تحركات مصر، ففي البداية، اعتقد الإسرائيليون بأن قعقعة

---

[181] محمد فوزي، حرب *الثلاث سنوات، 1967–1970: مذكرات الجنرال* محمد *فوزي* [بالعربية]، المجلد 1 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984)، 117–125. وتشير ملاحظات يوثانت على اجتماعه بتاريخ 24 مايو 1967 بوزير الخارجية المصري إلى أن التحرك المصري بشأن القوات التابعة للأمم المتحدة كان يهدف إلى الضغط على إسرائيل في مسعى لمنع ما كان يعتقد المصريون بأنه ضربة حتمية من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي ضد سوريا. أنظر: الأمين العام، *ملاحظات على اجتماعات الأمين العام في القاهرة بتاريخ 24 مايو 1967 مع الرئيس عبد الناصر ووزير الخارجية محمود رياض، الجمهورية العربية المتحدة*، الحاوية إس–0865–0001: ملفات عمليات حفظ السلام للأمين العام: يوثانت–الشرق الأوسط (24 مايو 1967).

[182] قبل نشوب أعمال القتال، نفى يوثانت "التزامه الفوري بالمطلب [المصري] لسحب قوة [طوارئ الأمم المتحدة]" التي تسببت في أزمة 1967، وهو أمر مؤكد، لكن سحب هذه القوة أدى إلى بيئة جعلت الحرب ممكنة. الأمين العام، *تقرير الأمين العام، تم تسليمه لمجلس الأمن*، وثيقة الأمم المتحدة إس/7906 (26 مايو 1967).

سيف عبد الناصر كانت مجرد استعراض للقوة لمصلحة العالم العربي،[183] علمًا بأنه كانت هناك سابقة لمثل هذا النوع من الأعمال، ففي أواخر فبراير 1960 أرسل المصريون كتيبتين إلى سيناء بسبب تقارير (زائفة) قالت بأن إسرائيل سوف تنشر قواتها ضد سوريا، ثم تم سحب هاتين الكتيبتين بعدها بأسبوعين، ورغم أن إعادة نشر الجيش المصري في سيناء قد فاجأ إسرائيل، فإن الإدراك المتأخر للأحداث يفرض بأن جيش الدفاع الإسرائيلي نظر لنشر القوات المصرية على أنه خدعة متقنة، فقد كانت حادثة عام 1960 هي المؤشر الذي فسَّر من خلاله قادة إسرائيل إرسال عبد الناصر اللاحق لقواته إلى شبه جزيرة سيناء، ولو نحينا تحذيرات الجنرال رابين الخفية ونشر جيش الدفاع الإسرائيلي لقواته جانبًا، فإن رد الفعل الإسرائيلي على التحركات المصرية كان ساكنًا في البداية إلى درجة أن إسرائيل عندما دعت إلى تعبئة 80,000 جندي احتياطي كانت هناك انتقادات علنية لما بدا من أنه عجز من جانب الحكومة الإسرائيلية عن مواجهة التحدي المصري، وحتى بعدما قام الإسرائيليون بتعبئة عسكرية في 20 مايو، كان عبد الناصر قد أغلق مضيق تيران، وبدا أنه فعل ذلك بلا مخاطرة كبيرة،[184] ويُعد هذا الأمر غلطة كبيرة في الحسابات، لكن رد فعل إسرائيل لم يأت إلا بعدها بأسبوعين.

وفي تلك الأثناء، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي علنًا على عزمه على استخدام القوة في فتح المضيق، بينما سافر وزير الخارجية أبا إيبان إلى واشنطن للإحاطة بمعالجة إدارة جونسون للأزمة، وفي 30 مايو تطور الموقف على نحو درامي، ففي ذلك اليوم ظهر الملك حسين– الذي كان حتى تلك اللحظة خصمًا عنيدًا لعبد الناصر– في القاهرة حيث وقَّع اتفاقية دفاع مشترك مع مصر أحلت القوات الأردنية تحت إمرة قيادة مصرية، ومن الواضح أن الملك– الذي كان يتمتع بعلاقات طيبة خفية مع الإسرائيليين حتى تلك الأحداث– قد شعر بتعاظم الضغط الإقليمي من جراء الصراع القائم، فقرر أن يلقي أحجاره إلى جانب المصريين، كما حَسَّن علاقته برئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري وأعطى الضوء الأخضر للقوات العراقية حتى تدخل الأردن بهدف ظاهري هو المشاركة في القتال الذي كان على وشك أن يحدث، ثم اندلعت الحرب بعدها بستة أيام.

---

[183] صافران، *إسرائيل*، 407.

[184] السابق، 395–397.

وفي العقود التي أعقبت حرب يونيو، كانت هناك مقولة تقول بأن هناك ما يقرب من 20,000 مصري وسوري وأردني وفلسطيني وإسرائيلي قد ماتوا في معارك تلك الحرب، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للقومية العربية التي وُوريت الثرى معهم؛[185] لكن تلك الفكرة نصف صحيحة فقط، فإذا كانت القومية العربية قد تقلصت إلى حد كبير بسبب حرب يونيو، فإن التصورات الحيوية للقومية العربية بقيت بعد النكسة، وخاصة في الفكرة القائلة بأن كلمة "عربي" تشير إلى لغة ودين مشتركين أنتجا بدورهما شعورًا عامًّا بالقربى؛ وحتى نكون على بيِّنة من أمرنا، فإن سمعة العالم العربي سيئة بسبب خصوماته الجماعية التي تدفع البلدان ضد بعضها البعض في صراعات سياسية إقليمية، لكن التحليل الأخير أيضًا يقول بأن المصريين والفلسطينيين والسعوديين والأردنيين والسوريين والجزائريين والمغاربة والتونسيين والقطريين والليبيين والبحرينيين والعمانيين وغيرهم هم عرب في نهاية المطاف، وقد كانت هذه الأفكار فَعَّالة بشكل واضح في البيان الختامي لقمة الخرطوم، والحظر النفطي اللاحق الذي تم عام 1973، والتضامن الخطابي للعالم العربي مع الشعب الفلسطيني، وحتى الرفض العربي لمساعدة الولايات المتحدة في إعادة بناء العراق عقب غزوها عام 2003 لذلك البلد.

وبدلًا من قتل القومية العربية، أدت حرب يونيو إلى تحطيم الناصرية، ومن المهم هنا أن نؤكد على عدة نقاط تطورت على مدار الفصلين السابقين، فإذا كانت جذور الوطنية المصرية مختلفة، فإن ذلك الأمر كان ناتجًا عن تجربة مصر الخاصة بالاقتحام الغربي لها، كما أن المشروع الوطني المصري تشابك على نحو عميق مع الموقف في فلسطين، إذ نظر المصريون إلى الصهيونية على أنها امتداد لجهود أوروبا الرامية إلى استعمار قلب الشرق الأوسط والهيمنة عليه، فجاء كفاحهم ضد المزاعم اليهودية في فلسطين مرتبطًا بجهود مصر نفسها لتحرير نفسها من ربقة السيطرة البريطانية؛ وكان انقلاب الضباط الأحرار يهدف إلى معالجة الآثار السيئة لوجود بريطانيا العظمى في مصر، والدمج بين شرعية النظام الجديد والوطنية، وهي المسألة التي أصبحت فيما بعد موضوعًا متجددًا في المناقشات الأكثر حداثة حول العلاقة بين القاهرة وواشنطن، فقيل للمصريين بأن النظام السياسي الذي أنشأه

---

[185] لمزيد من التفصيلات حول هذه المسألة، أنظر: فؤاد عجمي، *الورطة العربية: الفكر السياسي العربي وتطبيقه حتى عام 1967* (نيويورك: مطابع جامعة كامبريدج، 1992).

الضباط الأحرار ومجموعة السياسات والمبادئ التي أصبحت تعرف بالناصرية– القائمة على الوطنية ونوع مبهم من النظام الاشتراكي وقبضة حكومة مركزية قوية– كانا ضروريين لتحقيق أهداف الثورة، وبعدها طولب المصريون بأن يُضحوا بحقوقهم الشخصية والسياسية من أجل تحقيق هذه الأهداف العامة الأكثر أهمية، لكن هزيمة مصر الساحقة أدت فيما يبدو إلى تعرية مبررات ذلك النظام وطبيعة المنظومة السياسية التي أنشأها، إذ خذل مبدأ تعزيز قوة الدولة ووضع كل شيء في يدها المركزية– على طريقة عبد الناصر– مصر في تلك اللحظة الفاصلة عندما واجهت "الإمبريالية الصهيونية" مباشرة، ولا شك في أن النظام أنتج– كما لاحظنا سلفًا– نزرًا يسيرًا من التغيير التقدمي الذي أفاد المجتمع، لكن كم كانت تكلفة ذلك التقدم الضئيل؟ كان الحطام الذي تصاعد منه الدخان في القوات المسلحة المصرية، وهو ما جعل النظام السياسي الذي تمت إقامته بعد يوليو 1952 ضحلًا.

ورغم الحماسة التي دعت بها جموع الشعب المصري الرئيس عبد الناصر إلى العدول عن استقالته، فقد كانوا يريدون محاسبته عن الهزيمة، إذ تساءلوا: كيف يُمكن لمصر أن تنهزم على هذا النحو المريع في عدة أيام فحسب؟ وفي خلال القتال، حاول عبد الناصر الالتفاف على عيوب قواته المسلحة باتهام إدارة جونسون بمساعدة الإسرائيليين على نحو مباشر، وكان لوجود السفينة يو إس إس ليبرتي قبالة العريش ما أعطى لهذه القصة غطاءً من المصداقية، لكن واشنطن أوضحت للقاهرة وموسكو وكافة الأطراف المعنية الأخرى بأنه ليس لديها أدنى علاقة بالنجاح الذي حققته إسرائيل في ميدان المعركة؛ وفي النهاية، كان من الواضح أن القوات المسلحة المصرية لم تُؤد عملها بشكل سيئ في تلك المعركة، بيد أن التخطيط الرديء والقيادة التي انقطعت بها السبل في ميدان القتال والعجز عن إثبات تفوقها في استخدام ما لديها من جنود وتكنولوجيا كانت كلها عوامل أدت إلى الهزيمة المخزية؛[186] وكان كل ذلك يُعزى للنظام المصري الذي يحكمه عسكريون، وهو النظام الذي لم يعبأ بحماية حدود البلاد وإظهار القوة حيال ذلك، وإنما اهتم بتسيير الشؤون اليومية للدولة والتأكد من سيطرته السياسية الداخلية، ولا شك في أنه كان هناك محترفون أكفاء في الجيش المصري قاموا باتخاذ قرارات جيدة أثناء النزاع،

---

[186] للحصول على مناقشة بشأن أداء الجيش المصري خلال حرب يونيو، أنظر: كينيث إم. بولاك، *العرب في الحرب: الفاعلية العسكرية، 1948–1991* (لينكولن: مطابع جامعة نبراسكا، 2002)، 58–88.

بيد أن عيوب البيئة السياسية التي عملوا فيها بالإضافة إلى الحدود الضيقة جدًّا لصلاحياتهم قد تآمرت عليهم.

وبسبب الدعوة المتنامية من الرأي العام المصري للمحاسبة على الهزيمة، ألقى عبد الناصر باللائمة على 800 ضباط في الجيش، بمن فيهم قائد القوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر الذي تم طرده يوم 11 يونيو 1967، وكان المشير أحد أقرب المقربين من عبد الناصر ومثالًا على عيوب القوات المسلحة المصرية، إذ كان عامر مهتمًّا بالقوات المسلحة كقوة سياسية أكثر من كونها قوة قتالية، فمع انخراط الجيش في الشؤون اليومية للبلاد على نحو أكثر عمقًا بعد عام 1954، استخدم عامر منصبه الرفيع لإنشاء إقطاعية شخصية وسياسية له؛[187] وحتى مع انجراف عبد الناصر بدرجة أكبر نحو اليسار في منتصف الستينيات وقيادة عامر للجنة تصفية الإقطاع، كان المشير ومعاونوه في الجيش يستثمرون مناصبهم الكبيرة في الساحة السياسية لمراكمة ثروات شخصية، وأدى هذا الدمج بين القوة السياسية والموارد المالية من عامر والضباط الموالين له إلى جعلهم "مركز قوة" في حد ذاتهم؛[188] ولهذا السبب– بالإضافة إلى الولاء الشخصي– لم يكن عبد الناصر راغبًا في– أو بالأحرى عاجزًا عن– إعفاء عامر من منصبه كقائد للقوات المسلحة في الفترة السابقة على يونيو 1967، رغم أن أداء المشير عام 1956، ومعالجته المتغطرسة للأمور في سوريا أثناء الوحدة مع ذلك البلد في الفترة 1958–1961، وحملة الجيش التي جلبت المشكلات في اليمن قد أوضحت كلها قدرات عامر المحدودة كضابط.

وكان مدى الهزيمة في يونيو 1967 هائلًا، كما كان الجيش في وضع خطير جدًّا لدرجة أن عبد الناصر أصبح قادرًا في النهاية على وضع حَدٍ لعامر، لكن القصة لم تنتهِ بطرد المشير، ففي أواخر أغسطس تم إلقاء القبض على عامر بالإضافة إلى 150 ضابطًا في الجيش وحفنة من المسؤولين الحكوميين السابقين لتآمرهم على قلب نظام الحكم، وكان عامر قد وفَّر ملجأ لبعض هؤلاء بسبب

---

[187] ريموند إيه. هينيبوش، *السياسة المصرية في عهد السادات: التطور ما بعد الشعبي للدولة السلطوية–التحديثية* (بولدر، كولورادو: لين راينر، 1988). 30، 31.

[188] بيتي، *مصر تحت حكم عبد الناصر*، 124، 125.

دورهم في "النكسة"، وهناك– في فيلا عامر– خططت تلك المجموعة لتنتقم وتعود إلى السلطة، وعندما علم عبد الناصر بهذه الخطط أمر بإلقاء القبض عليهم، وبدلًا من أن يُعرِّض عامر نفسه للمحاكمة، حاول الأخير الانتحار لكنه فشل في ذلك، ثم انتهى به الأمر إلى وضع نهاية لحياته بيده عندما ابتلع بعض أقراص الدواء، لكن هذه الرواية محل شكوك واسعة، إذ يزعم مؤيدو عامر بأن ضباطًا موالين لعبد الناصر أعطوا المشير خيارًا بين محاكمته مع الآخرين وتعرضه الحتمي للإهانة أو وضع نهاية لحياته على نحو مشرف، فيبتلع الأقراص التي قدمها له رجال عبد الناصر، وتزعم زوجة عامر الثانية– برلنتي عبد الحميد– بأنه لم يحدث أبدًا أن حصل المشير على فرصة للاختيار، وتضيف قائلة بأن عبد الناصر قام بتسميم صديقه وزميله السابق،[189] ولا توجد إجابة قاطعة على ما حدث لعامر، كما أن قلة من المصريين هي التي تصدق رواية النظام حول تلك الأحداث.

التمرد

لم يكن الضباط والمسؤولون الذين تم إلقاء القبض عليهم مع عامر– وهم مجموعة ضمت وزير الحربية شمس بدران ورئيس المخابرات صلاح نصر– كباش فداء لما حدث في هزيمة 1967 تحديدًا، وإن كان من المؤكد بأن عبد الناصر كان يُحمِّلهم المسؤولية عما حدث، وعليه فقد تم طردهم مع مئات آخرين، لكن المصريين كانوا يطلبون فروات رؤوس، وقد حصلوا عليها عندما وقف أربعة من ضباط القوات الجوية أمام محكمة عسكرية في نوفمبر 1967 لشرح ما فعلوا وتبرير الهزيمة، وفي 11 فبراير 1968 أصدرت المحكمة حكمها، فحصل الفريق أول طيار محمد صدقي محمود ونائبه الفريق طيار إسماعيل لبيب على 15 و10 سنوات في السجن على التوالي، لكن الفريق طيار جمال عفيفي– رئيس هيئة أركان القوات الجوية– ونائبه حامد الدغيدي حصلا على البراءة، ولم تتفق الأحكام المخففة نسبيًّا لمحمود ولبيب وبراءة عفيفي والدغيدي– على وجه الخصوص– مع تجاوزاتهم المزعومة، وهو ما جلب

[189] منى النحاس، "بمفرده؟"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 1–7 فبراير 2001، http://weekly.ahram.org.eg/2001/529/eg8.htm.

العار لمصر في ميدان القتال وانتهى باحتلال إسرائيل المخزي لشبه جزيرة سيناء، وعليه فقد عَبَّر عمال في مصنع ذخيرة في ضاحية حلوان بالقاهرة عن غضبهم على هذه المحاكمة بالنزول إلى الشارع، مما أدى إلى عراك صاخب مع الشرطة، وفي اليوم التالي تظاهر طلاب جامعات القاهرة والإسكندرية احتجاجًا على حكم المحكمة، ويتذكر أحد المشاركين في تلك الأحداث بعد أربعة عقود ما حدث قائلًا: "كنا طلابًا في السنة الثانية من جامعة القاهرة ومُحبطين تمامًا بعد النكسة، وكنا نتوقع حدوث محاكمة عادلة وصدور أحكام قوية لمن تسببوا في النكسة، لكننا صدمنا ووقعنا في حالة إحباط، فهل كان جمال [عبد الناصر] الذي سبق وتظاهرنا من أجل عودته لمنصبه يخدعنا؟ وعلى ذلك، فقد تظاهرنا في الجامعات ثم نزلنا إلى شوارع القاهرة."[190] فمكث هؤلاء خمسة أيام هناك، وهي المظاهرات التي أدت إلى مصرع شخصين وإصابة 223 آخرين (من بينهم 146 رجل شرطة) والقبض على 635.

وأدت حدة احتجاجات الطلاب إلى اجتماع بين مُمثلي كلية الهندسة بجامعة القاهرة ورئيس مجلس الأمة أنور السادات، وكان النظام الحاكم يأمل في أن يؤدي اجتماع الطلاب بالسادات إلى نزع فتيل التوتر القائم فيذهب الطلاب إلى مدرجاتهم مرة أخرى؛ ورغم أن السادات قام بتهدئة مخاوف الطلاب ووعدهم بأنه لن يتم إلقاء القبض عليهم بسبب نشاطهم، فقد تم وضعهم قيد الاحتجاز في ذلك المساء، لكنهم لم يستسلموا لهذا الترهيب، فسيطروا في اليوم التالي على كلية الهندسة، وقاموا باعتصام هناك، وتعاركوا مع شرطة مكافحة الشغب التي حاولت أن تستعيد السيطرة على المبنى، ومرة أخرى تم منح الطلاب مقابلة مع السادات، وعلى امتداد الأسبوع السابق– إذ كان من المتوقع أن يلتقي الطلاب مع السادات يوم 28 فبراير– ادَّعت الحكومة بأن الطلاب كانوا يقومون برد فعل على أحكام "قضية الطيران"، لكن كان من الواضح حينها أن التعبير عن الغضب قد تعدى تلك الأحكام ليصبح بيانًا جماعيًّا حول طبيعة السياسة المصرية، وفي الأيام الخمسة التي بقي فيها الطلاب في الشوارع في القاهرة والإسكندرية انتهزوا الفرصة للإعلان عن مطالب تجاوزت تلك القضية.

[190] محادثة سرية مع ناشط طلابي سابق، 4 سبتمبر 2010.

ففي القاهرة، عرض طلاب كلية الهندسة على السادات سبعة مطالب محددة، وهي إطلاق سراح جميع الطلاب المعتقلين، وسحب كل عملاء المخابرات الداخلية من الحرم الجامعي، والتحقيق في دور الشرطة في الجامعات، وإصدار تفسير حكومي كامل بخصوص مسؤولية ضباط القوات الجوية حول هزيمة يونيو 1967، وتوفير حرية التعبير والصحافة، وإصدار قوانين تحمي الحريات السياسية، وعمل إصلاحات برلمانية؛ وفي الإسكندرية عرض الناشطون من الطلاب مجموعة من المطالب كانت مماثلة لتلك التي عرضها طلاب جامعة القاهرة على نحو مدهش، إذ تركزت مطالبهم في الحريات السياسية والشخصية مع بعض الإضافات، مثل طرد شقيق عبد الناصر من القيادة المحلية للاتحاد العربي الاشتراكي، ومعاقبة أولئك المسؤولين عن قمع عمال حلون في 20 فبراير، وإلغاء "دفع يوم العمل الكامل في المنظمات السياسية"، وتفعيل منظمات الشباب.[191]

وفي اجتماعه مع الشباب الذين يُمثِّلون جامعة القاهرة في 28 فبراير، رفض السادات كافة مطالبهم، ووبخهم على عدم خضوعهم، كما قال على نحو غير مباشر بأن الدور المثالي للطلاب هو تأييد النظام الحاكم؛ وفي المقابل، فقد سعت الحكومة إلى تشويه سمعة هؤلاء الناشطين، فوصفتهم بالرجعيين الذين لا يطمحون إلا للتنازل عن مكتسبات الثورة لصالح طبقات ملاك الأراضي القديمة التي ادَّعى النظام الحاكم بأن هؤلاء الطلاب قد أشادوا بها؛[192] وفي مسعى لتوجيه الرأي العام بعيدًا عن مظاهرات الطلاب ومطالبهم، عمد النظام الحاكم إلى تشويه دعوة الطلاب لعمل إصلاحات برلمانية، قائلًا بأن هذه الدعوات للتغيير إنما كانت هجومًا على تكوين مجلس الأمة، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الإلزامي للعمال والفلاحين في تلك الهيئة التشريعية؛ ولم ينتهِ الجدل في هذا المضمار لعدة أسباب متشابكة، ففي البداية، وكجزء من التزام الضباط الأحرار المبهم بالعدالة الاجتماعية قام هؤلاء بفتح أبواب الجامعات للشباب المصري من كل الطبقات، ورغم أنه لم يتم إصدار شيء بخصوص خلفيات المتظاهرين من الطلاب أو زعمائهم، فقد كان من المنطقي أن يكون انفجار الغضب ضد نظام الحكم في فبراير 1968 على نطاق واسع، ثم يأتي أمر آخر، فرغم أن اليسار كان نافذًا بشكل واضح في

---

[191] عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 152.

[192] السابق، 156.

المظاهرات وصياغة مطالبها فإن مظاهرات الطلاب لم تخضع للأيديولوجيا، إذ شارك الطلاب من كل حدب وصوب في تلك الاحتجاجات، وإذا كان اليسار قد لعب دورًا بارزًا في المظاهرات، فلم يكن بوسعه لا هو ولا جماعة الإخوان المسلمين ولا الوفد ولا أي فصيل آخر أن يدفع الطلاب نحو الشارع؛[193] وعمومًا، فلم تكن جماعة الإخوان تستطيع السيطرة على أي نوع من القيادة التنظيمية بعد الحملة الرادعة التي أصابتها عام 1965، كما كان حزب الوفد محظورًا، والأدهى من ذلك أن الغالبية العظمى من المتظاهرين كانت هناك لأنها كانت تطمح إلى تغيير سياسي واجتماعي، كما اتحدت في رؤيتها للعيوب التي رأتها في الثورة.

أدى انفجار الغضب الطلابي في فبراير 1968 والسلسلة اللاحقة من الاحتجاجات الطلابية في نوفمبر التالي إلى وضع النظام الحاكم في وضع الدفاع للمرة الأولى منذ أن عَزَّزَ الضباط الأحرار سلطتهم في مطلع عام 1954؛ ولا شك في أن عبد الناصر كان قد واجه تحديات قبل مظاهرات الطلاب، ففي عام 1966 على سبيل المثال، قام طلاب الدراسات العليا باحتجاجات على النظام الحاكم بسبب الحرب الدائرة في اليمن، والافتقار إلى الحرية السياسية، وتعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن مظاهر السخط تلك كانت محدودة وتم نزع فتيلها بسهولة نسبية عندما التقى الطلاب الذين يعيشون في الخارج– وحرَّضوا على انتقاد النظام– مع عبد الناصر، أما مظاهرات عام 1968 فكانت مختلفة تمامًا في سياقاتها؛ فخلافًا لعام 1966، كانت المظاهرات هذه المرة مؤلفة من تركيبة أوسع من المشاركين، فضمت الطلاب جنبًا إلى جنب مع العمال، وهما خصمان سياسيان قادران ومحتملان أمام النظام الحاكم؛ وبطبيعة الحال، فقد جاءت الاضطرابات الأخيرة بُعيد هزيمة 1967، وهي الهزيمة التي أدت شدتها إلى إضعاف عبد الناصر ومؤيدي النظام على نحو كبير.

وكانت مطالب المتظاهرين في صميمها– بدعوتهم إلى الحريات الشخصية والسياسية والإصلاحات البرلمانية، وكبح جماح الشرطة وجهاز المخابرات في الحرم الجامعي– تُشكِّل تحديًا لمصادر سلطة النظام الحاكم وشرعيته، فلاحظ الرئيس المصري أن تغييرًا مروعًا قد حدث بعد ثمانية أشهر من

[193] السابق، 158.

مطالبته بالعدول عن استقالته فلم يعد لا هو ولا الناصرية فوق مستوى المحاسبة، كما فقدت دعاوى النظام المثالية– التي كانت قائمة على التعليم العام والتوظيف المضمون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلطة الجيوبوليتيكية– جاذبيتها، وأدرك طلاب الجامعات المصرية وحلفاؤهم وجود هوة متسعة بين الوعد بهذه الأهداف الثورية وبين الواقع الموضوعي الذي يتمثَّل في ما كان النظام قادرًا على تقديمه فعلًا؛ فمع حلول منتصف الستينيات، بدأ زخم التنمية التي توجهها الدولة يذوى، مما قلَّل من حجم الشهرة التي استطاع النظام تحصيلها بسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه في مطلع ذلك العقد؛ ورغم أن قدرة القمع لدى النظام كانت متطورة لفترة طويلة، فقد أدى تدهور مزاعمه المثالية عشية سريان أنباء اقتصادية سيئة وانسحابه من النظام الاشتراكي إلى رفع أسهم العودة بالنسبة للطبقات الثرية وأصحاب الأراضي، كما كان للضربة العنيفة التي أُصيب بها في سيناء إلى إجبار عبد الناصر على الاعتماد بشكل متزايد وأكثر حدة على قوات الأمن لحفظ النظام، لكن طلاب جامعات القاهرة والإسكندرية كانوا قد أوضحوا بأنهم لم يعودوا راغبين في دفع الثمن من حرياتهم الشخصية والسياسية لنظام فشل في تحقيق أهدافه المعلنة؛ ومع تحملهم لهجوم الشرطة على كلية الهندسة بجامعة القاهرة، واستمرارهم في الدفع بمطالبهم– علمًا بأنه كان قد تم اعتقال "مثيري" الطلاب– ورفض التخويف الذي مُورس بحقهم في مواجهتهم الثانية مع السادات، أشار الطلاب إلى أن حماستهم الجديدة لتحدي النظام الحاكم لن تخمد وأنهم لن يسكتوا إلا بعد الإيفاء بمطالبهم.

ومع احتمال اتخاذ إجراءات صارمة بحق الطلاب– وهو احتمال لا يُحسدون عليه– وبالتالي المخاطرة جزئيًّا باستقرار النظام الحاكم، اتَّبع عبد الناصر طريق الحكام السلطويين النموذجيين الذين يجدون أنفسهم فجأة في ورطة سياسية، إذ وضع نفسه في موضع المُصلح الذي يسعى إلى الإيفاء بكافة مطالب المجتمع المصري دون أن يخاطر بالمؤسسات السلطوية الهامة في نظامه السياسي، وذلك في إجراء اكتمل من خلال إعادة محاكمة ضباط سلاح الطيران و"بيان 30 مارس" الذي عمل على تشخيص المشكلات التي أدت إلى الهزيمة، ولخَّص إنجازات مصر على مدار الأشهر العصيبة التي أعقبت النكسة، ووضع برنامج عمل للمستقبل، إذ قال البيان بأن "مراكز القوى"– المتمثلة في المشير

عبد الحكيم عامر وصف الضباط الكبار والضباط الأقل رتبة الذين ارتبطوا به– هي السبب الرئيسي لأداء الجيش الضعيف في ميدان القتال والعجز الظاهر في النظام السياسي المصري.

لكن عبد الناصر أكد أيضًا في برنامج 30 مارس على أن الكفاح من أجل استعادة أرض مصر وشرفها ليس مرتبطًا فقط بالتجهيزات العسكرية فحسب، وإنما بتعبئة المجتمع المصري من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أيضًا، وعليه فقد وضع عبد الناصر برنامجًا من عشر نقاط لدستور جديد يؤكد على أهمية الحقوق الفردية الأساسية كحرية التعبير والفكر والرأي، بالإضافة إلى حرية الصحافة،[194] ومع تأكيده على سيادة القانون، ذهب بيان 30 مارس إلى مدى أبعد، فاقترح تشكيل محكمة دستورية عليا تناط بها سلطة المراجعة القضائية، وكان هذا الأمر خطوة هامة نظرًا لمركزية هذا المفهوم في النظم الديمقراطية، وإجمالًا فقد أكدت تلك الوثيقة على ضرورة تعميق الممارسات الديمقراطية في مصر كوسيلة أولية لمواجهة المشكلات التي تعصف بالبلاد والتي كشفت حرب يونيو 1967 النقاب عنها.

وفي 2 مايو 1968، أعلنت الحكومة عن أن 99,98% من الناخبين قد صوَّتوا بقبول بيان 30 مارس في استفتاء عام، ورغم أن من الواضح أن هذه النتيجة كانت مفبركة من جانب الحكومة، فقد البرنامج وكأنه يستهل مرحلة أكثر انفتاحًا في السياسة المصرية، حيث كان هناك قدر يسير من حرية التعبير وممارسة النقد الذاتي؛ ومع أنه عادة ما يتم تجاهل هذا البرنامج على أساس أنه أحد البيانات والمراجعات التي صدرت بشأن الموضوعات الثورية في الفترة ما بين عام 1954 ومطلع السبعينيات، فإنه لا يجب التقليل من الأثر السياسي لبيان 30 مارس، فرغم أن النظام الحاكم لم يكن في موضع خطر أبدًا بسبب الأحداث التي وقعت بين يونيو 1967 ومارس 1968، فقد سمح هذا البيان لعبد الناصر باستعادة منزلته بعدما تساءل الطلاب علنًا عن المبادئ المركزية للنظام كله، فاعترفت هذه الخطة الرامية إلى الخلاص الوطني بأخطاء الحكومة، بينما هتفت لتحقيق الوحدة والتضحية الوطنية من أجل معركة فاصلة مع إسرائيل، وكانت الرسالة الضمنية في هذا النداء هي ما طالبت به مظاهرات الطلاب

---

[194] أنظر جمال عبد الناصر، *عبد الناصر يتحدث: وثائق أساسية*، ترجمة إي. إس. فرج (لندن: مورسيت برس، 1972)، 155–167، وذلك للحصول على نص كامل لبرنامج 30 مارس.

والعمال في فبراير والتي أدت إلى مخاطر تتمثل في انقسامات اجتماعية، مما كان سيجعل طرد القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المصرية أمرًا أكثر صعوبة، فقام عبد الناصر أساسًا بتسخير الإهانة الوطنية العميقة التي مثَّلها وجود إسرائيل على الضفة الشرقية من قناة السويس– والتي وصلت في تلك الفترة إلى 20,000 جندي– لشجب انتقاد الحكومة والنظام السياسي، فوصم هذا الأمر بعدم الشرعية في زمن أزمة وطنية.[195]

وربما يكون بيان 30 مارس قد وفَّر مخرجًا للتحدي الفوري الذي مثلته مظاهرات فبراير، لكن عبد الناصر ظل يتهاوى شخصيًّا وسياسيًّا، إذ ظل النظام الحاكم عرضة لتحديات أخرى، فحدث وأن انفجرت مظاهرات الطلاب مرة أخرى في نوفمبر 1968 رغم أن سبب الاضطرابات هذه المرة– وهو عمل كان يرمي إلى التقليل من المستويات التعليمية في المدارس الثانوية– كان أقل سُموًّا بكثير مما كان عليه الحال في مظاهرات فبراير الماضية، لكن هذا الانفجار كان علامة فارقة من ناحية محددة، إذ كشف مرة أخرى عن الفجوة بين المبادئ الظاهرة للنظام الحاكم والواقع الموضوعي للقهر الذي يمارسه؛ وإبان احتجاجات نوفمبر، انتقد مثقفون لهم علاقة بالنظام هؤلاء الطلاب لنزولهم إلى الشوارع بدلًا من معالجة مظالمهم مع الجهات المختصة،[196] بيد أنه لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن الطلاب كانوا سيحصلون على مطالبهم لو قاموا بذلك،[197] ثم إن قادة طلاب جامعة القاهرة في فبراير السابق لم يحصلوا على شيء عندما خاطبوا رئيس البرلمان الذي تسبب في اعتقال محدثيه في المرة الأولى، ثم رفض بسرعة مطالب الطلاب في مقابلته الثانية معهم.

واستمرت الفجوة بين المبدأ والتطبيق في إرهاق النظام بعدما مر تحدي احتجاجات عام 1968، ويُعد بيان 30 مارس حالة قيمة في هذا الصدد، فرغم أن بعض الناشطين من الطلاب قد عَبَّروا عن رضاهم عن البيئة السياسية الموجودة في الحرم الجامعي بصفة خاصة، إذ تم تقليص السياسات الشرسة

---

[195] ساخر، *تاريخ إسرائيل*، 691.

[196] عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 162.

[197] مكرم محمد أحمد، "طلاب المنصورة" [بالعربية]، *الأهرام*، 26 نوفمبر 1968؛ عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 161–162.

للشرطة وجهاز المخابرات في الأشهر التي تلت كشف عبد الناصر عن برنامجه الجديد، لكنه ما إن وجدت الحكومة نفسها خارج خطوط الدفاع حتى لم تعد هذه الورقة تُمثِّل لها شيئًا من الناحية العملية؛ وحتى نكون على بيِّنة من أمرنا، فقد تم دمج جوانب ليبرالية لبيان 30 مارس في دستور عام 1971، لكن النظام السياسي السلطوي في مصر ظل كاملًا لم يمس،[198] فعلى سبيل المثال، استمرت القيود الرسمية على الحريات الشخصية والسياسية، وبقي اتحاد الجمهوريات العربية الاشتراكية على الساحة السياسية، كما ظل المصريون عرضة لنزوات حكامهم السياسيين دونما وجود أدنى آلية يمكن من خلالها محاسبة هؤلاء السياسيين.

وكان وجود إسرائيل– أو بالأحرى احتلال إسرائيل لسيناء– أمرًا مفيدًا من الناحية السياسية لعبد الناصر في هذا الصدد، إذ لا شك في أن وجود إسرائيل فوق أراضٍ مصرية قد شكَّل تهديدًا أمنيًّا فوريًّا مُلحًّا على نحو كبير، وهو ما بَرَّر فرض حالة من الطوارئ وضعت المصريين تحت حكم عسكري رسمي (إن لم يكن قد تم تطبيق الأحكام العرفية)؛ وكما لاحظنا سلفًا، فقد كان قانون الطوارئ أمرًا رئيسيًّا في تلك الظروف، وهو القانون الذي عَلَّق ما بدا على أنه المبادئ الديمقراطية التي منحها دستور عام 1964 للشعب المصري، وعلى ذلك فقد استمرت الدولة البوليسية التي أنشأها عبد الناصر ورفاقه في السنوات التي أعقبت تعزيزهم لسلطاتهم بلا عراقيل تُذكر؛ وحتى القوات المسلحة– التي عوقبت بمحاكمات يناير وفبراير لضباط الجيش، والرفت الذي سبقها لحوالي 800 قائد عسكري، وتمدين مجلس الوزراء بعد مظاهرات الطلاب– استعادت كبرياءها كمصدر لسلطة النظام وشرعيته، وكان من المستحيل نزع عسكرة النظام السياسي المصري مع تعبئة الدولة بأكملها لمعركة فاصلة مع إسرائيل.[199]

---

[198] آر. هرير ديكميجيان، *مصر تحت حكم عبد الناصر: دراسة في الديناميكيات السياسية* (ألباني: مطابع جامعة ولاية نيويورك، 1971)، 259–261.

[199] أنظر مارك إن. كوبر، "تزع الصفة العسكرية عن الوزارة المصرية"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 14، العدد 2 (مايو 1982): 203–225، وذلك للحصول على مناقشة كاملة لتمدين الحكومة؛ وفي كتاب *يحكمون لكنهم لا يسيطرون: الجيش والتطور السياسي في مصر، والجزائر، وتركيا* (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز، 2007)، يجادل ستيفن إيه. كوك بأنه إذا كان عدد الضباط المفتقرين للخبرة قد انخفض في المواقع الوزارية، فإن نزع الصفة العسكرية عن النظام السياسي لم يكن أمرًا مغالى فيه كما قال كوبر.

ومن وجهة نظر ناشطي الطلاب وقادتهم بعد أربعة عقود من بيان 30 مارس، فلم يفعل هذا البيان شيئًا سوى أنه كان تحركًا تكتيكيًّا للتنفيس عن الضغط الفوري على النظام بدلًا من اتخاذ خطوة من شأنها الإيفاء بمطالبهم لإقامة نظام سياسي ديمقراطي وأكثر انفتاحًا، وكانت هناك مسحة من الكآبة تعلو وجوههم مع تذكرهم لتلك الأحداث، نظرًا لقابلية النظام غير الديمقراطي في مصر على الاستمرار كما هو، لكن هزيمة يونيو 1967 والثورة الطلابية التي أطلقتها مثَّلتا أول لطمة سياسية مؤثرة لنظام الحكم؛ ففي العقد الأول بعد عام 1954 بدا أن الضباط الأحرار قادرون على الوفاء بوعودهم بشأن العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمكانة الوطنية، وإذا كانت هناك مواجهات مع طليعة الإخوان المسلمين في عام 1965، وانشقاق طلابي حدث عام 1966، ولو أن التنمية الاقتصادية كانت متباطئة عشية حرب يونيو، فقد كان المدافعون عن النظام– في المثالين الأولين على الأقل– قادرين على التخلص من التحديات التي تجابههم بسهولة نسبية وبأقل ضرر لمكانة القيادة، أما الاقتصاد فقد غدا تحديًا على المدى الطويل، ولم يكن عبد الناصر قد عالج هذا الأمر على نحو فعَّال، فمثَّلت هذه المشكلة– بالإضافة إلى الهزيمة وتعبير الطلاب عن سخطهم ومشاركة العمال لهم في هذا الشعور– بداية النهاية لقدرة النظام على الاستحواذ على ولاء أعداد كبيرة من المصريين دونما لجوء إلى الوصاية عليهم أو القوة معهم؛ ورغم أن عبد الناصر قد استعاد منزلته بعد بيان 30 مارس، فإن الطلاب صنعوا سابقة في هذا المضمار، إذ أصبح نظام عبد الناصر والمبادئ التي حكم بها مصر عرضة للاختبار العام، وستحاول القيادة المصرية مرة تلو أخرى أن تتدارك هذا الموقف، لكنها لن تكون قادرة أبدًا على استعادة المنافع السياسية لادعاءاتها المثالية، وهو ما سيجعلها تركن أكثر فأكثر إلى الوصاية والقهر لتضمن استقرار النظام السياسي.

الفصل الرابع

بطل العبور

لم تنتهِ حرب يونيو 1967 أبدًا، فمن لبنان إلى الأردن كانت الجماعات الفلسطينية تشن غارات كَر وفر على إسرائيل والأراضي التي احتلتها في تلك الفترة؛ وفي سيناء، كان هناك تبادل لإطلاق النار على نحو مستمر تقريبًا بين القوات المصرية والإسرائيلية عبر القناة، وإذا كان قد تم استيعاب هذه الاشتباكات من نهاية عام 1967 إلى مطلع عام 1968 إلى حدٍ كبير، فقد زادت في مطلع عام 1969، مما حدا بالرئيس عبد الناصر إلى الإعلان رسميًا عن "حرب استنزاف" في مارس من ذلك العام؛ وكان الهدف الاستراتيجي لمصر في تلك الحرب هو أن تعرف إسرائيل أن احتلالها لسيناء لن يمر بلا ثمن، وترافق ذلك مع إعادة تجهيز القوات المسلحة المصرية وإحلال السوفيت لكافة المعدات التي فقدتها مصر في حرب يونيو في ظرف سنة واحدة من وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل؛ وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، قامت كوادر الضباط الكبار الذين لم يطلهم التطهير في أعقاب حرب يونيو بوضع استراتيجية فعَّالة للتعامل مع التحدي الإسرائيلي، وكانت هذه الخطة تتسق مع مكامن القوة المصرية ضد مواضع الضعف الإسرائيلي، فسعى المصريون إلى وضع جيش الدفاع الإسرائيلي تحت ضغط مستمر، فيما بدا أنه نيران مدفعية لا تنقطع أبدًا، وكان هدف ضباط عبد الناصر هو وضع الإسرائيليين تحت وطأة مستوى عالٍ من التعبئة، مما يُشكِّل عبئًا على الاقتصاد الإسرائيلي، ونظرًا لعدد سكان إسرائيل الصغير والحساسية الخاصة التي ينظر بها المجتمع الإسرائيلي لضحايا القتال، فقد عمل المصريون أيضًا على تكبيد الإسرائيليين بأكبر قدر من الضحايا قدر الإمكان، وذلك في مسعى منهم لإقناع إسرائيل بأن هناك ثمنًا باهظًا يتوجب عليها دفعه للبقاء في سيناء.[200]

وكانت مصر– من بعض الزوايا– ناجحة في هذا الصدد، إذ أدى عناد العسكريين المصريين إلى طرد فكرة سرت بين الشعب الإسرائيلي مفادها بأن المصريين لا يقدرون على القتال، وهو الأمر الذي

---

[200] محمد عبد الغني الجمسي، *حرب أكتوبر: مذكرات المشير الجمسي* (القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية في القاهرة، 1993)، 107.

كان يعرف قادة جيش إسرائيل أنه خرافة، كما زرعت هذه العمليات إحساسًا بالكبرياء ووحدة الهدف وروح العمل الجماعي في صفوف الجيش المصري، وكان عبد الناصر قادرًا– خاصة بعدما تمكن من إقناع موسكو بأن عليها الالتزام بوضع نظم الدفاع الجوي وإرسال عسكرييها (بمن فيهم من طيارين مقاتلين) للدفاع عن مصر– على وضع إسرائيل في موضع الدفاع، لكن مكاسب عبد الناصر في هذا المضمار لم تكن كافية لطرد الإسرائيليين من سيناء أو حتى من المنطقة المجاورة مباشرة للقناة؛ وفي واقع الأمر، فقد حدث العكس، ذلك أن ما يسمى خط بارليف (وهو شبكة من ثلاثين حصنًا تم بناؤها في 1968–1969 وتمت تسميتها على اسم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي حينذاك حاييم بارليف) أثبت أنه خط دفاع فعال ضد النيران الآتية من مصر.[201]

ثم اتفق الطرفان على "مبادرة روجرز" بعدما وجدوا أنفسهم في حالة توقف وبلا دعم عسكري إضافي من القوى الكبرى، وهي المبادرة التي دعت المصريين والإسرائيليين إلى "وقف إطلاق النار بشكل تام" لمدة 90 يومًا؛[202] وفي تلك الفترة، كان على الدبلوماسي السويدي جونار يارنج– الممثل الخاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط– أن يستأنف جهوده لإقناع الإسرائيليين والمصريين والأردنيين والسوريين واللبنانيين بتنفيذ القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر 1967، وكان فحوى القرار– الذي ظل الركيزة الأساسية لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية حتى يومنا هذا– هو دعوة إسرائيل إلى "الانسحاب... من الأراضي التي احتلتها في حرب [1967]" و"إنهاء كافة دعاوى أو حالات القتال، واحترام كل دولة في المنطقة والاعتراف بسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي؛"[203] ولم تصل بعثة يارنج إلى شيء في نهاية المطاف مع تراشق الاتهامات بين الأطراف

---

[201] للحصول على مناقشة وافية لخط بارليف، انظر كينيث إم. بولاك، *العرب في الحرب: الفاعلية العسكرية، 1948–1991* (لينكولن: مطابع جامعة نبراسكا، 1991)؛ ناداف صافران، *إسرائيل: حليف في ورطة* (كامبريدج، ماساشوستس: بلكناب برس التابعة لمطابع جامعة هارفارد، 1982).

[202] كانت هذه الاتفاقية– التي أصبحت سارية المفعول بتاريخ 7 أغسطس 1970– تمنع الأطراف المتحاربة من إنشاء مواقع جديدة أو وضع أسلحة على بعد 50 كيلومترًا شرق أو غرب قناة السويس.

[203] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 (نيويورك، 1967)، http://domino.un.org/unispal.NSF/796f8bco5ec4f30885256cef0073cf3a/7d35eif72

المعنية بخرق وقف إطلاق النار ومعارضة العرب للمفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين؛[204] واتخذ عبد الناصر لنفسه موقفًا قاسيًا وذا مبدأ (من وجهة نظر المصريين) بشأن جهود يارنج، مُعبرًا بذلك عن رغبة مصر في السلام، لكنه صَمَّمَ على انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مواقعه في 4 يونيو 1967 قبل عقد المفاوضات على أي قضايا أخرى، فرفض الإسرائيليون– بدعم من واشنطن– هذا الموقف، وكانت النتيجة هي تبادل الاتهامات وانعدام الثقة على نحو عميق، مثل اتهام القاهرة للإسرائيليين بمضاعفة مساحة أراضيهم وادعاء المصريين بأن القدس تنتهك وقف إطلاق النار.

وفي غضون شهر من اتفاقية تثبيت وقف إطلاق النار، واجه عبد الناصر مسألة أخرى في السياسة الخارجية كان من شأنها أن تسفر عن آثار بعيدة المدى على مصر والمنطقة، فمنذ عام 1965 زاد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن حتى أصبح عناصرها يحملون أسلحتهم ويرتدون ملابسهم النظامية علنًا مع تحول المنظمة إلى دولة داخل الدولة في ذلك البلد، فأصبحت لها مؤسساتها السياسية والاجتماعية؛[205] وفي 6 سبتمبر 1970 قام فصيل من منظمة التحرير الفلسطينية يُدعى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرات تابعة لشركتي بان آم وتي دبليو إيه الأمريكيتين والخطوط

9df491c85256ee700686136. ولا يجب الخلط بين مبادرة روجرز وخطة روجرز التي صدرت في ديسمبر 1969، إذ كانت الأخيرة عبارة عن خطة من 10 نقاط لحل الصراع العربي–الإسرائيلي، وكان الإسرائيليون متخوفين من أن تلك الخطة– التي كانت ثمرة مفاوضات بين الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي– تتصور وجود مفاوضات بين أطراف النزاع، ولم تترك سوى القليل جدًّا لما يمكن مناقشته؛ ومن ناحيته، فقد رأى عبد الناصر أن هذا الاقتراح ينحاز للإسرائيليين، فأعلن بأن "الولايات المتحدة هي العدو رقم واحد للعرب." انظر هوارد إم. ساخر، *تاريخ إسرائيل: منذ صعود الصهيونية إلى زمننا الحالي* (نيويورك: ألفريد إيه. نوف، 1993)، 93–95، وصافران، *إسرائيل: حليف في ورطة*، 434، 435.

[204] في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مهام يارنج خلال الجزء الأخير من عام 1970، أعلن يوثانت عن أسفه "لاستمرار الأطراف المختلفة في إظهار سلسلة من المواقف المتعارضة" و"إصدارها لشروط قبل حضور اجتماعات هادفة" بشأن تنفيذ القرار 242 الذي لم يتم تنفيذه.

[205] للحصول على مناقشة مفصلة حول منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، انظر يزيد صايغ، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993* (أكسفورد: مطابع جامعة أكسفورد، 1999)؛ فيليب روبينز، *تاريخ الأردن* (كامبريدج: مطابع جامعة كامبريدج، 2004)؛ آفي شلايم، *أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلام* (نيويورك: فينتيج بوكس، 2007).

الجوية السويسرية (سويز إير) متوجهة إلى أوروبا (وتم إحباط جهود الخاطفين في الطائرة الرابعة التي كانت تابعة للخطوط الجوية الإسرائيلية "العال")، فهبطت الرحلة 707 لشركة بان آم في القاهرة، وبعد إطلاق سراح ركابها، قام الخاطفون بتفجير الطائرة، أما طائرتا تي دبليو إيه والخطوط الجوية السويسرية، فقد أُجبرتا على الهبوط في مهبط طائرات في الزرقاء شمال العاصمة الأردنية، حيث انضمت إليهم في 9 سبتمبر طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية.

وبعدما تم إطلاق الركاب بأمان، انتهز الملك حسين هذه الفرصة ليُحطم وجود منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة، فهددت تلك الحرب بزعزعة استقرار المنطقة، مما دعا سوريا والعراق وإسرائيل وحتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتدخل، لكن الأزمة كانت فرصة لعبد الناصر ومصر، إذ لعب الزعيم المصري دورًا رئيسيًّا في الوساطة بين قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات– الذي خلف أحمد الشقيري في فبراير 1969– والملك حسين؛ وبعد جولات شاقة من المفاوضات التي تم عقدها في القاهرة على مدار يومين في أواخر سبتمبر، أشرف رئيس الوزراء التونسي الباهي الأدغم والجنرال جعفر النميري على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بمساعدة عبد الناصر؛ وحتى مع محاولة التوصل إلى صيغة نهائية لوقف إطلاق النار، كان الجيش الأردني يُكثِّف من عملياته ضد القوات الفلسطينية، وهنا ظهر عبد الناصر ومكانته الشخصية، حيث لعب أكبر دور في هذا الصراع، فداهن عرفات من أجل إنجاح المحادثات، وشجَّع الملك حسين على الموافقة على اتفاق من 14 نقطة كان من شأنه استعادة النظام في المملكة الهاشمية،[206] وكان هذا نصرًا للزعيم المصري الذي تجنب انشقاقًا محتملًا لا يمكن رأبه في العالم العربي، مما أدى إلى تلميع رصيد زعامته المتهاوي، لكن الضغوط والإجهاد اللذين صاحبا ما عُرف بـ "أيلول الأسود" جنبًا إلى جنب مع الصعوبات الهائلة التي عرفتها السنوات الثلاثة السابقة التي كان لها وقع شديد على عبد الناصر، ففي اليوم الذي أعقب التوصل إلى مصالحة بين الطرفين– 28 سبتمبر– تُوفي عبد الناصر جراء أزمة قلبية، وكانت ثاني أزمة يصاب بها في غضون 12 شهرًا.

---

[206] شلايم، *أسد الأردن*، 339، روبرت إتش. ستيفنز، *عبد الناصر: سيرة ذاتية* (نيويورك: سايمون آند شستر، 1971) 554، 555.

قوبلت وفاة عبد الناصر بجيشان عاطفي من العالم العربي وما وراءه، إذ أدى الإعلان عن وفاة الزعيم المصري إلى مظاهرات في بيروت، مما أسفر عن إلغاء مناورات بحرية أمريكية في البحر المتوسط، واهتز سوق الأسهم الأمريكية مخافة انعدام الاستقرار لفترة طويلة في مصر والشرق الأوسط؛ وفي القاهرة، خرج "مئات الآلاف" إلى الشوارع متسائلين "من الذي سيقودنا يا جمال؟"، وشارك ملايين المصريين في جنازة عبد الناصر،[207] ففي حياته وموته حَقَّقَ عبد الناصر منزلة رفيعة، ولم يكن من الصعب فهم السر في ذلك، إذ منح المصريين هبة الدولة المستقلة في بحر سنوات قليلة، وتحولت مصر من بلد تحتله بريطانيا إلى صوت نافذ في العالم النامي، وكانت الحقيقة القائلة بأن مصر قادت الدول العربية في مواجهتها مع إسرائيل قد أعطت عبد الناصر ومصر منزلة أكبر بين الدول المستقلة حديثًا في آسيا وإفريقيا، كما أن التوسع العسكري المصري ضمن مكانتها الإقليمية والعالمية الجديدة؛ فقبل انقلاب يوليو 1952، كانت القوات المسلحة ضعيفة التدريب ومجرد خليط من معدات كانت في معظمها عتيقة عفا عليها الزمن وغير فعَّالة أصلًا، بيد أنه مع حلول نهاية الخمسينيات كانت مصر تفخر بأن لديها أقوى وأكبر نظم التسليح المتطورة تقنيًّا في المنطقة.

وعلى الصعيد الداخلي، كان النظام الجديد الذي تزعمه عبد الناصر قادرًا لفترة من الزمن على إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية التي كان كثير جدًّا من المصريين يريدونها في عصر النظام الملكي البرلماني البريطاني الذي لطَّخه الفساد على نحو عميق، في وقت قصير نسبيًّا كان عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة قادرين على إنشاء نظام جديد تمامًا، مما حطَّم سلطة النخب السياسية والاقتصادية التقليدية؛ كما مهَّد الضباط الأحرار أرض الملعب، فقدموا التعليم والوظائف لأبناء وبنات من كانوا حتى تلك اللحظة بلا حول ولا قوة، فأعطى الارتجال في فترة الثمانية عشر شهرًا الأولى بعد الانقلاب قوة لنظام جديد كان لديه مظهر من مظاهر التلاحم، ولا شك في أن مبادئ الثورة جاءت بعدما عزَّز الضباط سلطتهم فقط، لكن الإصلاح الزراعي، و"الحياد الإيجابي" في السياسة الخارجية، وتأميم قناة

[207] ريموند أندرسون، "المصريون ينزلون الشارع ورؤساء الدول ينعون عبد الناصر"، نيويورك تايمز، 30 سبتمبر 1970.

السويس، كانت كلها أمورًا أعطت القيادة الجديدة والنظام السياسي الذي كانت تنشئه بعض الزخم،[208] فبدا أن مصر قد أصبحت للمرة الأولى– بعد عقود من السيطرة الأوروبية وخداع النظام الملكي– بلدًا ذا هدف.

بيد أنه مع كل ما تحقق في مصر في غضون 18 سنة بين الانقلاب ووفاة عبد الناصر، بدا أن إرث الزعيم المصري مُشوش على نحو متعمد، إذ تراجع معدل الأداء الاقتصادي الذي أنتج نموًّا كبيرًا في الناتج القومي الإجمالي في بداية الستينيات بحلول منتصف ذلك العقد وامتد ذلك للجزء الأخير منه قبل أن يعاود صعوده في السنة الأخيرة من حياة عبد الناصر؛ وكان التأكيد على العدالة الاجتماعية وظهور الطبقة الوسطى أمرًا بارزًا، لكن مصر ظلت بلدًا يشهد اختلالات هائلة في نواحي الثروة والصحة والتعليم؛ وحتى مع تنفيذ الضباط الأحرار لمبادرات إعادة توزيع الثروة– مثل الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952، وتأميمات عامي 1961 و1964، وإنشاء لجنة تصفية الإقطاع– فإن مجموعات معينة استغلت قربها من مواقع السلطة للحصول على ثروات جديدة، إذ كان المشير عبد الحكيم عامر ومجموعة الضباط المقربة منه– بالإضافة إلى مدنيين حوله– ذوي سمعة سيئة على نطاق واسع لما بدا من حصولهم على مكاسب غير مشروعة، كما ظل أصحاب المشروعات الخاصة التي يمكن أن تُفيد النظام الجديد على حالهم من السطوة والنفوذ، ومن أبرز هؤلاء كانت شركة المقاولون العرب التي ترأسها عثمان أحمد عثمان، وهي الشركة التي بدأت عملها في الأربعينيات بتنفيذ مشروعات بنية أساسية للبريطانيين في منطقة القناة، وبعد أن أمضى عثمان ست سنوات في السعودية والخليج، عاد إلى مصر في عام 1956 وتوجه من فوره للعمل في بناء السد العالي في أسوان، وفي عام 1961 تم تأميم شركة المقاولون العرب، لكن عبد الناصر فهم أهمية الشركة للتنمية طويلة المدى في مصر، فسمح لعثمان بإدارة الشركة التي أصبحت مملوكة للدولة على أساس أنها شركة خاصة، وبحلول عام 1964 تم استثناء هذه الشركة بالقانون من التأميمات التي كانت تحكم الأجور وشروط التوظيف، وتم

[208] ظهرت المبادئ الستة للثورة– وهي القضاء على كافة مظاهر الإمبريالية، واجتثاث النظام الإقطاعي، وإلغاء الاحتكار والسيطرة الرأسمالية على نظام الحكم، وإنشاء جيش وطني قوي، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة مجتمع ديمقراطي سليم– للمرة الأولى في دستور 1956 ثم في الميثاق الوطني الصادر عام 1962.

السماح لعثمان– مثله في ذلك مثل رجال أعمال أثرياء آخرين تم النظر إليهم على أنهم مهمون بالنسبة للنظام الحاكم– بتأسيس شركات استشارية خاصة ذات حجم صغير للشراكة مع المقاولون العرب.[209]

وبالنسبة للعالم المحيط بمصر، فقد أدت النهاية المخزية لحملة مصر في اليمن بعد الهزيمة الساحقة في يونيو 1967 والعلاقات السيئة مع سوريا والعراق والسعودية ودول الخليج إلى تسوية دعاوى عبد الناصر بشأن التضامن العربي وقيادة مصر للمنطقة، ذلك أنه إذا كانت القاهرة قد حصلت على مكانة كبيرة من موقفها الخطابي الذي لا يعرف التسوية ضد إسرائيل، فإن المواجهات بين القوات المسلحة المصرية والجيش الإسرائيلي كانت تنتهي كل مرة بأداء ضعيف من جانب المصريين، وإذا كانت هناك انتصارات لحظية مثل إغراق المدمرة إيلات في أكتوبر 1967 أو هجوم القوات الخاصة في نوفمبر 1969 الذي أدى إلى إغراق ثلاث سفن نقل إسرائيلية، فقد كانت لإسرائيل اليد الطولى في كل معركة كبيرة تمت ضد مصر أثناء حكم عبد الناصر للأخيرة، وأجبر هذا العجز في التعامل بشكل فعَّال مع تفوق الجيش الإسرائيلي إلى تسوية خطابه القومي مع اقترابه أكثر فأكثر من موسكو للحصول على دعمها العسكري والدبلوماسي.

وأخيرًا، فمن خلال صراع الضباط لتعزيز سلطتهم بين يوليو 1952 ومارس 1954، أصدر هؤلاء مجموعة من القوانين والإجراءات والمراسيم غير الديمقراطية التي هدفوا من ورائها إلى تأمين سلطتهم، فدعمت القوة والخوف الناتج عنها هذه المؤسسات السياسية، وعليه فقد حافظت على خضوع الشعب المصري وفقًا للخط المرسوم له، وخلال العقد 1955–1965 الذي شهد نموًّا اقتصاديًّا وتقدمًا اجتماعيًّا في البلاد، كان القهر عنصرًا مهمًّا في أمن النظام الحاكم، لكن التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ عام 1966، بالإضافة إلى نكسة يونيو 1967 أسفرا عن أول قلاقل شعبية كبرى منذ عام 1954، وبالتالي

---

[209] ريموند ويليام بيكر، *الثورة المصرية المشكوك فيها تحت قيادة عبد الناصر والسادات* (كامبريدج، ماساشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1978)، 18؛ أنظر أيضًا جون وتربيري، *مصر عبد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسي لنظامين* (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1983)؛ وألين ريتشاردز وجون وتربيري، *الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط: الدولة، والطبقة، والتنمية الاقتصادية* (بولدر، كولورادو: ويستفيو برس، 1990).

فرغم الوعود بتقديم نزر يسير من التحرر فإن الرقابة على الشعب وتخويفه قد استفحلا ولم يستمرا فحسب، وأوضحت هذه الحالة بأن الجاذبية الأيديولوجية للنظام الحاكم– التي كانت متشابكة على نحو عميق بقدرة عبد الناصر على تنفيذ العقد الاجتماعي الذي قدمه الضباط الأحرار للشعب المصري وتحقيق مكانة مصر الجيوبوليتيكية– كانت تسقط شيئًا فشيئًا، ولم ينكر أحد أن عبد الناصر قد حقق درجة من التغير الاجتماعي، لكن مصر بقيت– رغم ذلك– فقيرة إلى حد كبير، وظلَّ هناك نظام سلطوي يحكمها، كما ظلت تعتمد على قوة عالمية أخرى، وهي ظروف مشابهة لتلك التي سادت عشية انقلاب يوليو 1952.

ظهور السادات

حذرت روايات الصحف الغربية عقب وفاة عبد الناصر من احتمال وقوع مشكلات في خلافة القيادة، فاستشهد دبلوماسيون ومحللو استخبارات أمريكيون بالافتقار إلى وجود خلف واضح، وتنبأوا بأن هناك فترة من انعدام الاستقرار في الأفق، وأضافوا بأن ذلك الأمر– جنبًا إلى جنب مع عدد من الأمور السلبية الأخرى– سوف يؤدي إلى تراجع جهود السلام في المنطقة؛ وفي تقدير الدبلوماسيين الأمريكيين، كان أنور السادات– الذي تم تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية في نوفمبر 1969– أضعف بكثير من أن يُحوِّل قيادته المؤقتة إلى قيادة دائمة؛[210] واعتقد مسؤولو واشنطن– وفقًا لتقارير الصحافة الأمريكية التي تم تداولها في تلك الفترة– بأن قيادة جماعية تتألف من كبار ضباط الجيش (مثل وزير الحربية اللواء محمد فوزي، ووزير الداخلية شعراوي جمعة، بالإضافة إلى رئيس المخابرات الحربية) قد تحكم

[210] وفقًا لما كتبه السادات في مذكراته *البحث عن الذات*، فقد قال إليوت ريتشاردسون– الذي ترأس الوفد الأمريكي المشارك في جنازة عبد الناصر– بأن السادات "لن يظل في السلطة أكثر من أربعة إلى ستة أسابيع." انظر أنور السادات، *البحث عن الذات* (نيويورك: هاربر كولوفون بوكس، 1979)، 277. برقية من قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة (برجيس) إلى وزير الخارجية الأمريكي، 28 سبتمبر 1970، جي آر–ستيت، بوليتيكال–يو إيه آر، 1970–1973، مصر، نارا 2، آر جي 59، المدخل 1613، الصندوق 2642، تم الاستشهاد به في كيرك جي. بيتي، *مصر تحت حكم السادات* (نيويورك: بالجريف، 2000)، 289 إن. 58.

مصر على المدى القصير،[211] وذلك فيما ركزت تقارير أخرى على علي صبري– رئيس الاتحاد العربي الاشتراكي ورجل السوفيت في مصر– وزكريا محيي الدين– وهو أحد الضباط الأحرار الأوائل، وكان قد عمل نائبًا لرئيس الوزراء حتى مارس 1968– باعتبارهما مرشحين محتملين لخلافة عبد الناصر.

كان التحليل الأمريكي لحظوظ السادات صائبًا في بعض جوانبه، لكنه فشل في توقع الحسابات السياسية لخصوم الرئيس، فرغم أن السادات كان ضابطًا من الفئة الأولى في الضباط الأحرار وتمتع بصحبة طويلة– وربما بعلاقة صداقة– مع عبد الناصر، فلم يشغل منصبًا وزاريًّا كبيرًا طيلة الخمسينيات والستينيات، إذ عمل رئيسًا لتحرير لصحيفة تُعبِّر عن رأي النظام الحاكم، ووزير دولة، ورئيسًا للبرلمان؛ وكانت هذه المناصب بلا أهمية بالنسبة لما شغله نظراؤه ومنافسوه، لكن هذا التقييم المتدني له هو بالضبط ما جعل تلك المجموعة تضعه كمرشح جذاب ليخلف عبد الناصر؛ وإضافة إلى ذلك، فقد تجاهلت واشنطن ميل النخب السلطوية إلى وضع أعمالها في سياق الهياكل القانونية المتعارف عليها في النظام السياسي، حتى لو كان هذا النظام غير ديمقراطي، ونتيجة لذلك، فقد كان نائب الرئيس هو الشخص الأكثر ملاءمة لخلافة عبد الناصر من الجانب القانوني الدقيق، ولذلك فلم يستغرق الأمر كثيرًا من الهرج والمرج أو الجدل حتى توافق اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد العربي الاشتراكي بسرعة على ترشيح السادات لمنصب رئيس الجمهورية.

لم يكن هناك مرشحون آخرون يُعتد بهم لمنصب الرئاسة بأي حال من الأحوال، فحتى حسين الشافعي– الذي كان أحد أعضاء مجموعة الضباط الأحرار وكان قد عمل تحت قيادة عبد الناصر في مناصب وزارية مختلفة، كما عمل نائبًا لرئيس الجمهورية (1961–1970)– وردت تقارير بأنه يرغب في المنصب الكبير، لكنه لم يستند إلى قوة ما، بخلاف علاقته بالرئيس المتوفى، وانتهى الأمر به بعد ذلك إلى أن يكون نائبًا لرئيس الجمهورية تحت قيادة السادات من عام 1970 إلى عام 1975، وبالنسبة لأهم ثلاثة رجال في مصر– وهم صبري، وجمعة، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سامي شرف– فلم يكن هناك من دور يلعبه السادات بالنسبة لهم سوى أن يكون مجرد واجهة تغطيهم،

---

[211] تيرينس سميث، "المسؤولون الأمريكيون يقولون بأن الشرق الأوسط يشهد فترة انعدام استقرار"، *نيويورك تايمز*، 28 سبتمبر 1970.

وكانوا هم وحلفاؤهم– مثل اللواء فوزي– يتحكمون في جهاز القمع في الدولة، كما بدا أنهم كقادة للاتحاد العربي الاشتراكي يمتلكون نفوذًا سياسيًّا لا يمكن الوقوف في وجهه؛ واتخذ هؤلاء من الخطوات ما يضمنون به أن الرئيس الجديد لن يكون قادرًا على الحكم من تلقاء نفسه، فجعلوا السادات يوافق على خمسة شروط قبل أن ترشح اللجنة التنفيذية العليا اسمه، وكانت أهم هذه الشروط هي التزام السادات بالحكم الجماعي، وهو ما كان يعني عمليًّا أن اليد الطولى ستكون للجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد العربي الاشتراكي في كافة المسائل الهامة، وأن أغلبية التصويت من كلا اللجنتين كانت مطلوبة من أجل اتخاذ المبادرات السياسية؛ ووفقًا لهذا الاتفاق، كان لا بد أن يُصوِّت مجلس الأمة– الذي كان صبري وجمعة وشرف حاصلين على دعمه– على جميع الأمور الهامة، ولم يكن للرئيس الجديد أن يصبح رئيسًا للوزراء في نفس الوقت، كما لم يكن مسموحًا للوزراء أن يعملوا خارج نطاق اختصاصهم،[212] ووافق السادات على هذه الشروط، فتم تعيينه رئيسًا جديدًا للبلاد.

ولد الرئيس المصري الثالث يوم عيد الميلاد عام 1918 في ميت أبو الكوم، وهي قرية في دلتا النيل، وكان والد محمد أنور السادات موظفًا بيروقراطيًّا صغيرًا، ثم عمل مترجمًا لفريق طبي بريطاني في السودان؛ وقد تعلم السادات في المدرسة القرآنية في ميت أبو الكوم، ثم ذهب إلى مدرسة قبطية في مدينة طوخ القريبة، وعندما أتم السابعة من عمره، انتقلت أسرته من منطقة الدلتا إلى القاهرة، وبعد أن تخرج في المدرسة الثانوية، انتهز السادات فرصة سياسة الوفد القاضية بفتح الكلية الحربية عام 1936 لشباب الطبقات الدُنيا ليدخل تلك الكلية عام 1937 ويتخرج فيها كملازم ثانٍ في عام واحد فقط بسبب منهجها المكثف؛ وكان أول تعيين له في منقباد، وهي مدينة تقع على الضفة الغربية من نهر النيل وتقع إلى الشمال الغربي تمامًا من أسيوط– والأخيرة مدينة متوسطة الحجم– في صعيد مصر، وفي تلك القاعدة تعرَّف السادات على عبد الناصر وضابط آخر سوف ينضم للضباط الأحرار فيما بعد، هو خالد محيي الدين؛ وفي عام 1940، تم نقل السادات إلى موقع في ضاحية المعادي بالقاهرة، وبينما كان في المعادي تزوج من إقبال عفيفي التي رُزق منها بأربع بنات.

---

[212] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 42، 43.

وشهدت فترة وجوده في المعادي إقامته لعلاقتين هامتين، كانت الأولى مع حسن عزت الذي كان مثل السادات في سخطه على البريطانيين، إذ كان عزت عضوًا في مجموعة من ضباط القوات الجوية التي تسعى لمساعدة الألمان إبان الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1941 سعى السادات وعزت ورفاق الأخير في القوات الجوية إلى تهريب الجنرال عزيز علي المصري– الذي كان رئيس هيئة أركان القوات المسلحة– إلى خارج مصر حتى يُقدِّم الجنرال دعمه للانقلاب الذي ساندته الألمان في العراق الذي يسيطر عليه البريطانيون، لكن تلك الخطة باءت بالفشل، ورغم أن الشكوك حامت حول السادات لاحتمال ضلوعه في المؤامرة، فقد تم السماح له بالعودة إلى وحدته دونما أي عقاب؛ وبعد عام من حادثة المصري، استمرت مؤامرات السادات ضد البريطانيين، فسعى إلى إنشاء جيش يُقاتل جنبًا إلى جنب مع الألمان الذين احتلوا الصحراء الغربية المصرية وصولًا إلى العلمين الواقعة على بعد 160 ميلًا إلى الشمال الغربي من القاهرة، وحاول أن يبعث برسالة إلى القائد الألماني المارشال إيروين رومل يقول له فيها أنه وزملاؤه الضباط سوف يدعمون الرايخ الثالث إذا ضمنت ألمانيا استقلال مصر،[213] لكن تلك الرسالة لم تصل أبدًا إلى يد المارشال الألماني، إذ أسقط الألمان الطائرة التي تحملها، معتقدين أنها طائرة حربية بريطانية، ولا شك في أن مغازلة ألمانيا النازية كان بدافع من كراهية السادات العميقة للبريطانيين نظرًا لاحتلالهم لمصر، على أن بعض تصرفاته الأخيرة تطرح تساؤلات حول وجهات نظره المبكرة بشأن النازية واليهود و"الحل النهائي" الذي ابتكره أدولف هتلر للتجمعات اليهودية في أوروبا، ومن الجدير بالذكر أن السادات كتب في أوائل الخمسينيات رسالة تقدير لهتلر في مجلة *المصور* المصرية.[214]

وخلال وجوده أيضًا في المعادي، تعرف السادات على حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، إذ كان البنا قد حصل على إذن من القصر لدخول الثكنات العسكرية، آملًا أن تصد رسالة الإخوان

---

[213] بعدما أصبح السادات رئيسًا للبلاد، قام الأخير بإنشاء متحف في مرسى مطروح على الساحل الشمالي لمصر بالقرب من العلمين تكريمًا لرومل الذي كان يتم النظر إليه على نحو واسع على أنه أحد أذكى الاستراتيجيين العسكريين في كل العصور، ويُعيد ذلك المتحف المتواضع رواية ما حدث في معركة العلمين، كما يعرض بعضًا من أدوات رومل المزعومة.

[214] أعاد ديفيد هيرست وإرين بيسون نشر الخطاب في كتابهما *السادات* (لندن: فابر آند فابر، 1981)، 88.

جاذبية الوفد الذي كان يعتبر العدو اللدود للملك فاروق، وبعدما اطمأن البنا إلى أن السادات لم يكن جاسوسًا يعمل لحساب القصر، قامت علاقة من نوع ما بين السادات والمرشد العام، ووفقًا لما ذكره السادات فقد تقارب الرجلان حتى أن السادات أفضى لزعيم جماعة الإخوان بأن الضباط الوطنيين يعدون أنفسهم ليتخلصوا من النظام الملكي، وصرح له البنا في المقابل بوجود قوة شبه عسكرية تتبع جماعة الإخوان، وحسب رواية السادات، فقد تعهد البنا بـ "تعاونه" هو وتنظيمه مع جهود الضباط.[215]

ثم أُلقي القبض مرة أخرى على السادات عام 1946 لاشتراكه المزعوم في مؤامرة لاغتيال مسؤول وفدي يدعى أمين عثمان، وكان الأخير قد أعلن بأن الانفصال عن بريطانيا أمر مستحيل؛ وبعد عامين قضاهما في السجن، برأت المحكمة السادات عام 1948، وخلال وجوده في السجن قام السادات بتطليق إقبال، وبعد إطلاق سراحه سافر مع صديقه القديم حسن عزت إلى السويس التي التقى فيها بجيهان رؤوف ذات الخمسة عشر ربيعًا، فتزوجها في العام التالي، وفي عام 1950 تم السماح للسادات بالعودة إلى الجيش– الذي كان قد طُرد منه عام 1942 لنشاطه الوطني– برتبة نقيب بعد التماس لقادة القوات المسلحة، ووفقًا لإحدى الروايات، فقد لجأ السادات إلى الملك فاروق مباشرة؛[216] ثم أصبح عضوًا في تنظيم الضباط الأحرار في عام 1951 رغم أن هناك جدلًا حول التوقيت الذي تم فيه هذا الأمر، ففي مذكراته يُلمح السادات إلى أن عبد الناصر عرض عليه الاشتراك في تنظيمه السري عقب إعادته إلى القوات المسلحة، لكن محمد حسنين هيكل– وهو أحد ثقات كل من عبد الناصر والسادات– يزعم بأن تلك الدعوة لم تحدث إلا بعد تلك الفترة بوقت طويل لأن بعض الضباط الأحرار صرحوا بشكوكهم في السادات الذي كان عضوًا في الحرس الحديدي، وهو تنظيم معادٍ للوفد تم إنشاؤه بناءً على طلب القصر عام 1942، وكانت الشكوك تدور حول التورط المباشر للحرس الحديدي في محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى النحاس في 6 سبتمبر 1945.

ورغم أن عبد الناصر قد اختار السادات لإعلان سيطرة الضباط الأحرار على مقاليد الأمور في صباح يوم 23 يوليو، فقد لعب الأخير دورًا ثانويًّا في الانقلاب الفعلي، ففي الليلة السابقة على الانقلاب،

---

[215] السادات، *البحث عن الذات*، 24.

[216] محمد حسنين هيكل، *خريف الغضب: اغتيال السادات* (نيويورك: راندوم هاوس، 1983)، 26.

ذهب السادات إلى إحدى دور السينما بصحبة جيهان، ولم يتسلم رسائل عبد الناصر إلا عندما آب إلى منزله، فاتجه إلى شقة رفيقه في التآمر ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة في المستقبل عبد الحكيم عامر، وبالتالي كانت هناك شكوك بين منافسيه والمتآمرين معه تقول بأن قضاء السادات لأمسيته خارج منزله كانت مقصودة حتى تكون مبررًا لغيابه إذا ما ساءت الأمور بالنسبة للانقلاب، ولا شك في أن هذه المزاعم معقولة، ومن المهم هنا أن نلاحظ بأن الضباط الأحرار قاموا بسلسلة من الأخطاء الفادحة خلال ليلة 22 يوليو وفي الساعات الأولى من صباح يوم 23 يوليو، لأنهم كانوا مضطرين للتعجيل بتدخلهم لخشيتهم من أن تكون خطتهم قد انكشفت، مما يجعل إلقاء القبض عليهم أمرًا حتميًّا، ومن ناحية أخرى، فإن الكلام عن حيلة السادات عشية الانقلاب يؤكد أن رفاقه لم يكونوا واثقين فيه.

كان السادات عضوًا مؤسسًا في مجلس قيادة الثورة، لكنه استقال في أواخر عام 1953 جراء السياسات الحادة والاقتتال الداخلي في المجلس، فذهب إلى تأسيس جريدة *الجمهورية* التي قُدر لها أن تصبح منبر النظام الجديد، ثم عاد إلى مجلس قيادة الثورة مرة أخرى عام 1954، حيث أصبح وزيرًا بلا حقيبة وزارية، وبذلك المنصب كان السادات أحد القضاة الثلاثة– وكان الآخران هما عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم– ورئيسًا لمحكمة الثورة ضد الإخوان المسلمين بعد محاولة اغتيال عبد الناصر في مارس 1954، كما تم تعيينه أمينًا عامًّا لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي أنشأها الضباط الأحرار في سبتمبر 1954، وأفاد التدين الظاهري للسادات– إذ حملت جبهته علامة بارزة تظهر على جبهة المسلمين المتدينين من كثرة السجود خلال صلواتهم اليومية– وصلته المعروفة بالإخوان المسلمين في تجنب الانتقادات القائلة بأن النظام الجديد غير متدين أو ضد الإسلام، ثم عاد السادات إلى *الجمهورية* في عام 1955، لكن عبد الناصر ركله خارج تلك الجريدة بعد فترة وجيزة عندما أهان السادات وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في عنوان عريض في وقت سعى فيه المصريون إلى التماس العون من واشنطن.[217]

[217] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 27.

وعندما تم الاتحاد مع سوريا في 1 فبراير 1958، قام عبد الناصر بتعيين السادات رئيسًا لبرلمان الجمهورية العربية المتحدة؛ وبعد الانفصال عن سوريا في عام 1961، أصبح السادات رئيسًا لمجلس الأمة حتى عام 1969 عندما عيَّنه عبد الناصر نائبًا لرئيس الجمهورية، ومن المؤكد بأن ترقيته إلى منصب نائب الرئيس لم تكن علامة تشير إلى عزم عبد الناصر على جعل السادات خليفة له، إذ يلاحظ هيكل– الذي اختلف مع السادات في السبعينيات– في كتابه *خريف الغضب* أن عبد الناصر قال بأنه قد حان الوقت لمنح السادات فرصة ليتولى هذا المنصب الذي تولاه الآخرون جميعًا، بيد أنه لا بد من الشك فيما يرويه هيكل، إذ قام السادات بوضعه في السجن في سبتمبر 1981 لتعريضه "وحدة البلاد وسلامتها" للخطر رغم أنه كان مذنبًا فقط بانتقاده للرئيس بشدة؛[218] لكن معظم المراقبين يتفقون حول الرأي القائل بأن عبد الناصر لم يكن ينوي جعل السادات خليفة له عندما عيَّنه نائبًا له.

ولدى تعيينه رئيسًا للبلاد في 7 أكتوبر، ألزم السادات نفسه بالتمسك بالمبادئ والسياسات التي قادت أسلافه، فأعلن في مجلس الأمة ما يلي:

> وأعتبر أن ترشيحكم لي بتولي رئاسة الجمهورية هو توجيه بالسير على خطى جمال عبد الناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها في الاستفتاء العام بقبولي لهذا المنصب، فإنني سوف أعتبر ذلك أمرًا بالسير على الخط الذي رسمه جمال عبد الناصر، الذي أعلن أمامكم بشرف أنني سأواصل اتِّباعه على أية حال ومن أي موقع.[219]

---

[218] هيكل، *خريف الغضب*، 231–241.

[219] أنور السادات، *خطاب ألقاه الرئيس المكلف للجمهورية العربية المتحدة أنور السادات أمام مجلس الأمة*، 7 أكتوبر 1970، محفوظات أنور السادات http://www.sadat.umd.edu/archives/speeches%5CAADV%20Speech%20to%20NatlAssemb%2010.7.70pdf.pdf.

وفي الخطاب نفسه تعهد السادات بتحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل و"ذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني،" والعمل على تحقيق الوحدة العربية؛ كما عَرَّف أعداء الأمة العربية، والذين تَمثَّلوا– دونما إثارة للدهشة– في إسرائيل والصهيونية العالمية والإمبريالية العالمية، ثم أعاد الرئيس الجديد التأكيد على سياسة مصر الخاصة بعدم الانحياز، وهي السياسة التي صرَّح بأنها لا تُناقض العلاقات الاستراتيجية التي تربط القاهرة بالاتحاد السوفيتي؛ وأخيرًا، فقد ذَكَّر السادات المجلس بأن الشعب المصري كان "جزءًا من حركة التحرر الوطني العظيمة باتجاهها التقدمي الاشتراكي" وأن "المحافظة على المكاسب الاشتراكية" على مدار الثمانية عشر عامًا الماضية هي أسمى غاياته؛[220] وفي 15 أكتوبر أدلى المصريون بأصواتهم في استفتاء وطني على ترشيح السادات، وكانت النتائج (المُعدة سلفًا بلا شك)– التي كانت عبارة عن ستة ملايين صوت لصالح الرئيس المُكلف مقابل 700,000 صوت تقريبًا ضده– مقصودة لخلق انطباع مفاده بأن السادات يمتلك تفويضًا كاسحًا ليحكم البلاد.

وعندما تسلَّم السادات منصبه، كان الأداء الاقتصادي المصري متفاوتًا، فرغم أن الناتج القومي الإجمالي في السنة الأخيرة قبل وفاة عبد الناصر بلغ نسبة 6,8% مما يدل على تعافي الاقتصاد، فقد تباطأ الأداء الاقتصادي عام 1970 ليهبط إلى نسبة لا تزال محترمة وهي 5,6%، وذلك قبل أن يتهاوى أكثر فأكثر على امتداد السنوات التالية؛ كما بدأ دخل الفرد في الانخفاض في السنة الأولى من حكم السادات، وبقيت الصادرات والواردات على حالها بالنسبة للناتج القومي مع إدارة مصر لعجز تجاري كلي، لكن ما أثار القلق بشكل خاص كان الدَين الخارجي لمصر (الذي بلغ حوالي 25% من الدخل القومي الإجمالي)؛ وإضافة إلى ذلك، فلم تكن لدى مصر احتياطيات كافية تفوق 9% من هذا الدين، ويصعب الحصول على إحصائيات موثوق بها بشأن توظيف الدولة للخريجين، بيد أنه من الواضح أن وعود الناصرية التي ضمنت التوظيف لخريجي الجامعات كانت محدودة في ظل صراع مصر مع البطالة المقنعة المتزايدة، وكانت النقطة الناصعة هي التضخم الذي بلغ 3,75% عام 1970، لكنه هبط إلى 2,1% بحلول عام 1972، وإجمالًا يمكن القول أنه عندما خلف السادات عبد

[220] السابق.

الناصر كانت الصورة الاقتصادية مرتبكة على نحو متعمد، إذ كان النمو متباطئًا، والتوظيف يتحول إلى مشكلة، أما المديونية فقد زاد حجمها.[221]

وضاعف الوضع الاقتصادي غير المؤكد من قلق المصريين بشأن التحدي الأهم في السياسة الخارجية المصرية، وهو حالة الشلل الممتدة بطول القناة، فرغم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل شهره الثاني عندما تسلم السادات منصبه، فقد كان من الواضح أن الإسرائيليين ينوون الاستقرار لفترة طويلة في سيناء، ففي وقت مبكر – أكتوبر 1967– شرع الإسرائيليون في تنفيذ خطط لإقامة مستوطنات في سيناء، وأعلنوا أنهم يُصلحون المنشأة البترولية في أبو رديس حتى تستخدمها إسرائيل، كما أن عناصر من كتيبة ناحال التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي خيَّمت عند بحيرة البردويل– التي تسميها إسرائيل بـ "ناحال يَّم"– في شمال غربي سيناء؛[222] وفي الوقت الذي أصبح فيه السادات رئيسًا لمصر، ظهرت أربع مستوطنات إسرائيلية في سيناء، خاصة في منطقة يدعوها الإسرائيليون بسهل رفياح (أو رفح) جنوب قطاع غزة؛[223] وفي السنة الأولى من رئاسته تمت إقامة مستوطنتين أخريين على امتداد خليج العقبة، وكان الهدف من إنشائهما هو أن تصبحا منتجعين لقضاء الإجازات،[224] فكشفت جهود إسرائيل

---

[221] جلال أمين، *ورطة مصر الاقتصادية: دراسة لتفاعل الضغط الخارجي، والغباء السياسي، والتوتر الاجتماعي في مصر، 1960–1990* (نيويورك: إي. جي. بريل، 1995)، 7؛ البنك الدولي، "بيانات: مصر، جمهورية عربية"، http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 22 ديسمبر 2010)؛ منظمة العمل الدولية، *بيانات إحصائيات العمال*، http://laborsta.ilo.org/STP/guest (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 17 ديسمبر 2010).

[222] كلمة ناحال هي اختصار *نور هالتوتزي لوخم*، التي تعني "الشباب الرائد المقاتل"، وكانت الوظيفة الأساسية لكتيبة ناحال هي إنشاء مستوطنات جديدة، وخاصة الكيبوتزات والموشاف، وذلك من أجل الدفاع عن المستوطنات الموجودة فعلًا، ونظرًا لهذه المهمة فقد كان هناك منطق سديد في إرسال مجندي ناحال ليكونوا من بين الرواد الذين ينشئون المستوطنات في سيناء.

[223] جيرشوم جورينبيرج، *إمبراطورية بالصدفة: إسرائيل وولادة المستوطنات، 1967–1977*، (نيويورك: تايمز بوكس، 2007)، 179–181.

[224] آن موسلي ليش، "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، 1967–1977"، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 7، العدد 1 (خريف 1977): الملحق 2.

لإقامة وجود دائم في سيناء عن عجز مصر عن مجابهة إسرائيل، ثم أصبح هذا الوضع التعيس بالنسبة للمصريين مصدرًا داخليًّا كبيرًا للشقاق، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى أن يسلك السادات طريق الحرب.

تصحيح الثورة

سعى السادات على خلفية هذه المشكلات السياسية إلى الخروج من ربقة القيادة الجماعية التي كان قد وافق عليها، فلو لعب دوره على نحو جيد لاستطاع أن يتقدم في حل التحديات الكبيرة في الاقتصاد والسياسة الخارجية المصرية في إطار تعزيز سلطته؛ وبالفعل، فقد أثبت السادات أنه أسرع حركة من صبري (الذي كان أحد نائبي الرئيس) وجمعة وشرف وحتى ما توقعه الأمريكيون منه، ولا شك في أن رفاقه ومعاونيه قد اعتقدوا بأنه بلا أهمية وأنه مدين في حصوله على منصب نائب رئيس الجمهورية لشهامة عبد الناصر، لكن السادات كان قد قضى سنوات نضجه كلها في معترك السياسة، كما كان يلعب بدهاء.

بدأ السادات في يناير 1971 بتنفيذ سياسات مستقلة عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد العربي الاشتراكي وإقامة دوائر حاسمة لتدعمه، وكانت القوات المسلحة إحدى هذه الدوائر، إذ تم إبعاد الجيش عن شؤون السياسة اليومية بعد هزيمة 1967، لكنه بقي منظمة نافذة حتى لو كان السبب الوحيد لذلك هو أن القوات المسلحة كانت لديها القوة الفعلية لعزل الرؤساء والحكومات والسياسيين الذين لا تحبهم لو أرادت ذلك، وحتى لو لم يكن السادات عسكريًّا محترفًا كالضباط الأحرار الآخرين، فقد كان ذا اسم كبير في الجيش، وعليه فقد بدأ في إقامة روابط بالعسكريين بدءًا من صف الضباط الواقعين تحت إمرة اللواء فوزي مباشرة، ومن بين هؤلاء الضباط كان رئيس هيئة الأركان اللواء محمد صادق الذي أصبح وزيرًا للحربية فيما بعد، والفريق سعد الدين الشاذلي قائد منطقة البحر الأحمر الذي سيحل محل اللواء صادق، واللواء محمد عبد الغني الجمسي– الضابط المسؤول عن التدريب العام في الفترة

التي أعقبت هزيمة 1967– والذي تمت ترقيته لمنصب قائد العمليات، وكان صادق والشاذلي والجمسي موضع احترام عميق بين الضباط بسبب كفاءتهم.

ولم يكن الأمر مقصورًا على خلفية السادات أو التزام الجيش في أعقاب حرب 1967 بأن يظل خارج الساحة السياسية حتى يتعهد الضباط بدعم السادات؛ فرغم سمعتهم كضباط محترفين، فلم هناك ثمة شك في أن التزام الرئيس الشخصي بالوقوف مع صادق والشاذلي والجمسي في عملهم قد ضمن ولاءهم له، وكان صادق– على نحو خاص– يطمح إلى أن يحصل على منصب اللواء فوزي، وفي الوقت نفسه كان من المحتمل أن يصبح الضباط طيعين في يد السادات بغض النظر عن الحوافز التي يقدمها لهم رغم أنه من الواضح أنه كان بحاجة إليهم، ولم يكن اللواء فوزي محبوبًا في الجيش، كما أن قادة الاتحاد العربي الاشتراكي كانوا مُحتقرين بلا ريب لدورهم في تحويل الجيش إلى كبش فداء عن الأحداث التي أخذت مجراها في يونيو 1967.[225]

على أن محاولات الرئيس لم تقف عند القوات المسلحة، إذ كانت استراتيجيته ترمي إلى إزاحة صبري وجمعة وشرف ومؤيديهم بتوسيع دائرة دعمه، وعليه فقد اجتمع السادات بالأفراد والفصائل التي عارضتهم سواءً على المنحى السياسي أو في مسائل شخصية، كما قوَّى علاقاته بالمجموعات المؤيدة لمنافسيه، ثم حوَّل انتباهه للشرطة التي كانت تحت الرقابة المباشرة لجمعة وفقًا لسلطته كوزير للداخلية، إذ كان جمعة– كما هو الحال بالنسبة للواء فوزي– غير محبوب وسط ضباط الشرطة، فأوحى لهم السادات من طرف خفي بأن التغيير ممكن لو حصل على تأييدهم؛[226] وبعدها جاء الدور على اليساريين والشيوعيين الذين عانوا الأمَرين تحت يد عبد الناصر، فقد كان هؤلاء معارضين بقوة لسماسرة السلطة على قمة الاتحاد العربي الاشتراكي لما شهدوه من قمع على أيديهم وللاعتقاد الواسع الذي كانت تؤمن به الدوائر اليسارية، وهو أن قيادة ذلك الاتحاد أبعد ما تكون عن الالتزام بالمبادئ الاشتراكية

---

[225] في مذكراته، يروي اللواء محمد عبد الغني الجمسي أن اللواء فوزي كان "شديدًا في انضباطه إلى حد القسوة،" رغم أنه يعترف أن هذا الأمر ربما كان سمة إيجابية في بيئة ما بعد 1967، وذلك عندما انهار الانضباط العسكري برمته. انظر الجمسي، حرب *أكتوبر*.

[226] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 48.

التي تنادي بها؛ ورغم أن السادات كان قريبًا من السوفيت، فقد كان هو نفسه قناة الاتصال الرئيسية بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية قبل انقلاب 23 يوليو وبعده؛ وبالنسبة لليسار، كان ذلك التاريخ يفوح بالانتهازية السياسية أكثر من أي شيء آخر؛ لكن السادات لم يتغير عندما قام بتعيين اليساري إسماعيل صبري عبد الله وزيرًا للتخطيط في أول وزارة شكلها، وإن كان هذا التعيين قد وفَّر للرئيس مقدارًا كبيرًا من حسن النية في أوساط كان من شأنها أن تقدم له الدعم وتغطي جانبه في أي مواجهة محتملة مع فصيل صبري وجمعة وشرف.

وعلى نحو مناقض، وفي الوقت الذي كان فيه السادات يغازل اليساريين والشيوعيين، قام الأخير بالنأي بنفسه ببطء عما بدأه عبد الناصر من انجراف نحو الاشتراكية في عام 1961، فبعد موجتين من التأميمات والتأكيد على الخطة الخمسية عام 1960 (وهي الخطة التي تم رسمها في 1958–1959)، بدا أن السادات سوف يواجه مشكلات كبيرة في أي مجهود يهدف منه إلى توجيه الاقتصاد نحو إصلاحات السوق الحرة، علمًا بأن الخطاب الرسمي للنظام الحاكم بشأن الاشتراكية كان مختلفًا إلى حدٍّ كبير عما هو الحال في سياساته الاقتصادية الفعلية؛ وفي واقع الأمر، فقد شرع عبد الناصر في التحول عن سياسات الاقتصاد المستوحى من الاشتراكية في فترة مبكرة وصلت إلى عام 1966 عندما أصبح من الواضح له بأن هذا النوع من الاقتصاد لم يعد ينتج آثاره المأمولة من ناحية الأداء الاقتصادي؛[227] وكان النمو قويًّا خلال الفترة الأولى من ذلك العقد، لكنه تباطأ، فيما استمرت مشكلات اقتصادية أخرى كعبء الدين الهائل، فبدلًا من قيام عبد الناصر بتعميق التزام النظام الحاكم بالاشتراكية، أرخى قبضته حول القطاع الخاص بهدوء، فشجعت الحكومة البنوك التي تمتلكها الدولة حتى تزيد من قروضها للمشروعات الخاصة، كما قدَّمت حوافز للقطاع الخاص بغرض تشجيع التصدير؛[228] وكان لا بد من حدوث تغيير في معدل التبادل المغالى فيه في مصر، وهو المعدل الذي

[227] جون وتربيري، *مصر عبد الناصر والسادات*، 168.

[228] السابق، 168.

كان مضرًا بالمصدرين،[229] فاستمر السادات على خط عبد الناصر الخاص بالتراجع المتواضع عن الاقتصاد الموجه، وشمل هذا الأمر إعادة بعض الممتلكات الخاصة، والتخفيف من القيود التي تكبل الاستثمارات الأجنبية وتأسيس البنك الدولي المصري للتجارة والتنمية؛[230] ولم تؤد هذه الإجراءات إلى خلق حالة من الشعور الاقتصادي بأن الطبعة المصرية من الاشتراكية قد بلغت نهايتها فحسب، بل قدَّمت أيضًا فائدة سياسية للسادات الذي كان يسعى لتوسيع دائرة مؤيديه وسط الطبقات الوسطى والعليا والمهنيين الأثرياء وأصحاب المشروعات.

وإلى حد ما، كان محور السادات مجرد مقامرة، ذلك أن الشروع في التحرك بعيدًا عن الاشتراكية كان من الممكن أن يضايق اليسار، لكن هناك ثلاثة عوامل أفادت السادات، ففي المقام الأول– كما أسلفنا– كان اليسار نافرًا بشدة من سماسرة السلطة في الاتحاد العربي الاشتراكي، وهو ما يعني أن السادات كان عليه بذل القليل من الجهد حتى يظفر بدعم اليسار إزاء صبري والآخرين؛ وفي المقام الثاني، كان من الصعب تحديد السادات من الناحية الأيديولوجية، فرغم أنه كان يتم النظر إليه على أنه ليبرالي نوعًا ما، فإن اليسار لم يصدق أن السادات قد مهَّد الطريق أمام المشروعات الخاصة وملاك الأراضي؛[231] وأخيرًا، فلم يكن السادات قد تخلص بعد من الاقتصاد الاشتراكي على نطاق واسع، وهو الأمر الذي حدث بعدها بثلاثة أعوام، فقد كان ملتزمًا خطابيًّا عام 1971 بالنظام الموجه من ناحية أو أخرى.

وفي غضون تسعة أشهر من تسلمه منصبه، وضع السادات مواجهة حاسمة للثلاثي صبري وجمعة وشرف ومؤيديهم،[232] وكانت المسألة الرئيسية هي عمل السادات بدءاً من يناير 1971 على تنفيذ

---

[229] يحيى إم. صادفوسكي، *خضراوات سياسية؟ رجال الأعمال والبيروقراطيون في التنمية الزراعية المصرية*، (واشنطن، دي سي: مطابع مؤسسة بروكنجز، 1991)، 2.

[230] حامد الأنصاري، *مصر: المجتمع المتعثر*، (ألباني: مطابع جامعة نيويورك، 1986)، 159؛ وتربيري، *مصر عبد الناصر والسادات*، 130.

[231] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 74، 75.

[232] الجزء التالي مبني على رواية كيرك جي. بيتي المفصَّلة والاستثنائية عن كيفية تقوية السادات لسلطته في البلاد (كما وردت في كتابه *مصر تحت حكم السادات*)، خاصة في الصفحات 57–73. انظر أيضًا ريموند

سياسات مستقلة عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد العربي الاشتراكي، فاتخذت هذه المسألة في البداية شكل اتخاذ السادات لقرار يقضي بألا يتم خوض حرب مع إسرائيل بعد انتهاء مدة التسعين يومًا لاتفاق وقف إطلاق النار على ضفتي قناة السويس، وكان ذلك مخالفًا لما تم الاتفاق عليه بين قادة الاتحاد العربي الاشتراكي من وجوب اتخاذ القرارات على نحو جماعي؛ ففي مطلع فبراير 1971، قَدَّم السادات مشروعًا للبرلمان يقضي بتمديد وقف إطلاق النار حتى 7 مارس، فلو أعادت إسرائيل نشر قواتها من قناة السويس (إلى مواقع حددها السادات في النسخة المكتوبة من خطابه) خلال تلك المدة، فإن مصر سوف تعيد فتح المجري المائي أمام الملاحة الدولية،[233] ولم يسفر عرض السادات عن شيء، لكن من الواضح أن هذا الأمر قد جعل شركاء الرئيس في القيادة الجماعية منتبهين للحقيقة التي مؤداها بأنه لا نية لديه لتنفيذ الاتفاق الذي توصلوا له معه في سبتمبر الماضي.

ثم رفع السادات من حدة التوتر مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد العربي الاشتراكي عندما أعلن أن مصر ستسعى إلى عقد وحدة مع ليبيا وسوريا، وحتى لو كانت قيادة الاتحاد العربي الاشتراكي ملتزمة خطابيًّا بالوحدة العربية رغم التجربة الفاشلة للجمهورية العربية المتحدة، فإن البداية الخاطئة للوحدة مع سوريا والعراق عام 1963 عجَّلت بوضع نهاية لعصر القومية العربية؛ وفي منتصف أبريل، أعلنت

إيه. هينيبوش، *السياسة المصرية في عهد السادات: التطور ما بعد الشعبي للدولة السلطوية–التحديثية*، (بولدر، كولورادو: لين راينر، 1988)، 40–43.

[233] أنور السادات، *خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام مجلس الأمة* [بالعربية]، 4 فبراير 1971، http://sadat.bibalex.org/sadatdata/Sadat- Speech- Files/19710204.html. وعلى سبيل المثال، يشير سعد الشاذلي– الذي كان رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال فترة الإعداد لحرب أكتوبر 1973 وأثناء الحرب نفسها– إلى أن السادات عرض تمديدًا مدته ستة أشهر لوقف إطلاق النار؛ ومن جانبه يقول كيرك جي. بيتي أيضًا بالإطار الزمني الذي بلغت مدته ستة أشهر، لكن النصين العربي والإنجليزي لخطاب السادات يوضحان بجلاء بأنه كان يريد تمديد وقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا فقط. للحصول على نسخ إنجليزية من الخطاب، انظر ملخص خطابات السادات في محفوظات أنور السادات، http://www.sadat.umd.edu/archives/index.htm، وكذلك يمكن الحصول على جزء مرتبط بهذا الموضوع في كتاب رافايل إسرائيلي، *اليوميات العامة للرئيس السادات: الجزء الأول، الطريق للحرب، أكتوبر 1970–أكتوبر 1973* (لايدن: إي. جي. أبريل، 1978). 30–32.

الدول الثلاث عن عزمها اتحاد الجمهوريات العربية، فعارض صبري وجمعة وشرف وباقي قادة الاتحاد العربي الاشتراكي مبادرة الوحدة التي أطلقها السادات على أساس أن هذا الأمر سينتقص من التركيز على المعركة القادمة مع إسرائيل، كما اعتقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد العربي الاشتراكي بأن السادات يحاول الالتفاف حولها بشأن مسألة الوحدة العربية، ويعيد تشكيل النظام السياسي على نحو يعزز من قدرته على الحكم بمفرده، وكان صبري وحلفاؤه على صواب في اعتقادهم، إذ كان السادات يعمل على كشف فصيل صبري ودفعهم إلى مواجهة مفتوحة معه.

ووصل الموقف إلى ذروته في 1 مايو عندما واجه السادات جمهورًا غاضبًا من العاملين في حلوان، وكان هؤلاء يدعمون خصومه في اللجنة التنفيذية العليا، كما كانوا يتقاسمون الإحباط المتنامي من الوضع القائم على طول القناة، وعليه فقد دعا الرئيس فصيل صبري في خطابه بـ "مركز القوى"، وهو التعبير الذي كان قد أصبح مرادفًا لتجاوزات عامر وهزيمة يونيو 1967 وتلك المجموعات التي وضعت مصلحتها فوق مصلحة البلاد، وبعدها انسحب صبري من منصب نائب رئيس الجمهورية واستقال من منصبه القيادي في الاتحاد العربي الاشتراكي، ثم علم السادات من مصادر في المخابرات الداخلية في 11 مايو بما بدا له ولمستشاريه على أنه مؤامرة للإطاحة به، وقبل أن يرد على التهديد الماثل أمامه أعاد التأكد من دعم القوات المسلحة والحرس الجمهوري له– والأخير هو قوة خاصة مُكلَّفة بحماية الرئيس والنظام الحاكم– مما جعله يشعر بالجرأة أكثر ليتخلص من جمعة وشعراوي وفوزي، فعيَّن وزيرًا جديدًا للداخلية في 13 مايو– وكان ضابط شرطة يدعى ممدوح سالم– قبل أن يطلب استقالة جمعة ويتسلمها، ثم أعطى السادات لسامي شرف الاختيار، فإما أن يقف ذلك الشخص الذي شغل وزير شؤون رئاسة الجمهورية لفترة طويلة مع السادات أو يؤيد خصومه، فاختار شرف الفريق الأخير، وعليه فقد تم طرده بسرعة، ومع إقالة كل من جمعة وشرف، تم طرد اللواء فوزي بسهولة من القوات المسلحة.

وفي المقابل، استقالت مجموعة صبري وجمعة وشرف بصورة جماعية من الاتحاد العربي الاشتراكي على أمل أن تؤدي تلك الاستقالات إلى الضغط على السادات، نظرًا إلى أن هناك دعمًا معروفًا لفصيل صبري في مجلس الأمة، وأمل من صار نائبًا سابقًا لرئيس الجمهورية ومؤيدوه أن يرفض

البرلمان خطة الوحدة التي اقترحها السادات والاستقالات الجماعية التي حدثت في صفوف الاتحاد العربي الاشتراكي، لكن خصوم السادات أساءوا تقديراتهم إلى أقصى درجة، فإذا كان لديهم مخزون من الدعم في البرلمان فقد عمل السادات– الذي كانت لديه خبرة طويلة بالشؤون البرلمانية تعود إلى نهاية عقد الخمسينيات– على إقامة علاقات قوية مع أعضاء البرلمان الذين كانوا على استعداد لقبول عرضه، ومع وجود فريق من المؤيدين خلف السادات أصبح الأخير قادرًا على التغلب على فصيل صبري، مما حرَّره وجعله يمارس سلطته على نحو مستقل، وذهب صبري وجمعة وشرف واللواء فوزي وكافة المتآمرين معهم إلى السجن على أساس أنهم حاكوا مؤامرة ضد السادات.

ومع نجاحه في صدِّ خصومه فيما بدا على أنه انقلاب قصر، ذهب السادات إلى تأمين سلطته من خلال ما سمَّاه بـ "ثورة التصحيح"، إذ ادعى بأن هذا "التصحيح" كان ضروريًّا لمعالجة التجاوزات التي حدثت على مدار العقدين السابقين، وهي التجاوزات التي أضرت بتطور البلاد، كما برَّر الإصلاحات الجارية قائلًا بأنها تتماشى تمامًا مع ما كان يخطط له عبد الناصر قبل وفاته؛ ومن الناحية السياسية، كان لا بد للسادات أن يشير إلى استمرار حقبة عبد الناصر، وكان الانفصال الفوري والتام عن هذه الحقبة أمرًا مستحيلًا في ذلك الوقت، رغم أن السادات كان قد وصل إلى التحكم في أهم مناحي القوة التي كان عبد الناصر يتحكم فيها بمكانته الهائلة، ولذلك فعندما حلَّ الاتحاد العربي الاشتراكي في 20 مايو وصادر ممتلكاته تحت ذريعة منع إعادة ظهور "مراكز قوى" جديدة والدعوة لعقد انتخابات جديدة لكل من الاتحاد العربي الاشتراكي ومجلس الأمة، ادعى السادات بأن عبد الناصر أيضًا كان ينوي إجراء هذه التغييرات؛[234] وفي يوليو تم إجراء التصويت في الاتحاد العربي الاشتراكي، ولم تكن مصادفة أن قلة قليلة جدًّا من أعضائه القدامى هم الذين تمت إعادة انتخابهم ليعودوا إلى مناصبهم مجددًا فيه؛ وعلى مدار الفترة المتبقية من أواخر الربيع والصيف، فكَّك السادات مصادر القوة السابقة التي تمتع بها فريق صبري.

[234] هيرست وبيسون، *السادات*، 117، 118.

وتمت إعادة هيكلة منظمة الشباب الاشتراكي التابعة للاتحاد العربي الاشتراكي، وكان رئيسها الجديد هو كمال أبو المجد، وهو محامٍ كان ذا صلات وثيقة بالإخوان المسلمين؛[235] ومن ناحية أخرى، أعلن وزير الداخلية الجديد ممدوح سالم– الذي كان ضابط شرطة– أن وزارته ستسحب قواتها من الجامعات، وتمت إعادة تسمية البلاد بـ "جمهورية مصر العربية"، وتم الإعلان عن انتخابات جديدة في مجلس "الشعب" الجديد (الذي كان يسمى بمجلس الأمة) في نوفمبر، كما صدر دستور جديد للبلاد، ولم يتغير هذا الدستور كثيرًا عن سابقيه، وإن كان هناك أمران جديدان فيه، إذ أسس دستور عام 1971 لعملية جديدة تُعد سِمة مميزة في النظم السياسية الديمقراطية، كما أكدت المادة الثانية على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتشريع؛"[236] وأعلنت الحكومة أيضًا أن 5,000 من مُلَّاك الأراضي الذين صودرت ممتلكاتهم في قانون الإصلاح الزراعي الصادر عام 1969– الذي قَلَّل الحد القانوني لملكية الأراضي الزراعية بخمسين فدانًا للشخص– سوف يحصلون على تعويض على مدار العقد التالي، ولم يتم إجراء انتخابات اللجنة التنفيذية العليا أبدًا؛ وفي مسعى لضمان ألا يتحدى الاتحاد الاشتراكي سلطة السادات، قام الأخير بوضع أحد أقرب مستشاريه– سيد مرعي– على قمة هذه الهيئة في يناير 1972، وكان مرعي وزيرًا سابقًا للزراعة في عهد عبد الناصر، وسوف يصبح فيما بعد صهرًا للرئيس ومالكًا للأراضي، وهو أمر هام في الاستراتيجية الكبرى التي رسمها السادات لتنمية طبقة مُلَّاك الأراضي كعمود من أعمدة التأييد السياسي له.

---

[235] في عام 2004، قام رئيس مجلس الشورى– الغرفة العليا في البرلمان– بتعيين كمال أبو المجد نائبًا لرئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي تم إنشاؤه في ذلك الوقت، ورغم أن ذلك المجلس قد ضمَّ ناشطين بارزين في مجال حقوق الإنسان، فلم يتم النظر إليه بجدية كمراقب على الحكومة؛ وحيث إن ذلك المجلس كان من بنات أفكار النظام الحاكم، فقد تم النظر إليه على أنه عمل قامت به القيادة المصرية من أجل الالتفاف حول سجل حقوق الإنسان في مصر بالسماح لمسؤولين حكوميين بالتصريح دونما افتقاد تام للمصداقية بأن مصر لديها مجلس قومي لحقوق الإنسان، ويقوم هذا المجلس بإصدار تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهي التقارير التي تتجاهلها الحكومة على نحو روتيني.

[236] "دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 1971، المادتان 2 و 71"، في *الدساتير المصرية، 1805–1971* [بالعربية]، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1977).

وحتى مع إعادة الهيكلة السياسية والمؤسسية التي تم تنفيذها في صيف عام 1971، شعر السادات بالحاجة إلى توسيع دائرته في مسعى لتقوية سلطته على نحو أكبر، وبناءً عليه فقد سمح للإخوان المسلمين باستئناف بعض نشاطاتهم، وكان هذا تغييرًا كبيرًا في الاتجاه بالنسبة لنظام حاكم اختص الإخوان المسلمين بأقسى معاملة لديه، لكن السادات أدرك بدهاء ما يحمله التعامل مع ذلك التنظيم من فوائد محتملة عندما ارتقى سدة الحكم، ولا شك في أن هذا الأمر له علاقة بتدينه الشخصي– وهو التدين الذي زاد على نحو ظاهري فيما بعد– أو بعلاقته بحسن البنا في الأربعينيات، لكن تقديراته السياسية كانت غالبة في هذا الأمر.

وإضافة إلى تقواه وعلاقته بالبنا، فهناك أيضًا أجزاء من تاريخ السادات بعد الانقلاب، وهي الأجزاء التي ربما أدت إلى طلبه للإخوان، فقد كان رئيسًا للمؤتمر الإسلامي، وهي منظمة كان مقصودًا منها إما استمالة الإخوان أو تجميدهم، وكان أحد القضاة الثلاثة الذين أصدروا أحكامًا بحق الإخوان وقيادتهم بعد محاولة اغتيال عبد الناصر؛ وأيًّا ما كان الأمر، فقد رحبت جماعة الإخوان بعرض السادات، إذ ربما تكون الجماعة قد انتهت تنظيميًّا بعد الإخضاع الوحشي لها على يد عبد الناصر في عامي 1954 و1965؛ ومن ناحية أخرى، فيبدو أن السادات قد فهم تأثير هذه الجماعة، فرغم أن جماعة الإخوان لم تكن سوى ظل لنفسها، فقد كانت تدَّعي بأنها صاحبة إرث كحركة جماهيرية حقيقية، وعليه فقد كانت قوة سياسية واجتماعية محتملة؛ وبالنسبة للسادات، كان تخفيف الضغط عن جماعة الإخوان يعني زيادة دائرة مؤيدي الرئيس (حتى لو ظل الإسلاميون قلقين من الحكومة) بالإضافة إلى أن الإخوان– وهذا هو الأهم– كانوا يشكلون رصيدًا في تفكيك الناصرية من الناحية السياسية والاجتماعية.

وبعدما شرع النظام الحاكم في إطلاق سراح أعضاء من جماعة الإخوان من السجون عام 1971– وهي العملية التي اكتملت بعدها بأربع سنوات– بدأ السادات والإخوان بالعمل على نحو متوازٍ، وبالتالي فقد سمح لجماعة الإخوان بإعادة نشر صُحفها دونما إضافة صفة قانونية على التنظيم، وكانت باكورة الصحف الإخوانية هي مجلة *الدعوة*، وهي المجلة التي سمح لها بالتبشير بمبادئ الجماعة على نحو مفتوح، كما منح الإسلاميين حرية العمل في تنظيم أعضائهم في الحرم الجامعي؛ ومن جانب آخر، أكد أبو المجد– أثناء اضطلاعه بدوره كرئيس لمنظمة الشباب الاشتراكي– على أهمية القيم الإسلامية؛

وفي مجال العمل خارج الجامعات، عيَّن السادات إسلاميًّا بارزًا– هو إبراهيم شكري– مديرًا لاتحاد نقابات العمال رغم أنه لم يكن ينتمي لجماعة الإخوان،[237] وكان للنفوذ الإسلامي الذي بدأ مع شكري أثر عميق في السياسة المصرية بالنظر إلى أن جماعة الإخوان المسلمين سوف تسيطر على امتداد الثمانينيات ومطلع التسعينيات على النقابات المهنية ذات السمعة المحترمة للمهندسين والأطباء والمحامين والصيادلة، بالإضافة لنقابة المهن العلمية.[238]

ورغم هذا التعاون بين السادات وجماعة الإخوان المسلمين، فقد كان هناك قدر كبير من انعدام الثقة بين الجانبين، إذ كان ذلك التنظيم ناقدًا علنيًّا للتجاوزات التي حدثت في أحد مبتكرات السادات الأصيلة– الانفتاح الاقتصادي (وهو ما ستتم مناقشته لاحقًا)– رغم أن التنظيم كان معاديًا للشيوعية أصلًا، كما سعى أعضاء الجماعة إلى العمل متجاوزين سلطة الدولة في الميدان الديني، فأنشأوا مساجد خاصة وسعوا إلى تغيير الخطاب الرسمي الذي يُسيطر على المساجد العامة؛[239] على أن أكبر مشكلة تمثَّلت في قلق الإخوان من أن الحكومة– التي سعت إلى العمل بالتعاون مع التنظيم– كانت تريد إضعافهم في الوقت نفسه، وما زاد الطين بلة كان انتشار الجماعات الإسلامية الأصغر حجمًا في ثنايا جماعة الإخوان، مما عزَّز الشكوك بأن السادات إنما كان يحاول شق وحدة صف الإخوان أو تشويههم،[240] ورغم أن الحكومة في عهد السادات قد شجَّعت فعلًا على ظهور تلك التنظيمات، فمن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة هدفت من وراء ذلك إلى تشويه جماعة الإخوان المسلمين، أو أنها أرادت تكملة سياستها الأوسع والخاصة بطمس الناصرية؛ وأيًّا ما كان الأمر، فمع حلول نهاية السبعينيات، كانت الحكومة وجماعة الإخوان قد عزَّزتا علاقتهما في سبيل مصلحة مشتركة تكمن في صد الجماعات المتطرفة كما هو الحال بالنسبة للجماعة الإسلامية وتنظيم التكفير والهجرة الذي قتل وزير الأوقاف عام 1977، ولم يكن من قبيل المصادفة في ذلك العام أن كِتاب "دعاة لا

---

[237] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 106.

[238] للحصول على مناقشة كاملة عن الإخوان المسلمين والنقابات المهنية، انظر كاري روزفزي ويكهام، *تحديث الإسلام: الدين، والنشاط، والتغيير السياسي في مصر*، (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2002).

[239] بيكر، *السادات وما بعده*، 261.

[240] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 107.

قضاة" قد نشر، وكان الكتاب– الذي كُتب عام 1969 ونُسب إلى مرشد جماعة الإخوان حينذاك حسن الهضيبي، رغم الاعتقاد الواسع بأنه عمل مشترك قام به أعضاء آخرون بارزون في الجماعة بالتعاون مع علماء أزهريين– يدحض الإطار اللاهوتي الذي أنشأه سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق" والنزعات المتطرفة التي ظهرت فيما بعد.[241]

وإضافة إلى التفاهم مع الإخوان ومغازلة الشرطة والتعاون مع الطبقات العليا التقليدية، بدأ السادات في التماس العون مباشرة من الرأي العام المصري الذي كان من المؤكد أنه سيمنحه تأييدًا خارج سماسرة السلطة في النظام الحاكم، واليساريين، وهيئات الدولة التي لا غِنى عنها مثل القوات المسلحة والشرطة، إذ خاطب السادات الرغبة الكامنة في إحداث تغييرات في الدولة البوليسية التي تمت إقامتها عقب الانقلاب وصراع الضباط الأحرار لتقوية سلطتهم، وكانت الرغبة في التغيير عميقة، رغم قدرة النظام الحاكم على شراء العمال والتعاون مع الطلاب وقمع كافة المكونات المناوئة له؛ ورغم التأييد العام من الجميع تقريبًا لانقلاب يوليو 1952، فقد كانت جميع الفصائل السياسية المصرية تؤيد العودة إلى نظام برلماني ملائم، إذ خلص السياسيون المصريون إلى هذه النتيجة بعد مناوراتهم السياسية التكتيكية في صراعهم ضد الضباط الأحرار وفي نزاعاتهم مع بعضهم البعض، فأدركوا أن هذا الوضع يمكن أن يكون مفيدًا، وهو ما يعني أنه كان هناك دعم واسع لفكرة وجود حكومة أكثر تمثيلًا وأوسع انفتاحًا؛ وإضافة إلى ما تقدم، فقد كانت هناك مؤشرات على تلك الرغبة بعد الانقلاب، ذلك أن أعمال الشغب التي قام بها الطلاب في نوفمبر 1968 ربما تكون قد حدثت بسبب الأحكام الخفيفة التي تم إصدارها بحق القادة العسكريين الذين قيل إنهم مسؤولون عن هزيمة يونيو، لكن السبب الأصلي في غضب المحتجين كان يتصل بالطبيعة السلطوية للدولة المصرية.

وقد لعب السادات على هذه المشاعر مع دعوته لإقامة "دولة المؤسسات"، إذ استخدم هذا المفهوم للمرة الأولى في 16 سبتمبر 1971، وذلك في خطاب بثته إذاعة القاهرة يقول فيه: "إن القاعدة التي نرتكز عليها في الدستور الدائم الجديد هي التي تؤكد بأن سلطتنا العليا تنتمي لتحالف قوى الشعب

[241] بربارا زولنر، *الإخوان المسلمين: حسن الهضيبي والأيديولوجية*، (نيويورك: روتلدج، 2009)، 64–71.

العامل، وسيادة القانون، وأن الدولة تقوم على مؤسسات، لا على أفراد."[242] وفي الربيع التالي طرح السادات نفس الفكرة مرة أخرى أمام لجنة تابعة للاتحاد العربي الاشتراكي عندما صرح بأنه "بالنظر إلى مسار الأحداث في حركة 15 مايو [ثورة التصحيح] فإننا ماضون في بناء دولة المؤسسات لتحل محل دولة الفرد، وإننا نبذل قصارى جهودنا من أجل أن تأخذ السلطتان التشريعية والتنفيذية فرصتهما حتى تقوما بدورهما على نحو كامل، وأن يتم تعريف دور كل منهما إزاء الأخرى."[243] ولم يكن السادات يدعو فحسب إلى توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر، بل أشار أيضًا في كلامه إلى "دولة الفرد"– من ناحية خطابية على الأقل– وإلى أنه يؤيد "حكم القانون"، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمع الذي لا يوجد فيه فرد فوق القانون لن يوجد فيه بطبيعة الحال "مراكز القوى" التي زعم الرئيس الجديد أنها تحرف المسار السياسي والاقتصادي في مصر، ورغم أن السادات كان في الماضي خادمًا مخلصًا ومتحدثًا وفيًّا باسم النظام الحاكم، فقد كانت صورته كمصلح وليبرالي مفيدة من الناحية السياسية– حتى لو لم يكن من الممكن تصديقها تمامًا.

الطريق (الطويل) نحو العبور

مع بداية عام 1972، كان السادات قد عزَّز مركزه بشكل كبير وذلك بمناورة معارضيه ومغازلة حلفائه الجدد، لكن الحظوظ السياسية للرئيس لم تكن مضمونة تمامًا، فقبل النهاية المفترضة لوقف إطلاق النار في يوليو 1970 كان هناك ضغط يتزايد في مصر من أجل تغيير الوضع القائم في سيناء باستخدام القوة المسلحة؛ وكما لاحظنا سلفًا، فقد كانت المعارضة التي تواجه السادات في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد العربي الاشتراكي مبنية في جزء كبير منها على تصور مفاده بأنه يعمل على تأخير المواجهة العسكرية ضد إسرائيل على نحو غير ضروري، بيد أنه كان لدى السادات سبب وجيه

---

[242] أنور السادات، *بيان للأمة ألقاه الرئيس أنور السادات*، 16 سبتمبر 1971، محفوظات أنور السادات، http://sadat.bibalex.org/sadatdata/Sadat- Speech- Files/S19.htm.

[243] إسرائيلي، *اليوميات العامة للرئيس السادات، الجزء الأول*، 109.

لهذا التأخير، إذ تشير مذكرات كبار القادة العسكريين في تلك الفترة– بمن فيهم محمد عبد الغني الجمسي وسعد الشاذلي– إلى أن العسكريين المحترفين كانت لديهم تحفظات جدية على مدى استعداد البلاد للدخول في جولة جديدة من الحرب مع إسرائيل في أواخر عام 1970 أو 1971 بغض النظر عن الضغط السياسي الذي بذله الاتحاد الاشتراكي أو الشعب المصري، وكان السادات في وضع لا يُحسد عليه، إذ كان عليه الحكم بمفرده تقريبًا على كيفية رده على الإهانة الوطنية الجماعية التي تمثَّلت في احتلال إسرائيل للأراضي المصرية.

وكان السادات إلى حد كبير ضحية لحاجته السياسية إلى أن يبدو خشنًا مع الإسرائيليين، ولم تكن اتفاقية "تجميد وقف إطلاق النار" التي كفلها الأمريكيون ذات شعبية في مصر، كما أن عبد الناصر كان قد وافق عليها لمجرد أنه لم يكن أمامه خيار آخر، إذ لم تكن لديه اتفاقية مع السوفيت لتعميق التزامهم حيال الدفاع عن مصر، ورغم أنه قد تم الانتقاص من مكانة عبد الناصر بعد حرب يونيو، فقد كان وضعه في الاتحاد الاشتراكي منيعًا؛ وعلى النقيض من ذلك، فعندما أصبح السادات رئيسًا للبلاد، لم تكن لديه مثل هذه المنافع السياسية، ولذلك فبينما كان يدرك واقع الموقف العسكري الذي لم يكن في صالح مصر، كان عليه ألا يكف عن دق طبول الحرب في خطبه حول غدر إسرائيل ومكائدها ضد البلاد العربية، كما كان عليه أن يُوضح أن مصر تستعد لشن حرب مع الإسرائيليين، ففي خطاب ألقاه في يونيو في الأكاديمية البحرية في الإسكندرية، صرح السادات للضباط الحاضرين بما يلي: "أقول لكم أنتم وشعبنا بمنتهى الإخلاص والوضوح أن عام 1971 هو عام حاسم، إذ لا يمكننا الانتظار إلى الأبد، وعلينا أن نكون مستعدين دائمًا."[244] لكن السادات كان مشغولًا بتقوية سلطته خلال الأشهر الستة الأولى من ذلك العام، ولم تحدث الحرب في النصف الثاني من عام 1971؛ وفي يناير 1972، ظهر السادات على شاشة التليفزيون ليشرح لماذا انتهى عام 1971 ولا زالت سيناء تحت قبضة الإسرائيليين، فأعاد التأكيد لمشاهديه على أن مصر كانت على طريق المواجهة:

---

[244] أنور السادات، *خطاب لضباط البحرية*، 22 يونيو 1971، محفوظات أنور السادات، http://www.sadat.umd.edu/archives/speeches/BACI%20Speech%20to%20Naval%20Officers%206.22.71.PDF.

قلت من قبل بأن عام 1971 سيكون عام الحسم، وكما ذكرت في مطلع حديثي، فقد اتخذت القرار فعلًا في وجود كافة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكانت تعليماتي للواء صادق [وزير الحربية] معدة وستدخل حيز التنفيذ لولا أنها توقفت في آخر لحظة.

فقد كانت هناك ظروف أخرى، وخاصة تلك الخاصة بالحرب الهندية–الباكستانية، قد أضعفت من خطط القاهرة في هذا الصدد:

كانت هناك حالة ضباب، فرأيت نفس الوضع الذي ساد يوم 9 يونيو 1967 أمامي مرة أخرى، لكنه كان في جنوب آسيا هذه المرة، وكان صديقي الذي يقف بجواري– الاتحاد السوفيتي– في تلك المعركة.[245]

ففي خطابه، كان السادات يعقد مقارنة غريبة بين انعدام اليقين الذي يُحيط بالوضع على طول قناة السويس بعد وقف إطلاق النار عام 1967 واندلاع الحرب بين الهند وباكستان في 3 ديسمبر 1971، فادَّعى الزعيم المصري بأنه بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون التي عقدتها موسكو مع نيودلهي فقد كان لزامًا على الاتحاد السوفيتي أن يكون طرفًا مباشرًا في ذلك النزاع، وعليه فلم يكن من الممكن لمصر أن تخوض حربًا بينما الوصي عليها مشغول بأمر آخر.

وبعد الحديث عن الوضع المزعزع في جنوب آسيا كمبرر لعدم اتخاذه أي فعل، ذهب السادات إلى منحى آخر من أجل تبرير السبب من وراء عدم إطلاق مصر لأي هجوم في عام 1971، فزعم أن الجبهة الداخلية لم تكن مستعدة، وحتى يشحذ شعبه ويُعدِّه لويلات الحرب عند نشوبها، استشهد بمقولة الرئيس الأمريكي الراحل جون ف. كينيدي:

---

[245] أنور السادات، *خطاب للأمة*، 13 يناير 1971، محفوظات أنور السادات، http://www.umd.edu/archives/speeches/BACA%20Address%20Address%20to%20the%20Nation%201.13.72.PD.

وفي المرحلة الراهنة، أطلب من كل مواطن، وكل أب، وكل ابن، وكل أخ، وكل أخت، وكل إنسان يعيش على أرضنا.. لا أطلب منه أن يسأل نفسه: ما الذي أعطته لي مصر؟ ولكن على كل منا أن يسأل نفسه في هذه المرحلة: ما الذي قدمناه لمصر؟[246]

ولم يكن أي من المبررين اللذين ساقهما السادات لعدم القيام بعمل عسكري مقنعًا؛ فمن الناحية التقنية، ربما كان الاتحاد السوفيتي منخرطًا في النزاع الهندي–الباكستاني نظرًا لالتزامات اتفاقيته التي كانت قائمة مع الهند، لكن انخراط موسكو في تلك الحرب كان محدودًا بعملية بحرية بالتوازي مع ظهور حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس إنتربرايز في خليج البنغال، وهو الأمر الذي حدث في نهاية الحرب القصيرة التي اندلعت بين البلدين؛ وإضافة إلى ذلك، فلم يكن مقصد السادات من "إعداد الجبهة الداخلية" واضحًا، ففي خطابه لضباط البحرية قبل ذلك التوقيت بستة أشهر صرح بأن "الجبهة الداخلية متماسكة،"[247] وكان المصريون على نحو ما مهيئين للحرب منذ اندلاع حرب يونيو 1967، كما كانت البلاد مرهونة بحالة طوارئ، مما جعلها تخضع للحكم العسكري منذ ذلك التاريخ؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الأيام التي أعقبت ما بات يُعرف بخطاب "حالة الضباب" أعلنت الحكومة عن إجراءات تقشف، كما صرح الجيش بأنه قد فتح أبوابه لتجنيد الطلاب، وكان كل ذلك تحسبًا للمعركة القادمة، لكنها كانت إجراءات ضعيفة بالنظر إلى التوقعات التي خلقها "عام الحسم"؛ وكان السادات في وضع صعب، إذ كان عليه أن يقول شيئًا حتى لو لم تكن مصر مستعدة لشن هجوم كبير على الإسرائيليين، فواجه ورطة السياسي المعرض للسقوط، وعليه فقد رفع سقف التوقعات بخلاف ما كان في مقدرته على أرض الواقع، وكانت هذه المشكلة من صنعه هو، بيد أنه لم يكن من الممكن أيضًا عدم الوقوع في مثل هذه المشكلة نظرًا للواقع السياسي في تلك الفترة.

وكانت النتيجة هي حالة إحباط كاسحة مع مماطلة السادات الواضحة، ومرة أخرى لعب طلاب الجامعات دورًا رئيسيًّا، إذ اندلعت المظاهرات ضد سياسة الحكومة من كلية الفنون التطبيقية بجامعة القاهرة، وسرعان ما امتدت إلى جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط، بالإضافة إلى الحرم

---

[246] السابق.

[247] السادات، *خطاب لضباط البحرية*، 22 يونيو 1971.

الجامعي التابع لجامعة القاهرة في مدينة المنصورة الواقعة في دلتا النيل، وأدت اعتصامات الطلاب في أنحاء العاصمة إلى تشكيل لجنة وطنية عليا لشباب الجامعات للتنسيق بشكل أفضل بين نشاطات المجموعات المختلفة التي تجمعت حول الكليات التابعة لها؛ وتمحورت مطالب الطلاب حول حالة الشلل القائمة بين مصر وإسرائيل، لكن الأمر الهام في هذا الصراع هو أنه قد شَكَّل مساحة لانتقاد النظام الحاكم وعيوبه الواضحة، فذكر بيان سلمه الطلاب للسادات في منزله يوم 22 يناير بأن ناشطي الطلاب قد أجمعوا على أن كافة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار 242 مجرد تضييع للوقت نظرًا لتصلب إسرائيل، كما دعا الطلاب إلى الديمقراطية، وطالبوا بتضحية المصريون على نحو متساوٍ في المواجهة القائمة ضد العدو؛[248] وكانت هذه هي المرة الأولى التي يربط فيها ناشطو المعارضة بين طبيعة النظام السياسي المصري وانعدام قدرة هذا النظام على تحقيق نتائج معينة في السياسة الخارجية؛ وبعد هذه الفترة بثلاثين سنة ونيف، كان يمكن سماع صدى صوت الطلاب الهادر في مظاهراتهم ضد الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، وهو يحمل نفس الرسالة.

وإذا كان السادات قد رفض مقابلة ممثلي الطلاب، فقد حصلوا على مقابلة في مجلس الشعب، وبحلول الوقت الذي انفض فيه الاجتماع، اعتقد قادة اللجنة الوطنية بأنهم قد حصلوا على صفقة للكشف عن مطالبهم علنًا، بيد أن الحكومة تراجعت عما تم الاتفاق عليه، وهاجمت القوات شبه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية– قوات الأمن المركزي– الجامعات في 24 يناير، وفي اليوم التالي قام عشرات الآلاف من الطلاب بمظاهرة حاشدة في ميدان التحرير بالقاهرة، حيث ظلوا هناك حتى ظهر يوم 26 يناير، وذلك عندما أصبحت قوات الشرطة والأمن المركزي قادرة على استعادة النظام في الشوارع، وفجأة اتضح أن المعارضة كانت أوسع بكثير مما كان السادات ومستشاروه على استعداد للاعتراف به، فاتَّهم المتحدثون الرسميون والصحافة الحكومية كلًّا من الماركسيين والرجعيين اليمينيين باختطاف الجامعات، لكن أولئك الذين كانوا ميالين لدعم الرئيس هم وحدهم من صدقوا ذلك الادعاء، إذ شارك

[248] في فبراير 1972، وضع مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (ميريب) قائمة بمطالب الطلاب بناءً على المصادر الإعلامية العربية والغربية. أنظر "مطالب الطلاب المصريين في الصحافة،" *تقارير ميريب* 7 (فبراير 1972): 12.

مواطنون عاديون وأفراد من النخبة جنبًا إلى جنب وعلى نحو واسع في الاعتصام الذي نظمه الطلاب في "وسط البلد"، وفي الأشهر التي أعقبت تلك المظاهرات، أعربت النقابات المهنية– بما فيها تلك الخاصة بالمعلمين والمحامين والصحفيين والمهندسين– عن تضامنها مع الطلاب.[249]

وعانى السادات في محاولته للسيطرة على الموقف، فترنح بين هذا التفسير وذاك في شرحه لتأخره في مقاتلة إسرائيل، ورفض شكايات الطلاب، ونكث بوعوده السابقة التي قال فيها بأنه سوف يرفع يد الجهاز الأمني عن الجامعات المصرية، وكانت هذه هي الحالة التي وصلت لها الأمور في بداية العام الدراسي 1972–1973، إذ كانت هناك حالة شلل بين الحكومة والطلاب، لكن طبيعة النشاط الطلابي تغيَّر في ذلك العام على نحو واضح، فرغم أن اليسار كانت له اليد العليا في المظاهرات (كما فعل عام 1968) فلم يكن هناك إطار أيديولوجي واضح في الاحتجاجات الطلابية، كما رد الطلاب على مراوغات السادات البادية للعيان على نحو أظهر تمسكهم العميق بوطنيتهم ورغبتهم في إقامة نظام سياسي أكثر انفتاحًا ومساواة، وكانت لديهم أفكار حازت قبولًا على اختلاف الطيف الأيديولوجي، لكنهم عندما عادوا إلى مدرجاتهم في خريف 1972 كانت المواجهة المؤجلة مع السادات قد فرَّقت الطلاب الناشطين، حيث كان هؤلاء يطمحون إلى قيادة الحركة الطلابية بأكملها؛ ونتيجة لذلك، أصبحت الاختلافات الأيديولوجية أكثر حدة بين الفصائل المختلفة من يساريين وناصريين وإسلاميين ويمينيين؛[250] ورغم أنه من غير الواضح ما إذا كان السادات على وعي في تلك المرحلة بتعثر الوحدة بين الطلاب من عدمه، فإن الرئيس لم يُضيِّع الفرصة، فألقى القبض على زعماء الطلاب من كافة ألوان الطيف الأيديولوجي، رغم أنه كان قد غازل اليساريين والإسلاميين واليمينيين في مسعاه لتعزيز سلطته، وإلى ذلك فقد أظهر هذا الصدع الواضح أن الاختلافات الأيديولوجية التي كانت قائمة في أوائل الخمسينيات لم تُمح قط، حتى بين جيل نضج وعيه بعد انقلاب الضباط الأحرار.

---

[249] عبد الله، *الحركة الطلابية والسياسة الوطنية في مصر، 1923–1973*، 186.

[250] هاجاي إيرليش، *الطلاب والجامعة في السياسة المصرية في القرن العشرين* (لندن: فرانك كاس، 1989). 211، 212.

كانت الجامعات المصرية تموج بالاضطرابات منذ بداية العام الدراسي حتى 6 أكتوبر 1973 عندما أرسل السادات قواته للمعركة بعدما فشل في جر الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أي عمل ملموس يرمي إلى حلٍّ احتلال إسرائيل للأراضي العربية،[251] وكان التخطيط الفعلي للحرب قد بدأ جديًّا في عام 1971 عندما كان المصريون يتفاوضون على شحنة أسلحة جديدة مع الاتحاد السوفيتي؛ وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد ورَّد أسلحة ومساعدات تقنية وشارك على نحو نشط في الدفاع عن مصر مما جعل المصريين يهاجمون الإسرائيليين خلال حرب الاستنزاف، فإن العلاقة بين القاهرة وموسكو لم تكن سلسة، إذ اغتاظ المصريون من تحديد موسكو لماهية الأسلحة التي يمكنهم تسلمها ومدى سرعة التسليم، ونتيجة لذلك فلم تستطع مجموعة صغيرة من قادة الجيش المصري إلا تصميم خطتين منفصلتين للعبور، الأولى هي العملية 41 التي كان على الوحدات المصرية وفقًا لها أن تهاجم خط بارليف وتمضي على طول الطريق المؤدي إلى ممري سيناء– جدي ومِتلا– في مسافة تبعد ما بين 20 إلى 30 ميلًا عن القناة، وكانت هذه الخطة مرسومة لمصلحة السوفيت، بالإضافة إلى المصلحة النهائية لشريكة مصر في الحرب، وهي سوريا، لكن المصريين أرادوا أن يقدموا لموسكو خطة حربية أكثر طموحًا على أمل الحصول على نظم تسليح إضافية لم تكن قد ظهرت حتى تلك الفترة؛ ومن جانبهم، أوضح السوريون بأنهم لن يحاربوا حتى يُحدِّد المصريون أهدافًا محدودة، وعلى كافة أهدافها ومقاصدها، كانت العملية 41 مجرد حيلة لم يكن يريد كبار العسكريين المصريين تنفيذها؛ أما الخطة الثانية، فكانت تُدعى "المآذن العالية"، وهي الخطة التي تضمنت عبورًا للقناة وتطويرًا لرؤوس الجسور من ستة إلى ثمانية أميال إلى الشرق من القناة، وكانت هذه المسافة تقع في نطاق بطاريات صواريخ الأرض–جو (سام) المصرية، وهي الخطة التي كانت واقعية بصورة أكبر من سابقتها، نظرًا لأن القادة المصريين كانوا يعتقدون بأنها كانت خطة ممكنة أمام جيش الدفاع الإسرائيلي الهائل، خاصة أمام سلاح الجو الإسرائيلي؛ كما تماشت خطة المآذن العالية مع الأهداف التي وضعها الرئيس السادات

[251] السابق، 212.

في اجتماعه مع القادة العسكريين يوم 3 يونيو 1971 عندما أبلغهم بأن كل ما يريده منهم هو موطئ قدم فقط في سيناء لتتغير الحقائق السياسية والاستراتيجية في الصراع القائم.[252]

وبعد التدريب وتطوير خطة القتال وتشرب المعدات القتالية الجديدة التي كان السوفيت عازمين على إرسالها، ومع حلول صيف 1973 حسبت القيادة المصرية أن القوات المسلحة جاهزة للهجوم على إسرائيل، وقد كان هذا الأمر طريقًا طويلًا بالنسبة لمصر، إذ كانت هناك بعض المطبات الكبيرة على الطريق وصولًا إلى يوم الحرب، فكان خريف وصيف عام 1972 بالتحديد مليئين بالاضطرابات، وفي يوليو أصدر الرئيس السادات مرسومًا ينهي بعثة التدريب والاستشارات السوفيتية في مصر، فكان على نحو 8,000 مستشار وخبير تقني و"قوات صديقة" أن تغادر مصر بحلول 1 أغسطس، ورغم الشكوك التي كان يشعر بها السادات حيال واشنطن، فقد كانت القطيعة التي حدثت مع موسكو بسبب تسليم نظم الأسلحة، ومن المحتمل أن الرئيس المصري كان يُشير للسوفيت بأن وضعهم في المنطقة لم يعد آمنًا إذا لم يتم تسليم المزيد من الأسلحة على نحو عاجل، بيد أنه قد تم رأب هذا الصدع بسرعة مع بداية عودة الأسلحة والمستشارين السوفيت إلى مصر في أواخر عام 1972؛ وفي أكتوبر من ذلك العام، طرد السادات وزير الحربية الذي كان قد اختاره– اللواء محمد صادق– من منصبه عقب خلافات بشأن التخطيط للهجوم على إسرائيل، رغم الشائعات المتواصلة التي ذكرت بأنه قد تمت التضحية بصادق المعادي للسوفيت من أجل العلاقات التي تحسنت بين القاهرة وموسكو؛ وفي المقابل، فقد تورط صادق وعدد من الضباط المعادين للسوفيت في مؤامرة للإطاحة بالسادات، وآمنت هذه المجموعة– التي سَمَّت نفسها بـ "إنقاذ مصر"– بأن موسكو كانت تحاول دفع القاهرة لشن حرب لم تكن القوات المسلحة المصرية جاهزة لها أبدًا، وكان من شأن الهزيمة هذه المرة أن تؤدي إلى حالة عدم استقرار، مما يمهد الطريق لسيطرة شيوعية على مصر، بيد أن المؤامرة فشلت بإلقاء القبض على عناصرها في 12 نوفمبر،[253] ثم جاء وزير الحربية الجديد– اللواء أحمد إسماعيل– فقضى على حالة الاضطراب التي سادت في خريف 1972 وتواصلت التجهيزات للحرب القادمة على مدار 11 شهرًا.

---

[252] سعد الشاذلي، *عبور السويس*، (سان فرانسيسكو: معهد الشرق الأوسط الأمريكي، 1980)، 106.

[253] السابق، 190–192.

العبور

في الساعة الثانية ظهرًا بالضبط من يوم 6 أكتوبر، بدأت عملية كودية اسمها "بدر" عندما طارت 200 طائرة مصرية– قادها على الأرض اللواء حسني مبارك– على عُمق منخفض فوق قناة السويس في طريقها نحو القواعد الجوية ومنشآت القيادة والسيطرة الإسرائيلية في سيناء؛ وبعدها بخمس دقائق، وتحت غطاء من نيران المدفعية، عبرت مجموعات من المهندسين العسكريين قناة السويس للتأكد من أن القوات الخاصة المصرية قد نجحت في تخريب آخر خط لدفاعات إسرائيل في الليلة السابقة مباشرة، إذ أنشأ الإسرائيليون خزانات ضخمة للزيت في شبكة تحصيناتهم على طول خط بارليف، وكانت هذه الشبكة من ناحية أخرى متصلة بضفة قناة السويس من خلال أنابيب، فإذا حاول المصريون شن هجوم عبر القناة وكانت دفاعات إسرائيل على وشك السقوط، كان على الجنود الإسرائيليين أن يطلقوا الزيت على القناة ويشعلوها، مما كان سيخلق جحيمًا يأتي على القوات المغيرة، ومع تأكد المهندسين من نجاح القوات الخاصة في مهمتها، بدأ الجزء الرئيسي في العملية، ففي ظرف 15 دقيقة، عبر 4,000 جندي مصري على أكثر من 700 قارب مطاطي قناة السويس على خمس جبهات لمهاجمة خط بارليف، وكانت المعركة الافتتاحية أفضل مما توقعه أي شخص، ومع حلول الصباح التالي، كان المصريون قد نقلوا عددًا مذهلًا من القوات– هو 90,000 جندي، و850 دبابة، و11,000 مركبة– إلى داخل سيناء، كما أنشأوا وخطَّطوا رؤوس الجسور شرق القناة؛ وفي ذلك الوقت، لم يكن المصريون قد فقدوا سوى 5 طائرات، و20 دبابة، وحوالي 300 شخص في القتال؛ وكان الموقف عصيبًا بالنسبة للإسرائيليين، إذ أَخَذَ عبور القناة القوات المسلحة الإسرائيلية على حين غِرَّة، وأسفر عن إصابتهم بخسائر فادحة.

وهكذا قام الإسرائيليون بهجوم مضاد على مدار الأيام الأربعة التالية، لكن هذا الهجوم لم يكن ناجحًا حتى 11 أكتوبر عندما بدأوا في الهجوم على رأس الجسر الرئيسي لدى المصريين، وقام المصريون بتعقيد الموقف لأنفسهم على نحو أكبر بسبب القرارات السيئة لقيادتهم، إذ أن هناك شخصًا ما– ربما

يكون إسماعيل أو الشاذلي أو السادات نفسه، وهؤلاء الثلاثة لا زالوا محط نقاش في هذا الصدد– قد قرر بأن على مصر أن تنحرف عن خطة المعركة التي تم التفكير فيها بعناية وحاول السيطرة على ممرات سيناء، وكانت هذه مقامرة خطرة نظرًا لأنه كان على المصريين حينها أن يخرجوا من تحت حماية صواريخ سام التابعة لهم، وأثبتت العملية التي بدأت في 14 أكتوبر بأنها كارثة محققة، إذ مزَّق سلاح الجو الإسرائيلي المهاجمين إربًا؛ وبدلًا من الانسحاب، ألقى المصريون بحذرهم في مهب الريح، ودفعوا بقوات الاحتياطي لديهم إلى المعركة، مما جعل هذه القوات معرضة على نحو خطر لهجمة إسرائيل المؤكدة على طول الجبهة المركزية لمصر.

وأدت الحسابات الخاطئة إلى ترك القوات المصرية تحت رحمة الفرقتين المدرعتين 21 و4 الإسرائيليتين؛ وفي ليلة 15 أكتوبر، اخترقت كتيبة من المظليين الإسرائيليين بقيادة أرييل شارون الخطوط المصرية وعبرت القناة، كما قامت قوة أبراهام أدان– المكونة من كتيبتي دبابات– بالعبور العكسي يوم 18 أكتوبر، وما إن حطت القوات الإسرائيلية على شاطئ القناة الغربي حتى تفرقت إلى جانبين– شمالي وجنوبي– من أجل عزل القوات المصرية في سيناء، وفي ظرف عشرة أيام أخرى كانت المسألة قد انتهت، إذ انهزم المصريون بعدما طوَّق الإسرائيليون الجيش الثالث المصري– الذي يضم حوالي 45,000 جندي– ورفضوا السماح لهم بالحصول على تموين، وأدت الضغوط السوفيتية والأمريكية إلى إعلان وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر، لكن الإسرائيليين تجاهلوه واستمر في القتال حتى يوم 24 أكتوبر عندما هددت موسكو بالتدخل لإنقاذ المصريين.

ورغم أن الإسرائيليين لم ينهزموا على مدار الأسابيع الثلاثة التي شهدت القتال، فقد نزفوا دماءهم بشكل واضح، إذ كان عبور قناة السويس عملًا خارقًا من أعمال الشجاعة والتكتيك والكفاءة التقنية، وكان خط بارليف عائقًا منيعًا مزودًا بشبكة من التحصينات التي كانت على ارتفاع ما بين 25 إلى 65 قدمًا فوق الضفة الشرقية للقناة، بالإضافة إلى عرض مساوٍ لهذا الارتفاع، ولم يكن هناك عسكريون محترفون يعتقدون بأن من الممكن اختراق هذا الخط، فما بالنا بأن تقوم القوات المسلحة المصرية بهذا العمل وقد هزمها الإسرائيليون على مدار الأعوام 1948 و1956 و1967، ولولا الجسر الجوي الأمريكي– الذي احتوى على طائرات شحن تابعة لسلاح الجو الأمريكي نقلت ذخائر لجيش الدفاع

الإسرائيلي في سيناء ابتداءً من يوم 14 أكتوبر– لكان الدمار الذي أصاب الإسرائيليين أكثر فداحة مما حدث؛[254] وعندما توقف القتال، غطت الظروف العصيبة التي ألمت بالجيش الثالث المصري على الحقيقة التي مفادها بأن القوات المصرية قد حققت أهداف السادات، وربما يكون المصريون قد خسروا الحرب عندما حاولوا فرض سيطرتهم على ممرات سيناء، لكن السادات كان قد أخبر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يونيو 1971 بأن كل ما يريده هو السيطرة على مساحة ضئيلة من أرض سيناء حتى يتغير الموقف الاستراتيجي بالنسبة للإسرائيليين، ويؤدي إلى لهفة على استقرار الوضع في الشرق الأوسط، بما يجبر إسرائيل على التخلي عن تصلبها الواضح، ويدفع بانخراط أمريكي أكثر نشاطًا في المنطقة، ورغم أن السادات اعتمد على رضا السوفيت من أجل خوض الحرب، فقد كان مقتنعًا بأمر– لم يظهر إلا لاحقًا– وهو أن الولايات المتحدة هي المفتاح الرئيسي للسلام والازدهار في المنطقة.[255]

"بطل العبور"

على الصعيد الداخلي، كان لعبور القناة أثر كبير على وضع السادات من الناحية السياسية، إذ كان قد وضع سيطرته الكاملة على النظام السياسي بثورة التصحيح، لكن فترة حكمه حتى أكتوبر 1973 كانت مليئة بالمشكلات، كما ظل قلقًا على نحو عميق من خصومه المحتملين، وكانت المؤشرات الاقتصادية مرتبكة مع تباطؤ التقدم الاقتصادي الإجمالي؛ وإضافة إلى ذلك، فقد واجه إحباطًا

---

[254] في الواقع، كان أول مطلب إسرائيلي يلتمس مساعدة الولايات المتحدة هو ذلك الصادر بتاريخ 6 أكتوبر، بيد أنه قد تم رفض ذلك الطلب بناءً على عدم رغبة واشنطن في إثارة حفيظة الدول العربية أو الاتحاد السوفيتي، ثم أرسل الإسرائيليون طلبًا آخر بتاريخ 8 أكتوبر، وبعدها بيومين فوَّضت الولايات المتحدة طائرات شحن العال بحمل الإمدادات من قاعدة أوشينا الجوية البحرية الموجودة في فرجينيا بيتش، واستغرق الأمر يومين إضافيين عندما أرسلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير طلبًا عاجلًا للحصول على مساعدة فورية من إدارة نيكسون، وعندها بدأت الأخيرة إرسال الإمدادات بشكل عاجل، ولم تتم عملية عشب النيكل– كما عرفت فيما بعد– إلا في 14 نوفمبر، فاحتوت على إمدادات جوية وبحرية؛ ومن المهم هنا أن نلاحظ أن السوفيت قد زوَّدوا المصريين بالسلاح طيلة فترة الحرب، لكنه لم يكن أبدًا بحجم المجهود الأمريكي لمساعدة الإسرائيليين.

[255] السادات، *خطاب لضباط البحرية*، 22 يونيو 1971.

ومعارضة سياسية كبيرة بشأن معالجته لاحتلال إسرائيل لسيناء والأراضي العربية الأخرى، لكن الوضع تغيَّر برمته فجأة عندما دَوَّت الصيحات الجماعية "الله أكبر" وبدأ الهجوم على خط بارليف، وأدى العبور وقدرة القوات المسلحة المصرية على طرد الإسرائيليين من قناة السويس في المرحلة الافتتاحية للحرب إلى شفاء الجراح الوطنية الناشئة عن حرب يونيو 1967 وحالة الإذلال الذي أعقبتها، ولم يعد السادات فجأة ذلك الرئيس المراوغ الذي جاء عن طريق الصدفة وكان يُعد رئيسًا من الدرجة الثانية، فأصبح "بطل العبور"، وأفادت النشوة العامة الرئيس المصري، فأعطته مخزونًا من التأييد الشعبي لأول مرة منذ توليه منصبه، وهو ما سيشكل أمرًا هامًّا جدًّا في سعيه فيما بعد لتنفيذ أجندته غير المرتبطة بسياسة النظام الحاكم والمعارضة الشعبية.

ولم يعن وضع السادات الجديد أنه لم يكن بلا أعداء، لكن نجاح العبور منحه حرية كبيرة في التعامل مع جميع خصومه المحتملين، وكان وضع السادات قويًّا بما فيه الكفاية في ديسمبر 1973 حتى أنه أقال رئيس هيئة الأركان اللواء سعد الشاذلي، مع أن الأخير كان من تحمل مسؤولية العمليات الخاصة بتخطيط العبور وتنفيذه، واعتقد الشاذلي بأنه كان كبش فداء لما زعم أنه خطة السادات وإسماعيل سيئة الحظ، لكنه سَرَّب معلومات قال فيها أنه عارض توجه السادات لإعطاء الولايات المتحدة دورًا مركزيًّا في التوسط بين مصر وإسرائيل عقب الحرب بعد كل ما فعله الاتحاد السوفيتي لمصر؛[256] كما تم إعفاء محمد حسنين هيكل من منصبه كرئيس تحرير لجريدة *الأهرام* عقب طرحه لتساؤلات مماثلة عن علاقة السادات بالولايات المتحدة؛ وإلى اليوم، لا يزال هيكل مناوئًا لا يني للسادات وإرثه، حتى أنه ذهب إلى القول بأن السادات وضع السم لعبد الناصر حتى يستولي على السلطة.[257]

وكان طرد هيكل هو البداية بالضبط للمرحلة الثانية من عمل السادات (بعد ثورة التصحيح) لإزالة كافة الملامح التي تنتمي لحقبة عبد الناصر وأي معارضة مهما كانت– حقيقية كانت أو خيالية– لحكمه، فإضافة إلى هيكل تم طرد أشخاص آخرين أقل شهرة منه، وكان هؤلاء قد عملوا تحت قيادة

---

[256] الشاذلي، *عبور السويس*، 285، 287.

[257] ردت رقية ابنة السادات فورًا على مزاعم هيكل برفع دعوى قضائية عليه في سبتمبر 2010. أنظر جاك شينكر، "ابنة السادات تلجأ للقضاء بشأن مزاعم بأنه سمَّم عبد الناصر"، *الجارديان*، 20 سبتمبر 2010.

عبد الناصر؛ وعلاوة على ذلك، بدأ السادات في توسيع نطاق التغييرات السياسية التي بدأها في مايو 1971، فتحرك بتصميم أكبر لجعل الرئاسة المصرية خاصة به؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أصدر في مارس 1974 "ورقة أكتوبر" التي سعى فيها إلى استغلال "عبور القناة" كطريق لرسم مسار جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر؛ ومع انتهاء كابوس حرب يونيو 1967 واسترداد مكانة القوات المسلحة، كانت مصر عازمة على القيام بقفزتها التالية نحو الأمام، فكما قام السادات بتعديلات على حكم عبد الناصر في عام 1971، فقد استمر في استخدامه لـ "ثورة" يوليو 1952 على أساس أنها هي القاعدة التي يبني عليها سياساته ومبادراته، لكن تخليه عن طريق سلفه كان واضحًا في ورقة أكتوبر؛ فعلى سبيل المثال، واصل السادات تأكيده على أنه لن يتخلى عن الثورة، لكنه كان يعمل على ضبطها حتى يضمن عدم حدوث تجاوزات في المستقبل، مصرحًا بقوله: "دعوني أكن صريحًا معكم في أننا نبني ولا نهدم.. نصحح ولا نكسر.. نطور ونعزز كل ما هو إيجابي.. ونُصفِّي كل ما هو سلبي."[258] وبتأكيده على أنه كان يضع الثورة على مسارها الصحيح مرة أخرى، كان السادات يُوظِّف تكتيكًا سياسيًّا سوف يجعل من السهل بالنسبة له في نهاية المطاف أن يُنحي الثورة جانبًا بينما يستمر في كسب التأييد السياسي من شعبه؛ ولذلك ففي ورقة أكتوبر، زعم الرئيس أنه لو لم تكن هناك مراكز قوى لما كان الإصلاح السياسي قد تباطأ على مدار العقدين السابقين من الثورة، ولما كان السادات قد تخلص من هذه الزمرة، فقد حلَّ زمن "تحقيق سيادة القانون ودولة المؤسسات" التي كانت فكرة متأصلة في المشروع الأصلي للضباط الأحرار؛ وبطبيعة الحال، فلم تكن مزاعم السادات بشأن "الحرية السياسية" والثورة، ولا كلامه عن حكم القانون حقيقيًّا، لكن هذا الكلام كان فعَّالًا من الناحية السياسية.

وكان الجديد في ورقة أكتوبر هو "الانفتاح"، فبعد عقدين من تصريح الزعماء المصريين من التزامهم بالاشتراكية– رغم أنهم انحرفوا عن الاقتصاد الموجه في تطبيقهم لها– اقترح السادات وضع تأكيد أكبر على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومرة أخرى بذل السادات كل جهد ممكن لإظهار

[258] *ورقة أكتوبر*، (القاهرة: هيئة الاستعلامات، أبريل 1974)، 40.

أن معالجته الجديدة ليست جديدة على الإطلاق، فمن أجل تبرير الانفتاح، صرح السادات أمام مجلس الشعب:

> كانت وثائق الثورة ومواثيقها واضحة في أنها لا تبرر التأميم الكامل، كما لم تَقصِر النشاط [الاقتصادي] على القطاع العام، وتبنت هذه الوثائق مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج الأساسية من أجل ضمان استخدام هذه الوسائل لما فيه مصلحة التنمية في سبيل الكفاية والعدالة.
>
> إن للقطاع الخاص دورًا هامًّا في التنمية، ويجب أن نعترف بأننا لم نوف بمتطلباته، ولا وضعنا الشروط التي تعزز من نشاطه الإنتاجي على الدوام.[259]

كان السادات يُبالغ (إلى حدٍّ كبير) في التأكيد على ما ذكرته الوثائق والمؤسسات الثورية بشأن الترتيبات الاقتصادية في البلاد من أجل إخفاء الطبيعة الحقيقية لما كان يقترحه، فقد كان من شأن الانفتاح تغيير الطريقة التي سعى بها المصريون نحو تحقيق النمو الاقتصادي؛ ورغم أن الخطاب الاشتراكي ظلَّ موجودًا، وكان على الدولة أن تبقى هي الفاعل الاقتصادي الأولي في البلاد، فقد أوضح الانفتاح أن مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر قابع بين أيدي القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، ودمج الاقتصاد المصري في العالم الخارجي، وكان هذا سببًا اقتصاديًّا وجيهًا للتحول عن الاقتصاد الاشتراكي لمصر، إذ أنه– من ناحية المبدأ– لم يكن اقتصادًا فعَّالًا، كما كان النمو والإنتاج والاستثمارات كلها مجالات إما راكدة أو متدهورة بحلول منتصف السبعينيات.[260]

وكان الجزء الرئيسي في الانفتاح هو القانون 43 للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر، إذ سمح هذا القانون بمشروعات مشتركة بين الشركات التي تمتلكها الدولة والقطاع الخاص من أجل جذب

---

[259] السابق، 60.

[260] للحصول على مناقشة كاملة بهذا الشأن، انظر جلال إيه. أمين، *ورطة مصر الاقتصادية: دراسة لتفاعل الضغط الخارجي، والغباء السياسي، والتوتر الاجتماعي في مصر، 1960–1990*، (لايدن: إي. جي. بريل، 1995).

الاستثمارات، ولم يكن هناك جديد في هذا الأمر، بيد أنه وفقًا للقانون 43 أصبح من الممكن أن يتم التعامل مع المشروع بأكمله على أنه مشروع خاص حتى لو كانت هناك شركة شريكة مملوكة للدولة تحمل أكبر قدر من الأسهم فيه، فأدى ذلك إلى تجنب سلسلة المميزات التي يحصل عليها العمال في المشروعات المملوكة للدولة؛ وفي قلب واضح للتأميمات التي جرت عامي 1961 و1964، أصبح بوسع المستثمرين الأجانب أن يشغلوا المواقع المسيطرة في المؤسسات المملوكة للدولة، كما سنَّ القانون الجديد تأسيس "منطقة حرة" ومشروعات "داخل البلاد" في محاولة إضافية لدفع النمو الاقتصادي، فتم إنشاء مناطق حرة في القاهرة والإسكندرية ومدن رئيسية أخرى لتشجيع التصدير، وكانت البضائع التي يتم إنتاجها في هذه المناطق خاضعة لرسوم مقدارها 1% على القيمة الإجمالية للبضائع التي يتم نقلها عبر تلك المناطق، كما كان من الممكن أن يعود رأس المال إلى مصدره أو يتحرك إلى المناطق الحرة بلا عوائق تذكر، بيد أن المنتجات التي كانت تباع في مصر من المناطق الحرة كانت خاضعة للرسوم العادية، أما المشروعات "داخل البلاد" فكانت تحصل على معاملة ضريبية تفضيلية من خمس إلى ثماني سنوات، وكان من المسموح لها أن تستورد– بلا جمارك– كافة المعدات والخامات المطلوبة في عملها، وهو ما يعني أنه لم يكن من المسموح للمؤسسات في السوق الحرة ولا المشروعات داخل البلاد بشراء المواد الخام بأسعار مدعومة إلى حد كبير كما كان الحال بالنسبة للمشروعات التي تمتلكها الدولة.[261]

ورغم التغيرات الهامة التي أحدثها القانون 43، فلم ذلك يتسبب القانون في خلق حالة من النظام الرأسمالي المتحرر من القيود والأغلال، إذ ظَلَّ المستثمرون المحليون الذين يتعاملون بالجنيه المصري يواجهون سلسلة من المصاعب من أجل الحصول على أرباح، وكانوا مجبرين على أن يقدموا لعمالهم مميزات مشابهة للمؤسسات التابعة للقطاع العام، كما واجهوا فرض ضرائب عالية عليهم؛ وإضافة إلى ذلك، فحتى مع وجود القانون 43، ظَلَّت الدولة المصرية تمتلك قدرًا كبيرًا من السيطرة على النشاط

[261] "القانون رقم 43 لسنة 1974"، في عبد المنعم حسني، *ملخص للقوانين والتشريعات المصرية* [بالعربية] ، المجلد 5، (الجيزة: مركز حسني للدراسات القانونية، 1987)، 229–261؛ وتربيري، *مصر عبد الناصر والسادات*، 128–134.

الاقتصادي؛[262] فعلى سبيل المثال، حَدَّد القانون 43 أولويات الاستثمار– وهي الصادرات والتكنولوجيا والخدمات– وفوَّض هيئة استثمار داخل وزارة الاقتصاد بفحص كافة المشروعات قبل أن تحصل على الموافقة اللازمة من هيئات حكومية أخرى، ورغم أن هذه العملية كانت ثقيلة من الناحية البيروقراطية، لكنها كانت مفيدة للسادات، إذ كان هناك هدف سياسي من وراء هذه العملية تمامًا، كما هو الحال بالنسبة للمبرر الاقتصادي لها؛ فمع إطلاق الانفتاح لطاقة القطاع الخاص، كان رجال الأعمال الموجودون بالفعل– مثل عثمان أحمد عثمان الذي تزوَّج ابنه بإحدى بنات السادات– والطبقة الثرية الأحدث التي ظهرت في هذه الفترة مدينين للحكومة والشخصيات التي يعرفونها داخل أروقة السلطة، مما أدى إلى حصولهم على ثرواتهم، الأمر الذي شكَّل حافزًا قويًّا لدعم مجتمع رجال الأعمال للسادات والوقوف في وجه التحديات أمام الوضع القائم الذي كان هؤلاء يستفيدون منه أكثر من الآخرين، ولا شك في أن هناك فروقًا كانت قائمة بين النظام الحاكم ورجال الأعمال؛ فعلى سبيل المثال، كان عثمان معروفًا بدفاعه عن الخصخصة، لكن مثل هذه الاختلافات بين النظام ورجال الأعمال كان يمكن أن تتلاشى، إذ كانت الرفاهية التي يتمتع بها عثمان والازدهار الذي شهدته شركاته الخاصة– سواءً أكانت الشركات الاستشارية أو الشركات الأخرى المرتبطة به– معتمدة على علاقاته بالحكومة، فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لقامة هائلة مثل عثمان، فلا شك أن هذا الأمر كان ينطبق أيضًا على الجبابرة الآخرين في عالم الأعمال والصناعة.

وبخلاف الانفتاح، حاول السادات أن يحقق التزامه ببناء دولة المؤسسات والحرية السياسية، ففي الوقت الذي صدرت فيه ورقة أكتوبر ، كان قد رفع بعض القيود المفروضة على الصحف، ورغم ذلك فقد كان تفاخره بأنه أنهى الرقابة على الصحف أمرًا غير صحيح تمامًا؛ فكما أوضح هيكل، كانت هناك موضوعات معينة– وخاصة تلك التي تنتقد السادات وأسرته والقوات المسلحة– خارج الإطار المسموح به بصورة متعمدة، وكان أهم إصلاح قام به السادات هو تأسيسه للمنابر– أو البرامج السياسية– داخل الاتحاد العربي الاشتراكي عام 1976، فرغم ثورة التصحيح والعبور والسيطرة الواضحة التي تمتَّع بها السادات في الساحة السياسية، فقد ظلَّ الاتحاد العربي الاشتراكي المتحدث باسم السادات، ورغم أن

[262] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 141.

هذا الاتحاد والهيئات السابقة عليه كانت كلها مجرد كيانات تتحكم الدولة عن طريقها في الساحة السياسية، فإن تلك الهيئة كانت ذات حدين بالنسبة للسادات، إذ كان من الممكن أن تكون مصدرًا لسلطته أو تراجعه النهائي لو كانت مراكز القوى قد نمت بصورة أكبر، وبالتالي فقد استخدم السادات سلطته ومكانته التي حصل عليها من حرب أكتوبر في دك مسمار في بُعبع الاتحاد العربي الاشتراكي؛ ففي سبتمبر 1974، طلب السادات من لجنة في مجلس الشعب أن تدرس الاتحاد الاشتراكي وهيكله و– هذا هو المهم– ما الذي تريده التيارات المختلفة فيه؛ وبحلول عام 1975، رفعت اللجنة تقريرها للسادات، قائلة بأنه باستثناء اليمينيين– الذين يؤيدون الخصخصة وحرية الصحافة والساحة السياسية المتعددة الأحزاب– فإن بقية المكونات داخل الاتحاد الاشتراكي تؤيد الثورة، ولا بد أن هذا الأمر قد أثار غضب السادات الذي كان قد بدأ فعلًا في الابتعاد عن بعض الجوانب الرئيسية في الثورة تحت زعم تطبيق مبادئها على نحو أكثر فاعلية، وبعد حوالي عام من التفكير، قرر السادات وضع نهاية للاتحاد العربي الاشتراكي.

فابتداءً من مارس 1976، كان على الاتحاد العربي الاشتراكي أن يحوي ثلاثة برامج سياسية رسمية تُمثِّل اليمين واليسار والوسط، وتمت تسمية البرنامج السياسي لليسار بمنبر التجمع الوحدوي التقدمي الوطني (الذي عُرف باسم التجمع) تحت قيادة خالد محيي الدين الذي كان أحد المجموعة الأصلية للضباط الأحرار،[263] وذلك فيما تولى قيادة اليمين عضو آخر من الضباط الأحرار هو مصطفى كامل مراد منبر الأحرار الاشتراكيين، أما الوسط فقد تمت تسميته بالمنبر العربي الاشتراكي؛ وفي انتخابات مجلس الشعب التي تم إجراؤها في سبتمبر التالي، حصل اليسار على أربعة مقاعد، واليمين على 12 مقعدًا، فيما حصل الوسط على 280 مقعدًا، بالإضافة إلى انتخاب 48 من المستقلين، وعندما افتتح السادات مجلس الشعب الجديد بعدها بشهر، أدهش الأعضاء المجتمعين والشعب المصري عندما أعلن عن أن المنابر الثلاثة داخل الاتحاد العربي الاشتراكي صارت من الآن فصاعدًا تُشكِّل أحزابًا سياسية.

---

[263] بي. جي. ڤاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث: منذ محمد علي حتى مبارك*، الطبعة الرابعة، (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز، 1991)، 384–385.

وكانت هذه الخطوة من جانب السادات أقل ثورية بكثير مما توقعه أنصاره في ذلك الوقت، فرغم أن السادات قد استهل عهدًا من تعددية الأحزاب بعد حوالي عشرين سنة من الحياة السياسية المحكومة على نحو شديد– وهذا صحيح– فإن الزعيم المصري كانت لديه وجهات نظر معينة بشأن دور الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي كان مرتبطًا بتجربة البلاد في الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، فحذَّر بيان السادات، الذي أعلن فيه عن تشكيل الأحزاب الثلاثة من السلوك التدميري للأحزاب السياسية قبل الثورة؛[264] وعلى النقيض من ذلك، فقد رأى الرئيس أن حزب الأحرار الليبراليين، والحزب الاشتراكي العربي، وحزب التجمع الوحدوي التقدمي الوطني، سوف تعمل كأحزاب معارضة موالية، لكن السادات أساء تقدير هذا الأمر بشدة، ففي أول انتخابات تم إجراؤها عام 1976 أصبحت تلك الأحزاب– باستثناء الحزب العربي الاشتراكي الذي تحول إلى الحزب الوطني الديمقراطي عام 1978– أكثر "معارضة" لا "موالاة"، فانتقدت الحكومة في عدة قضايا ذات أهمية وطنية، خاصة فيما يختص بالسياسة الخارجية؛ ومن الناحية الفعلية، فإن هذا الأمر لم يكن ذا بال، نظرًا للأغلبية الكبيرة التي حصل عليها الحزب العربي الاشتراكي، وإن أدت تلك الانتقادات إلى إحراج السادات.

ولأن الرئيس لم يكن يريد اتخاذ إجراءات قاسية ضد الأحزاب التي أسسها هو نفسه، فقد سعى إلى السيطرة على الأحزاب من خلال التشريعات، إذ عندما تم إنشاء المنابر كان مطلوبًا منها أن تقوم بنشاطاتها في حدود "الاشتراكية الديمقراطية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية"؛ وفي عام 1977، أصدر السادات القانون 40 الذي سعى من خلاله إلى وضع حدود للساحة السياسية خارج مجلس الشعب، فشرح هذا القانون المبادئ التي يجب أن تعمل الأحزاب وفقًا لها لتشمل "تحالف قوى الشعب العامل" و"حماية المكتسبات الأساسية للعمال والفلاحين"، كما تم إنشاء لجنة شؤون الأحزاب السياسية، وهي اللجنة المعروفة بلجنة الأحزاب التي سيطرت عليها الحكومة (ثم الحزب الحاكم فيما

[264] تمت إعادة نشر أجزاء من خطاب السادات في رفائيل إسرائيلي، *اليوميات العامة للرئيس السادات، الجزء الثالث: الطريق إلى البراجماتية، يونيو 1975–أكتوبر 1976*، (لايدن: إي. جي. بريل، 1979)، 1377–1381.

بعد)،[265]وكانت هذه اللجنة مكلفة بتحديد ما إذا كانت الأحزاب موضع النظر أمامها قد انتهكت المبادئ التي كان متوقعًا أن تتمسك بها أو أنها كانت مشابهة جدًّا لمجموعات أخرى قائمة بالفعل؛ وعلى أية حال، فقد كان القانون 40 ملائمًا لإقصاء الفصائل غير المرغوب فيها خارج الساحة السياسية (خاصة أولئك الناصريين والإسلاميين)، ونجحت جهود السادات في تحديد شكل السياسة المصرية على المدى الطويل مع بقاء القانون 40 (الذي تم إدخال تعديل عليه عام 2005) كأداة حاسمة في السيطرة السياسية حتى ثورة 2011 التي قلبت نظام الحكم في مصر.

1977

كان إصدار قانون الأحزاب السياسية تطورًا هامًّا، لكن عام 1977 اتسم بحدثين آخرين، فهزَّ الأول السادات، وربما نظامه كله، وأدى الثاني إلى تغيير الصراع العربي–الإسرائيلي والشرق الأوسط برمته للأبد؛ ففي تلك الفترة، كان الانفتاح يتقدم بخطوات واسعة، واعدًا بنتائج مبشرة، وأظهرت المؤشرات الاقتصادية الإجمالية– مثل الناتج الداخلي الإجمالي وميزان المدفوعات– مكاسب جيدة في الفترة ما بين عامي 1974 و1977،[266] وفي الوقت نفسه تزامنت هذه السياسة مع زيادة كبيرة في العجز التجاري الضخم للقاهرة، وهو ما عكس قفزة في استيراد المواد الغذائية ومجتمعًا أكثر ثراءً يتمتع بمزايا الثقافة الاستهلاكية الجديدة، ولو كان هذا الأمر قد تم في ظروف عادية، لكان من الصعب تمويل هذا التوسع، لكن القاهرة في منتصف السبعينيات كانت تتمتع بدعم من الخارج، خاصة من الولايات المتحدة التي كانت تقدم لمصر بحلول عام 1976 حوالي 1 مليار دولار على شكل دعم اقتصادي؛[267] وإضافة إلى مشكلات العجز التجاري، كانت هناك المديونية العامة الثقيلة للبلاد، والتي نتجت عن الشعار غير الرسمي لحقبة عبد الناصر "دجاجة لكل قِدر"، إذ كان هذا الشعار– الذي يعمل على

---

[265] مي قاسم، *السياسة المصرية: ديناميكيات الحكم السلطوي*، (بولدر، كولورادو: لين راينر، 1970)، 54.

[266] وزارة التنمية الاقتصادية المصرية، "مؤشرات اقتصادية كبرى 1967–1980".

[267] ريموند إيه. هينيبوش، *السياسة المصرية في عهد السادات*، 70.

تحقيق المساواة– مدعومًا بسلسلة من أشكال الدعم للبضائع الأساسية التي شملت الخبز وزيت الطهي والأرز والوقود والسكر والسجائر، وهو الدعم الذي شكَّل ضغطًا على الميزانية، خاصة مع شعب ينمو بنسبة 2 إلى 3% سنويًّا؛ وعليه ففي يناير من ذلك العام، وعملًا بنصيحة صندوق النقد الدولي، اقترح السادات تقليل– لا إلغاء– أشكال الدعم السالف ذكرها.

وكان رد الفعل من المجتمع المصري سريعًا، إذ نزلت الطبقتان الوسطى والدنيا بالإضافة إلى الطلاب إلى الشوارع في أنحاء مصر في 18 يناير للاحتجاج على السياسات التي كان من شأنها جعل حياتهم أكثر صعوبة؛ وأدى الاعتقاد الواسع بأن هناك فجوة في المجتمع بين الأثرياء– خاصة أولئك الأغنياء الجدد– والفقراء، وأن تلك الفجوة تزداد اتساعًا، إلى أن يكون رد الفعل على إجراءات الاقتطاعات من الدعم أكثر حدة، وأُخِذ السادات– الذي كان في استراحة في أسوان– على حين غِرَّة بسبب حدة الاحتجاجات والحنين الظاهر لعبد الناصر وسط كثير من المتظاهرين، بالإضافة إلى القدح الشخصي الذي استهدفه هو وأسرته؛ وعندما أصبح واضحًا أن الشرطة عاجزة عن السيطرة على الوضع واستعادة النظام، دعا السادات القوات المسلحة لعمل ذلك، لكن الجيش– الذي عاد إلى ثكناته بعد هزيمة 1967 واستعاد مكانته بالعبور في أكتوبر 1973– كان كارهًا للنزول للشارع للمحافظة على السلم العام، كما كان قلقًا من السياسيين الذين قد يسارعون بإلقاء اللوم على العسكريين لو حدث أمر سيئ، فطلب المشير الجمسي– الذي كان مديرًا للعمليات العسكرية خلال حرب أكتوبر، ثم وزيرًا للحربية منذ ذلك التاريخ– من السادات أن يتراجع عن الاقتطاعات المقترحة في الدعم قبل أن يرسل دباباته وجنوده إلى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى، فوافق السادات، وفي 20 يناير أخمد الجيش المظاهرات من غير إبطاء.

واستعاد الرئيس عافيته مما تم الاصطلاح عليه بـ "أعمال شغب الخبز" ["انتفاضة الخبز"]، بيد أنه كان من الواضح أن المكانة التي حصل عليها بسبب حرب أكتوبر لم تَحُل دون تعرضه لتقلبات السياسة المصرية والتحديات المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن الواضح أن جهود السادات لتصحيح ما يُسمى بثورة الضباط الأحرار كانت فاقدة للشعبية الجماهيرية تمامًا باستثناء التأييد الذي نالته من جانب الطبقات التقليدية التي عرفت الازدهار في عهده، بالإضافة إلى طبقة الأثرياء الجدد،

ولم يكن من الصعب معرفة السبب من وراء ذلك، إذ تزامن الانفتاح مع دفء العلاقات المصرية– الأمريكية، وقيام علاقة شخصية وثيقة بين السادات ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، بالإضافة إلى الظهور الواضح لمشروعات كالبارات والأندية والمحال التجارية التي تقدم الأذواق والأعراف الغربية،[268] فأدت هذه التطورات إلى عودة البُعبع القديم المتمثل في الاختراق الغربي للبلاد، وهو الأمر الذي ركَّز عليه الناصريون والإسلاميون الذين شاركوا في أعمال الشغب.

ومع عودة الهدوء إلى المدن المصرية، أدار السادات رأسه نحو الصراع مع إسرائيل، وكان الجزء الأكبر من ذلك العام– 1977– قد انقضى مع مراجعة الإدارة الأمريكية الجديدة التي يقودها الرئيس جيمي كارتر للسياسة القائمة، والتجهيز لعقد مؤتمر سلام في جنيف، وهو العمل الذي استمر حتى يوم 9 نوفمبر 1977، ففي ذلك اليوم ظهر السادات أمام مجلس الشعب وألقى خطابًا طويلًا عالج فيه قضايا مختلفة، تتراوح بين التغييرات الديمقراطية منذ ثورة التصحيح والانفتاح، وقانون الضرائب الذي اقترحه السادات، وصولًا إلى الصراع مع إسرائيل، وكان معظم ما قاله السادات عن إسرائيل هو الخطاب السائد بصورة عامة، لكنه قبل نهاية خطابه خرج عن النص فصرَّح بما يلي:

> لقد سمعتموني وأنا أقول بأنني على استعداد للذهاب إلى آخر الدنيا سعيًا نحو السلام العادل ومن أجل ألا يُقتل أو يُجرح أيٌّ من أبنائي الضباط والجنود، بل إنني على استعداد حتى للذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي حتى أناقش معهم هذا الأمر.[269]

وحيا الحاضرون في المجلس– من أعضاء وضيوف رسميين– البيان بعاصفة من التصفيق، لكن أحد الحاضرين البارزين الذين جاءوا ليشهدوا الخطاب بناءً على دعوة الرئيس السادات– وهو رئيس منظمة

---

[268] تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن رسميًّا في فبراير 1975.

[269] أنور السادات، "خطاب ألقاه الرئيس أنور السادات في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب، 9 نوفمبر 1977"، في *خطابات ومقابلات الرئيس محمد أنور السادات بمناسبة زيارته للقدس*، (القاهرة: هيئة الاستعلامات، 1978)، 5–54.

التحرير الفلسطينية ياسر عرفات– كان غاضبًا، فيما قال وزير الخارجية حينئذ إسماعيل فهمي في مذكراته بأن موافقة البرلمان الواضحة على رغبة السادات في الذهاب إلى إسرائيل لا يجب أن تؤخذ على حرفيتها، إذ اعتقد كل الحاضرين تقريبًا أن بيان السادات هو مجرد حيلة خطابية "تأتي بالأمر من آخره" وأن السادات قد استخدم هذه الحيلة حتى يُظهر أن مصر– على عكس إسرائيل– كانت جادة في التوصل إلى سلام، ولا شيء غير السلام،"[270] وقد أدى تصريح السادات بعد إلقائه لفقرات مطولة في مدح قيمة التضامن العربي وانتقاد الإسرائيليين على تصلبهم الواضح إلى التقليل من أهميته.

ولم يكن عرفات، ولا أي من الممثلين المجتمعين في مجلس الشعب يعلم بأنه بعد 11 يومًا بالضبط كان السادات سيلقي خطابًا برلمانيًّا آخر، لكنه سيكون أمام الكنيست الإسرائيلي هذه المرة، ولم يكن قرار السادات بالذهاب إلى القدس عفو الخاطر، ذلك أنه كان نتيجة طريق طويل وحذر، بدأ بعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار في أكتوبر 1973؛ فبمساعدة هنري كيسنجر، شرع الإسرائيليون والمصريون في مفاوضات أسفرت عن اتفاقية فك الاشتباك بعدها بشهرين، وانتهت الحرب رسميًّا في 18 يناير 1974 عندما وقَّع الإسرائيليون والمصريون اتفاقية عند الكيلو 101 على طريق القاهرة–السويس، وكان هذا المكان قد شهد المحادثات المصرية–الإسرائيلية منذ وقف إطلاق النار، فانسحبت القوات الإسرائيلية مسافة 19 ميلًا إلى الشرق من القناة، وتم تحديد حجم ومواضع تواجد القوات المصرية في سيناء، كما تم نشر قوة جديدة من الأمم المتحدة لتقوم بدوريات في المنطقة العازلة بين قوات الخصمين؛[271] وفي غضون المفاوضات التي سميت "سيناء 1" عقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مؤتمر سلام في جنيف، بهدف أن يكون نقطة مرجعية لمفاوضات السلام اللاحقة في المستقبل، فحضرت كافة الأطراف المعنية ما عدا السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية (التي لم تكن

---

[270] إسماعيل فهمي، *مفاوضات السلام في الشرق الأوسط*، (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز، 1983)، 266.

[271] للحصول على مناقشة مفصلة حول اتفاقية فك الاشتباك، انظر هنري كيسنجر، *سنوات الغليان*، (بوسطن: ليتل، براون، 1982). 799–853، 1250–1251؛ وأيضاً ويليام بي. كوانت، *عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي–الإسرائيلي منذ عام 1967*، (واشنطن: مطابع معهد بروكنجز، 1993). 183–220.

مدعوة للمشاركة في أعمال المؤتمر)، ولم يهدف ذلك المؤتمر إلى توفير تغطية ماهرة لدور واشنطن البارز في التفاوض من أجل التوصل لسلام عربي–إسرائيلي، فحافظ على وهم كفالة السوفيت للعملية السلمية، بينما كان كيسنجر يسعى إلى إخراج المصريين من كنف السوفيت.

وبعد اتفاقية فك الاشتباك الأولى بتسعة عشر شهرًا، جاء اتفاق آخر عُرف باسم "سيناء 2"؛ ووفقًا لتلك الخطة، كان على الإسرائيليين أن ينسحبوا مسافة 18 ميلًا من المواقع التي تمركزوا فيها وفقًا لاتفاقية فك الاشتباك الأولى، وهو ما أدى إلى توسيع المنطقة العازلة التي تُشرف عليها الأمم المتحدة بين القوات المحاربة، وكان هذا الأمر مهمًا بالنسبة للمصريين، إذ أدى إلى دفع الإسرائيليين إلى الحدود الشرقية لممرات سيناء، كما كان على جيش الدفاع الإسرائيلي أن ينسحب من حقول أبو رديس ورأس سدر البترولية، وحصل الإسرائيليون والمصريون على محطات إنذار مبكر يديرها مدنيون أمريكيون؛ وفي مقابل إعادة نشر القوات من الجانب الإسرائيلي، كان مسموحًا للمصريين أن يقوموا فقط بنقل قواتهم– وهي القوات التي كانت محددة بنفس العدد المسموح به للإسرائيليين: 8,000 جندي، و75 دبابة، و60 مدفعًا– في أي مكان من اثنين إلى أربعة أميال إلى الشرق من مواقعهم في مارس 1974، وكانت مفاوضات فك الاشتباك الثاني طويلة وشاقة نظرًا لرغبة إسرائيل في أن يقوم السادات بإشارة سياسية كإنهاء حالة الحرب بين البلدين قبل الالتزام بأي سحب إضافي لقواتها إلى شرق ممري مِتلا وجدي تحديدًا كما كان المصريون يريدون، لكن السادات رفض ذلك خوفًا من أن يتهمه المصريون والعرب بأنه يسعى إلى عقد سلام منفرد.

ومن جانبهما، كان كيسنجر والرئيس فورد متعاطفين مع موقف الرئيس المصري، فبذلا ضغوطًا كبيرة على الإسرائيليين، مهددين بإعادة النظر في معالجة واشنطن لسياستها في الشرق الأوسط على نحو كامل؛ وفي نهاية المطاف، اشترت واشنطن موافقة إسرائيل من خلال التزام سخي بتزويدها بنظم تسليح متطورة، وحزمة مساعدات تقدر قيمتها بـ 2 مليار دولار، وتعهدًا بضمان تزويد إسرائيل باحتياجاتها من الطاقة، بالإضافة إلى التزامات دبلوماسية تقضي بألا تكون هناك مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولن يكون هناك تغير في الوضع القائم على الجبهة الأردنية (وهو ما يعني سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية)، وألا يتم التوصل إلى اتفاقيات فك اشتباك أخرى مع سوريا، باستثناء تغييرات

طفيفة مطلوبة من إسرائيل حيال مرتفعات الجولان، كما تلقت إسرائيل تأكيدًا بأنه لن يكون هناك أي فض اشتباك محدود آخر مع مصر، وأن الخطوة التالية سوف تكون معاهدة سلام بين الجانبين، وأخيرًا فقد أكدت واشنطن للقدس بأنه في حال حدوث تهديد جديد لأمن إسرائيل، فإن الدولتين سوف تتباحثان بشأن أفضل الخطوات لمواجهة ذلك التحدي.[272]

وعشية خطاب السادات الذي عبَّر فيه عن عزمه الذهاب إلى القدس، كانت مصر وحلفاؤها العرب منهمكين في التحضير لجبهة عربية موحدة استعدادًا للجولة الثانية في مؤتمر جنيف، التي كانت تهدف إلى وضع تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، ولم يكن لدى أي من الطرفين حافز للاستمرار في الاتفاقيات المحدودة التي كان كيسنجر قد تفاوض بشأنها على مدار السنوات الثلاثة الماضية، وعليه فقد شعر الرئيس جيمي كارتر وفريقه بأن عام 1977 هو اللحظة المناسبة للبدء في مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى مؤتمر سلام في جنيف، لكن حجر العثرة كان يتمثل في التمثيل الفلسطيني في هذه المحادثات، إذ كان وجوده يعني أن الإسرائيليين لن يخوضوا تلك المفاوضات؛ وببساطة، فإن القدس لم تكن مؤيدة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، فلما وجدت إدارة كارتر نفسها بين هذه المواقف المتعارضة، حاولت البحث عن تسوية عملية، بالإضافة إلى القضايا الضاغطة الأخرى بخصوص المشاركة السوفيتية في خريف 1977.

وإضافة إلى ذلك، بذلت الدول العربية جهودًا مضنية في هذا الصدد؛ ففي 12 نوفمبر، اجتمع 21 وزير خارجية من الاثنتين وعشرين دولة عربية في العاصمة التونسية من أجل وضع مخطط للقمة العربية، فقام عمداء الدبلوماسية العربية بوضع سلسلة من الاقتراحات التي اعتقد وزير الخارجية المصري فهمي بأنها ستحقق تعاونًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا أكبر بين الدول العربية، كما كانت الجبهة الموحدة أمرًا رئيسيًّا في الاستراتيجية العربية للمشاركة في مؤتمر جنيف الذي كان من المقرر عقده في شهر ديسمبر،[273] لكن ذلك المؤتمر لم ينعقد أبدًا؛ وبدلًا من ذلك، نفذَّ السادات كلمته بالذهاب إلى القدس، مصرَّحًا على الملأ بنيَّته في ذلك أثناء حديثه لوسائل الإعلام عقب لقاء جرى بينه وبين

---

[272] ساخر، *تاريخ إسرائيل*، 818–825؛ كوانت، *عملية السلام*، 240، 259، 265.

[273] فهمي، *مفاوضات السلام في الشرق الأوسط*، 267–273.

نظيره السوري في 16 نوفمبر، ولم تكن هناك سوى قلة محدودة– مثل كبار المسؤولين المصريين وإدارة كارتر– هي التي تعرف بأن السادات والإسرائيليين قد فتحوا قناة اتصال سرية بين وزير الخارجية ديان وحسن التهامي– المعاون الموثوق بالنسبة للسادات– وهي القناة السرية التي ركَّزت على إمكانية سفر السادات إلى إسرائيل.

وعلى الرغم من معارضة نظرائه من الحكام العرب ووزير الخارجية ونائب الأخير (وقد استقال كل منهما)، قام السادات برحلته التي قطعت 250 ميلًا للذهاب إلى إسرائيل، فوصل إليها مساء السبت 19 نوفمبر؛ وبعدما حطت الطائرة الرئاسية على أرض مطار بن جوريون الدولي خارج تل أبيب، ذهب الزعيم المصري إلى القدس برفقة الرئيس الإسرائيلي إفرايم كاتسير، فسافر موكب السادات على الطريق 1، وهو الطريق السريع الذي يمتد على الجنوب الشرقي من السهل الساحلي متجهًا إلى القدس؛ وعلى ذلك، فهو يمر ببعض أهم المواقع في استقلال إسرائيل، مثل لاترون، وهو ميدان المعركة الشرسة التي دارت بين قوة الهاجاناه الإسرائيلية والفيلق العربي، وكاسل، وهي تبَّة استراتيجية تُعد بوابة للقدس، علمًا بأن القوات العربية كانت تستخدمها لنصب الكمائن للمواكب الإسرائيلية المسافرة إلى المدينة، وطريق بورما، وهو موازٍ للطريق 1 وتم إنشاؤه تحت جنح الظلام حتى تتجنب شاحنات الإمدادات الإسرائيلية الهجمات وترفع الحصار عن القدس الغربية؛ وكان تأمين زيارة السادات شديدًا إلى أقصى درجة، لكن آلاف الناس وقفوا على جانبي الطريق رغم ذلك، آملين في أن يحظوا بمشاهدة الموكب؛ وفي ذلك المساء، قابل الزعيم المصري رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين قبل أن يخلد للراحة في فندق الملك داود على الجانب الآخر من المدينة القديمة في القدس؛ وفي صباح يوم 20 نوفمبر، صلَّى السادات في المسجد الأقصى، وزار كنيسة المهد، كما زار النصب التذكاري لضحايا الهولوكوست– ياد فاشيم– وكان الأمر التالي على جدول زيارته هو إلقاء خطابه الموعود في الكنيست.

يقع الكنيست في ضاحية جيفات رام في القدس الغربية، ويُعد بالكاد معلمًا للعمارة الحديثة إذ أنه– في واقع الأمر– مبنى قبيح جدًا؛ ورغم كل عيوبه البصرية، فإن رمزية هذا المبنى بالنسبة للإسرائيليين ومؤيديهم في أنحاء العالم قد تكون أكثر أهمية، فالكنيست– رغم كل شيء– هو التعبير النهائي عن السيادة اليهودية على أرض إسرائيل، وهناك وقف السادات– الذي انخرط طيلة عمله في فيض جارف

من الدعاية المعادية لإسرائيل، وكتب مدحًا لأدولف هتلر، وشنَّ حربًا وحشية ضد إسرائيل– على المنبر، وذلك على مرمى حجر من صورة للأب المؤسس للصهيونية تيودور هيرتزل، وهو الأمر الذي كان في حد ذاته خارقًا للعادة، ورغم أن كثيرين يتذكرون زيارة السادات للقدس، فإن قلة منهم هي التي تتذكر خطابه أمام أعضاء البرلمان الإسرائيلي المائتين والعشرين، والحفنة الصغيرة من الصحفيين التي سُمح لها بدخول الكنيست (من بين آلاف وصلوا إلى إسرائيل لتغطية هذه الزيارة)، إذ استهل الرئيس المصري خطابه مستشهدًا بكثير من المقولات الدينية، فتكلم بالقرآن والتوراة، وأكد بمهارة على المكانة التي تنتظره في التاريخ من جراء زيارته للقدس، وتحدث بفظاظة للإسرائيليين، ففي أهم فقرات خطابه– الذي ألقاه بالعربية– تحدث السادات إلى مضيفيه الإسرائيليين قائلًا:

> الحق أقول لكم، إن السلام لن يكون اسمًا على مسمى ما لم يكن قائمًا على العدالة، وليس على احتلال أرض الغير، ولا يُسوِّغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم؛ وبكل صراحة، وبالروح التي حدت بي على القدوم إليكم اليوم، فإني أقول لكم أن عليكم أن تتخلوا نهائيًّا عن أحلام الغزو، وأن تتخلوا أيضًا عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب.
>
> إن عليكم أن تستوعبوا جيدًا دروس المواجهة بيننا وبينكم، فلن يجديكم التوسع شيئًا. وحتى نتكلم بوضوح، فإن أرضنا لا تقبل المساومة، وليست عرضة للجدل. إن التراب الوطني والقومي يُعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طُوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام، ولا يملك أي منا ولا يقبل أن يتنازل عن شبر واحد منه أو أن يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه...
>
> أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فليس هناك من يُنكر أنها جوهر المشكلة كلها، وليس هناك من يقبل اليوم في العالم كله شعارات رُفعت هنا في إسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين، بل تتساءل أين هو ذلك الشعب؟ إن قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تَعد اليوم موضوع تجاهل أو إنكار من أحد.[274]

---

[274] أنور السادات، "خطاب الرئيس أنور السادات أمام الكنيست"، 20 نوفمبر 1977، في *خطابات ومقابلات الرئيس محمد أنور السادات*، 145–171.

وتُظهر أي قراءة عادلة للخطاب، بأن السادات كان يطلب من الإسرائيليين أن ينضموا إليه في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242؛ وبطبيعة الحال، فقد كانت هناك اختلافات هامة بين الأطراف العربية والإسرائيلية بشأن التفسير الدقيق لهذا القرار، لكن السادات في خطابه أمام الكنيست أكَّد على الموقف الراسخ لحكومته وللحكومات الأخرى في الدول العربية، أما انحرافه عن الإجماع العربي فقد تمثَّل في زيارته للقدس، فبالنسبة للعرب وكثير من مواطني السادات، قام الأخير– بلا فائدة تذكر– بإضعاف إحدى أهم أوراقهم التفاوضية، وهي الاعتراف بإسرائيل.

وعلى ذلك فقد غَيَّرت زيارة السادات للقدس الحركة الدبلوماسية بِرُمتها في الشرق الأوسط، فأُلغي مؤتمر جنيف، إذ بدأ المصريون والإسرائيليون مفاوضاتهم الثنائية، وفي الوقت نفسه تدهورت علاقات السادات بنظرائه العرب بعد الانتقادات المدمرة التي وُجهت إليه بسبب خطوته الأحادية، لكن السادات لم يستسلم، وبعدما قام برحلته لإسرائيل، وكان قد استثمر كل جهوده في رؤية العملية التالية عليها– أيًّا ما كان اسمها– حتى تنجح؛ ورغم الأهمية الشديدة لزيارة السادات وخطابه في الكنيست، حيث إنها كانت اختراقًا نفسيًّا، فإن المفاوضات التي تلت زيارته للقدس أثبتت أنها صعبة، إذ لم تكن هناك كيمياء شخصية تُوفق بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين– الذي كان مفاوضًا ماهرًا وصعب المراس– فحسب، بل كانت الاحتياجات السياسية لكلا الزعيمين متعارضة تمامًا أيضًا.

وكان السادات واضحًا في الكنيست بأن هدفه لم يكن تحقيق سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، وإنما تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، وكان متغطرسًا في ذلك– على أقل تقدير– بالنظر إلى المعارضة الواسعة التي لاقته مبادرة السادات في المنطقة، وبالتالي فقد كان السادات بحاجة إلى إظهار أنه يتفاوض مع الإسرائيليين حتى يسترد السيادة المصرية على سيناء من ناحية، ومن ناحية أخرى– وهذا مهم– حتى يحصل الفلسطينيون على حقوقهم، وكانت هذه الفكرة واضحة في خطاب السادات بالكنيست عندما تحدى الأخير سامعيه بشأن إحدى الخرافات المؤسسة لقيام إسرائيل قائلًا:

ولن أستطرد في سرد أحداث الماضي منذ صدر وعد بلفور لستين عامًا خلت، فأنتم على بَيِّنة من الحقائق جيدًا، وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرضٍ لم تكن كلها ملكًا لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه.[275]

وكان موقف السادات الفظ جديرًا بالإعجاب، كما كانت السياسة التي أدت إلى هذا الموقف واضحة على نحو بَيِّن، لكن هذا الموقف كان من شأنه أن يُوقع الزعيم المصري في مأزق يعطي رئيس الوزراء الإسرائيلي اليد العليا في المسألة، إذ لم يكن بيجين ملتزمًا بإنجاح المفاوضات على نحو مماثل للسادات، كما أنه لم يكن مهتمًّا بشدة بحقوق الفلسطينيين، ورغم أن قلة من الناس هي التي أدركت ذلك في تلك الفترة، فإن هدف بيجين الأساسي كان يتمثل في التوصل إلى سلام مع مصر على ألا يكون ذلك على حساب تنازلات إسرائيلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديدًا فيما يختص بالأولى.

وأدى وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، بالإضافة إلى الجو المرير الذي خيَّم على العلاقة بين السادات وبيجين إلى أن يدعو الرئيس جيمي كارتر في نهاية المطاف كلًّا من الجانبين المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد لاثني عشر يومًا في سبتمبر 1978؛ وحتى في ذلك المنتجع الرئاسي، وبعيدًا عن أضواء الصحافة وعجيج السياسة، كان السادات وبيجين غير قادرين على المضي قُدمًا في مفاوضاتهما، فقضى الرئيس كارتر، ووزير الخارجية سيروس فانس، ومستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي وقتهم في التنقل على نحو مكوكي بين الزعيمين ووفديهما المفاوضين، وكانت الخلافات شديدة بين الطرفين على هذا المستوى، وهو ما أضر بالمصريين؛ وكان الوفد الإسرائيلي الأساسي– المكون من موشيه ديان ووزير الدفاع عزرا فايتسمان وأهارون باراك– مُعدًّا لأن يكون أكثر مرونة بكثير من بيجين، بينما أمضى أعضاء الوفد المصري وقتًا طويلًا في محاولتهم لإقناع رئيسهم

[275] السابق، 164–165.

بأن يكون أقل مرونة حتى لا ينتهي الأمر إلى موافقته على اتفاق سيئ لهم؛[276] وحتى نكون منصفين، فإن السادات كان متمسكًا بموقفه الذي أعلنه أمام الكنيست بشأن أن سيناء مصرية، ونتيجة لذلك فلم يكن لديه ما يتفاوض عليه، وكان موقف السادات مبنيًّا على مبدأ هام هو "الانسحاب الكامل" من أجل عقد أي مفاوضات عربية–إسرائيلية في المرحلة التالية، وطالما اعتزم بيجين– الذي كانت قواته لا تزال تحتل مساحة واسعة من سيناء– على المضي قدمًا في المفاوضات، فقد كان السادات مضطرًّا إلى تسوية موقفه بخصوص الفلسطينيين.[277]

وعليه، ففي غضون أسبوعين تقريبًا من المفاوضات في كامب ديفيد، لم يكن من المفاجئ أن يصبح وضع قطاع غزة والضفة الغربية ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في هاتين المنطقتين من النقاط العالقة بين الجانبين، فرغم أنهما قد وافقا– من حيث المبدأ– على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات لهاتين المنطقتين، فإن تفصيلات ما كان يفترض حدوثه بعد هذه المهلة موضع نظر، إذ كان المصريون يريدون أن يتم استغلال المرحلة الانتقالية للتفاوض على الحل النهائي، بيد أن الإسرائيليين لم يكونوا ملتزمين بهذا الأمر، كما كانت هناك مسألة بناء المستوطنات خلال فترة الخمس سنوات؛ وعلى ذلك، ومن أجل التوصل إلى اتفاق، قامت الولايات المتحدة بتغيير مسودة الاتفاق حتى يكون مستساغًا بصورة أكبر بالنسبة للإسرائيليين، ووفقًا لويليام كوانت– الذي كان موجودًا في كامب ديفيد كمدير شؤون الشرق الأدنى التابع لإدارة كارتر حتى اليوم الأخير من القمة– فقد وضعت الولايات المتحدة "كلامًا عن قابلية [قرار مجلس الأمن] 242 للتطبيق، بما في ذلك مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى فقرة تنادي بتجميد الاستيطان."[278]

ولا يمكن لأحد أن يُبالغ في أهمية القرار 242، إذ يُمثِّل المبادئ الأساسية لحل الصراع العربي– الإسرائيلي، فنصَّ على انسحاب إسرائيل "من الأراضي المحتلة" في حرب عام 1967، وحق كافة

---

[276] كوانت، *عملية السلام*، 280.

[277] السابق؛ ويليام بي. كوانت، *كامب ديفيد: صنع السلام وسياسته* (واشنطن، دي سي: مطابع معهد بروكنجز، 1986): 219.

[278] السابق، 281.

الدول في المنطقة "في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها؛" ورغم أهمية هذا القرار، فقد تم حذف النص الأمريكي الأصلي من مسودة الاتفاق، وبدلًا من ذلك، كان من المفترض أن تتم المفاوضات بناءً على القرار 242 لا على نتائج المباحثات، وعُدَّ هذا الأمر بمثابة تغيير رقيق– لكنه حاسم– من حيث المعنى، إذ حَرَّر الإسرائيليين من أي التزام محدد بالانسحاب في نهاية الأمر من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكما يشرح كوانت، فلم يكن بيجين يعتقد ببساطة بأن القرار 242 ينطبق على الفلسطينيين، لكن النص النهائي وافق المعايير غير الرسمية من حيث إنه كان مبهمًا بما يكفي لأن يدَّعي كل فريق النصر، وذلك عندما وقع السادات وبيجين "إطار السلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد" (وهو الاسم الرسمي لاتفاقيتي كامب ديفيد) في 17 سبتمبر 1978، وبالنسبة لتجميد الاستيطان، فقد تلقى كارتر في النهاية رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي يُصرِّح فيها بالتزام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات، وإن كان ذلك لثلاثة أشهر فقط– وهي المدة التي كان من المتوقع أن يتم فيها التفاوض للتوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل– ولم يحدث ذلك سوى بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

نتائج السلام

رغم أن اتفاقيتي كامب ديفيد قد مهدتا الطريق أمام معاهدة سلام تالية في ديسمبر 1978، فإن الإسرائيليين والمصريين لم يحققوا ذلك الهدف إلا بعد مدة تزيد على ثلاثة أشهر، ففي 26 مارس 1979، قام أنور السادات ومناحيم بيجين بالتوقيع على "معاهدة سلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل" في الحديقة الشمالية للبيت الأبيض، وذلك فيما لعب الرئيس جيمي كارتر دور الشاهد على التوقيع، وقد نَصَّت البنود التسعة للمعاهدة على إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وانسحاب إسرائيل من سيناء، وقيام علاقات عادية بين الدولتين، وملاحة السفن الإسرائيلية والسفن المتجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة، كما غطَّت بنود المعاهدة الترتيبات الأمنية في سيناء، بالإضافة إلى وجود نصوص بشأن المزاعم الاقتصادية، والالتزام بحل المسائل العالقة من جراء "تطبيق

أو تفسير" المعاهدة من خلال المفاوضات أو التحكيم، وفي رسالة إلى الرئيس كارتر، أعرب الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجين عن التزامهما بتطبيق بنود اتفاقيتي كامب ديفيد الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بشأن التفاوض حول "طرق إنشاء سلطة [فلسطينية] ذاتية، وتعريف صلاحياتها ومسؤولياتها، بالإضافة إلى المسائل الأخرى في هذا الصدد،"[279] ودعت الرسالة الأردن إلى المشاركة في المفاوضات، كما أكدت على أن الوفدين المقترحين من مصر والأردن "قد يَضمان فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين كما يرى الطرفان؛"[280] وإضافة إلى ما تقدم، فقد أكد السادات وبيجين على أن هدف المفاوضات هو تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة حكم فلسطيني منتخب.

كانت معاهدة السلام– ولا زالت– إنجازًا هائلًا أنقذ أعدادًا لا تحصى من الأرواح، وعملًا أعطى فرصة لملايين المصريين والإسرائيليين حتى يعيشوا في أمان وازدهار، لكن هذه المعاهدة قد أدت بالضبط إلى ما كان يأمل السادات أن يتجنبه، وهو الحصول على سلام منفرد مع إسرائيل، فبدأت المفاوضات المصرية–الإسرائيلية حول الأراضي المحتلة كما وعدت رسالة السادات وبيجين المشتركة لكارتر في أواخر أبريل 1979 لكنها لم تؤد إلى نتيجة، إذ رفض الأردنيون والفلسطينيون المشاركة فيها؛ وإضافة إلى ذلك، ورغم تعهدات بيجين، فلم يكن الأخير راغبًا في التوصل إلى تسوية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو يُحقق التطلعات الفلسطينية فعلًا، فتمخض الأمر عن حماقة مؤكدة في العملية برمتها، رغم أن إدارة كارتر قد زعمت حدوث تقدم في هذه المباحثات إلى أن تم إنهاء المفاوضات مع هزيمة الرئيس في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1980.

كان السادات قد قام بالكثير لتضميد الجراح الوطنية الجماعية التي أعقبت هزيمة 1967 بضمان عودة سيناء كاملة للسيادة المصرية من خلال استخدام القوة والدخول في مفاوضات، لكنه دفع ثمنًا سياسيًّا غاليًا جدًّا لتسويته مع إسرائيل، فرغم الدعم الشعبي ودعم النخبة الكبير لرحلته إلى القدس، فقد

---

[279] "رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين والرئيس المصري أنور السادات إلى الرئيس جيمي كارتر، 26 مارس 1979"، تمت إعادة طبعها في كوانت، *عملية السلام*، 472–473.

[280] السابق.

كانت سيطرة السادات على الساحة السياسية المصرية متدهورة مع حلول الوقت الذي خرجت فيه تفصيلات اتفاقيتي كامب ديفيد للنور، إذ خرج السادات عن الإجماع المصري والعربي بإطار السلام؛ وإذا كان السادات قد ذهب للقدس للدفاع عن قضية تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، فقد عاد من جبال غربي ميريلاند بما بدا على أنه سلام منفرد؛ وردًّا على اتفاقية الإطار التي تم التوصل لها في كامب ديفيد، استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل الذي كان صديقًا ومستشارًا للسادات لفترة طويلة، كما ترك سيد مرعي– صهر السادات– وظيفته كرئيس لمجلس الشعب، وتمت إقالة وزير الدفاع المشير محمد عبد الغني الجمسي ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة اللواء علي فهمي، رغم تجنب الأخيرين توجيه أي انتقادات علنية للسادات.[281]

ورغم أصوات الاستياء التي عَجَّت بها السلطة التنفيذية ومجلس الشعب المصري حتى قبل كامب ديفيد– إذ صرَّح حزبا الوفد والتجمع بانتقاداتهما لمفاوضات السلام– فقد كان السادات قادرًا على كسب التأييد للاتفاقيتين اللتين توصل إليهما بتأكيده على اعتبارهما خطوة أولى على طريق السلام الشامل، بيد أن ذلك الموقف أصبح عُرضة للانتقادات بعد توقيع معاهدة السلام، إذ بدَّد السادات نفوذ مصر بالتوصل إلى تفاهم مع إسرائيل بدون اتفاقية واضحة تُلزم بيجين بحقوق الفلسطينيين، فإذا كان بيجين قد حصل على إنجاز دبلوماسي يتمثل في المعاهدة التي أصبحت في يده، فما حاجته إلى التفاوض بنية حسنة بخصوص الفلسطينيين؟ وعلى أية حال، فقد كان الزعيم الإسرائيلي معارضًا بقوة لاتخاذ أي خطوة في هذا الشأن، لكن السادات كان عازمًا على تحقيق ما هو أكثر من مجرد التزام من جانب القدس بالتفاوض بهذا الخصوص، وبكل العدل والإنصاف نقول بأنه لو كان الأردنيون والفلسطينيون– بدعم عربي أوسع– قد وافقوا على العرض المصري/الإسرائيلي لاختلف التاريخ، وعمومًا فقد اتفقت كافة الفصائل المصرية تقريبًا على أن السادات قد وافق على اتفاق يعطي الكثير جدًّا لصالح إسرائيل رغم عودة سيناء الموعودة لمصر.

[281] هينيبوش، *السياسة المصرية في عهد السادات*، 74.

ورغم أن شيخ الأزهر أصدر فتوى تعطي معاهدة السلام حرمة دينية، ورغم تأييد الطبقات البرجوازية والثرية في مصر للتسوية مع إسرائيل، فإن تلك المشاعر ظلَّت محدودة، إذ عاقبت الحكومات العربية مصر بعقوبات اقتصادية، وتم نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، كما تم تعليق عضوية القاهرة في تلك المنظمة، مما جعل مصر منبوذة من العالم العربي؛ وفي الداخل، تحوَّل مجلس الشعب– الذي كان مرتعًا للمعارضة ضد السياسة الخارجية التي انتهجها السادات– إلى تمرد مفتوح على الأخير، ووصل الأمر إلى أن يقضي الرئيس وقتًا صعبًا في محاولته تطويع الحزب الوطني الديمقراطي (الذي كان يُسمى بالحزب الاشتراكي العربي حتى عام 1978)؛ ونتيجة لذلك، فقد قام السادات بحل البرلمان بعد ثلاثة أسابيع من توقيع معاهدة السلام، وقرر عقد انتخابات أخرى في يونيو، كما انتقد الصحافة بشدة، واصفًا نقابة الصحفيين بأنها غير مسؤولة، لكن استعراض القوة هذا لم يردع منتقدي السادات، فطيلة ما تبقى من عام 1979 ولفترة طويلة من العام التالي، واجه السادات معارضة تزايدت وتيرتها ونطاقها، إذ رأى المصريون مفاوضات الحكم الذاتي وهي تبوء بالفشل بدون مشاركة عربية أوسع، بينما كان تطبيع العلاقات مع إسرائيل جاريًا على قدم وساق ليتخذ أول سفير إسرائيلي في القاهرة– إلياهو بن إليسار– مقامه في 18 فبراير 1980 مع تنامي القطيعة بين مصر وأشقائها العرب، فكان هذا تحولًا خارقًا للمألوف بالنسبة لبلد آل على نفسه أن يكون واجهة القومية العربية، وسعى إلى توحيد المنطقة قبل عقد واحد فحسب، كما أدى السلام أيضًا إلى تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة؛ وإذا كان عبد الناصر قد فعل الشيء نفسه مع الاتحاد السوفيتي، فقد كانت العلاقات المتنامية مع واشنطن مريرة بصورة خاصة نظرًا لدعم أمريكا لإسرائيل، كما لم يظهر الازدهار العام الذي وعد به السادات مع حلول السلام بين مصر وإسرائيل على نحو فوري رغم أنه كان من المبكر جدًّا أن يتم الحكم على مثل هذا الأمر، ويبدو أن الفئات التي استفادت من المعاهدة هي نفسها التي استفادت من الانفتاح، وهي الطبقات الثرية؛ وبحلول مطلع عام 1980، قام ائتلاف من حوالي 80 شخصية مصرية كبيرة بالتوقيع على التماس يطلب من السادات أن يقوم بتغيير مسار البلاد، وكان من بين أبرز الموقعين ضباط أحرار مثل عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، ورئيس الوزراء السابق عزيز صدقي، ووزير التخطيط السابق صبري عبد الله، فطالب هؤلاء بتجميد العلاقات مع إسرائيل، وإعادة مصر إلى

محيطها العربي، وإنهاء تحالفها مع الولايات المتحدة، وعلى الصعيد الداخلي، طالب الموقعون باستقلال الصحافة والقضاء كجزء من مطلب أوسع لتطبيق الديمقراطية.[282]

كما انتهت العلاقة الودية والحذرة بين الإخوان المسلمين والنظام الحاكم نتيجة للمعاهدة التي تم إبرامها مع إسرائيل، فرغم أن الإخوان كانوا حلفاء للسادات في تفكيك الناصرية، وامتدحوا تدينه الظاهر، وأيَّدوا بعض مظاهر الانفتاح– وإن لم يؤيدوا بطبيعة الحال اختراق القيم الغربية للبلاد والثقافة الاستهلاكية التي حطت معها– فإن رحلة القدس واتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام اللاحقة، جعلت الإخوان يتجهون إلى المعارضة العلنية ضد النظام الحاكم، فانتقدت مجلة *الدعوة*– لسان حال التنظيم، وهي المجلة التي كان النظام الحاكم قد رَخَّص لها عام 1976– السياسة الخارجية للسادات، وشجبت توجهه نحو الولايات المتحدة واتفاقيته مع إسرائيل، فقد كانت جماعة الإخوان ترى أن كلا الأمرين يُعد تهديدًا لشخصية مصر الإسلامية، فدعت الجماعة إلى فسخ المعاهدة، والعودة إلى الخيارات العسكرية مع إسرائيل، وعدم الانحياز.[283]

وعلى ضوء التحديات السياسية الكبيرة التي واجهته، اتَّسم السادات بالتوافق مع معارضيه لفترة وجيزة بعدما توليه رئاسة الوزراء عام 1980 بالإضافة إلى مهامه الرئاسية، فاعترف بأن هناك عيوبًا صاحبت الانفتاح، وطبَّق عددًا من السياسات الاقتصادية التي حازت قبولًا شعبيًّا، ورفع حالة الطوارئ التي تم فرضها عقب حرب 1967، وفي مسعى منه للتقدم على منتقديه، قام السادات بتصميم خمس تعديلات دستورية وافق عليها الشعب المصري في استفتاء عُقد في مايو، وكانت هذه التعديلات تركز على أهمية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؛ وإضافة إلى ذلك، فقد نص الدستور رسميًّا على نظام تعدد الأحزاب الذي بدأه السادات عام 1976، كما شملت التغييرات إنشاء مجلس الشورى، الذي عُدَّ بمثابة الغرفة العليا للبرلمان بعدد أعضائه الذين يصلون إلى 264 عضوًا، والذي كان من المقرر له أن "يحمي تحالف القوى العاملة... والحقوق والحريات والواجبات العامة، ويعمل على ترسيخ النظام

---

[282] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 260.

[283] بيكر، *السادات وما بعده*، 254–256.

الاشتراكي الديمقراطي ويوسِّع مجالاته؛"[284] وربما كان التغيير الأهم هو ذلك المتعلق بالمادة الثانية، وهي المادة التي تعالج مسألة الدين، وخاصة بشأن العلاقة بين الشريعة الإسلامية والتشريع في مصر، فبينما نصَّ الدستور السابق– بناءً على طلب السادات– على أن الشريعة هي مصدر للقانون المصري، فقد نصَّ الدستور الجديد على أن "الإسلام هو دين الدولة، واللغة العربية هي لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع،" وكان تغيير المادة الثانية مهمًّا بصورة خاصة بالنظر إلى المعيار الذي وضعه، وهو ما قَدَّم فرصة للجماعات الإسلامية– والإخوان المسلمين بصفة خاصة– لانتقاد النظام الحاكم لعدم تمسكه بالدستور؛ وإضافة لهذه التغييرات الدستورية، فقد قَدَّم السادات قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي أصبح يعرف بـ "قانون العيب"، فمن بين القيود الجديدة التي فرضها هذا القانون كانت تلك المتعلقة بتجريم معارضة الحكومة، وهي المعارضة التي يمكن أن تكون ضد أي شيء– وفقًا لنص القانون– كما حظر انتهاك الأخلاقيات العامة والدينية والوطنية.[285]

وكانت كل هذه التغييرات ترمي على نحو واضح إلى تجنب نبرة الانتقادات المتزايدة ضد النظام الحاكم، لكن هذا الأمر جاء متأخرًا جدًّا، فإذا كان السادات قد جاء إلى سدة الحكم واعدًا بالازدهار والديمقراطية، وركَّز طوال الوقت على أهمية القيم الإسلامية وإخلاصه للقضية العربية، فلم يكن للانفتاح الاقتصادي، وإنشاء أحزاب سياسية متعددة، وتغيير الدستور– وخاصة فيما يتعلق بتأكيده الإضافي على الشريعة– أثر في تحصين النظام الحاكم ضد منتقديه، ثم إن جيوب المجتمع المصري هي فقط التي أصبحت عامرة، أما السادات وحكومته فلم يكونا ديمقراطيين ولا حتى إسلاميين، وأصبح السلام مع إسرائيل خيانة؛ وعليه، وحتى يسد السادات الطريق على موجة المعارضة ضده، تحول بصورة أكبر عن هدفه الخطابي بتأسيس دولة القانون وقام– كما فعل سلفه– بقمع خصومه السياسيين

---

[284] جمهورية مصر العربية، "دستور جمهورية مصر العربية (المعدل عام 1980)، المادة 194"، (القاهرة: هيئة الاستعلامات، 1980).

[285] بيتي، *مصر تحت حكم السادات*، 263؛ إبراد كينله، *وهم كبير: الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في مصر* (لندن: آي. بي. تاوروس، 2001)، 20.

الكثيرين، ففي 2 سبتمبر 1981 قام النظام الحاكم بتطبيق إجراءات صارمة واسعة، فتم إلقاء القبض على أكثر من 1,500 شخص من كافة أطياف المعارضة السياسية من أحزاب سياسية– كحزب التجمع وحزب الأحرار الاشتراكي وحزب الوفد الذي كان منحلًّا أصلًا– بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين (التي كان النظام الحاكم قد تسامح معها) والجماعات المتطرفة، كما تم منع كافة المطبوعات المعارضة وجرى وضع كافة المساجد تحت الرقابة الحكومية المباشرة، أما المساجد التي كانت الجماعات الإسلامية تديرها فقد تم إغلاقها؛ وكان من الواضح أن السادات– مثل عبد الناصر من قبله– كان عاجزًا عن غرس مجموعة الأفكار اللازم توافرها عن شرعية الدولة وسلطتها وأنها فوق كل نقاش في الوعي العام، ولذلك– ومع نهاية حكم السادات– كانت الطبيعة الأساسية للنظام السياسي في البلاد محل خلاف أكثر من أي وقت مضى.

الفصل الخامس

قصة مصرين

تُعد المنصة الكائنة في طريق النصر من أغرب ما يجده المرء في مدينة تتصارع فيها المصالح والأهواء والتناقضات اللانهائية، إذ تناوب فيها اللونان الأبيض والأسود، وفي وسطها تم وضع نسر صلاح الدين الذهبي، وهي منصة ظلت خالية كالأشباح منذ أكتوبر 1981، وتمضي حركة المرور المارة بها بسرعة كما لو لم يكن قد حدث أمر خارق للعادة هناك؛ وبالنسبة لغير المهتمين بالأمر، فإن هذه المنصة الطويلة مجرد معلم غريب يقف ساهرًا بلا سبب محدد، ومجرد بناء مهجور آخر لم تعبأ السلطات بهدمه، ورغم أن هذه المنصة تبدو طويلة وعصية، فإن هناك شريط فيديو يرغب الناس في مشاهدته على الدوام، وهو ذلك الشريط الذي يعيدها إلى الحياة بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود.

كان العرض العسكري يوم 6 أكتوبر 1981 احتفالًا بذكرى عبور قناة السويس عبارة عن مشهد حافل، إذ حضر الرئيس أنور السادات وكبار القادة العسكريين (بالإضافة إلى قائمة طويلة من الشخصيات المصرية والأجنبية) للاحتفال بأعظم إنجاز عسكري مصري، فجلس نائب الرئيس محمد حسني مبارك– المعروف أكثر باسم أبيه– ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة على جانبي السادات في الصف الأول من المنصة بينما كانوا يشاهدون استعراض قوة النيران المصرية، ومع رسم طائرات الميراج الفرنسية لخطوط على ارتفاع منخفض في السماء، كانت هناك مركبة عسكرية على الأرض تتوقف وهي تجر وراءها عربة مدفعية أمام المنصة، فاعتقد مشاهدوها بأن المركبة قد تعطلت، لكن اثنين من الجنود كانا يركبان في مؤخرة الشاحنة نزلا فجأة، فقذفا بقنبلة صوتية، ثم فتحا النار باتجاه السادات والحاضرين، وفي الوقت نفسه وثب جندي ثالث من مقعد الركاب في المركبة وجرى باتجاه المنصة، فيما كان يرشها بنيران بندقيته من طراز إيه كي–47، وانتهى إطلاق النار بعد حوالي ثلاثين ثانية عندما جرى إخضاع الملازم خالد الإسلامبولي وضابط الاحتياط المهندس عطا حميدة رحيم، بعدما

جُرحا عقب إطلاق النار عليهما من جانب الحراس، وحاول الرقيب عباس محمد إحداث اختراق (ونجح فيه لفترة وجيزة)، فأصيبت المنصة على إثر ذلك بالفوضى وأحاطت بها الدماء، وفي غضون دقائق قليلة، كانت هناك سيارة مرسيدس سوداء تجري على الطريق، مخترقة الجنود الذين لا يزالون يقومون باستعراضهم العسكري، بينما كان الطيارون ينفذون عرضهم الجوي في السماء، غير مدركين لما حدث على الأرض، فاستمروا في مناوراتهم مع بعضهم البعض.

وإجمالًا، فقد قُتل تسعة أشخاص وجرح 39 آخرون في ذلك اليوم، وشملت الإصابات ثلاثة ضباط عسكريين أمريكيين كانوا في مهمة مؤقتة في مصر، كما كان من بين القتلى الأسقف صمويل زعيم الكنيسة القبطية، واللواء حسن علام، المعاون الشخصي للرئيس أنور السادات، وفوزي عبد الحافظ، السكرتير الخاص للسادات، والرئيس نفسه، إذ تم الإعلان عن وفاة السادات بسبب إصابته في رقبته وصدره وأدنى جذعه في مستشفى عسكري في المعادي بعد الهجوم بساعتين، وتقول الرواية المقبولة على نطاق واسع بأن الملازم الإسلامبولي– وهو الجندي الذي نزل أولًا من الشاحنة المتوقفة– كان القاتل الرئيسي للسادات، ومن المؤكد أنه كان يخطط لأن يكون كذلك، إذ ابتكر الخطة وجند المتواطئين معه، وأكد لهم أن لديه مبررًا دينيًّا لقتل الرئيس، بيد أنه على الرغم من أن الإسلامبولي كان مسئولًا عن إطلاق النار على السادات من مسافة قصيرة، فربما يكون الرقيب حسين عباس محمد هو الشخص الذي أطلق الطلقة القاتلة التي أصابت رقبة السادات وهو واقف على الأرض.

ورغم الارتباك الذي أعقب الاستعراض العسكري مباشرة، فلم يُلقِ اغتيال السادات البلاد في وهدة الفوضى ولا نجم عنه انعدام الاستقرار فيها على مدى طويل، إذ سرعان ما سيطر الجيش والقوات الأمنية بهدوء على شوارع مصر، بينما كانت ترتيبات خلافة الرئيس تجري، فتماشيًا مع الإجراءات التي نص عليها الدستور المصري، تم تعيين رئيس مجلس الشعب صوفي أبو طالب رئيسًا فعليًّا للبلاد في الساعات التي أعقبت اغتيال السادات،[286]ذلك أن نائب الرئيس في مصر – خلافًا للولايات المتحدة–

[286] تنص الفقرة الأولى من المادة 84 على أنه "في حال خلو منصب رئيس الجمهورية، أو عجزه الدائم عن العمل، يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب؛ وإذا كان المجلس منحلًّا، حلَّ محله رئيس المحكمة الدستورية العليا شريطة ألا يرشح أيٌّ منهما للرئاسة؛" أما الفقرة الثانية فتنص على المدة التي من الممكن أن يظل فيها

ليس هو الخليفة المباشر للرئيس؛ وفي حال ما إذا كان منصب رئيس الجمهورية شاغرًا، فلا بد أن يتم اختيار خليفة الرئيس في غضون 60 يومًا من تاريخه، بيد أنه لم يكن هناك أدنى شك في أن نائب الرئيس مبارك هو الذي سيخلف السادات.

بزغ نجم مبارك– وهو طيار قاذفات– في مصر الضباط الأحرار، إذ وُلد في أسرة من الطبقة المتوسطة عام 1928 في قرية بمحافظة المنوفية الموجودة في دلتا النيل، وكان أبوه– وهو موظف صغير في وزارة العدل– يريد لابنه أن يتعلم في كلية المعلمين، لكن مبارك الشاب اختار السلك العسكري، فتخرَّج من الكلية الحربية عام 1948، ونجح تدريبه بعدها بعامين كطيار، وكانت الفترة التي قضاها مبارك في تلك الأكاديمية– كطالب ومعلِّم– حاسمة في صعوده اللاحق عبر الرتب العسكرية، إذ حاز على رصيد من رضا الواقعين تحت إمرته وقادته على حد سواء؛ وفي عام 1959 أصبح مبارك قائدًا لأسطول القاذفات المصري، وبعدها بثلاث سنوات، وجد نفسه يقود أسراب الطائرات المصرية التي اشتركت في الحرب الأهلية اليمنية لصالح النظام الجمهوري الذي قاده عبد الله السلال، وفي منتصف الستينيات، تم إرساله إلى أكاديمية فرونز العسكرية في موسكو للحصول على تدريب إضافي على الطائرات السوفيتية التي كانت تُشكِّل النواة الصلبة للقوات الجوية المصرية، ورغم أنه أتقن اللغة الروسية، فإن العامين اللذين قضاهما في الاتحاد السوفيتي لم يكونا فترة سعيدة بالنسبة له، إذ كره معلميه وزملاءه الروس، واستهزأ بالمعدات العسكرية السوفيتية، بل وصل الأمر إلى أن انتقاده للشيوعية علنًا.

وبعد تدمير كل القوات الجوية المصرية فعليًّا على الأرض في الساعات الأولى من حرب يونيو 1967، قام الرئيس عبد الناصر بتعيين مبارك ليخلف المشير جمال عفيفي– الذي كان رئيس أركان السلاح الجوي الذي لحق به العار في تلك الفترة– وفي عام 1972 عين السادات مبارك (الذي كان يبلغ 44 عامًا وقتها) قائدًا للقوات الجوية؛ وبعد عام ونصف من هذه الترقية، لعب مبارك كقائد لسلاح الطيران دورًا هامًّا في المرحلة الافتتاحية لحرب أكتوبر 1973، فتمت مكافأته على جهوده خلال

منصب رئيس الجمهورية شاغرًا، وعندها يقوم مجلس الشعب بإعلان خلو منصب الرئيس، ومن الممكن أن يتم اختيار رئيس الجمهورية في غضون مدة لا تتجاوز 60 يومًا من تاريخ خلو المنصب الرئاسي.

العبور عندما منحه السادات ثلاثة أنواط عسكرية رفيعة، ورقَّاه لاحقًا إلى رتبة المشير، وبعدها بعام واحد– في عام 1975– حَلَّ مبارك محل حسين الشافعي كنائب لرئيس الجمهورية.

ولم يُصب مبارك– الذي كان يجلس بجوار السادات في الاستعراض العسكري احتفالًا بذكرى العبور– إلا بجراح طفيفة في ذلك الهجوم، ودفع الحُرَّاس نائب الرئيس على المقاعد المقلوبة لحمايته من النيران القادمة، وتُظهر اللقطات التي تُصور دقائق ما بعد الهجوم مبارك وهو مرتجف بوضوح أثناء خروجه من الشرنقة التي فُرضت عليه لحمايته، ثم تم إخراجه من المنصة الكبرى، بينما رقد آخرون بإصابات مميتة على الأرض.

وفي الوقت الذي تسلَّم فيه صوفي أبو طالب المهام الرئاسية، قام الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بترشيح مبارك– الذي شغل منصب الأمين العام للحزب– لخلافة السادات؛ وبعد أسبوع من وفاة السادات، صوَّت 98,4% من المصريين الذين ذهبوا لصناديق الاقتراع في استفتاء بـ "نعم" على ترشيح مبارك لرئاسة الجمهورية، وفي 14 أكتوبر 1981 ذهب مبارك لمجلس الشعب ليتلو اليمين الدستورية وفقًا للمادة 79 من الدستور المصري: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه." وفي خطابه الأول أمام المجلس كرئيس للبلاد، كانت نبرة مبارك متواضعة، فالتمس رضا المعارضة، ووعد باستخدام قانون الطوارئ– الذي تم فرضه مرة أخرى عقب اغتيال السادات– على نحو محدود.

وعلى عكس صعود السادات إلى سدة الحكم، فلم يكن هناك خلاف حول انتقال مبارك من منصب نائب الرئيس إلى منصب الرئيس، وأفادته السمعة الطيبة التي حصل عليها خلال سنوات خدمته في القوات الجوية، وغاب عن المشهد وجود أمثال الثلاثي صبري–جمعة–شرف الذين سيطروا على الاتحاد العربي الاشتراكي عندما وصل السادات إلى السلطة، كما بدا أن صدمة اغتيال السادات قد أعطت المصريين فترة صمت، وبدا الأمر كما لو أن المجتمع بأكمله كان عازمًا على العودة من الحافة التي وصل إليها، فخفَّت حدة الخطاب السائد، وتم إعطاء القائد الجديد فرصة حتى يُعالج جراح

البلاد، ومن جانبه قام مبارك بإطلاق سراح الشخصيات السياسية والناشطين السياسيين الذين اعتقلهم السادات خلال الشهور الأخيرة من حياته، والتزم بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية، وكانت هذه بداية واعدة.

وإلى ذلك، فقد واجه مبارك عددًا من التحديات مع تلاشي صدمة اغتيال السادات وانتهاء شهر العسل الذي قضاه في السلطة، وكان التحدي الأول هو مبارك نفسه، فرغم أنه كان قد صعد من خلال الترقيات التي حصل عليها في الجيش بسرعة حتى تم تعيينه في نهاية الأمر نائبًا لرئيس الجمهورية، فلم يكن مبارك ماهرًا في السياسة؛ فخلال سنواته الأولى في الرئاسة، كانت سمعته كسياسي تتراوح ما بين "ضعيف" على أفضل التقديرات إلى "غبي" تمامًا في أسوأها؛ وفي النهاية، أثبت مبارك أنه لم يكن لا هذا ولا ذاك؛ على أنه في مطلع الثمانينيات، كان هناك شعور بأن مبارك ضعيف، وأسفر هذا الأمر عن تحدٍّ آخر بدا جليًّا أمام مبارك، وهو ذلك التحدي الخفي وغير المباشر الذي تجسَّد في شخص وزير دفاعه المشير عبد الحليم أبو غزالة.

وحيث إن المشير كان كاريزميًّا، وجيدًا بصورة تفوق الوصف مع رجاله، إذ كان المشير قوة محرِّكة لانخراط الجيش الصاخب في مجموعة واسعة من المشروعات التي استفاد منها الكثير من الضباط، كما كان ذا علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة، لذلك فقد كان منافسًا طبيعيًّا على المنصب الكبير،[287] لكن أبو غزالة لم يقم أبدًا بما يوحي أنه يطمح في تولي منصب رئيس الجمهورية، رغم أن الشائعات كانت تؤكد بأنه يرى في نفسه خامة تصلح رئيسًا للبلاد؛ وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن الولاء الذي كان يتمتع به بين ضباط الجيش– خاصة في صفوف القوات البرية– كان كافيًا لأن يشعر مبارك بالقلق منه، فكان مبارك مضطرًّا لأن ينظر وراءه لمدة سبع سنوات كاملة (وفي تلك الفترة– وتحديدًا في خريف 1986– اضطر إلى أن يدعو أبو غزالة لإنزال دباباته وجنوده في شوارع القاهرة والإسكندرية حتى يقمع تمردًا قامت به قوات الأمن المركزي التابعة لوزارة الداخلية).

---

[287] روبرت سبرينجبورد، "الرئيس والمشير: العلاقات المدنية–العسكرية في مصر اليوم"، *تقرير الشرق الأوسط* (يوليو–أغسطس 1987): 5–16.

وفي نهاية المطاف، كان الرئيس قادرًا على أن يتخلص من المشير في عام 1988 عندما اتضح أن أبو غزالة ينقل تكنولوجيا الجيش الأمريكي إلى الرئيس العراقي صدام حسين الذي كان منخرطًا في حرب طالت حتى وصلت إلى عقد كامل تقريبًا مع جارته إيران؛ فبمباركة من واشنطن، كان أبو غزالة هو القناة الأساسية لتوريد السلاح للعراقيين، لكنه بعدما حاول نقل 430 باوندًا من كربون الكربون– الذي يُستخدم في تعزيز دقة الصواريخ– بدون موافقة أمريكية، لم تعد للمشير حظوة في واشنطن، مما مكَّن مبارك من التخلص منه.

وبخلاف التنافس الظاهر مع أبو غزالة، كانت المشكلات الأولى التي واجهت مبارك في الثمانينيات وأوائل التسعينيات تتصل بالاقتصاد؛ فوفقًا للبنك الدولي، كان عدد سكان مصر 45.5 مليون نسمة، ولم يكن لدى البلاد سوى ناتج داخلي أقل تواضعًا يبلغ 40 مليار دولار في الوقت الذي تم فيه اغتيال السادات وتولي مبارك سدة الحكم، مما يعني أن دخل الفرد كان أقل قليلًا من 900 دولار سنويًّا،[288] وكان الدَين الخارجي لمصر قد وصل إلى 22 مليار دولار عندما تسلَّم مبارك السلطة، ثم صعد إلى ذروته عام 1988 عندما وصل إلى 46 مليار دولار، وذلك قبل أن ينخفض إلى 30 مليارًا في معظم سنوات التسعينيات؛ وفيما كان سكان مصر يتزايدون بسرعة، لم يستطع الاقتصاد استيعاب مئات الآلاف من الملتحقين الجدد بسوق العمل كل عام؛ وخلال العقد الأول من حكم مبارك، كان معدل البطالة يتراوح رسميًّا ما بين 5 إلى 7% قبل أن يرتفع على نحو ثابت في النصف الأول من عقد التسعينيات، فوصل إلى ذروته ليصبح 11% عام 1995؛ وعليه، فبدون إحداث تغيير كبير كان من المحتم أن يتخذ الاقتصاد مسارًا مقلقًا، فالدين الهائل والبطالة الكبيرة وعدد السكان المتزايد والاقتصاد الذي لا ينتج الكثير من أي شيء– بخلاف المنتجات القطنية– لم تكن كلها أمورًا تعزِّز الثقة لدى المستثمرين ولا المؤسسات المالية الدولية، ولا شك في أن "الانفتاح الاقتصادي" الذي قام به السادات

[288] رغم التقدم الواضح الذي تم إحرازه في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى على مدار عهد مبارك، فلا بُدَّ من النظر إلى بيانات البنك الدولي بتحفظ لأنها كانت أساسًا مأخوذة من مصادر رسمية مصرية، لكن تحسن مجموعة مختلفة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة لا تُمثِّل كل شيء في الدراما التي تدور رحاها في مصر من ناحية كيفية تفسير المصريين لإرث حسني مبارك، بالإضافة إلى طريقهم نحو المستقبل.

عام 1974 قد فتح الباب أمام نشاط تجاري خاص أكبر، وأدى إلى ثراء قلة نسبية، وأعطى الانطباع بأن مصر قد تحولت إلى نظام رأسمالي، لكن الانفتاح لم يفعل شيئًا لوضع القواعد والنظم والقوانين التي كانت لازمة لإقامة نظام اقتصادي عصري ناجح؛ ومن أجل أن توقف مصر تدهور اقتصادها أكثر من ذلك، كان هناك إجماع بين البيروقراطيين الماليين الدوليين والمسؤولين الأمريكيين والحكومة المصرية– التي كانت كارهة للفكرة إلى حدٍّ ما– على أن مصر تحتاج إلى برنامج إصلاح يضع الدين العام تحت السيطرة، ويؤدي إلى خصخصة القطاع العام الذي تمتلكه الدولة، و– فوق كل شيء– يجعل البلاد جاذبة لتلك الاستثمارات التي من شأنها أن تنتج نموًّا كبيرًا في الوظائف.

وفي عام 1987، أبرمت مصر وصندوق النقد الدولي اتفاقًا تم بمقتضاه السماح لمصر بإعادة جدولة ديونها مقابل سلسلة من الإصلاحات التي شملت تعديل الرقابة على الأسعار، وزيادة معدل الفائدة، وتخفيف القيود على الواردات، واتخاذ خطوات نحو توحيد سعر الصرف، إذ كانت هناك معدلات صرف متعددة لشرائح مختلفة من السوق، مما جعل موردي بضائع معينة يحصلون على أسعار صرف مربحة بالنسبة لهم؛[289] لكن صندوق النقد الدولي ألغى الاتفاق في غضون ستة أشهر فقط بسبب تباطؤ القاهرة في تنفيذه، ثم وافق على تقديم قروض مقابل موافقة مصر على تنفيذ إصلاح اقتصادي هيكلي واسع النطاق، لكن المصريين إما تباطأوا في تنفيذ العملية أو فشلوا في الامتثال لها؛ وفي عام 1994، وبعد مناقشات مبدئية حول ما أسماه صندوق النقد الدولي بـ "صندوق التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي"Enhanced Structural Adjustment Facility Trust – وهو قرض

[289] إبراد كينله، *وهم كبير: الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في مصر*، (لندن: آي. بي. تاوروس، 2001)، 146؛ باسم قمر ودميانا بكردجيفيا، "الاختيار الاقتصادي الثلاثي الصعب وإدارة سعر التبادل في مصر"، (تم تقديم هذه الورقة البحثية في المؤتمر السنوي العاشر لمنتدى الأبحاث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، مراكش، المغرب، 16–18 ديسمبر 2003).

للدول ذات الدخل المنخفض– بـ 100 مليون دولار، انسحب مسؤولو الصندوق من المباحثات لأن القاهرة فشلت في تحقيق الإصلاحات التي كانت قد وعدت بتنفيذها باعتبارها شرطًا من اتفاق سابق.[290]

ورغم الحاجة الواضحة والمُلِّحة لحدوث تغيير اقتصادي فقد كان مبارك– في معظم سنوات الثمانينيات وعلى امتداد التسعينيات– رافضًا لكل شيء باستثناء بعض الإصلاحات الطفيفة؛ ومن وجهة نظر اقتصاديي صندوق النقد الدولي والمسؤولين الأمريكيين ومراقبين آخرين، فربما تكون ممانعة مبارك لها فائدة سياسية صغيرة، لكنها كانت حماقة اقتصادية ضخمة، إذ كان لا بد من إخضاع الاقتصاد المصري لإصلاح جاد ودائم تماشيًا مع الخطوط التي حددها صندوق النقد الدولي؛ أما بالنسبة لمبارك، فقد كانت النتائج السياسية المحتملة لتغيير اقتصادي سريع مثار قلق كبير، إذ لم يكن الرئيس بحاجة إلا لأن ينظر لـ "انتفاضة الخبز" التي حدثت عام 1977 حتى يفهم أنه إذا كان الرخاء هو النتيجة التي ستحدث على المدى الطويل بفضل الإصلاح الاقتصادي، فإن انعدام الاستقرار سيكون النتيجة الفورية لهذا الأمر؛ وفي السياق نفسه، كانت الخصخصة الكاسحة وتخفيض قيمة الجنيه المصري خليقين بأن يثيرا غضب الشعب، خاصة أولئك المنتمين للوسط العمالي، وعليه فقد كان مبارك يرى بأن ضرورة المحافظة على الاستقرار أهم بكثير من أي تقدم اقتصادي وعد به صندوق النقد الدولي أو الولايات المتحدة التي كان لها نفوذ كبير في البنك الدولي والصندوق، وربما كانت نظرة مبارك حسيرة، لكنها مفيدة سياسيًّا؛ وحتى نكون منصفين، فعلى مدار عقد التسعينيات، قدم مبارك ضريبة مبيعات مضافة وخفض دعم الطاقة، وقلَّل عدد السلع الممنوعة من الاستيراد وخَفَّض قيمة الجنيه، كما وافق على بيع أكثر من 300 شركة تمتلكها الدولة، وكانت هذه الأمور بمثابة تغييرات كبيرة، لكنها كانت عرضية ولم تحدث إلا بعد معارك ساخنة بين المسؤولين المصريين والأمريكيين وصندوق النقد الدولي.[291]

---

[290] أليسون إليزابيث تشيز، "سياسة الإقراض والإصلاح: صندوق النقد الدولي ودولة مصر"، *مجلة ستانفورد للقانون الدولي* 93 (2006): 211.

[291] تشيز، "سياسة الإقراض والإصلاح"، 213؛ كينله، *وهم كبير*، 148. من الممكن للدولة التي تنطبق عليها الشروط أن تقترض بحد أقصى قدره 140% من نسبتها في صندوق النقد الدولي وفقًا لترتيبات معينة على مدار

وبدا أن مبارك قد فهم أكثر من أي شخص آخر أن هناك بُعدًا جيوبوليتيكيًّا لطبيعة التغيير الاقتصادي في مصر، وهو التغيير الذي كان– رغم التوتر بين المسؤولين المصريين من ناحية، والمسؤولين الأمريكيين ومسؤولي صندوق النقد الدولي من ناحية أخرى– في صالح مصر بلا ريب، إذ كان السادات قد حَوَّل مصر إلى شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ومع الحرب العراقية–الإيرانية التي بلغت أوجها، والتحدي المستمر للراديكاليين والممانعين الذين يثيرون غبار التحدي في المنطقة، أصبحت مصر أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، فلعبت القاهرة دورًا هامًّا في كبح جماح نفوذ إيران، واحتواء الاختراق السوفيتي للشرق الأوسط، وقيادة معسكر الدول العربية المعتدلة، وهي الدول التي شملت السعودية والأردن والمغرب ودول الخليج الصغيرة؛ ونتيجة لذلك، فقد حسب مبارك أن واشنطن لن تترك رصيدًا لها مثل مصر يغرق تحت وطأة المتناقضات الاقتصادية التي تمر بها، ولم يكن الأمر سهلًا تمامًا على المصريين في تأكيدهم لواشنطن بأنهم يعملون على الإصلاح الاقتصادي، بيد أنه– في نهاية الأمر– ثبت أن مبارك على حق بمساعدة صغيرة قام بها له نظيره العراقي صدام حسين.

فقد أثبت اندفاع الجيش العراقي إلى الكويت في 2 أغسطس 1990 أنه مكسب مفاجئ وهائل على الصعيد الاقتصادي بالنسبة لمصر، وسرعان ما قام الائتلاف المكون من 32 دولة والذي جمعه الرئيس جورج إتش. دبليو. بوش لمواجهة صدام حسين بإجبار جيشه على العودة إلى ما وراء الحدود العراقية–الكويتية، وشمل هذا التحالف كلًّا من الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والمغرب وسوريا ومصر، وكان العدد الإجمالي للقوات المصرية المشاركة هو 35,000 جندي وضابط، فمثَّلت رابع أكبر مكون مشارك في عملية درع الصحراء وعاصفة الصحراء؛ وعندما اندلع القتال في مارس 1991، لم يؤد المصريون مهامهم بشكل جيد تمامًا، إذ تباطأوا جدًّا في التقدم وتم ذلك بحذر شديد، لكن واشنطن كانت أقل اهتمامًا بالفاعلية العسكرية للمصريين منها برؤيتهم

ثلاث سنوات، رغم أن هذا الحد قد يزيد في ظروف استثنائية ليصل إلى 185% من نسبتها، أما هيئة التكيف الهيكلي المعززة (إيساف) فهي تقرض بفوائد تصل إلى 0.5% سنويًّا، ويتم رد المبالغ كل ستة أشهر، ويبدأ ذلك بعد خمس سنوات ونصف وينتهي بعد عشر سنوات من الإنفاق.

وسط الحشود المجتمعة، وحتى بعد فترة طويلة من المقاطعة العربية لمصر– وهو الموقف الذي استطاع مبارك أن يُصححه من خلال دبلوماسيته المثابرة ودعم العراق في حربه ضد إيران، مما أعاد القاهرة لمحيطها عام 1989– كان يتم النظر إلى مصر على أنها أكثر دول المنطقة تأثيرًا، وأدى قبول حسني مبارك لنشر قوات مصرية في الصحراء السعودية إلى إعطاء غطاء سياسي للولايات المتحدة لطرد العراق من الكويت في قتال استمر 41 يومًا وأدى إلى هزيمة الجيش العراقي وإلحاق أضرار جسيمة بالعراق.

وعلى ذلك فقد تمت مكافأة مصر على نحو عادل من جراء مشاركتها في حرب الخليج، ففي أعقاب الحرب، تنازلت الولايات المتحدة والدول العربية– أو حتى ألغت تلك الدول– مبلغ 20 مليار دولار كانت مستحقة على مصر، وقامت واشنطن بإقناع نادي باريس (وهو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة) بإسقاط مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، أي نصف ما كانت القاهرة مدينة به لمجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان، وكانت فوائد إسقاط الديون فورية، إذ أصبحت القاهرة أكثر قدرة على اقتراض المال من الأسواق الدولية؛ ولأن قروضها كانت قد انخفضت بنسبة تفوق50%، فقد صارت قادرة على الاستدانة بمعدلات فائدة أقل، وأدى جمع المال السائل الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه وفقًا لشروط دفع مواتية على نحو أكبر إلى تخفيف الضغط عن الميزانية المصرية، كما ساعد على تمهيد الطريق نحو النمو الاقتصادي في المستقبل.

ومَثَّلت حرب الخليج قمة العلاقة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، وهي العلاقة التي عزَّزها مبارك في الثمانينيات، ورغم تساؤل أصوات بارزة– خاصة من جانب الإخوان المسلمين– عن المشاركة المصرية في الحرب التي أعقبت الغزو العراقي للكويت، لم يُقدِّم مبارك معلومات بشأن علاقات القاهرة بواشنطن؛[292] وكما كان الحال مع السادات من قبل، فقد آمن مبارك بأن الولايات المتحدة وحدها هي

[292] وفقًا لما ذكره المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين مأمون الهضيبي، فقد كان صدام "رمزًا للمقاومة لأنه قاوم تحالفًا هائلًا،" وحتى يقوم بذلك، فقد كان "الناس في صفه وكانت ضمائرهم معه." إيف هيلر وألكسندر بوتشيانتي، "انعكاسات دولية: عجز المعارضة في مصر"، [بالفرنسية] *لوموند*، 19 فبراير 1991، كما عبَّرت جماعة الإخوان المسلمين عن معارضتها لمشاركة مصر في حرب الخليج من خلال جريدة *الشعب* الناطقة باسم

القادرة على المساعدة في تنمية مصر بما لديها من موارد، كما اعتقد المسؤولون المصريون– بدءًا من مبارك ونزولًا إلى غيره– بأن الشراكة الاستراتيجية مع الأمريكيين– خاصة بعد عام 1991 وسقوط الاتحاد السوفيتي– تُعطي مكانة خاصة مؤكدة للقاهرة، مما يعني أنها مركز القوة الإقليمية بلا منازع، ولم يهتم هؤلاء لا بالحقيقة التي مؤداها بأن السعودية كانت تُعد أيضًا مركزًا لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط، ولا الواقع الذي يقول بأن المعارضة المصرية كانت تعارض على نحو كبير مثل هذه الترتيبات.

فقد كان الانزعاج الواضح الذي سبَّبته العلاقة الاستراتيجية مع واشنطن لبعض الأوساط في السياسة المصرية– خاصة أولئك المنتمين إلى الإخوان المسلمين واليسار وفلول الناصريين– يتمحور حول قضايا تتعلق بالسيادة الوطنية والكبرياء، وكانت المسألة الأهم من ذلك تتعلق بعلاقة واشنطن الخاصة بإسرائيل، فعندما عقدت الولايات المتحدة (والاتحاد السوفيتي) مؤتمر مدريد للسلام عقب حرب الخليج، حَذَّر المرشد العام للإخوان المسلمين محمد حامد أبو النصر من أن هذا المنتدى ما هو إلا "تصفية لكل شيء،"[293] وكان مناوئو النظام الحاكم يطرحون صيغًا عدة للسؤال التالي: "لو أن الولايات المتحدة هي حامية إسرائيل، وإسرائيل (بِغضِّ النظر عن معاهدة السلام) هي تهديد لمصر، ألا تشكل الولايات المتحدة حينا تهديدًا لمصر؟" وإذا كان المنطق الداخلي في هذا السؤال عَصِيًّا على التشكيك في صحته، فإن الإجابة لم تكن "نعم" أبدًا، فعلى مدار الثمانينيات والتسعينيات ضَخَّت واشنطن أموالًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، كما عملت بِجِدٍ على وضع مؤسسات معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، ودائمًا ما كان مبارك– الذي رفع العلم المصري منتصرًا فوق سيناء عقب

حزب العمل الاشتراكي، والتي سيطر الإخوان على توجهاتها وأهدافها. انظر عادل حي محمد، "اتحادات الكليات والطلاب والنقابات المهنية ترفض التحالف العسكري" [بالعربية]، *الشعب*، 18 سبتمبر 1990؛ مجدي أحمد حسين، "نحن نرفض الإطار الأمريكي الذي يعطي شيكًا على بياض [للولايات المتحدة] للتحكم في السياسة والنفط والأمن في الخليج" [بالعربية]، *الشعب*، 18 سبتمبر 1990؛ عادل حي محمود، "كافة الأحزاب والقوى السياسية تعبر عن دعمها للشعب العراقي" [بالعربية]، *الشعب*، 29 يناير 1991.

[293] "جماعة الإخوان المسلمين ترفض مباحثات 'التصفية'"، تقرير خدمة معلومات البث الخارجي إف بي آي إس–إن إي إس–91–209، 29 أكتوبر 1991.

انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية– يُؤكِّد على التزام القاهرة بالسلام، لكنه في السنوات الأولى من رئاسته كان حريصًا على الإبقاء على مسافة بينه وبين إسرائيل دونما إثارة غضب واشنطن.

ففي يونيو 1982– على سبيل المثال– رفض مبارك دعوات تنادي بفسخ المعاهدة عقب غزو إسرائيل للبنان، لكنه استدعى السفير المصري من تل أبيب؛ وبداية من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز إلى الإسكندرية في 11 سبتمبر 1986، التقى مبارك على نحو ثابت بسيل من المسؤولين الإسرائيليين في القاهرة وشرم الشيخ، لكنه رفض دعواتهم لزيارة إسرائيل، ففي عهد مبارك الذي بلغ ثلاثة عقود تقريبًا، لم يزر الرئيس المصري إسرائيل سوى مرة واحدة في نوفمبر 1995 للمشاركة في جنازة إسحاق رابين، وكان رفض الرئيس لزيارة تل أبيب– التي تستغرق الرحلة إليها ساعة واحدة بالطائرة– نتيجة لشكوك النظام الحاكم في إسرائيل، وهي الشكوك التي تعزَّزت خلال معظم سنوات عهد مبارك.

وحتى نكون على بيِّنة من أمرنا، فقد كان هذا الأمر ناجمًا عن السياسة الداخلية، نظرًا لانعدام شعبية معاهدة السلام تمامًا (وهو الأمر الذي سنناقشه في الفصل السادس)؛ ولذلك، فعلى مدار معظم سنوات أول عقدين من حكم مبارك، لم يقم الرئيس المصري أبدًا بأي شيء نحو الإسرائيليين باستثناء الحد الأدنى المطلوب نحوهم.

ورغم أن المصريين نأوا بأنفسهم عن إسرائيل خلال الثمانينيات، فقد وضعت القاهرة نفسها على أنها وسيط السلام بين إسرائيل والعرب، خاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وبعد إبرام اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993– التي اعترفت فيها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ببعضهما البعض من خلال ما سمي بـ "إعلان المبادئ"، والتزام الجانبين بالتفاوض لوضع نهاية للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين– لعبت القاهرة دورًا داعمًا بتشجيع ومداهنة كلا الطرفين حتى يحافظا على تعهداتهما؛ وفي أغلب الأحوال، كان المصريون يلعبون دورهم بجدية، لكنهم انتهوا– كما هو الحال بالنسبة لمن أصبحوا فيما بعد وسطاء في عملية السلام، خاصة الولايات المتحدة– إلى الحصول على مردود شحيح لجهودهم تلك، فكان مبارك ووزير خارجيته حينذاك عمرو موسى يتعاملان مع الزعيم الفلسطيني ياسر

عرفات الذي وصفه المراقبون بكل الصفات، بدءًا من كونه داهيةً ومخادعًا وانتهاءً بأنه مجرد مجنون لا أكثر ولا أقل، وفي بعض الأوقات كان يُمثِّل كل هذه الصفات، بينما كان يدافع بشكل عاطفي عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي لم يكن– وفقًا لحسابات عرفات– ليستفيد من أي عرض قدَّمته إسرائيل؛ أما بالنسبة للإسرائيليين، فقد انتهى مبارك بوضوح (وكان محقًّا فيما ذهب إليه) بأنه بعد اغتيال رابين أصبح القادة الإسرائيليون– سواءً أكانوا شيمون بيريز أو بنيامين نتنياهو أو إيهود باراك– عاجزين سياسيًّا أو حتى غير راغبين في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وبالتالي فقد المصريون اهتمامهم بالأمر؛ وبحلول أواخر التسعينيات، لم يعد الأمريكيون ينظرون للقاهرة على أنها شريك في عملية السلام، ولا شك في أن المصريين غالبًا ما استضافوا قممًا واجتماعات أصغر في شرم الشيخ، لكن مسؤوليتهم اقتصرت على أمور محدودة قد لا تزيد على تقديم الطعام، فعندما حَلَّت– على سبيل المثال– مفاوضات اتفاق الخليل في يناير 1997 سعى المسؤولون في إدارة كلينتون إلى الالتفاف حول المصريين، مفضلين المساعي الحسنة التي بذلها العاهل الأردني الملك حسين.

وإبان الفترة التي شهدت هذا الاتفاق، بدأ المصريون يشعرون بالقلق من قدرة إسرائيل على السيطرة على المنطقة على الصعيد الاقتصادي، ولم يكن هذا القلق مسرحيًّا ولا مبنيًّا على مؤامرة؛ ونتيجة لذلك، كانت هذه المسألة جاهزة للاستغلال السياسي في بلد تنامت فيه المعارضة اللفظية لاحتمال دمج إسرائيل في المنطقة، ومن جانبها كانت إسرائيل تُباهي بأنها ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد السعودية؛ ففي أوائل التسعينيات، كان وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز– الذي أصبح رئيسًا للوزراء لفترة قصيرة في أواخر عام 1995 والنصف الأول من عام 1996– مُغرمًا بالحديث عن "الشرق الأوسط الجديد" الذي سوف تلعب إسرائيل في اقتصاده دورًا مركزيًّا، وهي الرؤية التي بدت جديرة بالثناء مع إسقاط الدول العربية لمقاطعتها الثانوية لإسرائيل عشية الاختراق الذي حدث في أوسلو وتوقيع إسرائيل لمعاهدة سلام مع الأردن عام 1994، وفي عام 1996 افتتحت إسرائيل مكاتب تجارية لها في قطر وعُمَان تماشيًا مع صلاتها الاقتصادية السابقة مع الأردن ومصر،[294] وتزامنت

[294] أكمل افتتاح المكاتب التجارية الإسرائيلية في قطر وعُمَان عقد علاقات دبلوماسية ذات تمثيل منخفض مع المغرب وتونس وموريتانيا في منتصف التسعينيات.

هذه التطورات الإيجابية مع الانتكاسات الكبرى على الجبهة الإسرائيلية–الفلسطينية التي شملت موجة التفجيرات الانتحارية التي وقعت في تل أبيب والقدس، بالإضافة إلى استمرار إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعليه، فمع حلول عام 1996، بدأ المصريون في التعبير عن عدم ارتياحهم للسرعة الظاهرة لصلات إسرائيل الاقتصادية المتزايدة في المنطقة، فاقترح الرئيس مبارك تحويل القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)– وهي اجتماع سنوي جرى عقده ابتداءً من عام 1994 ويضم إسرائيليين فيمن يضم– إلى "مؤتمر"، وهو ما يعني من ناحية بروتوكولية أن يتم تخفيض المشاركة في هذا الاجتماع من مستوى القادة إلى المستوى الوزاري؛ وبموازاة ذلك، ذَكَّر المصريون بأن مجتمع الأعمال الإسرائيلي لا بد أن يظل بعيدًا حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وإلا فإن الإسرائيليين سوف يستفيدون من روابطهم الاقتصادية المتزايدة مع العالم العربي دون التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين؛ وفي عام 1997، قاطعت معظم الدول العربية مؤتمر مينا في قطر، وذلك فيما أرسل الإسرائيليون وفدًا منخفض المستوى بعد تدهور العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية؛ وفي عام 1998، تم إلغاء المؤتمر علنًا، نظرًا لعدم تحقيق تقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وألقى الجانب العربي باللائمة على حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ وقبل انعقاد مؤتمر مينا عام 1999، اشترط وزير الخارجية المصري عمرو موسى مرة أخرى أن تكون مشاركة إسرائيل في المؤتمر مرهونة بـ "تحقيق تقدم جوهري في عملية السلام؛" ولسبب وجيه، أضاف موسى بأنه لا بد أن يكون هناك "أمن متوازن لكل دول المنطقة على أساس المعايير الدولية في نزع السلاح،" وهو ما يشير إلى مطلب مصر منذ أمد طويل بتخلي الإسرائيليين عن أسلحتهم النووية،[295] فأدت هذه الشروط إلى إحباط انعقاد المؤتمر للعام الثاني على التوالي؛ وكنوع من العزاء، تم إطلاق "المبادرة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"– التي لم تحوِ مسؤولين حكوميين– في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يتم عقده سنويًّا في دافوس.

[295] "مصطلحات وكالة أنباء الشرق الأوسط"، *الأهرام ويكلي*، 16–22 سبتمبر 1999.

لكن المسألة الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل كانتا قضيتين جانبيتين بالنسبة للتحدي الأخطر الذي واجه استقرار مصر خلال أول عقدين من حكم مبارك، فقد اتَّسمت فترة السنوات الخمس 1992–1997 بأنها فترة دموية في مصر، فعلى الرغم من أن خالد الإسلامبولي والمتواطئين معه كانوا قد اغتالوا السادات باسم جماعة إرهابية تدعى بـ "الجهاد"، فقد كان متطرفو "الجماعة الإسلامية" هم المسؤولين الأساسيين عن موجة من أعمال العنف التي استهدفت المسؤولين والكُتَّاب المصريين بالإضافة إلى السائحين الأجانب، وكانت الجماعة– التي يقودها الشيخ عمر عبد الرحمن الذي يعرفه الأمريكيون لدوره في تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993– مرتبطة على نحو وثيق بتنظيم الجهاد من خلال تداخل قيادتيهما وتقاسمهما لنفس النظرة للعالم،[296] وكان الكاتب فرج فودة– الذي كان ناقدًا شديدًا للأصولية الإسلامية– وسائحون أجانب من بين حوالي 1,300 شخص قُتلوا خلال حملة الجماعة الإسلامية، كما كانت هذه الجماعة مسؤولة عن محاولتي اغتيال ضد (المرحوم) نجيب محفوظ– الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل في الآداب– والرئيس حسني مبارك عام 1995.

ومن جانبها، فقد رَدَّت الحكومة بثلاثة طرق، إذ أطلقت حملة دعائية لنزع شرعية التطرف والعنف، فأصدر كل من شيخ الأزهر والمفتي– وهما أكبر مرجعية إسلامية قانونية في البلاد– فتاوى دينية تشجب أعمال العنف التي قامت بها الجماعة الإسلامية؛ كما لم تتوانَ أجهزة الإعلام الحكومية في جهودها للقول بأن النظرة المتطرفة ما هي إلا انحراف عن الإسلام، وأن أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء هي أعمال محرمة؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نفذَّت الحكومة إجراءات صارمة بحق جماعة الإخوان المسلمين، رغم أن هذه الجماعة لم تكن متورطة في أعمال العنف منذ عقود، إذ رأى مبارك ومن حوله أن جماعة الإخوان هي المنبع الفكري للعنف الذي كان يضرب البلاد في تلك الآونة، وكان هذا تحريفًا متعمدًا أعطى للحكومة مبررًا– رغم أنه كان واهيًا– لمطاردة الإخوان الذين بدأوا يُشكِّلون تحديًا لا عنف فيه لسلطة الدولة المصرية؛ ففي أكتوبر 1992، عندما بدأت الجماعة الإسلامية في تصعيد أعمال العنف، أظهر زلزال هليوبوليس الاختلافات الكبيرة بين قدرات الدولة

---

[296] انظر منتصر الزيات، *الطريق إلى القاعدة: قصة اليد اليمنى لبن لادن*، تحرير سارة نيميس، ترجمة أحمد فكري (سترلينج، فرجينيا: بلوتو برس، 2002).

المصرية وتلك الخاصة بالإخوان المسلمين، فبينما كانت جهود الإغاثة الحكومية بطيئة ورديئة، كانت جهود الإخوان سريعة وفعَّالة، ففي ظرف ساعات، كان الأطباء والصيادلة والمهندسون المرتبطون بجماعة الإخوان يُقدِّمون جهودهم لآلاف المتضررين، ولطالما كانت جماعة الإخوان ماهرة في استخدام خدماتها الاجتماعية لبناء وتوسيع حركة جماهيرية تابعة لها، وهي الممارسة التي تجاهلها المسؤولون بصفة عامة، لأنها كانت تُعفي الحكومة من مسؤوليتها عن توفير احتياجات كثير من مواطنيها، لكن الاستجابات المتناقضة للزلزال أثبتت الكثير من الأمور للمدافعين عن النظام، إذ رأى هؤلاء أن جهود الإغاثة التي قام بها الإخوان مثَّلت تحديًا مباشرًا لسلطة الدولة، وربما أدى ضغط مبارك على الإخوان إلى مزيد من الاستقطاب في الساحة السياسية، فقدَّم تبريرًا أكبر للإجراءات الصارمة التي نفَّذتها الحكومة بحق الجماعة، وهو ما تحول إلى زعم قالت به الحكومة وحقَّقته بنفسها فاستفادت منه بعد ذلك.

وأخيرًا، فقد أعلن مبارك الحرب على المتطرفين ومؤيديهم، فاعتقلت وزارة الداخلية قادة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، وتمت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية كانت تحكم عليهم بالإدانة دائمًا وتُصدر بحقهم أحكامًا طويلة بالسجن؛ وفي السجون، كان المعتقلون معرضين لظروف قاسية وحملة لإقناعهم بالعدول عن العنف، وهو ما حدث لبعض المعتقلين بالفعل في مارس 2002،[297] كما هاجمت القوات شبه العسكرية التابعة للحكومة مناطق من القاهرة، كان من المعتقد أنها قد تحولت إلى بؤر للمتعاطفين المتطرفين، فتم إغلاق تلك المناطق، بينما قامت الشرطة وقوات تابعة لوزارة الداخلية بتفتيش الوحدات السكنية فيها وحدة تلو الأخرى بحثًا عن مطلوبين وأسلحة؛ ورغم الضغط المستمر

[297] تجدر الإشارة إلى أن الجماعة الإسلامية نبذت العنف عام 2002، واعترفت بأخطاء مسلكها العنيف لصالح جهاد نوعي يمكن فيه عمل حساب دقيق للتكاليف والأرباح كما لم يعد من المسموح به أن يتم الإضرار بالمدنيين، ودفع قادة الجماعة بأن الجهاد لا يمكن أن يكون هدفًا في حد ذاته، كما أكدوا على نسخة أكثر اعتدالًا من مفهوم الحسبة، وهو المفهوم المرتبط بمنع "الأعمال المنحرفة من المجتمعات الإسلامية،" والدعوة أو التبشير بالدين؛ ويوضح ارتداد الجماعة الإسلامية عن العنف تلك الإمكانية المحيرة التي تقول بالنهاية الحتمية لتنظيم القاعدة، لكن القيادة الخارجية للجماعة في ذلك الوقت– والتي كانت قابعة تحت سيطرة محمد حسن خليل الحكيم (المعروف بأبي جهاد المصري)– رفضت وقف إطلاق النار.

من القوات الأمنية، فقد واصل المتطرفون قتالهم بهجمات عشوائية، وغالبًا ما كانت تحدث على فترات متباعدة، على أن أعمال العنف وصلت إلى ذروتها في 17 نوفمبر 1997.

ففي وادٍ ضيق جميل على بُعد 17 ميلًا من مدينة الأقصر يقع معبد حتشبسوت، وهو المجمع الجنائزي لثاني ملكة في تاريخ مصر القديمة، ويحتوي المعبد الذي أنشئ تكريمًا لها على ثلاثة أبهاء مزدانة بالأعمدة، يُمكن للزائرين أن يصلوا إليها عبر طريق منحدر طويل، وفي كل بهو هناك مناظر تصف الأحداث الهامة التي شهدتها فترة حكم حتشبسوت، ويُعد هذا المعبد- إضافة إلى أهرامات الجيزة، وهرم سقارة المدرج، والمتحف المصري، والكرنك، ووادي الملوك، ودندرة، وإدفو، وأبو سمبل- أحد البنود على لائحة المعالم التي لا بد أن يراها أي سائح يسافر إلى مصر؛ وفي صباح ذلك الإثنين، فتح ستة أعضاء في الجماعة الإسلامية- تخفوا في زي رجال الشرطة النار- على المجمع، محاصرين بذلك متفرجين سويسريين ويابانيين في الأبهاء الثلاثة، وبعد 45 دقيقة انتهى إطلاق النار، وهرب المهاجمون إلى الصحراء، تاركين وراءهم 58 سائحًا قتيلًا- من بينهم طفل بريطاني في الخامسة من عمره- بالإضافة إلى عشرة مصريين لقوا حتفهم في الهجوم.

وتُعزى هذه المذبحة إلى الصراع الذي دار بين فصائل مختلفة في الشبكة المتطرفة بشأن وقف إطلاق نار مقترح بين الحكومة والجماعة الإسلامية؛ فقد عارض أيمن الظواهري القائد الحالي لتنظيم القاعدة، ورفاعي أحمد طه رئيس الجناح العسكري للجماعة، أية تسوية مع النظام الحاكم، فأعدًا متطرفي الجماعة لتنفيذ ما بات يعرف بـ "مذبحة الأقصر"، وقد حققا ما هدفا إليه؛ وعلى إثر ذلك تم إرسال وحدات من الجيش المصري تحت قيادة اللواء سامي عنان- الذي عَيَّنه مبارك فيما بعد رئيسًا للأركان- للسيطرة على الصعيد ومطاردة الإرهابيين، وفي الوقت نفسه ألغت الحكومة عرضها بالتسوية، وزادت من الاعتقالات وسط صفوف المسلحين المتهمين، لكن الظواهري وأحمد طه وغيرهم من الجهاديين المصريين في أماكن مثل أفغانستان وشرق إفريقيا ظلوا بمنأى عن أيدي قوات الأمن المصرية، فكانوا طلقاء، مما مكَّنهم من التخطيط لتفجيري السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998، والهجوم

على المدمرة يو إس إس كول عام 2000، وأخيرًا هجمات 9/11؛[298] وبعد مذبحة الأقصر، خفَّت وتيرة أعمال العنف التي ارتكبها المتطرفون في مصر، وبعد ضغط مستمر من قوة النيران الخاصة بالشرطة والقوات المسلحة وبدعم مجتمعي ضئيل– خاصة بعدما حدث في معبد حتشبسوت– لطرق الجماعة الإسلامية، لم تُشكِّل الأخيرة أبدًا بعدها أي تَحدٍّ لمصر أو الرئيس مبارك.

ومع انعطاف البلاد نحو قرن جديد، كان مبارك قد قام باليمين الدستورية أربع مرات، كما كان سيد الساحة السياسية المصرية بلا منازع؛ فعلى مدار العشرين سنة المنصرمة، كان نائب الرئيس– الذي كان ضابطًا في القوات الجوية، والمعروف بتقليله من أهمية نفسه– قد تحوَّل إلى فرعون، وانعكس هذا التحول على العقد الأخير من حكم مبارك، إذ تحول الإصلاح الاقتصادي في تلك الفترة إلى مرادف للرأسمالية، وتحصن النظام السلطوي بتغييرات سياسية قام بها تحت قناع الإصلاح، كما أصبحت الخلافة الرئاسية تعنى توريثًا محتملًا للسلطة، وكانت هذه الفترة زمن الغطرسة الرسمية والغضب الشعبي، فبدا أن نسيج المجتمع المصري يستحيل إلى نسيج متوتر على نحو لا يمكن علاجه.

من عمر أفندي إلى سيتي ستارز

كما هو الحال مع كل شيء تقريبًا في مصر، ظهرت عدة روايات متوازية على مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في محاولة لوضع منطق للسنوات السابقة؛ ففي إحدى تلك الروايات، كان

[298] في عام 2006، أعلن أيمن الظواهري اندماج الجماعة وتنظيم القاعدة في خطوة رفضتها الجماعة في مصر، وعندما انحاز سيد إمام الشريف (وشهرته الدكتور فضل)– وكان مؤسسًا للجماعة وأحد منظريها البارزين– إلى جانب القيادة الداخلية في ربيع عام 2007، أصدر الظواهري شريط فيديو في يوليو التالي ينتقد فيه بشدة كلًّا من فضل وقيادة الجماعة في مصر. انظر إيوان شتاين، "ما الذي تريده الجماعة الإسلامية الآن؟"، *تقرير الشرق الأوسط* 254 (ربيع 2010): 41، 42؛ عمرو حمزاوي وسارة جربوفسكي، "من العنف إلى الاعتدال: الجماعة الإسلامية والجهاد"، *أوراق كارنيجي: سلسلة الشرق الأوسط* 20 (أبريل 2010)، http://www.carnegieendowment.org/files/Hamzawy- Grebowski- EN.pdf.

حسني مبارك هو "الرجل الانتقالي"، رغم أن ذلك لم يكن بمعنى مؤقت نظرًا لفترة حكمه الطويلة كما هو واضح، وعندما وصف أصحاب هذه الرواية– وهم مؤيدو النظام أو حتى من يضعون لتصرفاته منطقًا– الرئيس مبارك بأنه انتقالي، فقد كانوا يشيرون إلى الناحية السياسية، وهذا أمر صحيح كما قالوا، حيث إن 30 سنة تقريبًا في الحكم كانت فترة طويلة، لكن مبارك مثَّل جسرًا بين النظام السلطوي لعبد الناصر والسادات وصولًا إلى مستقبل أكثر ليبرالية وديمقراطية للبلاد، وهي الفكرة التي أصبحت بارزة في خطابات الرئيس وتصريحاته؛ ففي خطابه بمناسبة عيد العمال في مايو 2010 (وهو الخطاب الذي ألقاه مبارك يوم 6 مايو) استعرض الرئيس التطور الاقتصادي الذي حققته مصر وخططها للمستقبل، ثم صرح قائلًا: "إن مصر اليوم تشهد حراكًا اجتماعيًّا غير مسبوق، مما أدى إلى التعديلات الدستورية المستنيرة التي حدثت في عامي 2005 و2007، وإننا لنؤكد من جديد على إخلاصنا لإكمال الإصلاح السياسي الموعود من أجل ترسيخ الديمقراطية الكاملة على نحو قاطع، ودعم دور البرلمان والأحزاب، وتعزيز استقلال القضاء، وفصل الدين عن السياسة."[299] واعترف مؤيدو النظام الحاكم بأن هناك مشكلات قائمة بالفعل، لكنهم قالوا بأن مصر لا يمكنها أن تتحوَّل من النظام السياسي غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي بين عشية وضحاها، وعليه فلا بد من ترسيخ الإطار الفلسفي وإنشاء البنية الأساسية بعناية حتى لا يتقوَّض التماسك الاجتماعي، وهو الأمر الذي لو حدث فإنه سيهدد كافة أهداف التغيير السياسي والتنمية الاقتصادية التي عمل عليها الزعيم المصري طوال كل هذه السنوات، كما لا توجد خبرة للمصريين بالديمقراطية، وعليه فلا بد من إعدادهم لها، وحتى والحال كذلك، فإن الانتقال نحو مستقبل ديمقراطي بقيادة الرئيس مبارك هو أمر يجري على قدم وساق، إذ تفتخر البلاد بوجود 24 حزبًا سياسيًّا شرعيًّا، وحرية التعبير التي تشمل انتقاد الرئيس وأسرته، وظهور 500 سياسي مستقل، وانتخابات تجري على نحو منتظم، وانتخابات رئاسية تُشارك فيها أطراف

[299] حسني مبارك، *خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة الاحتفال بعيد العمال* [بالعربية]، هيئة الاستعلامات، 6 مايو 2010، http://www.sis.gov.eg/en/LastPage.aspx?Category_ID=259 (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 11 مايو 2010).

متعددة؛[300] وإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك ثلاث سيدات في التشكيل الوزاري (الذي احتوى على 32 وزيرًا)، و85 امرأة في مجلس الشعب، ووفقا لتلك الرواية، فقد كانت مصر "ديمقراطية بازغة" على نحو واضح.

واستشهد مؤيدو النظام الحاكم بآخر مرتين عقدت فيهما الانتخابات الرئاسية، قائلين إنه بغض النظر عن عيوب هذه الانتخابات، فإن مصر كانت تخطو على الطريق "الصحيح"؛ ففي أواخر الصيف وأوائل الخريف عام 1999، كانت القاهرة حافلة بمظاهر الحملة الانتخابية، إذ تم رفع لافتات ضخمة عبر ميدان التحرير تدعو المصريين إلى التصويت للرئيس مبارك "من أجل الاستقرار والتنمية،" كما كانت المباني الحكومية ملفوفة برايات حملة مبارك الانتخابية، وعلى إحدى الملصقات الهائلة التي تم وضعها على وزارة التضامن الاجتماعي– وظلَّت على المبنى طيلة العقد التالي– كانت هناك صورة لمبارك المتين بطول خمسة طوابق وهو يلقي بظلاله على المكان، وينظر نحو المستقبل، فيما تمت كتابة رسالة بسيطة هي "نعم للرئيس مبارك؛" وخلال الموسم الانتخابي، نزلت سيول تترى من العاملين في الحكومة والطلاب والعمال والمصريين العاديين الآخرين إلى الشوارع للتعبير عن تأييدهم لمبارك في مسعاه للحصول على فترة رئاسية جديدة من ست سنوات، كما تم وضع ملصقات داخل المجلات والصحف، وتم تعليقها على الجدران والأبواب ومحطات المترو في أنحاء العاصمة المصرية، وهي الملصقات التي كانت تقول:

الرئيس القائد محمد حسني مبارك

من أجلك ومعك دائمًا.. مخلصًا ومقدرًا ومحسنًا

نعم لمبارك

[300] مكتب الصحافة والمعلومات المصري، رسالة إليكترونية للمؤلف، 11 مايو 2010، هيئة الاستعلامات، "الأحزاب السياسية"، http://www.sis.gov.eg/en/LastPage.aspx?Category_ID=259 (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 11 مايو 2010).

إلى القائد الذي كرَّس نفسه لبلده وشعبه وأمته

ومن جانبهم، فقد صرح المسؤولون المصريون بأنه في اليوم المحدد للاستفتاء– 26 سبتمبر 1999– أدلى حوالي 19 مليون مصري بأصواتهم، وأن الأغلبية العظمى صوتت بـ "نعم"، مما أكَّد انتخاب البرلمان لمبارك، وما إن حلف الرئيس اليمين الدستورية حتى استأنف جهوده لجعل مصر بلدًا ديمقراطيًّا وعصريًّا بشكل أكبر، وأكَّد التعديل الوزاري الكبير الذي جرى بعدها على التركيز– كما وعد الرئيس– على التنمية الاقتصادية.

وإلى ذلك، فقد قال الموالون للنظام الحاكم، بأن الموسم الانتخابي التالي قد أظهر التقدم الكبير الذي طرأ على طريق التغيير الديمقراطي؛ ففي بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أطلق الحزب الوطني الديمقراطي مبادرة كبرى تحت شعار "فكر وأولويات جديدة"، وهي المبادرة التي كان من شأنها وضع إطار لانتقال مصر نحو الديمقراطية، وكانت طليعة الأجندة الجديدة للحزب هي "الديوك الرومية الشابة" البازغة في السياسة والاقتصاد في البلاد، فكانت الشخصية الرئيسية في هذه المجموعة هو ابن الرئيس– جمال– الذي كان من المُعتقد على نحو واسع أنه سيكون مرشحًا للحصول على منصب والده، وبالتالي فقد أصاب جمال نوعًا من الشهرة بدءًا من أواخر التسعينيات، وتجدر الإشارة إلى أن جمال هو الابن الثاني لحسني وزوجته سوزان ذات العرق الويلزي، أما ابنهما الأول– علاء– فكان رجل أعمال، وهناك اعتقاد واسع بأنه فاسد، في حين أن جمال كانت لديه سمعة كشخص جاد ودؤوب في عمله، ودائمًا ما كان يسيطر على البيئة المحيطة به، وكان قد تلقى تعليمه في مدرسة سان جورج كوليدج، وهي أقدم مدرسة لغات في مصر، ثم درس في الجامعة الأمريكية في القاهرة، حيث حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال، وبعد العمل لفترة وجيزة في بنك أوف أمريكا بالقاهرة، تم نقل جمال إلى مكتب عمليات البنك في لندن، حيث تحوَّل إلى مصرفي صغير متخصص في الاستثمارات.

ورغم أنه لم يكن شخصية كثيرة الظهور، إلا أن الشائعات المستمرة زعمت بأن جمال كان متورطًا في ممارسات مشكوك فيها بينما كان يعمل في بنك أوف أمريكا؛[301] ففي الثمانينيات وأوائل التسعينيات كانت الحكومة المصرية تُواجه دَينًا خارجيًّا قاصمًا لظهر أي نظام اقتصادي يقدر بـ 50 مليار دولار دون وجود أي طريقة لدفعه، لأن احتياطي مصر من النقد الأجنبي لم يزد على مبلغ تافه هو 1 مليار دولار، وكان التباين الكبير بين الديون والاحتياطي النقدي يجعل من المستحيل بالنسبة للمصريين أن يحصلوا على دَين جديد وأن يزيدوا ما يحصلون عليه من النقد الذي هم في أمسِّ الحاجة إليه، فعمل أكبر لاعبين أجنبيين في القطاع المصرفي المصري– وهما سيتي بنك وبنك أوف أمريكا– على إقراض الدولارات للحكومة بمبالغ محدودة وبشروط معينة؛ وفي مسعى منها لتخفيف التزاماتها نحو الديون، وبالتالي تخفيض المخاطر التي كانت تواجهها البنوك والكيانات الأخرى في إقراض مبالغ مالية أكبر للحكومة، نفذَّت القاهرة برنامجًا لإعادة شراء ديونها.

فوفقًا لمصرفي غربي كان مقيمًا في القاهرة في تلك الفترة، بدأ ذلك البرنامج بحملة غير رسمية طالتها الشائعات– إذ كانت مثل هذه الأمور ممنوعة رسميًّا– تدعو أصحاب الديون على مصر إلى القبول بمبالغ ضئيلة أو المخاطرة بعدم الحصول على شيء من أصله وذلك من أجل تخفيض نفقات الحكومة، وفي الوقت نفسه وضعت الحكومة لجنة تضم أكبر ثلاثة بنوك مصرية تمتلكها الدولة– وهي البنك الأهلي المصري وبنك القاهرة وبنك مصر– بالإضافة إلى بنك أوف أمريكا وسيتي بنك للإشراف على برنامج إعادة شراء الديون، وكان جمال مبارك في تلك الفترة موظفًا بفرع القاهرة التابع لبنك أوف أمريكا، علمًا بأن البنك الأخير هو المحدِّد الرئيسي لديون مصر، وهو ما كان يعني بأن ممثلي البنك سوف يسافرون في أنحاء العالم من أجل الحصول على موافقة دائني مصر حتى يتم بيع ديونهم إلى بنك أوف أمريكا بمعدل خصم باهظ، ثم يقوم بنك أوف أمريكا بإعادة بيع الدين إلى بنوك القطاع العام المصري نظير أرباح ضخمة، وذلك بضمان الحقيقة القائلة بأن جمال مبارك– ابن الرئيس– يعمل موظفًا في ذلك البنك، وكان من غير الملائم بالنسبة لممثلي البنوك الوطنية في لجنة إعادة شراء الديون أن يطلبوا سعرًا أفضل من بنك أوف أمريكا مخافة أن تجلب مثل هذه المسؤولية التمثيلية نوعًا

[301] المناقشة التالية مبنية على رواية شاهد عيان أدلى بها مصرفي غربي أقام في مصر في عقد التسعينيات.

من الانتقام من جانب سادتهم السياسيين، وكان الأهم هو حصول جمال على علاوة، بناءً على الأرباح التي حقَّقها لبنك أوف أمريكا، وذلك عملًا بالممارسات النموذجية في قطاع الاستثمارات المصرفية.

وعندما حصلت الصحافة المعارضة في مصر على أنباء عن الاستغلال الذي ارتبط بمنصب جمال، جرى نقله بسرعة إلى المقر الأوروبي لبنك أوف أمريكا في لندن، ورغم أن وظيفته الرسمية في لندن لم يكن لها علاقة بمصر، فقد عمل على نفس الأمر الذي عمل عليه في القاهرة، وكان الخوف من تجاوز الأسرة الأولى في مصر هو ما ضمن لبنك أوف أمريكا القدرة على وضع سعر للدين المصري الذي كان يُعيد بيعه للحكومة، فأدى ذلك إلى مزيد من الأرباح للبنك، لكن جمال وعددًا من زملائه لم يكونوا راضين عن هذا الترتيب، إذ أن هناك زعمًا يقول بأن جمال بالإضافة إلى طارق العامر– وكان موظفًا بفرع القاهرة لنفس البنك، ثم أصبح رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري– وآخرين قد أنشأوا شركة في جزر الباهاما، فاستغلها هو وزملاؤه للحصول على ثروة شخصية أكبر من الدين الكبير الذي أثقل كاهل مصر.

وكما هو الحال بالنسبة لبنك أوف أمريكا، كانت شركة الباهاما تقوم بتحديد الدين المصري وتشتري التزاماته بخصم كبير؛ وفي لي لذراع بنك أوف أمريكا، قامت الشركة التي يتحكم فيها جمال ببيع نفس الدين إلى البنك، وكان هذا البنك غير مدرك تمامًا للاستغلال الذي قام به جمال، ثم كان البنك يبيع الدين للحكومة بأرباح تعود عليه، وبهذه الطريقة كان جمال يستفيد من بيع الدين إلى البنك الذي يعمل به، وفي نفس الوقت كان يحصل على علاوة من أرباح البنك الذي يعمل في برنامج بيع ديون مصر.

ثم طفت الأعمال التجارية التي قام بها جمال على السطح في صحف المعارضة مرة أخرى، فخشي المدراء التنفيذيون في بنك أوف أمريكا من التبعات القانونية لعلاقتهم بمبارك الشاب، فلو تم كشف ممارسات بنك أوف أمريكا بالكامل، أو صعد نظام حكم معادٍ إلى السلطة في البلاد، فإن المصريين يمكن أن يطالبوا بوضع أيديهم على ممتلكات البنك في أنحاء العالم بسبب الاتفاق الذي كان هذا البنك مضطرًا للتوقيع عليه من أجل العمل في بلادهم، ونتيجة لذلك فقد صفَّى بنك أوف أمريكا كافة عملياته في القاهرة وترك البلاد بحلول منتصف التسعينيات.

وفي غضون تلك الفترة تقريبًا، غادر جمال لندن وعاد أدراجه إلى مصر، حيث أسَّس شركة ميد إنفست أسوشيتز، وهي شركة أسهم خاصة، ثم بدأت المشروعات التجارية تفقد بريقها بالنسبة لمبارك الصغير، فبدأ يخصص طاقته للسياسة العامة، وعلى ذلك فقد أنشأ منظمة غير حكومية تُدعى جمعية جيل المستقبل، وهي جمعية تم تكريسها لتشجيع الشباب المصري في مجالات السياسة العامة والمشروعات التجارية؛ وبعدما تأمل فكرة إنشاء حزبه الخاص، انتهى جمال إلى أن يصبح عضوًا في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فأنشأ الحزب أمانة للسياسات في عام 2002، وهي الأمانة التي ستتحول فيما بعد إلى قناة لنفوذ جمال وطموحه، وكانت أمانة السياسات– التي ترأسها ابن الرئيس– هي المكان الذي أطلق منه الحزب الوطني الديمقراطي برنامجه المزعوم حول الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وإلى ذلك، فقد أدى تنامي الصورة العامة لجمال إلى تسليط الضوء على مجموعة المستشارين التي أحاطت به، وهي حفنة الأشخاص الذين كان مُقدَّرًا لهم أن يلعبوا دورًا رئيسيًّا في طرح أجندة الحزب الحاكم طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ورغم أن هؤلاء كانوا قد عملوا بجد حتى يغرسوا أنفسهم في الدائرة المقربة من مبارك الصغير، فإنه لم يحط نفسه بالضرورة بمن يقولون له "نعم" ولا بالطفيليين، إذ كان رفاقه قد حقَّقوا أنفسهم قبل أن يُعبِّر جمال عن اهتمامه بهم وبخبراتهم، وكانت الشخصية الأكثر بروزًا في زمرة جمال هي محمود محيي الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الاستثمار المصري ثم مديرًا عامًّا للبنك الدولي، إذ عمل محيي الدين– قبل أن يتم تعيينه وزيرًا للاستثمار– مستشارًا كبيرًا لنفس الوزارة، كما كان أستاذًا للتجارة المالية في جامعة القاهرة، وكان هناك أيضًا محمد رشيد– الرئيس السابق لعمليات الشرق الأوسط في شركة يونيليفر– والذي أصبح وزيرًا للصناعة والتجارة بعد ذلك، وعلاوة على ذلك فقد ضمت القائمة وزير المالية يوسف بطرس غالي (أو "واي بي جي" كما لقبه محبوه والساخرون منه)، وهو خريج قسم الاقتصاد في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (وابن شقيق الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي)، وكان في الحكومة بشكل أو بآخر منذ أواخر الثمانينيات، لكنه أصبح مع ذلك جزءًا من دائرة مستشاري جمال.

وإضافة إلى الوزراء، انضم اثنان من أصحاب المشروعات إلى فُلك جمال مبارك، وكان هذان الشخصان مؤثرين في دفع الحزب الوطني ظاهريًّا نحو الإصلاح السياسي، فقد كان حسام بدراوي

طبيبًا وعضوًا في مجلس الشعب عن دائرة قصر العيني في القاهرة حتى هزيمته في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005، وكان بدراوي قد تعلم في مصر والولايات المتحدة، ثم دخل معترك السياسة في عام 2000 كمصلح ليبرالي واضح، وبدأ نجمه في اللمعان إلى حد كبير بسبب علاقته بجمال مبارك، لكن هزيمته في انتخابات مجلس الشعب أمام أحد مرشحي الحرس القديم في الحزب الوطني الديمقراطي وما قيل عن اختلافه مع زملائه داخل دائرة مستشاري جمال قد أديا إلى تركه على الهامش إلى حد ما، لكنه حصل على عضوية مجلس الشعب؛ وبعد بداية الثورة المصرية في أوائل عام 2011، شغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي عندما تم طرد كافة أعضاء مجلسه التنفيذي بمن فيهم جمال مبارك نفسه، وكان من المفترض أن يقوم بدراوي بإعطاء الحزب مسحة إصلاحية مما يُخفِّف من غلواء عاصفة الثورة الشعبية في مصر، لكن ذلك الإجراء جاء متأخرًا جدًّا، فاستقال بدراوي من منصبه بعد أن أمضى فيه ستة أيام فحسب، فقد كان من الواضح حينها أنه لا يمكن إنقاذ لا الحزب ولا حكم مبارك نفسه.

وكان العضو الآخر في حاشية مستشاري مبارك هو محمد كمال، وهو أستاذ جامعي معتدل المزاج، تخرج من جامعة جونز هوبكنز، وينتمي إلى أسرة متواضعة من مدينة بورسعيد الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وظهر فجأة في المشهد السياسي المصري كمساعد مقرَّب من جمال في المؤتمر السنوي الذي عقده الحزب الوطني الديمقراطي عام 2004، وفي تلك المناسبة أدلى مبارك الصغير ببيانات عريضة حول نوايا الحزب لتنفيذ إصلاحات في مجالات متعددة، كما دعا من وصفه بـ "الدكتور محمد" إلى إخبار الحضور بشأن كيفية حدوث ذلك، وكانت معالجة كمال مباشرة بشكل جيد، إذ كان قد درس مؤسسات الدولة في دول أوروبية مختلفة– هي سويسرا، وفرنسا، والسويد، وهولندا– ونظر إليها على أنها أفضل ما يناسب النظام السياسي المصري، وقدَّمت هذه الاستراتيجية إجراءً دفاعيًّا ضد أولئك النقاد الموجودين داخل مصر وخارجها ممن زعموا بأن الإصلاحات الجارية ليست كافية، أو أن الإجراءات التي كان الحزب الوطني الديمقراطي يتخذها لم تؤدِّ إلى شيء أكثر من تعظيم سلطة الحزب تحت غطاء التغيير السياسي، ودائمًا ما كان كمال يرد على ذلك بأن إصلاحاته مبنية على

تطبيقات نظم ديمقراطية أوروبية متطورة– وهي نقطة تكررت كثيرًا في أدبيات الحزب الوطني الديمقراطي– وإن كان ذلك بصبغة مصرية.

وفي أوائل عام 2005، سعى الرئيس إلى تحقيق التزام الحزب بالإصلاح، ففي خطاب في جامعة المنوفية وَجَّه مبارك صُنَّاع القوانين من الحزب الوطني الديمقراطي بتعديل المادة 76 من الدستور على نحو يسمح بانتخابات رئاسية متعددة المرشحين، وكان هذا الأمر غير مسبوقًا في التاريخ المصري، فلم يحدث أن سمح زعيم مصري منذ أيام الفرعون مينا– الذي حكم البلاد حوالي عام 2900 قبل الميلاد– بأن يتم تحدي حكمه؛ وبعدما تم إصدار التعديل بنسبة 83% في التصويت الذي تم إجراؤه في مايو التالي، بدأ الرئيس مبارك حملته الرئاسية التنافسية الأولى، ووعد في برنامجه الانتخابي– من بين جملة من المبادرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية– بإجراء تعديلات دستورية أكبر لتعزيز الحريات الشخصية والسياسية، وتطبيق نظام تقييد السلطات وموازنتها بين فروع السلطة المختلفة، وضمان استقلال القضاء.

وإضافة إلى ما سبق، فقد قام الرئيس مبارك بحملة انتخابية ليحصل على تأييد الشعب المصري في ترشحه لفترة رئاسية جديدة، ولو كان شعار "الاستقرار من أجل التنمية" هو عنوان حملته الانتخابية عام 1999 للحصول على فترة رئاسية رابعة، فقد تم تصوير الرئيس– الذي كان يبلغ في ذلك التاريخ 78 عامًا– على أنه الرجل الذي سوف يدفع مصر نحو "عبور المستقبل"، وربما لم تنطل المفارقة في هذا الشعار على أي شخص– باستثناء من خططوا لحملة الرئيس الانتخابية– إذ كان استخدام "العبور" يعني بوضوح استدعاء أكبر نصر عسكري مصري حديث والربط بين مبارك وبين ذلك الحدث، علمًا بأنه منذ أواخر التسعينيات كانت عمليات العلاقات العامة الخاصة بالرئيس تسعى إلى ربط مبارك متفردًا بذلك النصر العسكري، فيما تم التقليل من أدوار الرئيس السادات، واللواء سعد الشاذلي، والمشير عبد الغني الجمسي، واللواء أحمد إسماعيل علي، وليس من الواضح على وجه اليقين كيف أثَّرت خرافة مبارك على المصريين، لكن الرئيس في 9 سبتمبر 2005 عاد إلى منصبه بنسبة 88,6% من مجموع أصوات الناخبين.

وعلى الجبهة الاقتصادية، كانت التغييرات التي تمت خلال سنوات حكم مبارك– وفقًا لما ذكرته الحكومة– مؤثرة، فقد كان القطاع الخاص– الذي أصبح في أواخر عهد مبارك مسؤولًا عن 70% من مجموع النشاط الاقتصادي– مزدهراً، وكانت معظم المؤشرات الاقتصادية الكبرى في البلاد تُوحي بأن مصر على الاتجاه الصحيح، رغم استمرار المشكلات الضخمة المتمثلة في قلة العمل والبطالة والدَين العام، فأصبحت مصر وجهة سفر دولية مع وجود كنوز من ماضيها الفرعوني، ورياضة الغوص بها، وفنادق الخمس نجوم المصنفة عالميًّا في شرم الشيخ على الحافة الجنوبية لشبه جزيرة سيناء، وأشار إعلان تجاري ظهر على قناة سي إن إن الدولية إلى جنوب سيناء على أنها "ريفييرا البحر الأحمر"، وفي عام 2008 جاء مصر 12,8 مليون سائح، وهو أعلى رقم سجلته السياحة في مصر على مدار تاريخها؛ وبالنسبة للبعض، كان في مصر أكبر عدد من سيارات مرسيدس بنز خارج ألمانيا على مستوى العالم، ولا شك في أن هذه القصة مختلقة، لكنها توضح الفكرة الواسعة الانتشار في دوائر مالية دولية مختلفة، والتي مؤداها بأن مصر– بعد سنوات من ضعف الأداء الاقتصادي– حقَّقت أخيرًا خطوات نحو تأسيس اقتصاد السوق بقدرة على النمو سنة بعد أخرى، ففي عام 2006 صرح بطرس غالي بأن الاقتصاد المصري على "منصة الانطلاق"،[302] وحتى لو كانت هذه العبارة قديمة بلغة النظم الاقتصادية النامية التي كانت شعبوية في الستينيات والسبعينيات، فقد وافق البعض عليها، وفي نفس العام ذكرت مجلة *بيزينس ويك* بأن مصر هي واحدة من أعلى الأسواق البازغة في العالم، وبعدها بعامين كان "يوم مصر" في سوق نيويورك لتبادل السندات– وفقًا للمستثمرين الذين حضروه هناك– حدثًا كبيرًا،[303] وفي عام 2007 اجتذبت مصر رقمًا قياسيًّا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو 11 مليار دولار، وكان أكثر من نصف هذا المبلغ مدفوعًا من شركة أباتشي للطاقة التي تتخذ من هيوستن

[302] ملاحظات يوسف بطرس غالي، مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي، 20 سبتمبر 2006.

[303] *بيزنس ويك*، "تريد أن تكون بنجالور التالية"، 20 يناير 2006، .http://www.businessweek.com/magazine/content/06_05/b3969409.htm

مقرًا لها،[304] وعكس هذا التقدم قيمة إجمالية في سوق تداول الأسهم المصرية (البورصة) حيث زادت حوالي 14 مرة بين عامي 2002 و2010.[305]

وكان التناقض بين البلد الذي ورثه مبارك عام 1981 ومصر الحالية أوضح ما يكون في المبنى البني الضخم المُترب خارج ميدان التحرير في وسط القاهرة، وهو المبنى الذي يضم متجر عمر أفندي، فعندما تم افتتاحه أول مرة كان متجر عمر أفندي يسمى "أورزدي–باك" تيمنًا باسمي مؤسسيه (رجل الأعمال المجري أدولف أورزدي وشركاؤه من عائلة باك)؛ وفي عام 1920 (بعد ستة عقود من افتتاح أول متجر لأورزدي–باك في القاهرة)، تم بيع هذه الشركة لمستثمرين أعادوا تسمية متاجرها باسم "عمر أفندي"، وفي عام 1957 تم تأميم سلسلة المتاجر المذكورة.

وكما هو الحال في المتاجر الأمريكية المنقرضة– مثل أبراهام آند شتراوس، وجيمبلز، وودوارد آند لاثروب– فإن هناك حنينًا حزينًا للماضي في أوساط كثير من المصريين نحو عمر أفندي، أو بالأحرى تجاه ما كانت هذه المتاجر تعنيه، إذ كانت وجهة للاختيار بالنسبة للمصريين بحثًا عن كل شيء، بدءًا من ملابس النوم وانتهاءً بأدوات المطبخ، والآن يقع فرع ميدان التحرير في مبنى يتألف من طوابق قليلة في شارع طلعت حرب، وليس به شيء مما يمكن أن يطلبه الناس، فهناك ملابس سيئة، وأدوات منزلية رخيصة من حيث السعر والخامة، وأثاث رديء في صناعته، وأجهزة وإليكترونيات دون المستوى، ورغم أنه ليس كارثة كاملة على النحو الذي كان عليه "جم" (وهي سلسلة المتاجر التي كانت الدولة تديرها في أواخر الفترة السوفيتية بجوار الميدان الأحمر في موسكو) فقد كان عمر أفندي يحاول أن يلتقط أنفاسه ليبقى على قيد الحياة كما كان واضحًا، وفيما كان عدد العاملين اللامبالين به ضخمًا، فقد كان يمكن مشاهدة متسوق نادر ووحيد يتجول هنا أو هناك؛ وعلى ذلك، ففي غضون عملية

---

304 وزارة الاستثمار المصرية، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، http:www.investment.gov.eg/en/investment/pages/foreigninvestment.aspx.

305 سوق التداول المصرية، "إحصائيات تاريخية"، http://egyptse.com/english/marketindicator.aspx (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 20 مايو 2011).

الخصخصة لعمر أفندي التي جرت عام 2007، كان هذا المتجر في طريقه نحو انزلاق طويل وبطيء إلى غياهب النسيان.

وعلى بعد أميال قليلة، كان يقف التناقض المذهل لمصر التي ورثها حسني مبارك في أكتوبر عام 1981، وهو سيتي ستارز، إذ يُعد ذلك المبنى هو الرد المصري على مول أمريكانا الراقي في أوائل القرن الحادي والعشرين، فهو مجمع يشبه تايسونز 2 في فرجينيا، أو كينج أوف بروسيا مول في فيلادلفيا، وذلك من حيث الضخامة فحسب، وقد تكلف إنشاؤه 800 مليون دولار، ويُقدِّم 8 مليون قدمًا مربعًا من المساحة التجارية والترفيهية والسياحية التي تشمل ثلاثة فنادق هي الإنتركونتيننتال وستيريدج سويتس وهوليداي إن؛ وإضافة إلى ذلك، فهناك مجمع صالات سينما يحوي 16 شاشة، ويقدم خدمات للدرجتين الأولى والسياحية؛ وعندما يأتي المرء للتسوق الفعلي، فلا يوجد بالنسبة للمستهلك الأمريكي شيء خارج المألوف باستثناء الثرثرة باللهجة المصرية كخلفية للمكان، إذ من بين 640 متجرًا يحويها المول، توجد ماركات أمريكية مثل ناين ويست، وألدو شوز، وبودي شوب، وتيمبرلاند، وجيس، وتومي هيلفيجر، ومعروضات أكثر رقيًّا مثل هوجو، بوس، أما اختيارات الطعام فتتراوح بين ماكدونالدز، وبيرجر كينج، وصب واي، وسينابون، وكارفل، وباسكين روبنز، بالإضافة إلى بعض العلامات الشهيرة في قطاع المطاعم الأمريكية، مثل فدركرز، وروبي تيوزدايز، وتشيليز، وماكاروني جريل؛ وبالنسبة للطبقة العليا والأثرياء الجدد في مصر، فقد كان سيتي ستارز مَعلمًا مثيرًا للفخر، ويشير إلى أن المصريين يستطيعون أن "يستعرضوا" ثراءً ظاهريًّا كما هو الحال بالنسبة لأبناء عمومتهم الخليجيين، لكن الأهم من ذلك هو أن ذلك المول يُمثِّل الإمكانيات اللانهائية لـ "مصر الجديدة" التي أنشأها حسني وجمال مبارك.

لكن مصر ذات مراكز التسوق من أحدث صيحة، والتجمعات المسورة، والطائرات الخاصة، والتغيير السياسي التقدمي المزعوم، كانت واقعًا فقط بالنسبة لقلة مميزة تستطيع الاستمتاع بها؛ أما بالنسبة للأغلبية العظمى، فقد كانت الوفرة الهائلة التي يُقدِّمها مكان مثل سيتي ستارز أمرًا غير متاح مع أجور لا تتعدى 2,000 دولار في العام، ناهيك عن أن 16 مليون مصري كانوا يعيشون على دولارين تقريبًا في اليوم؛ فبالنسبة لمعظم المصريين، كان فريق الأحلام الاقتصادي المكون من محمود محيي

الدين، ورشيد محمد رشيد، ويوسف بطرس غالي، ورئيس الوزراء أحمد نظيف– وهو الفريق الذي كان مفترضًا منه أن ينفذ الإصلاح الاقتصادي– قد عمل الكثير من أجل المستثمرين في مصر، لكنه لم يفعل إلا القليل للآخرين، وكان مرد ذلك إلى أنه حتى تقوم مصر بقفزات اقتصادية وتجتذب استثمارات أجنبية على نحو غير مسبوق، فقد كان على قادتها تطبيق برامج اقتصادية ليبرالية جديدة كانت مبهمة خلال عقد التسعينيات، وكانت العناصر الرئيسية لتلك البرامج تقوم على تسريع وتيرة الخصخصة والتعويم الحر للعملة.

وكانت الخصخصة ورطة كبيرة بالنسبة لمصر، وكانت هذه الورطة هي السبب الرئيسي الذي يُفسر ضعف جهود القاهرة لبيع ممتلكات الدولة حتى عام 2004 على الأقل، فقد كانت هناك جملة من المكاسب الاجتماعية الضرورية التي قدَّمتها المشروعات المملوكة للدولة للعاملين بها، مما جعل هؤلاء ذوي مصالح راسخة في تلك الشركات، ولا يجب أن تفاجئنا هذه الحقيقة على نحو كبير، ذلك أن الشركات المملوكة للدولة ليست مجرد كيانات تهدف إلى الربح فحسب، وإنما تقوم على أهداف اجتماعية وسياسية في صميم بنيتها؛[306] وبغض النظر عن الفوائد التي كانت تقدمها تلك الشركات، فقد أخفق القطاع العام في اجتذاب الاستثمارات، ومَثَّل استنزافًا لخزانة الدولة؛ ونتيجة لذلك، وبعدما حصل أعضاء فريق الأحلام على مناصبهم عام 2004، أقنع هؤلاء الرئيس مبارك ليسمح لهم بالخصخصة على نحو عاجل، ومنذ ذلك العام وحتى 2009، قام المصريون بخصخصة 191 شركة، فحصلت الحكومة على دخل صافٍ وصل إلى 39.4 مليار جنيه (حوالي 7 مليار دولار)، وهو ما مَثَّل زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية، بدلًا من الجهود الفاترة التي كانت تجري في الفترة 1991–2003 عندما تم بيع 210 شركات، مما وضع 3,1 مليار دولار في خزانة الدولة.[307]

---

[306] جون وتربيري، *التعرض لأوهام لا تعد ولا تحصى: المشروعات العامة وسيطرة الدولة في مصر، والهند، والمكسيك، وتركيا*، (نيويورك: مطابع جامعة كامبريدج، 1993).

[307] شيرين باقر، "الوعد العام: الشك بخصوص خطط الخصخصة"، غرفة التجارة الأمريكية في مصر، يناير 2009،

http://www.amcham.org.eg/resources_publications/publications/business_monthly/i

على أنه لا توجد بيانات موثوقة توضح تأثير الخصخصة على معدل البطالة في مصر على نحو قاطع، ولا شك في أن عدد المصريين الذين كان القطاع المملوك للدولة يُوظِّفهم قد انخفض من 1 مليون شخص إلى أقل من 600,000 شخص، بيد أنه لا يمكن معرفة عدد الذين بقوا مما يزيد على 400,000 عامل في الشركات التي تم تخصيصها حديثًا؛[308] فوفقًا لما ذكره البنك الدولي، فقد انخفض معدل البطالة بنحو 2% في الفترة 2004–2008، بيد أن النسبة التي تُعزى إلى الخصخصة أو التوسع الاقتصادي الدولي في تلك الفترة غير واضحة؛[309] وبصرف النظر عن كيفية تأثير برنامج الخصخصة على التوظيف، فقد فهم العمال بأنهم يدفعون ثمنًا باهظًا في تلك العملية، فقالوا بأنه حتى لو كانت الخصخصة نعمة بالنسبة لطبقة رجال الأعمال المصريين، فقد أدى بيع الاقتصاد العام– على عكس ما تقوله الإحصائيات المتاحة– إلى زيادة البطالة، بالإضافة إلى اتساع فجوة الدخل في المجتمع المصري أكثر من ذي قبل.

وبالإضافة إلى الخصخصة، كان تعويم الجنيه المصري هو العنصر الواضح الآخر في برنامج تحرير الاقتصاد المصري، فبعد توحيد سعر الصرف في أواخر الثمانينيات، وضعت الحكومة المصرية قيمة للجنيه وفقًا لما يدعوه الاقتصاديون بـ "نظام ربط العملة" managed pig system، وهو البرنامج الذي ثَبَّت سعر الصرف إزاء الدولار الأمريكي، وأدى ظاهريًّا إلى المبالغة في قيمة العملة المصرية،[310]

---

ssue.asp?sec=4&subsec=Uncertainity%20Surrounds%20Privatization%20Scheme.%20&im=1&iy=2009

[308] بروس كي. رذرفورد، *مصر بعد مبارك: الليبرالية، والإسلام، والديمقراطية في العالم العربي*، (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 2008)، 198.

[309] البنك الدولي، "بيانات: مصر، جمهورية عربية"، http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 23 أكتوبر 2010).

[310] كان الجنيه في السوق السوداء أضعف بكثير مما كان عليه الحال بالنسبة لسعر الصرف الرسمي والذي كان يبلغ 4,51 أمام الدولار، وما إن تم إلغاء نظام ربط العملة حتى انخفض الجنيه فورًا بنسبة قدرها 17% ليستقر عند سعر 5,4 أمام الدولار في السوق السوداء، ورغم أن مصرفيي البنك المركزي المصري كانوا قد تدخلوا في البداية من أجل ضمان عدم تدهور العملة أكثر من ذلك، فإن العبء الواقع عليهم لم ينحصر في المحافظة على عملة تمت المبالغة في تقدير قيمتها. أيمن إم. إبراهيم، "آثار النمو على برنامج التحرير

وبمرور الوقت، أصبح من غير الممكن تحمل التكاليف الاقتصادية لهذه السياسة، حيث كانت الصادرات المصرية أكثر ارتفاعًا في أسعارها مما هو الحال بالنسبة لباقي أنحاء العالم، وأدى الضعف الإجمالي للاقتصاد إلى أن يتدخل البنك المركزي المصري على نحو منتظم وينفق دولارات هو في أمس الحاجة إليها من أجل تثبيت العملة المصرية.

وفي أواخر عام 2003، سعى متخذو القرار الاقتصادي في مصر حينذاك– وهم رئيس الوزراء عاطف عبيد، ومحافظ البنك المركزي محمود أبو العيون، ورئيس بنك الإسكندرية محمود عبد اللطيف، ووزير المالية مدحت حسنين، ووزير التجارة الخارجية يوسف بطرس غالي– إلى الحصول على موافقة الرئيس مبارك لنبذ نظام ربط العملة من أجل نظام صرف حر التعويم، وكان هذا المطلب مثيرًا للجدل حتى إن الرئيس مبارك طلب إقناعه بالحكمة منه، فتعويم الجنيه– كما قال مناصرو هذه السياسة، ومن ضمنهم جمال مبارك– كان من شأنه أن يجعل الاقتصاد المصري أكثر قدرة على التنافس مما ستكون له جاذبية أكبر لدى المستثمرين الأجانب الذين كانوا يطلبون حلًّ ما بدا لعقود طويلة على أنه أكبر مشكلة تواجه مخططي الاقتصاد المصري ومسؤوليه، ألا وهي معدل البطالة المرتفع والبطالة المقنعة الهائلة؛[311] ووفقًا لما ذكرته الحكومة، فقد كان معدل البطالة في مصر 10% تقريبًا، لكن الواقع كان يقول بأن الصحيح هو ضعف هذه النسبة؛[312] فمع دخول حوالي 500,000 شخص لسوق العمل

الاقتصادي في مصر: النجاحات والإخفاقات"، *المجلة العلمية لكلية التجارة والأعمال، جامعة حلوان* 2، (2006)،
http://faculty.ksu.edu.sa/ahendy/Published%20Papers/Forms/AllItems/aspx، مسعود درهلي، "التعويم حتى الموثوقية"، *آرابيان بزنس.كوم*، 6 مارس 2003، http://www.arabianbusiness.com/floating– credibility– 206710.html.

[311] مقابلة مع مسؤول حكومي مصري في القاهرة، 6 فبراير 2006.

[312] البنك الدولي، "بيانات: مصر، جمهورية عربية"، http://data.worldbank.org/country/egypt–arab– republic (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 22 ديسمبر 2010). البطالة المُقنَّعة هي مشكلة خاصة بمصر، حيث تظهر بكل تعريفاتها بدءًا من العاملين ذوي المهارات العالية القابعين في وظائف ضئيلة الأجر وتتطلب مهارات متدنية، والأشخاص الذين يعملون نصف دوام عمل فقط، كما أن هناك الكثير جدًّا من الموظفين الذين لا يوجد عمل كافٍ لتشغيلهم.

سنويًّا، لم يكن الاقتصاد المصري ينمو بسرعة كافية لتشغيل الباحثين عن وظائف، بالإضافة إلى العاطلين والذين يعملون أقل من اللازم من قديم؛[313] ومن جانبهم، فقد كان القلق يُساور بعض أعضاء الحرس القديم في الحزب الوطني الديمقراطي بشأن الآثار الاجتماعية التي ستصاحب تحرير الجنيه، فمن المنظور الاقتصادي كانت هناك صعوبات للاستمرار في نظام ربط العملة، كما كانت هناك فوائد اجتماعية للعملة التي تتم المبالغة في قيمتها، فالجنيه الغالي يعطي المصريين قوة شرائية لن يتمتعوا بها بأي طريقة أخرى، وكان مؤيدو التعويم على وعي بمخاطر تلك السياسة، لكنهم اعتقدوا (وأملوا) في أن الفوائد التي ستصيب المظهر التنافسي الجديد للبلاد سوف تغطي على تكاليف تلك السياسة.[314]

وفي النهاية، كان كلا الفريقين على حق، إذ تمتعت مصر بفترة من النمو الاقتصادي غير المسبوق في النصف الثاني من العقد الأول للقرن العشرين، لكن المصريين كافحوا ضد ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ لأن الجنيه– الذي أصبح تحت رحمة قوى السوق العالمية– أصبح أقل من قيمته بكثير، كما كان أثر هذه السياسة على الطبقات العاملة والدنيا فوريًّا تقريبًا وسلبيًّا تمامًا، إذ أصبحت المنتجات الغذائية والاستهلاكية أكثر غلاءً بين عشية وضحاها، وهي المشكلة التي وصلت إلى ذروتها في مايو 2008 عندما واجه المصريون أزمة خبز، إذ لم تكن الأزمة في عدم توفر الخبز، وإنما في الأثر الفادح للتأرجح في صرف الجنيه، مما جعل تكاليف استيراد القمح أكثر ارتفاعًا، بالإضافة إلى الدعم الذي كان الهدف منه هو المحافظة على سعر الدقيق منخفضًا على نحو ظاهر بالنسبة للمخابز العامة، فحصل الموزعون– وحتى مدراء المخابز المملوكة للدولة– على مكاسب من هذا الوضع عندما

---

[313] بعد انتفاضة يناير–فبراير 2011، صرَّح وزير القوى البشرية والهجرة بأن نسبة البطالة 19%، وكانت أعداد البطالة المُقنَّعة أكبر من ذلك. جوناثان رايت وإدموند بلير، "المصريون يقومون بعملية ترميم سياسي"، رويترز، 30 مارس 2011،
http://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFDLE72SoTI2011033o?feedType=RSS&feedName=egyptNews&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+reuters%2FAfricaEgyptNews+%28News+%2F+Africa+%2F+Africa+%2F+Egypt+News%29&sp=true.

[314] مقابلة مع مسؤول حكومي مصري في القاهرة، 16 فبراير 2006.

باعوا الدقيق إلى المخابز الخاصة، وبالتالي صارت أسعار الخبز خارج متناول معظم المصريين، وكانت النتيجة متوقعة، إذ كان هناك خبز يكفي للجميع، لكنه كان موجودًا في المكان الخطأ بالسعر الخطأ، مما أسفر عن طوابير طويلة أمام المخابز المملوكة للدولة، وكانت هذه بدورها– مع افتقارها لكميات كبيرة من الدقيق– عاجزة عن الإيفاء بمتطلبات الجماهير، مما أدى إلى زيادة الأسعار في المخابز غير الحكومية.

وأعادت موجة الغضب التالية التي استهدفت المسؤولين الحكوميين إلى الذاكرة "انتفاضة الخبز" التي حدثت عام 1977، ورغم أن القلاقل التي حدثت قبل ثلاثة عقود قد استدعت تدخل الجيش لاستعادة النظام، فإن مبارك– الذي كان هدفه الأسمى دائمًا هو المحافظة على الاستقرار في مصر– نزع فتيل الأزمة على نحو أقل دراماتيكية بكثير، إذ أصدر مرسومًا يمنع التحكم في الدقيق، وأمر مخابز الجيش ووزارة الداخلية بزيادة إنتاجها لطرد أرواح عام 1977 الشريرة؛ وبِغَضِّ النظر عن السبب في تحكم الجيش ووزارة الداخلية في المخابز في المقام الأول، فقد نجحت هذه الاستراتيجية، وفي غضون أسابيع قليلة أصبح الخبز متاحًا في المخابز المملوكة للدولة، لكن هذه الحادثة كشفت عن انعدام التأييد الجماهيري لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومهندسيه، وهو ما طرح مشكلة مؤرقة بالنسبة للرئيس مبارك، إذ كان الأخير هو عرَّاب "العبور نحو المستقبل"، كما كان فريق الأحلام– الذي قاده جمال مبارك– يُمثِّل هذا المستقبل، وانتهى الأمر بأزمات صغيرة كأزمة نقص الخبز، مما أضعف حجة الحكومة القائلة بأن الإصلاح الاقتصادي يُقدِّم فوائد للمجتمع على اتساعه، بل أدى الأمر أيضًا إلى تعزيز الرواية المناقضة التي تبنتها المعارضة، وهي الرواية القائلة بأن سعي القاهرة نحو الإصلاحات الليبرالية هو أمر تم تقريره في واشنطن، وأن هذا الأمر أدى إلى تركيع المجتمع المصري.

ولم تأتِ معالجة مصر الرقيقة للقلاقل الاجتماعية بشأن توفير الخبز من فراغ، إذ جاءت عقب حوالي عقد من النشاط العمالي؛ فمنذ عام 1998 إلى عام 2004، قام العمال المصريون بألف احتجاج، وفي عام 2004– وهو العام الذي تسلم فيه أعضاء فريق الأحلام مناصبهم– زاد عدد هذه المظاهرات وتكررت الاحتجاجات على نحو كبير، ففي ذلك العام وحده وقعت أكثر من رُبع المظاهرات التي تمت على مدار السنوات الست السابقة، لكن عام 2004 لا يقارن بعام 2006، عندما زادت حدة المظاهرات

مرة أخرى مع قيام موظفي القطاع العام بـ 222 اعتصامًا ومظاهرة في ذلك العام،[315] وكانت مدينة المحلة الكبرى– التي تقع على بعد 90 ميلًا شمال القاهرة، وتعتبر موطنًا لصناعة النسيج في البلاد– هي مركز جاذبية النشاط العمالي في الفترة 2006–2008، وكان أكبر احتجاج قام به العمال في شركة المحلة للغزل والنسيج هو ذلك الذي حدث في 7 ديسمبر 2006، وذلك عندما أضرب 27,000 عامل كانوا يطالبون بأجور أعلى ودفع علاواتهم المتأخرة، ورغم أن النزاع بشأن الأجور كان هو الحافز الرئيسي الذي دفع العمال للقيام باعتصامهم، فقد ارتبط هذا الاعتصام بمخاوف أوسع بشأن الخصخصة؛ وإضافة إلى ذلك، فقد انسحب عمال من انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وهي الانتخابات التي كان يتم تزويرها لصالح مرشحي الحكومة، علمًا بأن اتحاد نقابات عمال مصر هو مجرد اتحاد بالاسم فقط، فهو لا يُمثِّل العمال ولا مصالحهم، وإنما يُمثِّل مصالح الدولة من خلال مجلس إدارته.

ثم تمت تسوية النزاع الحاصل بين الحكومة والعمال في نهاية المطاف من خلال المفاوضات التي لم توفِ بأيٍ من مطالب العمال، لكنها قدمت مكافأة 45 يومًا (بدلًا من مكافأة الشهرين التي كانوا يُطابلون بها) وتقاسمًا في أرباح الشركة لو حققت أكثر من 60 مليون جنيه مصري (حوالي 10 ملايين دولار)، وهو ما كان كافيًا للعمال حتى يعودوا للمصنع،[316] وكانت المرونة النسبية التي تعامل بها نظام مبارك مع احتجاجات المحلة يشي بالضغط الذي مارسه العمال، ففي تلك الحالة لم تسع الحكومة إلى نزع فتيل الموقف من خلال استعراض القوة– وهو الأمر الذي يهدد دائمًا بالخروج عن السيطرة– وإنما لإرضاء مطالب العمال فيما يتعلق بجيوبهم، لكن هناك مخاوف ساورت مجالس الحكومة المصرية بشأن القطاع العام، فلو أن ذلك القطاع أصبح في حالة تمرد صريح، فإن هذا من

---

[315] خويل باينين وحسام الحملاوي، "الإضرابات في مصر تنتشر من مركز الجاذبية"، *ميدل ايست ريبورت أونلاين*، 9 مايو 2007، http://www.merip.org/mero/mero050907.html.

[316] خويل باينين وحسام الحملاوي، "الإضرابات في مصر تنتشر من مركز الجاذبية"، *ميدل ايست ريبورت أونلاين*، 9 مايو 2007، http://www.merip.org/mero/mero050907.html؛ فايزة راضي، "الكفاح واحد"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 8–14 نوفمبر 2007، http://weekly.ahram.org.eg/2007/870/eg5.htm.

شأنه أن يهدد استقرار النظام الحاكم؛ ومن جانبها، فقد أرادت القيادة أن تنحي جانبًا أي تبعات للظروف الاقتصادية للعمال، مما يؤدي إلى المساس بالظروف السياسية الداخلية في البلاد، لكن وزن العمال كان قد أخذ أكبر من حجمه فقط، فلم يرتدع وزير الاستثمار محيي الدين بالمظاهرات وتلك المنظمة التي تم إنشاؤها على أساس الاحتجاج العمالي، إذ أعلن بعد مضي شهر واحد فحسب عن بيع 100 شركة مملوكة للدولة، وهو ما أدى إلى اندلاع مظاهرات على مدار شهرين في القاهرة ودلتا النيل، وقد شارك فيها 150,000 عامل؛[317] وفي أحداث غاضبة وقعت في المحلة بتاريخ 6 أبريل 2008– وهو تاريخ سوف يكون مهمًّا بعدها بثلاث سنوات تقريبًا عندما تقوم الثورة المصرية– سقط ثلاثة محتجين قتلى في مصادمات مع قوات الأمن.

وبعيدًا عن مشكلات مدينة المحلة، اجتمعت الطبقة فاحشة الثراء والأثرياء الجدد في مصر مبارك، مع الفقراء في أماكن غريبة تفقد فيها السخرية أي معنى لها، ذلك أن فندق فورسيزونز نايل بلازا يمكن أن يكون موجودًا في أي مكان، كأن يكون موجودًا في نيويورك أو تورنتو أو كوالالمبور أو اسطنبول أو بكين، ومع اختلافات بسيطة لتهيئة المكان لاستضافة العادات المحلية والأكلات التقليدية– على سبيل المثال– سوف يستمتع ضيوف الفندق بالراحة ونفس مستوى الخدمة بِغَضِّ النظر عن مكانهم في العالم، وبخلاف الجرائد والكتب المتاحة في متجر الفندق أو قِدر "الفول" الكبير– الفول المدمس أو الفول بالزيت– في بوفيه الإفطار، فلم يكن هناك تقريبًا أي شيء يدل على وجود مصري أو مرتبط بمصر في فندق فورسيزونز، وكان هذا الأمر جيدًا بالنسبة لكثير من زبائن الفندق المصريين، لأن فندق فورسيزونز– مثلهم تمامًا– كان موجودًا في مصر، لكنه غير مرتبط بها.

وكان انقطاع المنطق الذي تحويه عبارة "موجود في مصر لكنه غير مرتبط بها" واضحًا بحدة في زفاف عمرو بدر وخطيبته المحبوبة طيبة، وهو الحفل الذي عُقد في الطابق الذي يحوي مسبح الفندق في أوائل شتاء 2006، إذ كان عمرو شخصية معروفة في القاهرة بحكم عمله رئيسًا لفرع شركة السفريات البريطانية "أبركرومبي آند كِنت" في مصر، فكان صاحب الترتيبات البارع الذي أدار رحلات

---

[317] خويل باينين وحسام الحملاوي، "الإضرابات في مصر تنتشر من مركز الجاذبية"، *ميدل إيست ريبورت أونلاين*، 9 مايو 2007، http://www.merip.org/mero/mero050907.html.

عائلة مبارك، كما عمل مُنظمًا سريًّا، حيث كان بوسعه ترتيب اجتماعات بالوزراء وجبابرة عالم الأعمال، وعلى ذلك فلم يكن من غير المعتاد أن يتلقى أصدقاء عمرو مكالمات هاتفية متأخرة منه في المساء تدعوهم للانضمام له بصحبة مسؤولين ومشاهير، وفي إحدى تلك المناسبات أتخم د. زاهي حواس– الذي عمل تحت قيادة مبارك أمينًا عامًّا للمجلس الأعلى للآثار، ونائبًا لوزير الثقافة، وكان شخصية كبيرة تسعى للترويج لنفسها– الحاضرين بأعماله في رحلته الأخيرة إلى أريزونا، فبالإضافة إلى حكاياته حول التعرف عليه في مطارات أمريكا، فأعاد رواية قصة اجتماعه بجون ماكين والبشاشة تعلو وجهه، وهي المقابلة التي قال فيها للسيناتور– المعروف بتأييده لنشر الديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط– بأن المنشق المصري سعد الدين إبراهيم هو مجرد "أبله".

وأدت أعمال عمرو وعلاقاته والشعور العام بأنه شخص لطيف بالفطرة إلى أن يصبح زفافه نوعًا من الحدث، وعلى ذلك فعندما بدأ العشاء– حتى مع أنه لم يكن بالطريقة التي كان يريدها عمرو وعروسه المبتهجة– وضع النُدل المُقبِّلات والباتيه بكميات ضخمة، فيما كانت أنهار من الخمر تجري في المكان، وعزفت فرقة موسيقية في نهاية المسبح ألحانًا كلاسيكية أمريكية تبعث على الاسترخاء بينما تم تقديم خبز محمص للعروسين، ومن بين الحضور كان زملاء عمرو في مقر شركة أبركرومبي في لندن، ودبلوماسيون أمريكيون قلائل، وأوروبيون لديه معرفة سطحية بهم، واثنان من الأكاديميين الغربيين، بالإضافة إلى مجموعة من النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية في مصر، وكانت هذه مناسبة سعيدة، فوفقًا لكافة المعايير، كان الحضور يشعرون بالإثارة لمرأى عمرو وطيبة، لكن المرء لم يكن بوسعه إلا أن يلاحظ ما ذكره أحد ضيوف عمرو الذي قال على نحو عفوي بأن الحدث بأكمله يُذكِّر بـ "روسيا القيصرية عشية الثورة البلشفية في أكتوبر 1917،" وقد كان هذا تهكمًا حادًّا رغم أنه لم يكن عشية الثورة المصرية، وإنما قبلها بخمس سنوات تقريبًا، ومن المحتمل أن يكون النُدل الذين اختلطوا بالضيوف معتادين على مثل هذا البذخ نظرًا لعملهم في فندق فورسيزونز، لكنهم كانوا بلا شك من أوساط أكثر تواضعًا، فهذه ليست مصر التي يعيشون فيها، فما إن تنتهي وردية عملهم ويغادروا القصر الرخامي المطل على النيل حتى يشق هؤلاء العاملون طريقهم مرة أخرى إلى أماكن، مثل شبرا والسيدة زينب وغيرها من الأحياء البعيدة عن الجيوب الثرية في القاهرة الكبرى وما حولها؛

وفي عصر آخر، كانت شبرا– على سبيل المثال– عبارة عن منطقة تمتد شوارعها بأشجار على الجانبين، فيما تطل على هذه الشوارع ڤيلات فخمة تمتلكها الطبقة العليا، لكن هذه الصورة الغابرة أفسحت المجال فيما بعد لتوتر القاهرة وضغوطها، فأصبحت الملامح الأساسية اليوم هي قطع إسمنتية من عمارات سكنية متوسطة الحجم، وشوارع مكتظة بالناس، وجو مُغبِّر خشن.

عَكَسَ تدهور شبرا انحطاطًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا أوسع، وأطل هذا الانحطاط برأسه من خلال البنية الأساسية المتدهورة، والرعاية الصحية الضعيفة، والنظام التعليمي غير الملائم، إذ غطت المؤشرات الاقتصادية الكبرى والمعطيات الاجتماعية التي تحسنت في البلاد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الحقيقة القائلة بأن العقد الاجتماعي بالنسبة للأغلبية الساحقة من المصريين كان يعني الأمن والعمل والصحة والتعليم الموعود، وكلها أمور لم تفشل على نحو بائس فحسب، بل جرى أيضًا تمزيقها إربًا، ولهذا فقد قام سكان سيناء– الذين تتحدث قلة منهم بحزن عن فترة الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة في الفترة ما بين عامي 1967 و1982– بتمرد صريح على امتداد معظم سنوات العقد الماضي، كما ضاعفت اللامبالاة الرسمية من التوتر المجتمعي بشأن انهيار العقد الاجتماعي في البلاد، ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحًا إلا في السلسلة غير العادية من الكوارث التي كان من الممكن تجنبها والتي أصابت المصريين العاديين منذ أواخر عام 2002 وحتى منتصف عام 2008، فقتلت حوالي 2,000 شخص؛ ومن بين هذه الكوارث التي شملت تحطم القطارات والحرائق وانهيار المباني ونكبات أخرى، تقف حادثة غرق العبارة *السلام بوكاشيو 98* والانهيار الصخري الذي قتل حوالي 100 شخص في حي الدويقة "غير الرسمي" في القاهرة كمثالين على فساد النخبة والسياسات المفترسة والتجاهل المتعمد للمصريين العاديين.

وربما تكون شبرا قد استحالت إلى حي للفقراء، لكنها لا يمكن أن توضع في نفس الخانة مع مكان كالدويقة، ذلك أن سكان حي الصفيح هذا يُعدون من بين أفقر سكان القاهرة الكبرى، ومساكنهم بدائية (على أفضل الأحوال) وتضيق بساكنيها، وكانت الدويقة– التي تم إنشاؤها عام 1960– قد بُنيت على نحو عشوائي حتى بمقاييس تقسيم الأراضي شبه الغائب في مصر، وكان مكان بنائها هو سفح المنحدرات الصخرية لتلال المقطم؛ ومن الناحية الرسمية، فإن سكان الدويقة يجلسون القرفصاء على

أرض تابعة للدولة، وعليه فإن الحكومة لا تعترف بمستوطنتهم السكنية، لكن الدويقة ليست مفردة في بابها، إذ أن هناك 156 حيًّا غير رسمي أو غير نظامي يسكنه حوالي 6 ملايين شخص في القاهرة الكبرى،[318] وحيث إنه كان يتم النظر إلى هذه الأحياء على أنها غير مصرح بها رسميًّا، فلم تكن الحكومة مضطرة للإنفاق على خدماتها، وذلك فيما يخص الماء والكهرباء والطرق المعبدة.

على أن ذلك لا يعني أن هؤلاء الناس كانوا عاجزين، إذ صاروا ذوي قدرة هائلة على التعامل مع أحلك الظروف،[319] لكن أحداث صباح 6 سبتمبر 2008 تجاوزت قدرة سكان الدويقة الكبيرة على الإبحار في حياتهم اليومية؛ ففي ذلك الصباح، تفتتت التلال التي يعيش معظمهم تحتها، فتم تدمير عشرات البيوت في الانجراف الصخري، ولقي أكثر من 100 شخص حتفهم جراء ذلك، ولم يهب أحد لنجدتهم، فمضت ساعات قبل أن تصل الشرطة، وحتى عندما حضرت قام ضباطها بإخبار السكان بأنهم هناك لضمان الأمن، لا للبحث والإنقاذ، وأخيرًا وصلت قوات المطافئ، لكنها لم تكن تحمل معدات ثقيلة، كما افتقرت للمهارات اللازمة للعناية بالأحياء المحتملين على نحو ملائم؛ وفي أعقاب تلك الكارثة، قامت محافظة القاهرة بتسوية المنطقة الأكثر تضررًا بالانجراف الصخري بالأرض مستخدمة البلدوزرات، ونصحت السكان الذين بقيت بيوتهم سليمة بالانتقال إلى الشوارع طلبًا للسلامة، كما تم إجلاء ناجين إلى مبانٍ مهجورة مجاورة، حيث تم وضع عائلات بكاملها في غرف صغيرة؛ وبعد حالة الغضب العام والتغطية الإعلامية السلبية، تعهد مسؤولو المحافظة ونواب مجلس الشعب بإجلاء الضحايا إلى مساكن ملائمة؛ ورغم هذا الالتزام ومضي عامين على الانجراف الصخري، فإن كثيرًا من الضحايا ظلوا على حالهم من الإهمال، وأصرَّ المسؤولون عن البرنامج أنه بينما سيحصل السكان على بيوت جديدة، فإن كثيرًا من الذين التمسوا الحصول على هذه المساكن هم مجرد محتالين انتقلوا

---

[318] منظمة العفو الدولية، *تم دفنهم أحياءً: أسرى الفقر والإهمال في مستوطنات القاهرة غير الرسمية*، (لندن: العفو الدولية، 2009).

[319] للحصول على دراسة رائعة عن الشبكات غير الرسمية في المناطق الفقيرة في القاهرة، أنظر ديان سينجرمان، *أماكن المشاركة: الأسرة، والسياسة في الأحياء الحضرية في القاهرة*، (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1995).

إلى الدويقة فقط بعدما حدث الانجراف الصخري من أجل الحصول على مسكن مجاني،[320] ومع تهدم بيوت كثيرين وفيها كل ما يمتلكونه لم يكن لدى من وقعوا في تلك الورطة من طريقة يثبتون بها أنهم كانوا فعلًا من سكان المنطقة من قبل، وعلى ذلك فقد تم ترك سكان الدويقة وليس لديهم شيء يدافعون به عن أنفسهم، وفي نهاية المطاف حصل نائب محافظ القاهرة وعدد من المسؤولين الآخرين على أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ، وتم إلزامهم بدفع غرامات بسيطة بسبب رد فعلهم على الانجراف الصخري.

وكان مصير هؤلاء المسؤولين أمرًا عاديًّا تمامًا بالنسبة لطبقة المسؤولين وأصحاب العلاقات الجيدة في البلاد، وهي نفس القصة التي تنطبق على *السلام بوكاشيو 98*، إذ غادرت تلك العبارة ميناء ضباء السعودي بتاريخ 3 فبراير 2006 لرحلة ليلية متوجهة إلى سفاجا على شاطئ البحر الأحمر في مصر، وكانت تحمل 1400 راكب وملاح، وبعد حوالي سبع ساعات من الرحلة نشب حريق على سطحها، وبعد محاولات فاشلة لإخماد اللهب انقلبت السفينة، ولم ينج من ذلك الحادث سوى 376 شخصًا؛ وفي الأيام والشهور التي أعقبت تلك المأساة، تم تسليط الضوء على الاتهامات القائلة بأن الحريق كان مجرد عامل مساعد في غرق العبَّارة، واتضح أن شركة السلام البحرية قد اشترتها من شركة إيطالية، ثم قامت بعدها بفترة وجيزة بإضافة ظهر للمركب حتى يحمل المزيد من الركاب؛ ورغم التبريرات التي قدَّمتها الشركة ومالكها ممدوح إسماعيل والقول إن العبَّارة قد طبقت كافة معايير السلامة الدولية، فإن ذلك الظهر جعل *السلام بوكاشيو 98* غير مستقرة على نحو خطر، وكان أن ضربت الريح العالية مجرى العبَّارة في ذلك المساء، بالإضافة إلى وجود كميات كبيرة من المياه التي تم سكبها لإطفاء الحريق، فزاد الأمر سوءًا بالنسبة لاستقرار العبّارة، وعندما فاض ظهرها بالماء، انقلبت على جانبها الأيمن بعدما ظلت تتأرجح لفترة من الوقت.

وزادت المأساة سوءًا مع نزول الأقرباء اليائسين للركاب المفقودين ميناء سفاجا، إذ قوبلوا بالارتباك والشائعات والصمت الرسمي؛ وعندما اندلعت الاحتجاجات، نشرت محافظة البحر الأحمر شرطة

---

[320] إيان لي، "مشردو الدويقة"، فيديو *ديلي نيوز ايجبيت*، تم نشره في 28 يوليو 2009، www.youtube.com/watch?v=i3HMumeqWNQ.

مكافحة الشغب في الميناء، ولم يؤد السلوك الغليظ المعروف عن الشرطة المصرية في التعامل مع المجتمعين إلا إلى مفاقمة الأمر لتتحول الكارثة إلى مواجهة كاملة بين العائلات الثكلى والدولة المصرية، بيد أن المسألة لم تنتهِ عند هذا الحد، ففور غرق *السلام بوكاشيو 98*، ظهر ممدوح إسماعيل على شاشة التليفزيون المصري وتعهد بدفع 126,000 جنيه مصري (22,000 دولار) إلى عائلة كل ضحية، لكنه اختفى في ظرف شهرين من وقوع الحادث، ومن المعتقد على نحو واسع أن إسماعيل قد استغل علاقاته كأحد جبابرة صناعة النقل المصرية وعضو في مجلس الشورى للتسلل خارج البلاد متوجهًا إلى بريطانيا العظمى، وذلك رغم نفي المسؤولين المصريين ضلوعهم في مغادرته أو حتى معرفة أي معلومات عنه، قائلين بأنهم جمَّدوا ممتلكاته، لكن السلطات أعلنت في يونيو 2006 عن زيادة التعويض إلى 50,000 دولار لكل عائلة، ثم تم رفع الحظر عن ممتلكات إسماعيل والسماح لأسرته بالسفر دونما قيود؛ وبعد غضبة جماهيرية فقط، وقدر كبير من المماحكات القانونية التي استغرقت الجزء الأعظم من السنوات الثلاثة التالية، أصدرت محكمة النقض في سفاجا حكمها على إسماعيل بالسجن لمدة سبع سنوات على جنايتي القتل والإهمال، لكن الأخير لم يَعد بعدها أبدًا إلى مصر، كما لم يقضِ أي فترة عقوبة في السجن.[321]

وعلى ذلك، فقد أدت الاختلافات بين مصر سيتي ستارز ومصر الدويقة– بالإضافة إلى المعاملة القانونية التفضيلية للمسؤولين الحكوميين وذوي العلاقات الجيدة– إلى جدل سياسي مستعر، فالقائلون بالرواية الرسمية التي تصف مصر بأنها سوق بازغة وديمقراطية واعدة كانوا أفرادًا ومجموعات يُشكِّلون دائرة مؤيدة لحكم الفرد، فكانوا أصحاب المشروعات الضخمة، والمثقفين المرتبطين بالنظام الحاكم، والقوات المسلحة، وأجهزة الأمن الداخلي، والجهاز البيروقراطي، ومَثَّل الحزب الوطني الديمقراطي

---

[321] بريان وايتيكر، "اتهام الطاقم في كارثة عبارة مصر"، *الجارديان*، 6 فبراير 2006، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5054358.stm؛ رويترز، "الغرق المميت: الحكم على مالك عبارة مصر بالحبس سبع سنوات"، *فيلت أونلاين*، 11 مارس 2009، http://www.welt.de/english– news/article3358219/Egypt– ferry– owner– .sentenced– to– seven– years.html?print=true#reqdrucken

الرؤية التي يقدمها هذا المكون، فيما كان جمال مبارك هو نبي مصر الجديدة المزعومة؛[322] وبصورة عامة، فقد كانت هناك حبَّة صدق فيما بناه مبارك الصغير، ذلك أن شاطئ البحر الأحمر المصري كان جميلًا ويستحق فعلًا أن يدعى بـ "ريفييرا البحر الأحمر"، وأسفرت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها منذ عام 2004 عن نتائج اقتصادية إيجابية على نحو إجمالي، كما كان هناك نقاش يتَّسم بالحيوية في أغلب الأحيان حول مستقبل البلاد مما عُدَّ دليلًا على أن السياسة في مصر في سبيلها نحو التغير، على أنه بينما كانت هذه الأمور أساسية بالنسبة للمُكوِّن الرئيسي للنظام الحاكم، فإن هذا الأمر لم ينطبق على الأغلبية الساحقة من المصريين الذين عانوا من اللامبالاة الرسمية بشأن ظروفهم التي تتزايد حدتها وقتامتها.

مشكلة غرامة المطبوعات

كانت الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها ملايين المصريين موازية لرواية سياسية مناقضة تمامًا لتلك التي تبنَّاها النظام الحاكم ومؤيدوه بلا كلل أو ملل، فإذا كانت مصر تفخر بوجود مجلسين في البرلمان، وتجري انتخابات في مواعيد منتظمة، فإن هذا لم يقلل من أهمية الحقيقة التي مؤداها بأن مصر كانت دولة بوليسية ساد فيها "الحكم باستغلال القانون" لا "الحكم وفقًا للقانون"، علمًا بأن النتائج العملية لكل مفهوم منهما كانت مختلفة بشكل كبير، ذلك أن التنظيمات والمراسيم والقواعد والقوانين الخاصة بالدولة لم توفِّر ساحة لعب قانونية نموذجية لجميع المواطنين، ولا وسيلة لمعالجة مظالمهم من خلال نظام قانوني محايد، كما أنها– وهذا أمر هام– لم تُقدِّم آلية لتغيير قادتهم، وربما يبدو هذا الأمر غريبًا بالنظر إلى أن الدستور المصري شَرَّعَ لنظام سياسي مشابه لنظم الحكم الليبرالية، فهناك الكثير من الحقوق الشخصية والسياسية التي يعتبرها الأمريكيون عزيزة على قلوبهم موجودة

[322] تجدر الإشارة هنا إلى أن ضباط الجيش المصري ممنوعون من الانتماء إلى أي حزب سياسي.

بشكل وافٍ في الدستور المصري، بيد أنه على الرغم من دعاوى النخب المصرية، فقد كانت مصر أبعد ما تكون عن النظام الديمقراطي، كما لم تكن تتقدم نحو الديمقراطية.

ومنذ عام 2003، وبعد ضغوط داخلية وأجنبية (أمريكية أساسًا)، نفَّذ نظام مبارك سلسلة من الإصلاحات السياسية، وللوهلة الأولى بدت هذه الإصلاحات والتغييرات مؤثرة، وعزَّزت الفكرة القائلة بأن مصر تتحرك بخطى وئيدة لتتحول إلى دولة ديمقراطية، ففي عام 2005 أصدرت الغرفة الدنيا من البرلمان المصري– مجلس الشعب– إصلاحين كبيرين ظاهرين للنظام السياسي؛ فبناءً على توجيه الرئيس مبارك، وضع أعضاء البرلمان موادًا تشرع لانتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح، كما غيَّروا القانون الذي يحكم تكوين الأحزاب السياسية، وكان التغيير الأول في هذين الإصلاحين كبيرًا، بيد أنه قد اتضح فيما بعد أن هذا التعديل كان أقل بكثير مما زعمه الرئيس مبارك والمتحدثون الرسميون ومختلف الفاشلين والطفيليين في بداية الأمر؛ ففي واقع الأمر، كانت العراقيل التي تَوجَّب التغلب عليها لتحدي الرئيس هائلة، إذ كان على المرشحين المستقلين أن يحصلوا على دعم أكثر من 250 سياسيًّا منتخبًا من مجلس الشعب ومجلس الشورى– ويُعدُّ الأخير مجلسًا استشاريًّا– والمجالس المحلية، علمًا بأن كل هذه المجالس كانت تحت سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي؛ وإلى ذلك، فقد كانت هناك المزيد من العراقيل، إذ كان هناك إجراء إضافي يقوم على نسبة تأييد هذه الكيانات والتوزيع الجغرافي لها حتى يتم قبول طلب المرشح، فقد كان مطلوبًا من كل مرشح مستقل أن يحصل على 65 توقيعًا مؤيدًا من مجلس الشعب، و25 توقيعًا آخر من مجلس الشورى، بالإضافة إلى 10 توقيعات من أعضاء المجالس المحلية في 14 على الأقل من جملة 27 محافظة مصرية.[323]

وكان هذا طريقًا شاقًّا بالنسبة لأي سياسي مستقل في الساحة السياسية التي تم التلاعب بها لصالح الحزب الوطني الديمقراطي، كما كانت الموارد المالية قليلة بالنسبة لأولئك الذين لا يرتبطون بالحزب، فواجه المرشحون من الأحزاب الشرعية سلسلة مختلفة من القيود، وفي غضون المرحلة الأولى من الانتخابات التعددية التي تم إجراؤها في خريف عام 2005، كانت الأحزاب ملزمة بتعيين الأفراد الذين

---

[323] *دستور جمهورية مصر العربية*، (كما تم تعديله بتاريخ 26 مارس 2007)، المادة 76، هيئة الاستعلامات، http://constitution.sis.gov.eg/en/2.htm.

عملوا كقادة لها فقط، ثم تم إسقاط هذا الشرط في الانتخابات الرئاسية التالية، بيد أن هذا الشرط قد استبدل بشرطين آخرين يقومان على أن الأحزاب يمكن أن ترشح مرشحين للانتخابات الرئاسية فقط إذا ما كانت هذه الأحزاب مرخصة في السنوات الخمس السابقة وحصلت على 5% في *كلٍّ* من مجلسي البرلمان، ولم يستطع حزب– بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي– الإيفاء بهذين الشرطين.

وكما اتضح فيما بعد، فقد واجه الرئيس مبارك تسعة متحدين له في الانتخابات الرئاسية عام 2005، ولم يكن أي منهم من المستقلين، وبخلاف أيمن نور– المؤسس الأربعيني لحزب الغد الذي واجه وزارة الداخلية بعد أشهر– ونعمان جمعة– زعيم حزب الوفد– لم يكن المرشحون معروفين حتى للمراقبين ذوي المعرفة الوثيقة بالساحة السياسية المصرية، وعكست النتائج اختلالات القوة بين الحزب الوطني الديمقراطي والمعارضة؛ فمن بين حوالي 7 ملايين ناخب قيل إنهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، حصل نور– الذي كان أقرب منافسي الرئيس مبارك– على 7,5% من عدد الأصوات، فيما حصل المتصدر التالي للسباق– جمعة– على حوالي 3%،[324] ولم يحصل أي من المرشحين الباقين حتى على 1% من نسبة الأصوات.

ومن ناحية أخرى، فقد قاطع حزب التجمع اليساري والناصريون الانتخابات، نظرًا لأن التعديلات التي تم إجراؤها على المادة 76 جعلت من الصعب على المعارضة أن تضع أحد مرشحيها في الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى عدم وجود إشراف قضائي كامل على الانتخابات واستمرار حالة الطوارئ في البلاد، وإذا كان الهدف من هذه المقاطعة يرمي بوضوح إلى إيصال رسالة مفادها بأن الانتخابات الرئاسية فاقدة للشرعية، فإن هذا الأمر لم يُحدث فارقًا في النتائج، إذ لم يكن لدى حزبي التجمع والناصري ذلك العدد من الأتباع الذي يمكنه أن يحدث اختلافًا جوهريًّا في أية انتخابات، وعلى افتراض أن لديهما أتباعًا كُثرًا، فإن عملاء وزارة الداخلية المصرية كانوا أساطين تزوير الانتخابات، مما كان سيستتبع فوز مبارك.

[324] وفقًا لما ذكرته الحكومة، فلم يقم بالتصويت سوى 22,95% من جملة من يجوز لهم الاقتراع في البلاد.

ورغم أن التغييرات التي حدثت في قانون الأحزاب كانت أقل وضوحًا، فإنها لم تكن أقل إثارة للجدل؛ فكما هو الحال بالنسبة للتعديل الدستوري الذي يحكم الانتخابات الرئاسية، فقد أعلن الحزب الوطني الديمقراطي والصحافة الموالية للحكومة بأعلى صوت بأن هذه التغييرات تُعدُّ دليلًا إيجابيًّا على نية الرئيس مبارك لتغيير النظام السياسي المصري تدريجيًّا، بيد أنه لا يوجد سبب حقيقي لمثل هذه العناوين الصحفية المنتصرة، فمع الفحص الدقيق للقانون المعدل اتضح أنه كان قانونًا مليئًا بالقيود تمامًا كما كان الحال بالنسبة للقانون الذي حل محله؛ فبينما أزال الشروط التي تقضي بأن تلتزم الأحزاب السياسية المصرية بمبادئ الوحدة الوطنية والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الالتزام بمكتسبات ثورة 1952، فقد وضع قيودًا جديدةً على الجماعات الراغبة في أن تتحول إلى أحزاب سياسية؛ وبينما كانت النسخة الأولى من ذلك القانون تطلب من الأحزاب الجديدة أن تكون متميزة عن الأحزاب القائمة فعلًا، فإن النسخة المعدلة طالبت الأحزاب الجديدة بأن تُمثِّل "إضافة جديدة" للحلبة السياسية، وهذا تحول دقيق لكنه مهم، إذ كان يهدف إلى تقييد أكبر للسياسة المصرية، فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك احتمال في السابق لقيام حزبين يُمثِّلان اليسار، لكن التغييرات التي تمت في القانون منعت مثل هذه الفرضية، والأدهى من ذلك أنه كان يتعين على الأحزاب التي كانت تسعى إلى الحصول على ترخيص لمزاولة نشاطاتها أن تحصل على 1,000 توقيع من مواطنين مصريين من 10 محافظات، علمًا بأنه كان مطلوبًا في الماضي أن يتم الحصول على 50 توقيعًا من أي بقعة في البلاد، كما طلب القانون أيضًا من الأحزاب التي تسعى للحصول على الموافقة بقيامها أن تُقدِّم كشفًا مفصلًا بمصادر تمويلها، وهي المصادر التي لا يجب أن تكون من مصادر أجنبية.[325]

كما قام مجلس الشعب أيضًا بجملة من التغييرات في لجنة شؤون الأحزاب السياسية التي كان اسمها ثقيل الجرس، فتم توسيعها إلى تسعة (بعدما كانت تتألف من سبعة) أعضاء حتى تستضيف مقعدين

---

[325] احتوى القانون 177 لسنة 2005 على تعديلات قانون الأحزاب السياسية، انظر "القانون رقم 2005/177: تنظيم نظام الأحزاب السياسية"، هيئة الاستعلامات، 6 يوليو 2005، http://www2.sis.gov.eg/En/Politics/PElection/election/Laws/040202040000000005.htm.. وكانت هذه التغييرات مبنية على الحزب الوطني الديمقراطي، "حقوق المواطنين والديمقراطية" [بالعربية]، بحث موقف، سبتمبر 2004، 16– 18.

جديدين لوزيري الداخلية وشؤون مجلس الشعب، وكان كلاهما من الأعضاء البارزين في الحزب الوطني، كما ظلت هذه اللجنة في يد الأمين العام للحزب الحاكم،[326] وكان الأعضاء الآخرون مكونين من ثلاثة قضاة وثلاثة من الوجوه السياسية المستقلة؛ ورغم أن القضاء المصري له سمعة في الحفاظ على استقلاله، فقد كان القضاة المصريين معرضين للبطش بهم منذ عهد عبد الناصر، فاستخدم النظام الحاكم طرقًا مختلفة تشمل تعيينات القضاة ووضع مكافآت لهم– وكان كلا هذين الأمرين يتم تحت رعاية وزارة العدل– من أجل قيام كادر من القضاة يكون مُذعنًا تمامًا لتنفيذ ما يطلبه النظام الحاكم؛[327] ومع وجود قيادة لم تترك شيئًا للمصادفة، كان من المتوقع من القضاة المتقاعدين الثلاثة الذين تم انتخابهم أن يخدموا النظام الحاكم؛ وإلى ذلك فلم تُغيِّر التعديلات تركيبة اللجنة فحسب، بل أمدتها بسلطات جديدة أيضًا؛ فعلى سبيل المثال، لو قالت لجنة الأحزاب بأن حزبًا معينًا– أو أحد أعضائه البارزين– قد انحرف عن خط الحزب، فإن من الممكن إغلاق ذلك الحزب؛ وكان من الممكن أن يتم تعليق نشاطات حزب معين إذا رأت اللجنة بأن ذلك من المصلحة الوطنية، وعلاوة على ذلك، فلو اتضح أن أحد الأحزاب ينتهك المصلحة الوطنية فقد كانت لدى اللجنة صلاحيات تخولها تحويل المسألة إلى النائب العام.

وغالبًا ما كان أعضاء البرلمان المصريون يصوغون قوانين أو يضعون تعديلات لقوانين قائمة بطريقة تمنح الموطنين حقوقًا معينة، لكنها في الوقت نفسه تقيدهم فيها، ولم يكن ذلك الأمر من قبيل المصادفة، بل كانت التناقضات الصارخة في كثير من القوانين المصرية تتم بصورة متعمدة، وكان مَرَدُّ ذلك يعود جزئيًّا إلى مجهود واسع يبذله أولئك المنتفعون من الوضع القائم لضمان ديمومته، وربما كان أفضل مثال على ذلك هو التعديلات الدستورية التي بلغ عددها 34 والتي أقرها مجلس الشعب بتاريخ 19 مارس 2007 قبل أن يضعها في استفتاء عام بعدها بأسبوع، ففي تلك الفترة قالت الحكومة بأن هذه

---

[326] جمال عصام الدين، "قانون مثير للجدل"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 7–13 يوليو 2005، http://weekly.ahram.org.eg/2005/750/eg2.htm.

[327] تامر مصطفى، *الصراع على السلطة الدستورية: القانون، والسياسة، والتنمية الاقتصادية في مصر*، (كامبريدج: مطابع جامعة كامبريدج، 2007).

التغييرات تُشكِّل خطوة كبرى نحو "إعادة توازن" صلاحيات الأجنحة الثلاثة للحكومة، والتي كانت تعطي أفضلية للجناح التنفيذي فيما مضى، ونتيجة لذلك فقد طلبت التعديلات الدستورية من الحكومة أن تُقدِّم ميزانيتها إلى البرلمان قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية العام المالي، وحصل النواب على مسؤولية المصادقة على الميزانية بندًا بندًا، وذلك فيما سمح تعديل آخر لمجلس الشعب أن يطرح الثقة عن رئيس الوزراء دون وضع القرار أمام الشعب للتصويت عليه، وكان هذان التغييران محل ثناء لأنهما يُقوِّيان يد مجلس الشعب ويعملان على كبح السلطة التنفيذية.

ومن ناحية أخرى، فقد سمح تعديل دستوري آخر للرئيس بحل البرلمان في أي وقت دونما عرض الأمر على الرأي العام للاستفتاء عليه، وهو ما شَكَّل إضافة كبيرة لتل الصلاحيات الكبيرة التي كانت في قبضة السلطة التنفيذية في البلاد؛ وبهذه الصلاحية، بدا أن الرئيس مبارك مستمتع بالأمر، فعشية زيارته إلى واشنطن في أغسطس 2009– التي كانت زيارته الأولى لها في بحر خمس سنوات– ظهر مبارك في برنامج الشؤون العامة الاستعراضي *تشارلي روز*، وفي إجابة له على سؤال بشأن حل مجلس الشعب، رد الرئيس على نحو يتصنع الخجل: "لا أستطيع أن أقول بأني لن أحل البرلمان، فقد تكون هناك ظروف تدعو إلى ذلك، ولا توجد أيٌ منها حاليًا، لكن قد توجد بعض الظروف التي تدعو إلى حل البرلمان، وفي اللحظة الراهنة لا يوجد سبب واحد يدعو إلى ذلك، لكن حل البرلمان قد يصبح أمرًا لازمًا عندما تكون هناك حاجة ملحة لفعل ذلك."[328] ونظرًا إلى أن الحكومة المصرية قد وظَّفت لفترة طويلة تعريفات واسعة لكل شيء، بدءًا من الأمن القومي وانتهاءً بالإصلاح السياسي، فإن "الحاجة الملحة" التي تحدث عنها مبارك يمكن أن تصبح أي شيء في واقع الأمر.

ومثلما هو الحال في مراجعة عام 2005 لقانون الأحزاب السياسية، فقد أدت التعديلات الدستورية التي صدرت عام 2007 إلى مزيد من القيود على حقوق المواطنين في تنظيم الأحزاب، إذ أكدت المادة (5 المعدلة) على حق المصريين في تشكيل الأحزاب السياسية، لكنه حظر النشاطات السياسية

[328] حسني مبارك، مقابلة أجراها معه تشارلي روز، *تشارلي روز*، بي بي إس، 17 أغسطس 2009.

والأحزاب القائمة على الدين،[329] وكانت الصياغة الدقيقة للنص عُرضة لتفسيرات شتى وترجمات مختلفة، لكنها في نهاية المطاف أدت إلى نفس النتيجة، وهي أن جماعة الإخوان المسلمين سوف تكون ممنوعة من مزاولة كافة النشاطات السياسية، وهو ما منع بضربة واحدة حصول الإسلاميين على قوة سياسية؛[330] ورغم التسويات المرحلية مع الإخوان، فقد كان النظام الحاكم حريصًا على الإبقاء على تنظيمهم خارج الإطار القانوني، كما مُنع هذا التنظيم من دخول معترك السياسة؛ وذكر المتحدثون باسم الحكومة، سواءً أكانوا رسميين أو غير رسميين، بأن الهدف النهائي لجماعة الإخوان هو إقامة دولة دينية، بينما جادل آخرون– معظمهم من المصريين والأكاديميين الغربيين– بأن الجماعة قد تطورت، ويمكنها أن تصبح قوة للتحديث التقدمي؛[331] أما بالنسبة للإخوان أنفسهم، فقد كانوا حذرين في تلك المسألة على نحو متعمد، وعادة ما استخدموا لغة الإصلاح، كما كانوا يتركون الكثير من الأمور عرضة للتأويل.

وكان البرنامج السياسي لحزب تقدَّمت جماعة الإخوان المسلمين للحصول على ترخيص له عام 2007 يهدف إلى إظهار أن تلك الحركة هي قوة تقدمية تسعى إلى التغيير، لكن الأمر أثار قدرًا كبيرًا من

---

[329] *دستور جمهورية مصر العربية* (كما تم تعديله بتاريخ 26 مارس 2007)، المادة 76، هيئة الاستعلامات، http://constitution.sis.gov.eg/en/2.htm.

[330] في مقالهم "التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر" (منحة كارنيجي للسلام الدولي، 23 مارس 2007، http://www.carnegieendowment.org/files/egypt_constitution_webscommentatory01.pdf)، قال ناثان جي. براون، وميشيل دون، وعمرو حمزاوي بأن العبارة الفارقة في التعديل هي "في حدود الإطار الديني للمرجعية" بينما نصَّت النسخة الإنجليزية الصادرة عن الحكومة المصرية بأن الأحزاب السياسية التي تؤسس والنشاطات التي تتم "على أساس ديني" ممنوعة.

[331] أنظر على سبيل المثال: كاري روزفسكي ويكهام، "الإخوان المسلمين بعد مبارك"، *فورين أفيرز*، 3 فبراير 2011؛ بروس كي. رذرفورد، *مصر بعد مبارك: الليبرالية، والإسلام، والديمقراطية في العالم العربي* (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 2009)؛ كريستين شتيلت، "'الإسلام هو الحل': رؤى دستورية لجماعة الإخوان المسلمين المصرية"، *مجلة تكساس للقانون الدولي* 63، العد 73 (خريف 2010): 74–108؛ سامر شحاتة وجوشوا ستاخر، "الإخوان يذهبون للبرلمان"، *تقرير الشرق الأوسط* 240، العدد 73 (خريف 2006)، http://www.merip.org/mer/mer240/shehata_stacher.html.

الأسئلة؛ فعلى سبيل المثال، تبنَّت الجماعة في أحد أجزاء تلك الوثيقة موقفًا معتدلًا على نحو عام، فاعترفت بشرعية كيانات الحكومة القائمة– وخاصة المحكمة الدستورية العليا ومجلس الشعب– حتى يتم التوصل إلى انسجام بين القانون المصري والشريعة؛[332] وفي الوقت نفسه، دعت جماعة الإخوان إلى إنشاء مجلس لعلماء الدين، فادعى كاتبو برنامج هذا الحزب أنه مجرد مجلس استشاري، لكن غموض النص أثار شكوكًا مؤداها أن الهدف هو قول شيء أكبر من ذلك بكثير على نحو مشابه لمجلس الإرشاد الإيراني الذي لديه سلطة رفض أي تشريع يراه غير إسلامي أو مخالفًا لمعايير الجمهورية الإسلامية؛[333] كما وضعت اللجنة التي كتبت مسودة برنامج الحزب مادة تؤكد أن الذكور المسلمين وحدهم هم الذين يمكن أن يتولوا منصب الرئيس ومنصب رئيس الوزراء، وهو ما فضح جهود الإخوان من أجل أن يبدو حزبهم أكثر تميزًا؛[334] ورغم أنه لا يوجد إجماع في التنظيم على تلك الوثيقة، فإن كثيرين– حتى أولئك المصلحين الملتزمين الذين كانوا عازمين في الماضي على إعطاء جماعة الإخوان صورة إيجابية– رأوا أن هذا البرنامج الحزبي كشف عن محاولة الإخوان استخدام خطاب التغيير السياسي لأغراض ضد الديمقراطية أصلًا.

وإضافة إلى مزاعم المسؤولين الرسميين المصريين حول رغبة الإخوان في إقامة دولة إسلامية، فقد قالوا بأن منع قيام أحزاب دينية كان مرتبطًا بقلقهم العميق مما يمكن أن تنجم عنه هذه الأحزاب من أضرار على التلاحم الاجتماعي في البلاد،[335] فجادلوا بأنه لو تم السماح لجماعة الإخوان المسلمين بالحصول على حزب لهم، فإن من المحتمل حينها أن يرغب الأقباط المسيحيون في إنشاء حزب لهم

---

[332] ناثان جي. براون وعمرو حمزاوي، "مسودة برنامج حزب جماعة الإخوان المسلمين المصرية: غزوة نحو الاندماج السياسي أم انسحاب للمواقع القديمة؟" *أوراق كارنيجي: سلسلة الشرق الأوسط* 89 (يناير 2008): 3–4، http://carnegieendowment.org/files/cp89_muslim_brothers_final.pdf.

[333] جماعة الإخوان المسلمين، *برنامج حزب جماعة الإخوان المسلمين —المسودة الأولى* [بالعربية]، الجزء 2، الفصل 2: "الأهداف"، 25 أغسطس 2007.

[334] جماعة الإخوان المسلمين، *برنامج حزب جماعة الإخوان المسلمين —المسودة الأولى* [بالعربية]، الجزء 2، الفصل 1: "الدولة"، 25 أغسطس 2007.

[335] مقابلة مع مسؤول في الحزب الوطني الديمقراطي، 19 أكتوبر 2010.

هم أيضًا؛[336] وفي الحقيقة، فقد خُتم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأعمال عنف طائفية، ففي مطلع يناير 2000 نشب نزاع بين صاحب متجر مسيحي وزبون مسلم، مما خَلَّفَ 21 قتيلًا مسيحيًّا في مدينة الكُشِح الصغيرة في صعيد مصر؛ وبعد حوالي عشر سنوات على ذلك التاريخ، فتح ثلاثة رجال نيران بنادقهم الآلية على مرتادي إبرشية في قرية نجع حمادي، بينما كان الأخيرون يغادرون قداس منتصف الليل في عيد الميلاد القبطي، الأمر الذي أسفر عن مصرع سبعة أشخاص؛ وفي يوم رأس السنة عام 2011 قُتل انتحاري 21 شخصًا وأصاب 7 آخرين في كنيسة القديسين في الإسكندرية، وبين هذه الأحداث، كانت هناك مواجهات لا تحصى بين المصريين المسلمين والمسيحيين.

وإذا كانت مخاوف الحكومة من قيام أحزاب دينية تعمل على إذكاء الاختلافات الطائفية أمرًا مشروعًا، فإن هذا الأمر لم يُغَط على الحقيقة القائلة بأن التعديلات الدستورية كانت مصممة لمنع الإسلاميين من إضفاء طابع رسمي على مكاسبهم السياسية التي حققوها في الانتخابات البرلمانية عام 2005 عندما حصل المستقلون التابعون لجماعة الإخوان على 88 مقعدًا، أي حوالي 19% من عدد المقاعد الإجمالي في مجلس الشعب،[337] ولم تكن المكاسب كافية بالنسبة للإخوان حتى يُغيِّروا أي شيء تريده الحكومة في البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي، بيد أن مكاسب الإخوان كانت غير مسبوقة، كما أنها أوضحت الحجم المحتمل للقوة الانتخابية لحركتهم، إذ ربح الإخوان كل المقاعد التي خاضوا الانتخابات ليحصلوا عليها، ولم يحفلوا بالمقاعد الـ 364 الأخرى التي خضعت للوصاية

---

[336] السابق.

[337] قبل انتخابات 2005، حصل "الإخوان المستقلون" على عضوية مجلس الشعب، بدءًا من حصولهم على مقعد واحد في برلمان عام 1995؛ ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين قاطعت الانتخابات البرلمانية التي تم إجراؤها عام 1990، فقد حصلت على عضوية مجلس الشعب خلال عقد الثمانينيات، ففي انتخابات عام 1984 عقدت الجماعة تحالفًا مع حزب الوفد لتحتل ثمانية مقاعد، وفي عام 1987 شاركت الجماعة مع حزب العمل الاشتراكي وأحزاب ليبرالية، فحصلت على 38 مقعدًا في البرلمان.

الرسمية،[338] وكان من الواضح أن هذه النتائج قد أقلقت الحكومة، وعليه، ففي ظرف ثمانية أسابيع من التصويت التي أعلنت الحكومة نتائجه، قامت الأخيرة بتعليق الانتخابات المحلية التي كان من المقرر عقدها في أغسطس 2006 لعامين آخرين.[339]

وكان السياق الذي حدثت فيه المكاسب الانتخابية للإخوان هامًّا أيضًا، إذ أخذت تلك المكاسب مجراها وسط تأكيد مفرط من الحزب الوطني الديمقراطي على شعار "الفكر الجديد" الذي ارتبط بجمال مبارك ومستشاريه، والضغوط التي مارستها إدارة جورج دبليو. بوش من أجل تطبيق الديمقراطية في الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، ففي كل من القاهرة وواشنطن كان هناك كلام قبل التصويت عن أن وزارة الداخلية المصرية لا بد أن تتأكد من حصول الإخوان على حوالي 40 مقعدًا في مسعى لإضعاف برنامج الإصلاح غير الحقيقي الذي يتبناه جمال مبارك وأجندة الديمقراطية التي اعتمدتها إدارة بوش، ولا شك أن حصول الإخوان على ضِعف العدد المخصص لهم قد وضع الحرس الجديد للحزب الوطني في موضع الدفاع؛ ومن جانبها، فقد شجبت إدارة بوش أعمال العنف التي شَوَّهت آخر ثلاث جولات من الاقتراع، لكن مكاسب الإخوان لم تُقنع واشنطن بالتراجع عن دعم المصريين، وهو ما حدث بعدها بنحو أقل من شهر عندما حصدت حركة حماس الإسلامية معظم المقاعد في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، مما جعل "أجندة الحرية" تصل إلى نهايتها الفعلية– إن لم تكن الخطابية– في المنطقة.

كما عَدَّلت السلطات المصرية المادة 88 من الدستور، وهي المادة التي كانت تؤكد على أهمية مراقبة الانتخابات من أجل منع التجاوزات الانتخابية والاحتيال الصارخ، وهما مشكلتان مزمنتان في مصر،

---

[338] يضم مجلس الشعب 454 مقعدًا، يشمل 444 مقعدًا يجري الحصول عليها من خلال الانتخابات العامة، أما المقاعد العشرة الباقية فيتم شغلها بتعيينات رئاسية، وفي عام 2009 أصدر مجلس الشعب مادة تنص على إضافة 64 مقعدًا مخصصًا للنساء فحسب، فتم خوض انتخابات للحصول على تلك المقاعد للمرة الأولى عام 2010.

[339] منذ الحقبة الناصرية حتى منتصف التسعينيات، كانت الانتخابات المحلية حرة نسبيًّا، لكن القانون رقم 26 لسنة 1994 غَيَّر العملية من مسؤولين يتم انتخابهم محليًّا إلى عملاء تقوم الحكومة بتعيينهم، وأدت انتخابات 2006 إلى إعادة النظام القديم في الشؤون المحلية.

وكان من شأن المعارضة أن تمتدح هذه الخطوة الإصلاحية، لولا أنها وضعت قيودًا أضعفت احتمال وجود إشراف محايد على الانتخابات؛[340] ففي الماضي كان التسعة آلاف قاضٍ مصري يشرفون على الانتخابات في 27,000 دائرة انتخابية على مدار الثلاثة أسابيع التي يستغرقها الاقتراع، لكن هذا الأمر انتهى، فكان على الانتخابات أن تُعقد في يوم واحد، وتعيَّن على لجنة الانتخابات العليا أن تباشر مسؤوليتها في الإشراف على الاقتراع بتعيين لجنة للإشراف عليه ووضع جداول بنتائجه؛ ووفقًا للتعديل، كان من شأن "أعضاء في جهات قضائية" أن يُؤلفوا تلك اللجنة، وهو الشرط الذي رفع عددًا من الأعلام الحمراء بالنسبة للمعارضة المصرية، إذ لم يُقدِّم التعديل بنودًا حول كيفية تشكيل هذه اللجنة، مما عزَّز شكوكًا مفادها أن الحكومة تسعى إلى وضع رجال الحزب الوطني والموالين للحكومة أعضاءً في تلك اللجنة، كما أعطت عبارة "أعضاء في جهات قضائية" للحكومة قدرًا كبيرًا من حرية التصرف في تكوين لجان المراقبة الانتخابية، إذ فتحت هذه العبارة المبهمة بصورة متعمدة الباب على مصراعيه لتولي القضاة– بالإضافة إلى وكلاء النيابة– عضوية اللجان الانتخابية، علمًا بأن وكلاء النيابة في مصر معروفون بأنهم– على عكس نظرائهم في النظام القضائي الأمريكي– أبعد ما يكونون عن الاستقلال السياسي عن هذا الطرف أو ذاك.

وكانت المسألة الرئيسية الأخرى حول التعديلات الدستورية التي صدرت عام 2007 هي ما أعطته هذه التعديلات وأخذته في المفاصل المهمة للعمليات القائمة، فقد كانت مصر محكومة بقانون الطوارئ على نحو مستمر منذ أكتوبر 1981 عندما تم اغتيال الرئيس أنور السادات؛[341] وبحلول عام 2005، كان هناك ضغط دولي كبير (خاصة من الأمريكيين) بالإضافة إلى ضغوط داخلية لرفع حالة الطوارئ والقوانين التي تماشت معها، فتعهَّد مبارك برفع حالة الطوارئ في حملته الانتخابية للحصول على فترة رئاسية خامسة، لكنه عاد بعدها فقال إن مصر لا زالت تواجه التهديدات المرتبطة بالإرهاب والتطرف،

---

[340] *دستور جمهورية مصر العربية* (كما تم تعديله بتاريخ 26 مارس 2007)، المادة 88، هيئة الاستعلامات، http://constitution.sis.gov.eg/en/2.htm.

[341] ألغى الرئيس أنور السادات فعليًّا حالة الطوارئ ابتداءً من عام 1980، بيد أنه سرعان ما تمت إعادتها عقب اغتياله.

وحتى يحافظ على وعده الانتخابي كان لا بد من تعديل الدستور قبل أن يُلغي قانون الطوارئ، وعليه فقد قَدَّمت التعديلات الدستورية التالية أساسًا لإلغاء حالة الطوارئ والقوانين المرتبطة بها، لأن عناصر مهمة في هذه الإجراءات كان لا بد من النص عليها في الدستور؛ فعلى سبيل المثال، كان قانون الطوارئ يُعطي للرئيس الحق في إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وهي الصلاحية التي احتفظت بقدسيتها في المادة 179 من الدستور، كما أن نفس المادة سمحت للسلطات المصرية بتجاهل القواعد التي تحمي من إلقاء القبض على الناس بصورة عشوائية، والتفتيش بلا إذن قانوني، وانتهاك خصوصية الأفراد في حالة التقصي في حالات الإرهاب؛[342] وعلى مدار السنوات السابقة، استخدمت الحكومة المصرية تعريفًا موسعًا لمصطلح "الإرهاب" مما سمح لها بإحالة المتطرفين والإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية رغم أن جماعة الإخوان لم تنخرط في أعمال إرهابية منذ الأربعينيات، كما كان هناك نشطاء معارضون آخرون تمت إحالتهم إلى تلك المحاكم، ولم تُؤد التغييرات التي أجريت على المادة 179 إلى تغيير هذا الوضع، وإنما عزَّزت على نحو صريح ذلك التصنيف الحكومي العام والمفرط لماهيَّة الإرهاب والإرهابيين.

وادَّعى القادة والمتحدثون الرسميون المصريون بأن الهدف من التعديلات– على عكس اعتراضات الجماعات المعارضة– هو تقوية يد السلطة التشريعية إزاء السلطة التنفيذية بالغة العنفوان، وحماية البلاد من الإرهاب، وتوفير عملية انتخابية أكثر شفافية للجماهير؛ وأضافوا بأنه لا يمكن للمنتقدين أن يتوقعوا تغييرًا سريعًا وكبيرًا، وإنما يَجدر بالأفراد والجماعات التي تُجاهر بانتقاداتها ضد التعديلات أن تنظر للأمر على المدى البعيد، فلو تمت إضافة عامل الوقت لـ "النضج"، فإن التعديلات سوف تُمهد

---

[342] *دستور جمهورية مصر العربية* (كما تم تعديله بتاريخ 26 مارس 2007)، المادة 179، هيئة الاستعلامات، http://constitution.sis.gov.eg/en/2.htm؛ براون، ودون، وحمزاوي، "التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر"، منحة كارنيجي للسلام الدولي، 23 مارس 2007، http://www.carnegieendowment.org/files/egypt_constitution_webscommentatory01.pdf.

الطريق أمام سياسة أكثر عدلًا، لكن الصورة الأكبر كانت تقول بأمر آخر مختلف تمامًا،[343] فبصرف النظر عن الحكومة، لم تؤد هذه التعديلات إلى شيء، باستثناء أنها عزَّزت من صلاحيات السلطة التنفيذية، وبالتالي فقد أدت إلى تقوية الحزب الوطني الحاكم، أما بالنسبة للكلام الذي دار حول القيود والتوازنات القوية، فلم يكن من الممكن له أن يخفي الحقيقة القائلة بأن النظام السياسي المصري قد تم تزييفه لصالح مُكوِّن واحد فحسب، فبدلًا من تغيير واقع الحياة السياسية المصرية، سعت تلك التعديلات إلى ضمان استمرار النظام غير الديمقراطي القائم تحت قناع الإصلاح.[344]

ورغم أن قلة من المصريين والأجانب، هي التي كانت مستعدة لتصديق المزاعم الحكومية بشأن الإصلاح على أساس قيمتها الاسمية من منظور المسؤولين المصريين، فقد كانت هناك قيمة جوهرية للجدل الذي دار حول التعديلات الدستورية عام 2007، ويبدو أنها فاتت على المراقبين، فبصرف النظر عن كيفية استقبال المعارضة للتعديلات، وبصرف النظر عن قمع قوات الأمن للجماهير في يوم الاستفتاء، وبِغَضِّ النظر عن الموقف الشديد الذي اتخذته صحيفتا *واشنطن بوست ونيويورك تايمز* من المصريين وجهازهم الحكومي لعدم استعدادهم لتنفيذ إصلاحات سياسية جوهرية، فقد ذكرت القاهرة بأن المسألة كلها تثبت أن السياسة التقدمية محل تطبيق فعلًا، وظلَّت الحكومة تقول– رغم أن كلامها كان عُرضة للشك– بأن الحقيقة التي مؤداها بأن هناك جدلًا حول التعديلات الدستورية في البلاد هي في حد ذاتها مؤشر إيجابي على أن الحكومة كانت عازمة على المضي قدمًا في تعزيز نظام سياسي أكثر انفتاحًا، وكانت هذه نقطة لها قيمتها، بالإضافة إلى الدفع القائل بأن التغييرات التي تمت في المادة 179 كانت مشابهة للمواد التي احتواها قانون المواطنة في الولايات المتحدة، وهي المواد التي

---

[343] كريم حجاج، "الجزء الأول: إعادة توازن القوى وبناء المركز السياسي"، *نشرة الإصلاح العربي* 5، العدد 3 (أبريل 2007)، http://www.carnegieendowment.org/publications/index/cfm?fa=view&id=19113#ha.ggag

[344] جمال عصام الدين، "قانون مثير للجدل"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 7–13 يوليو 2005، http://weekly.ahram.org.eg/2005/750/eg2.htm.

صدرت من مجلسي الكونجرس في أكتوبر 2001 بفوارق كبيرة؛[345] وإذا كان مثل هذا الكلام سطحيًّا، إلا أنه فَنَّدَ– إن لم يكن قد أسكت– الانتقادات الموجهة للنظام الحاكم في واشنطن وغيرها، وتعزَّزت الطبيعة المخادعة لحقبة مبارك عندما قام البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي بتجديد قانون الطوارئ عام 2008 ثم 2010 رغم التعديلات التي أجريت على المادة 179 والتي كان من الضروري على نحو ظاهري أن تؤدي إلى إلغاء حالة الطوارئ، وعليه فلم يكن من قبيل المصادفة أن المصريين بعد انتفاضة 25 يناير 2011– التي أدت إلى خلع مبارك– قاموا بالتصويت على تعديل المادة 88 التي تعطي القضاة مسؤولية الإشراف على كافة أوجه الانتخابات والاستفتاءات التي تجرى في البلاد، وفي الاقتراع نفسه، تم إلغاء المادة 179 من الدستور جملة وتفصيلًا.

عبور الشوارع في القاهرة

تُعد المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة المصرية مقيِّدة لمن يقعون تحت طائلتها، لكن هناك إطارًا آخر ذا قوة مساوية، وهو الإطار الذي يرسم أنماط السلوك وشكل التوقعات بشأن السياسة في المجتمع المصري، ويتمثل هذا الإطار في المؤسسات غير الرسمية، ذلك أن هناك قوانين غير مكتوبة، ومعايير غير مُصرَّح بها، بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية– التي تتمثل في الدستور والقوانين والمراسيم والتنظيمات– التي توفر الحوافز وتضع العراقيل أمام الناس عندما يبحرون في حياتهم اليومية، وليست هذه المؤسسات غير الرسمية حكرًا على مصر، فهي موجودة في كل مكان، ومن أجل أن نفهم كيف

[345] صَوَّت 357 عضوًا في مجلس النواب لصالح قانون باتريوت ضد 66 عضوًا صوتوا ضده، ومن بين 99 عضوًا في مجلس الشيوخ صوتوا على هذا القانون، قام 98 منهم بالتصويت لصالحه. مجلس النواب، "نتائج التصويت النهائي على المناداة بالأسماء رقم 398"، 24 أكتوبر 2001، http://clerk.house.gov/evs/2001/roll398.xml؛ مجلس الشيوخ، "تصويت المناداة بالأسماء في الكونجرس رقم 107– الدورة 1"، http://www.senate.gov/legislature/LIS/roll_call_lists/roll_call_vote_cfm?congress=107&session=1&vote=00313.

تمضي الأمور في السياسة والمجتمع، فإن هناك حفنة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تُعد مهمة في هذا السياق، وربما تكون أفضل طريقة للتفكير بخصوص المؤسسات غير الرسمية، هو تأمل حالة المرور في القاهرة؛ ففي عام 2003، فوَّضت محافظة القاهرة شركة هندسية يابانية بدراسة المرور في مدينة معروفة، لا بتاريخها العريق وثقافتها الغنية فحسب، وإنما أيضًا باختناقاتها المرورية الضارية، وهي الاختناقات التي تشمل سيارات وشاحنات وباصات، بل عربات الكارو الطائشة أيضًا؛ وبعد دراسة استغرقت أشهرًا لبحث هذه المسألة، قَدَّمت الشركة تقريرها لسلطات القاهرة، وقالت فيه إن على السلطات ألا تفعل شيئًا، لأن حركة المرور في القاهرة تتحدى أي تفسير لها؛ ونتيجة لذلك، لم تُقدِّم الشركة أية توصيات لسلطات القاهرة، خشية أن تؤدي هذه التوصيات بدورها إلى نتائج أشد سوءًا للواقع الموجود.

وبقي المهندسون اليابانيون على جهلهم، لأنهم– على نحو متوقع– كانوا يسعون فحسب، إلى وضع أنماط مرور المسارات التي تقاس بالسرعة والمسافة وساعات الذروة المرورية وما إلى ذلك من بيانات، إذ كان هؤلاء مهندسي مرور فحسب، ورغم أهمية العوامل التي أشاروا إليها، فإنها قد لا تكون حاسمة في شرح الحالة التي وصلت إليها حركة المرور في القاهرة؛ فبالنسبة لهؤلاء المهندسين، كانت الأعداد الهائلة من الناس– "زحمة" القاهرة– أمرًا فوضويًّا وعصيًّا على الفهم، لكن الأمر ليس كذلك، فلو أن الحال كان كذلك لما سار القاهريون في الشوارع، ولا مرقوا عبر المسارات الأربعة للشوارع أثناء مرور السيارات فيها، ولا فكروا في الانخراط في زحام السيارات والباصات والشاحنات المندفعة نحوهم، ولا شك في أن مصر لها حصتها من قتلى حوادث المرور، والتي تصل إلى 6,000 شخص في العام، لكن المصريين يموتون في حوادث المرور بشكل أكبر مما يحدث في الخارج، فتركيا– وهي بلد لديه عدد أصغر قليلًا من السكان بالمقارنة مع مصر– يموت فيها 4,500 شخص في حوادث السير سنويًّا، ولا تشرح هذه البيانات ببساطة السبب في خطورة وفوضوية حركة المرور في القاهرة على نحو منفرد، ذلك أن المراقبين– كما هو واضح– يفتقرون إلى معرفة القواعد والمعايير غير الرسمية التي ترشد الغالبية العظمى من السائقين والمشاة المصريين إلى مقاصدهم على نحو آمن، ولا شك في أن هناك خلاصة وافية لقوانين المرور المصرية في مكان ما من وزارة المواصلات، لكن هذا الأمر غير

مهم بالمقارنة بقواعد الطريق غير الرسمية التي تأقلم معها المصريون، وهذا هو السبب في أن المصريين عندما يتركون الأرصفة ويعبرون طريق السيارات فإنهم لا يخاطرون، كما قد يتوقع غير المعتادين على مثل هذه الأمور، ذلك أن لديهم حسًّا جيدًا بالتوقيت الذي يجدر بهم فيه أن يعبروا الطريق ومتى يتوقفون، ومتى يجب أن تنحرف سيارة ومتى لا يمكنها ذلك؛ وبطبيعة الحال، فهناك حسابات خاطئة في مثل هذه الحالات، مما يؤدي إلى إصابات أو حتى– كما لاحظنا– إلى وفيات.

لكن المؤسسات غير الرسمية لا تُقدِّم تفسيرًا لكيفية عمل حركة المرور في القاهرة، وإن كانت تستطيع أن تخبر المراقبين بالكثير عن الطريقة التي تمضي بها الأمور في السياسة المصرية، إذ تعمل الممارسات السابقة والمعايير الواضحة التي انتشرت منذ انقلاب الضباط الأحرار في عام 1952 كمحفزَّات قوية إما للتماهي أو للبقاء في حالة تسريح سياسي، وهو أمر يبدو غريبًا، فرغم النظام السياسي السلطوي الذي أشرف عليه مبارك، فقد انخرط المصريين في جدل ساخن شاركت فيه فصائل سياسية مختلفة حول مستقبل البلاد، ومع وجود الليبراليين والإسلاميين واليساريين والناصريين وآخرين من هنا وهناك، فقد كان على هؤلاء ثمن يدفعونه لو تحدوا سلسلة الحوافز المفروضة.

ودائمًا ما واجهت جماعة الإخوان المسلمين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة بشأن مصادر السلطة والشرعية والمصداقية في السياسة المصرية،[346] وتم سجن أصوات ليبرالية، مثل المتخصص في علم الاجتماع المصري–الأمريكي سعد الدين إبراهيم وأيمن نور لانتهاك القواعد غير المكتوبة (تمامًا كما حدث للإخوان)، وكان إبراهيم– الذي عمل في الماضي مستشارًا للرئيس مبارك، ودَرَّسَ كلًّا من جمال والسيدة الأولى– من الجرأة بحيث تساءل عما إذا كان من الملائم إعداد مبارك الصغير للرئاسة في جمهورية– لو صدقنا كلام النظام الحاكم فيها– تعمل على الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، فتم إلقاء القبض على د. سعد في ليلة 30 يونيو 2000 بتهمة تلقي أموال غير

---

[346] انظر حسنين توفيق إبراهيم، وهادي راغب عودة، *جماعة الإخوان المسلمين والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في إطار التعددية السياسية المحدودة، 1984–1990* [بالعربية]، (القاهرة: مكتبة المحروسة، 1995)، 310؛ *الشعب*، "البرنامج الانتخابي لقائمة حزب العمل" [بالعربية]، 17 مارس 1987.

مرخص بها من الخارج وتشويه سمعة مصر، وبعد أن تم سجنه لمدة 14 شهرًا من محكوميته التي بلغت سبع سنوات، غادر د. سعد البلاد، فتنقل بين الولايات المتحدة وقطر وتونس بين عام 2007 ومنتصف عام 2010، قبل أن يعود في نهاية الأمر إلى القاهرة.

ومن جانبه، فقد تحدَّى نور دعاوى مبارك بشأن الإصلاح على نحو مباشر، ووضع نفسه وحزبه كمتحديين موثوقين لمبارك (الأب والابن معًا) ولاحتكار الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم للسلطة، فتم إلقاء القبض عليه يوم 29 يناير 2005، ووُجهَّت له اتهامات تتعلق بتزوير توقيعات للإيفاء بأحد شروط الترخيص لحزبه، وكان توقيت إلقاء القبض عليه والظروف التي أحاطت بهذا الأمر– عشية أول انتخابات تُجري في العراق بعد صدام حسين بالإضافة إلى الرغبة في إحراج إدارة بوش– قد ساعدت على تفسير السبب من وراء هذا الاعتقال، فأصبح الطفل المدلل لجهود تعزيز الديمقراطية الأمريكية في مصر، ومثلما هو الحال بالنسبة للدكتور سعد، فقد عانى نور من حملة تشويه رسمية ومحاكمة مسرحية أرسلته للسجن لأربع سنوات.

وبخلاف الإخوان المسلمين ونور ود. سعد والمعارضين التقليديين للنظام، أصبح الناشطون الذين أداروا المُدونات في البلاد في أواخر عهد مبارك تحت ضغط متزايد من الدولة لتساؤلهم حول المصادر غير الرسمية للسلطة والشرعية في المجتمع المصري،[347] وبدأت هذه المواجهة في عام 2004 عندما قام مُدوِّن يدعى وائل عباس بتوثيق سوء سلوك الشرطة في مسيرة تحتج على احتمال خلافة جمال مبارك، فوضع صورًا ومقاطع فيديو على الإنترنت، فبدأت الصحافة المصرية– التي لم يكن مسموحًا لها بتغطية المظاهرات المعادية للنظام الحاكم– ووكالات الأنباء العالمية في استخدام مدونة عباس كمصدر لتقاريرها عن الهيجان السياسي البازغ في البلاد.

---

[347] وفقًا لما ذكرته الحكومة المصرية، فهناك 162,000 مُدوِّن في البلاد، وهم يمثِّلون نحو 30% من المدونين في العالم العربي. مكتب الصحافة والمعلومات المصري، "100 حقيقة عن مصر"، http://www.modernegypt.info/one- hundred- facts- about- egypt/ (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 7 يناير 2011).

وخلال عام 2005، تضخمت المدوَّنات كمصدر للاحتجاج السياسي، كما أنها كانت وسيلة لتقديم شهادة عن الطبيعة الشرسة للدولة المصرية، لكن يوم 25 مايو– الذي أجرت فيه وزارة الداخلية استفتاءً عامًّا بشأن التغييرات الدستورية عام 2005– كان لحظة فارقة؛ ففي ذلك اليوم، قام ناشطو المعارضة بمظاهرة سلمية ضد التعديلات التي رأوا أنها ضد الديمقراطية، وكان موقعا احتجاجهم هما ميدان التحرير وخارج نقابة الصحفيين؛ وفي أثناء الاحتجاجات، قامت شرطة مكافحة الشغب والبلطجية بمهاجمة الناشطين وأي شخص تصادف وجوده في المنطقة في ذلك الوقت (الأمر الذي شمل الصحفيين)، وعليه فقد نشر عدد من المدونين على الإنترنت صورًا ومقاطع فيديو صادمة لمشاهد الضرب، وحتى الاعتداء الجنسي على النساء؛ وللأسف، فإن هذه الأمور لا تُعدُّ خارج نطاق المألوف، وكانت محطة دريم التليفزيونية المصرية الخاصة هي أول قناة تذيع هذه الصور المزعجة التي ظهرت فيما بعد في وسائل الإعلام العالمية.

لكن الدعاية السيئة لم تفت في عضد القيادة المصرية، إذ نفت الحكومة كل ما يثبت سوء التعامل الرسمي مع الأمر، ووجهت اهتمامها نحو كسب معركتها ضد الناشطين من المدوِّنين، ولما كانت الحكومة المصرية عازمة على ألا تظل متخلفة فيما يختص بالتكنولوجيا الحديثة، فقد استثمرت الكثير من الموارد من أجل مراقبة الإنترنت، وبدأت وزارة الداخلية في استهداف المدونين على نحو منظم بالترويع والاعتقال، ووصل الأمر إلى الاغتصاب في إحدى الحالات، كما أنشأت وزارات الشؤون الخارجية والدفاع والداخلية وحدات تابعة لها لمراقبة المدونين المصريين وتعقب ما يقال عن مصر في مواقع الإنترنت الأجنبية.[348]

وأكدت زيادة مراقبة الحكومة لهؤلاء الناشطين على أهمية المدونين في المعركة الخاصة بالروايات المتناقضة في البلاد؛ فخلافًا لأحزاب المعارضة المصرية العاجزة، أصبح المدوِّنون على الواجهة لكشفهم النقاب عن القمع الرسمي الذي تمارسه الحكومة المصرية، وعليه فقد تم– مثلًا– إصدار حكم بالسجن لمدة أربع سنوات على المدعو عبد الكريم سليمان– الذي كان قد اعتقل لأول مرة عام 2005–

[348] مقابلة مع مسؤولين في الحكومة المصرية، 14 سبتمبر 2006.

لنشره موادًا تنتقد الحكومة المصرية والإسلام على الإنترنت، وفي مايو 2006 تم إلقاء القبض على المدونين محمد الشرقاوي وكريم الشاعر– بالإضافة إلى حسام الحملاوي، وهو مدوِّن ومراسل محلي لصحيفة *لوس أنجلوس تايمز*– في مظاهرة أمام نقابة الصحفيين في القاهرة؛ وبالنظر إلى حملة الحكومة ضد المدونين، فإن هذه الاعتقالات لم تكن مهمة جدًّا، بيد أن الشرطة المصرية قامت بتعذيب واغتصاب الشرقاوي أثناء احتجازه؛ وفي واقع الأمر، فقد كان عام 2006 عامًا سيئة للغاية بالنسبة للتدوين في مصر، إذ تم إلقاء القبض على أكثر من 100 مدون وناشط على الإنترنت في البلاد من بينهم مدون حاصل على عدة جوائز– هو أحمد سعيد– والمدوِّن المعروف علاء عبد الفتاح، وكان الموقف سيئًا لدرجة أن منظمة مراسلين بلا حدود التي تتخذ من باريس مقرًّا لها قد وضعت مصر على قائمة "أعداء الإنترنت"؛[349] لكن التحرش بالمدونين استمر مع اعتقال مدونين معروفين عالميًّا وآخرين مجهولين إلى حد كبير، وذلك على خلفية اتهامات تشمل الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، وتهديد الانسجام الاجتماعي، وانتقاد الإسلام، ونشر صورة مزيفة لمصر، وإرسال رسائل بشأن المظاهرات، ونشر معلومات خاطئة عن الجيش، ونشر صور لوحشية الشرطة، وكانت كل من هذه الاتهامات مرتبطة بطريقة أو بأخرى بانتهاك الممنوعات السياسية غير الرسمية.

وتزامن قمع الدولة لناشطي وسائل الإعلام الجديدة مع شن حملة مشابهة على الصحفيين ورؤساء التحرير التقليديين، فبعد سنوات من الانحطاط، شهد عاما 2003 و2004 نهضة نوعية في الصحافة المصرية؛ وبالتزامن مع المطالب الداخلية والأمريكية لإجراء إصلاحات سياسية، شرع صحفيون مصريون في طرح أسئلة، وكتابة مقالات افتتاحية، ونشر تقارير حول الحدود سالفة الذكر، وهي الحدود التي تمس طبيعة الدولة والمجتمع في البلاد، وكانت صحيفة *المصري اليوم* هي التي بدأت هذا الاتجاه، فقد أنشئت هذه الصحيفة عام 2004 على يد هشام قاسم، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان، وصاحب مشروع إعلامي، ولم يعرف أحد من يمتلك الصحيفة، كما ظل الترخيص لها موضع جدل، وذلك بالنظر إلى عمل قاسم السابق كرئيس لتحرير صحيفة مرحة ومشاكسة وممتازة في آن واحد، هي صحيفة *كايرو تايمز*، بيد أن هذه الصحيفة الأسبوعية كانت مجرد مطبوعة باللغة

[349] *صحفيون بلا حدود*، "قائمة بثلاثة عشر عدوًّا للإنترنت"، 7 نوفمبر 2006.

الإنجليزية، وكانت ترمي إلى خدمة آلاف العاملين الوافدين للقاهرة، والدبلوماسيين البريطانيين والأمريكيين، بالإضافة إلى أسراب مختلفة من طلاب الدراسات الأجانب الذين ينزلون المدينة كل عام من أجل شحذ مهاراتهم في اللغة العربية وإعداد أبحاثهم الميدانية، أما *المصري اليوم* فكانت صحيفة يومية تصدر باللغة العربية، وتتبع الصحافة الجادة، وتتبنى خطًّا تحريريًّا معارضًا، وتروي الشائعات بأن رئيس المخابرات المصرية السابق اللواء عمر سليمان كان وراء الترخيص لهذه الصحيفة، ولا زالت الأسباب من وراء ذلك مجهولة، إذ لم يكن سليمان يحظى بسمعة تقدمية بالنسبة لحرية الصحافة أو حتى الحرية في أي مجال آخر، وتقول إحدى الروايات الجديرة بالتصديق– وإن لم تكن موثوقة– بأن سليمان كانت لديه مطامح رئاسية، ولذا فقد كان مهتمًّا بإصدار مطبوعة تنتقد جمال مبارك وبقية أعضاء النخبة السياسية على نحو صارخ؛ وبِغَضِّ النظر عن هذه الرواية، فقد كانت *المصري اليوم* علاجًا لخط المؤسسة الذي تنتهجه صحيفة *الأهرام*– وهي أكثر الصحف المصرية توزيعًا، وإن لم تكن أكثرها اجتذابًا للقراء– وصحيفة *الجمهورية* المغالية في الشوفينية، بالإضافة إلى الصحافة الصفراء؛ وكان أن حققت *المصري اليوم* نجاحًا كبيرًا رغم عدد نسخها المحدود، وهو الأمر الذي يُعزى إلى التكاليف العالية بسبب دعم الحبر والورق، بالإضافة إلى الحقيقة التي مفادها بأن السوق مضطر إلى الإعلان في صحيفة *الأهرام* المرتبطة بالدولة، فأصبحت *المصري اليوم* هي الصحيفة الأعلى توزيعًا في مصر، وقامت بنشر تقارير عن الفساد الرسمي، والمخالفات السياسية، والسياسة الخارجية على نحو هادئ، وعلى طريقة صحافة التحقيقات والسياسة التحريرية التي تضرب بعنف.

ولم يكن مشروع قاسم هو أول صحيفة معارضة في مصر، كما لم يكن الأكثر شراسة، على أنه بالنظر إلى إنشاء هذه الصحيفة في زمن اضطرابات سياسية، فقد اجتذبت شعبية جماهيرية بسرعة، كما لم تكن هذه الصحيفة هي السبب الوحيد فيما بدا على أنه بيئة إعلامية أكثر نشاطًا، وإنما كانت مجرد نتيجة لمجموعة من الأحداث التي تضمنت الضغوط الخارجية لتحقيق الإصلاح، وحالة الانشقاق الداخلي المتزايد، والمطالبة بتغيير سياسي، ومعارضة سلالة مبارك، والمظالم الاقتصادية؛ وبدا أن هذا التوقيت مواتٍ لصحيفة *المصري اليوم* وصحف أخرى لاختبار حدود تسامح النظام الحاكم؛ وعلاوة على ذلك، فلم تكن علاقة نقابة الصحفيين المصرية جيدة بالحكومة، إذ سعت القيادة المصرية إلى

تركيع الصحفيين من خلال قوانين وتنظيمات تعمل على تقييدهم، بالإضافة إلى القمع المباشر لهم، لكن تلك النقابة سرعان ما أصبحت معقلًا مفتوحًا للنشاطات المعارضة لنظام الحكم، فكان مقرها في القاهرة مكانًا لعدد كبير من المظاهرات التي بدأت عام 2005، وكانت الملاحقات القضائية تطارد الصحفيين وتتهددهم على نحو روتيني.

وكانت القضية الأكثر ظهورًا في هذا المضمار هي تلك التي حدثت في مارس 2008 عندما ذكرت صحف معارضة بأن الرئيس مبارك مريض بصورة خطيرة، ثم اتضح بأن هذا الخبر خاطئ، الأمر الذي أعطى الحكومة فرصة للانتقام من تلك الصحف ورؤساء تحريرها، ففي سبتمبر التالي تمت إدانة كل من إبراهيم عيسى، رئيس التحرير الجريء الذي يترأس جريدة *الدستور*، والذي أنشأ هذه الصحيفة قبل عِقد تقريبًا من صدور *المصري اليوم*، ووائل الإبراشي، رئيس تحرير جريدة *صوت الأمة*، وعادل حمودة، رئيس تحرير جريدة *الفجر*، وعبد الحليم قنديل، رئيس تحرير جريدة *الكرامة*، بتهمة "نشر معلومات كاذبة من الممكن أن تزعزع النظام العام؛"[350] وذكرت الحكومة بأن هذه التقارير قد أدت إلى خسائر ملموسة في البورصة المصرية، كما أنها هددت استقرار البلاد، وفي نهاية المطاف، قام الرئيس مبارك بإصدار عفو عن رؤساء التحرير المذكورين، رغم أنهم كانوا مجبرين على دفع غرامة قدرها 20,000 جنيه (حوالي 3,500 دولار)، والجدير بالذكر هنا أن المخالفة التي ارتكبها هؤلاء لم تكن في أنهم كتبوا عن حالة الرئيس فحسب، بل عن حالته الصحية أيضًا، وسواءً أكانت تلك التقارير صحيحة أو مفبركة، فقد تعدوا القواعد غير الرسمية التي تحكم اللعبة السياسية في مصر، ولم تكن المسألة متصلة كثيرًا بخلافة الرئيس، وهي المسألة التي كانت موضع مناقشات محمومة لما يقارب العقد، وإنما كان مجرد الحديث عن صحة مبارك ومن الذي يمكن أن يأتي بعده يطرح تساؤلات حول شرعية النظام السياسي وقاعدة السلطة التي تأسس عليها.

وفي أكتوبر 2010، أصبح عيسى في بؤرة الجدل مرة أخرى عندما طرده المُلَّاك الجدد لجريدة *الدستور*، وكان من بين هؤلاء المُلَّاك زعيم حزب الوفد، ويبدو أن السبب من وراء ذلك كان اعتزام

---

[350] *لجنة حماية الصحفيين*، "الحكم بالحبس على أربعة رؤساء تحرير"، 13 سبتمبر 2007، http://cpj.org/2007/09/four- editors- sentenced- to- jail.php.

عيسى كتابة مقال افتتاحي في ذكرى حرب أكتوبر 1973 يتساءل فيه عما إذا كان المجتمع المصري– بعد ثلاثين سنة من حكم الرئيس مبارك– لا يزال لديه الانضباط والإحساس بالتضحية للقيام بعمل مشابه لعبور قناة السويس،[351] وتضاعفت إهانة القيادة المصرية مع طرح محمد البرادعي– المدير العام السابق لمنظمة الطاقة الذرية الدولية وأحد الوجوه المعارضة– لهذا السؤال الإنشائي على نحو واضح، ورغم أن الحزب الوطني الديمقراطي قد ألمح إلى أن عيسى قد طُرد بسبب خلافات شخصية له مع المُلَّاك، فقد كان عيسى مثار جدل ساخن لأنه مَكَّن البرادعي من طرح أسئلة حول شرعية النظام السياسي بعد ثلاثة عقود من حكم مبارك للبلاد.

وكان المقصود من الاعتقالات والمضايقات والاعتداءات الجسدية التي استهدفت الصحفيين والمدوِّنين ورؤساء التحرير– مثل إبراهيم عيسى، وسعد الدين إبراهيم، وأيمن نور، والإخوان المسلمين– هو ترويع المعارضة، لكن النظام الحاكم أخفق بشدة في تحقيق مآربه؛ فإذا كان الصحفيون والمدونون قد ظلوا قابعين تحت الضغط، فإن الحكومة لم تكن قادرة على إسكات المناقشات العامة التي ثارت حول الإصلاحات، وهي الإصلاحات التي انبرى هؤلاء الأفراد والمجموعات لتنفيذها؛ ومع أن القيادة المصرية قد فشلت في نزع الشرعية عن أفكار التغيير الديمقراطي، فقد كانت قادرة على تعزيز بعض القواعد والمعايير غير المكتوبة مما قوَّى النظام السياسي السلطوي في مصر.

وكانت هذه المؤسسات غير الرسمية قوية، خاصة فيما يتصل بالحوافز التي تقدمها، فوفقًا لكافة المعايير، كان حازم سالم عام 1999 ناشطًا كَرَّس نفسه لدعم الإصلاح، وحقوق الأقليات، والتغيير الديمقراطي، وذلك من خلال عمله كرئيس لتحرير مجلة *المجتمع المدني* التي يصدرها مركز ابن خلدون؛ لكن نشاط حازم لم يذهب بعيدًا، إذ بعد هذا التاريخ بسنوات قليلة، أصبح دبلوماسيًّا مصريًّا، فمَثَّل نفس النظام الحاكم الذي كان ينتقده بشدة في الماضي، ولم يكن حازم فريدًا في بابه، إذ انتقل كثير من تلامذة د. سعد السابقين وموظفي مركز ابن خلدون لمناصب حكومية، لأنهم ربما غَيَّروا

[351] تم نشر هذا المقال في نهاية الأمر على موقع جريدة *الدستور* على الإنترنت. انظر محمد البرادعي، "النصر ذاته سوف يكون أكبر من حرب أكتوبر" [بالعربية]، *الدستور*، 5 أكتوبر 2010، http://dostor.org/politics.egypt/10/october/5/31194.

رأيهم في النظام الحاكم وفي نشاطاتهم السابقة، وهذه هي الحجة التي قال بها دائمًا محمد كمال– مساعد جمال مبارك– في معرض كلامه عنهم، وبالنسبة لكل من عرفوا محمد كمال نفسه في فترة دراسته بكلية جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، فقد كان انقلابه ليتحول إلى تأييد نظام مبارك أمرًا مفاجئًا، كما كان طلابه يتصورون أنه أكاديمي جاد وناشط يعمل من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي؛ ومن جانبه، فقد أصر محمد على أنه كان كذلك، لكن لا يمكن لأحد أن يتجاهل المحفزات القوية غير الرسمية التي يحصل عليها المرء عندما يرمي بثقله إلى جانب النظام الحاكم، وفي حالة محمد، كان ما ينتظره هو السلطة والمكانة والنفوذ، وهي أمور لم يكن ليتمتع بها لو كان مجرد أستاذ جامعي يحصل على راتب زهيد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التابعة لجامعة القاهرة.

وربما كانت تجربة محمد حالة متطرفة، لكن الضغوط التي تم بذلها للالتزام بخط نظام مبارك كانت منتشرة– هذا إن لم تكن فعَّالة في كافة الأحوال– فقد شاع بين نخب البلاد عندما شارف عصر مبارك على الزوال دفع مستمر لهؤلاء نحو الدخول تحت مظلة النظام، وبدا كما لو أن آلاف الأشخاص يعملون داخل النظام الحاكم وهم يرفعون أصابعهم في الهواء في وقت واحد، معتقدين بذلك أنهم يُغيِّرون اتجاه الريح لو لم يستيقظ الرئيس من سباته ذات صباح، إذ لم يتخيل المصريون– وخاصة أولئك الذين ينتمون للنخبة– بأن مبارك سوف يطول به العمر إلى ما بعد فترة حكمه، ولذلك فقد كان الناس ينتقدون مبارك وابنه وزوجته ونظام حكمه، وطريقة إدارته للأمور في البلاد عندما يتحدثون خفية، أما لو تحدثوا علانية، فإنهم يُعبِّرون عن تأييدهم للرئيس، واستعدادهم لتنفيذ سياسة الحكومة، ثم أصبح هذا التنافر الإدراكي أكثر حدة، فمع قدوم كل خريف، كان الحزب الوطني الديمقراطي يعقد مؤتمره السنوي فيه بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات الأشبه بالكهف والواقع في هليوبوليس، وهي ضاحية تُعد مقرًّا للقوات المسلحة والعاملين بها والمنتمين للنخبة العليا في الدولة، وبطبيعة الحال، فقد كان الأمر كله عبارة عن مسرحية تمت إدارتها من خلف الكواليس لنقل انطباع مؤداه بأن هناك مشاورات وممارسات ديمقراطية (وإن لم يصدق أحد هذا الكلام)، بيد أن هؤلاء كانوا معارضين شرسين للحزب الوطني الديمقراطي والحكومة وعائلة مبارك في السر رغم تصفيقهم الممنهج، وحضورهم تعبيرًا عن تأييدهم للحزب الوطني، وتعزيزهم للصورة المسرحية التي أراد النظام الحاكم بثَّها وسط الجماهير.

وربما كانت الحالة الأكثر دلالة في هذا الصدد هي تلك الخاصة بمحمد نصير، الذي كان ناشطًا في حزب الجبهة الديمقراطية المعارض، ولم يكن هذا الحزب بقوة يُعتَد بها على الساحة السياسية المصرية، إذ لم يكن لديه سوى عدد ضئيل من الأتباع وميزانية متواضعة، ورغم أن هذا الحزب لم يكن يستطيع فعليًّا أن يُغيِّر من مسار الأمور شيئًا في ظل نظام مبارك، فقد احتفظ محمد بانتمائه لذلك الحزب سرًّا، إذ خشي أن تنهار تعاقدات مشاريعه الكبيرة وشبكة معارفه الواسعة لو علم أحد بنشاطه داخل حزب معارض بغض النظر عن هامشية ذلك الحزب، وكانت مثبِّطات المؤسسات غير الرسمية قوية لدرجة أن محمدًا صرح من تلقاء نفسه بأنه كان ملتزمًا بإقامة نظام ديمقراطي في مصر، لكنه لم يكن يستطيع المخاطرة بحياته حتى وجد فرصة في الثورة المصرية التي اندلعت عام 2011، فانضم إلى مظاهرات ميدان التحرير بعد أسبوع من قيامها.

ورغم أن محمد قد اختار حتى آخر لحظة أن يخفي معارضته لنظام حسني مبارك، فقد شارك هو وحزبه بقية الناشطين والأحزاب والحركات في الاعتقاد برواية واسعة الانتشار عما أصاب مصر، فلو نظر المحللون في المواقف والتصريحات المختلفة التي تبنَّاها الإخوان المسلمون وبعض أحزاب المعارضة الشرعية، وأيمن نور، وسعد الدين إبراهيم، ومنظمات حقوق الإنسان، واليساريون، والجماعة الإسلامية المعتدلة التي تطلق على نفسها حزب" الوسط "والناصريون، وحركة كفاية، وحركة شباب 6 أبريل، والحركة الديمقراطية الشعبية للتغيير، و"ما يحكمش"، والمدونون، والصحفيون، ومنظمات غير حكومية كثيرة، وعدد من الكيانات الأخرى الأقل شهرة، فإن رواية هؤلاء عن مصر في نهاية عهد مبارك يمكن أن تدور حول الموضوعات التالية:

إن مصر بلد كبير، ولديها تاريخ عريق وطويل، لكنها حاليًا متدهورة، ولا علاقة لهذا الانحطاط بشعبها، وإنما بحكومتها وقيادتها، فالفساد والابتزاز والقمع السياسي كلها خصائص بارزة لنظام مبارك، الذي يُعد امتدادًا لانقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952؛ ونتيجة لذلك، فإن مصر بحاجة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وسوف يؤدي ذلك إلى نتائج عدة تشمل استئصال الفساد، وانفتاح الساحة السياسية لأصوات أخرى بخلاف تلك التي تنتمي للحزب الوطني الديمقراطي، كما أنها سوف تؤدي بالضرورة إلى انتشال الشعب المصري الذي عانى

تحت وطأة نظام حكم ظالم؛ وعلاوة على ما تقدم، فإن وجود مصر كدولة قوية وأكثر عدالة وتمثيلًا لوجهات نظر شعبها سوف يُعدِّها لمواجهة السياسات الشرسة للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، وعلى ذلك فسوف تسترد مصر دورها القيادي في العالم العربي.

ولا شك في أن الجماعات المعارضة في البلاد تختلف فيما بينها حول ما تؤكد عليه وطبيعة اللهجة التي تستخدمها، فهي تشمل فصائل مختلفة، وصولًا إلى الأفراد، بيد أن كل هذه الجماعات والناشطين أكَّدوا على تشخيصات متشابهة للأمراض التي تعاني منها البلاد، كما قدَّموا وصفات سياسية يمكن المقارنة فيما بينها، ذلك أن تفسير المعارضة للمشكلات التي تواجه مصر في نهاية حقبة مبارك وحلولها لهذه المشكلات أثبتت أنها تنطبق إلى حد كبير على الحالة موضع البحث، لأنها ملأت الفجوة المتزايدة بين خرافات "مصر الجديدة" والواقع الموضوعي؛ وكما أوضحت الفصول السابقة من هذا الكتاب، فلم تكن هذه الظروف جديدة على مصر، ذلك أنه كانت هناك لحظات يتمتع بها النظام الحاكم والمدافعون عنه بدعم شعبي كاسح– كما حدث بعد محاولة اغتيال عبد الناصر، وتأميم قناة السويس، والعبور على سبيل المثال– لكن أفكار هؤلاء ورؤاهم حول مصر كانت تواجه تحديات كبيرة دائمًا، وكانت هذه هي النقطة المركزية في دراما السياسة المصرية، لكن النظام الحاكم حتى ثورة 25 يناير كان يتمكن دائمًا من السيطرة على الموقف من خلال الرشا و– هو أمر مهم– القهر، وأصبحت المراهنات (التي كانت عالية طيلة الستين سنة الماضية) أعلى في العقد الماضي مع توقع المصريين لتغيير في قيادة البلاد.

الهاجس

في أواخر التسعينيات، أصبح مبارك في السبعين من عمره، فتغيَّر علم المصريات فجأة، إذ لم يعد ذلك العلم مقصورًا على كنوز مصر الأثرية المذهلة في وادي الملوك والكرنك وأبو سمبل ومعبد

حتشبسوت وأهرامات الجيزة وعشرات المكتشفات الأخرى، وإنما أصبح هناك خبراء سياسيون، وصحفيون معروفون، ومحللو مخابرات يقرأون أوراق شاي مصر السياسي بهدف التنبؤ بمن سيخلف مبارك؛ وإذا كان المتخصصون في شؤون الاتحاد السوفيتي قد اعتادوا أن يفحصوا صور استعراضات عيد العمال في الميدان الأحمر بموسكو من أجل معرفة من كان طالعه في صعود ممن كان نجمه في أفول في صفوف القيادة السوفيتية، فقد انخرط مراقبو السياسة المصرية ابتداءً من عام 1999 تقريبًا في عمل مشابه.

وكانت المعلومات حول الرئيس مبارك، ولياقته البدنية، وحالته العقلية عُرضة لكثير من الشائعات والغمز واللمز، لكن المسألة– مرة أخرى– كانت واضحة في أن حقيقة طعونه في السن أمر لا لبس فيه، وأنها كانت ظاهرة للعيان؛ وفي واحدة من المحاولات الخرقاء التي أرادت فيها الحكومة الالتفاف حول الضغط الداخلي والأمريكي لتنفيذ إصلاح سياسي، فكَّر أحدهم في أن من الجيد أن يتم تصوير تليفزيوني لمبارك بينما كان يترأس اجتماعًا للإصلاح الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يوضح التزام الرئيس بالشفافية وتعزيز الفكرة القائلة بأن مبارك هو صاحب التغيير المزعوم في البلاد، لكن الأمر تحول إلى تجربة مؤلمة في مشاهدتها، إذ كان الرئيس يجلس على رأس طاولة جلس حولها رئيس الوزراء أحمد نظيف، وفريق الأحلام الاقتصادي، وقلة من الوزراء والمستشارين، ولم يقل الرئيس شيئًا سوى أنه قبع كالخنزير مرددًا "أيوه" فيما بدا أنه بث تليفزيوني لا نهاية له، كما ظهر الرئيس بخلاف شخصيته المعهودة، فبدا متحيرًا، ومتضايقًا بشكل غامض، وعلى أغلب الظن فقد كانت لديه مشكلة في متابعة المناقشة الدائرة أمامه؛ وبالنسبة لمن حظوا بميزة متابعة الاجتماع على شاشة التليفزيون، فلم يقتصر الأمر على عدم الإلمام بالموضوع بالنسبة لشخص قضى معظم سنوات حياته طيارًا للقاذفات قبل أن يصبح رجلًا قويًّا متمكنًا من فنون سياسة القوة، لكن الأمر الذي لم تخطئه العين كان تقدمه الواضح في العمر، وربما يعود الأمر إلى فقدانه حاسة السمع، لكن لغة جسد مبارك وتعبيرات وجهه أوضحت ما تقدم بجلاء، إذ لم يكن مهتمًّا على نحو متعمد بالثرثرة الموجهة له، وربما تعامل مع الموقف على أنه أي شيء، كأنه يحتسي كوبًا من الشاي، أو يأخذ قيلولة طويلة، وانتهت النتيجة الإجمالية للبث التليفزيوني إلى مجرد وجود رجل بدا كبيرًا جدًّا في السياسة المصرية لفترة طويلة للغاية.

واحتدمت مسألة من الذي سيأتي بعد الرئيس، لأنه كان عازمًا على ألا يعين نائبًا له حتى مع تقدمه في السن، وكان هذا الأمر بمثابة تناقض واضح مع ما فعله عبد الناصر والسادات، فقد كان للأول 11 نائبًا وللثاني اثنان؛ وما زال هذا الأمر لغزًا، إذ لماذا لم يعين الرئيس مبارك نائبًا له أبدًا؟ كما بدا الأمر طائشًا بالنسبة لرجل على رأس الدولة، وتم استهدافه في عدة محاولات اغتيال، ولم يكن يبدو عليه سوى أنه مهتم فقط بالمحافظة على استقرار البلاد وأمنها، ثم هو أن يتجنب هذه المسألة على نحو ثابت خلال فترة حكمه الطويلة؛ لكن هناك منطقًا أيضًا في عدم رغبة مبارك في تعيين خلف له، إذ أن التنافس المرير بين مبارك وأبو غزالة– وهي التجربة التي لم يتم التصريح بها وإن كانت معروفة على نطاق واسع– كان كافيًا بالنسبة للرئيس وسببًا رئيسيًّا في رفضه لتعيين نائب له، لأن من الممكن أن يصبح هذا النائب منافسًا له على كرسيه هو.

وقبل ثورة 25 يناير، كان أغلب الحديث يدور حول مرشحين محتملين لقيادة مصر في فترة ما بعد مبارك، وهما جمال مبارك، واللواء عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية؛ وأسفرت كافة الأدلة المتاحة عن نتيجة مؤداها أن مبارك الصغير كانت له أولوية على سليمان وأي مرشح محتمل آخر، وعمومًا فقد نزل جمال بالباراشوت على موضع قيادي في الحزب الوطني الديمقراطي، وزاد ظهوره بشكل كبير في وسائل الإعلام المصرية في أواخر التسعينيات ليتزامن ذلك مع شائعات بأن خلافة محتملة بدأت تأخذ مجراها في القاهرة، وبدت التغييرات التي طرأت على المادة الدستورية 79 عام 2007 بمثابة تفصيل ثوب على مقياس مبارك الصغير حتى يصبح رئيسًا للبلاد، كما كانت هناك إشارات أخرى تقول بأن جمال كان يضع نفسه– أو وضعته أمه كما تقول الشائعات– على أنه الرئيس القادم، وشملت تلك الإشارات أداءه السنوي في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وزياراته الدورية للعواصم الأجنبية (فيما كان يشار إليه على أنه شأن شخصي)، لكن هذه الزيارات كانت تشمل اجتماعات رسمية، فعلى سبيل المثال، زار جمال واشنطن مرتين في عام 2003، حيث التقى بنائب الرئيس ديك تشيني ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ومسؤولي البنتاجون، وفي عام 2004 اصطحب مبارك ابنه إلى مزرعة الرئيس بوش في كراوفورد بولاية تكساس، وعندما زارا واشنطن في

عام 2009 بعد فترة غياب طالت إلى خمس سنوات، ثم عاد جمال فصاحب أباه مرة أخرى إلى هناك عام 2010، لكنه حافظ على ظهور محدود خلال تلك الزيارة.

بيد أن زيارة أبريل 2004 تحولت إلى كارثة بسبب سلسلة من السياسات التي أعلنتها إدارة بوش، مما زاد من تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل أكثر من ذي قبل، وذلك فيما كان الزعيم المصري في الولايات المتحدة؛ وفي السنوات الخمس التي فصلت بين زيارات مبارك لعب رئيس الوزراء أحمد نظيف وعمر سليمان– إذ كان الأخير يسحب وزير الخارجية أحمد أبو الغيط وراءه– دور المتحدثين مع واشنطن، بيد أن هناك زيارة بعينها تسببت في مشاجرة إعلامية عامة وحقيقية في الصحافة العربية، ففي مايو 2006 لاحظت وجد وقفي– مراسلة قناة الجزيرة الواقفة أمام البيت الأبيض– أن السفير المصري نبيل فهمي ورجلًا طويلًا قد دخلا إلى الجناح الغربي من البيت الأبيض، واتضح أن الرجل الطويل الذي كان بصحبة السفير فهمي هو جمال مبارك؛ ووفقًا لما ذكرته الحكومتان المعنيتان، فقد كان جمال مبارك في زيارة خاصة للولايات المتحدة لتجديد رخصة طيرانه، لكنه التقى بمستشار الأمن القومي ستيفن هادليو، ونائب الرئيس ديك تشيني، ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، ويقال بأن الرئيس بوش نفسه قد أتاح نفسه لمصافحة سريعة مع جمال مبارك، ويشير التفسير البريء إلى أن المسؤولين الأمريكيين قد جاملوا حليفًا وصديقًا قديمًا للولايات المتحدة باستضافة ابنه،[352]ويضاف إلى ذلك أن جمال كان مسئولًا كبيرًا في الحزب الحاكم في مصر، وهو ما جعل هذه الزيارة ملائمة بصورة أكبر؛ ومن جانبهم، فقد نظر بعض المصريين إلى هذه الزيارة على أنها تشير إلى موافقة واشنطن على تولي مبارك الصغير مقاليد السلطة خلفًا لأبيه على نحو حتمي، لكن الأمر كان مستبعدًا حتى لو كان اجتماع جمال بهؤلاء المسؤولين مثيرًا للفضول من جانب أي شخص لا يتبنى نظرية المؤامرة، ورغم اعتراف الحكومتين بذلك الاجتماع، فإن الجانبين لم يقدما أي تفسير لسبب وجود جمال مبارك في البيت الأبيض في ذلك اليوم.

[352] مقابلة مع مسؤول سابق في الحكومة الأمريكية في واشنطن العاصمة، 22 نوفمبر 2010.

ولم يقل جمال أبدًا في وسائل الإعلام بأنه مهتم بأن يصبح رئيسًا لمصر، وفي الوقت نفسه فإنه لم ينكر مطلقًا أنه يسعى إلى الحصول على هذا المنصب؛ ومن ناحية أخرى، فقد قام بحملة سياسية في أنحاء البلاد بدت كما لو كانت حملة سياسية من وراء ستار رقيق، وكان ذلك لشرح برنامج الإصلاح الذي يتبناه الحزب الوطني الديمقراطي في ظاهر الأمر، لكن الهدف غير المعلن لتلك الرحلات كان صناعة صورة شخص تربى في قصر، وتعامل مع رؤساء وملوك وجنرالات ووزراء خارجية في معظم سني حياته، لكنه مع ذلك مصري صميم، بيد أن تلك الحملة لم تنجح على الإطلاق؛ فوفقًا لما ذكره أحد الصحفيين المصريين، كان المسؤولون المحليون في فروع الحزب الوطني الديمقراطي يقومون بصف الغوغاء الذين يحيون جمال في قرى دلتا النيل أو المدن البعيدة في صعيد مصر بعد إعطائهم وعودًا بتقديم سندويتشات طعمية (وهي النسخة المصرية من الفلافل).

وكان من الخطأ الاعتقاد بأن كافة المؤشرات تُوحي بصورة حتمية بتولي جمال رئاسة الجمهورية، فلو أنه كان الوريث، فما هي الحكمة من عدم الإعلان عن هذا الأمر على نحو واضح؟ لقد كان من شأن إعلان كهذا أن يُقلِّل حالة الشك الكبيرة التي اجتاحت البلاد ويسمح للأجهزة الأمنية أن تضع حدًّا للمعارضة ضد تولي جمال رئاسة البلاد قبل أن يحلف اليمين الدستورية، وأدت الشكوك حول ما عُرف بـ"سيناريو توريث جمال" إلى طرح افتراضات حول عالم سياسي موازٍ يخلف عمر سليمان فيه الرئيس مبارك، لكن مؤيدي تلك النظرية افتقروا إلى تفصيلات حول كيفية تولي سليمان لمنصب الرئاسة، وذلك فيما قال آخرون بأن مبارك سوف يُعيِّنه نائبًا له– وهو منصب كان المسؤولون الأمريكيون يعتقدون بأنه يرغب فيه في إحدى اللحظات– لكن ذلك المنصب كان كبيرًا عليه.

ولد سليمان في أسرة شديدة الفقر في قنا، وهي مدينة تأسست منذ ألفي سنة في صعيد مصر، وأصبحت عاصمة محافظة قنا اليوم، ثم تخرَّج من الأكاديمية العسكرية، وبعدها تلقى تدريبًا متطورًا في أكاديمية فرونز العسكرية في موسكو وكلية جون كينيدي الحربية الخاصة في فورتبراج بولاية نورث كارولينا، وشارك في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل رغم أن تفصيلات خدمته الفعلية في هاتين الحربين غير واضحة، وفي عام 1986 أصبح نائب مدير المخابرات الحربية، حيث قام بأول اتصال له بالرئيس مبارك، وبعد خمسة أعوام تمت ترقية سليمان ليصبح مديرًا للمخابرات العسكرية، وبعدها ترقى

ليصبح رئيس هيئة المخابرات العامة عام 1993، وكان هذا الشخص غير معروف لمعظم المصريين في واقع الأمر حتى ظهر في دمشق في يوليو 2000 مع الرئيس مبارك لحضور جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

ورغم خبرة سليمان في عالم المخابرات، فقد كان عازمًا على أن يصبح الشخصية المحورية في معظم سيناريوهات "التوريث العسكري"، ولم يكن ذلك يعود إلى الحقيقة التي مؤداها بأن كل رؤساء مصر كانوا ضباطًا في الجيش فحسب، وإنما أيضًا لأن سليمان كان الضابط الأكثر ظهورًا في القيادة العسكرية العليا التي ظهرت في أطر ضيقة بعدما تم طرد اللواء عبد الحليم أبو غزالة من منصبه في أواخر الثمانينيات، وعلاوة على ذلك فقد كان هناك دوره الذي لا غنى عنه، والذي لعبه لصالح الرئيس مبارك؛ إذ بدأت أسطورة سليمان الفعلية في عام 1995 عندما أقنع الرئيس مبارك– رغم معارضة وزارة الخارجية– بأن يأخذ سيارته الليموزين المصفحة إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لحضور قمة الاتحاد الإفريقي، وكان الدبلوماسيون المصريون قلقين من وصول مبارك في سيارة مصفحة لأن ذلك كان يعني إهانة مضيفيه الإثيوبيين، لكن قرار مبارك بتنفيذ نصيحة سليمان أنقذ حياة كلٍّ منهما، إذ وضع إرهابيون من الجماعة الإسلامية المصرية المتطرفة كمينًا لموكب مبارك في طريقه من المطار إلى مقر القمة.

وبعد تلك الحادثة، بدأ مبارك يعتمد على سليمان أكثر فأكثر فيما يختص بقضايا السياسة الخارجية المصرية الأكثر إلحاحًا، فأصبح مدير المخابرات العامة هو المتحدث الرئيسي باسم مصر مع الإسرائيليين، كما لعب دورًا محوريًّا في ترتيب وقف إطلاق النار على نحو دوري بين إسرائيل وحماس، وكان له قصب السبق في إطلاق سراح جندي إسرائيلي– يدعى جلعاد شاليط– كانت حماس قد أخذته أسيرًا في عام 2006؛ وإضافة إلى ذلك، فقد كان الشخصية المحورية في محاولة المصالحة بين حماس وفتح التي تسيطر على السلطة الفلسطينية التي تتخذ من الضفة الغربية مقرًّا لها؛ وإلى ذلك، فقد كان سليمان هو المتحكم في ملف السودان، وتُعد هذه القضية أخطر قضايا السياسة الخارجية المصرية نظرًا للدور المركزي لنهر النيل في بقاء مصر على قيد الحياة، ولم يكن تأثيره في مثل تلك القضايا الهامة مفاجئًا نظرًا لما احتوته من مخاطر، لكن هذا الدور جعل أحد المسؤولين المصريين

السابقين يتساءل ساخرًا عما إذا كانت مصر تحتاج فعلًا إلى وزارة خارجية طالما يلعب سليمان دورها.[353]

وكانت هناك إشارات توحي بأنه لم يتم النظر إلى دور سليمان على أنه يقتصر على القضايا الجيوبوليتيكة، وإنما يمتد أيضًا إلى القضايا الداخلية، وهو الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى منصبه، إذ كانت هيئة المخابرات العامة هيئة هجينة، تشمل أعمال التجسس الخارجي، كما كانت وكالة مخابرات داخلية؛[354] ونتيجة لذلك، فقد كان سليمان من أولئك المسؤولين عن أمن مصر الداخلي واستقرارها، وبالنسبة لمؤيدي تولي عمر سليمان منصب رئيس الجمهورية، فقد جعلته مسؤولياته في هذه المجالات الحساسة، ومكانته كضابط في الجيش، ووقاره الواضح– وخاصة بالمقارنة مع جمال مبارك الذي كان أصغر منه سنًّا وغير محنك– اختيارًا ملائمًا.

بيد أنه كانت هناك مشكلات في سيناريو عمر سليمان، فعلى مستوى المؤسسات، لم يكن سليمان يصلح للمنصب الكبير بالمعايير التي تم وضعها سوى بالتقدم لهذا المنصب كمرشح مستقل، وكان هناك سيناريو آخر يعتمد على حدوث تحول في الأمور، كأن يقوم الرئيس مبارك بتعيين سليمان كنائب له رسميًّا، إذ لم يكن من المحتمل أن يخضع رئيس المخابرات المصرية لعملية مُذلة وضعها الحزب الوطني الديمقراطي لأولئك المستقلين الطامحين إلى الترشح في الانتخابات الرئاسية، كما كان هناك– بطبيعة الحال– احتمال دائم، وهو حدوث تغيير أو انقلاب عسكري يضع سليمان في أعلى منصب في الدولة، على أنه لا يوجد من الأدلة ما يؤيد هذا الافتراض، إذ لم يكن يحظى بتأييد واسع أو شبكة علاقات مع ضباط الجيش حتى يقوم بمثل هذا العمل، كما أنه رغم احتفاظه برتبته العسكرية، فلم يرتدِ زيها لأكثر من عقدين كاملين.

---

[353] مقابلة مع مسؤول مصري سابق في القاهرة، 10 مايو 2010.

[354] دينيس جي. سوليفان وكيمبرلي جونز، *مراقبة الأمن العالمي: مصر، دليل يدوي*، (ويستبورت، كونيتكت: بريجر سيكيوريتي إنترناشونال، 2008).

وعلى ذلك، فقد أدى وضع سليمان ضد جمال في إطار واحد– وهو التصور الذي يدين به المحللون الغربيون بشكل كبير لمقال ظهر في مجلة *أتلانتيك* عام 2003 بقلم الصحفية المخضرمة ماري آن ويفر بعنوان "قراعنة قيد الانتظار"– إلى حالة من الغموض أكثر مما كشف من أمور،[355] إذ جاء مقال ويفر لينبِّه المراقبين والمسؤولين الغربيين للثرثرة التي بدأت تظهر في القاهرة حول التوريث المحتمل، وإذا كان هذا المقال مكتوبًا بأسلوب بلاغي ومقنعًا في منطقه، فقد حمل في طياته نتيجة غير مرغوبة، وهي تقييد المراقبين برواية بعينها، فأصبح سيناريو سليمان أو جمال فكرة ثابتة في هذا الصدد، وهو ما عطَّل قدرة المراقبين على التفكير في بدائل محتملة أخرى، ولم يشجعهم على إعطاء الأهمية اللازمة للدليل المناقض لهذا السيناريو، وهو السيناريو الذي انتهت حتميته بانفراجة كبيرة مع عودة محامٍ ذي منصب كبير– هو محمد البرادعي– إلى مصر بعد غياب طويل.

كان البرادعي أمينًا عامًّا لمنظمة الطاقة الذرية الدولية في الفترة من 1997–2009، فكان تكنوقراطيًّا تبدو علاقته ببلده الأصلي ضعيفة، وهو ما سمح له بالمساهمة بصورة أكبر في تحسين أداء الحكم العالمي، لكنه تسبَّب في إثارة سياسية عندما حطت طائرته على أرض مطار القاهرة الدولي في 19 فبراير 2010؛ فوفقًا لوكالات الأنباء العالمية، كان هناك مستقبلون وصل عددهم إلى 1,000 شخص جاءوا لتحيته مع مجيئه لوطنه، وحتى يلتمسوا منه ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة في عام 2011، ولم يُخيِّب البرادعي آمال مؤيديه، فأبلغ الصحافة المصرية والأجنبية وهو يتظاهر بالخجل بأنه يفكر في ترشيح نفسه لو أصدرت الحكومة المصرية إصلاحات انتخابية وحزبية من شأنها ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أرض الواقع، وفي الوقت نفسه قام البرادعي بتشكيل تنظيم سياسي جديد، أطلق عليه الجمعية الوطنية للتغيير، وهي الجمعية التي ضمَّت شريحة واسعة من الفصائل المعارضة؛[356] ومن جانبها، فقد أشارت جماعة الإخوان المسلمين– التي كانت واقعة تحت ضغوط كبيرة من الدولة في عامي 2009 و2010– إلى تأييدها للبرادعي وجمعيته.

---

[355] ماري آن ويفر، "قراعنة قيد الانتظار"، *أتلانتيك منثلي*، (أكتوبر 2003).

[356] تمت الإشارة إلى هذه المنظمة بصيغ أخرى مثل "التحالف الوطني للتغيير" و"الجبهة الوطنية للتغيير."

ومع سعد الدين إبراهيم، وأيمن نور، وعدد لا يحصى من الساخطين الآخرين، كان هؤلاء المصلحون الطامحون يتحدون شرعية الدولة، مخاطرين بأنفسهم؛ وبدا أن البرادعي يتفهم هذه الحقيقة الخاصة بالحياة السياسية المصرية، وهو ما جعله يرفض الالتزام بدخول الانتخابات الرئاسية، واختار بدلًا من ذلك أن ينادي بوضع شروط ليتمكَّن من الترشح، وهو ما كان من المستبعد على المدافعين عن النظام الحاكم أن يقبلوا به، وكان ذلك ما ساعد أجندة البرادعي السياسية إجمالًا، ففي الأشهر التي أعقبت عودته إلى مصر ظهر على أنه صاحب مشروع سياسي يستطيع به رأب الفجوة بين خطاب النظام الحاكم حول النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي من جهة، والواقع الحقيقي الذي كان يرزح تحت وطأة القمع السياسي والفقر والمدارس الأقل من المستوى المطلوب والبنية الأساسية المتهدمة من جهة أخرى.

ومرة أخرى، فلم يواجه البرادعي المخاطر التي واجهها نور أو د. سعد، اللذين سَهُل تحييدهما بالاتهامات الزائفة والمحاكمات المسرحية التي كان كثير من المنتمين للنخبة المصرية على استعداد لتصديقها، سواءً أكان ذلك يعود إلى محافظته على نفسه أو لعدائه الشخصي تجاه المدافعين عن النظام، بيد أن ضعفه الأكبر كان باديًا في غيابه الطويل عن مصر عندما كان يترأس وكالة الطاقة الذرية الدولية، وربما يكون هذا السبب نفسه هو أكبر مميزاته، إذ كانت فترة عمل البرادعي الطويلة في فيينا تعني بأن النظام الحاكم ليس لديه مأخذ عليه، فلم يكن بوسع النظام أن يتهمه بالفساد أو المخالفات الانتخابية، أو التلاعب المالي، أو إثارة الإسلاميين، أو حتى أنه من أزلام الولايات المتحدة، إذ كان للبرادعي نزاعاته مع واشنطن بينما كان يعمل على رأس وكالة الطاقة الذرية الدولية، ولم تكن الحكومة المصرية تريد تشويهه، إذ صرَّح الرئيس مبارك– بينما كان يتحدث إلى صحفي ألماني في إشارة واضحة إلى البرادعي– بأن مصر "ليست بحاجة إلى بطل قومي،" وهو التصريح الذي كان غريبًا على أذن سامعيه، إذ كان الرئيس نفسه يُعد خلفًا للضباط الأحرار الذين كانت بطولتهم المزعومة

أساسية في البانثيون الوطني المصري،[357] وكان الأهم من ذلك هو أن هناك علاقة معروفة بين مبارك وعبور قناة السويس في أكتوبر 1973.

وعقب تصريح مبارك، ذكرت الصحافة التي تتحكم فيها الدولة بأن البرادعي قدَّم الذريعة القانونية لغزو الولايات المتحدة للعراق، وأنه كان ينثر بذور الشقاق العرقي والطائفي في مصر، ولم يكن أي من هذين الاتهامين صحيحًا، لكن رد الحكومة على البرادعي أشار على نحو واضح إلى أن المسؤولين كانوا قلقين من كيفية تعقيده هو أو أي شخصية عامة أخرى لحظوظ توريث قيادة البلاد، فتضاءلت مطامح البرادعي المبكرة نتيجة لذلك بينما كان يأخذ طريق القاهرة–فيينا جيئة وذهابًا، لكن تصريحاته حول الانتخابات الحرة والنزيهة، بالإضافة إلى الحاجة لإصلاحات مؤسسية كبيرة كانت تُشكِّل هجومًا مباشرًا– حتى وإن كان ناعمًا– على جمال مبارك الذي نصب نفسه عَرَّابًا للتغيير السياسي في البلاد.

ولم يكن البرادعي هو المتحدي المحتمل الوحيد لجمال أو عمر سليمان على حكم مصر، وإن كان الأكثر وضوحًا في المشهد، ذلك أنه كانت هناك سيناريوهات إضافية، ولم يفكر أحد في هذه السيناريوهات، لأن الجميع كانوا ينظرون لها على أنها غير معقولة؛ ففي إحدى تلك السيناريوهات، كان من الممكن أن يجد الجيش نفسه مضطرًّا إلى الإمساك بمقاليد الأمور حتى تتم استعادة النظام الاجتماعي؛ ولا شك في أنه لم يتوقع أحد أبدًا أن تقوم انتفاضة 25 يناير– رغم تقارير مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي كان قلقًا بشأن استقرار الوضع في مصر– ولا أن تتم الإطاحة بمبارك مما أوقع البلاد بين يدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووضع نهاية للمطامح الرئاسية لكل من جمال وسليمان.

وفي نهاية حقبة مبارك، بدا جميع المدافعين عن النظام الحاكم قلقين للغاية بشأن المخاطر التي ستصاحب الخلافة الرئاسية التي كانت تلوح في الأفق، فاتخذوا خطوات اعتقدوا بأنها ستعرقل أي "سيناريوهات بديلة"، ومن ذلك أن أمن الدولة ضاعفت جهودها من أجل تحطيم جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية محتملة من خلال موجات من الاعتقالات، لدرجة أن البعض كان يعتقد بأن

[357] البانثيون هو مدفن أبطال فرنسا في باريس. [المترجم]

هذه الاعتقالات وضعت أكبر عدد من أعضاء الجماعة خلف القضبان منذ عهد عبد الناصر، وظل المناوئون المفترضون– مثل أيمن نور– معرَّضين لحملات تشويه رسمية وملاحقات قانونية؛ ورغم أن الرئيس مبارك وحلفاءه قد اتخذوا موقفًا أقل تهجمًا على محمد البرادعي نظرًا لمكانته الدولية، فإن وسائل الإعلام المرتبطة بالدولة في مصر ظلت تَحطُ من قدره داخل البلاد، وفي الوقت نفسه بدأت حملة أكثر تطورًا من جانب المثقفين التابعين للنظام الحاكم، إذ تساءل هؤلاء عن خطط البرادعي الفعلية، وحطُّوا من قدر المنتمين للجمعية الوطنية للتغيير، وتساءلوا صراحة حول السبب الذي دفع الأمين العام السابق لمنظمة الطاقة الذرية الدولية للعودة من فيينا، كما طرحوا أسئلة عما إذا كان مستعدًّا "لدفع الثمن" الضروري– دون تحديده– حتى يصبح قائدًا سياسيًّا قوميًّا.

وحصل المثقفون المصاحبون للسلطة الذين طاردوا البرادعي على بعض الدعم من المعارضة المفكَّكة على نحو سيئ الصيت، ولم يفاجئ هذا الأمر أحدًا، ذلك أن التاريخ الطويل ذا الطبقات المتعددة لجماعات المعارضة المصرية كان يغوص في مستنقع السياسة الحقيرة، مما جعل من المستحيل عمليًّا لوقت طويل على هؤلاء أن يقوموا بمعارضة متماسكة وواسعة النطاق للنظام الحاكم،[358] وكان المثال الكلاسيكي على ذلك هو "الكتاب الأسود" لمكرم عبيد، وهو الكتاب الذي وضع تسلسلًا زمنيًّا للفساد والابتزاز الذي كان سائدًا في المستويات العليا من حزب الوفد في الثلاثينيات والأربعينيات،[359] وكان المثال الأحدث منه يتمثل في سعد الدين إبراهيم– الذي دعم البرادعي– إذ نشر مقالًا في جريدة *المصري اليوم* بتاريخ 2 مايو 2010، وهو المقال الذي تساءل فيه– عقب عودة البرادعي المظفَّرة

---

[358] للحصول على رواية معاصرة لهذه الديناميكية، انظر شادي حامد، "ألا نستطيع أن نمضي جميعًا معًا؟" *فورين بوليسي*، 2 يوليو 2010، http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/06/02/cant_we_all_get_along?page=full.

[359] محمد حسنين هيكل هو أحد أشهر الصحفيين المصريين والصديق المقرب لكل من عبد الناصر والسادات قبل أن يفقد الحظوة لدى الأخير، وقد كشف هيكل بأن "الكتاب الأسود" لمكرم عبيد كان يُعد جزئيًّا عملًا من أعمال مجموعة من ضباط الجيش تدعى "الحرس الحديدي" التي كان أعضاؤها غاضبين على الوفد بسبب ارتباطه بالبريطانيين في فبراير 1942، وأنهم عقدوا العزم على رد الاعتبار للنظام الملكي المصري.

للقاهرة في فبراير وإنشاء الجمعية الوطنية للتغيير– عما إذا كان لدى البرادعي" الخطة ب"؛ وبطبيعة الحال، فقد كان ذلك السؤال منطقيًّا، لكن البرادعي كان يبدو في تلك الفترة أقل اهتمامًا بوضع استراتيجية متماسكة للتغيير، وكان جلُّ اهتمامه يَنصَّب على إحراج النظام الحاكم والتظاهر بالخجل أمام الصحافة بشأن مقاصده الفعلية؛ وكان مقال د. سعد مشحونًا بالحسد، وهو أمر يمكن تفهمه، ذلك أنه كان قد ضحى على مدار العقد السابق ببيته وأسرته وعمله من أجل الدفع قدمًا بقضية التغيير السياسي، ورغم أن د. سعد كان لديه بعض الأتباع في مصر، فقد كان معروفًا أكثر على ضفاف نهر البوتوماك منه على ضفاف النيل.

وما بدا على أنه أمر مأساوي للغاية بشأن الانشقاقات والتصدعات وسط المعارضة اليائسة عزَّز الحقيقة الواضحة التي تقول بأن مصر كانت تقترب من لحظة سيحدث فيها التوريث الرئاسي، وعندها كان من الممكن للمعارضة أن تُغيِّر من مسار السياسة المصرية لو أنها قامت بأعمال جماعية؛ فرغم اختلاف أطيافها الأيديولوجية التي ضمت تيارات متنوعة كالليبراليين والناصريين واليساريين والإسلاميين، فإن المعارضة المصرية كانت تتقاسم رواية مشتركة حول سنوات مبارك، كما كانت هناك أفكار أساسية مشتركة بين كل تلك الأطياف فيما يتعلق بمستقبل مصر، كإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والحصول على برلمان حقيقي، ووجود صحافة نابضة بالحياة، وإنشاء قضاء مستقل، ووضع نظام الضبط والتوازن بين الأجنحة المختلفة للحكومة في البلاد.

لكن مثل هذه النسخة التقدمية من مصر كانت (من وجهة نظر اتفق عليها الجميع تقريبًا) مرهونة بوفاة مبارك أو عندما يخلفه أحد شخوص النظام الحاكم كما كان متوقعًا، ولم تقتصر هذه النتيجة المُعتمة على المعارضة المصرية فحسب، إذ انسحبت على أكبر مؤيدي مبارك– وهي الولايات المتحدة نفسها– فرغم القلق الكبير الذي كان يُساور واشنطن بخصوص مسار مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد ظلَّ مبارك حليفًا لها، كما كان أحد أعمدة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

الفصل السادس

الاختفاء من على شاشة الرادار

في الساعة 1:20 من صباح 31 أكتوبر 1999، تحرَّك الكابتن أحمد الحبشي– قائد رحلة مصر للطيران رقم 990– بطائرته البوينج 767 على مدرج المغادرة رقم 22 آر في مطار جون إف. كينيدي الدولي في مدينة نيويورك،[360] فهدرت الطائرة النفاثة الضخمة وهي تتحرك بسرعة 180 عقدة إلى الغرب لتُحلِّق فوق خليج جامايكا بعدما أدار الكابتن الحبشي الطائرة بنعومة نحو اليسار تاركًا شطآن لونج آيلاند الجنوبية، ثم اتجه مباشرة ليطير فوق المحيط المفتوح أمامه؛ وبعد ست دقائق من مغادرته، أصدرت وحدة التحكم في نيويورك– التي تتعامل مع إقلاع الطائرات وهبوطها في المطارات الرئيسية في المدينة– تعليمات للحبشي بالقفز إلى "مستوى الطيران 230" (23,000 قدم) والاتصال بمركز التحكم في حركة المرور الجوية في نيويورك (إيه آر تي سي سي) الذي يُعرف اختصارًا بـ "مركز نيويورك"؛ وبعد تسع دقائق من ذلك التوقيت، اتصل ضابط تحكم في حركة المرور الجوية– موجود في منشأة مركز نيويورك الموجودة في مكان ما في إيسليب في لونج آيلاند– بالحبشي ووجهه بالقفز إلى مستوى الطيران 330 والحفاظ على سرعة 0.8 ماخ– التي تعني الطيران بسرعة 609 ميلًا في

---

[360] الجزء الخاص برحلة مصر للطيران رقم 990 مبني على نسخ طبق الأصل من تحقيق مجلس سلامة النقل الوطني في حادث تحطم تلك الطائرة. انظر مجلس سلامة النقل الوطني، *تحقيق إن تي إس بي: دي سي إيه 00 إم إيه 006*، 13 يناير 2000، http://www.ntsb.gov/events.ea990/docket/Ex_3A.pdf؛ مجلس سلامة النقل الوطني، *ملخص حادث طائرة: إن تي إس بي/إيه إيه بي-01/02 (بي بي 2002-910401)، رحلة مصر للطيران 990، بوينج 767-336 إي آر، إس يو-جي إيه بي، 60 ميلاً جنوب ناتكت، ماساشوستس، 31 أكتوبر 1999*، 13 مارس 2002، http://www.ntsb.gov/publicn/2002/AAB0201.pdf؛ مجلس سلامة النقل الوطني، *رحلة مصر للطيران 990، 31 أكتوبر 1999: تقارير ومواد تحقيق أخرى للمحفوظات*، 21 مارس 2002، http://www.ntsb.gov/events/ea990/docket/EAContents.htm. انظر أيضًا ويليام لانجفيشه، "تحطم رحلة مصر للطيران رقم 990"، *أتلانتيك مانثلي* 228، العدد 4 (نوفمبر 2001).

الساعة– حتى يقوم برحلة العبور الطويلة للمحيط، والتي تتطلب من الرحلة 990 قطع مسافة تبلغ 5,900 ميلًا تقريبًا في نحو عشر ساعات للوصول إلى وجهتها النهائية في مطار القاهرة الدولي.

وفي غضون دقائق قليلة من وصول الطائرة لارتفاعها الذي يتوجب عليها الطيران فيه، دخل الضابط البديل الأول– الكابتن جميل البطوطي– قمرة القيادة وأعلم ضابط القيادة الأول– عادل أنور– أنه جاء ليحلَّ محله، وهو أمر غير معتاد؛ فوفقًا للقواعد المتبعة في مصر للطيران والإجراءات الدولية المعمول بها، تحمل الرحلات المماثلة لساعات الرحلة 990 طاقمين، أحدهما هو طاقم القيادة المكون من طيار قائد وضابط أول وطاقم بديل مكون من نفس التشكيل، وكان القائد الطيار والضابط الأول يتحملان مسؤولية المغادرة والوصول، بالإضافة إلى الثلث الأول والثلث الأخير من الرحلة، أما البطوطي– الذي يكشف سجله التدريبي عن طيار كافح ليكون كفؤًا في قيادة الطائرات من طراز بوينج 767– فقد كان مبكرًا بنحو ثلاث ساعات عن موعده ليتخذ مكانه في المقعد الأيمن الخاص بالطيار الأول.

وبعد 14 دقيقة من اتخاذ البطوطي لموقعه في قمرة القيادة، اتصلت آن بريتان– ضابطة التحكم في مركز نيويورك– بالرحلة 990 التي كانت قد غادرت قطاع الأطلنطي:

"مصر للطيران 990 فقدان الاتصال بالرادار. إعادة الاتصال رقم واحد– سبعة– واحد– اثنان."

لا يوجد رد.

"مصر للطيران 990 مركز نيويورك."

صمت.

وهكذا أصيبت بريتان بالانزعاج، فهي لم تفقد الاتصال بالرحلة 990 فحسب، وإنما اختفت الطائرة أيضًا من على شاشة الرادار الأساسي، فأخبرت المشرف عليها فورًا بأن هناك "خطأ ما،" وعندها قام

ضابطا التحكم بالاتصال بـ إيه آر آي إن سي– وهي شركة غير ربحية تتعامل معها خطوط الطيران للاتصال بطائراتها المسافرة– طلبًا للمساعدة، فاتصل موظف الاتصال في إيه آر آي إن سي قائلًا: "مايك سييرا روميو [إم إس آر– اسم مختصر يرمز لشركة مصر للطيران في منظمة الطيران المدني الدولية]. تسعة تسعة صفر." لكنه لم يحصل على رد، لا من الحبشي، ولا من البطوطي.

فطلبت برينان وزميلها مساعدة نظرائهما في مركز بوسطن وطياري رحلة لوفتهانزا رقم 747 التي كانت في طريقها من مكسيكو سيتي إلى فرانكفورت، وبعد الاتصال برحلة مصر للطيران رقم 990 ردَّ طيَّار رحلة لوفتهانزا على ضابطة التحكم في نيويورك قائلًا: "أنا آسف. لا يوجد رد يا نيويورك على واحد– عشرين– واحد– خمسة. لم نسمع أي رسالة طوارئ تحدد مكان الرحلة." وبعدها اتصلت برينان بـ "هنترس"، وهو الاسم الكودي لهيئة الدفاع الجوي الشمالي الشرقي لقيادة الدفاع الجوي الأمريكية الشمالية (نوراد)، وهي الهيئة التي اشتهرت في أفلام سينمائية مثل فيلم *ألعاب حربية* الذي تم إنتاجه عام 1983 والمعد للمراهقين، وقام ببطولته ماثيو بروديك وآلي شيدي، كما أنها الهيئة المسؤولة عن تعقب كل شيء يدخل أو يخرج من المجال الجوي للولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك.

"[تردد] واحد– سبعة– واحد– اثنان دوفي ["التقاطع" الذي تبدأ عنده الطائرات رحلة عبور الأطلنطي]. لا بد.. ربما تكون قد قطعت مسافة إلى الشرق من دوفي بحلول هذا التوقيت." قالت برينان للطيارين العاملين في هنترس في روما، نيويورك.

"نسخ الاستعداد."

[صمت]

"نيويورك. هنترس. سلبي. لا أستطيع أن أجده".

وعندها طلبت برينان من هنترس الاتصال بضباط التحكم المدنيين والعسكريين في كندا طلبًا للمساعدة، لكن جهودها ذهبت أدراج الرياح.

فقبل 20 دقيقة كاملة من اتصال بريتان بهنترس في الساعة 2:14 صباحًا، كانت رحلة مصر للطيران رقم 990 قد اندفعت نحو المحيط الأطلنطي على مسافة 60 ميلًا جنوب غرب جزيرة نانتاكيت ليصبح جميع ركابها وطاقمها البالغ عددهم 217 في عداد المفقودين، وأعقب ذلك ما يُعدُّ بالنسبة لمعظم الأمريكيين طقسًا معتادًا في حوادث الطيران، إذ كانت هناك تغطية إعلامية مبالغ فيها، وخدمات دينية على أرواح الموتى، بالإضافة إلى مؤتمر صحفي لمجموعة تؤكِّد على أن من السابق لأوانه "القطع" بما حدث لكنها تتعهد بـ "الكشف عما جرى" لضمان سلامة "المسافرين العاديين،" كما كان هناك محققون من مجلس سلامة النقل الوطني (إن تي إس بي)، وهو المجلس الذي لعب دورًا حاسمًا وغير مقصود في الدراما التي أعقبت حادث رحلة الطيران 990.

أما بالنسبة للمصريين، فقد كان سقوط رحلة الطيران 990 والخسارة اللاحقة لكافة ركابها صدمة مروعة، إذ كان هناك 89 مواطنًا مصريًّا على متن الطائرة، بمن فيهم 33 ضابطًا عسكريًّا، ومعظم هؤلاء كانوا في رحلة عمل رسمية تابعة لوزارة الدفاع المصرية في الولايات المتحدة، وفي القاهرة– وكما هو الحال في الشبكات الأمريكية– تم التركيز في الإعلام الحكومي على عائلات الضحايا، فتم بث مقاطع للأزواج والزوجات والآباء والبنات والعمات والأعمام والأطفال الذاهلين، وأُجريت مقابلات مع عائلات طاقم الطائرة في التغطية الإعلامية، وبدا كما لو أن غطاء تابوت قد لفَّ القاهرة التي عادة ما تكون الحياة فيها محمومة سريعة الوتيرة ومليئة بالضوضاء، وناحت مصر كلها على ما حدث، كما كانت استحالة تقديم خدمة ملائمة لدفن الضحايا عامل حزن إضافيًّا في موقف هو أصلًا غير مُحتمل.

ومع مقتل 100 أمريكي في الحادث، كان هناك إحساس بالحزن المشترك بين الجانبين، فشارك المسؤولون المصريون والأمريكيون في طقوس أجريت ترحمًا على أرواح الموتى في نيوبورت في رود آيلاند، لكن الحزن الواضح للمصريين سرعان ما استحال إلى غضب جماعي على الولايات المتحدة، وخاصة على مجلس سلامة النقل الوطني وشركة بوينج، وبعدما راجع المحققون تسجيل الصوت في قمرة القيادة على طائرة الرحلة 990 بصورة مبدئية، انتهوا إلى الشك في أن قيام جميل البطوطي بالحلول المبكر محل مساعد الطيار عادل أنور كان مؤشرًا مشئومًا على مصير الرحلة 990.

ففي ذلك التسجيل المشوش، اكتشف المترجمون العرب التابعون للحكومة الأمريكية بأنه بعد فترة قصيرة من انصراف الكابتن الحبشي من قيادة الرحلة وذهابه إلى الحمام في الساعة 1:42 صباحًا، جاء صوت البطوطي وهو يقول "توكلت على الله"– وهي جملة تشير بالنسبة للبعض إلى أن مُسلمًا يُعدٌّ نفسه لموت حتمي– وذلك قبل دقائق من شروع الطائرة بوينج 767 في النزول 40 درجة دفعة واحدة (علمًا بأن معظم ركاب الطائرات لم يشهدوا هبوطًا أكثر من 5 درجات في المرة الواحدة)، كما أشارت التسجيلات إلى أن الضابط الأول قد كرَّر هذه الجملة عدة مرات، ثم أغلق محركات الطائرة الضخمة خلال الدقائق الحاسمة التي عاد فيها الكابتن الحبشي إلى قمرة القيادة، ثم حاول يائسًا أن يصعد بالطائرة من جديد، وأدى تسريب من مجلس سلامة النقل الوطني إلى الصحافة الأمريكية إلى الاعتقاد بأن البطوطي قد انتحر، لكنه أخذ معه أرواح 216 شخصًا معه في انتحاره ذاك.

وجاءت أخبار نظرية مجلس سلامة الطيران المدني إلى مصر بعد أسبوعين فقط من حدوث المأساة لتشكل اعتداءً أمريكيًّا على كبرياء مصر الوطني، فعَبَّرت الصحافة المصرية، وكتاب الأعمدة، والنقاد، والمسؤولون الحكوميون عن قنوطهم لأن المحققين بدأوا تحقيقهم بنظرية ولم يحاولوا التفكير في نظريات أخرى بديلة لها، كما أكدوا على أن الجملة التي يقال إن البطوطي قد رددها قبل سقوطه المتهور– وهي "توكلت على الله"– عادة ما تقال عندما يشرع العرب في قيادة سياراتهم مثلًا، وتعني هذه الجملة التماس رعاية الله فيما سيقومون به؛ ونتيجة لذلك، فقد رفض المصريون النهاية المتعجلة التي تقول بأن جميل البطوطي– الذي كان طيارًا عسكريًّا سابقًا، ومدرب طيران، وضابطًا أول، وعمل لفترة طويلة على الناقل الوطني المصري– مسؤول عن الحادث، كما ذكر خبراء لمشاهدي التليفزيون المصري بأن من المستحيل على البطوطي أن يكون قد انتحر، لأنه كان مُسلمًا تقيًّا والانتحار يُعدُّ عملًا مُحرَّمًا في الإسلام.

وأدت الحقيقة التي مفادها بأن رحلة تي دبليو إيه رقم 880 قد انفجرت على نحو غامض على مقربة من لونج آيلاند في طريقها إلى باريس في يوليو 1996– والتي أخطأت وسائل الإعلام الأمريكية بشأنها، فقالت إن إسلاميين متطرفين قد فجَّروا الطائرة– وسقوط طائرة إم دي–11 التابعة للخطوط الجوية السويسرية في المياه الإقليمية الكندية بعد حريق في قمرة قيادتها في أغسطس 1998 إلى أن

يتبنى المصريون نظريات بديلة حول السبب في سقوط رحلة مصر للطيران رقم 990 من السماء، فاحتوت هذه التخمينات على ادعاءات بأن الجيش الأمريكي قد حطم الطائرة بصاروخ أرض–جو، وأن جماعات يهودية مزعومة تتحكم في مدينة نيويورك قد تآمرت لإسقاط الطائرة، وأن المخابرات الخارجية الإسرائيلية– الموساد– قد زرعت قنبلة على متن الطائرة؛ فلو وضعنا معاهدة السلام جانباً، فإن العداء الذي يشعر به كثير من المصريين نحو إسرائيل، والفكرة واسعة الانتشار التي تقول بأن إسرائيل لديها نوايا عدائية نحو مصر، والحقيقة القائلة بأن ضباطًا في الجيش المصري كانوا من بين الضحايا، كانت كلها أمور تقطع بأن ما حدث كان هجومًا إسرائيليًّا مُدبرًا من وجهة نظر كثير من المصريين؛ وعندما تحطمت طائرة تابعة لشركة خطوط طيران ألاسكا بعدها بعدة أشهر على مقربة من الساحل الغربي للولايات المتحدة وركزَّ التحقيق على أن هناك عطلًا في مثبتات الطائرة الخلفية، أصيب المعلقون المصريون بصدمة، فجادلوا بأن تركيز مجلس سلامة النقل الوطني كان على أعطال في طائرة رحلة خطوط طيران ألاسكا، ولم ينطبق هذا الأمر على حالة الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران، وهو ما اعتبروه دليلًا إيجابيًّا على أن الحكومة الأمريكية كانت ضالعة في مؤامرة لتشويه مصر وناقلها الوطني، لكن لماذا؟

جاءت إجابة هذا السؤال من النقاد الأكثر مسؤولية، بالإضافة إلى مسؤولين في الحكومة المصرية، فقد دفع هؤلاء بأن خسارة الرحلة 990 كانت نتيجة لعطل ميكانيكي، وألمحوا في معرض كلامهم إلى أن افتراض انتحار البطوطي كان عملًا يهدف إلى حماية الشركة التي صنعت الطائرة– شركة بوينج– وشركات التأمين الأمريكية من الملاحقات القضائية، وهي النتيجة التي كان سيتم التوصل إليها لو كان قد تم إجراء تحقيق موضوعي في الحادث؛ وقد صرحت الحكومة المصرية منذ البداية بأن التحقيق المُنصف سوف يكشف أن هناك عطلًا متأصلًا في تصميم الطائرات من طراز 767، وهو ما جعل تحطم طائرة الرحلة 990 أمرًا ممكنًا، وذهب المصريون إلى بعيد جدًّا حتى أنهم أجَّروا مجموعة من المسؤولين المتقاعدين الذين كانوا يعملون في مجلس سلامة النقل الوطني وطيارين سابقين للضغط بقضيتهم؛ وفي النهاية، صدر التقرير النهائي لمجلس سلامة النقل الوطني بلغة مهدِّئة على نحو مخيف قائلًا: "كانت المشكلة التي تسببت في حادث رحلة مصر للطيران 990 هي ترك الطائرة لمسار

رحلتها العادية، واصطدامها اللاحق بالمحيط الأطلنطي جاء نتيجة لأوامر التحكم في الرحلة التي قام بها الضابط الأول البديل، ولم يتم الكشف عن السبب الذي جعل الضابط الأول البديل يقوم بمثل تلك الأعمال." لكن المصريين اعتقدوا بقوة بأن عطلًا ميكانيكيًا في أحد النظم الأساسية في الطائرة هو الذي أدى إلى الحادث، بينما انتهى الأمريكيون منذ وقت بعيد إلى أن البطوطي هو من أسقط الطائرة عامدًا متعمدًا.

وفي أمسية هادئة من شهر أغسطس بعد تلك الأحداث بست سنوات، وصف السفير الأمريكي السابق في القاهرة دانييل كيرتكزر– الذي كان يتناول سندويتشات تونة ويحتسي زجاجات كوك دايت في كافتيريا كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية الشهيرة التي تتبع جامعة برنستون– تداعيات تحطم طائرة مصر للطيران على أنها كانت أكثر لحظات عمله– الذي استمر ثلاث سنوات في القاهرة– تحديًا، وكان لهذا الأمر دلالته من رجل قضى معظم فترة عمله تحت وابل من الذَّم الذي استهدفه من جانب الصحافة المصرية لولائه لليهودية الأرثوذكسية، وتزامنت فترة عمله مع اندلاع انتفاضة الأقصى التي أدت إلى توتر العلاقات المصرية–الإسرائيلية، كما قال نظيره من الجانب المصري– نبيل فهمي– بأن تحطم طائرة الرحلة 990 كان أكثر اللحظات صعوبة في مدة عمله في واشنطن، فبعد مضي 11 سنة تقريبًا على يوم الحادث، كان فهمي يتحدث متذكرًا تلك اللحظات الحالكة التي أعقبت الحادث وهو يجلس على كرسي مريح في مكتبه كعميد لكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة التابعة للجامعة الأمريكية في القاهرة، إذ وصل فهمي قبل تلك الأحداث بأسبوعين فقط، ولم يكن حتى قد قدم أوراق اعتماده لإدارة كلينتون عندما جاءت الأنباء بالكارثة، وتكلم فهمي عن الصعوبات التي واجهها وهو لا يجد إجابة على أسئلة أقرباء الضحايا، فكان عاجزًا ولا يستطيع أن يمدهم بإجابات منطقية عما حدث للرحلة 990، ولم يتحقق تقدم يُذكر بعد خدمة نيوبورت التذكارية، إذ لم تمضِ أيام قليلة حتى اندلعت حرب إعلامية بين القاهرة وواشنطن حول مصير رحلة مصر للطيران رقم 990، ورغم أن كلًّا من كيرتزر وفهمي كانا يعيدان رواية ما بدا لهما ظروفًا شخصية صعبة ومُحبطة، فقد كانت الأحداث التي أحاطت بكارثة طائرة مصر للطيران بمثابة استعارة للعلاقات المصرية–الأمريكية، ولم يكن ذلك مرتبطًا بالحادث كما حدث، وإنما بتداعياته، حيث كانت كل حكومة تتحدث ولا تسمع كلام الحكومة

الأخرى، وتدهور الوضع أكثر نظرًا للحقيقة التي مؤداها بأنه رغم مرور ثلاثة عقود على الشراكة والتعاون بين البلدين، فقد شكَّلت الولايات المتحدة عاملًا سلبيًّا غير متعمد في الصراعات السياسية الداخلية في مصر.

فعندما أقامت واشنطن والقاهرة علاقاتهما الاستراتيجية بعد معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام 1979 كان هناك شعور بالأمل والوعد، فمن خلال تنمية مصر كانت الولايات المتحدة تسلك طريقًا طويلًا لإقامة منطقة مستقرة، ومزدهرة، ومسالمة تكون غير مرحبة بالشيوعية والاتحاد السوفيتي، وكان فصل المصريين عن الاتحاد السوفيتي أمرًا مهدِّئًا لواشنطن التي تقلَّص نفوذها بفعل حوادث العقد الماضي، فقد ثبت جزئيًّا بعد ووترجيت، والانسحاب المخزي من فيتنام، وأزمة الرهائن في إيران، والغزو السوفيتي لأفغانستان، بأن القوة العالمية تتحوَّل لا محالة لصالح موسكو، كما أن وضع مصر في المعسكر الغربي كان مثارَ فخر لروح "الإنجاز" الأمريكية (حتى وإن كانت مجرد إكليشيهات)، وربما كانت العلاقة بين الجانبين مبنية على اعتبارات استراتيجية كبيرة، لكن مساعدة المصريين على بناء مجتمع ناجح كان من شأنه أن يعزِّز الناحية الجيوبوليتيكية.

وبعد أكثر من 25 سنة على تلك الوقائع، كان السفير الأمريكي السابق نيكولاس ڤيليوتس يشعر بالإثارة من هذا الأمر رغم أنه تقاعد منذ فترة طويلة وأصبح في الثانية والثمانين من عمره، فكان جالسًا وهو يرتدي سترة سوداء جلدية وبنطلون جينز، لكنه لم يفقد ثبات خطوته، ودائمًا ما كان يحب أن يروي تجاربه في مصر ووزارة الخارجية الأمريكية، إذ كان رونالد ريجان قد عَيَّنه ليُمثِّل الولايات المتحدة في مصر عندما زادت المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر في عام 1983، وكان أحد الأمور الأولى التي استهل بها ڤيليوتس عمله في القاهرة هو سؤال المصريين عما يحتاجونه؛ وكموظف عمل في عدة مواقع كبرى بوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، بالإضافة إلى إرساله للعمل في الهند وأوروبا والشرق الأوسط، أراد ڤيليوتس أن يفي بالتزامات واشنطن، فأجابه المصريون على نحو نشر الدفء في أشد قلوب مقاتلي الحرب الباردة برودًا، إذ سألوا عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تستبدل التوربينات التي صمَّمها وصنعها السوفيت للسد العالي في أسوان، فأرسل ڤيليوتس هذا الطلب وهو سعيد إلى واشنطن، وعندما اصطفت المعدات السوفيتية على شاطي النيل استعدادًا

لرميها على أنها خردة، كان التعبير الرمزي في هذا الحدث أكبر بكثير من أن يستطيع مقاومته، فيروي السفير كيف أحضر طاقم السفارة لضفة النهر حتى يُقدِّر العاملون هذه اللحظة التاريخية، وبابتسامة عريضة وضحكة مجلجلة، يتذكر ڤيليوتس كيف كانت فرحة طاقمه صاخبة مع نقل التوربينات السوفيتية عبر النيل.

كانت إزالة المعدات السوفيتية لصالح التكنولوجيا الأمريكية مجرد بداية، وانتهى الأمر إلى أن تصبح السفارة الأمريكية في القاهرة هي أضخم منشأة دبلوماسية أمريكية في العالم (قبل أن تتقزم أمام السفارة الأمريكية الضخمة في عراق ما بعد الحرب) بفضل البعثة الكبيرة التابعة لوكالة التنمية الدولية الأمريكية (إيد) في مصر، ويروي ڤيليوتس أن كثيرين من طاقم السفارة كانوا يعملون في مشروعات وكالة التنمية الدولية الأمريكية، إذ أسهم الكرم الأمريكي في كثير من مشروعات التنمية الأساسية، والتنمية الزراعية، والتقدم الاقتصادي في مصر، لكن هناك شيئًا كان غائبًا عن الصورة، وربما كان ذلك معزوًّا إلى السذاجة الأمريكية، أو الإيمان المحموم بالاستخدام الإيجابي للقوة الأمريكية، لكن المصريين– بمرور الزمن– أثاروا أسئلة حول هذه العلاقة وما تعنيه بالضبط.

ولا شك في أن محمد حسنين هيكل، وسعد الشاذلي، وآخرين تركوا السادات في فترة مبكرة بسبب ما حسبوه استعدادًا خاطئًا من جانبه لإلقاء مقادير مصر في أيدي الأمريكيين بينما كان يتعامل مع التحدي الإسرائيلي لبلاده، لكن هذا الهاجس كان أعمق من مجرد أن يكون مسائل تكتيكية أو استراتيجية مرتبطة بوضع شبه جزيرة سيناء، فبحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، بدا لبعض المصريين أن المشروع الأمريكي مشابه للجهود الفرنسية والبريطانية الماضية في مصر وصولًا إلى وجود مستشاري وكالة التنمية الدولية الأمريكية في وزارات حكومية مختلفة؛ وبطبيعة الحال، فقد كانت توربينات السد العالي، ونظم المجارير، وشبكات الاتصالات، وكهربة الريف، وشق الطرق التي أسهمت واشنطن فيها مختلفة عن مطبعة نابليون أو إصلاحات كرومر الزراعية، بيد أنه بعد 30 سنة فقط من وقوع انقلاب كان يدور بصورة كبيرة حول المطالب الوطنية، كانت هناك قوة عالمية أخرى على سواحل مصر، وكانت تلك القوة مدعومة بتكنولوجيا غربية رائعة لتحديث مصر.

وعلى خلفية المجرى العريض لتجربة مصر في القرن العشرين، لم تكن العلاقة الوليدة مع الولايات المتحدة ذات معنى، إذ تناقضت مع كتلة الأفكار التي أحيت السياسة المصرية على امتداد الجزء الأعظم من القرن المنصرم، سواءً أكانت النزعة الإصلاحية الإسلامية، أو العدالة الاجتماعية، أو معاداة الصهيونية، أو النشاط الإسلامي، أو الوطنية المصرية، وهي كلها نزعات واتجاهات كانت متداخلة مع بعضها على نحو ديناميكي بشكل أو بآخر؛ ونتيجة لذلك، فقد أضافت الجهود الأمريكية في مصر زخمًا إلى السؤال الأساسي الذي كان المصريون يطرحونه على أنفسهم قبل فترة طويلة من انقلاب يوليو 1952، ألا وهو: "من نحن وماذا نريد؟"

تقديم المعونة لمصر

رغم كل الثناء الذي كيل لانقلاب يوليو 1952، وتأميم قناة السويس، والحياد الإيجابي، والقومية العربية، والعبور– وهي كلها تؤلف سلسلة الأساطير الخاصة بالوطنية المصرية– كانت القاهرة تعتمد لفترة طويلة على المساعدات الأجنبية، ففي غضون أسابيع من سيطرة الضباط الأحرار على مقاليد الأمور في البلاد، حَدَّدَ مسؤولون أمريكيون عددًا من المجالات التقنية التي يمكن لواشنطن أن تقدم المساعدة فيها لمصر، فاستجابت الحكومة المصرية الجديدة– التي كان يقودها رئيس الوزراء علي ماهر– لعرض السفارة الأمريكية، إذ طلب ماهر من الولايات المتحدة مساعدة القاهرة في عمل خطط للتنمية الاقتصادية في مصر، فتعاقدت واشنطن مع شركة هندسية– هي شركة آرثر دي. لينل– لإعداد تلك الدراسة، وأوصت الأخيرة بأن تقوم القاهرة بعدة مشروعات من شأنها زيادة القاعدة الصناعية في البلاد، وتحسين ميزانها التجاري، والمساهمة في الصحة العامة.[361]

[361] روبرت فيتاليس، *عندما يتصادم الرأسماليون: صراع رجال الأعمال ونهاية الإمبراطورية في مصر*، (بيركلي، مطابع جامعة كاليفورنيا، 1995)، 203؛ جون بي. ألترمان، *مصر والمساعدة الخارجية الأمريكية، 1952–1956: الآمال المتكسرة*، (نيويورك: بالجريف–ماكميلان، 2002)، 50.

ورغم عدم تنفيذ شيء من اقتراحات التصنيع التي أوردتها شركة ليتل، فقد الولايات المتحدة شرعت في سلسلة من المشروعات ذات الحجم الصغير، مثل "مشروع تحسين الدواجن" الذي مُني بالفشل، فتم في ذلك المشروع توريد 100,000 كتكوت لمصر، وكان من المقرر أن يرفع هذا المشروع نوعية البيض المصري ويُحسِّن منه، ثم انتهت هذه التجربة بعد ثلاث سنوات عندما أصيب الدجاج الأمريكي بوباء قضى عليه؛[362] وبينما كان مشروع الدواجن يلفظ أنفاسه الأخيرة، عرض السفير الأمريكي جيمس كافري على الضباط الأحرار مبلغ 40 مليون دولار على سبيل المعونة، يتم تقسيمها بالتساوي بين المجالين العسكري والاقتصادي، لكن المصريين كانوا يأملون في الحصول على مبلغ يصل إلى 100 مليون دولار، فجاء الفارق بين المبلغين– 60 مليون دولار– مخيبًا لآمال المصريين، وعلاوة على ذلك فقد أدت الشروط التي تم وضعها على المعونة العسكرية إلى إثارة غضب الضباط الأحرار، إذ كان قانون المساعدة الأمنية المتبادلة لسنة 1954 يتطلب أن توافق القاهرة على استخدام أسلحة أمريكية لأغراض دفاعية أو للأمن الداخلي فقط، وأن يشرف فريق استشاري أمريكي على استخدام تلك المعدات،[363] فرفض المصريون هذين الشرطين، وانتهوا أخيرًا إلى رفع المساعدة الاقتصادية، كما عارضت القاهرة جهود واشنطن لربط مساعدتها العسكرية بحل النزاع مع إسرائيل، وتناقضت صعوبة التعامل مع واشنطن وشروط إدارة أيزنهاور على المعونة العسكرية بشدة مع السوفيت، إذ ما إن توصلت القاهرة وموسكو إلى اتفاق حتى تم توريد السلاح– وفقًا لصفقة الأسلحة التشيكية التي تم عقدها عام 1955– بسرعة ودونما شروط سياسية مرهقة.[364]

وبعدما قبلت مصر بالمساعدة العسكرية من الكتلة السوفيتية، تم تخفيض المعونة التي تقدمها واشنطن للقاهرة بمقدار النصف لتصل إلى 33 مليون تقريبًا، وكان الجزء الأكبر من تلك المعونة يتم وفقًا

---

[362] ألترمان، *مصر والمساعدة الخارجية الأمريكية، 1952–1956: الآمال المتكسرة*، 54.

[363] *قانون الأمن المتبادل لسنة 1954*، القانون العام رقم 83–665، 68 التشريع 937 (1954). وبناءً على *قانون الأمن المتبادل لسنة 1954*، جاء قرار مجلس النواب رقم 9678، الكونجرس 83 (1954). ويليام جي. بيرنز، *المعونة الاقتصادية والسياسة الأمريكية تجاه مصر، 1955–1981*، (ألباني: مطابع جامعة نيويورك، 1985)، 16، 17.

[364] روبرت ستيفنز، *عبد الناصر: سيرة سياسية* (نيويورك: سايمون آند شستر، 1971). 160،161.

للقانون العام 480 (بي إل 480) أو برنامج "الغذاء من أجل السلام" الذي كانت تشتري بموجبه الدول النامية فائض المنتجات الزراعية الأمريكية بعملاتها المحلية؛[365] ووفقًا لبنود القسم الأول من القانون العام 480، اشترى المصريون ما قيمته 13 مليون دولار من البضائع بالجنيهات المصرية، وكانت هذه الأموال تذهب عندها "مرة أخرى إلى مصر على شكل قروض تنمية طويلة الأجل بفوائد منخفضة،"[366] وهو ما تناقض مع الجزء الثاني من نفس القانون الذي وَجَّه البضائع الزراعية الأمريكية الفائضة إلى وكالات الإغاثة؛ وبحلول عام 1960، كان برنامج القانون العام 480 مسؤولًا عن توريد ثلثي صادرات الحبوب لمصر؛ وبعدها بثلاث سنوات، زادت حصة مصر على كافة المشاركين في القانون العام 480، فأصبحت أكبر مستهلك للمعونة الغذائية الأمريكية بالنسبة لعدد سكانها،[367] وعكست العلاقة المتطورة باضطراد والمبنية على القانون العام 480 بين واشنطن والقاهرة وجهة نظر إدارة كينيدي بـ (1) العمل مع الدول "المحايدة" إذ من الأفضل أن يتم العمل معها بدلًا من تركها تسقط في فلك موسكو، و(2) عملية التفاوض على اتفاقيات معونة غذائية على المدى القصير مما كان من شأنه يؤدي إلى تحسن العلاقات المصرية–الأمريكية وإبعاد القاهرة بالتالي عن المعسكر السوفيتي، وقد أُعجب المصريون بهذا البرنامج، بيد أنه كان من الصعب عليهم عقد صفقات لمدة ستة أشهر فقط وفقًا له نظرًا لخططهم الاقتصادية، فأقنعوا واشنطن عام 1962 بأن توافق على برنامج معونة غذائية بقيمة 432 مليون دولار حتى يغطي الفترة ما بين عامي 1963 و1965.[368]

---

[365] بيرنز، *المعونة الاقتصادية والسياسة الأمريكية حيال مصر، 1955–1981*، 115.

[366] وكالة الزراعة الأمريكية، "القانون العام 480، الجزء 1"، خدمة الزراعة الخارجية، http://www.fas.usda.gov/excredits/foodaid/pl480/pl480.asp (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 27 ديسمبر 2010)؛ المعونة الغذائية والأمن، "الغذاء من أجل السلام"، برامج المعونة الغذائية، http://foodaid.org/food- aid- programs/food- for- peace (تم الدخول على هذا الرابط بتاريخ 27 ديسمبر 2010).

[367] بيرنز، *المعونة الاقتصادية والسياسة الأمريكية حيال مصر، 1955–1981*، 121.

[368] راي بوش، "أزمة في مصر: التعديلات الهيكلية، والأمن الغذائي، وسياسات وكالة التنمية الدولية الأمريكية"، *كابيتال آند كلاس* 53، العدد 18 (صيف 1994): 24.

لكن برنامج المعونة الغذائية لم يَخلُ تمامًا من المشكلات هو الآخر، إذ أدت غزوة مصر في اليمن عام 1962 والشكوك الواسعة في أنها تقوم ببناء جيشها إلى تساؤل أنصار إسرائيل في الكونجرس والحكومة السعودية عن الهدف من الاستمرار في مساعدة القاهرة، وعليه ففي ربيع 1963 أوصت لجنة عمليات الحكومة في مجلس الشيوخ بأن يتم ربط المعونة الغذائية الإضافية لمصر بالتوصل إلى تسوية بشأن اليمن ووضع حَدٍّ للتوسع العسكري الذي تقوم به القاهرة، وفي نوفمبر التالي أصدر الكونجرس تعديلًا لقانون المساعدة الخارجية– كان يستهدف مصر كما هو واضح– أسفر عن رفض تقديم المعونة الغذائية لأي بلد يهدد بلدانًا أخرى تتسلم هي الأخرى مساعدات أمريكية؛[369] ورغم هذا التشريع، فقد استمرت المعونة الغذائية لمصر، وفي الوقت نفسه التزمت إدارة كينيدي بتوريد صواريخ أرض–جو من طراز هوك للإسرائيليين من أجل تهدئة نُقادها في الكونجرس وأنصار إسرائيل.[370]

أما الرئيس ليندون جونسون فقد تبنى موقفًا أكثر تشددًا بكثير بشأن المعونة المقدمة إلى مصر مقارنة بسلفه، إذ كانت مصر تُعتبر تهديدًا لحلفاء الولايات المتحدة، وكانت تشتري أسلحتها من الاتحاد السوفيتي، كما كانت تُنفذ سياسات اقتصادية ذات صبغة اشتراكية، ومع ذلك فقد كانت تحصل على النصيب الأوفى من المعونة الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة للعالم، ورغم أن مجلسي النواب والشيوخ قد سعيا إلى معاقبة المصريين، فقد عمل الرئيس على استخدام المعونة كورقة يضغط بها على المصريين من أجل تغيير سلوكهم، ففي عام 1965 أخبر جونسون المصريين بأنه سوف يتم تعليق الاتفاق النهائي على معونة الغذاء وفقًا للاتفاقية ذات السنوات المتعددة التي وقعتها إدارة كينيدي في عام 1962، وجاء ذلك عقب ارتفاع وتيرة الخطاب المعادي للولايات المتحدة في مصر وإحراق مكتبة خدمة المعلومات الأمريكية في القاهرة، وأتى تحرك جونسون بثمرة إيجابية من عبد الناصر، إذ وافق الأخير على دفع جزء من تكاليف إعادة بناء المكتبة، واستأنف مفاوضاته مع الرياض بشأن حرب اليمن، وبدوره وافق جونسون على توريد آخر شريحة من المعونة الغذائية للقاهرة، لكن نفوذ

---

[369] بيرنز، *المعونة الاقتصادية والسياسة الأمريكية حيال مصر، 1955–1981*، 144–145.

[370] وارين باس، *إدعم أي صديق: سياسة كينيدي في الشرق الأوسط وصنع التحالف الأمريكي–الإسرائيلي*، (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2003)، 146، 148–149، 169.

واشنطن لم يستمر حتى النهاية، فرغم مواصلة المصريين ضغوطهم على الولايات المتحدة من أجل الحصول على المعونة الغذائية، فقد قرَّروا في عام 1967 بأن الأمر كله لا يساوي المجهود المبذول فيه، ففي ذلك العام تلقت مصر معونة بقيمة 11,8 مليون دولار من المعونة وفقًا للجزء الثاني من القانون العام 480، بالإضافة إلى 800,000 دولار كقرض للمساعدة في عملية التنمية، وعلى مدار السنوات الخمس التالية لم تتعد قيمة المساعدات المقدمة إلى مصر مبلغًا تافهًا وهو 2,3 مليون دولار، وكان معظمها عبارة عن قرض للمساعدة في عملية التنمية.

ثم تم استئناف المعونة المقدمة لمصر بعد حرب أكتوبر 1973، وذلك عندما تطلعت واشنطن والقاهرة إلى طريقة لتحسين علاقاتهما (علمًا بأن المصريين كانوا قد قطعوا علاقاتهم بالولايات المتحدة في 9 يونيو 1967)؛ وعندما وقَّعت مصر وإسرائيل اتفاقية سيناء الأولى في عام 1974، قامت واشنطن بتحويل مبلغ 85 مليون دولار لإعادة بناء منطقة القنال، مما أدى إلى دفعة في العلاقات الثنائية بين البلدين؛[371] وفي أوائل عام 1974، طلب الرئيس نيكسون تفويضًا من الكونجرس بقيمة 250 مليون دولار لصالح مشروعات التنمية في مصر، وهو التفويض الذي حصل عليه، فبدأت وكالة التنمية الدولية الأمريكية عملها الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود (وما زال مستمرًا) من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر؛[372] وبداية من عام 1974، لم تقم الولايات المتحدة بإرسال الغذاء لمصر فحسب، بل ورَّدت أيضًا البضائع الاستهلاكية والمواد الخام، ودفعت معونة للتنمية من أجل مشرعات إعادة البناء، وقدَّمت مساعدة تقنية لمصر، وبحلول 1976–1977 كان الحجم الإجمالي للمساعدة الأمريكية يبلغ حوالي 1 مليار دولار سنويًّا، وعشية توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في مارس 1979 كانت المعونة المقدمة إلى مصر أكبر من كل ما تحصل عليه باقي البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية،[373] ومع توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، أضافت

---

[371] مارفن فاينباوم، "سياسة المعونة الخارجية وتطورها: المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر، 1972–1982"، *مجلة الشرق الأوسط* 37، العدد 4 (خريف 1983): 639.

[372] راي بوش، "أزمة في مصر"، 22.

[373] بيرنز، *المعونة الاقتصادية والسياسة الأمريكية حيال مصر، 1955–1981*، 192.

الولايات المتحدة عنصرًا عسكريًّا للمعونة، ففي البداية كانت قيمة المساعدة العسكرية محددة بـ 1.5 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات في صورة قروض ومنح مختلفة، لكنها زادت بعد ذلك بسرعة، فبحلول عام 1985 غَيَّرت إدارة ريجان كافة القروض العسكرية لتصبح منحًا بقيمة تتجاوز 1 مليار دولار، وفي غضون عامين استقرت المساعدة العسكرية عند رقمها المألوف حاليًا، وهو 1.3 مليار دولار سنويًّا.

وتم تكليف بعثة وكالة التنمية الدولية الأمريكية في مصر بإدارة منح الدعم المالي الاقتصادي التي زادت في منتصف الثمانينيات لتصبح مساوية لحزمة المساعدات العسكرية تقريبًا، فوصلت إلى 1,065 مليار دولار في عام 1986، وكانت المساعدة الأمريكية مُقسَّمة بين مشروعات البنية الأساسية والمساعدة الفنية التي اشتملت على المحسنات الزراعية والصحة العامة، بالإضافة إلى برنامج لمساعدة مصر على استيراد البضائع التي من شأنها الإسهام في تنمية البلاد؛[374] وبحلول عام 1986، ومع استمرار معاناة مصر من مصاعب اقتصادية جَمَّة، تغيَّر هدف بعثة وكالة التنمية الدولية، إذ تم إحلال برنامجها ومساعدتها المرتبطة بالمشروعات بعمل أوسع من شأنه مساعدة مصر على التحول نحو اقتصاد السوق الحر، وتزامن هذا التغير في سياسة الوكالة مع مجهود إدارة ريجان لاستخدام الدعم الاقتصادي كمهماز لدفع مصر نحو تنفيذ إصلاحات اقتصادية،[375] لكن الرئيس مبارك اعترض على الحقيقة التي مؤداها بأنه لا يتم استغلال المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بنفس الطريقة؛ وفي واقع الأمر، فقد كانت المساواة مع إسرائيل مسألة تستفز المسؤولين المصريين لأن المعونة المقدمة للقاهرة والقدس كانت مرتبطة بمعاهدة السلام، كما أن حزمة المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر كانت أقل بكثير من تلك المقدمة لإسرائيل (فيما عدا عامي 1985 و1986) رغم الحقيقة القائلة بأن دخل الفرد في مصر أقل بكثير من ذلك الموجود في إسرائيل، والأهم من ذلك هو

---

[374] السابق، 186؛ طاقم عمل لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، الكونجرس الـ 96، 1979، *تقرير بعثة دراسة الطاقم لمصر، وسوريا، والأردن، والضفة الغربية، وغزة*، طبعته اللجنة في أبريل 1979.

[375] ويليام حبيب، "مفاوضات المعونة الأمريكية–المصرية في الثمانينيات والتسعينيات"، في *السلطة والمفاوضات*، الطبعة الأولى، ويليام تسارتمان وجيفري زي. روبين (آن أربور: مطابع جامعة ميتشيجان، 2000)، 92–93.

الطريقة التي يتم بها توزيع المعونة على البلدين، إذ كانت إسرائيل تحصل على معونتها كل فصل من وزارة الخزانة الأمريكية مباشرة فتوضع في حساب في بنك إسرائيل، وهو البنك المركزي الإسرائيلي، و"لم تكن هناك شروط على كيفية استخدام هذه المساعدات؛"[376] وعلى النقيض من ذلك، كانت الأموال التي تذهب لدعم الاقتصاد المصري تتم ببطء من خلال وكالة التنمية الدولية، وبناءً على مشروعات متفق عليها من الجانبين تحت إشراف موظفي الوكالة،[377] واستمرت جهود وكالة التنمية الدولية من الثمانينيات إلى العقد الذي يليه بالتركيز على الإصلاح الزراعي، والتحرير الاقتصادي، وتنمية المؤسسات التي تعمل بروح الاقتصاد الحر.

وبعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001، ركَّزت برامج وكالة التنمية الدولية بشكل أكبر على برامج الديمقراطية والحكم الصالح، وتزامن هذا التغيير في سياستها مع إنشاء مبادرة شراكة الشرق الأوسط ("ميبي"، وهي المبادرة التي سنناقشها بالتفصيل لاحقًا)، وهي المبادرة التي تم إطلاقها لتعزيز التغيير الديمقراطي في العالم العربي، وكانت برامج ميبي– عكس برامج وكالة التنمية الدولية– "قصيرة المدى بصفة عامة، وتُركِّز بصورة أكبر على معالجة تحديات معينة لا بد من التغلب عليها من أجل إنجاح برامج التنمية ذات المدى الطويل التي تتبناها وكالة التنمية الدولية؛"[378] ووفقًا لما ذكره المفتش العام في وكالة التنمية الدولية، فقد كان من الصعب تحقيق النجاح المنشود، إذ وجد تقرير رقابي صدر عام 2009 بخصوص نشاطات الديمقراطية والحكم التي تقوم بها الوكالة في مصر

---

[376] السابق، 95.

[377] السابق.

[378] ستيفن مكانيرني، *مخصصات الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2011: الديمقراطية، والحكم، وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط*، مشروع خاص بالديمقراطية في الشرق الأوسط، أبريل 2010، http://pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2010/04/fy11-budget-analysis-final.pdf، 11.

بأنها قد حققت نجاحًا محدودًا في العام السابق؛ وإضافة إلى ذلك، فقد عانت برامج الديمقراطية والحكم الصالح التي تبنتها وكالة التنمية الدولية من الافتقار لتعاون الحكومة المصرية ودعمها.[379]

وأدت مقاومة الرئيس مبارك لأي تغيير سياسي كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى القلق بشأن أمن الحدود المصرية مع غزة بعد انسحاب إسرائيل من تلك المنطقة في عام 2005 إلى تغيير طبيعة الجدل القائم في واشنطن بشأن المعونة التي تحصل عليها مصر، فعلى مدار 25 سنة منذ عام 1979 إلى عام 2004، كان أعضاء الكونجرس والجماعات المؤيدة لإسرائيل بالإضافة إلى المصريين أنفسهم– وهذا هو الأهم– ينظرون إلى حزمة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحصل عليها القاهرة على أنها أمر مقدس لا يجوز المساس به، إذ أنه مرتبط بمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، لكن هذا الربط كان أمرًا غير رسمي، ورغم أنه كان يتم النظر إليه على نحو واسع على أنه الثمن الذي تدفعه واشنطن من أجل ضمان السلام المصري–الإسرائيلي، فلم يكن هناك في اتفاقيتي كامب ديفيد أو المعاهدة الفعلية أي شيء يشترط وجود مساعدة أمريكية للطرفين الموقعين على هذه الاتفاقيات؛[380] وبعد ثلاثة عقود من ذلك التاريخ كانت المعونة المقدمة إلى مصر موضوع مناقشات طويلة وانتقادات واسعة، إذ تساءل مراقبون من كافة ألوان الطيف السياسي الأمريكي– بما في ذلك أعضاء بارزون في الكونجرس، وكُتَّاب أعمدة صحفية، ومحللون لسياسة الشرق الأوسط، ومدافعون عن حقوق الإنسان، ودعاة للديمقراطية– عن هدف حزمة المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر، ومدى الفاعلية التي تحققت من ورائها، فدعا البعض إلى قطع المعونة كليًّا كإجراء عقابي بسبب الطبيعة السلطوية للنظام الحاكم المصري، ومعاداة السامية ومعاداة

---

[379] جاكلين بل، *مراقبة وكالة التنمية الدولية الأمريكية/نشاطات الديمقراطية والحكم في مصر: تقرير المراقبة رقم 6-263-10-001-بي*، (القاهرة: وكالة التنمية الدولية الأمريكية، مكتب المفتش العام، 27 أكتوبر 2009)، (http://www.usaid.gov/oig/public/fy10rpts/6-263-10-001-p.pdf).

[380] "إطار للسلام في الشرق الأوسط كما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد (17 سبتمبر 1978)"، تمت إعادة نشره في ويليام بي. كوانت، *عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي– الإسرائيلي منذ عام 1967* (واشنطن، دي سي: مطابع معهد بروكنجز، 1993)، 445–456؛ "معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل (26 مارس 1979)"، تمت إعادة نشرها في كوانت، *عملية السلام*، 466–475.

الصهيونية في الصحافة الرسمية، ووضوح معاداة القاهرة لعدد من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك معالجة واشنطن لعملية السلام وعملياتها العسكرية في العراق وأفغانستان، ودعا آخرون إلى إعادة وضع حزمة المعونة بما يتلاءم مع احتياجات مصر على نحو أكثر فاعلية؛ وفي عام 1998، وقَّعت الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل بالأحرف الأولى على اتفاق يدعى "اتفاقية جلايد باث" الذي قلَّل المعونة الاقتصادية على مدار العقد التالي، وكانت الفكرة من وراء هذا الأمر قد جاءت في خطاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس في 10 يوليو 1996، ففي سياق كلامه تعهد نتنياهو بالتزام حكومته "بالانخراط في عملية السلام على المدى الطويل من خلال تخفيض تدريجي للمساعدة الاقتصادية المقدمة لإسرائيل،"[381] وهكذا أصبحت مصر طرفًا في الاتفاقية بسبب الرباط غير الرسمي بين حزمتي المعونة المقدمة إلى كل منهما؛ وفي حالة إسرائيل، كان من شأن الدعم الاقتصادي أن ينتهي تمامًا، نظرًا لاقتصادها المتطور ودخل الفرد السنوي فيها، والذي وصل إلى 18,000 دولار في تلك الفترة،[382] أما المعونة المقدمة فقد كان من المقرر لها أن تنخفض بمعدل 5 % سنويًا حتى تصل إلى 400 مليون دولار فقط.

وبعد أقل من عقد بعد اتفاق المصريين والإسرائيليين والأمريكيين على التخفيض البطيء للمعونة الاقتصادية، اقترح عضو الحزب الديمقراطي الراحل توم لانتوس– الذي كان يُمثِّل منطقة سان فرانسيسكو باي، وكان يُعد لسنوات طويلة أعلى عضو ديمقراطي، فيما كان يسمى حينذاك بلجنة الشؤون الدولية في مجلس النواب، ومؤسس كرسي تكتل مجلس النواب لحقوق الإنسان– التعديل رقم

---

[381] بنيامين نتنياهو، *خطاب ألقاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس*، وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية، 10 يوليو 1996، http://www.mfa.gov.il/MFA.MFAArchive/1990_1999/1996/7/PMNetanyahu-SpeechtoUSCongress-July10-1996.

[382] صندوق النقد الدولي، *قاعدة البيانات الاقتصادية الدولية*، أبريل 2006، http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/01/data/

694 للقرار 4818 (قانون زيادة المخصصات لسنة 2005)،[383] وقد سُمي بتعديل لانتوس– إلى تحويل 325 مليون دولار من المساعدة العسكرية المقدمة لمصر إلى الدعم الاقتصادي للبلاد، إذ قال لانتوس بأن مصر لا تواجه أي تهديدات أمنية، وعلى ذلك فإن نوع الدعم العسكري الذي كانت تتلقاه القاهرة كان غير ضروري إلى حد كبير، وفي الوقت نفسه فقد جادل لانتوس بأن الأغلبية العظمى من المصريين فقراء، وأن من الأفضل لهم أن يتم إنفاق كرم واشنطن على تعزيز التنمية الاقتصادية.

وأدى هذا التعديل إلى إثارة غضب القاهرة، فوصفت الصحافة الحكومية التحول المقترح على أنه تخفيض كُلِّي في المساعدات الأمريكية، مما كان من شأنه تعريض أمن مصر للخطر عملًا بضغط اللوبي الصهيوني في واشنطن، وانتقد رئيس تحرير جريدة *الأخبار* لانتوس وتعديله قائلًا: "لا شك في أن هذا المتعصب الصهيوني– الذي يدعم العدوان الإسرائيلي ولا يعرف الخجل– هو من جَسَّدَ الموقف المعادي للمصريين في الكونجرس لعدة أيام، وتأتي مطالبه من أجل تحويل المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر– التي تبلغ نصف ما تتلقاه إسرائيل– في إطار حرمان مصر من قدراتها على حماية نفسها."[384] وكتب جمال كمال– المراسل العسكري لجريدة *الجمهورية*– لقرائه قائلًا: "خلال إنصاتي لجلسة السماع التي عقدتها لجنة العمليات الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي الشهر الماضي بشأن العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة، كان من الواضح أن العضو الديمقراطي توم لانتوس يدعم حملة دولة إسرائيل ضد مصر."[385] أما الطبعة الإنجليزية من جريدة *الأهرام*، فقد اعترفت بأن لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية–الأمريكية لم تدعم إجراء لانتوس، ولكنها وجهَّت إليه اللوم واصفة إياه بأنه "لوبي متطرف مؤيد لإسرائيل؛"[386] ومن جانبها، فقد نشرت جريدة *العربي* الناصرية مقالًا تحت عنوان يقول: "عدو مصر يطالب بتخفيض حجم الجيش المصري وتسليحه." وأشار المقال إلى عضو

---

[383] *قانون المخصصات الموحد لسنة 2005*، قرار مجلس النواب 4818، الكونجرس الـ 108، تعديل مجلس النواب 694 (2004).

[384] جلال دويدار، "لا مرحبًا بك يا مستر لانتوس!" [بالعربية]، *الأخبار*، 15 أغسطس 2004.

[385] جمال كمال، "أهم مسألة بخصوص الجزء الأكبر من المعونة" [بالعربية]، *الجمهورية*، 22 يوليو 2004.

[386] خالد داود، "أزمة المعونة العسكرية"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 16 أغسطس–1 سبتمبر 2004، http://weekly.ahram.org.eg/2004/700/index.htm

الكونجرس لانتوس على أنه "ذلك العدو؛"[387]ومن ناحية أخرى، فقد تم تشكيل تحالف محدود بين دبلوماسيين مصريين، وأفراد من جماعات الضغط تم استئجارهم، وأعضاء في الكونجرس كانوا يُقدِّرون الرئيس مبارك ومصر، والبنتاجون، وهو التحالف الذي شن حملة ضد تعديل لانتوس، فنفَّذ هؤلاء ما وصفه أحد المشاركين في هذا المجهود على أنه "استراتيجية كامب ديفيد كلاسيكية"، قائلًا بأن المصريين قد قاموا بخطوة شجاعة من أجل السلام، وأنهم كانوا لاعبين أساسيين في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، وأن بلدهم وقواتهم المسلحة يعتبران قوة للاستقرار في منطقة مضطربة.

وفي نهاية المطاف، أثمرت جهود القاهرة، إذ فشل تعديل لانتوس، لكن هذا الأمر كان بمثابة تنبيه للمصريين، إذ صَوَّت 131 نائبًا لصالح التعديل؛ وعلاوة على ذلك، فقد أدى اقتراح لانتوس إلى إجبار القيادة المصرية على مواجهة مسألة سياسيتين متعارضتين في بلدها بينما كانت تحاول إنقاذ الحزمة الكاملة للمساعدات العسكرية التي ترسلها واشنطن، فكانت المسألة الأولى هي القضية الخطيرة دائمًا، وهي الجيش، فمنذ أن تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم، أصبح لديه هاجس يتمثل في ضمان وصول المخصصات السنوية التي تصل إلى 1.3 مليار دولار للجيش، وحتى عام 2007، كانت المعونة العسكرية الأمريكية لمصر مرتبطة بحزمة المساعدات المقدمة لإسرائيل على أساس نسبة تعطي المصريين ثلثي أي شيء تحصل عليه إسرائيل،[388] لكن الأمر كان أكثر تعقيدًا من ذلك، لأن كلا البلدين كانا يحصلان على حزم مساعدات ملحق بها طلبات إضافية وترتيبات أو برامج خاصة زائدة بصورة روتينية، فعلى سبيل المثال، تلقى المصريون مواد دفاعية فائضة من البنتاجون قيمتها مئات الملايين من الدولارات، ومنذ عام 2000 تم السماح لمصر بوضع المساعدة العسكرية الخاصة بها في حساب في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك حتى تحصل على فائدة منها،[389] لكن نسبة

---

[387] عزيزي سامي، "في كل زاوية"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 16 أغسطس–1 سبتمبر 2004، http://weekly.ahram.org.eg/2004/705/pr1.htm.

[388] تم الاتفاق على نسبة الثلثين من كافة الأطراف بعد معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، لكن الولايات المتحدة لم تُصدر التزامًا رسميًّا بهذه الصيغة طيلة المدة التي قدمت فيها واشنطن حزمة المساعدات.

[389] جيرمي إم. شارب، *مصر: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة*، خدمة أبحاث الكونجرس، 2 سبتمبر 2009، http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf.

الثلثين ظلت قاعدة عامة، ونتيجة لذلك فقد قام الرئيس مبارك على نحو عصبي بضمان العنصر العسكري في حزمة المساعدات الإجمالية المقدمة إلى مصر كمبدأ للعلاقات الثنائية بين الدولتين، ولو كان تعديل لانتوس قد صدر لكان مبارك في وضع حرج جدًّا مع قيادته العسكرية التي باتت تعتقد بأن المعونة العسكرية الأمريكية هي مسألة طبيعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضباط المصريين كانوا ينظرون إلى المعونة على أساس أنها مالهم هم– لا مجرد كرم من الولايات المتحدة.[390]

أما المسألة الثانية، فتمثلت في مجادلة الحكومة مع المعارضة التي كانت معادية للولايات المتحدة وبرنامج معونتها، ذلك أن الإخوان المسلمين والناصريين واليساريين وحتى الليبراليين كانوا يكرهون تلك العلاقة، فعارضت جماعات المعارضة تلك العلاقة الاستراتيجية على أساس أنها قد قَوَّضت سيادة مصر وقَلَّلت من نفوذها، ورأى الليبراليون بأن الدعم الأمريكي هو أحد الأعمدة الأساسية في النظام السلطوي المصري، رغم أنهم كانوا يؤمنون بالكثير من المفاهيم التي تبنتها الديمقراطية الأمريكية.

وأخيرًا، فقد أدى تعديل لانتوس والجهود الحكومية الرامية إلى القضاء عليه إلى فرصة سياسية للمعارضة حتى تدعو إلى لفت الانتباه للتناقضات الماثلة في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن جانبها سعت الحكومة– دون نية للتوفيق بين الاتجاهين– إلى إحباط تعديل لانتوس على خطين متوازيين، ففي الداخل تبنَّت نغمة وطنية حادة، وفي واشنطن قامت بالضغط على نحو شرس ضد مشروع التعديل، وكانت الحقيقة التي مفادها بأن لانتوس مؤيد متحمس لإسرائيل قد جعلت المسألة أسهل بالنسبة للقاهرة حتى تزيد الصحافة الحكومية من النقمة الداخلية على مشروع تعديل لانتوس، ورغم أن المصريين قد حصلوا على بغيتهم في نهاية المطاف، فقد كان من الصعب عليهم تجاهل السخرية الماثلة في أنه كان عليهم الحصول على تأييد وطني في الداخل من أجل العمل بجد على بُعد 5,000 ميل في الخارج لضمان التدفق المستمر للسخاء الأمريكي.

[390] في أي مناقشة مع ضباط الجيش المصري بخصوص حزمة المعونة، يميل هؤلاء إلى الإشارة إلى "مالنا" عندما يأتي ذكر المساعدة الأمريكية.

ورغم أن إسقاط تعديل مجلس النواب رقم 694 كان يعني أن المساعدة العسكرية المقدمة للقاهرة سوف تبقى كما هي حتى ذلك الوقت، فإن الأمر لم يعد موضع يقين، فمنذ تقديم تعديل لانتوس توالت جهود إضافية على نفس المنحى– وكانت بعض تلك الجهود أكثر جدية من غيرها– وذلك من أجل تقليل المعونة العسكرية لمصر، بينما لم تكن هناك أي جهود في هذا الاتجاه في العقدين السابقين؛[391] فبعد عامين من إحباط تعديل لانتوس، ظهر تهديد خطير جديد لحزمة المساعدات العسكرية لمصر، وذلك عندما قام العضو الديمقراطي في مجلس النواب عن ولاية وسكنسن ديفيد أوبي– عضو مجلس المخصصات التابعة لمجلس النواب، وكان يُعد لفترة طويلة من أكثر أصدقاء مصر الذين تعتمد عليهم في كابيتول هيل– بتبني تعديل على قرار مجلس النواب رقم 5522 (وزارة الخارجية وقسم العمليات

---

[391] كانت هناك محاولات إضافية لقطع المعونة المقدمة إلى مصر تجسَّدت في تعديل بيتس الذي تكفل به عضو الكونجرس جوزيف آر. بيتس (العضو الجمهوري عن ولاية بنسلفانيا)، وهو التشريع الرامي إلى حرمان مصر من أكثر من نصف المساعدة العسكرية المقدمة لها، وتحويل تلك الأموال إلى صندوق برنامج الطفل والصحة التابع لوكالة التنمية الدولية الأمريكية، وفشل ذلك الاقتراح على نحوٍ ذريع مع تصويت 87 عضوًا في الكونجرس لصالحه فيما صوت 326 آخرين ضده في يونيو 2005؛ ثم جاء مثال آخر أشد وضوحًا وأكثر خطورة في مايو 2005، عندما قدَّم العضو كريس سميث (العضو الجمهوري عن ولاية نيوجيرسي) قرار مجلس النواب رقم 2601 المسمى "قانون تفويض العلاقات الخارجية عن العامين الماليين 2006 و2007"، فاقترح سميث قطع المساعدة العسكرية المقدمة إلى مصر بمبلغ 40 مليون دولار سنويًّا على امتداد الفترة 2006–2008 وتوجيه هذا المبلغ نحو المساعدة الاقتصادية السنوية، وكانت هناك قيود وضعت على استخدام مبلغ الـ 120 مليون دولار الناتجة عن هذا الأمر، إذ وضع سميث ستة متطلبات، وهي تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفقر، وتحسين الوضع الإنساني للفقراء، وتطوير النظامين التعليمي والصحي، ومكافحة الفساد، و"تقوية المؤسسات الديمقراطية والحريات الفردية،" وهي الشروط التي كان يتوجب على القاهرة الالتزام بها من أجل أن تحصل مصر على تلك الأموال، كما وَجَّه عضو الكونجرس المذكور الرئيس إلى أنه لا بد وأن يغيِّر برنامج "التمويل النقدي" ليعكس تخفيض المساعدة العسكرية على النحو المقترح، وأن يتأكد من أن المصريين يستطيعون صيانة نظم الأسلحة الموجودة لديهم، وأشار مراقبو الكونجرس إلى أن هذا التغيير سوف يَحدُّ من قدرة الجيش المصري على شراء معدات (أمريكية) جديدة، وأخيرًا فقد سعى سميث إلى نقل أي فوائد يمكن أن تكون المعونة العسكرية قد حصلت عليها من خلال حساب خاص في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى مبادرة شراكة الشرق الأوسط المخصصة لبرامج تعزيز الديمقراطية على نحو محدد، ورغم أن مجلس النواب قد أصدر القرار رقم 2601 بتصويت 351 عضوًا لصالحه مقابل 78 عضوًا رفضوه، فإن هذا التشريع لم يتحول إلى قانون.

الخارجية وقانون مخصصات البرامج المرتبطة الصادر عام 2007)، وهو القرار الذي كان من شأنه تخفيض 200 مليون دولار من حزمة المساعدات العسكرية المقدمة إلى مصر، وكان من المفترض أن تبقى هذه الأموال– التي كان يتوجب تقديمها من هذا الجزء من حزمة المساعدات لشراء معدات جديدة– متاحة لمصر، لكن ذلك لم يكن ليتم إلا بعد أن يقوم الكونجرس بإصدار قرار محدد بذلك؛ ومع تقديمه لذلك التعديل، بَرَّر أوبي موقفه بأنه مبني على ما وصفه بأنه "التراجع بخصوص الانتخابات المحلية، وتمديد قوانين الطوارئ، وقمع الحريات القضائية، والإجراءات الصارمة ضد المظاهرات والمسيرات".[392]

وقد مَثَّل تأييد التخفيض المقترح في الكونجرس أيضًا إحباطًا متزايدًا بشأن عجز القاهرة أو عدم رغبتها في اتخاذ إجراءات صارمة بشأن التهريب عبر الأنفاق الموجودة على الحدود المصرية مع غزة، فبعد انسحاب إسرائيل من مستوطناتها وسحب جنودها من قطاع غزة في سبتمبر 2005 بعد 38 سنة من احتلالها، تم نشر قوة شرطة شبه عسكرية مصرية ذات تدريب عالٍ ويبلغ قوامها 750 جنديًّا في تلك المنطقة لتوفير الأمن على طول الحدود البالغ طولها سبعة أميال، ورغم أن التجارة غير القانونية التي راجت بين الغزاويين والمصريين في سيناء لم تكن أمرًا جديدًا، فقد تفاقمت المشكلة على نحو حاد بعدما فازت جماعة حماس المتطرفة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير 2006، فساور القلق العميق كلًّا من الإسرائيليين وإدارة بوش بشأن التهريب المستمر عبر الحدود، وهو ما كان من شأنه تمكين حماس من شن حملة عنيفة على إسرائيل، وكان هذا الأمر مستمرًّا على صورة هجمات بالصواريخ على المدن الإسرائيلية المجاورة لغزة منذ يناير 2001.

وكان الوصف الذي حمله التعديل للبيئة السياسية المتدهورة في مصر دقيقًا، كما كان القلق الذي يساور الكونجرس حيال أمن إسرائيل أمرًا معروفًا للكافة؛ وفي الوقت نفسه، كان من الواضح لمراقبي كابيتول هيل بأن أوبي قد تصرَّف كرد فعل على مقابلة سيئة تمت بينه وبين وزير الخارجية المصري

---

[392] سجلات الكونجرس، الكونجرس رقم 109، قانون مخصصات العمليات الخارجية وتمويل الاستيراد والبرامج المرتبطة بهما لسنة 2007 (مجلس النواب، 8 يونيو 2006)، http://thomas.loc.gov?cgi-bin/query/D?r109:1:./temp/~r1097IEW12:b105275.

أحمد أبو الغيط، وكان هذا الدبلوماسي المصري قد ترقى في مواقع مختلفة حتى وصل إلى منصبه، إذ عمل ممثلًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة لخمس سنوات قبل أن تتم ترقيته لأعلى منصب في وزارة الخارجية في عام 2004، فهزم بذلك منافسه نبيل فهمي، وكان لأبو الغيط سمعة كشخص يعمل بجد، وكثيرًا ما يتفاخر بأنه يكون على مكتبه في السابعة صباحًا قبل أن تكون قوافل الموظفين الأكثر راحة في القاهرة في طريقها لمكاتبها، لكنه في نفس الوقت كان ذا نقيصة كبيرة، إذ كان متلهفًا دائمًا على أن يقيم نقاشًا فكريًّا مع محدثيه حتى لو كان ذلك بحسن نية، مما جعله يبدو في أغلب الأحيان متغطرسًا ومُهمِّشًا لمحدثه ومتفضلًا عليه، ولذلك فعندما سأل أوبي أبو الغيط عن وضع أيمن نور– الذي أصبحت ظروفه التعسة رمزًا مهمًّا في جهود إدارة بوش لتعزيز التغيير الديمقراطي في مصر– طفت صفات وزير الخارجية الأقل دبلوماسية على السطح، إذ شرع في محاضرة عضو الكونجرس عن سيادة مصر وقوانينها، ويقال بأن أوبي قد أحس بإهانة بالغة، إذ كان يسأل عن نور، ولم يكن أحد أفراد الجوقة الساخطة على طريقة معاملة القاهرة لذلك الناشط، وكان يسأل حتى يتمكن من البقاء هادئًا في مواجهة تلك الانتقادات؛ ومثل تعديل لانتوس الماضي، فشل تعديل أوبي في تصويت في اللجنة بفارق صوت واحد لأحد زملائه، وهو صوت العضو الجمهوري ستيني هوير عن ولاية ميريلاند، إذ لم يكن الأخير مؤيدًا له.

وفي الوقت الذي قدمت فيه نيتا لوي عضوة الكونجرس عن ولاية نيويورك قانون المخصصات الموحد لعام 2008 (قرار مجلس النواب 2764) في يونيو 2007، كانت القضية ضد المصريين أكثر قوة، إذ استمر مبارك وأجهزة الأمن الداخلي التابعة له في معاملتهم الوحشية لمعارضي النظام الحاكم على مدار العام السابق؛ ففي يناير 2006، تمت إدانة النقيب إسلام نبيه وأمين الشرطة رضا فتحي والحكم عليهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات لضرب سائق ميكروباص يدعى عماد الكبير واغتصابه بإدخال عصا مقشة فيه، فماذا كانت جريمة الكبير؟ كان قد أُخذ إلى الحجز في قسم الشرطة بعدما تدخل في مشاحنة حدثت بين الشرطة وأحد أفراد عائلته، ولولا الغطرسة الشديدة لضباط الشرطة ويوتيوب لما أمكن تقديم نبيه وفتحي للعدالة، إذ صَوَّر هذان الشخصان المنتميان للشرطة ما فعلاه، وأرسلا شريط الفيديو إلى عائلة الكبير وجيرانه والعاملين معه، وذلك في مسعى مزدوج منهما لإذلال ضحيتهما

وتوجيه تحذير لكل من يحاول التجاوز على رجال الشرطة، لكن شريط الفيديو وجد طريقه في نهاية المطاف إلى وائل عباس– المُدوِّن والناشط في مجال حقوق الإنسان– الذي نشره على الإنترنت في نوفمبر 2006، فأدى ذلك إلى صدمة مشاهديه في أنحاء العالم.

بيد أن مقاضاة المتورطين من الشرطة في قضية الكبير كانت استثناءً للقاعدة، ففي حادثة أخرى كان لها صدى عالمي، قامت الشرطة المصرية في مايو 2006 باغتصاب محمد الشرقاوي بأنبوب من الورق المقوى؛ وخلافًا لحالة عماد الكبير، فقد كانت هناك خلفية سياسية لغطرسة الشرطة وقسوتها في حالة الشرقاوي، إذ كان الشرقاوي مُدوِّنًا معروفًا وناشطًا سياسيًّا، وشَكَّلت حملته ضد التعذيب النقطة المركزية في نشاطه المجتمعي، ولم يكن هناك شريط فيديو يُشكِّل دليلًا ضد من قاموا بتعذيب الشرقاوي، فلم تتخذ الحكومة المصرية أي إجراء ضد ضباط الشرطة المتورطين في هذه القضية.

كما تساءل الكونجرس أيضًا عن القبضة الحديدية التي تتعامل بها الدولة المصرية مع القضاة ومؤيديهم الذين نزلوا إلى الشوارع في ربيع 2006 للمناداة باستقلال القضاء، وكان السبب من جرَّاء ما تحول إلى مواجهة درامية بين أعضاء جمعية القضاة المهنية– التي تسمى "نادي القضاة"– والشرطة المصرية هو إلقاء القبض على اثنين من القضاة الإصلاحيين وإدانتهما، وهما هشام البسطويسي ومحمود مكي، لأنهما أفصحا علنًا عن التجاوزات والاحتيال الذي شاب انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر وديسمبر 2005.

وكانت ادعاءات القاضيين البسطويسي ومكي صفعة للمصريين الذين كانوا يتيهون ببرنامج الإصلاح السياسي الطموح خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية، فأصبحت انتخابات مجلس الشعب حالة كاشفة لمدى السرعة التي انكشفت بها الأهداف التي سَوَّقها مصلحو الحزب الوطني المزعومين وسط المصريين، فعلى الرغم من كل جهود هؤلاء– بما في ذلك تجمع شباب دؤوب يعمل على أجهزة كمبيوتر تقتفي نتائج التصويت غرفة أشبه بالغواصة في أحد مقرات الحزب– كانت تلك الانتخابات مِثل جميع الانتخابات الأخرى التي يتم إجراؤها في مصر، إذ كانت مليئة بالتجاوزات وأعمال العنف، وتدخل يد أجهزة الأمن الثقيلة، وفي اللحظة التي كانت فيها الولايات المتحدة تُولي اهتمامًا شديدًا

للسياسة الداخلية المصرية، كانت الدعاوى بوجود حالة ازدواج رسمي– والتي طرحها اثنان من القضاة المحترمين– تُمثِّل عامل اضطراب شديد لنظام مبارك، وفي النهاية تم العفو عن مكي، فيما تم إلقاء اللوم على البسطويسي، وسعى المتحدثون باسم الحكومة والدبلوماسيون المصريون إلى تصوير الأمر برمته على أنه مجرد صراع داخلي وسط القضاة، وهو الأمر الذي كان حادثًا بالفعل، إذ كان مكي والبسطويسي وحلفاؤهما يدعون زملاءهم الذين كانوا مستعدين جدًّا لأن ينفذوا أوامر النظام الحاكم إلى الالتزام بتقاليد القضاء المصري، بيد أن أصل الصراع هنا كان جهود القيادة المصرية– التي لم تكن سرية– من أجل تسييس القضاة، وبالتالي كانت ستضمن التحكم في القضاء.

وكما هو الحال في تعديل عضو الكونجرس أوبي في العام السابق، كان قرار مجلس النواب رقم 2764 سيؤدي إلى حجب 200 مليون دولار من المساعدة العسكرية المقدمة إلى مصر حتى تتأكد وزيرة الخارجية من أن المصريين قد (1) أصدروا قانونًا يحمي استقلال القضاء، و(2) قاموا بتدريب رجال الشرطة من أجل "كبح انتهاكات الشرطة"، و(3) هدموا أنفاق التهريب من مصر إلى غزة؛[393] ففي لجنة استماع تم تكليفها بتوحيد نسخ مجلسي النواب والشيوخ حول قانون الإنفاق، وافق المشرعون على اقتطاع 100 مليون دولار من المساعدة العسكرية لمصر، وأصبح هذا الإجراء جزءًا القانون العام 110–161 وقانون المخصصات الموحد والعام المالي 2008،[394] فنجم عن المجهود الناجح من جانب الكونجرس لحجب جزء من المعونة المرسلة إلى مصر ضجة أخرى في القاهرة، لكن إدارة بوش قامت بدور المنقذ في آخر لحظة، إذ اعتادت كوندوليزا رايس على استخدام "تنازل للأمن القومي" مستشهدة بالآثار السيئة المترتبة على قطع المعونة لمصر بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من أجل استعادة هذه الأموال.

وعكست الجهود الرامية إلى تخفيض حزمة المساعدات المقدمة إلى مصر الحقيقة القائلة بأن صورة ذلك البلد السائدة في واشنطن لم تعد صورة أنور السادات المنتصر وهو يصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين والرئيس جيمي كارتر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، وإنما

---

[393] قرار مجلس النواب رقم 2764، الكونجرس 110 (حسب تقرير مجلس النواب بتاريخ 17 يونيو 2007).

[394] *قانون المخصصات الموحد لسنة 2008*، القانون العام رقم 110–161، 121 القوانين 1839 (2007).

أصبحت صورة سعد الدين إبراهيم، الذي أصبح في الستين ونيف من عمره وهو في قفص الاتهام أثناء محاكمته، أو قوات الأمن المركزي شبه العسكرية وهي تضرب المتظاهرين، أو الصور الكابوسية لمحمد عطا (الزعيم المصري لشبكة هجمات سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن)؛ ونتيجة لذلك، فلم يكن لدى المصريين سوى القليل من الأبطال– إن كان لديهم أحد أصلًا– في واشنطن الرسمية، ولم يَعد الكونجرس ينظر إلى مصر مبارك على أنها رصيد للولايات المتحدة، كما أن وزارة الخارجية الأمريكية والقاهرة كانتا على خلاف بشأن حقوق الإنسان؛ وبينما وضع البنتاجون قيمة كبيرة لقناة السويس والدعم اللوجستي الذي قدمه المصريون للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، فقد كشفت وثائق ويكيليكس أن الجيش المصري غير مستعد لتحديث عقيدته القتالية أو لعب دور أكثر نشاطًا في مكافحة الإرهاب الإقليمي، وذكرت التقارير أن هناك تعاونًا جيدًا بين وكالات المخابرات الأمريكية ونظيرتها المصرية، لكن هذا الأمر لم يكن يصلح لأن تستمر علاقة المعونة بناءً عليه، وبدا أن المصريين كانوا بطيئين في استيعابهم لهذه الحقيقة في الأعوام القليلة التي سبقت انهيار نظام مبارك.

ومن أجل تجنب معارك أخرى حول المعونة في المستقبل، فَكَّرت القاهرة بدءًا من عام 2008 في إنشاء مؤسسة مشتركة في تمويلها، وفَضَّل المصريون أن يطلقوا عليها "الوقف"، وذلك من أجل أن تحل محل حزمة المعونة الاقتصادية السنوية التي يخصصها الكونجرس، وكانت هناك سابقة لهذه المؤسسة في بلدان لم تعد بحاجة إلى معونة ثنائية مباشرة؛ ففي السبعينيات على سبيل المثال، دعمت وكالة التنمية الدولية الأمريكية إنشاء معهد تنمية كوريا، ومعهد العلوم والتكنولوجيا الكوري، كما أقامت الولايات المتحدة منظمة ثنائية تدعى مؤسسة تنمية لوسا الأمريكية، وذلك بموارد فائضة من برنامج المعونة الاقتصادية لوكالة التنمية الدولية عام 1985، وفي عام 1996 تم إنشاء مؤسسة كوستاريكا– الولايات المتحدة للتعاون الثنائي.

وبزغت فكرة المؤسسة المصرية–الأمريكية مع إشراف معاهدة جلايد باث على نهايتها، فوفقًا للسفير الأمريكي في ذلك الوقت– فرانسيس إف. ريكاردوني– كان السؤال المطروح في كل من واشنطن والقاهرة هو"ماذا بعد؟"، إذ لم تكن هناك تفاهمات بين البلدين حول ما يجب أن يتم عندما تنتهي الاتفاقية؛ وعلى النقيض من ذلك، قامت إدارة بوش بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع إسرائيل عام 2008

لتغطي الزيادات في المساعدة العسكرية حتى عام 2018، وحسب ما ذكره ريكاردوني فقد سعى المصريون في أول الأمر إلى زيادة في المعونة الاقتصادية، قائلين بأن التضخم قد قَلَّل كثيرًا من القيمة الكلية للمساعدة المقدمة لهم، وأقل ما يوصف به كلامهم هذا هو أنه غير واقعي، إذ كان لا بد أن يكون من الجلي تمامًا للمسؤولين المصريين أن كابيتول هيل لم تكن في مزاج يسمح لها بزيادة المعونة المرسلة إلى مصر.

ورغم أن مصر لم تكن تحوز على شعبية تذكر بين النواب، فقد اعتقد ريكاردوني– إضافة إلى كثيرين آخرين– بأن القاهرة تُعدُّ عنصرًا حاسمًا في استراتيجية الشرق الأوسط الكبرى التي تتبناها واشنطن، ومرة أخرى فقد أدى الجدل حول حزمة المعونة إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية، وعليه فقد كان على المؤسسة المقترحة أن تحقق هدفين: الأول هو القضاء على سبب التوتر الذي أصبح يُمثِّله الجدال السنوي في الكونجرس حول حزمة المعونة المخصصة لمصر، والثاني هو أن هذه المؤسسة كانت تُمثِّل مرحلة جديدة من الدعم الاقتصادي، كما كانت تُعدُّ بمثابة نهاية لبعثة وكالة التنمية الدولية في مصر، وهو الأمر الذي بدا أن المصريين يرغبون فيه، وكان من المفاجئ لريكاردوني أن المصريين كرهوا الفكرة في البداية، لأنها كانت تعتبر لهم بمثابة "تخرج" من برنامج المعونة مرة واحدة وإلى الأبد، وبقدر ما كان المصريون يثورون على جهود الكونجرس لوضع شروط على حزمة المعونة وبعثة وكالة التنمية الدولية الأمريكية، فإنهم كانوا رافضين لفكرة خروجهم من قائمة الحاصلين على الصدقة.

وبحلول عام 2009، توصل المصريون إلى فكرة مؤداها أن تكون هناك مؤسسة وقفية، قائلين لأنفسهم بأنه مع نمو الاقتصاد وتضاؤل برنامج المساعدة– التي لم تعد حتى تغطي الفائدة السنوية للدين المصري للولايات المتحدة والبالغ 4,2 مليار دولار– فقد حان الوقت للخروج من تلك الدائرة، والتركيز على التجارة لا المعونة؛[395] وفي تغييرهم لفكرتهم عن المؤسسة، رأى المصريون– كما هو واضح– فوائد حماية أنفسهم من انتقادات الكونجرس، كما أدركوا أيضًا أن هذا الاقتراح ربما كان أفضل طريقة

[395] شارب، *مصر: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة*، 34.

للاستمرار في المشروعات التعاونية في التعليم والبحث العلمي والبحث الصناعي والتنمية،[396] فاقترحوا تمويل المؤسسة ابتداءً من عام 2011 بمبلغ 350 مليون دولار– وهو المبلغ الذي كان سيأتي لمصر من الأموال الأمريكية المخصصة لها– بالإضافة إلى "تعهد مالي غير محدد من جانب الحكومة المصرية؛"[397] وعندما كان سيتم تخصيص ذلك التمويل، كان من المفترض أن يتم إنشاء مجلس مستقل من وجوه بارزة من الجانبين المصري والأمريكي للإشراف على "مؤسسة الصداقة المصرية–الأمريكية" إذ كانت المساعدة الاقتصادية الأمريكية ستتلاشى تدريجيًّا على مدار عشر سنوات، ولم يكن أعضاء الكونجرس متحمسين للفكرة، لأنها كانت تُخصص الأموال وتعفيهم من مسؤولياتهم التي مَثَّلت شكلًا هامًّا من أشكال النفوذ التي يمارسونها على المصريين، ورغم ذلك فقد احتوى قانون المخصصات الموحد للعام المالي 2010 مبلغ 50 مليون دولار للمؤسسة الوقفية المقترحة.[398]

ثم عَبَّرت إدارة أوباما عن اهتمامها بفكرة الوقف، لكن ذلك لم يكن وفق الشروط التي وضعتها القاهرة؛ فخلافًا للوقف، وخلال أول عامين قضاهما الرئيس أوباما في السلطة، دعم الأخير حزمة المساعدات العسكرية البالغة قيمتها 1,3 مليار دولار، كما طلب من الكونجرس تخصيص مبلغ 250 مليون دولار كمعونة اقتصادية، ومن هذه المساعدة طلبت الإدارة مبلغ 20 مليون دولار لبرامج الديمقراطية والحكم، لكن الكونجرس كان يعتقد بأن هذا المبلغ ضئيل للغاية، إذ نصَّ قانون التمويل على أن "يتم تخصيص ما لا يقل عن 25 مليون دولار للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم؛"[399] وحتى مع أمر الكونجرس، فقد كان برنامج إدارة أوباما يُمثِّل نصف المبلغ الذي أنفقته إدارة بوش في العام المالي 2008 على مبادرات مخصصة لإقامة حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الصالح، وتشجيع

---

[396] "برنامج المساعدة الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر: العام المالي 2011 وما بعده"، 17 أغسطس 2009؛ *فورين بوليسي*، http://www.foreginpolicy.com/files/fp_uploaded_documents/100512_USEconomics.Assistance.pdf.

[397] السابق، 5–6.

[398] *قانون المخصصات الموحد لسنة 2010*، القانون العام رقم 111–118، 123 القوانين 3409 (2010).

[399] السابق.

التنافس السياسي ودعم المجتمع المدني،[400] وبَرَّر فريق أوباما هذه التخفيضات بأن مصر لم تكن تستطيع تحمل المستويات الأعلى من التمويل، رغم أن بعض دعاة الديمقراطية قالوا بأن هذا الأمر كشف عن افتقار الرئيس بشكل عام لأي اهتمام بالتغيير السياسي في مصر والشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يُعدُّ مثار جدل، إذ بينما كان تمويل وكالة التنمية الدولية لبرامج الديمقراطية والحكم الصالح ينخفض، زادت إدارة أوباما من تمويلها لمبادرات الإصلاح السياسي من خلال مكاتب وزارة الخارجية الأخرى، مثل مبادرة شراكة الشرق الأوسط (ميبي) ومكتب الديمقراطية والحقوق والعمال؛ وبالنسبة للمراقبين في الخارج، فقد كان هذا الأمر مجرد تحويل لمسار الأموال من هنا إلى هناك، علمًا بأن ميبي كانت تستطيع تمويل المنظمات غير الحكومية التي لم تكن مسجلة في الحكومة المصرية، وذلك خلافًا لما كانت تقوم به وكالة التنمية الدولية التي اعتادت العمل وفقًا لمعايير أكثر صرامة، مما أعطى للقاهرة فرصة لإبداء رأيها في المنظمات التي يُمكن أن تمولها الوكالة؛ وعمومًا فقد زادت الإدارة من تمويلها لقطاع المجتمع المدني– وهي الجماعات المستقلة التي كانت تسعى إلى الدفاع عن سلسلة محددة من الاهتمامات، مثل حقوق الإنسان، والحريات السياسية، والتسامح الديني، كأهم ثلاثة أهداف لديها، حيث زاد التمويل الإجمالي لها من 9 ملايين دولار في العام المالي 2009 ليصبح 14 مليونًا في العام التالي.[401]

وخلال السنوات الأخيرة من عهد مبارك، كان المصريون ينظرون إلى العلاقة بين التنمية السياسية الداخلية لديهم والمساعدة الأمريكية لهم على أنها التزام تاريخي تم في زمن اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، ومن المثير للسخرية على نحو مذهل أن انتفاضة 25 يناير ربما تكون قد أنقذت أو حتى عزَّزت احتمالات استمرار تلقي مصر للمساعدة الأمريكية، ونظرًا للدور المحوري الذي لعبته القوات المسلحة في إنقاذ البلاد من فوضى محتملة خلال تلك الأحداث فمن غير المحتمل أن تسعى واشنطن إلى تغيير العنصر العسكري في حزمة المساعدات المقدمة إلى مصر،

---

[400] مكنيرني، *مخصصات الميزانية الفيدرالية للعام المالي 2010*، 25.

[401] وزارة الخارجية الأمريكية، "حقائق عن المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية في مصر"، مبادرة شراكة الشرق الأوسط، خريف 2010.

وعلى صعيد الدعم الاقتصادي، ورغم الرغبة المعلنة للشعب المصري في إقامة نظام سياسي جديد لديه، فمن المحتمل أن يسعى الكونجرس إلى دعم تحول ديمقراطي في مصر من خلال تقديم المساعدة لجماعات المجتمع المدني التي كَرَّست نفسها لإنشاء نظام أكثر انفتاحًا وليبرالية.

المنطق ثلاثي المسارات للعلاقات الثنائية

كان يتم النظر على نحو تقليدي للمساعدة الأمريكية لمصر – خاصة بعد معاهدة السلام مع إسرائيل– على أنها اعتراف بمكانة القاهرة والدور الخاص الذي تلعبه في الشرق الأوسط، وإذا كان نفوذ مصر مُستمدًّا في أحد جوانبه من قدرتها على شن الحرب على إسرائيل، فإنها بعد التسوية التي قامت بها مع إسرائيل أصبحت ذات تأثير مبني على قدرتها على توسيع دائرة السلام في المنطقة، وهو الهدف الذي كان كلا الجانبين– المصري والأمريكي– يعملان من أجل تحقيقه، لكن الأمر لم يَخلُ من اختلافات عميقة بشأن الطريقة التي ينظر بها الجانبان لمعاهدة السلام وتداعياتها، إذ كانت هناك رواية في الغرب بصفة عامة (والولايات المتحدة بصفة خاصة) حول السلام بين مصر وإسرائيل ولم يكن المصريون مقتنعين بها، فلا شك في أن كثيرين يعترفون بشجاعة الرئيس أنور السادات ورؤيته الثاقبة عندما ذهب إلى القدس في نوفمبر 1977، لكنهم أيضًا يعرفون فوائد السلام، إذ لم يعد كاهل مصر مُثقلًا بالأحمال الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عندما كانت في حالة حرب مع إسرائيل، كما أن التكلفة البشرية لهذا الأمر كانت عالية، إذ قضى عشرات الألوف من المصريين نحبهم في الحروب والمناوشات التي حاربوا فيها منذ 14 مايو 1948 إلى 24 أكتوبر 1973، وذلك عندما سكتت المدافع أخيرًا على الجبهة المصرية–الإسرائيلية.

ورغم الفوائد الواقعية للسلام، فإن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل– من جوانب كثيرة– "يتيمة"،[402] ومن الصعب على غير المصريين وغير العرب أن يفهموا أنه بينما تُعدُّ اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة

[402] فؤاد عجمي، *قصر أحلام العرب: ملحمة جيل* (نيويورك: بانثيون بوكس، 1998).

السلام التي تلتهما أعظم الانتصارات الدبلوماسية للقاهرة، فإن هذه الاتفاقيات هي– من ناحية أخرى– كانت الأشد جلبًا للعار عليها؛ ومن ناحية أخرى، فقد شجب مؤيدو إسرائيل والإدارات الأمريكية المتعاقبة ومراقبون آخرون في الغرب تلك الطبيعة الباردة للعلاقات القائمة بين الإسرائيليين والمصريين، فبينما كان هناك تنسيق أمني جيد بين القاهرة والقدس، وفيما حافظ الجانبان على تبادل تجاري حجمه 400 مليون دولار، ورغم وجود رحلات طيران منتظمة بين القاهرة وتل أبيب، فإن العلاقات لم تتطور كثيرًا كما كان مأمولًا في 26 مارس 1979؛[403] ولا شك في أن هناك القليل من المحطات المشرقة، مثل إنشاء المناطق الصناعية النوعية (كيو آي زد– المعروفة باسم الكويز) في مصر حتى تحصل البضائع المصرية على معاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية طالما تحتوي هذه البضائع على 8% على الأقل من المنتجات الإسرائيلية؛ فعلى سبيل المثال، إذا تمت حياكة زِرٍ مصنوع في إسرائيل في قميص مصنوع في مصر فإن هذا يؤهله للتصدير للولايات المتحدة وفقًا لاتفاقية الكويز، ونجحت هذه المناطق، فحصلت على أرباح قدرها 1 مليار دولار لصالح 717 شركة كانت تعمل فيها، لكن "الكويز" كانت استثناءً لعلاقة تتسم– رغم السلام والتطبيع– بالافتقار إلى الثقة، كما كانت غير ودية؛ وبقراءة لصيقة للتاريخ المصري، لا يسع المرء إلا القول بأن علاقة مصر بإسرائيل هي مجرد علاقة متباعدة.

وبالنسبة لكثير من المصريين– كالمثقفين ومسؤولي الحكومة والمواطنين العاديين– فإن الصهيونية كانت ولا زالت طبعة أخرى من الاستعمار الغربي، ولذلك فإنها تعد تهديدًا مباشرًا لمصر، وقد أكَّد عبد الناصر وجهة النظر هذه في كتابه "فلسفة الثورة" الذي كتبه عقب انقلاب يوليو 1952، حيث قال فيه: "عندما بدأت أزمة فلسطين [عام 1948]، كنت مقتنعًا تمامًا بأن القتال في فلسطين لا يحدث على أرض أجنبية، كما لم تكن مشاركتنا في هذا القتال تتجاوز متطلبات الصداقة البسيطة، ذلك أن هذه المشاركة كانت واجبًا تحوَّل إلى ضرورة يحتمها الدفاع عن النفس."[404] ومرة أخرى، فإن الكثير من المصريين لا يعترفون بالارتباط اليهودي التاريخي بفلسطين، ولا بالصهيونية كحركة شرعية للتحرر

---

[403] مكتب الإحصائيات المركزي (إسرائيل)، "الواردات وفقًا لدول المشتريات والصادرات وفقًا لدول البيع"، في *ملخص إحصائي لإسرائيل*، (القدس: مكتب الإحصائيات المركزي، 2010).

[404] جمال عبد الناصر، *فلسفة الثورة* (القاهرة: دار المعارف، 1954)، 61.

الوطني، ففي الرواية المصرية، قامت بريطانيا بدور الداية، فيما دعمت فرنسا المولودة "إسرائيل"، وقامت الولايات المتحدة بتغذيتها بكافة الوسائل والسبل من أجل وضع إسفين في المنطقة والسيطرة على مواردها؛ ومن هذا المنطلق، فإن الكفاح الفلسطيني ضد الدولة اليهودية كان جزءًا لا يتجزأ من مواجهة مصر نفسها مع الاختراق الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وكان المصريون والفلسطينيون يحاربون في الأساس نفس القوات الأجنبية التي كانت عازمة على تقسيم الشرق الأوسط واستغلاله، ورغم أن البريطانيين والفرنسيين انسحبوا من المنطقة منذ زمن طويل، فقد بقيت إسرائيل؛ ومن منظور المصريين، فإسرائيل مجرد قاعدة استعمارية مطلقة العنان في طموحاتها، وهو ما يُعزى في جانب كبير منه إلى رعاية الولايات المتحدة لها.

وعلى خلفية هذه الآراء بشأن الصهيونية وطبيعة إسرائيل، لم يكن سلام مصر مع إسرائيل بالأمر البطولي أو الشجاع (أو أي وصف آخر ينم عن الإعجاب يستخدمه المراقبون الغربيون له)، وإنما هو نتيجة للطيش الذي تجسَّد في عهد السادات، إذ ضحى الأخير بالقضية الفلسطينية وشرف مصر ونفوذ القاهرة لقاء ثمن زهيد جدًّا، ولم تقلِّل الأجواء الاحتفالية التي أحاطت بالمعاهدة ولا التبجيل الذي عومل به السادات من وقع الحقيقة القائلة بأن كثيرين في مصر كانوا ينظرون للأمر على أنه مجرد حيلة إسرائيلية–أمريكية؛ وعلاوة على ذلك، فمنذ توقيع المعاهدة قامت إسرائيل بغزو لبنان مرتين (في عامي 1982 و2006)– ومكثت هناك حوالي عقدين من الزمن بين هاتين الحربين– بالإضافة إلى نشوب عدة اشتباكات حدودية وتوغلات محدودة، كما قامت إسرائيل بالإغارة على العراق، وقصفت سوريا، وطبقت قانونها في مرتفعات الجولان، وبنت 135 مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلنت القدس "موحدة وكاملة"، وقتلت أو سجنت أعدادًا لا تحصى من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛[405] وفي أثناء ذلك كله، كانت مصر– وهي أقوى دولة عربية– واقفة في صفوف المتفرجين،

---

405 بتسيليم، "مصادرة الأراضي والمستوطنات"، http://www.btselem.org/english/settlements/statistics.asp (تم الدخول عليه بتاريخ 6 ديسمبر 2010). وفقًا لبتسيليم كانت هناك حوالي 100 مستوطنة إضافية غير مسجلة رسميًّا في الضفة الغربية، وفي عام 2005، انسحبت إسرائيل من 21 مستوطنة في قطاع غزة.

وكانت القاهرة تحتَّج على ما يحدث على نحو كسيح في الأمم المتحدة، وتُعبِّر عن قلقها في وزارة الخارجية الأمريكية، وتسعى لدى الدبلوماسيين الإسرائيليين، لكنها كانت عاجزة على الدوام عن مواجهة السياسات الإسرائيلية العدوانية لسبب واحد ووحيد، وهو أنها كانت تريد ضمان وصول المعونة الأمريكية للخزانة المصرية؛ وبالنسبة للمراقبين المصريين، فقد كانت المعاهدة تُقيِّد القاهرة، كما أصبح من المستحيل على العرب أن يشنوا حربًا على إسرائيل، وعليه فإن هذه المعاهدة نفسها كان لها أثر عكسي تمامًا على السلوك الإسرائيلي، إذ لم تَعد هناك هواجس لدى إسرائيل من اندلاع حرب على جبهتها الجنوبية الغربية، وبالتالي فقد كانت مطلقة اليد في تنفيذ سياساتها بحصانة افتراضية.

كان الوقت صباحًا في القاهرة عندما جلس إسماعيل صبري عبد الله– نائب الرئيس الأول، ورئيس معهد التخطيط الوطني، ووزير التخطيط في عهد السادات– خلف مكتبه في منتدى العالم الثالث، وانخرط في مناقشة واسعة للسياسة المصرية، ورغم أنه كان يكبر في السن على نحو واضح (كان ذلك قبل سنوات قليلة من وفاته عام 2006)، فقد كان كاريزميًّا ومتوهجًا إلى حد كبير؛ وعندما بدأت المناقشة تدور حول السياسة الخارجية، سيطر موضوع إسرائيل بصورة حتمية، فرأى عبد الله أن العلاقة المصرية بالإسرائيليين هي إحدى نتائج الهيمنة العالمية الأمريكية، ولم يكن هذا الأمر بالمفاجئ، إذ كان عبد الله ماركسيًّا لم يتحول عن فكره، ولم يكن يبدو عليه الانزعاج من سقوط الشيوعية في وسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى الدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفيتي؛ وبسبب معارضته للولايات المتحدة والسادات عقب انفصاله عن الرئيس في أبريل 1975، أصبحت لدى عبد الله قناعة راسخة بعد الرحلة الشهيرة التي قام بها السادات إلى القدس وكامب ديفيد ومعاهدة السلام، إذ يقول: "لو أننا [في مصر] أردنا أن نحصل على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، فإننا بحاجة إلى قضاء الليل في تل أبيب." ورغم أن هذا التوصيف للعلاقة المصرية–الإسرائيلية قد يبدو فظًّا على ضوء الرومانسية الشديدة التي أحاطت بحقبة كامب ديفيد، فإن عبد الله كان محقًّا تمامًا فيما ذهب إليه.

فقبل رحلته إلى القدس في نوفمبر 1977، اعتقد السادات بأن مصر يمكنها أن تتمتع بعلاقات مع الولايات المتحدة تساوي تلك التي قامت بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن ذلك لن يحدث إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق بين المصريين والإسرائيليين، وعن ذلك يقول ويليام بي. كوانت كبير مديري سياسة

الشرق الأدنى في إدارة الرئيس جيمي كارتر: "عندما كان كارتر يتحدث للسادات حول نتائج السلام، قال كارتر في بعض ملاحظاته بأن علاقتنا بمصر سوف تكون عندها مثل علاقتنا بإسرائيل، ولم يقل أي شيء محدد في هذا الصدد، لكن المصريين أخذوا الأمر فيما بعد على أنه وعد بالمساواة بين الطرفين."[406] وربما يكون السادات قد أساء فهم كارتر، أو سمع فقط ما يريد سماعه، أو أن الرئيس الأمريكي كان غامضًا على نحو متعمد من أجل حَثِّ المصريين على قبول السلام؛ وأيًّا ما كان الأمر، فإن رواية كوانت عما حدث تؤكد ما ذكره إسماعيل صبري عبد الله بدقة، ذلك أن هناك منطقًا من ثلاثة مسارات يحكم العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر.

فمركزية إسرائيل في العلاقات المصرية–الأمريكية تضع فخًّا لم يكن يدور في حسبان المصريين، وربما كانت هناك علاقة استراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر، بيد أن المطلب غير الرسمي– القاضي بوجود علاقات جيدة بين مصر وإسرائيل– موجود في هذه العلاقات منذ البداية، مما جعل واشنطن منذ البداية تنظر دائمًا للقاهرة بعيني إسرائيل، ولا شك في أن الكونجرس في السنوات القليلة الماضية كرَّر قلقه بشأن الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في مصر، لكن الأولوية كانت دائمًا لمصالح إسرائيل، فخفَّت جهود الكونجرس لتخفيض حزمة المعونة العسكرية الأمريكية لمصر مع إحكام القاهرة لحصارها لغزة عام 2008، وانتهت بالتالي الشكاوى الإسرائيلية بشأن السلوك المصري في المنطقة الحدودية بين البلدين، لكن الأمر لم يَخلُ– بطبيعة الحال– من استثناءات، ففي يناير 2009 قَدَّم عضو الكونجرس أنتوني فاينر (العضو الديمقراطي عن ولاية نيويورك) مشروع قرار للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب يقضي بأن "تقوم الولايات المتحدة بمنع المساعدة العسكرية لمصر، وأن تُعبِّر عن رغبة الكونجرس في أن يتم تخصيص قيمة المساعدة العسكرية لمدة عام مالي كامل لتقديم مساعدة تأخذ شكل الدعم الاقتصادي،"[407] لكن مشروع فاينر لم يصدر أبدًا؛ وخلال صيف 2010، قَدَّم السيناتور روس فينجولد (العضو الديمقراطي عن ولاية وسكنسن)– بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن جون ماكين (العضو الجمهوري عن ولاية أريزونا)– مشروع قرار مجلس الشيوخ رقم 586 الذي

---

[406] ويليام بي. كوانت، رسائل إليكترونية للمؤلف، 14 أغسطس 2007 و19 نوفمبر 2010.

[407] *قانون مكافحة الإرهاب والإصلاح السياسي المصري*، قرار مجلس النواب 696، الكونجرس 111 (2009).

دعا مصر إلى إبطال قانون الطوارئ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإنهاء الاعتقالات العشوائية، ومنع التعذيب، ورفع القيود على حرية التجمعات، كما شَجَّع المشروع إدارة أوباما على جعل حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في صلب حوارها مع مصر، وأن تعمل على ضمان استقلال القضاء، وتمويل منظمات المجتمع المدني، وذلك بِغَضِّ النظر عما إذا كانت الأخيرة تحظى بموافقة الحكومة المصرية من عدمه؛[408] لكن هذا القرار لم يكن مُلزمًا، وظل على الرف حتى هزيمة السيناتور فينجولد في انتخابات نوفمبر 2010.

وادَّعى المصريون بأنهم يريدون التخلص من المنطق ثلاثي المسارات لعلاقتهم بالولايات المتحدة، لكنهم لم يُقدِّموا إلا القليل جدًّا من الأفكار الجيدة– هذا إن قَدَّموا شيئًا أصلًا– بشأن كيفية حدوث هذا الأمر، إذ فَضَّلوا إعادة توجيه علاقتهم بالولايات المتحدة لتتمحور حول التجارة والاستثمار؛ ورغم أن هاتين المسألتين كانتا مهمتين بالنسبة للقاهرة وواشنطن، فإنهما لم تكونا صالحتين كأساس لعلاقة استراتيجية؛ وحتى لو كانت القاهرة قد أعادت التفاوض بشأن نوع جديد من الاتفاقيات الثنائية أو التفاهمات قبل انتفاضة يناير 2011، فإن الكونجرس لم يكن مستعدًّا للموافقة على مخصصات المعونة لمصر مما أدى إلى إدهاش المصريين وإزعاجهم، فقبل سقوط مبارك كان المسؤولون المصريون والمتحدثون المرتبطون بالنظام الحاكم يشعرون بالإهانة عندما يجدون أن جزءًا كبيرًا من أهميتهم بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في إسرائيل، أو – تحديدًا– في القرب الجغرافي لمصر وتهديدها المحتمل لإسرائيل، ومن منظورهم الخاص فإن مصر– وهي وريثة حضارة عظيمة وأكبر دولة عربية والأكثر نفوذًا بين الدول العربية كلها– تستحق علاقة خاصة بالولايات المتحدة، وعن ذلك يقول مسؤول أمريكي كبير سابق له خبرة طويلة بالشرق الأوسط بأن ديناميكيات العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر تشبه قتال الإخوة المتصارعين للحصول على اهتمام أمهم، وربما كان هذا التشبيه مبالغًا فيه، لكنه يعكس بدقة ذلك الموقف التعس الذي وجد المصريون أنفسهم فيه.

[408] قرار مجلس الشيوخ رقم 586، الكونجرس 111 (2010).

ومن جانبهم، فقد بدا أن الأمريكيين أيضًا يفتقرون إلى أي أفكار بشأن كيفية جعل العلاقات المصرية–الأمريكية علاقات ثنائية فحسب، ففي الـ "بِلت واي" عقد الأمريكيون والمصريون مؤتمرات، وأصدروا تقارير، وعقدوا اجتماعات مائدة مستديرة، لكن كل ذلك كان عديم الفائدة، إذ كانت المشكلة هي كما حدَّدها أحد الخبراء بمصر في واشنطن، وهو مسؤول حكومي سابق، إذ قال بأن القاهرة وواشنطن لم تعودا تتقاسمان أي "مشروع كبير"، إذ أصبح السلام مع إسرائيل مؤسسيًّا، وانتهت الحرب الباردة، وتحسَّن الأداء الاقتصادي المصري على نحو أفضل بكثير لدرجة أن برنامج المعونة الاقتصادية الأمريكية أصبح على مشارف نهايته، كما أنه على الرغم من أن القاهرة كانت نِعم العون للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، فقد أصبحت العلاقة العسكرية مع مصر أمرًا ثانويًّا إلى حد كبير بالنسبة لواشنطن.

وبطبيعة الحال، فقد كانت الرغبة في التحرك بالعلاقات الأمريكية–المصرية–الإسرائيلية إلى علاقات ثنائية بشكل محدد وبصورة أكثر إيجابية أمرًا يدور في عقول المصريين ذوي العلاقات المباشرة بالحكومة أو المرتبطين بنظام مبارك، لكن بعض الليبراليين المصريين– الذين كانوا ينظرون للدعم الأمريكي لنظام مبارك على أنه أمر مثير للدهشة– لم يُصدِّقوا أن لواشنطن دورًا حاسمًا في المساعدة على بناء نظام أكثر ديمقراطية في مصر، كما أن أولئك الليبراليين لم يُصدِّقوا بأن واشنطن يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًّا في المنطقة، قائلين بأن ذلك يعود لعلاقتها بإسرائيل إلى حد كبير، وكان هذا الموقف متسقًا مع موقف الناشطين والفصائل والجماعات والحركات التي كانت تؤلف المعارضة المصرية؛ وربما كان من المبالغ فيه أن نعتقد بأن هذه الجماعات كانت تريد تقويض العلاقات الأمريكية–المصرية–الإسرائيلية، لكن العداء وانعدام الثقة في هذه العلاقات كانا منتشرين ومتأصلين إلى حد كبير في الخطاب السياسي المصري.

ومن المهم هنا التأكيد على أنه على الرغم من تأييد خدم النظام المصري في أواخر الثمانينيات وعلى امتداد عقد التسعينيات للعلاقات ثلاثية المسارات بكل ما فيها من تحديات، فإن المسألة لم تكن دائمًا كذلك، فبداية كان هناك الأعضاء الكبار في القيادة العسكرية المصرية مثل اللواء محمد عبد الغني الجمسي، وكان هؤلاء إما متشككين بشأن فوائد العلاقة بالولايات المتحدة، أو حتى معادين لها على

خط مستقيم، كما هو حال الفريق سعد الشاذلي، إذ تكشف مذكرات الشاذلي والجمسي عن قلق كبير بشأن الولايات المتحدة ونواياها، فكتب الشاذلي منتقدًا الدعم الأمريكي لمطالب إسرائيل في الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 مباشرة، وذلك فيما أعرب الجمسي عن عدم ارتياحه لما ترسله الولايات المتحدة من معدات عسكرية لمصر في أواخر السبعينيات، وخاصة بالمقارنة بما تحصل عليه الترسانة الإسرائيلية من أسلحة أمريكية؛[409] وعندما قام السادات بزيارته التاريخية للقدس في وقت متأخر من ذلك العقد، استقال وزير خارجيته إسماعيل فهمي– والد السفير نبيل فهمي الذي تحمَّل مسؤولية ثقيلة تتمثل في التعامل مع كارثة الرحلة 990 لشركة مصر للطيران باعتباره سفيرًا لمصر في واشنطن– احتجاجًا على الزيارة، وكان هذا نفس موقف نائب وزير الخارجية محمود رياض وسفير مصر إلى يوغوسلافيا مراد غالب؛ وحتى نكون مُنصفين، فلم تعكس استقالة فهمي بالضرورة عداءً أيديولوجيًّا نحو إسرائيل، فقد كان هناك اختلاف واضح بينه وبين السادات بشأن الاستراتيجية الدبلوماسية، إذ اعتقد وزير الخارجية بأن الرئيس كان يتخلى عن الكثير من البداية فيما بدا على أنه سوف يكون مفاوضات طويلة وشاقة مع الإسرائيليين، لكن معارضة إعادة توجيه السياسة الخارجية للقاهرة في الدوائر الرسمية كانت باهتة بالمقارنة بما فعلته المعارضة المصرية حيال هذه المسألة.

فقد كانت جماعة الإخوان المسلمون– أكثر من أي جماعة أخرى– على الخط الأول في معارضة القدس وواشنطن، إذ كانت جماعة الإخوان هي أول من سعى إلى دق أجراس الإنذار بخصوص خطر الصهيونية في الثلاثينيات؛ وفي السيتينيات، ورغم الشقاق الذي حدث مع أتباع سيد قطب الذين رأوا بأن النظام الناصري هو التهديد الأول، فإن المرشد العام حسن الهضيبي والتيار العام في جماعة الإخوان كانوا يعتبرون أن إسرائيل تُمثِّل مثابة التهديد الأكبر لمصر والحركة الإسلامية، ثم استحالت التسوية المؤقتة التي تمت بين النظام الحاكم والجماعة إلى نهاية مريرة بعد رحلة السادات للقدس، ولم تكن حقيقة أن السادات هو من أحيا جماعة الإخوان من جديد بعد سنوات القمع الناصري لها– حتى

---

[409] سعد الشاذلي، *عبور السويس*، (سان فرانسيسكو: مركز أبحاث الشرق الأوسط الأمريكي، 1980)؛ محمد عبد الغني الجمسي، *حرب أكتوبر: مذكرات المشير الجمسي* (القاهرة: مطابع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 1993).

إن كان ذلك من أجل مصلحته السياسية– ذات بال، إذ انخرط هذا التنظيم في معارضة مفتوحة للنظام الحاكم حول علاقاته بإسرائيل.

وفي غضون السنوات القليلة الأولى من عهد مبارك، تبنَّت جماعة الإخوان نبرة أقل حدَّة بشأن المسألة التوأم الخاصة بالولايات المتحدة وإسرائيل، لكن الجماعة بدأت مع نهاية ذلك العقد تُحمِّل القيادة المصرية مسؤولية الفشل في تحقيق مصالح القاهرة، ودعت إلى القضاء على إسرائيل؛ ففي فبراير 1987– على سبيل المثال– كانت رسالة المرشد العام محمد حامد أبو النصر مبطَّنة، لكنها كانت واضحة:

> إن أمن مصر... مرتبط تمامًا بأمن فلسطين، إذ كثيرًا ما تم غزو مصر من حدودها الشرقية، ولذلك فإن من مصلحة الوطن أن تكون هناك دولة شقيقة هناك تتعاون مع مصر في السراء والضراء.[410]

وعلاوة على ذلك، فلم يُمثِّل إخفاق القيادة المصرية في تحقيق ذلك– وفقًا لما ذكره أبو النصر– خيانة فحسب لموقف مصر التاريخي باعتبارها حامية المصالح العربية والإسلامية، بل لشرفها الوطني أيضًا.

ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية عام 1987، دخلت جماعة الإخوان– التي ظلَّت غير قانونية في تلك الفترة– في تحالف انتخابي مع حزب العمل الاشتراكي وأحزاب ليبرالية أخرى، فدافع البرنامج الانتخابي لما سُمي فيما بعد بـ "التحالف الإسلامي" عن تجميد التزامات مصر حيال معاهدة السلام نظرًا لانتهاك إسرائيل الثابت لتلك المعاهدة، والأدهى من ذلك أن ذلك الاقتراح قد أشار ضمنًا إلى شرعية المعاهدة لو التزمت إسرائيل بالتزاماتها، وهو الأمر الذي عُدَّ تطورًا هامًّا في موقف الجماعة، لكن البرنامج الانتخابي لم يُشِر إلى مزيد من التغييرات في موقف الإخوان المعادي لإسرائيل والولايات

[410] محمد حامد أبو النصر، "رسالة مفتوحة إلى الرئيس مبارك" [بالعربية]، *الشعب*، 17 فبراير 1987.

المتحدة، إذ عَرَّفَ الصهيونية على أنها "أخطر عدو يواجه مصر" ورفض العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن.[411]

ثم أكَّد الإخوان المسلمون على تلك الفكرة عندما عَقَدَ الرئيس جورج إتش. دبليو. بوش مؤتمر السلام في مدريد في أكتوبر 1991، فعشية تلك الجلسة الافتتاحية استخدم مرشد الإخوان جريدة *الشعب* –لسان حال حزب العمل الاشتراكي– لتحذير قرائها من المشاركة المصرية في مدريد، حيث إن هذا المؤتمر لم يكن سوى "تصفية" للقضية الفلسطينية؛ وبالنسبة للإخوان المسلمين، فلم تكن المساعي الأمريكية ترمي إلى تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وإنما– على غرار ما ردَّده المصلحون الإسلاميون والقوميون العرب في فترة سابقة– كانت تلك المساعي مجرد "محاولة لإجهاض أي محاولة لإعادة إحياء الأمة [العربية/الإسلامية] لاستعادة حيويتها ووحدتها؛"[412] وبالنسبة لمصر على وجه التحديد، فقد اعتقد الإخوان بشكل راسخ أن العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والقاهرة لم تؤدِّ إلى تقوية الأمن المصري، بل– على العكس من ذلك– شكَّلت تهديدًا للبلاد، فكان برنامج التحالف الإسلامي واضحًا في هذا الصدد، إذ ذهب إلى القول بأن

> خطر العلاقة الخاصة مع أمريكا على ضوء اتفاقيتها الاستراتيجية مع إسرائيل بناءً على تحيِّز واضح نحو إسرائيل يؤذي أمننا القومي، وعليه فإن هذا يُعدُّ سببًا واضحًا لرفض إعطاء [الولايات المتحدة] منشآت وقواعد عسكرية لقواتها أو السماح بمناورات مشتركة معها فوق أراضينا.[413]

---

[411] *الشعب*، "البرنامج الانتخابي لقائمة حزب العمل" [بالعربية]، القسم السابع.

[412] مصطفى مشهور، "هذا المؤتمر.. بين من؟ ومع من؟ ولمصلحة من؟" [بالعربية]، *الشعب*، 22 أكتوبر 1991.

[413] *الشعب*، "البرنامج الانتخابي لقائمة حزب العمل" [بالعربية]، القسم السابع.

ففي هذه الأسطر القليلة، لخَّص كاتبو مسودة البرنامج الانتخابي للتحالف المشكلة الرئيسية في العلاقات المصرية–الأمريكية ابتداءً من أواخر السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، فحيث إن واشنطن كانت تلعب دور حامي إسرائيل، فقد كانت تُشكِّل تهديدًا على مصر.

وعندما بدأ الجدل الدائر في مصر يتركَّز بصورة أكبر على الإصلاح السياسي والتغيير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهر الإخوان، وطفت على السطح انتقاداتهم للعلاقات الأمريكية–المصرية–الإسرائيلية، فركَّز محمد مرسي– رئيس المكتب السياسي لجماعة الإخوان وعضو مكتبها التنفيذي– على هذا التغيير عندما لاحظ أنه على عكس خطاب واشنطن في عهد بوش، فإن الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا لتعزيز الديمقراطية في مصر، وأضاف مرسي بأن إسرائيل ليست لديها مصلحة في أن يكون هناك نظام ديمقراطي في مصر، لأن مثل هذا النظام "سوف يؤدي ما هو أكثر من أجل دعم الفلسطينيين؛"[414] لكن التنظيم لم يُسقط تمامًا روايته التقليدية بشأن ما يُوهن مصر والمنطقة عمومًا، ففي مقابلة تمت عام 2007 مع رؤساء تحرير موقع إسلام ويب.كوم الموالي للإخوان، قال د. محمد السيد حبيب– النائب الأول لرئيس الإخوان المسلمين– بأن "هناك مشروعًا إسرائيليًّا–أمريكيًّا يهدف إلى إذلال الأمة، وإضعاف معتقداتها، والتسبب في فساد أخلاقي بها، والعمل على سلب ونهب خيراتها، ومحو خصوصيتها الثقافية، وعلى ذلك فإن هذا المشروع يهدف إلى تقطيع أوصال المنطقة وإعادة رسم خريطتها."[415]

أما أقرب البيانات الأكثر موثوقية لجماعة الإخوان بشأن العلاقة ثلاثية المسارات فهو يعود إلى حملتها الانتخابية عام 2010، وهو البيان الذي يُعتبر أكثر حذرًا ودقة إن لم يكن الأكثر تأكيدًا على هذه العلاقة؛ ففي الجزء القصير الذي تناول الأمن القومي، لاحظت الجماعة أن قيادة مصر المنهارة

---

[414] "مقابلة مع رئيس القسم السياسي لجماعة الإخوان المسلمين"، أجرى المقابلة موقع إخوان ويب، 8 أغسطس 2008، http://www.ikhwanweb.com/print.php?id=17489.

[415] "حبيب يتحدث عن برنامج حزب الإخوان المسلمين والحوار مع الغرب: مقابلة تم إجراؤها مع نائب الرئيس محمد السيد حبيب"، مقابلة أجراها موقع إخوان ويب، 11 نوفمبر 2007، http://www.ikhwanweb.com/print.php?id=14689.

للمنطقة والعالم الإسلامي ترتبط على نحو مباشر بعلاقة القاهرة بواشنطن، وهو ما جعل مصر قوة "ثانوية" و"خاضعة" في العالم العربي والإسلامي؛ وبالنسبة للقضية الفلسطينية، أعادت جماعة الإخوان التأكيد على "مقاومة الاحتلال الغاشم للأراضي العربية والإسلامية،" وأعربت عن دعمها "للشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية للعدوان الصهيوني،" كما دعت إلى "مقاومة كاملة للتطبيع الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني مع الكيان الصهيوني، وإلغاء أي اتفاقيات تدعم هذا التطبيع؛" وفي تحدٍّ مباشر للحكومة المصرية التي أقامت– بالتعاون مع إسرائيل– *حجرًا صحيًا* حول قطاع غزة، طالب الإخوان بـ "رفع الحصار المضروب على غزة، وفتح معبر رفح على نحو دائم للمقيمين في القطاع المحاصر... وإقامة منطقة حرة بين قطاع غزة ومصر مما يؤدي إلى إنقاذ السكان المحتاجين في القطاع المحاصر؛"[416] وفي برنامجهم الانتخابي، كان الإخوان المسلمون عازمين على نحو واضح على إحراج النظام الحاكم في أكثر القضايا الحساسة التي تحيط بالعلاقات الثابتة للحكومة المصرية بإسرائيل والولايات المتحدة، وهي القضايا التي تراوحت بين فكرة تطبيع العلاقات بين القاهرة والقدس، وسياسة مصر تجاه غزة، وصولًا إلى كيفية تقليص العلاقات الاستراتيجية بالولايات المتحدة لقوة مصر ونفوذها.

ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الوحيدة التي قامت بتمرد مفتوح على النظام الحاكم بشأن سياساته نحو إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة، فعلى امتداد الطيف السياسي– بدءًا بالناصريين وحزب التجمع اليساري وانتهاءً بالوفد– عارضت الأحزاب المصرية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ونظرت للولايات المتحدة على أنها منحازة على نحو كبير ضد الفلسطينيين والقضية العربية،[417] وإذا كانت الأحزاب السياسية غير مؤثرة بصورة كبيرة في البيئة السياسية المصرية التي تم

---

[416] الإخوان المسلمين، "القسم الرابع: القيادة الإقليمية"، في *البرنامج الانتخابي لجماعة الإخوان المسلمين— انتخابات مجلس الشعب 2010* [بالعربية]، 34–36.

[417] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "قاعدة بيانات الأحزاب السياسية العربية: مصر: حزب الوفد الجديد"، *برنامج الحكم في المنطقة العربية*، http://www.arabparliament.org/countries/bycountry.asp?pid=62&cid=5 (تم الدخول عليه بتاريخ 6 ديسمبر 2010).

إخصاؤها، فقد بعثت وجهة النظر المذكورة الروح في النقابات المهنية النشطة التي جرى تسييسها على نحو متزايد، وهي النقابات التي كانت في بعض الأوقات تحت سيطرة جماعة الإخوان المسلمين، وخاصة تلك النقابات التي تُمثِّل الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين،[418] أما اتحاد كُتَّاب مصر– الذي جرى إنشاؤه بناءً على رغبة من الرئيس السادات عام 1975– فقد كان استثناءً لهذه القاعدة،[419] إذ لم تتغير تركيبة مجلس الاتحاد إلا في القليل النادر بعدما سيطر عليه الإخوان المسلمون رغم أن هذا الاتحاد كان حَسَّاسًا إزاء الموضوعات المتعلقة بالدين والأفكار الدينية، فعلى سبيل المثال، أيَّد اتحاد الكُتَّاب جهود وزارة الثقافة في الرقابة على الكتب التي قيل إنها مهينة للإسلام، ولم يكن اتحاد الكُتَّاب بِدعًا بين النقابات المهنية الأخرى في مصر، إذ عارض بثبات تطبيع العلاقات المصرية– الإسرائيلية، وقال الكُتَّاب بأنه رغم أن مصر وإسرائيل تتمتعان بعلاقات دبلوماسية، فإنهم مصممون على معارضة الاتصال بالإسرائيليين، نظرًا للاحتلال المستمر لفلسطين، وبناء المستوطنات على أراضٍ فلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وبالتزامن مع هذا "الاستعمار"، فهناك أيضًا حرمان للفلسطينيين من حقوقهم؛ بيد أن التزام كُتَّاب مصر بموقف الاتحاد الرسمي حدث له استثناء واضح، ففي أبريل 1994، وعقب سبعة أشهر من توقيع اتفاقيات أوسلو التي ألزمت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض لوضع نهاية لصراعهما، قام أحد الكُتَّاب المسرحيين البارزين في مصر– أحمد سالم– بقيادة سيارته حتى وصل إلى إسرائيل، وفي كتابه حول هذه الرحلة ("رحلة إلى إسرائيل") سجَّل سالم التنافر الإدراكي الذي انبثق عن هذه الرحلة التي استغرقت ثلاثة أسابيع؛[420] وفي معرض ردِّه على منتقديه، قال سالم بأن الأمر لم يحوِ إعجابًا ولا هيامًا، وإنما حب استطلاع، ورغبة في أن ينزع من نفسه الكراهية التي دامت عقودًا بسبب الحروب والسلام العدائي؛ ورغم أن زيارة سالم لم تكن

---

[418] للحصول على مناقشة كاملة بشأن علاقة جماعة الإخوان بالنقابات المهنية، انظر كاري روزفسكي ويكهام، *تعبئة الإسلام: الدين، والنشاط، والتغيير السياسي في مصر*، (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2002).

[419] "القانون رقم 1975/65: بخصوص اتحاد الكتاب" في *الموسوعة المصرية للتشريع والقانون* [بالعربية]، المجلد 13، تحرير عبد المنعم حسني، (القاهرة: مركز حسني للدراسات القانونية، 1988)، 466–490.

[420] كان العنوان الإنجليزي لهذا الكتاب هو A Drive to Israel: An Egyptian Meets his Neighbors، ورقة مركز ديان 128، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 1994).

الأولى من نوعها بالنسبة للمصريين، فإن مكانته ورفضه التام للمقاطعة الشاملة التي تبنَّتها نقابته لإسرائيل– وإسرائيل في حد ذاتها– كانت مثيرة للصدمة.

وبعدما بيعت حوالي 60,000 نسخة من "رحلة إلى إسرائيل" في مصر، وبعد ست زيارات أخرى للدولة اليهودية، قام اتحاد الكُتَّاب بطرد سالم عام 2001، فقاضى سالم الاتحاد حتى يلغي قراره وكسب دعواه عام 2002، لكنه استقال من عضويته بمجرد أن حصل على عضوية اتحاد الكُتَّاب مرة أخرى؛ ومن جانبه فقد استمر الاتحاد في جهوده لتشويه سالم، فظلَّت مسرحياته مكتوبة لكن لم يتم عرضها على خشبة المسرح، وتم تجميد معاشه، كما تم تجنبه على نطاق واسع، بيد أنه ظل "علي سالم"، فاستمر يكتب للجريدة العربية المملوكة للسعوديين– *الحياة*– وحصل على شهرة في الغرب بسبب استعداده لزيارة إسرائيل، وتأييده المعلن للسلام، بالإضافة إلى شجبه الصريح لتنظيم القاعدة، لكن من المستبعد أن يقوم كُتَّاب كثيرون آخرون بعدما حدث لسالم بكسر موضوع التطبيع المحظور، وهو الأمر الذي كان مجلس الاتحاد يهدف إلى تحقيقه على نحو محدد.

وربما تكون قصة سالم متطرفة في أبعادها، إذ قام بقيادة سيارته متوجهًا إلى إسرائيل التي جاب أنحاءها لمدة ثلاثة أسابيع، وكتب كتابًا عن هذه الرحلة، ثم عاد إلى هناك المرة تلو الأخرى، لكن هناك مخاطر مهنية لأولئك الذين قاموا بما هو أقل مما فعله سالم، ففي سبتمبر 2009– على سبيل المثال– وجدت امرأة تُدعى هالة مصطفى نفسها في مشكلة مع نقابة الصحفيين، إذ كانت مصطفى محلِّلةً في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المرتبط بالحكومة، وكانت تشغل منصب رئيس تحرير مجلة *الديمقراطية*، كما كانت عضوة في لجنة السياسات المتنفذة في الحزب الوطني الديمقراطي، ومعروفة لدى المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط في البِلت واي، ودرست في جامعة ميرلاند، وقضت بعض الوقت كزميلة زائرة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، لكن مصطفى تجاوزت الخط الذي وضعته نقابة الصحفيين بمنع الاتصال بالإسرائيليين عندما قابلت السفير الإسرائيلي في القاهرة شالوم كوهين، الذي طلب مساعدتها لعقد مؤتمر يضم إسرائيليين ومصريين وأمريكيين لمناقشة عملية السلام بعد خطاب الرئيس أوباما في القاهرة بتاريخ 4 يونيو 2009، ولم تكن مقابلة مصطفى لكوهين سرًّا، إذ تتطلب الحركة الروتينية للسفير الإسرائيلي في القاهرة إخطارًا مسبقًا وتأمينًا حتى تتم، فقابلته

مصطفى، لكنها رفضت مساعدته فيما طلبه، ورغم ذلك فإن مقابلتها المجاملة للمسؤول الإسرائيلي كانت كافية لوضعها في بركة مياه ساخنة، إذ هدَّدت تلك المقابلة عضوية مصطفى في نقابتها، وتم شجبها في الصحافة، وفي نهاية الأمر، تلقت تحذيرًا من نقابة الصحفيين.[421]

ولم يكن من المفاجئ أن تقوم الجماعات المعارضة المصرية بمعارضة إسرائيل والولايات المتحدة وعلاقة القاهرة بالطرفين، فقد دفعت هذه الجماعات بأن معاهدة السلام تجعل المصريين يشعرون بالضعف، كما أنها تقيِّد مصر وتُشوِّه سياستها الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، كان تحديث القوات المسلحة المصرية الذي تكفلت به الولايات المتحدة يجري ببطء متعمد، ويَهدف إلى جعل الجيش في وضع دفاعي فقط؛ وعلاوة على ذلك، فإن مصالح مصر القومية– كما عَرَّفها على الأقل الرئيس السابق حسني مبارك خلال ثلاثة عقود قضاها في السلطة– كانت مرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة في عدة مسائل إقليمية هامة، تشمل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والجهادية Jihadism العابرة للبلدان، وإيران، وعلى الرغم من ذلك فإن كثيرًا من المصريين أيَّدوا القضية الفلسطينية، ونظروا إلى حرب واشنطن العالمية على الإرهاب على أنها حرب ضد الإسلام، كما أنهم لم يكونوا قلقين على نحو مفرط من البرنامج النووي الإيراني، وهو موقف وصفه أحد المسؤولين الكبار السابقين في إدارة بوش كالتالي: "ربما لا يتفق المصريون معنا حول جملة من القضايا وهم يخبروننا بذلك، لكنهم دائمًا ما كانوا يعملون معنا، وكانت هذه هي الحالة في الانسحاب من غزة [عام 2005]، إذ كنا حلفاء في هذه المسألة."[422]

ولم تكن المخاطر التي تحيق بالنظام الحاكم المصري من جراء علاقاته بواشنطن والقدس بالأمر الذي يمكن إنكاره بشأن الصلة بين هذه العلاقات والمعارضة السياسية الداخلية، إذ يقول بعض المحللين والمراقبين بأن الغزو الأمريكي للعراق كان لحظة حاسمة عندما اتصل الأمر بالسياسة في مصر، فقد

---

[421] وكالة الصحافة الفرنسية، "كاتب مصري يتحدى اتحاد الكتاب بشأن 'تحذيره' من الذهاب لإسرائيل"، *الشرق الأوسط*، 3 فبراير 2010، http://www.aawsat.com/english/news.asp?section=5&id=19745.

[422] مقابلة مع مسؤول حكومي أمريكي سابق في واشنطن العاصمة، 22 نوفمبر 2010.

مثَّلت تلك الحرب نقطة تحوّل أدت إلى ظهور حركة الاحتجاج "كفاية" واندفاع ناشطي المعارضة المصرية نحو الأضواء على الساحتين الوطنية والعالمية، لكن ظهور لجان شعبية في 2000–2001 تأييدًا للانتفاضة الفلسطينية الثانية قبل حركة كفاية أعطى زخمًا لتطور المعارضة غير الرسمية التي لم تكن مؤلفة من سياسيين، وإنما من ناشطين سياسيين واجتماعيين بصفة عامة؛ وبالنظر إلى انقلاب يوليو 1952 والاحتجاجات الطلابية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فقد كان ظهور تلك اللجان مؤشرًا على الصلة بين فلسطين ولحظات التوتر السياسي الداخلي الكبير في مصر.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تشن فيه "عملية حرية العراق" كانت المعارضة المصرية– التي كانت غاضبة بالفعل بسبب الانتفاضة الثانية، وعجز القاهرة أو عدم استعدادها لفعل شيء بهذا الشأن– متفجرة، ففي أول يوم كامل من أيام الغزو– 20 مارس– سمحت وزارة الداخلية بمظاهرة معادية للحرب في ميدان التحرير، وكان الهدف هو السماح للمصريين "للتعبير عن سخطهم" وذلك من خلال صبِّ جام غضبهم على واشنطن على مرمى حجر من السفارة الأمريكية في القاهرة، وبالسماح لهذه المظاهرة بالخروج أمل الرئيس مبارك في أن يضع نفسه هو وحكومته في موضع مريح في مجرى الرأي العام المصري، لكن مبارك أخطأ في حساباته، إذ هاجم المتظاهرون– كما كان متوقعًا– إدارة بوش لحربها على العراق، كما هاجموا إسرائيل، لكن أمرًا ما حدث بعد ذلك كان أكثر دلالة بما يمكن أن يكون مقلقًا لمبارك، إذ تحوَّلت الانتقادات اللاذعة للولايات المتحدة وإسرائيل لتصبَّ أنفاسها اللاهبة على مبارك ووريثه المتوقع جمال مبارك، فعبَّر المصريون عن احتقارهم لعائلة مبارك، مستخدمين سياسات واشنطن المفترسة مبررًا لهم، وحطوا من قدر "التوريث العائلي"، وأعلنوا أن النظام غير شرعي لسببين مهمين: الأول هو ما أعلنه المحتجون من أن العلاقات الاستراتيجية للقاهرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل تجري ضد الرأي العام، والثاني هو ما كشفوه من أن النظام الحاكم مُعرَّض للهجوم عليه في أهم مسألة على الإطلاق وهي وطنيته، إذ ألم يكن النظام الحاكم مستمرًّا في حكم البلاد بسبب الاختراق الغربي للمنطقة؟ ورغم أن مبارك قد أشار على إدارة بوش بعدم شن الحرب على العراق، فقد ساعد على إشعال فتيل هذا النزاع، أو بمعنى آخر، كان المتظاهرون في وسط مدينة القاهرة يقولون بأن مصر لو كانت ديمقراطية حقًّا فلا بد وأن تقاوم الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولم تكن لهذه الصلة أن تبدو أوضح مما حدث في حدثين تاليين هزَّا الشرق الأوسط، إذ قامت إسرائيل بغزو لبنان في يونيو 2006 بعد حادثة حدودية قامت فيها الجماعة الإرهابية حماس بقتل ثلاثة جنود إسرائيليين؛ وفي أثناء تلك العملية، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتنفيذ استراتيجية مزدوجة تهدف إلى تحطيم حزب الله بأقصى قدر ممكن من ناحية، وإقناع الشعب اللبناني– من خلال الهجوم عليه– بأن دعمه لحزب الله سيكون له ثمن باهظ عليه أن يدفعه من ناحية أخرى؛ فقامت الحكومة المصرية (ومعها نظيراتها في أوروبا والسعودية والأردن والأراضي الفلسطينية ودول عربية أخرى) بدعم الغزو الإسرائيلي ضمنيًّا أملًا في إيقاع هزيمة بحزب الله، مما سيجعل جيش الدفاع الإسرائيلي القوي يُحبط المطامح الإقليمية لإيران راعية حزب الله الرئيسية، لكن التكتيكات الإسرائيلية والمشاهد التي بثتها قناة الجزيرة بعد ذلك أسفرت عن امتعاض وغضب داخل العالم العربي وخارجه، فوضع تأييد مصر لإسرائيل مبارك في موضع الدفاع، واندلعت المظاهرات في القاهرة لشجب موقف الحكومة، وهو ما كان يشير على نحو واضح إلى أن الرأي العام المصري كان أقل اهتمامًا بكثير بالتهديد المزعوم الذي يُشكِّله محور حزب الله–إيران من الخطر الثابت الذي تُمثِّله إسرائيل، وأدى غضب الرأي العام بالإضافة إلى الحقيقة التي مؤداها بأن إسرائيل كانت تكسب الحرب إلى تراجع القاهرة عن موقفها بعد أسابيع قليلة، فذهب مبارك إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ أرسل جمال ومسؤولين مصريين آخرين إلى بيروت في فترة السكون التي أعقبت القتال مباشرة تعبيرًا عن التضامن مع الشعب اللبناني، لكنه مع حلول ذلك التوقيت كان الدمار قد تم فعلًا، فلم تستطع بعثة مبارك الصغير أن تُخفي الحقيقة القائلة بأن الحكومة المصرية ساندت الإسرائيليين في معركتهم ضد حزب الله،[423] وأصبحت الملصقات التي تحمل صور حسن نصر الله– زعيم حزب الله– والأعلام اللبنانية ترفرف هنا وهناك في القاهرة أثناء العمليات القتالية وبعدها، وهو ما أظهر المعارضة الشعبية لموقف الحكومة.

وفي واقع الأمر، فقد كان مشهد هذه المعارضة مثيرًا للذهول في بعض الأحيان، ففي مسيرة نظَّمها حزب الغد في مساء أحد الأيام في سبتمبر 2006 في منطقة باب الشعرية في وسط البلد، رفع المنظمون ملصقًا ضخمًا يُصوِّر مؤسس الحزب– أيمن نور الذي كان يعاني في سجن مصري–

[423] السابق.

مجاورًا لملصق مساوٍ له في الضخامة لنصر الله؛ وبالنظر لما حدث في لبنان قبل هذه المظاهرة بأسابيع قليلة، فلم تكن المظاهرة المصرية محل سخرية كما هو واضح، لكنها كانت عصيِّة على التصديق، إذ كان حزب الغد مخلصًا في مدح كل من نور– الذي كانت إدارة بوش تدافع عن قضيته كليبرالي شجاع عارض نظام مبارك الشمولي– ونصر الله– قائد المنظمة التي وصفها مسؤول أمريكي بأنها "فريق إرهابي من الدرجة الأولى"– جنبًا إلى جنب، وكأن هذا لم يكن كافيًا، إذ قام مؤيدون لحزب الغد بوضع صور للرئيس مبارك وأسرته على شاشة ضخمة.

وكان الحادث الثاني الذي أكَّد على أن علاقات مصر بالولايات المتحدة وإسرائيل كانت مصدر معارضة لنظام مبارك هو ذلك الذي وقع في ساعات الصباح الأولى من يوم الذكرى عام 2010 على بعد 100 ميل تقريبًا من ساحل غزة، ففي الساعة 4:30 صباحًا بالتوقيت المحلي، انقضَّ أفراد من القوات الخاصة الإسرائيلية من طائرات الهليكوبتر على العبَّارة التركية ماڤي مرمرة Mavi Marmara وسيطروا عليها، وفي أثناء العملية قتلوا ثمانية أتراك وأمريكيًّا واحدًا من أصل تركي، وكانت هذه العبَّارة جزءًا من أسطول صغير مكوَّن من ست سفن كانت متوجهة لقطاع غزة بهدف كسر الحصار الإسرائيلي المضروب على تلك المنطقة ذات المليون ونصف المليون نسمة والتي كانت تحت سيطرة حماس منذ يونيو 2007، فنزل الإسرائيليون على السفينة بعدما رفضت أوامر البحرية الإسرائيلية بتغيير مسارها والتوجه نحو أشدود، ومن جانبها فقد وصفت الحكومة التركية ما فعلته إسرائيل بأنه "قرصنة"، واستدعت سفيرها، وطلبت تقديم اعتذار من الدولة اليهودية، وحَمَّل رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان– الذي كان ذا شعبية في العالم العربي بسبب موقفه من السياسة الإسرائيلية ضد غزة– إسرائيل المسؤولية عن الحادث الذي وقع على ظهر السفينة التي تحمل العلم التركي بالإضافة إلى الظروف التي يمر بها الفلسطينيون في غزة؛ وفي واقع الأمر، فقد أدى خطاب إردوغان ومواقفه الحادة بين العرب العاديين إلى أن يتساءل النقاد الأتراك عما إذا كان رئيس الوزراء هو جمال عبد الناصر الجديد.

ومن جانبها، فقد صُعقت المعارضة المصرية لهذا الحادث وغضبت له، إذ لم يعد الأتراك– وهم غير عرب– يقودون المنطقة ضد السياسات الإسرائيلية– وهو الأمر الذي كانت المعارضة تؤمن بأنه الدور المناسب للقاهرة– وإنما كانت الحكومة المصرية أيضًا شريكًا مستعدًّا لدعم إسرائيل (بمباركة من إدارتي

بوش وأوباما) لإبقاء غزة محاصرة، ولم يكن تواطؤ مصر مع إسرائيل بشأن غزة بالأمر الجديد في واقع الحال، فخلال "عملية الرصاص المصبوب" التي شنتها إسرائيل، وكانت تستهدف حماس في غزة في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009، ظلَّت الحكومة المصرية ثابتة على موقفها القاضي بإغلاق الحدود حتى لا يقوم سيل من الفلسطينيين– يضمون مسلحين– بدخول سيناء للهرب من الإسرائيليين، كما عملت حادثة القافلة البحرية التركية على توضيح مدى تحالف القاهرة بالقدس وواشنطن، وهو ما أدى إلى ما مزيد من المعارضة لمبارك ونظامه.

وكما هو الحال بالنسبة للأحزاب والمعارضة التي ظهرت في الفترة التي تلت الانقلاب مباشرة، فلم يكن المصريون متفقين حول شيء كاتفاقهم حول الأمور الوطنية؛ ولو نظرنا إلى ما يقوله الإخوان والناصريون واليساريون وحركة كفاية والمجموعات الاحتجاجية الأصغر والأكثر تنوعًا (وهي المجموعات التي ظهرت على مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بانتماءات أيديولوجية مختلفة)، لوجدنا أنهم جميعًا يتقاسمون نفس القناعة الوطنية، فبالنسبة لهم كانت مصالح واشنطن في المنطقة ضارة بها، إذ كانت تهدف إلى تقسيم المنطقة في سبيل جعلها أكثر أمنًا لتنهب نفطها، مما سيطيل أمد التفوق السياسي والاقتصادي والعسكري الغربي بالإضافة إلى أمن إسرائيل، وهي تلك القاعدة الأمامية التي عفا عليها الزمن للإمبريالية الغربية، والتي سعت إلى تحطيم الحقوق العربية والفلسطينية المشروعة في فلسطين؛ وفي هذا السياق، فإن كلًا من نظامي أنور السادات وحسني مبارك في حالة تواطئ تامة في العلاقة الاستراتيجية بالولايات المتحدة وإسرائيل، وهي العلاقات الثلاثية التي أدت إلى تدهور سيادة مصر وتوجه سياستها الخارجية الطبيعية، ولو لم يكن هناك تحالف مع واشنطن والقدس– وهو الأمر الذي كان ممكنًا فقط في ظل نظام سياسي سلطوي– لربما كانت القاهرة تقود المنطقة في معارضة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بدلًا من أن تُسهل تنفيذها، ولم تكن هذه العواطف في صالح العلاقات بالولايات المتحدة في مصر ما بعد ثورة يوليو، ورغم أن خرق هذه العلاقات كان احتمالًا مستبعدًا، فقد كان من المحتمل أن تختلف القاهرة مع واشنطن بشأن قضايا إقليمية هامة كعملية السلام، وحماس، والتقارب مع إيران (وهو الأمر الذي ستتم مناقشته بالتفصيل في الفصل السابع).

المعاناة القاسية من الإرهاب

لو كان لحزمة المساعدات ومنطق المسارات الثلاثة التي تحكم العلاقات المصرية–الأمريكية أن تُسبب توترًا في تلك العلاقة، فقد كُتب لمسألة الإرهاب المخيفة أن تؤدي إلى مستوى جديد وكامل من التماحك بين البلدين، فكما هو الحال بالنسبة لكبار السن من الأمريكيين الذين لا يزالون يروون كل ما حدث في 22 نوفمبر 1963 عندما اغتيل الرئيس جون إف. كينيدي، فهناك أمريكيون– وخاصة من أهل نيويورك وواشنطن– ممن خبروا هجمات 11 سبتمبر، وهم يستطيعون أن يرووا لك كل شيء عما فعلوه في ذلك الثلاثاء المشرق: ما الذي أكلوه في وجبة الإفطار، وما الذي كانوا يرتدونه، ومن هو أول شخص رآه كل منهم بعدما سمع بالخبر، وما الذي قالوه، إذ غَيَّرت الصدمة وضخامة أعداد القتلى والتدمير الذي أصاب مانهاتن السفلى والبنتاجون من الطريقة التي يعيش بها الأمريكيون، وكيف يرتحلون وينظرون للعالم، وأصبحت حواجز جيرسي، وإدارة أمن المواصلات، وقانون باتريوت علامات بارزة في الحياة اليومية الأمريكية، سواء ألاحظ الناس ذلك أم لا، وفي الخارج– وخاصة في الشرق الأوسط– عانت السياسة الخارجية الأمريكية مما يشبه الثورة، ففي خلال التسعينيات قامت واشنطن بتقديم دعم كبير للقاهرة في حرب الأخيرة مع تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، بيد أن مشهد جراوند زيرو– حيث انهار برجا مركز التجارة العالمي– قد غَيَّر من توجهات السياسة الأمريكية، فمن ناحية ظلَّ مبارك حليفًا للولايات المتحدة إلى حد كبير، إذ قدَّم خدمات مخابراته في التحقيق مع المشتبه بهم من تنظيم القاعدة، لكن كان هناك– من ناحية أخرى– اعتقاد قوي في واشنطن بأن الزعيم المصري كان يحكم نظامًا أدى بطبيعته الشمولية إلى تلك المصيبة الإرهابية التي هدَّدت الأمن الأمريكي نفسه على نحو مباغت، وهي الحقيقة التي نجم عنها تحوُّل في تعامل واشنطن مع مصر والشرق الأوسط عمومًا، فأسفر الأمر عن وضع الولايات المتحدة في بؤرة الجدل الداخلي في مصر بشأن البلاد ونظامها السياسي ومستقبلها.

ولأسباب واضحة، كان هناك تركيز كبير على السعودية بعد 11 سبتمبر، فمن بين 19 خاطفًا للطائرات التي اصطدمت بمركز التجارة العالمي والبنتاجون– مما أدى إلى مصرع 2,980 شخصًا– كان هناك 15 سعوديًّا، كما كان أسامة بن لادن– زعيم تنظيم القاعدة السابق والمطلوب رقم واحد في العالم في الوقت نفسه– من مدينة جدة التي تُطلُّ على ساحل البحر الأحمر في السعودية، وهو سليل إحدى العائلات الأكثر بروزًا وثراءً في المملكة؛ ونظرًا لتلك الظروف، فلم يكن هناك ما يثير الدهشة عندما أصبحت السعودية موضوعًا لما لا يَقِلُّ عن 139 كتابًا وورد ذكرها فيما لا يُحصى من البيانات الرئاسية، والخطب الكبرى، وشهادات الكونجرس، وتقارير الصحف، ومقالات الرأي منذ ذلك اليوم المشؤوم.[424]

لكن هناك أمرًا مفقودًا في كل ما قيل حول السعودية، وهو دور المصريين في الإرهاب العابر للحدود، فوفقًا لمعايير كثيرة، اضطلعت مصر بدور هام في المعركة ضد الإرهاب، لكنها أيضًا كانت مصدرًا له، إذ كان محمد عطا– الذي قاد الفرق الأربعة التي ارتكبت هجمات 11 سبتمبر– مصريًّا ذا وجه قاسٍ من منطقة الجيزة بالقاهرة، وكان يعمل مُخطِّطًا مدنيًّا، ولم يكن عطا سوى جندي ميداني في حركة جهادية أوسع تُعَدُّ معروفة بتورط المصريين بها، فالشيخ عمر عبد الرحمن، ومحمد عاطف (الملقب بأبي حفص المصري)، وأبو عبيدة البنشيري، وأبو أيوب المصري، وسيف العدل، وسيد إمام الشريف، ومحمد حسن خليل الحكيم، وأحمد محمد حامد علي، وعبد الله أحمد عبد الله، ومصطفى أبو اليزيد، وعلي محمد، وأيمن الظواهري كانوا جميعًا مصريين؛ وتُمثِّل هذه المجموعة طبقة القادة والدعائيين واللوجستيين والمخططين العسكريين لشبكة واسعة من الإرهابيين العالميين ومؤيديهم، وكان هؤلاء من المنحدرين من طليعة الإخوان المسلمين الذين اقتنعوا بكتاب سيد قطب "معالم في الطريق" في منتصف الستينيات، وكانوا توَّاقين إلى مغادرة مصر وغيرها من مجتمعات الجاهلية لتأسيس مجتمع تكون فيه السيادة المطلقة لله.

[424] لا ينطبق ذلك على كتب الأطفال أو الكتب التي تم طبعها على حساب مؤلفيها.

وفي الأعوام التي أعقبت الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، أصبح أسامة بن لادن تلميذًا لواعظ فلسطيني يُدعى عبد الله عَزَّام، وكان عزام– الذي تعلم بجامعة الأزهر في القاهرة، ثم قابله ابن لادن في جامعة الملك عبد العزيز في جدة– يدافع عن جهاد لا مهادنة فيه ضد الشيوعية الإلحادية للاتحاد السوفيتي والانحلال الأخلاقي للغرب، على أن عزام لم يكن هو الإسلامي الكاريزمي الوحيد الذي أثَّر على مسار ابن لادن في تلك الفترة، إذ دخل أيمن الظواهري– الذي تُطارد تسجيلاته الصوتية والمرئية المهددة بأعمال العنف جموع الشعب الأمريكي منذ 11 سبتمبر– إلى الدائرة المقربة من ابن لادن في الثمانينيات أيضًا.

وللوهلة الأولى، يبدو من المستبعد أن يكون الظواهري هو العقل المدبر للجهاد العالمي، فهو طبيب أطفال له نظارة بِسُمكِ زجاجة الكوك، ونشأ في ضاحية المعادي بالقاهرة، وهي الضاحية التي كانت في فترة طفولته– كما هو حالها إلى حد كبير اليوم– بمثابة ملجأ من أوجاع القاهرة، وتُعدُّ شوارعها المحفوفة بالأشجار والمتفرعة عن الطرق الرئيسية أكثر هدوءًا من وسط البلد، وتُحيط الأسوار بظلها الفخمة المملوكة للطبقة العليا، كما تسكن الطبقة المتوسطة العليا في مبانٍ سكنية مريحة؛[425] وقد أصبح الظواهري راديكاليًّا في سن الخامسة عشرة، ثم انتهى به الأمر إلى قيادة أشهر الجماعات المتطرفة في مصر– "تنظيم الجهاد" المسؤول عن اغتيال الرئيس أنور السادات– وعلى ذلك فإن كبار السن يتذكرون عند سماعهم اسم الظواهري في نشرات الأخبار كيف كانت محاكمته عن التآمر لاغتيال السادات، إذ قبع في قسم منعزل عن بقية المسجونين في قفص الاتهام الضخم، بينما كان يقول لوكالات الأنباء العالمية التي تتابع المحاكمة:

---

[425] في كتابه *بحثًا عن القاعدة: قيادتها، وأيديولوجيتها، ومستقبلها*، (واشنطن العاصمة: مطابع معهد بروكنجز، 2008)، وصف بروس رايدل خلفية الظواهري بأنها "الطبقة المتوسطة العليا"، وقد كانت أسرة الظواهري فعلًا بارزة، إذ كان والده أستاذًا لعلم الأدوية في جامعة عين شمس، وكان جده لأمه رئيسًا لجامعة القاهرة، ومؤسِّسًا لجامعة الملك سعود في السعودية، وسفير مصر في باكستان واليمن والسعودية، بيد أن لورانس رايت يكشف عن أن والديه قد ربياه في سلم اجتماعي أدنى من مستوى عائلته بدرجة أو اثنتين.

نريد أن نقول للعالم أجمع من نحن؟ ولماذا جئنا إلى هنا؟ وما الذي نريد أن نقوله؟ نحن مسلمون، نحن مسلمون نؤمن بديننا، وعلى ذلك، فقد بذلنا كل ما في وسعنا من أجل إقامة دولة إسلامية ومجتمع إسلامي، وقد ضحينا، ولا زلنا على استعداد لمزيد من التضحيات في هذا الطريق. نحن الجبهة الإسلامية الحقة والمناهضة الإسلامية الحقيقية هنا. والآن، وكَرَدٍ على سؤالنا الثاني "ما الذي جاء بنا إلى هنا؟" فقد أحضرونا لسببين: الأول هو أنهم يحاولون إجهاض الحركة الإسلامية المتمددة التي تُهدِّد العملاء الخونة للنظام الحاكم، والثاني هو تكملة مؤامرة إخلاء الساحة تمهيدًا لاختراق صهيوني لها، وهي المؤامرة التي صرَّح بها العميل الغبي أنور السادات.[426]

وتكشف هذه السطور القليلة حرفيًّا عن كل ما كانوا يريدون تحقيقه من وراء اغتيالهم للرئيس المصري، فقد أكد تبرير الظواهري المبادئ العقائدية المركزية في التيار الراديكالي الإسلامي الذي أنشأه سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق".

وبعدها تم سجن الرجل الذي أصبح دعامة أساسية في جماعة ابن لادن لمدة ثلاث سنوات في سجن مصري لضلوعه في مؤامرة قتل الرئيس السادات؛ ومع حلول منتصف الثمانينيات، كان تنظيم الجهاد منظمة مشلولة، إذ كانت قياداتها إما ميتة أو في غياهب السجون أو مبعثرة هنا وهناك، ولما كان هذا التنظيم يفتقر للموارد البشرية والمالية لشنِّ حملة جهادية ضد النظام الحاكم في مصر، فلم يكن من خيار أمام الظواهري عند خروجه من السجن سوى شق طريقه نحو المركز الرئيسي للحركة الإرهابية العابرة للحدود والتي كانت آخذة في التشكل، والموجودة في بيشاور بباكستان؛ وهناك كان اكتشاف الظواهري لابن لادن، فقد كان ذلك السعودي بالنسبة له فرصة، إذ كان لثروة عائلته الهائلة، وراديكاليته

[426] بيتر إل. بيرجن، *أسامة بن لادن الذي عرفته: تاريخ شفوي لقائد تنظيم القاعدة*، (نيويورك: فري برس، 2006)، 65.

التي لا تهاون فيها، وكاريزميته المتقدة أن تؤدي كلها إلى إعادة إيقاد جذوة الجهاد؛[427] وكانت وجهة النظر السائدة وسط المحلِّلين والمراقبين هي أن تنظيم الظواهري قد أصبح خاضعًا للقاعدة عندما اندمج التنظيمان رسميًّا في يونيو 2001؛[428] ومن الناحية المالية، كان هذا الأمر سليمًا، فقد أنقذت أموال ابن لادن الوفيرة تنظيم الجهاد من الانسحاب لعالم الظلال، إذ لم تكن لدى ذلك التنظيم سوى موارد هزيلة لشن حرب مقدسة، ولو لم يكن الظواهري وجد كفيله السعودي، فلربما انتهى به الحال إلى أن يكون مثل أحمد جبريل، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، ونايف حواتمة، قائد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إذ قضى هذان الراديكاليان العجوزان جُلَّ السنوات الثلاثين الماضية في الخطف والإثارة والتهديد، لكنهما لم يحققا الكثير من ناحية العمل الفعلي على الأرض.

لكن الأمر كان مختلفًا تمامًا بالنسبة لتنظيم الجهاد الذي تزَّعمه الظواهري وتم وضعه تحت سيطرة تنظيم القاعدة، فكما أوضح لورانس رايت في عمله القيِّم "البرج الذي يلوح في الأفق"، كان ابن لادن من جوانب كثيرة ساذجًا ومعرضًا للتلاعب به، وكان لهذه الصفة الطفولية جنبًا إلى جنب مع مهارات الظواهري كمقاتل سياسي مخضرم تأثير مدمر على كل المنافسين الطامحين للحصول على ثقة ابن لادن ورعايته، ولم يَقم المصري بمحوِّ منافسيه ممن كانوا سيصبحون مستشاري ابن لادن أو المنظرين المستقبليين له فحسب، وإنما تخلص أيضًا من الطبقة الثانية في تنظيم القاعدة، فعندما غادر ابن لادن السودان في عام 1996 كان كل حرسه ومخططيه العسكريين وموظفي ماليته من المصريين المرتبطين بشكل أو بآخر بالظواهري وتنظيم الجهاد التابع له؛[429] وبهذه الطريقة، أصبح تنظيم القاعدة "المركزي"– للتفرقة بينه وبين التنظيم المرتبط به في اليمن، وتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، والجماعة العاملة في الجزائر تحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي– يحمل مِسحة مصرية صميمة.

---

[427] للحصول على وصف كامل للمقابلة الأولى بين الظواهري وابن لادن، أنظر: لورانس رايت، *البرج الذي يلوح في الأفق: تنظيم القاعدة والطريق إلى 11 سبتمبر*، (نيويورك: فانتيج بوكس، 2006) خاصة الفصل السادس.

[428] أنظر فواز جرجس، *العدو البعيد: كيف أصبح الجهاد عالمياً؟* (نيويورك: مطابع جامعة كامبريدج، 2009)، ورايت، *البرج الذي يلوح في الأفق*.

[429] السابق.

كان الظواهري وابن لادن من أصول تنتمي للطبقتين المتوسطة والعليا، وفي معظم الأحوال، فإن قادة الجماعات المتطرفة كانوا يعملون كأطباء ومهندسين وصيادلة وبيطريين وضباط عسكريين، وهي الحالة التي تدفع إلى نقاش ساخن حول سببها، فقد لاحظ كثير من العلماء والمحللين هذه النقطة، لكن قلَّة– إن كان هناك أحد أصلًا– هي التي قدَّمت إجابة شافية لهذا الوضع،[430] ومن ناحية أخرى فهناك ظاهرة مساوية في إثارة الحيرة بشأنها، وهي الجنود الميدانيون في الحركة الجهادية العابرة للحدود، إذ لماذا يستجيب هؤلاء الشباب لتلك الدعوة؟[431] إذ يبدو لأعداد كبيرة منهم أن التوجه السياسي والفرصة الاقتصادية المحدودة والأيديولوجيات المتطرفة المتاحة لهم– وهي كلها أمور صارت موجودة في مصر المعاصرة– عناصر تلعب دورًا كبيرًا في رفعهم السلاح لمعالجة مظالمهم السياسية، ورغم تلال الأوراق التي يُنتجها الباحثون حول ما يدفع هؤلاء الشباب نحو الجهاد، فإن أفضل إجابة هي تلك التي قدَّمها الكاتب المصري علاء الأسواني في عمله النقدي للظروف الاجتماعية والسياسية، والمسمى "عمارة يعقوبيان"؛ ففي الطبعة التاسعة من ذلك الكتاب، يتقصى الأسواني حياة المقيمين في العمارة رقم 34 من شارع طلعت حرب بوسط مدينة القاهرة خلال حرب الخليج الأولى، وأحد هؤلاء المقيمين هو طه– وهو الابن الذكي الموهوب لبوَّاب العمارة– الذي يريد أن يُحسِّن مركزه الاجتماعي والاقتصادي بحيث– من ضمن أمور أخرى– يستطيع أن يتزوج حبيبته بثينة، لكن طه يفتقر إلى المزايا غير الرسمية التي

---

[430] تُمثِّل إحدى الاستثناءات لذلك القحط في تقصي أسباب هذه الظاهرة هو مقال دييجو جامبيتا وستيفن هرتوج، "مهندسو الجهاد"، *أبحاث علم الاجتماع* 2007–10، قسم الاجتماع، جامعة أكسفورد، أكسفورد، المملكة المتحدة، 2007، http://www.nuff.ox.ac.uk/users/gambetta/engineers%20of%20jihad.pdf

[431] بروس هوفمان، *داخل الإرهاب*، طبعة منقحة، (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2005)؛ روبرت إيه. بيب، *الموت في سبيل النصر: المنطق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري*، (نيويورك: راندوم هاوس، 2005)؛ روبرت إيه. بيب، "المنطق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري"، *مجلة العلوم السياسية الأمريكية* 97، العدد 3 (أغسطس 2003): 343–361؛ مارك سيجمان، *فهم الشبكات الإرهابية*، (فيلادلفيا: مطابع جامعة فيلادلفيا، 2004)؛ ألين بي. كرويجر وجتكا ماليكوفا، "التعليم، والفقر، والإرهاب: هل هي علاقة طارئة؟"، *مجلة الآفاق الاقتصادية* 17، العدد 4 (نوفمبر 2003): 119–144؛ مارثا كرينشو، "منطق الإرهاب: السلوك الإرهابي كمنتج للاختيار الاستراتيجي"، في *أصول الإرهاب: العوامل النفسية والأيديولوجية والنظرية وحالات العقل*، تحرير والتر رايخ (واشنطن العاصمة: مطابع مركز وودرو ويلسون، 1998)، 7–24.

يحظى بها أقرانه في مصر المعاصرة، إذ ليست لديه "واسطة" أو معارف من ذوي السطوة، كما أن لديه القليل من المال؛ ونتيجة لذلك، فقد حاول أن يسلك إحدى الطرق الموثوقة للقفز في السلم الاجتماعي الاقتصادي في مصر، إذ حاول أن ينضم لكلية الشرطة، لكن طلبه رُفض لأن أباه كان بوابًا وضيعًا، فأصبح طه بدوره راديكاليًّا، والتحق بالجماعة الإسلامية بينما كان يدرس في جامعة القاهرة، ثم تم إلقاء القبض عليه بسبب احتجاجه على عملية عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة؛ وفي أثناء اعتقاله، تم ضربه واغتصابه.

ويُعَدُّ الموضوع الذي تناوله الأسواني في تعليقه الاجتماعي مألوفًا لأولئك الذين يُولون اهتماما شديدا بالتغييرات التي طرأت على مصر منذ عهد السادات، فعلى نحو إجمالي تُعتبر ورطة طه مشابهة لبطل رواية يوسف القعيد "الحرب في بر مصر"، ففي تلك الحكاية الرمزية التي تكشف عن الآمال الزائفة للناصرية، ونفاق السنوات الأولى من حكم السادات، يصبح شخص يدعى "مصري"– وهو كائن بلا صوت– وأسرته معرضين للفساد والقسوة من الطبقات العليا، بالإضافة إلى البيروقراطية المصرية اللاإنسانية، ومع انعكاس الفترات المختلفة التي تعالجها هاتان القصتان، يموت "مصري" ببطولة في معركة خلال حرب أكتوبر 1973، بينما ينال طه الشهادة في عملية إرهابية يُقتل فيها ضابط كبير في جهاز أمن الدولة.

ومن الواضح أن القعيد كان مُهتمًّا بتحويل المصري العادي إلى أسطورة، فرغم الإذلال الذي يعانيه الأخير في حياته، فهو نبيل ومخلص في ولائه لمصر، أما رسالة الأسواني فإنها مختلفة كليًّا عن ذلك، كما أنها تُعَدَّ مؤشرًا على التغيرات التي حدثت في مصر في الفترة ما بين إصدار هذين الكتابين، فطه– الذي يواجه خيارات متناقضة في مجتمع يمتدح بلسانه فقط أفكار المجتمع الواحد والعدالة والأمانة لكنه في حقيقة الأمر مجتمع فاسد متوحش بشدة– يصبح مسلحًا بالأيديولوجيات المتطرفة، وينتهي به الأمر ليس فقط إلى الانصراف تاركًا بثينة وأسرته خلفه، وإنما أيضًا يغادر المجتمع المصري برمته، إذ ينسحب إلى معسكر سري في الصحراء خارج القاهرة– فيما يتصوره التعبير النهائي عن المجتمع الإسلامي الكامل– قبل أن يتم إرساله في مهمته، ورغم أن القعيد والأسواني يكتبان عن فترتين مختلفتين، فإن الديناميكية التي كتب بها الأسواني كانت موجودة في المجتمع حتى قبل أن ينشر القعيد

كتابه عام 1978، ففي أبريل 1974– على سبيل المثال– قامت مجموعة من المسلحين تحت قيادة فلسطيني يدعى صالح سرية بمحاولة للسيطرة على الكلية الفنية العسكرية كخطوة أولى نحو تنفيذ انقلاب يُطيح بالنظام المصري ويُقيم دولة إسلامية، ورغم أن تلك المؤامرة قد فشلت وتم الحكم على سرية بالإعدام، فإن الهجوم كان صاعقًا للكافة، إذ كان هجومًا جريئًا لأنه استهدف الجيش، كما أنه كان الهجوم الأول من نوعه لجيل جديد من المتطرفين.

ومنذ ظهور كتاب "معالم في الطريق"، وبلا فائدة ترجى من إرشاد قطب بسبب إعدامه عام 1966، انخرط الإسلاميون في نقاش حاد حول الوصفة التي وضعها الأب الروحي للمؤمنين الحقيقيين الذين يعيشون في مجتمع يعيش في مرحلة الجاهلية، وبينما كان هناك إجماع عام على "الانفصال" الذي قال به قطب عن العالم من حولهم، فقد كان هناك خلاف في الرأي حول درجة ذلك "الانسحاب"،[432] إذ قال فصيل بأن هذا الأمر سيؤدي إلى الحفاظ على الذات مما كان كافيًا لإعلان مستتر عن تكفير المجتمع المصري، ويُعتبر مفهوم التكفير هو المفهوم المركزي الذي أدى إلى انشقاق هذا الفصيل عن جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام حسن الهضيبي عام 1965؛ في حين ذهب ناشطون آخرون إلى الحصول على قوة كافية من أجل إسقاط الحكومة القائمة وإعادة إنشاء مجتمع يتماشى مع المثاليات الإسلامية؛[433] وذلك فيما ذهبت فئة ثالثة إلى الإعلان الصريح عن التكفير، وانسحبت فعليًّا من المجتمع، بحيث لم يكن لزامًا عليها أن تنخرط في ذلك المسار الذي دعت إليه الفئتان السابقتان.

وكانت المخاطر عالية في هذا النقاش بشأن المعالجة اللاهوتية الملائمة لمجتمع كان تنظر له الدوائر الإسلامية على أنه خارج الدين، لكن النتيجة العملية كانت واحدة بِغَضِّ النظر عن كيفية النظر إلى المسألة، فالمجتمع المصري كان في حالة من الجاهلية تجعل القانون الوضعي فيه أعلى من شريعة الله، وهو ما يجعله هدفًا للجهاد، وكان هذا الفكر هو الذي أدى إلى الهجوم على الكلية الفنية العسكرية، واغتيال السادات، والتمرد ذي المستوى المنخفض الذي شَنَّه المتطرفون الإسلاميون ضد الدولة

---

[432] جيل كيبل، *التطرف الإسلامي في مصر: النبي والفرعون*، ترجمة جون روتشيلد، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1993)، 74–76.

[433] السابق.

المصرية في التسعينيات، بالإضافة إلى تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998، وضرب المدمرة الأمريكية يو إس إس كول، وأخيرًا تنفيذ الاعتداءات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001، وكان الحادث الأخير هو ما عجَّل باهتمام واشنطن بتطورات السياسة الداخلية في مصر.

مسئولية الرجل الأبيض؟

منذ الخمسينيات، كانت هناك ثلاث مصالح تقود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهي ضمان سريان موارد الطاقة من المنطقة على نحو حر، وحماية أمن دولة إسرائيل، وألا تهيمن قوة أخرى– بخلاف الولايات المتحدة– على الشرق الأوسط؛ وكانت هناك تنويعات على هذه الأهداف السياسية العريضة، فعلى سبيل المثال، لم يَعد منع اختراق موسكو للمنطقة قضية رئيسية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، وغالبًا ما أشار المراقبون إلى "كبح الدول المارقة" و"محاربة الإرهاب" كإضافتين إلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ومن الممكن أن تكون المسألة كذلك فعلًا في نهاية المطاف، خاصة على ضوء "الكفاح الكوني" الذي شنَّه تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، لكن مواجهة تحدي الإرهاب لم تكن حكرًا على الشرق الأوسط، ولا شك في أن جذور ذلك الصراع كانت موجودة في الشرق الأوسط، لكن المعركة باتت عالمية في واقع الأمر؛ وبالنسبة لمشكلة ما يُسمى بالدول المارقة– وهي البلدان التي كانت تهدد القواعد الإقليمية للعبة التي وضعتها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها– فهي مجرد اشتقاق من مصلحة واشنطن في النفط وإسرائيل وهيمنتها الإقليمية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت واشنطن طويلًا على تنفيذ سياسة يمكن وصفها بصورة دقيقة على أنها "الاستقرار السلطوي".

ففي نهاية عام 1979، ألَّفت متخصصة في السياسة الخارجية تدعى جين كيركباتريك –التي أصبحت فيما بعد سفيرة لإدارة ريجان في الأمم المتحدة– مقالًا في مجلة *كومنتري*– وهي منبر للمحافظين

الجدد– تحت عنوان "الديكتاتوريات والمعايير المزدوجة"،[434] وفي الظروف القائمة في تلك الفترة قالت كيركباتريك بأن هناك إشارات مزعجة تقول بارتباط عالمي للقوى (وهو مفهوم سوفيتي كان يشير إلى المعايير الواسعة للنفوذ النسبي لدولة ما، بالإضافة إلى قوتها ومكانتها) يتحوَّل من الولايات المتحدة إلى غيرها، ففي يناير 1979 هرب الشاه المؤيد للولايات المتحدة من بلاده مع اجتياح الثورة لها وإعلان جمهورية إيران الإسلامية، وفي يوليو من نفس العام، انهار حكم العائلة التي تحكم نيكاراجوا والتي كانت صديقة لواشنطن، فبدلًا من عائلة سوموزا التي حكمت بلادها كعميل للولايات المتحدة منذ الثلاثينيات، حلَّت جبهة تحرير الساندنيستا الوطنية– المتحالفة مع كوبا– محلَّها، ثم سقطت نيكاراجوا لتدور في الفلك السوفيتي؛ وتم نشر مقال كيركباتريك في الوقت الذي بدأت فيه أزمة الرهائن في إيران، ففي 4 نوفمبر اقتحم ثوريون السفارة الأمريكية في طهران، وأخذوا 50 دبلوماسيًّا أمريكيًّا وجنديًّا للمارينز رهائن لمدة بلغت بعد ذلك 444 يومًا؛ وبالتزامن مع ذلك الاقتحام، شهدت إيران موجة من الاحتجاجات المعادية لأمريكا، حيث شارك مئات الآلاف– وربما وصل عددهم إلى ملايين– من الإيرانيين في تلك المظاهرات وهم يهتفون صائحين في المدن الرئيسية عبر البلاد "مركَ بر أمريكا!" (الموت لأمريكا!)؛ وبعد شهر من نشر مقال "الديكتاتوريات والمعايير المزدوجة"، غزا السوفيت أفغانستان، وهي المغامرة التي خاضتها موسكو لتنتهي إلى فشل مزرٍ بعدها بعقد كامل، لكن هذا الأمر كان في حينه يبدو وكأنه مؤشر مثير للقلق، لأن السوفيت– الذين انتهزوا فرصة الضعف الأمريكي– قاموا بعمل من شأنه تغيير الميزان الجيوستراتيجي في منطقة جنوب غرب آسيا على نحو دائم.

وبالنسبة لكيركباتريك وآخرين، فقد كان تأكيد الرئيس جيمي كارتر على حقوق الإنسان سببًا في ورطة واشنطن على الصعيد العالمي، إذ كانت المخاطر– وفقًا لكيركباتريك– عالية جدًّا في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية حتى أنها غطَّت على العناية بطبيعة النظم الحاكمة طالما كان قادة تلك النظم متحالفين مع الولايات المتحدة؛ وعلى الصعيد الفعلي، كان هذا الأمر يعني بأن حقوق الإنسان، والحقوق السياسية والشخصية، وسيادة القانون، والمحاسبة لا بد ألا تكون موضعًا لاهتمام واشنطن في خضم علاقاتها مع حلفائها؛ ومرة أخرى، فإن هؤلاء القادة

[434] جان جي. كيركباتريك، "الديكتاتوريات والمعايير المزدوجة"، *كومنتري*، (نوفمبر 1979): 34–45.

كانوا محل تهديد من جماعات معادية لأمريكا، سواءً أكانوا من الإسلاميين الداعين لدولة دينية أو الثوريين الماركسيين، وعليه فقد كان على واشنطن أن تدعم حلفاءها غير الديمقراطيين، وبِغَضِّ النظر عن مدى الوحشية أو القمع الذي تمارسه تلك الديكتاتوريات، فإن محمد رضا بهلوي وأناستاسيا سوموزا كانا أفضل بكثير من الزعيم الثوري الإيراني آية الله خميني وزعيم الساندنيستا دانييل أورتيجا.

وبدا أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة– مدفوعة بأحداث أواخر السبعينيات– قد أخذت بالتوصية السياسية التي وضعتها كيركباتريك؛ وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، قامت هذه الإدارات بتنفيذ سياسة تؤكد على توفير الاستقرار للحكام المستبدين المتحالفين مع واشنطن، ففي واحدة من الخطب الهامة في أواخر الحرب الباردة، وقف الرئيس رونالد ريجان في ظل بوابة براندنبرج وجدار برلين الذي قَسَّم المدينة وقال: "يا سيد جورباتشوف: حطم هذا الجدار!" ففي تلك الكلمة، كان ريجان يلتمس من نظيره السوفيتي أن يُحرِّر شعوب الكتلة الشرقية برمتها– لا سكان برلين الشرقية وشعب ألمانيا الشرقية فحسب؛[435] ورغم ذلك، وبالنظر إلى الافتقار الواضح للديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط، كان ريجان– الذي عادة ما يُشير إلى الولايات المتحدة على أنها منارة الحرية في العالم كله– صامتًا معظم الوقت فيما يختص بهذا الجزء من العالم طيلة فترة حكمه.

أما سنوات جورج إتش. دبليو. بوش، فقد مَيَّزتها الواقعية في السياسة الخارجية، وهو ما كان متسقًا مع تفكير كيركباتريك قبل تلك الفترة بعقد كامل، فأرسل بوش 500,000 جندي إلى الخليج الفارسي وصحاري السعودية لمواجهة صدام حسين، لا بسبب نسخة العراق من الحكم الشمولي، وإنما بسبب قيام الزعيم العراقي بغزو الكويت وإعلانها محافظة تابعة لبلاده، ولو كانت واشنطن والمجتمع الدولي قد قبلا بعدوان بغداد لأصبح هذا الغزو سابقة من شأنها تعقيد المصالح العالمية للولايات المتحدة؛[436] وفي سياق تبريره لإرسال قوات أمريكية للخليج الفارسي، أعلن الرئيس بوش أن أحد أهداف إدارته هو

---

[435] رونالد ريجان، *ملاحظات على علاقات الشرق بالغرب عند بوابة براندنبرج في برلين الغربية*، 12 يونيو 1987، http://www.reagan.utexas.edu/archives/speeches/1987/061287d.htm.

[436] انظر ريتشارد إن. هاس، *حرب الضرورة وحرب الاختيار: مذكرات عن حربي العراق*، (نيويورك: سايمون آند شستر، 2009)، 132–133.

إقامة "النظام العالمي الجديد"،[437] لكن بوش كان مهتمًا على نحو أكبر بالحفاظ على نظام دولي هادئ– وهو هدف بعيد المنال بالفعل– بدلًا من النظر إلى طبيعة الدول التي تؤلف المجتمع الدولي.

ثم أشار خليفة بوش– بيل كلينتون– في فترة مبكرة من حكمه إلى أنه يريد أن يتحرك بعيدًا عن نموذج "الاستقرار السلطوي" لصالح سياسة خارجية تعتمد على التأكيد على "توسيع الديمقراطية" في أنحاء العالم من بين أهداف أخرى،[438] لكن الوضع ظل كما هو في الشرق الأوسط، إذ تزامن تنصيب كلينتون تقريبًا مع بلوغ حملة الإرهاب التي شنتها الجماعة الإسلامية على مصر ذروتها، وعن ذلك يقول مسؤول كان يعمل في الإدارة في تلك الفترة: "شعرنا بالحاجة إلى مساندة مبارك ضد المتطرفين."[439] وهو نفس المسؤول الذي كشف عن أن الإدارة كانت لديها سياسة لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكنها اتجهت نحو عملية السلام، إذ اعتقد فريق كلينتون بأنه لو تم حل الصراع العربي–الإسرائيلي على نحو شامل، فإن المبرر من وراء وجود دول الأمن القومي– وخاصة مصر– سوف يتلاشى، مما يُمهد الطريق نحو إقامة نظم حكم أكثر انفتاحًا ومحاسبة.

وبأي مقياس موضوعي، فإن سياسة "الاستقرار السلطوي" قد عملت لما يربو على الثلاثين سنة، ولم ينقطع إمداد النفط من المنطقة سوى مرة واحدة مع حظر تصدير النفط الذي قام به السعوديون عام

---

[437] جورج إتش. دبليو. بوش، *خطاب أمام جلسة مشتركة للكونجرس بشأن أزمة الخليج وعجز الميزانية الفيدرالية*، مكتبة ومتحف جورج بوش الرئاسي، 11 سبتمبر 1990، http://bushlibrary.tamu.edu/research/public_papers.php?id=2217&year=1990&month=9. وقد استخدم بوش مصطلح "النظام العالمي الجديد" أيضًا في خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة للكونجرس بتاريخ 6 مارس 1991: جورج إتش. دبليو. بوش، *خطاب أمام جلسة مشتركة للكونجرس عن انتهاء الصراع في الخليج الفارسي*، مكتبة ومتحف جورج بوش الرئاسي، 6 مارس 1991، http://bushlibrary.tamu.edu/research/public_papers.php?id=2767&year=1991&month=3.

[438] أنتوني ليك، *ملاحظات أنتوني ليك: "من الاحتواء إلى التوسع" في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة*، واشنطن العاصمة، 21 سبتمبر 1993، http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/lakedoc.html.

[439] مقابلة مع مسؤول سابق في الحكومة الأمريكية، واشنطن العاصمة، 5 سبتمبر 2007.

1973، بيد أن ذلك الحظر لم يَدُم إلا على نحو مؤقت، إذ لم يستغرق سوى ستة أشهر، رغم أنه تسبَّب في متاعب اقتصادية للولايات المتحدة، وذلك فيما ظلَّت إسرائيل آمنة؛ ومنذ معاهدة السلام التي أبرمتها مع مصر عام 1979، لم تواجه الدولة اليهودية احتمال خوض حرب على كل الجبهات مع جيرانها؛ ومنذ منتصف السبعينيات، قَلَب هنري كيسنجر مصر، فأصبحت واشنطن هي القوة الأولى في المنطقة بلا منازع؛ ولا شك في أنه كانت هناك نكسات لهذا الوضع، فإلى جانب الحظر النفطي، كانت الثورة الإيرانية لطمة للولايات المتحدة، ففي إحدى الضربات التي وجهتها إيران للولايات المتحدة، تحوَّلت تلك الدولة من حليف استراتيجي إلى قوة معادية، مما جعل المسألة أكثر تعقيدًا وتكلفة بالنسبة لواشنطن في تنفيذ أهدافها، لكن الولايات المتحدة– من خلال العون الذي قدَّمته دول مثل مصر– استطاعت تحقيق مصالحها الإقليمية الرئيسية.

وأصبح هناك إكليشيه يقول بأن "كل شيء قد تغيَّر في 11 سبتمبر"، فمع النظرة المتأخرة لما حدث في تلك الآونة، يبدو مثل هذا الإكليشيه حافلًا بالعواطف، لكنه يُعد صحيحًا من نواحٍ كثيرة، إذ أفسحت العولمة السعيدة التي حدثت في أواخر التسعينيات الطريق لمشهد أكثر قتامة وهولًا للعالم وللتهديدات الموجهة نحو الولايات المتحدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤولًا كبيرًا سابقًا في مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية– لاري سي. جونسون– قد كتب مقالًا في صحيفة *نيويورك تايمز* تحت عنوان "التهديد المتضائل للإرهاب" بتاريخ 10 يوليو 2001 قال فيه بأن الخطورة على أمريكا من الإرهاب قد انتهت إلى درجة أصبح معها مثل هذا الأمر مما يمكن تجاهله إلى حد كبير، وبعدها بشهرين اثنين فحسب نشرت *التايمز* عدة افتتاحيات تحت عنوان "الحرب على أمريكا: الهجوم الذي لا يسبر غوره"، و"حرب بلا أوهام"، و"كيف نحمي الوطن؟"، و"احتمالات الإرهاب البيولوجي"، و"الحدود الآمنة"؛[440] وكان الاختلاف الهائل في النظرة العامة للعالم بين مقال جونسون وما تم نشره لاحقًا في

---

[440] لاري سي. جونسون، "التهديد الإرهابي المتضائل"، *نيويورك تايمز*، 10 يوليو 2001؛ *نيويورك تايمز*، "الحرب ضد أمريكا: تهديد لا يسبر غوره"، 12 سبتمبر 2001؛ *نيويورك تايمز*، "حرب بلا أوهام"، 15 سبتمبر 2001؛ جوزيف إس. ناي، "كيف نحمي الوطن"، *نيويورك تايمز*، 25 سبتمبر 2001؛ *نيويورك تايمز*، "احتمال الإرهاب البيولوجي"، 26 سبتمبر 2001؛ ستيفن إي. فلين، "حدود أكثر أمناً"، *نيويورك تايمز*، 1 أكتوبر 2001.

الصحف في مدة لا تتجاوز الستين يومًا عميقًا، وإذا كان لهذا الأمر أية دلالة، فقد عكس تحوّلًا مفاجئًا وكبيرًا في المزاج الوطني.

وفي إطار البحث عن إجابات حول ما حدث في 11 سبتمبر، سعى بعض الأمريكيين إلى الانسحاب من العالم الخطر، بينما رأى آخرون أن الهجمات تُعَدُّ دعوة للعمل العسكري من أجل حماية طريقة الحياة الأمريكية، بيد أن فريقًا ثالثًا انتقد السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتصل بالشرق الأوسط ودعم واشنطن لإسرائيل، وانتهى هذا الفريق إلى أن الولايات المتحدة نفسها محط لوم للمأساة التي أصابتها؛ وفي الأيام التي أعقبت الهجمات، كان هناك خوف طاغٍ من التعرض لضربة أخرى في أي وقت وفي أي مكان، وعلى ذلك فقد كان هذا النوع من المناقشات أمرًا غير مستحب في الخطاب السياسي الأمريكي، وفي الوقت نفسه قامت مجموعة صغيرة من المسؤولين الأمريكيين بإعادة تقييم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، رغم أنهم لم يتساءلوا عن قوة الصلات التي تجمع أمريكا بإسرائيل؛ وبينما كانت النيران لا تزال مشتعلة في مانهاتن السفلى والبنتاجون، تخلص هؤلاء المسؤولون تمامًا وبهدوء من الإطار الذي كانت جين كيركباتريك قد لخَّصته ببلاغة قبل 22 عامًا، ورغم أنه كان هناك جهاز بيروقراطي كامل مُخصَّص لتطوير وتعزيز وتنسيق الجهود الأمريكية لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن هذا الأمر كان ذا أهمية محدودة عندما تم اتخاذ قرارات في واشنطن بخصوص الشرق الأوسط في 10 سبتمبر 2001.

فبعد يوم واحد من الاعتداءات، صار ما يحدث داخل الدول العربية– من انتهاكات لحقوق الإنسان، وفرص اقتصادية محدودة، وإتاحة الأيديولوجيات المتطرفة، والطبيعة الشرسة للنظم الحاكمة في الشرق الأوسط– ذا أهمية عظمى فجأة بالنسبة لواشنطن من أجل حماية الولايات المتحدة ومصالحها والشعب الأمريكي؛ فمن أجل "تجفيف منابع" الإرهاب، شرعت إدارة الرئيس جورج دبليو. بوش في العمل على تعزيز التغيير الديمقراطي في العالم العربي، فقال المُنظرِّون لهذه السياسة بأن حالة الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، وإتاحة الأيديولوجيات المتطرفة في النظم السلطوية في الشرق الأوسط– وخاصة فيما يتعلق بمصر، بالإضافة إلى السعودية– قد أدت إلى خلق الإرهابيين، فلو كان أولئك الشباب الساخطون قد استطاعوا رفع مظالمهم من خلال مؤسسات ديمقراطية، لما تورط أحد منهم في تفجير

السفارتين الأمريكيتين، والهجوم على السفن الأمريكية، وقيادة طائرات لتصطدم بمبانٍ في مانهاتن السفلى وواشنطن.

وكانت الوصفة العلاجية لمشكلة الإرهاب الذي ضرب أمريكا– وهي تلك المتمثلة في تعزيز الديمقراطية– جذَّابة على نحو كبير، كما حقَّقت إجماعًا شبه تام في مجال السياسة الخارجية، ولم يكن من الصعب معرفة السبب من وراء ذلك، إذ وعدت هذه السياسة بتخفيف– إن لم يكن حل– ما ظهر فجأة على أنه تهديد خطير للأمن القومي الأمريكي؛ ومرة أخرى، فقد وعدت تلك الوصفة بسياسة خارجية تتفق مع القيم الأمريكية، وهو ما كان سيؤدي إلى تخفيف– إن لم يكن حل– مشكلة معاداة أمريكا في المنطقة؛ ورغم تأييد واشنطن غير المحدود لإسرائيل، فإن الفجوة الواضحة بين المبادئ وتطبيقها، وبين المعايير التي يحب الأمريكيون أن يقولوا إنهم يعيشون بموجبها في بلادهم من ناحية ومسلك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من ناحية أخرى، كانتا مسألتين تسببتا في غضب كبير بين المصريين العاديين وغيرهم من العرب، فإذا كانت المزاعم بشأن أمريكا اللاتينية موضع نقاش، فإن المسألة الكبيرة الخاصة بمفاهيم العرب عن الولايات المتحدة ودعمها لقادتهم غير الديمقراطيين في المنطقة كانت أمرًا هامًّا من الناحية التحليلية كما أنها كانت حقيقية على أرض الواقع.

لكن الحماسة المتعجلة التي تبنَّت بها واشنطن رسميًّا– وبصورة غير رسمية– تعزيز الديمقراطية لا يمكن أن تغطي بعض أهم النكسات التحليلية والعملية، إذ يبدو أنه كان هناك نوع من التأكيد المشرق على انتقال محتمل واحد– وهو الديمقراطية الليبرالية– على حساب أمور أخرى محتملة كالديمقراطية غير الليبرالية أو "الديكتاتورية الضيقة"،[441] ولم يكن من المهم النظر إلى الحقيقة القائلة بأن الدول التي تخضع لعملية انتقالية تعاني من انعدام الاستقرار داخليًّا وخارجيًّا؛[442] وحتى نكون مُنصفين، فقد كان هناك حذر عام في هذا الخصوص، لكنه كان مقبولًا بالنظر إلى بديله، وكان تقرير الفريق المستقل

---

[441] أنظر آدم برجيفروسكي، *الديمقراطية والسوق: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية*، (نيويورك: مطابع جامعة كامبريدج، 1999).

[442] إدوارد دي. مانسفيلد وجاك شنايدر، *منتخبة لتقاتل: لماذا تذهب الديمقراطيات إلى الحرب؟* (كامبريدج، ماساشوستس: مطابع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، 2005).

التابع لمجلس العلاقات الخارجية بشأن الإصلاح في العالم العربي نموذجيًّا في هذا الصدد: "فإذا كان الانتقال نحو الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى انفلات أمني على المدى القصير، فإن الفريق المستقل يؤكد أن سياسة الحفاظ على النظم السلطوية القائمة تُمثِّل خطرًا أكبر على مصالح الولايات المتحدة وأهداف سياستها الخارجية."[443]

وعمومًا، فرغم الإجماع الذي تم داخل مؤسسة السياسة الخارجية، فإن تعزيز التغيير الداخلي لم يتواءم كثيرًا مع التهديد الذي جاءت لتتعامل معه، إذ لم يرسل أسامة بن لادن وأيمن الظواهري 19 شابًّا (يقال إنهم 20) لضرب الولايات المتحدة لأن واشنطن تدعم نظمًا غير ديمقراطية في مصر والسعودية،[444] وإنما كان البرجان التوأمان والبنتاجون وربما الكابيتول أهدافًا لتنظيم القاعدة لأن الولايات المتحدة لم تقم بوضع قوات لها على الأراضي السعودية فحسب، وإنما أيضًا لأن القوات الأمريكية كانت تحمي نظمًا سياسية تضع القانون الوضعي في موضع أعلى من قانون الله، وقامت في أثناء ذلك بالمشاركة في ديمومة الجاهلية على تلك الأرض، أما مسألة كيف يمكن لنظام مصري أو سعودي أكثر ديمقراطية وانفتاحًا أن يؤدي إلى تخفيف مشكلة الذين يؤمنون بانخراطهم في هذا النوع من الكفاح "الكوني" فهي غير واضحة،[445] فبالنسبة لمنظري تنظيم القاعدة، تُعَدُّ الديمقراطية مشكلة تمامًا كما هي نظرتهم للنظام السلطوي، ذلك أن قانون الله لا يحكم فيها.

---

[443] مادلين كي. أولبرايت وفان فيبر، "دعمًا للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟"، مع ستيفن إيه. كوك، *تقرير قوة العمل المستقلة* 54، (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 2005): 13.

[444] في مايو 2006، تمكنت هيئة محلفين فيدرالية في ألكسندريا بولاية فيرجينيا من إقناع زكريا موساوي بأن يصبح متآمرًا متعاونًا بشأن هجمات 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن، ورغم أنه قد تم إلقاء القبض عليه قبل ثلاثة أسابيع من حدوث الهجمات على خلفية انتهاك لقوانين الهجرة، فإن تسجيله في مدرسة لتعليم الطيران في الفترة التي تم إلقاء القبض عليه فيها أشارت لكثيرين بأنه كان الخاطف رقم عشرين.

[445] رضا أصلان، *كيف تكسب حرباً كونية: الرب، والعولمة، ونهاية الحرب على الإرهاب*، (نيويورك: راندوم هاوس، 2009). ومن المهم هنا أن نشير إلى أن العنوان الذي وضعه أصلان يتضمن اعتقاده بأن هناك طريقة فعَّالة لشن "حرب كونية".

وربما كان صناع السياسات ومؤيدو تعزيز الديمقراطية على صواب في افتراضهم بأن أعدادًا أقل من الناس سوف تصبح عازمة في رفع السلاح ضد دولهم– وضد الولايات المتحدة– في النظم السياسية الأكثر انفتاحًا وشفافية ومحاسبة،[446] لكن الإطار الفكري الذي وضعه سيد قطب للجهاد العابر للحدود كان ثوريًّا ولا يعرف أدنى مهادنة، فهو يُفرِّق فقط بين مفهوم محدد تمامًا للمجتمع الإسلامي وبين بقية المفاهيم، وطالما كان هناك أناس منجذبون لهذه النظرة فستصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها أهدافًا لتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها ومقلديها، ولم يكن هناك من وصفة سياسية لمثل هذا الأمر باستثناء تنفيذ سياسة جيدة، وجمع معلومات المخابرات، وامتلاك قوة نيران متفوقة.

وكانت المشكلة الأخرى للولايات المتحدة تتمثل في تصور غير مضمون النتائج يقوم على تشجيع التغيير السياسي في الدول العربية الصديقة، ذلك أن الانتقادات التي تدور في أوساط المدافعين عن الديمقراطية في العالم العربي تقول بأن الولايات المتحدة قد دعمت الديمقراطية في كل مكان كما أوضحنا، وهي حجة قوية وصحيحة إلى حد كبير، لكن تضمين نوع ما من التحامل على العرب في تلك الفكرة كان مفهومًا نظرًا للسياسة الأمريكية الراسخة في الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا التحامل أمرًا خاطئًا، فمصر والسعودية والأردن والمغرب كانت كلها دولًا عربية، لكنها لم تحمل نفس الخصائص البارزة في كل منها، وهي دول حليفة للولايات المتحدة رغم أنها– بالمصادفة– دول عربية؛ وإلى ذلك، فعلى مدار ستة عقود، لم تكن لدى واشنطن أي مصلحة في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، لأن سياستها القائلة بالاعتماد على نظم سلطوية صديقة كانت تحقق أغراضها في الشرق الأوسط، كما كانت تبدو سياسة تسير بخطى جيدة للغاية، وما إن قررت الولايات المتحدة أخيرًا أن الحرية في الشرق الأوسط أمر مهم بالنسبة لها بعد هجمات 11 سبتمبر والتأكيد على "أجندة الحرية" حتى اتضح أن صُنَّاع السياسة الأمريكية ليست لديهم سوى فكرة ضئيلة للغاية عن كيفية تطوير الإصلاح في جزء كبير منه، إذ لم تكن هناك مذكرة سياسية، ولا كتاب تعليمي، ولا أي معرفة أصلًا بكيفية تنفيذ هذا الأمر في الدول الصديقة.

---

[446] للحصول على بعض النتائج الأولية، انظر داليا داك اي وآخرين، *حرية أكبر وإرهاب أقل؟: التحرر والعنف السياسي في العالم العربي*، (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: راند، 2008).

وكان البلدان اللذان استطاعت فيهما واشنطن تقديم الديمقراطية بأقصى درجات النجاح– وهما ألمانيا واليابان– قد هُزما في حرب كاملة، وتم احتلالهما، كما أن دول شرق ووسط أوروبا كانت جزءًا من حلف وارسو مما جعل الأمر أسهل بالنسبة لواشنطن حتى تضغط عليها هي وسادتها السوفيت بشأن حقوق الإنسان والحرية، لكن هذا الأمر كانت له استثناءات بطبيعة الحال، إذ كانت الفلبين حليفًا سلطويًّا للولايات المتحدة، ثم قامت بتحول ناجح نحو الديمقراطية؛ ومن ناحية أخرى، فلم يكن لهذا التحول علاقة بالسياسة الأمريكية، إذ لم تتحرك واشنطن لدعم "قوة الشعب" إلا بعدما أصبح من الواضح أن ديكتاتورية ماركوس على شفا الانهيار؛ كما أن هناك مثالًا آخر يأتي في أغلب الأحيان، وهو مثال كوريا الجنوبية– صديقة الولايات المتحدة التي تحولت إلى النظام الديمقراطي– لكن دور واشنطن في انتقال كوريا الجنوبية نحو الديمقراطية (أو تأجيل الانتقال نحو الديمقراطية) يُعد أمرًا مثيرًا للجدل في الأوساط الأكاديمية إلى حد كبير.[447]

وفي حالة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كانت واشنطن بحاجة إلى الإجابة على سؤالين حاسمين بالنسبة للتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: كيف يمكن للإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تُشجِّع القادة العرب على تنفيذ الإصلاح؟ وكيف تحمي الولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية على المدى القصير والمدى المتوسط لو حدث انتقال نحو الديمقراطية؟ ولم تقم إدارة بوش ولا إدارة أوباما بالإجابة على أيٍ من هذين السؤالين على نحو فَعَّال رغم أن الثورات السياسية في الشرق الأوسط في أوائل عام 2011 جعل من السؤال الأول مجرد سؤال صوري في حالة مصر؛ فقبل نهاية حكم الرئيس مبارك، اقترح محللون ومراقبون أن يتم الضغط عليه لاتخاذ طريق التغيير من خلال اللعب بورقة المساعدات الاقتصادية والعسكرية على نحو يُجبره على تنفيذ تغيير سياسي حقيقي من أجل ضمان

---

[447] جيمس فاولر، "الولايات المتحدة ودمقرطة كوريا الجنوبية"، *المجلة الفصلية للعلوم السياسية* 114، العدد 2 (صيف 1999): 265–288؛ ديفيد أرييل أديسنيك ومايكل ماكفول، "حث الحلفاء الأوتوقراطيين على تعزيز الديمقراطية"، *واشنطن كوارترلي* 29، العدد 2 (ربيع 2006): 7–26؛ روبرت سلابينو، "دمقرطة التنانين: كوريا الجنوبية وتايوان"، *مجلة الديمقراطية* 4، العدد 3 (يوليو 1993): 70–83؛ جيمس كوتون، "من السلطوية إلى الديمقراطية في كوريا الجنوبية"، *الدراسات السياسية* 37، العدد 2 (يونيو 1989): 244–259.

حصوله على أموال الولايات المتحدة،[448] وقد قالوا بأن هذا الأمر سوف يُشكِّل مخاطرة ضئيلة بالنسبة للمصالح الأمريكية، لأن أي شيء سوف تطلبه واشنطن من مبارك سوف يكون من مصلحته على أية حال؛ لكن صُنَّاع السياسة لم يكونوا مقتنعين تمامًا بهذه الحجة، وعندما حدثت الثورة المصرية بدا أنهم عالقون بين انعدام اليقين في التغيير السياسي من جهة والمصالح الأمريكية من جهة أخرى؛ وفي المراحل الأولى على الأقل من المظاهرات الجماهيرية ضد مبارك، كانت إدارة أوباما تسير على الخط الدقيق الفاصل بين التعامل مع حليف غير ديمقراطي ساهم كثيرًا في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة وبين المطالب الشعبية بإحداث تغيير ديمقراطي، وبدا أن واشنطن في وضع حرج، فلو قُدِّر للرئيس المصري أن يبقى لكانت الأضرار الناجمة عن موقفها أكبر بكثير من تخلي البيت الأبيض عن ذلك الديكتاتور.

على أن أكبر قصور في سياسة تعزيز الديمقراطية جاء من مقاومة العرب أنفسهم نحو هذا الأمر، إذ كان هذا الأمر متوقعًا من المسؤولين المصريين الذين رفضوا التدخل الأمريكي في شؤون مصر الداخلية، فقد كانت الوطنية المصرية تخزهم في أغلب الأحيان، والأهم من ذلك هو أن القاهرة كانت تعتقد بأنه لا يمكن أن يحاسبها آخرون، ولا حتى أولئك الذين يمدون أيديهم لها بدعم سخي، ففي الخمسينيات والستينيات تم رفض التماسات الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف بشأن الشيوعيين المصريين المضطهدين على أساس أنه "تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لمصر،"[449] ونظرًا لأن النظام الحاكم في مصر كان مؤسَّسًا إلى حد كبير على مقاومة الوجود الأجنبي والنفوذ الخارجي في البلاد، فقد لقيت "أجندة الحرية" التي ظهرت في واشنطن معارضة من الرئيس مبارك في القاهرة.

---

[448] هناك مراجع كثيرة تم نشرها بشأن الشروط الخاصة بالمعونة وإصلاحها، وقد بدأ عدد من المحللين في استكشاف الشروط التي يمكن وضعها لإحداث تغيير سياسي. انظر ستيفن إيه. كوك، "الطريقة الصحيحة لتعزيز الإصلاح العربي"، *فورين أفيرز* 84، العدد 2 (مارس/أبريل 2005):91–102؛ شادي حامد، "لغز القاهرة"، *الديمقراطية* 15 (شتاء 2010): 34–35.

[449] روبرت أو. فريمان، *السياسة السوفيتية نحو الشرق الأوسط منذ 1970*، الطبعة الثالثة، (نيويورك: بريجر، 1982)، 11.

على أن هذه النظرة لم تكن مقصورة على المسئولين الرسميين في مصر، فحتى المثقفين والناشطين والمصريين العاديين– الذين كانوا يريدون العيش في ظل نظام ديمقراطي– لم يشعروا بالراحة بشأن النقاش الجاري بعد 11 سبتمبر في واشنطن عن الديمقراطية في مصر والشرق الأوسط، وتداخلت ثلاثة عوامل تدعو للقلق، إذ كان هناك شعور عميق ومتأصل بالوطنية التي تنظر بعين الاحتقار للأجانب الذين يريدون إسداء النصح بشأن طريقة الحياة التي يجب أن يتبعها المصريون، وهو الأمر الذي كان موجودًا لدى القيادة والعامة في مصر، كما كان الاعتقاد السائد بشأن السياسة الأمريكية هو أنها ترمي فقط إلى "فرض" الديمقراطية على مصر، وهي المسألة التي حصلت على اهتمام خاص بعد الغزو الأمريكي للعراق، وإضافة إلى ذلك، فقد قال المثقفون والطلاب والمراقبون الآخرون في مصر بأن الولايات المتحدة تريد تغييرًا ديمقراطيًّا يخدم "مصالحها الذاتية" مع تحوُّل واشنطن نحو سياسة تؤكد على التغيير الديمقراطي، وكان هذا الأمر صحيحًا، ففي الماضي كان يتم النظر إلى استقرار النظم السلطوية على أنه أفضل طريقة لضمان تدفق النفط على نحو حر، وأمن إسرائيل، والحفاظ على التفوق الأمريكي في المنطقة؛ بيد أن مسؤولي إدارة بوش كانوا قد توصلوا في حساباتهم إلى أن الدول الديمقراطية في العالم العربي هي التي ستساعد واشنطن على تحقيق أهدافها، وفي عام 2002 ظهر عالِم سياسة مصري يدعى حسن نافعة في مناقشة تمت في ندوة سوريف السنوية بمعهد واشنطن للشرق الأدنى، وفي أثناء تلك المناقشة أكد نافعة– الذي أصبح بعدها أحد المتحدثين باسم الجبهة الوطنية للتغيير التابعة لمحمد البرادعي– على الشكوك الواسعة بشأن البرنامج الأمريكي لتعزيز الديمقراطية في مصر، حيث قال:

> كل شخص يريد أن يرى النظم الديمقراطية تحكم بلاده، وليس هذا الأمر مقتصرًا على البلدان العربية والإسلامية، بل هو أمر يحدث في كل مكان، لكنكم ستلاقون الكثير من الشكوك، لأنكم لو بشرتم بمثاليات ديمقراطية فستكونون في صراع مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية– كإمدادات النفط وأمن إسرائيل– ولذلك فلا بد للولايات المتحدة أن تُضحي بهذا

الأمر، وأن تُحوِّل تركيزها على تحقيق مآربها، ثم هل لديكم التزام بإعادة رسم أهداف أجندة السياسة الخارجية الأمريكية؟ إنني لست واثقًا من ذلك.[450]

ولا يُعَدُّ نافعة ممثلًا للجمهور العريض لناشطي الدفاع عن الديمقراطية في مصر، لكن المشاعر التي عَبَّرَ عنها تشير بدقة إلى سبب النظرة الواسعة للولايات المتحدة على أنها رسول كاذب للتغيير.

وحتى مع تجنب الحكومة المصرية– مثلما فعلت حكومات أخرى في المنطقة– لضغوط واشنطن عليها للتغيير، فإن إدارة بوش اختارت ما كان حتى 12 ديسمبر 2002 يُعَدُّ تمرينًا خطابيًّا إلى حد كبير؛ ففي ذلك اليوم، أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولين باول عن إقامة مبادرة شراكة الشرق الأوسط ميبي بتمويل مبدئي قدره 29 مليون دولار،[451] وكان الهدف من هذه الطبقة الجديدة من الأجهزة البيروقراطية داخل مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية هو الأخذ بزمام المبادرة في تنفيذ أجندة الحرية التي أقرتها إدارة بوش، وكان على ميبي تمويل برامج في أربعة مجالات رئيسية– تُدعى "الأعمدة"– كان يُنظر لها على أنها هامة في إقامة نظم ديمقراطية ليبرالية في العالم العربي، وهي الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح التعليمي، وتمكين المرأة؛[452] ومن حيث التطبيق، كان برنامج ميبي يتضمن تشجيع التجارة، والدفع قُدُمًا نحو الاستثمار المباشر، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية المجتمع المدني، والمساعدة على تحسين الحصول على تعليم عالي الجودة، ومعالجة تحديات معينة تواجهها النساء في العالم العربي؛ وكان العمل في بعض المجالات المذكورة قد بدأ في التسعينيات تحت رعاية وكالة التنمية الدولية الأمريكية، لكن مقتضيات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر أعطت الكثير من مضامين هذه البرامج تأكيدًا جديدًا، فبينما كانت وكالة التنمية

---

[450] عبد الله أكيلة وآخرون، "الديمقراطية، والسلام، والحرب على الإرهاب: العلاقات الأمريكية–العربية بعد 11 سبتمبر"، (2002، منتدى سوريف، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن العاصمة، 8–9 أبريل 2002)، http://www.washingtoninstitute.org/templateCo7.php?CID=102.

[451] وزارة الخارجية الأمريكية، "مبادرة شراكة الشرق الأوسط: تاريخ"، محفوظات وزارة الخارجية: 2002–2009، http://2002-2009-mepi.state.gov/c10130.htm (تم الدخول عليه في 15 ديسمبر 2010).

[452] تامارا كوفمان ويتس، *المسيرة المهتزة للحرية: دور أمريكا في بناء الديمقراطية العربية*، (واشنطن العاصمة: مطابع معهد بروكنجز، 2008)، 89.

الدولية تُركِّز على إنشاء دوائر في الحكومات العربية تعمل على التغيير، كان منطق ميبي هو العمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة ومواطنين من الدول المعنية، بالإضافة إلى حكومات تلك الدول؛ وكما لاحظنا، فإن التمويل المبدئي لميبي كان 29 مليون دولار، ثم طلبت إدارة بوش 145 مليون دولار في العام التالي، لكن الكونجرس لم يُخصِّص سوى 45 مليون دولار فقط لتلك المبادرة.

وحيا المصلحون والمتحدثون الرسميون في الشرق الأوسط تأسيس ميبي، لكنه كان ترحيبًا ممزوجًا بالحذر والسخرية، إذ لم يتماش مستوى التمويل مع أهدافها المعلنة على الإطلاق، وهو ما يشير إلى أن واشنطن لم تكن جادة أبدًا عندما تحدثت عن الإصلاح، كما كان هناك رأي يقول بأن دعم واشنطن للمنظمات المحلية غير الحكومية سوف يُقلِّل من شرعية تلك المنظمات نظرًا لدعم واشنطن الطويل لإسرائيل وغزوها الوشيك للعراق، بيد أنه تجدر الإشارة هنا– من الناحية العملية– إلى أنه لم ترفض منظمة مصرية واحدة من منظمات المجتمع المدني المساعدة التي قدمتها لها ميبي، وقد تمثَّلت المسألة المقلقة في رد فعل الحكومة المصرية حيال هذا الأمر، إذ تم الحكم على سعد الدين إبراهيم بالسجن، ويعود ذلك الحكم– في جزء منه– إلى تلقيه منحة من المفوضية الأوروبية لتعليم الممارسات الانتخابية الملائمة للمصريين، ومن بين الاتهامات التي تم توجيهها لهذا الأستاذ الجامعي كان تجاوزه للمادتين الأولى والثانية من الأمر العسكري رقم 4 لسنة 1992، والقاضي بمنع المصريين من تلقي أي أموال من الخارج بلا إذن مسبق، وهو الأمر الذي كان يستهدف جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة.

وحتى قبل إنشاء ميبي، أصدر مجلس الشعب قانون الجمعيات (القانون رقم 84 لسنة 2002 والمعروف بقانون المنظمات غير الحكومية)، وهو القانون الذي قَيَّدَ قدرة منظمات المجتمع المدني المصرية على جمع الأموال، وجعل من الصعب عليها العمل في البلاد، وكان الأمر المركزي في هذا القانون هو ذلك المطلب القاضي بأن تقوم كافة المنظمات غير الحكومية– التي كان عددها يتراوح ما بين 16,000 إلى 19,000 منظمة– بتسجيل نفسها في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو ما منح الحكومة فرصة رفض طلبات منظمات قديمة متنوعة قامت بتكريس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق

العمال ومحاربة التعذيب، كما تم منع المنظمات غير الحكومية من العمل في النشاط السياسي رغم حالة القلق بين منظمات المجتمع المدني بشأن التصور الواسع جدًّا "للسياسة" في أذهان الموظفين والوزراء المصريين، وهو الأمر الذي كان من شأنه وضع منظماتهم في موضع خطر؛ وبينما تم السماح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تبرعات، فقد تم منعها من تلقي أموال من الخارج بلا استثناء؛ وإضافة إلى ذلك، فلو تلقت منظمة تمويلًا قدره 20,000 جنيه مصري أو أكثر من مصدر واحد، فإن مجلس تلك المنظمة غير الحكومية كان مُطالبًا بتقديم تفصيلات التبرع، ووثائق تدعم ما تدعيه إلى مراقب مسجل لدى الحكومة، وكان انتهاك مثل هذه البنود يعني فرض غرامة مساوية للهبة التي تم تلقيها أو قضاء مدة في السجن.[453]

ومن جانبه، فقد سعى الكونجرس إلى إيجاد مخرج للمنظمات المصرية من هذه القيود بعدها بثمانية عشر شهرًا، وشمل ذلك مادة– تُعرف بتعديل براون باك (كان السيناتور سام براون باك ممثلًا جمهوريًّا عن ولاية كنساس)– في القانون العام 108–447 والذي ينص على أنه "بالنظر إلى بند المساعدة لمصر من أجل نشاطات الديمقراطية والحكم، فإن المنظمات التي تحصل على مثل هذه المساعدة وطبيعة هذه المساعدات نفسها لن تحظى بموافقة مسبقة من الحكومة المصرية؛"[454] وقبل أن يغادر السفير الأمريكي ديفيد ويلش القاهرة ليصبح مساعدًا لوزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، قام ذلك السفير باختبار تعديل براون باك عندما أعلن في مؤتمر صحفي عن تقديم الولايات المتحدة لمليون دولار لمنظمتين غير حكوميتين وأربع مجموعات دفاع عن الديمقراطية مسجلة على أنها شركات

---

[453] "القانون رقم 2002/84"، في *الوقائع المصرية* العدد 22 [بالعربية]، (القاهرة: هيئة الاستعلامات، 5 يونيو 2002)، وخاصة البنود 17، 21، 42، و76. وقد خرج القانون 84 من رحم القانون 32 لسنة 1964 الذي منح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة الإشراف على الجمعيات الأهلية وتنظيمها، وفي عام 1999 استبدلت الحكومة القانون 32 بتشريع جديد بشأن نشاطات قطاع المنظمات غير الحكومية، وهو القانون 153 الذي كان أكثر تقييدًا من سابقه؛ فوفقًا للقانون الجديد، كان مطلوبًا من المنظمات الأجنبية غير الحكومية أن تُسجل نفسها في وزارة الشؤون الاجتماعية، كما تم منع تسجيل بعض الجمعيات الأهلية على أنها "شركات مدنية" كطريقة للالتفاف حول قيود الوزارة.

[454] قانون المخصصات الموحدة لعام 2005، القانون العام رقم 108–447، 118 *التشريع* 2809 (2004).

خاصة، وذلك دونما موافقة مسبقة من الحكومة المصرية، رغم أن ويلش أوضح أن القاهرة قد تم إخطارها علمًا بهذه المنحة.

وأسفر تصريح ويلش عن رد فعل شرس من أعضاء مجلس الشعب، فطلب عز الدين الحريري– عضو حزب التجمع– بصورة فورية من رئيس الوزراء التحقيق فيما وصفه بأنه "خرق فادح للأعراف الدبلوماسية بما يمكن أن يؤدي إلى ترك الباب مفتوحًا نحو المزيد من التدخل الأمريكي في الشؤون المصرية،"[455] أما محمد عبد العليم– وهو وفدي– فقد هاجم الحكومة على السماح للولايات المتحدة بتمويل المنظمات المصرية للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بينما وقف أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم– في مسعى واضح لعدم التواجد في الجانب الخطأ في هذه المسألة– مع المعارضة، فطالبوا بأن تمتد القيود على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية لتشمل الشركات أيضًا؛ وفي نهاية الأمر، لم تؤد الجهود المصرية لتقويض تعديل براون باك إلى شيء يذكر، إذ استمرت واشنطن في تمويل منظمات المجتمع المدني التي سعت إلى الحصول على الدعم الأمريكي بغض النظر عن اعتراضات القاهرة.[456]

ومع إنشاء جهاز بيروقراطي مخصص لتشجيع التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، كانت إدارة بوش تشير إلى أن التغيير السياسي في العالم العربي سيصبح ملمحًا جاء ليبقى في السياسة الخارجية الأمريكية، وأكدت الإدارة على الأفكار التي اكتشفتها عقب 11 سبتمبر، فربطت الإرهاب بالنظم السلطوية وانعدام الاستقرار المتأصل في نظم الحكم غير الديمقراطية، والقيم العالمية للحرية والديمقراطية؛ وبعد عام تقريبًا من إطلاق ميبي، قام الرئيس بوش برحلة قصيرة عبر لافاييت بارك المقابلة للبيت الأبيض في جادة بنسلفانيا لمبنى ذي أعمدة هائلة تتخذه غرفة التجارة الأمريكية مقرًا لها، وكان الهدف من تلك الزيارة هو الإدلاء بخطاب في الذكرى العشرين لتأسيس المنحة الوطنية للديمقراطية التي يتم تمويلها فيدراليًا، وهي المنحة "المخصصة لنمو وتقوية المؤسسات الديمقراطية في

---

[455] جمال عصام الدين، "المعارضة تقصف الحكومة"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 31 مارس–6 أبريل، http://weekly.ahram.org.eg/2005/736/eg1.htm.

[456] مقابلة مع مسؤول حكومي أمريكي في واشنطن العاصمة، 3 ديسمبر 2010.

أنحاء العالم،" وكان خطاب الرئيس بارزًا من ناحية ما، فإضافة إلى استخدام العبارة عالية الصدى "استراتيجية تعزيز الحرية في الشرق الأوسط" للمرة الأولى في وصف سياسة الإدارة، شرح بوش لجمهوره السبب من أن الدفع قدمًا بالتغيير الديمقراطي صار في بؤرة تعامله مع العالم العربي:

> لم تُؤدِ 60 سنة من أعذار الدول الغربية وتغاضيها عن الافتقار للحرية في الشرق الأوسط إلى وضع يجعلنا آمنين، فعلى المدى الطويل لا يمكن شراء الاستقرار على حساب الحرية؛ وطالما بقي الشرق الأوسط مكانًا لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكانًا للركود والسخط وأعمال العنف التي يمكن تصديرها للخارج؛ ومع انتشار السلاح الذي يمكن أن يؤدي إلى أضرار جسيمة لبلادنا وأصدقائنا، فقد أصبح من الطيش القبول بالوضع الراهن.[457]

وامتدح الرئيس دولًا مثل البحرين وقطر والمغرب لخطواتها المتواضعة نحو إقامة نظم حكم أكثر انفتاحًا، وذهب إلى الثناء على السعودية لخططها الرامية إلى عقد أول انتخابات بلدية في تاريخ البلاد، لكنه لم يمتدح مصر كما فعل مع تلك الدول، ولم يقم بمجاملة مصر ولا بانتقادها، وإنما أشار فقط إلى ريادة مصر في جهود السلام، ناصحًا إياها أن "تُوضِّح لغيرها الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط."

وكان رد الفعل المصري على الرئيس بوش هو رفض تفكيره، وتجنب التحدي الذي قال به، فبعد أسبوع من الخطاب الذي ألقاه بوش قال إبراهيم نافع– رئيس تحرير جريدة *الأهرام* اليومية المرتبطة بالحكومة– بأن الشروط المسبقة نحو التغيير الديمقراطي تم "تجنبها على نحو مباشر أو غير مباشر من جانب السياسة الأمريكية في المنطقة،" وكان نافع– بطبيعة الحال– يشير إلى دعم واشنطن لإسرائيل والغزو الأمريكي للعراق، لكنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ أشار إلى الاختراق الغربي لمصر والمنطقة عمومًا، فقال: "من خلال استمرار احتلالها للعراق، تضطرنا إدارة بوش إلى الخلوص إلى أنها قد

---

[457] جورج دبليو. بوش، *خطاب ألقاه الرئيس جورج دبليو بوش في الذكرى العشرين لمؤسسة المنحة الوطنية للديمقراطية*، 6 نوفمبر 2003، http://www.ned.org/george-w-bush/remarks-by-president-george-w- bush-at-the-20th-anniversary.

وضعت مشروعًا استعماريًّا يرمي إلى ضمان سيطرتها على مقدرات المنطقة، وهو المشروع الذي يتلفع بالمسوح القديم لـ 'مسئولية الرجل الأبيض' نحو تمدين غير البيض."[458] أما مكرم محمد أحمد– رئيس تحرير جريدة *المصور* المملوكة للدولة– فقد أفاض في النقطة المركزية التي قال بها نافع، قائلًا بأن الولايات المتحدة

> تُصر على فرض نماذجها الثقافية على الجميع دونما فهم لثقافات الآخرين، وتتدخل في كل التفصيلات الصغيرة للشؤون الداخلية، وتتجاهل حدود الدين والعادات الاجتماعية في تعريفها للأسرة والدفاع عن المثليين والأشخاص الذين ينتهكون تقاليد المجتمع، وتفرض نفسها على أنها شريك في المسائل الدينية والتعليمية التي تُعتبر خاصة بالعمل الوطني، وتتصور أن ما هو جيد للولايات المتحدة يمكن أن يكون جيدًا للآخرين.

وانتهى أحمد في عموده إلى الإشارة ضمنًا إلى مشكلة موثوقية واشنطن المتعلقة بـ "الانحياز الأعمى لإسرائيل؛"[459] وفي صحيفة *أخبار اليوم*، لخَّص كاتب العمود جلال عارف موقف الصحافة التي تمتلكها الدولة من هذا الأمر في مقال صدر في غضون أقل من أسبوع على خطاب الرئيس بوش قائلًا: "يعرف العرب أن السياسة الأمريكية على مدار 60 عامًا كانت عدوًّا حقيقيًّا لآمالهم في إقامة نظام عادل وديمقراطي، بل كانوا يعرفون أيضًا أنه لا توجد قيمة لأي كلام أمريكي عن الديمقراطية، بينما تقتل الطائرات الأمريكية الأطفال الفلسطينيين؛"[460] وفي مسعى إضافي للتخلص من الضغوط

---

[458] إبراهيم نافع، "مشكلة مزدوجة"، *الأهرام ويكلي أونلاين*، 13–16 نوفمبر 2003، http://weekly.ahram.org.eg/2003/664/op1.htm.

[459] خدمة البث الخارجي، "رئيس تحرير في القاهرة يرد على خطاب بوش، ويشرح سبب كراهية المسلمين للولايات المتحدة"، تقرير خدمة معلومات البث الخارجي إف بي آي آس–إن إي إس–2003–1115، 14 نوفمبر 2003.

[460] *أخبار اليوم*، "كاتب عمود مصري يُعلِّق على 'موافقة' الرئيس بوش والسفير الأمريكي"، ترجمة خدمة معلومات البث الخارجي، *أخبار اليوم*، 15 نوفمبر 2003.

التي تمارسها واشنطن في هذا الصدد، أكَّد رؤساء التحرير المرتبطون بالدولة ومسؤولون حكوميون بأن خطاب إدارة بوش النقدي هو خطاب لا مبرر له، حيث إن مصر كانت فعلًا على طريق مستقبل ديمقراطي، لكن جوهر رد فعل القاهرة على بوش كان متضمنًا في الحجج التي ساقها نافع وأحمد وعارف، وهي الحجج التي مثَّلت نقاط الكلام غير الرسمي التي أشار لها القادة المصريون ومن يدورون في فلك النظام الحاكم منذ بدأت واشنطن في التحدث عن التغيير السياسي في العالم العربي بعد فترة وجيزة من 11 سبتمبر.

كما استغل المسؤولون المصريون قضية الإرهاب– التي كانت السبب الأساسي في إصدار "استراتيجية المضي قدمًا نحو الحرية"– فرفضوا فورًا افتراض واشنطن بأن افتقار العالم العربي للديمقراطية هو السبب في الإرهاب، وذلك لصالح نظريتهم الواسعة الانتشار؛[461] ففي ظرف أسابيع من هجمات 11 سبتمبر، صرَّح المسؤولون المصريون بأن وضع الشعب الفلسطيني، ورفض حقوقه الوطنية المشروعة، والاحتلال الإسرائيلي القائم للأراضي الفلسطينية، كانت هي الأسباب الحقيقية للجهاد العابر للحدود، وفي 14 أكتوبر 2001، ظهر الرئيس مبارك على شاشة التليفزيون الإسرائيلي وقال لمحاوره: "إنكم أنتم المسؤولون عن الإرهاب.. أنتم المسؤولون، ذلك أن المسألة الفلسطينية هي سبب الإرهاب."[462]

وبعدما أصبح أحمد أبو الغيط وزيرًا للخارجية في عام 2004، كان يقول في أغلب الأحيان بأن حلَّ المشكلة الفلسطينية لن يؤدي فقط إلى تخفيف مشكلة الإرهاب، بل سيؤدي أيضًا إلى حلٍّ "أكثر من 50% من مشكلات الشرق الأوسط؛" ورغم التأكيد على هذا الأمر بصورة ضمنية دائمًا، فإن المسؤولين المصريين والطبقة المثقفة المرتبطة بها كانوا ينظرون إلى واشنطن– بسبب دعمها لإسرائيل– على

---

[461] لم يكن المصريون وحدهم في هذا الأمر. أنظر على سبيل المثال إف. جريجوري جوز، "هل يمكن أن توقف الديمقراطية الإرهاب؟"، *فورين أفيرز* 84، العدد 5 (سبتمبر/أكتوبر 2005): 62–76؛ روبرت جرفيس، "لماذا لا يمكن أن يبقى مبدأ بوش؟"، *دورية العلوم السياسية* 120، العدد 3 (2005): 351–377؛ جيمس إيه. بياتزا، "هل تحمينا الديمقراطية والسوق الحرة من الإرهاب؟"، *السياسة الدولية* 45، العدد 1 (يناير 2008): 72–91.

[462] خدمة البث الخارجي، "صانع الأحداث: السيد، نص برنامج ساعة إخبارية مع جيم ليرر"، 28 نوفمبر 2001، http://www.pbs.org/newshour/bb/middle_east/july-dec01/al_sayed_11-28.html.

أنها مسؤولة بشكل مباشر عن هجمات 11 سبتمبر والحرب العالمية التي تلتها على الإرهاب، وكان لدى المصريين وجهة نظر في هذه المسألة حتى لو كانت وجهة نظر واهية، فإسرائيل ودعم أمريكا لتلك الدولة تُعد مسألة أكثر بروزًا في مظالم تنظيم القاعدة عما هو معتقد على نحو واسع، لكن المصريين كانوا مخادعين في اقتراحهم بأنه سوف يطرأ انخفاض ملحوظ على الأعمال الإرهابية والمشكلات الأخرى في المنطقة لو وافق الإسرائيليون والفلسطينيون في نهاية المطاف على تسوية نزاعهم الذي استمر لمدة قرن بكامله على أرض فلسطين التاريخية،[463] رغم أن المصريين أنفسهم كانوا يعرفون– بلا شك– أن معاهدات السلام قد تؤدي إلى نشوب أعمال العنف.

ومن جانبها، قامت جماعات المعارضة المتنوعة في مصر بالرد على نحو حذِر على خطاب 6 نوفمبر للرئيس بوش وأجندة الحرية عمومًا، إذ لم يَبد أن الولايات المتحدة مهتمة جدًّا بالطبيعة السلطوية للنظام المصري طالما أبقى الرئيس مبارك قناة السويس مفتوحة، وحافظ على السلام مع إسرائيل، وحارب الإسلاميين؛ كما كان هناك تساؤل عن الهدف من هذه المبادرة في أوساط الشخصيات المعارضة التي لم تكن مستعدة تمامًا لتصديق أن الولايات المتحدة قد غَيَّرت مقاربتها نحو المنطقة؛ وإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك مسألة إسرائيل، إذ بدت بعض الجماعات المعارضة والحكومة متفقة تمامًا في هذا الشأن، فذكر محمد فائق– رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مصرية– لوكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس) بأن "هناك افتقارًا للديمقراطية، بيد أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج، وخاصة إذا ما تم هذا الأمر من الولايات المتحدة، لأنها تفتقر إلى المصداقية نظرًا لدعمها لإسرائيل واحتلالها للعراق؛"[464] لكن المعارضة المصرية لم تكن حذرة كلها، إذ كانت جماعة الإخوان المسلمين صريحة في عدائها لبوش، وكرَّرت الكثير من انتقادات الحكومة له، ففي 7 نوفمبر، صرح المرشد العام، مأمون الهضيبي لوكالة الصحافة الفرنسية بأن "قدرًا كبيرًا من الصدق

---

[463] للحصول على مجموعة من بيانات تنظيم القاعدة ورسائل من أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، أنظر ريموند إبراهيم (تحرير وترجمة)، *نصوص من القاعدة*، (نيويورك: برودواي بوكس، 2007)؛ بروس لورانس (تحرير)، *رسائل إلى العالم: بيانات أسامة بن لادن*، (لندن: فيرسو، 2005).

[464] ماهر تشامايتيلي، "خطاب بوش عن الديمقراطية يفقد هدفه: معلقون عرب"، وكالة الصحافة الفرنسية، 7 نوفمبر 2003.

يكمن في الحقيقة التي مفادها بأن الولايات المتحدة تدعم نظم الطغاة، وهو سبب للكراهية المعلنة نحو الولايات المتحدة... لكن السبب الأهم بالنسبة للشعب المسلم، هو كراهية الولايات المتحدة بسبب انحيازها الكامل نحو الكيان الصهيوني... والعدوان الأمريكي على العراق وأفغانستان، علمًا بأن بوش يتجاهل كل هذه الأمور؛"[465] وكان من الواضح أن واشنطن لديها أزمة مصداقية، فلم تكن قادرة على تغطية أطياف المعارضة المصرية.

ولم تؤد انتقادات القاهرة إلى توقف إدارة بوش التي كانت عازمة على إبداء جدية واشنطن بشأن أجندة الحرية، فتكرَّرت الأفكار الرئيسية في خطاب بوش بمؤسسة المنحة الوطنية للديمقراطية (إن إي دي) مرارًا على لسان الرئيس وصُنَّاع السياسة الرئيسيين في الإدارة، بمن فيهم نائب الرئيس ووزيرة الخارجية ومستشار الأمن القومي؛ وكان هناك مثالان بارزان ارتبطا بوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في النصف الأول من عام 2005 في هذا السياق، ففي مارس منحت رايس حوارًا واسعًا معها لمحرري صحيفة *واشنطن بوست* حيث وَجهَّت هذا السؤال البلاغي: "هل أعتقد بأنه لا يوجد احتمال قوي لاستقرار الشرق الأوسط على أية حال؟ بلى، فعندما تعلمون أن الوضع القائم هناك لم يعد من الممكن الدفاع عنه أكثر من ذلك، فإن عليكم حينها الاستعداد للتحرك نحو وجهة أخرى، كما أعتقد بأن ارتباط أمريكا بالافتقار للحرية كان يُمثِّل مشكلة لأمريكا في المنطقة؛"[466] وبعدها بشهرين، سافرت وزيرة الخارجية إلى مصر حيث شجبت أمام جمهور في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ما أسمته بالسياسة السابقة لدعم "الاستقرار على حساب الديمقراطية،" فصرَّحت قائلة: "لا بد أن يأتي اليوم الذي يحل فيه حكم القانون محل مراسيم الطوارئ، ويأخذ القضاء المستقل فيه مكان القضاء التعسفي، ولا بد للحكومة المصرية

---

[465] السابق.

[466] *واشنطن بوست*، "مقابلة مع وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس"، بقلم محرري *واشنطن بوست* ومخبريها، 25 مارس 2005، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A2015-2005Mar25.html.

من أن توفي بالوعد الذي قطعته على نفسها لشعبها– والعالم أجمع– وهو إعطاء مواطنيها حرية الاختيار."[467]

وقد أدى التأثير التراكمي لإنشاء ميبي ومجموعة الثمانية التي تدعم الشراكة من أجل التقدم بمستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا عام 2004– التي كان من المفترض أن تعطي أجندة الحرية عنصرًا متعدد الجوانب– والدعم الخطابي لإدارة بوش للتغيير السياسي إلى إجبار مبارك على العمل، فقد كان هو ومستشاروه عاجزين من البداية على نزع سلاح الإدارة باللجوء إلى الوطنية أو إسرائيل أو حتى العراق بعد مارس 2003، فسعى الرئيس المصري لنزع فتيل الضغوط التي تبذلها واشنطن والطنين المتزايد من أجل الإصلاح الآتي من المجتمع المصري؛ وتحت عيني بيت أبيض جديد ويقظ، وضع الزعيم المصري نفسه كمصلح في بلاده، ففي عام 2004 بدأ الحزب الوطني الديمقراطي في التأكيد على التغيير، وفي المؤتمر السنوي للحزب في ذلك العام تحدث مبارك نفسه عن "تقوية" و"تعميق" الديمقراطية، وفي الوقت نفسه قام مجلس الشورى بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي كان مكلفًا بإصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلاد؛ وبطبيعة الحال، فقد جاء تعديل الدستور ليضع خلفية للانتخابات الرئاسية التعددية، وكانت زيارة القاهرة في تلك الفترة تَعِدُ بتنافر إدراكي شديد، نظرًا لأن أي متحدث باسم النظام الحاكم أو معتذر عنه أو حتى أحد زبانيته كان يُصرِّح بأنه كان مصلحًا على مدار العشرين سنة الماضية، وأنه شاكر جدًّا للقيادة التي أعطته الفرصة أخيرًا لتنفيذ فكره التقدمي.

على أن هذه الالتزامات الظاهرة بالتغيير السياسي لم تكن موثوقة أبدًا، وإنما كانت مهمة على نحو حاسم من أجل التأثير في السياسة المصرية، فمع متابعة واشنطن لمبارك وهو يلعب دور المصلح، أصبح الناشطون الذين كانوا فيما مضى يعملون على الهامش أو معرضين للقمع أكثر حرية نسبيًّا في تنفيذ أجنداتهم بطرق جديدة ومبتكرة؛ ورغم الحذر من الدور الأمريكي الذي جاء بليل، فقد قام هؤلاء الناشطون بتنظيم مؤتمرات، وكتبوا إعلانات إصلاحية، كما قام أولئك الذين حصلوا على دعوات

---

[467] كوندوليزا رايس، *خطاب بالجامعة الأمريكية في القاهرة*، 20 يونيو 2005، محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية: 2002–2009، http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/48328.htm.

لحضور مؤتمرات– في فنادق جذابة في أماكن كالدوحة وأبو ظبي ودبي– بتوجيه أسئلة حادة للوزراء المصريين الذين كانوا حاضرين في تلك المؤتمرات؛ وإضافة إلى ذلك، فقد استغلَّ الصحفيون وكُتَّاب الأعمدة– على وجه الخصوص– الفرصة لتوجيه حملة مسعورة من الانتقادات نحو العائلة الأولى في مصر، ولا يعني هذا أن الولايات المتحدة قد تسببت في الحمى السياسية التي اجتاحت مصر في الفترة ما بين أوائل 2003 وأواخر 2005 على وجه التحديد، ذلك أن الحرب على العراق، والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقلق المتزايد من إعداد جمال مبارك لخلافة والده، كانت كلها أمورًا أكثر حسمًا في الإثارة السياسية التي عمت البلاد، وإضافة إلى ذلك، فلم تقم واشنطن بعينها الساهرة بحماية الناشطين على الدوام؛ وبصفة عامة، فقد كان عاما 2005 و2006 عامين سيئين بالنسبة للناشطين السياسيين المصريين مع إلقاء القبض على أيمن نور والكثير من المدوِّنين وإرهاب كثيرين آخرين.

بيد أنه كان هناك شعور في مصر بأن واشنطن– التي دعمت مصر طويلًا في المجالات العسكرية والدبلوماسية والمالية– كانت تلعب دورًا حاسمًا في توفير الغطاء السياسي للمعارضة في البلاد؛ ورغم أن بعض المصلحين في القاهرة كانوا معارضين بشدة للسياسة الأمريكية في العراق وفلسطين، فقد دعموا– وكان بعضهم أكثر مرارة من غيرهم في ذلك– ضغوط إدارة بوش من أجل الإصلاح السياسي، إذ قال هشام قاسم– رئيس مجلس إدارة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورئيس التحرير المؤسِّس لجريدة *المصري اليوم*– بأن السياسة الأمريكية كانت عازمة على فتح الباب أمام الإصلاح السياسي في مصر، وإذا كان هذا الموقف أمرًا يمكن توقعه من قاسم– بحكم كونه ليبراليًّا يرحب بدعم الديمقراطية الأمريكية– فإن الأمر وصل إلى أن عبد الحليم قنديل– الذي كان متحدثًا باسم حركة كفاية، ورئيس تحرير جريدة *العربي* الناصرية، ومنتقدًا شديدًا للولايات المتحدة– قد اعترف بأن الدعم الصريح الذي تقدِّمه واشنطن للديمقراطية كان يوفر لحركته قدرًا من الحماية في الدولة المصرية؛ ومن جانبها، كانت جماعة الإخوان المسلمين هادئة تمامًا فيما يختص بهذه الأمور، لكنها كانت تستغل البيئة السياسية الأكثر تحررًا نسبيًّا من أجل فرض أجندتها.

وربما يكون بوش شخصًا ملعونًا بالنسبة لكثير من المصريين، إلا أن إدارته قد ساعدتهم على التساؤل علنًا حول مصادر قوة نظامهم الحاكم ومدى شرعيته، وهو الأمر الذي يُعد تحولًا مذهلًا في منحى الأحداث، فقد كانت واشنطن في الماضي عنصرًا حاسمًا في السياسة المصرية مع سعي جماعات معارضة مختلفة إلى التأثير على العلاقة الاستراتيجية المصرية–الأمريكية لإبراز هشاشة النظام في مسائل كالوطنية والسيادة، لكن الولايات المتحدة أصبحت هي نفسها مصدرًا لهشاشة النظام الحاكم على نحو مختلف تمامًا، ففي إطار المساعي الأمريكية نحو "استئصال جذور" الإرهاب وضعت نفسها مباشرة في صلب المناقشات المصرية بشأن المسائل المُعلَّقة التالية: ما هي مصر؟ وكيف يتم تنظيمها؟ وما هو مسارها السياسي؟ وما هو هدفها؟

على أنه في غضون أشهر، عادت الولايات المتحدة والحكومة المصرية إلى سابق عهدهما، فاستطاعت القيادة المصرية استعادة سيطرتها على مجرى الأمور بسبب الإخوان المسلمين وجماعة حماس الفلسطينية، إذ أدى نجاح الإخوان في انتخابات نوفمبر– ديسمبر 2005 و– خصوصًا– النصر الصريح الذي أحرزته حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006 إلى ترويع واشنطن، فمع غياب إجابة على السؤال القائل "كيف يمكن لكم أن تحموا المصالح الأمريكية على المدى القصير والمتوسط؟" وسط الخطاب الكثيف حول الديمقراطية والحرية والتغيير الذي أصبح علامة بارزة للإدارة الأمريكية، فقد عادت هذه الإدارة إلى حجمها الطبيعي، وصارت لا مبالية على نحو كبير، رغم استمرار عمل ميبي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية؛ كما أن تلك الفترة شهدت تدهورًا في الوضع في العراق، فاستغلت إيران الفرصة لاستعراض عضلاتها هناك، وكان أن أثبتت السياسة الأمريكية ما ذهب إليه حسن نافعة وآخرون في شكوكهم قبل ذلك التاريخ بأربع سنوات، إذ قالوا بأنه لو تمت تنحية الخطاب الإيجابي جانبًا، فإن واشنطن لن تغير تعاملها القديم مع الشرق الأوسط؛ كما أكَّد تراجع واشنطن عن أجندة الحرية ما حذر منه مرشد الإخوان مأمون الهضيبي قبل أقل من شهر على خطاب بوش في مؤسسة المنحة الوطنية للديمقراطية، إذ قال بأنه لا يمكن الوثوق مطلقًا في الولايات المتحدة لأنها "لا تسعى إلى تحقيق مصالح العالم العربي، وإلا لكانت أوقفت دعمها لإسرائيل وسحبت قواتها من

العراق؛"[468] وكانت الحقيقة التي مؤداها بأن إدارة بوش قد أصيبت بشك مفاجئ في الديمقراطية في الشرق الأوسط بسبب الانتصار الانتخابي الذي أحرزته حماس لها تأثير بالغ على المعلقين والناشطين المصريين والعرب، فبعد قضاء جُلِّ وقتها في السنوات الأربع السابقة في التأكيد على الحاجة للتغيير السياسي، أصبحت الولايات المتحدة تبدو أكثر فأكثر كالبائع المتجول الذي يتعامل بمعيارين خبيثين كما وصفها النقاد المصريون والعرب على امتداد فترة طويلة.

وكانت الاتهامات بالنفاق أكثر دقة مما تصورها كثيرون في تلك الفترة، فلا شك في أنه كان هناك "حَدٌّ" للجهود الأمريكية لدعم الديمقراطية في العلاقات الثنائية، وذلك كما أوضح مسؤول كبير سابق في إدارة بوش، وانعكست تلك المشاعر السيئة على قرار مبارك بعدم السفر إلى واشنطن بعد عام 2004، رغم أن هذا الأمر كانت له علاقة أكبر بما أحسه الرئيس المصري من خيانة بوش بسبب تعامل الأخير مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، كما انعكست هذه المشاعر على المؤتمرات الصحفية المشتركة، ففي حادثة جديرة بالملاحظة، تناقض كلام وزير الخارجية المصري أبو الغيط بشكل واضح مع وزيرة الخارجية الأمريكية رايس عندما أجاب الاثنان على سؤال حول ما إذا كان مصير أيمن نور قد ورد في مناقشتهما، فصَرَّحت رايس بأنها تتحدث عن موضوع نور "كل مرة أقابل فيها نظرائي المصريين،" فَرَدَّ وزير الخارجية المصري قائلًا: "إنك لم تثيري هذه المسألة اليوم." وبالتالي، كانت إجابته تعني أن وزيرة الخارجية الأمريكية كاذبة أمام حشد الصحفيين المتجمع أمامهما؛[469] وفي نهاية المطاف، لم تقف أجندة الحرية حجر عثرة في طريق العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، فوفقًا لمسؤولين كبار في إدارة بوش، ظلَّت القاهرة متعاونة– رغم أن ذلك التعاون قد لا يرقى للمستوى الذي أملت فيه واشنطن– في المسائل التقليدية مثل الصراع العربي–الإسرائيلي، والمرور من قناة السويس، ومساعدة

---

[468] أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، "مصر: جماعة الإخوان المسلمين تناقش طردها من الحوار الوطني"، *ملخص هيئة الإذاعة البريطانية للأحداث العالمية*، 19 ديسمبر 2003.

[469] كوندوليزا رايس وأحمد أبو الغيط، *ملاحظات مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عقب اجتماعهما في القاهرة*، 6 أكتوبر 2003، http://web.archive.org/web/20061101021542/http://www.state.gov/secretary/rm/2006/73535.htm.

واشنطن في التجمعات العربية؛[470] وفي الوقت نفسه، فلم تقم واشنطن بمعاقبة مصر على نحو يُذكر بسبب افتقارها الواضح لأي اهتمام بالإصلاح، وربما يكون الاستثناء الوحيد لهذا الأمر هو قضية أيمن نور، إذ كان هناك رأي في الولايات المتحدة ومصر يقول بأن إدارة بوش قرَّرت عدم التفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة مع مصر احتجاجًا على سجن نور، بيد أن مسؤولين– كانوا حاضرين في المداولات التي جرت بشأن الاتفاقية التي كان مزمعًا عقدها– ذكروا بأن انعدام التقدم في هذه المسألة يعود إلى أمور أبعد من سجن نور؛ وعليه، فإذا كان اعتقال نور عاملًا مضافًا إلى قرار الإدارة، فإنه لم يكن العامل الوحيد، إذ أخذ فريق بوش في اعتباره عددًا من المسائل التي تشمل ضغط العمل على الممثل التجاري الأمريكي، والدول الأكثر أولوية لدى الولايات المتحدة (مثل كوريا وسويسرا وماليزيا)، وفرص تمرير الاتفاق في الكونجرس الذي كان معاديًا لمصر، بالإضافة إلى الحقيقة القائلة بأن القاهرة لم تكن جاهزة لمفاوضات على المستوى التقني؛ وعلى ذلك، فقد قررت واشنطن أن تمضي بعيدًا عن القاهرة في هذا الصدد.[471]

افتراضات خاطئة؟

مَثَّلَ الجدل الدائر حول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر كثيرًا من المشكلات والتناقضات والمفارقات الساخرة حول العلاقات الثنائية التي جعلت السياسة المصرية محيرة للغاية، فقد عقدت الولايات المتحدة علاقات مع مصر لجملة من الأسباب التي دفعتها إلى ذلك، إذ كان هناك صراع عالمي مع الاتحاد السوفيتي، وكانت هناك مسألة أمن إسرائيل، بالإضافة إلى التدفق الحر للنفط من الشرق الأوسط؛ ولم يكن موقع القاهرة في الشرق الأوسط ممتازًا (حرفيًّا) حتى تكون شريكة للولايات المتحدة فحسب، بل كانت أيضًا مكانًا لأرصدة يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة لمنفعتها؛ وقد أصبح من لزوميات ما لا يلزم القول في أوساط المحللين المصريين والدبلوماسيين الأمريكيين بأن

[470] مقابلة مع مسؤول من إدارة بوش، 2 ديسمبر 2010.

[471] مقابلة مع مسؤول من إدارة بوش، 22 نوفمبر 2010.

مصر هي أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم العربي، وأن لديها أكبر وأقوى جيش في المنطقة مما يُجبر الإسرائيليين على النظر بعين القلق دائمًا للقاهرة، وأن مصر دولة رائدة في منطقتها، كما أن لديها ثقلًا تاريخيًّا مزعومًا، فما هي الدولة الأخرى في الشرق الأوسط التي تحوي كل هذه الميزات والخصائص؟ إنها ليست السعودية، ولا إسرائيل، فهل تكون المغرب؟ هذا أمر صعب؛ أما عن تركيا، فهي ليست بلدًا عربيًا أصلًا، كما أن إيران فارسية وشيعية في آن واحد؛ وبالنسبة لبقية بلدان الإقليم، فهي بلدان تافهة، إذ يقول أحد المتحدثين المصريين: "نحن ننتج [عدد سكان] البحرين كل سنة." وعلى ذلك، فلو قارنا مصر بغيرها فهي دولة قوية؛ ومرة أخرى، فقد كان مُقدَّرًا للعلاقات الاستراتيجية مع واشنطن أن تجعل كلا البلدين أكثر قوة، وكان هذا الوصف لمصر من مستوى معين صائبًا تمامًا، وهو ما كان قادة النظام الحاكم يقولونه لأنفسهم ولمواطنيهم وللوفود الزائرة من أعضاء الكونجرس، لكننا لو نظرنا إلى صورة مصر القوية والمؤثرة من زاوية أكثر قربًا– وهي الصورة التي قادت السياسة الأمريكية تجاه مصر– فقد انتهت هذه الصورة برمتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك جدلًا دائرًا بين علماء الاجتماع حول كيفية قياس قوة الدولة، فهل هناك دولة قوية وأخرى ضعيفة؟ إن إجابة هذا السؤال هامة لفهم الطريقة التي تعمل بها المجتمعات الأخرى، كما أنها مهمة لصُنَّاع السياسات الذين يعكفون على صياغة معالجاتهم؛ وكما هو الحال في كثير من الأمور التي تعالجها العلوم الاجتماعية، فلا يوجد إجماع على مقياس نظامي لهذه المسألة، فهل يتعلق الأمر مثلًا بالمدى الذي تذهب إليه الدولة في مراقبة النشاطات السياسية لمواطنيها وتسيطر على سلوكهم؟ ليس الأمر كذلك بالضرورة، فهل يُقدِّم تنظيم المؤسسات الاقتصادية مقياسًا جيدًا على قوة الدولة؟ هذه نقطة جيدة، لكن هذا الأمر يمكن أن يعني لدى المتخصصين أننا نتحدث عن النخب الاقتصادية لا عن قوة الدولة الكاملة؛ ثم هل تستطيع الدولة تعبئة المجتمع دعمًا لقضية أو مشروع محدد؟ ربما يكون هذا الأمر مؤشرًا جيدًا، لكنه ربما يُسلِّط الضوء على لحظات معينة من التاريخ فقط.

بيد أن هناك طرقًا أفضل وأكثر دقة يمكن بها معرفة مدى قوة الدولة النسبية، وهي تلك الطرق التي تستكشف مدى حصول القادة السياسيين على طاعة مواطنيهم؛[472] ففي المقام الأول هناك الشعارات، وهي تلك الرؤى المُلزِمة للمجتمع والتي لها أساس من الواقع، إذ لا يعيش كل الأمريكيين– مثلًا– "الحلم الأمريكي"، لكن عددًا كافيًا منهم يؤمن بخرافاته الإيجابية، ونتيجة لذلك فإن الغالبية العظمى من الأمريكيين تؤمن بأن الولايات المتحدة بلد عظيم للعيش فيه بسبب الحرية والفرص التي يتمتعون بها؛ وفي المقام الثاني هناك الولاء أو السيطرة السياسية التي يمكن تحقيقها من خلال الرشوة، وهو ما يشار إليه عامة على أنه "الرعاية"، إذ يُوزِّع القادة موارد الدولة– كالمال– على نحو يدعم الموالين لهم، كما يشترون أنصارًا جددًا لهم، وهو الأمر الذي تصعب رؤيته على المستوى الوطني في الولايات المتحدة، لكنه واضح بشدة على مستوى الولاية والمستوى المحلي، فحكومات المدن الكبرى مثل شيكاغو ونيويورك وواشنطن وفيلادلفيا– على سبيل المثال لا الحصر– قامت في فترات مختلفة بإدارة آليات رعاية ضخمة لمصلحة عُمد تلك المدن وأحزابهم السياسية.

وأخيرًا، فإن الدولة تستعمل القهر، أو تُهدِّد باستعماله من أجل إبقاء الناس منضبطين، ومرة أخرى فإن من الصعب رؤية هذا الأمر في الولايات المتحدة، لأن الأغلبية العظمى من مواطنيها يؤمنون بفضائلها المتأصلة، ونادرًا ما تحتاج الدولة هناك إلى اللجوء إلى القوة لضمان سلامة النظام السياسي الأمريكي، وقد تم إنشاء معسكرات اعتقال لليابانيين في الولايات المتحدة في غضون الحرب العالمية الثانية، لكن استخدام القهر كان مُوجَّهًا نحو مجموعة عرقية صغيرة ومحددة؛ وإضافة إلى ذلك، فمع دفع معظم الأمريكيين لضرائبهم– التي تُعَدُّ في حد ذاتها شهادة على مدى أهمية شعارات الولايات المتحدة– فإن هناك عقوبات شديدة تقع على من لا يقومون بذلك، وهي العقوبات التي قد تتضمن قضاء مدة في السجن.

لكن هذه الوسائل للحصول على الولاء وضمان السيطرة السياسية ليست متنافية مع بعضها، فالشعارات والرشوة والقهر تُعَدُّ كلها جزءًا من نفس الاستراتيجية، أما المهم في الأمر فهو مدى اعتماد الدولة على

---

[472] إيان إس. لوستيك، "هيمنة الوطنية ولغزها"، في *أخلاقيات الصراع والسياسة الدولية في الشرق الأوسط*، ليونارد بيندر (تحرير)، (جينزفيل: مطابع جامعة فلوريدا، 1999)، 332–359.

تلك الوسائل، ففي الولايات المتحدة يعتنق عدد كبير من الناس أفكارًا دافعة حول "الحرية والعدالة للجميع" مما يعني أن الزعماء السياسيين الأمريكيين يعتمدون بدرجة أقل على الرعاية والقهر، وعليه فإن النظام السياسي للولايات المتحدة يُعَدُّ قويًّا نسبيًّا لأن كثيرًا من الناس مقتنعون بفكرة الحلم الأمريكي، وهو ما يضمن ولاء معظم المواطنين؛ وبالمقارنة مع مصر، فقد فشل زعماء مصر منذ الستينيات في ترسيخ رؤية أيديولوجية متماسكة تُقنع معظم الناس، وهو الأمر الذي نجم عنه اعتماد النخبة المصرية على الرشا والقهر لفرض التماسك الاجتماعي؛ وحتى مع فعل ذلك، فإن كم الموارد المتاح للزعماء المصريين مقارنة بنظرائهم السعوديين تُعَدُّ محدودة، فلم يكن لدى الرئيس مبارك إلا ما يكفي لشراء الدائرة الموجودة حول حكمه الفردي، والمكوَّنة من أصحاب المشروعات الكبرى، والجيش، والأجهزة الأمنية، والمثقفين التابعين للنظام الحاكم، والجهاز البيروقراطي، أما باقي المجتمع فكان يتم التحكم فيه من خلال العنف أو التهديد باستخدامه على نحو يكاد يكون حصريًّا، وكان هذا الأمر مُكلِّفًا وذا مخاطر، وهو ما كشف عن الضعف العميق الذي عانت منه الدولة المصرية.

وفي إطار التهديد باستعمال القوة أو حتى مع استعمال القوة فعلًا ضد شعبها، كانت القيادة المصرية تضيف المزيد من الأثقال فحسب إلى الساحة السياسية غير المستقرة أصلًا، وهي الساحة التي تشهد غضبًا واستقطابًا ونزعة راديكالية، لكن واشنطن اعتمدت في جزء كبير من معالجتها للشرق الأوسط على استقرار مصر، وذلك رغم كل المشكلات الضاغطة على البلاد، وهي النتيجة التي كانت مبنية على ملاحظتين: الأولى هي أن المصريين أظهروا قدرة على تجاوز تحديات هائلة في الماضي، كالهزيمة في الحرب، والركود الاقتصادي، والاغتيال، والإرهاب؛ والثانية هي أن الدوائر الرئيسية للنظام الحاكم لم تسحب تأييدها للقيادة، وهما ملاحظتان صحيحتان، لكنهما لم تُؤديا إلى تحليل عميق لاحتمالات الاستقرار في مصر في المستقبل.

وعشية الثورة المصرية، كانت واشنطن عالقة في علاقة كانت ذات أهداف استراتيجية معينة في الماضي، لكن ذلك كان مع بلد بدا أن تأثيره الإقليمي يذوى، وأنه ليس مستقرًّا كما كان معتقدًا على نحو واسع، وكان أن أخذت المناقشات الرامية إلى صياغة سياسات بشأن مصر تلك الإمكانية القائلة بوفاة الرئيس مبارك وهو في منصبه على أنها أمر مُسلَّم به، وكان هذا الاعتقاد يذهب أيضًا إلى أنه

في الوقت الذي يُبحر فيه جثمان الرئيس المصري على صفحة النيل سيكون هناك خلف له من النظام الحاكم نفسه، وعلى ذلك فقد مال صناع السياسات والمحللون إلى الاعتقاد بأن السياسة في مصر لها خياران: إما الاستقرار السلطوي أو تعزيز الديمقراطية.

وبالنسبة لبعض من نظروا إلى جهود إدارة بوش لدعم الديمقراطية على أنها خطأ، فقد كان هناك التزام متجدد من جانب الرئيس مبارك ونظامه وخلفه حتى يعمل هؤلاء على تقوية القيادة المصرية ويُحيُوا مكانتها الإقليمية والدولية المتهاوية؛ وكان من المفترض أن تتمتع القاهرة بمكانة إقليمية جديدة بدعم أمريكي، مما سيُحوِّل مصر إلى شريك أكثر فاعلية مما كان عليه الأمر في الماضي القريب، لكن هناك عدة مشكلات ظهرت بشأن هذا الطرح؛ فمن ناحية، لم تُؤدِّ هذه النظرة إلى تغيير ميزان الرؤية–الوصاية–القهر الذي كان في صلب ضعف مصر، وفي واقع الأمر، فقد كانت سياسة الاستقرار السلطوي تقبل باعتماد القاهرة على القهر؛ ومن ناحية أخرى، فلم تحل هذه النظرة مشكلة مركزية لم يهتم بها أحد في العلاقات المصرية–الأمريكية، وهي أن واشنطن قد أصبحت تُشكِّل عاملًا سلبيًّا كبيرًا في الصراعات السياسية الداخلية المصرية، إذ قامت المعارضة باستخدام العلاقات الاستراتيجية بين البلدين– أو ما كانت تَشُك فيه لفترة طويلة بشأن هذه العلاقات، خاصة بعد ما نقلته تسريبات ويكليكس في نوفمبر 2010– كهراوة سياسية ضد الرئيس مبارك والنظام الحاكم عمومًا، لكن الحكومة المصرية تجنبت هذه الانتقادات الرامية إلى اتخاذ موقف ضد الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد معارضيها في الداخل؛ وأخيرًا، فقد قالت تلك النظرة بأن من الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في كلٍّ من الولايات المتحدة ومصر، بيد أن الكثير جدًّا من الأحداث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وقفت إزاء ذلك الأمر، ففي مصر كان الناشطون يتحدون سلطة الدولة بأسلوب جديد وأكثر جرأة، وأصبح الإصلاح السياسي جزءًا حاسمًا في المناقشات الوطنية في مصر، أما في واشنطن، ورغم اتهام النقاد لواشنطن بأنها قد تخلت بشكل كبير عن دعمها للديمقراطية بحلول عام 2006، وذلك عندما قَلَّلت إدارة بوش من حدة لهجتها فيما يختص بأجندة الحرية، فقد استمرت السياسة الخارجية الأمريكية في تشجيع التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط.

وكان الاختيار الثاني الذي كان الخبراء والمسؤولون يناقشونه هو العودة على نحو كامل إلى أجندة الحرية، فمن وجهة نظر المدافعين عن هذه المقاربة، فإن القادة الديمقراطيين في مصر سيعتمدون بشكل أقل على القهر لأنهم سوف يتمتعون بقبول من يحكمونهم، لكن العودة إلى المعالجة التي رَكَّزت على الديمقراطية في الفترة من 2003–2005 أسفرت عن عدد من المشكلات بالنسبة لواشنطن، فكما شرحنا من قبل، كانت القيادة المصرية تعارض علنًا وجود أي دور أمريكي في دعم التغيير السياسي، وفي أثناء انتخابات مجلس الشعب المصري في عام 2010– التي وصفتها مجلة *الإيكونوميست* بأنها "احتيال فاضح"– وصف مسؤول بالحكومة المصرية الدعاة إلى الديمقراطية الأمريكية بأنهم "مغرورون"،[473] ورغم أن الأمر قد تحوَّل ليصبح الوصف الأخير هو المناسب للمسؤولين المصريين عشية انتفاضة 25 يناير، فإن هذه الملاحظة المفاجئة وغير الدبلوماسية كانت مصحوبة بسلسلة من المقالات في الصحافة الحكومية التي تُلقي باللائمة على الولايات المتحدة لتدخلها المزعوم في الشؤون الداخلية المصرية، وكان الأمر بمثابة قتال بدت الحكومة المصرية فيه عازمة على خروج واشنطن خاسرة منه، فباستثناء المستفيدين من ميبي لم يكن من الواضح تمامًا كيف يريد المصريون مساعدة واشنطن في هذا المجال نظرًا لتصورهم عن الأجانب القادمين في مهمات تمدين ظاهرية، كما لم يكن السجل القريب للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يُشكِّل رصيدًا لبيع النوايا الأمريكية للمصريين المتشككين، فظلَّت عملية الحرية للعراق، ودعم واشنطن لإسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين، والفكرة القائلة بأن واشنطن تسعى إلى "فرض الديمقراطية" على مصر موضوعات مثيرة للجدل في كثير من المحافل.

وفي نفس الوقت، كانت مقاربة بوش لمصر والعالم العربي ذات مردود كبير، إذ بدت "استراتيجية تعزيز الحرية" دواءً لتهديد عالمي كبير يأتي من الشرق الأوسط، وكانت لهذه الاستراتيجية ميزة الاتساق التام مع القيم الأمريكية، وهو الأمر الذي غالبًا ما يكون مفقودًا في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن المراقبين عادة ما يتجاهلون الحقيقة التي مفادها بأن التغيير السياسي ليس خطًّا مستقيمًا وأنه أمر

---

[473] *الإيكونوميست*، "تضحيات هائلة ومكافآت هزيلة: هل يستحق الأمر هذا الهوس الأمريكي بالمنطقة؟"، 29 ديسمبر 2010.

خاضع للظروف تمامًا، فما يمكن أن يبدأ على أنه انتقال واهٍ نحو الديمقراطية يُمكن أن ينتهي إلى تعزيز النظام الديمقراطي الليبرالي أو النظام الديمقراطي غير الليبرالي أو الديكتاتورية، ولا يهم إذا ما كانت هناك دول تتحرك من نمط معين من النظم السياسية حتى تصبح أكثر استقرارًا واستعدادًا للحرب مما هو الحال في دول أخرى؛ وكان السؤال يدور حول ما إذا كانت التكاليف المتوقعة تزيد على الفوائد المتوخاة من استراتيجية تعزيز الديمقراطية، ولم يُعالج إلا قلة من العلماء مثل هذه المسائل على نحو سليم، لكن هذا الأمر صار بلا جدوى في يناير وفبراير 2011؛ فحتى ذلك الوقت، كان المسؤولون الأمريكيون والمراقبون الخارجيون يعتقدون أن التغيير في مصر هو مشروع سيتم على امتداد أجيال متلاحقة، وفي غضون ذلك، تستطيع المعونة والقيم الأمريكية– لو تم توظيفها بشكل صحيح– تشجيع التطور الديمقراطي في النظام السياسي المصري، وكان لهذا الافتراض ميزة مزدوجة، وهي ضمان تطور المؤسسات السياسية وحماية المصالح الأمريكية (وكانت للأمر الأخير أهمية خاصة)، لكن الأحداث تسارعت، فاتضح أن المصريين لم يعودوا يستطيعون انتظار حدوث ذلك بعد ثلاثين سنة من حكم مبارك.

الفصل السابع

الثورة

باستثناءات قليلة وملحوظة– كفندقي سميراميس إنتركونتيننتال وكونراد– تتراءى القاهرة من السماء على شكل طيف من المباني البرتقالية والسمراء والبنية، وهو أمر يتنافر مع الجو المحيط بها، كما أن النزول لمطار القاهرة الدولي يتطلب عددًا من التعرجات الطويلة التي تتجول بركاب الطائرة فوق المدينة، فتنزلق الطائرة فوق بحر حقيقي من المباني والآثار الرملية اللون التي يَحدُّها حزام النيل الأسود، وهذا المشهد البني ناتج عن غبار القاهرة سيئ الصيت، ولا شك في أن طلاء المباني وإعادة طلائها من جديد سوف يُبعد عنها هذا السخام؛ ونتيجة لذلك، فحتى الأجزاء التي يقطنها الأثرياء في المدينة تبدو عشوائية ومتهدمة، ويتزايد الإحساس بالخراب مع الاقتراب أكثر فأكثر من سطح الأرض، فواجهات المباني ليست وحدها الخربة، وإنما تضاف إليها المساحات العامة أيضًا؛ ومن ناحية أخرى، فهناك الزمالك، وهو حي راقٍ يقع في منتصف نهر النيل ويواجه وسط البلد من جهة بينما يواجه حي إمبابة الفقير من جهة أخرى، وكان هذا الحي موطنًا لكثير من الڤيلات الفخمة التي لا يزال بعضها موجودًا، لكن حي الزمالك في معظمه يشبه الكثير من أحياء القاهرة، إذ تتراءى فيه عمارات الشقق السكنية متراصة وراء بعضها، وإن كان بعضها أكثر فخامة من غيرها من المباني.

وتُعَدُّ ردهات مباني الشقق السكنية غريبة في حد ذاتها، إذ تحتوي على درجات مختلفة من البعثرة، فهناك السجاجيد المهترئة، والصحف القديمة المتناثرة، والمرايا التزيينية المُشقَّقة، ومصابيح الكهرباء التي لا تعمل، وأحيانًا ما يكون هناك زجاج محطم؛ ومع دخول المصعد– من ذلك النوع الذي يوجد في باريس أو إسطنبول، ويحمل بالكاد شخصين أو ثلاثة على نحو آمن– فإن المرء يجد أن ذلك المصعد ينحو إلى أن يكون مجرد فوضى هو الآخر، كما أنه يتوقف عشوائيًّا في أي طابق؛ وبصورة عامة، فإن حالة الممرات خارج المصاعد أفضل من الردهات، لكن الجائزة تكمن في الذهاب إلى

الشقق المدهشة، إذ يُعَدُّ حجمها في– أغلب الأحيان– بحجم الشقق الضخمة الموجودة في الجانب الشرقي الأعلى من مانهاتن، وأحيانًا ما يكون أثاث الأرابيسك من الطراز الجديد قليلًا نوعًا ما، لكن الأمر أبعد ما يكون عن المقياس الثابت في مثل هذه الأماكن، كما أن هناك عدة غرف نوم في كل شقة، وأسقفًا عالية، وأرضيات خشبية، وفي إحدى تلك الشقق توجد مدفأة بحجم الحائط على نحو مثير للدهشة؛ وحتى في أكثر المباني تواضعًا، يُعَدُّ الاختلاف بين المساحات الخاصة والعامة شاسعًا، وهو الأمر الذي لا يُعَدُّ عادة يتفرد بها المصريون، فأبراج المكاتب الزجاجية اللامعة التي تميز أفق مدينة نيويورك مختلفة تمامًا عن القذارة المتكتلة في مترو الأنفاق، لكن التناقض يبرز بشكل أكثر وضوحًا في مصر لأن التناقض صارخ بين الخارج والداخل؛ وفي البداية تبدو هذه الظروف مقلقة، إذ لماذا يوجد الناس على هذا النحو سواءً أكانوا أثرياء أو فقراء؟ قد يظن المرء أن سكان هذه المباني لو دفعوا أكثر للبوابين فستتم العناية أكثر بمساحاتهم العامة، لكن الردهات الشعثاء تُعد أمرًا شائعًا جدًّا حتى إنه من غير الممكن أن تكون مسألة تتعلق بمرتب البوابين فقط.

ومع التأمل الأوسع لهذه المشكلة، فإن الاختلاف بين المساحات العامة والخاصة في المباني السكنية في الزمالك يُنتج منطقًا على نحو مجازي، إذ أدى الناصرية بكل تركيزها الخطابي على العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، والتعليم المجاني، والتوظيف المضمون إلى أمر مختلف تمامًا تحت قيادة أنور السادات؛ فمع وفاة عبد الناصر عام 1970، كان مشروع الأخير في حالة يرثى لها؛ ومع العدد الضخم للمشكلات التي واجهها النظام الحاكم في تلك الفترة، لم يكن للسادات أن يُعزِّز سلطته على أساس سجل الثمانية عشر عامًا المنصرمة، فاختار "تصحيح" مسار مصر ليصبح في خط وسطي أكد على القطاع الخاص، والنزعة التجارية، والميول الاستهلاكية؛ وكثير من شقق الزمالك تشهد على عودة الطبقة الاجتماعية التي كانت تعاني من ضغوط أثناء سنوات حكم عبد الناصر، كما ظهر أثرياء جدد في عهد السادات، ولم يكن في نية الرئيس الجديد بالضرورة أن ينبذ روح الجماعة، لكن الاعتبارات السياسية قادت اختياراته، فقد تم إلقاء لغو فترة الستينيات الناصرية ذات النزعة اليسارية والتحالف مع موسكو على الأرض، وتم ترك ذلك اللغو الخطابي ليصبح أصفر مشققًا يتجمع عليه الغبار لصالح الشقق العلوية، والتي حملت في نهاية المطاف ثمار السوق الحرة والعلاقات الاستراتيجية

مع واشنطن، بيد أن هناك فجوة ظهرت في الخط الذي انتهجه السادات، إذ أن قلة محدودة– مكوَّنة من أشخاص لهم علاقات بمسؤولين، والأغنياء السابقين، وخدم السلطة، والطفيليين– هي التي تمتعت بثمار الانفتاح، بينما عانت الأغلبية العظمى من المصريين تحت وطأة المحن.

وعندما جاء حسني مبارك للسلطة، اختار الأخير طريقًا وسطًا بين مسحة عبد الناصر اليسارية وتصحيح السادات، وانخرط في الانفتاح الاقتصادي، آخذًا في اعتباره– وكان مُصيبًا في ذلك– بأن المشروعات الكبرى تُعد مكونًا حاسمًا في البلاد، كما عاد بمصر مرة أخرى إلى محيطها العربي، لكنه رفض التخلي عن صلح السادات المنفرد مع إسرائيل، وتعاون مع واشنطن من أجل ضمان الحصول على كرمها، وقمع الطموحات السياسية لكافة الجماعات تقريبًا بينما كان يَعِدُ بالإصلاح والتغيير، وعلى خلفية ذلك كله أصبحت كلمة "الاستقرار" هي الكلمة الرئيسية في عهد مبارك، بيد أنه بعد مرور 30 عامًا على تولي مبارك سدة الحكم على نحو لم يكن متوقعًا، أنتج الاستقرار بيئة أدت إلى انعدام الاستقرار؛ وعلى ذلك، فإن الردهات المحطمة للزمالك تُمثِّل أمرًا عميقًا ألمَّ بالمجتمع المصري على مدار ستة عقود، إذ كانت هناك خسارة ثابتة للمجتمع والعقد الاجتماعي الذي تم تمزيقه في نهاية حقبة مبارك.

ومن جانبه، يُعتبر حاتم ضخمًا قوي البنية، لكنه مهذب الطباع، وهو مصري فخور ببلده، وكان قد ترك مصر متوجهًا إلى ألمانيا منذ سنوات مع زوجته المولودة في النمسا وابنته الرضيعة، ولديه طائفة من الشكاوى بشأن القاهرة، وذلك فيما يتعلق بحركتها المرورية وضوضائها وتلوثها، والأمر الذي يضايقه بشدة هو صوت أبواق السيارات الأجرة والشاحنات والسيارات الخاصة الذي لا ينقطع، فإذا قاد سيارته البيتل من طراز فولكس فاجن التي تعود إلى الستينيات في شوارع القاهرة ، فإنه يرفع يده إلى أعلى كمن يتساءل "لماذا؟" عندما يستخدم سائق آخر بوقه تجاهه، كما أن هناك ذلك النوع من المظالم الشائعة التي تحدث عبر الطيف السياسي وفي أعلى الطبقات الاجتماعية وأدناها، بيد أن هذا الأمر لم يكن ما دفع حاتم إلى مغادرة وطنه، ففي مساء قضاه في عشاء بمطعم على شاطئ النيل بدا حاتم– الكاره للسياسة– محبطًا بشكل خاص، ولم يقل أنه سوف يغادر بلاده، لكن كان من الواضح أن هذا هو ما يفكر فيه، إذ سلته روحه الأليفة في تلك الليلة تاركة إياه لكآبة طاحنة، فلم يعد قادرًا على

التكيف مع مجتمع يشعر فيه بأن هناك كثيرًا من التركيز على الروح الاجتماعية فيه بينما يبدو أن كل شخص يعمل لمصلحته الشخصية بِغَضِّ النظر عن الآخرين؛ ولأنه لم يكن هناك حكم للقانون في مصر مبارك، فقد كان أصحاب المقام الرفيع والوساطات العالية هم وحدهم القادرون على الاعتماد على مزاياهم لتركيز ثروة أكبر في أيديهم أو تجنب المحاسبة عن أفعالهم المشينة، وكانت الحقيقة القائلة بأن ممدوح إسماعيل– مالك عبارة السلام بوكاشيو 98 التي غرقت– كان قادرًا على الاحتماء وراء ثروته ودفع ثمن شخصي ضئيل لإهمال شركته الواضح مجرد مثال على ظاهرة امتدت من قمة المجتمع حتى أسفله وانتشرت بين ثناياه؛ وبطبيعة الحال، فلم تكن هذه مشكلة تتعلق بمصر وحدها، فهناك الحادثة القريبة التي نعم فيها المدراء التنفيذيون في وول ستريت بعلاوات ضخمة حتى بعدما أنقذتهم أموال دافعي الضرائب، وهي تُعَدُّ مثالًا فاضحًا على النسخة الأمريكية من هذه الديناميكية، لكن الولايات المتحدة– على الأقل– تعرف حكم القانون وآلية يستطيع المواطنون من خلالها محاسبة قادتهم، في حين أن هذا الوضع غير موجود في مصر.

وكان حاتم محظوظًا، إذ استطاع أن يسافر إلى ألمانيا، حيث واجه الكثير من التحديات بلا شك، لكنه كان يشعر بأنها تستحق التضحية، خاصة بعد ولادة طفلته، وكان آخرون في وضع حاتم وطبقته الاجتماعية مضطرين للقبول عمومًا بهذه الظروف وتحملها حتى النهاية، وذلك فيما كان هناك آخرون يحاربون الدولة البوليسية التي خرَّبت المجتمع المصري، فبالنسبة لهم كانت هناك علاقة مباشرة بين النظام السياسي وفساد المجتمع، وهي المشكلة التي شخصَّها محمد البرادعي بدقة عندما كتب افتتاحيته سيئة الصيت في جريدة *الدستور*، والتي تساءل فيها عما إذا كان من الممكن لمصر أن تقوم بمشروع ضخم مرة أخرى كعبور قناة السويس، الأمر الذي يتطلب الإخلاص والتضحية؟ ومن أجل تسليط الضوء على تدهور المجتمع، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي وجلب الازدهار للبلاد، سعت أطياف المعارضة السياسية طويلًا إلى ما كان يعرف– في جوهره– بتغيير النظام الحاكم، ورغم أنه كان هناك اهتمام ومعارضة كبيرة لاحتمال توريث جمال مبارك مقاليد الحكم، فقد كان من المُستبعد أن تكون المعارضة راضية عن صعود شخص مرتبط بالنظام إلى سدة الحكم، ولا شك في أنه كان هناك قدر من العداء لمبارك الصغير، لأن وجود سلالة حاكمة كان أمرًا كريهًا بالنسبة لكثير من الناشطين، بيد

أنه لم يكن هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن أيًا من المتنافسين المحتملين على الرئاسة– الذين يضمون شخصية عسكرية– سوف يقومون بخطوات من شأنها تقويض نظام سياسي كانت دوائرهم هي المستفيدة الرئيسية منه.

وكانت هذه المعركة على مسار السياسة المصرية وروح البلاد سابقة على الأحداث الاستثنائية التي وقعت في يناير–فبراير 2011، إذ يُوضح المجرى العام للفصول السابقة بأن المصريين قاموا بتمرد مفتوح على حكامهم منذ ثورة عرابي الوطنية عام 1882؛ وبحلول عام 2010، زاد الكفاح من أجل مصر بصورة أكثر حدة، فمنذ انتخابات مجلس الشورى في يونيو من ذلك العام، والتي تبعتها انتخابات مجلس الشعب في أواخر نوفمبر، عكست حدة النشاط المعارض جو نهاية العهد الذي ساد مصر مع تقدم الرئيس مبارك في السن، فقد بدا أن العملية الجراحية التي أجراها الرئيس مبارك في ألمانيا في فبراير 2010 لإزالة حصوة في المرارة (رغم أنه من المعتقد أن الأمر كان يختص بمرض أكثر خطورة) وفترة نقاهته التي امتدت لشهرين خارج القاهرة قد أسهمتا فقط في تأجيج توقعات المصريين الذين شعروا أنهم على مشارف تغيير قادم؛ وإضافة إلى تلك الحادثة، فقد عاد البرادعي بجائزة نوبل وسيرته اللامعة وملفه الأمني الصغير وصفحته على تويتر التي كان ينتقد عليها النظام الحاكم.

وفي غضون شتاء وربيع وصيف 2010 في الطريق إلى انتخابات مجلس الشعب، كانت هناك مجموعة مذهلة من النشاطات السياسية التي شملت تشكيل الجمعية الوطنية للتغيير التابعة للبرادعي، وبيانات لتأييد انتخابات حرة ونزيهة، ومناقشات حول مقاطعة الانتخابات من عدمه، ودعوات لواشنطن حتى تضغط على الحكومة من أجل تنفيذ الإصلاح، وظهور ملصقات تحمل صورة جمال مبارك وعليها خط يعني "لا" على بنايات القاهرة مع عبارة تقول "مصر كبيرة عليك!"، ثم ظهرت ملصقات تدعم رئيس المخابرات عمر سليمان لمنصب رئيس الجمهورية، لكنها سرعان ما اختفت، وقوبل هذا النشاط بإجراءات أمنية صارمة وحتمية؛ وكما هو متوقع، فقد كان التنظيم الذي عانى من أشد الضغوط هو جماعة الإخوان المسلمين، لدرجة أن بعض الناشطين في أواخر ربيع 2010 ذهبوا إلى القول بأن عدد الإخوان في السجون هو الأكبر من نوعه منذ عهد عبد الناصر، ولا شك في أن تلك المقولة كانت مبالغة أخرى من طاحونة شائعات القاهرة، لكنها كانت تُعبِّر عن الحدة التي كان ينظر بها

الجميع في القاهرة نحو الانتخابات، وبدت المعارضة متجهة نحو لحظة من الحقيقة في كفاحها نحو إعادة تعريف مصر والنظام الحاكم، وعزمها على تخليص الساحة السياسية وتشكيل البرلمان على نحو ملائم.

ثم تبخر ذلك الشعور بالتوقع عشية الانتخابات البرلمانية ليحل محله شعور واضح باليأس إزاء غطرسة صريحة من الحزب الوطني الديمقراطي بعدما كان الناشطون المصريون يقولون لأنفسهم طيلة فترة الانتخابات بأن تلك الانتخابات لن تؤدي إلى أي تغيير، وأن عملية الاقتراع سوف يتم تزويرها، وأن الحزب الحاكم سوف يحصل على أغلبية ساحقة في مجلس الشعب؛ ومع دنو الانتخابات وتشكل توقعاتهم على أرض الواقع أكثر فأكثر، بدأ معارضو النظام في التطلع نحو بصيص أمل، وقد شرح د. عبد الجليل مصطفى– المتحدث السبعيني باسم حركة كفاية– وهو يتناول بسكويتًا مع الشاي في مكتبه الطبي بأن المقاطعة كانت هي الطريق الوحيد أمام جماعته وأولئك الذين يُشكِّلون الجمعية الوطنية للتغيير؛ ورغم تحمسه لتلك المقاطعة، فقد اعترف بأنها لن تؤدي إلى شيء، ذلك أن نتيجة الانتخابات كانت محسومة سلفاً، وربما– كما صرح مصطفى على استحياء– أدت هذه المقاطعة إلى "تعريف الناس بظلم النظام،" وذلك كما لو أن هؤلاء الناس لا يعرفون الورطة التي هم عالقون فيها بالفعل، أما زميله الآخر في المقاطعة– أسامة الغزالي حرب رئيس الجبهة الديمقراطية– فقد ذكر بأن المقاطعة كانت تهدف إلى إحراج النظام، وتقويض شرعيته، وإرسال إشارة بالاعتراض على أي ترشيح محتمل لجمال مبارك لشغل منصب رئيس الجمهورية بعد أبيه؛ ومن جانبه، فقد رفض أيمن نور– الذي أصبح يقود جزءًا من فصيله بعدما استولى عملاء للنظام الحاكم على حزبه– المشاركة في الانتخابات، وأعلن أنه سوف يطلب ممثلين للاتحاد الأوروبي حتى يراقبوا الانتخابات بصورة غير رسمية.[474]

[474] "التحديث اليومي لأخبار مصر"، رسالة إليكترونية من المشروع الخاص بالديمقراطية في الشرق الأوسط، 9 نوفمبر 2010؛ إريك تراجر، "قصة حزبين"، *فورين بوليسي*، 18 ديسمبر 2010، http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/11/18/a_tale_of_two_parties.

أما الناشطون المعارضون الآخرون– مثل حركة شباب 6 أبريل التي ظهرت في ربيع 2008 لدعم حقوق العمال المصريين– فقد ظلوا على تحديهم للنظام الحاكم، لكنهم انتهوا إلى أفكار خيالية فيما بدا وكأنه إحباط سيطر عليهم، فقبل الانتخابات بشهر تقريبًا اقترحت هذه الحركة إجراء انتخابات موازية ومستقلة لو لم يستجب النظام الحاكم لخطة النقاط السبع للإصلاح التي صاغتها الجمعية الوطنية للتغيير التابعة لمحمد البرادعي، وكانت هذه النقاط تقول بإنهاء حالة الطوارئ، وضمان الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، وتفويض مراقبين محليين ودوليين، وتوفير تغطية إعلامية متساوية لكل المرشحين، ومنح المصريين في الخارج حق التصويت، والسماح للمرشحين الرئاسيين بالترشح دونما "قيود تعسفية"، وتحديد فترات الرئاسة بفترتين لكل رئيس، بالإضافة إلى السماح بالتصويت ببطاقة الهوية الوطنية [الرقم القومي]؛ ولم تكن الفكرة الخيالية هنا هي عقد انتخابات موازية– رغم أنها فكرة مبتكرة– أو حتى في تصور أن الحكومة سوف تستجيب لمطالب الجمعية الوطنية للتغيير، وهو الأمر الذي لم تكن هناك أدنى نية له لدى الرئيس مبارك، وإنما تَمثَّل الأمر الخيالي في دعوة المعارضة لإجراء انتخابات خاصة بها كوسيلة لإحراج قادة النظام الحاكم، إذ كان هذا الأمر غير ممكن على أرض الواقع، وربما يُعزى ذلك إلى أن حركة 6 أبريل كانت مجموعة من الشباب، بيد أنه كان لا بد أن يكون واضحًا لهؤلاء الناشطين– بالنظر إلى الطبيعة الشرسة للنظام الحاكم– أن المسؤولين المصريين لن يتورعوا عن فعل أي شيء.

ومن ناحيته، كان علي الدين هلال يُمثِّل– من جوانب كثيرة– الاحتقار الذي كان يشعر به القادة المصريون نحو شعبهم، فقبل أسابيع قليلة من الانتخابات، قام ذلك الأستاذ الجامعي السابق للعلوم السياسية في جامعة القاهرة قبل أن يصبح أمينًا لشؤون الإعلام في الحزب الحاكم برفض مطالب المجموعات التي تدعو لمقاطعة الانتخابات، وقال وهو يلوح بيده وفي عينيه نظرة شك: "من هم؟ إنهم لا يُمثِّلون أحدًا!" وكانت الحقيقة التي مفادها بأن الوفد، والتجمع، ومجموعة من الأحزاب الصغيرة، وحتى "المستقلين" التابعين لجماعة الإخوان المسلمين يُخططون للمشاركة مع الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية كانت– حسبما ذكر د. علي الدين– مؤشرًا واضحًا لأي مراقب موضوعي على أن العملية الانتخابية شرعية تمامًا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن 250 عضوًا (من 600

مقبوض عليهم) في جماعة الإخوان المسلمين ظلَّوا في السجون، وألغت الحكومة 30% من الترشيحات التي تقدم بها الإخوان، كما كان هناك مسؤولون آخرون في الحزب الوطني الديمقراطي يرفضون المعارضة بنفس الدرجة، ويرفضون اتهاماتها القائلة بأن الانتخابات سوف تكون مزورة، بالإضافة إلى المطالب الدولية بإرسال مراقبين لضمان نزاهة التصويت كما وعدت الحكومة من قبل، فقد كان المراقبون الدوليون بالنسبة إلى هؤلاء خارج الموضوع، حيث صرَّح أحد كبار العاملين في الحزب الوطني الديمقراطي بأن هذا الأمر يُعد "خرقًا للسيادة المصرية"، وهو الموقف الذي قال عنه أن أحزاب المعارضة تشارك الحزب الحاكم فيه؛ ووفقًا لنفس المسؤول، فإن تعديل مارس 2007 للمادة 88 من الدستور قد أدى إلى إنشاء لجنة الانتخابات العليا لضمان نزاهة الانتخابات، لأن النظام القضائي كان مُسيسًا أثناء إشرافه على الانتخابات البرلمانية عام 2005،[475] وكان أعضاء في الجهاز القضائي قد شجبوا النظام الحاكم على تزوير الانتخابات، مما أدى إلى اعتقال أولئك القضاة.

ورغم– أو ربما بسبب– غطرسة القيادة، فلم يكن هناك شيء متروك للصدفة في الانتخابات البرلمانية عام 2010، ففي أكتوبر ألغى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (إن تي آر إيه) تراخيص كافة شركات البث التي تُقدِّم تغطية إخبارية تليفزيونية حيَّة في مصر، وذلك في مسعى واضح للسيطرة على تدفق المعلومات من أماكن الاقتراع في أنحاء البلاد، وكان من الممكن لتلك الشركات أن تطلب الحصول على تراخيص إخبارية جديدة، لكن وسائل الإعلام التابعة للدولة هي وحدها التي كانت ستبث الأخبار على المدى القريب؛ وفي نفس الوقت، وضع ذلك الجهاز إجراءات جديدة لإرسال رسائل نصية، فلو أرادت وسائل الإعلام نشر أخبارها باستخدام الرسائل النصية التي تدعى بالإس إم إس، فقد كان عليها أن تحصل على ترخيص جديد ومنفصل للحصول على هذه الخدمة، وكانت هذه الرخصة تتطلب دفع الشركات لغرامات تبلغ 3% من أرباحها من رسائل الإس إم إس لتغطية تكاليف وسائل المراقبة الحكومية التي كانت تُشرف على محتوى المواد التي يجري إرسالها للمشتركين؛ ومرة أخرى، فقد كانت الجماعات والحركات التي لا تحظى بوضع رسمي– والمقصود بها جماعة الإخوان المسلمين، والجمعية الوطنية للتغيير، والناصريون، والمجموعات الأصغر كحزب الوسط وجماعات

[475] مقابلة مع مسؤول في الحزب الوطني الديمقراطي في القاهرة، 19 أكتوبر 2010.

معارضة أخرى– ممنوعة من الانتفاع بخدمات الرسائل النصية الجماهيرية، وأظهرت الإجراءات الجديدة معرفة جهاز الأمن الداخلي بما يجري، ففي الانتخابات البرلمانية عام 2005 التي جرى تزويرها، كانت رسائل الإس إم إس وسيلة هامة للمصريين حتى يتلقوا معلومات حول سير الانتخابات بينما كانت تجري، ولم تكن الحكومة لتسمح بحدوث مثل هذا الأمر ثانية.

وكما ظهر فيما بعد، فقد خرقت انتخابات مجلس الشعب عام 2010 كافة المبادئ التي وعدت الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي بالتمسك بها، ففضلًا عن انعدام وجود النزاهة والشفافية في الانتخابات، فقد وُصمت بأعمال العنف– إذ مات فيها ثمانية أشخاص– وتم ترويع الناس فيها، ووُضعت أوراق اقتراع مزورة، وتمت تجاوزات في العد، وهي كلها أمور أدت إلى تلطيخ التصويت، وأسفرت عن برلمان لم يكن فيه سوى ثمانية أصوات معارضة ضد أغلبية كاسحة من الحزب الوطني الديمقراطي، كما أدت جولة الإعادة في الانتخابات في 166 دائرة في أوائل ديسمبر إلى نتائج مماثلة، فقد حصل الحزب الحاكم على 420 مقعدًا (81% من العدد الإجمالي) مقابل 14 لأحزاب المعارضة و70 مستقلًا، ونجم عن المخالفات الانتخابية الضخمة التي ارتكبها النظام– إذ لم تحاول الحكومة حتى أن تبدو الانتخابات كما لو كانت انتخابات شرعية– عن احتجاجات متفرقة، وزادت من حدة الدعوات المطالبة بالتغيير، وهي الاحتجاجات التي قوبلت بالاعتقالات وهراوات جنود الأمن المركزي، ووقعت على آذان صماء، وبعدما صرح الرئيس مبارك للصحفيين بأن الانتخابات كانت "جيدة" قام بافتتاح البرلمان الجديد في 13 ديسمبر، وأعلن سريان أعماله كالمعتاد.

لكن أعضاء المعارضة لم يَجبُنوا أمام ما حدث، ففي اليوم السابق على افتتاح مجلس الشعب الجديد، قام مئات من المحتجين بمظاهرة أمام المحكمة الدستورية العليا، واصفين البرلمان بأنه "باطل"، وأعلنوا أن هذه الهيئة "لاغية"، كما طالبوا بأن تقوم السلطات باحترام حكم المحكمة الإدارية القاضي بـ "إلغاء النتائج في 92 دائرة انتخابية، مما يعني التأثير على عضوية 184 عضوًا في المجلس الحالي؛"[476] وكانت أطياف المعارضة حاضرة بكاملها، بما فيها حركة كفاية، والإخوان، والجمعية الوطنية للتغيير،

[476] جورج صادق، "مصر: المحكمة الإدارية العليا تحكم ببطلان الانتخابات البرلمانية"، مكتبة الكونجرس، 21 ديسمبر 2010، http://www.loc.gov/lawweb/servlet/lloc_news?disp3_l205402430_text.

وحركة شباب 6 أبريل، وحزب الغد التابع لأيمن نور، والوفد، والتجمع، والناصريون، ومجموعة متنوعة من المجموعات المعارضة الأصغر حجمًا؛ وكانت هذه المظاهرة ومظاهرة أخرى جرت في اليوم التالي أمام محكمة مجلس الدولة مظاهرتين صغيرتين، لكنهما كانتا مهمتين، لأن مثل تلك الاحتجاجات وحدَّت المعارضة المصرية المفتتة، فلو كانت تلك الجماعات تستطيع الحفاظ على مظهر من مظاهر الوحدة– وهي "لو" كبيرة بالنظر إلى تاريخ تلك الجماعات المتباينة– لكان هناك احتمال في أن تُشكِّل معارضة تأثيرًا أكبر، وتقيم قاعدة أوسع ضد النظام الحاكم.

وباتجاه هذا الهدف، أعلن الناصريون، والمستقلون، وأعضاء في حزب الوفد، وجماعة الإخوان عن نيَّتهم لإنشاء "برلمان ظل"؛ وكما هو الحال بالنسبة لفكرة الانتخابات الموازية التي قالت بها حركة شباب 6 أبريل، فإن مفهوم البرلمان البديل كان ملهمًا، فعلى ضوء انعدام شرعية مجلس الشعب كما هو غني عن البيان، أوضح توأمه غير الرسمي– المكون من 120 عضوًا– كيف يمكن لمجلس تشريعي مصري أن يعمل في بيئة مفتوحة وديمقراطية وشفافة، وتعثر الأمر فورًا تقريبًا بعدما تم الإعلان عن هذه الفكرة، لأن قيادتي الإخوان المسلمين والوفد كانتا مترددتين حيال الأمر، بيد أن السيد البدوي– رئيس حزب الوفد– وافق في 22 ديسمبر على استضافة البرلمان الموازي، وكان زميله علاء عبد المنعم هو المناصر الرئيسي لهذه الفكرة، فقال للصحافة المصرية بأن المجلس التشريعي الموازي سوف يُركِّز جهوده على التنمية الديمقراطية، وحماية الحقوق المدنية، والعدالة الاجتماعية؛ وبدا أن المعارضة قد توصلت إلى وحدة الهدف، وادَّعت الشخصيات البارزة فيها بأنها ملتزمة بالعمل معًا للضغط على النظام الحاكم، لكن هذا النظام كان يعتمد على اختلافات معارضيه لتفكيك بناهم، وبينما كان رئيس مجلس الشعب فتحي سرور يهدد باتخاذ عمل قانوني ضد المشاركين في برلمان الظل، سخر الرئيس مبارك من البرلمان الموازي في خطابه الافتتاحي أمام مجلس الشعب الجديد، قائلًا: "خليهم يتسلوا!"

ومع افتقار النظام الحاكم للشرعية، لم يَعد المدافعون عنه مهتمين بما إذا كانوا يتمتعون بتأييد شعبي عام من عدمه، وذلك فيما كانت القيادة مهتمة فقط بالاعتماد على تأييد الجيش، والأجهزة الأمنية، والمثقفين الموالين للسلطة، والصحفيين المُعينين، والجهاز البيروقراطي وأصحاب المشروعات الكبرى؛

وكان الرئيس مبارك يحصل تقليديًّا على دعم هذه الفئات من خلال رعايته لها وتقديمه للسلاح والتعاقدات وإتاحة السبل أمامها– على سبيل المثال لا الحصر– لكن تلك العلاقة كانت أكثر تعقيدًا من مجرد تسليم بعض السلع أو الخدمات، إذ احتاج مؤيدو النظام الحاكم إلى رواية تساعدهم على إقامة منطق لما يفعلونه أمام عالمهم، فلم يكن لهذه الرواية أن تُبنى على أكاذيب فاضحة، وعلى ذلك فقد كان القادة المصريون يقدمون لدوائرهم الرئيسية كمية محدودة من الملاحظات والبيانات والأقوال المبتذلة على نحو ثابت، وكلها كانت صحيحة بما فيه الكفاية، "فمصر دولة ديمقراطية صاعدة لديها 24 حزبًا شرعيًّا والمئات من الصحف والمجلات، وتشير تساؤلات الناس عن التوريث الرئاسي إلى مدى استعداد القيادة لإصلاح مصر، وسوف يتطلب تطوير الديمقراطية في مصر وقتًا طويلًا، لكن البلاد قطعت شوطًا طويلًا في هذا المضمار في السنوات العشر الماضية، والرئيس مبارك هو الشخصية الانتقالية في البلاد؛" وباستثناء الجملة الأخيرة، فإن كل هذه التصريحات تحوي بذرة من الصدق رغم أنها لا يمكنها أن تقيم أود القصة بكاملها، وبدت هذه الرواية كافية بما فيه الكفاية لمؤيدي النظام الحاكم، لكن مسار الانتخابات البرلمانية عام 2010 ونتيجتها قد أسفرتا عن تغيير ما، ذلك أن الفجوة بين الرواية التي تحمل مسحة الصدق والحقيقة الموضوعية على الأرض كانت أكبر من أي وقت آخر، مما جعل من الصعب على المتحدثين باسم الحكومة أن يُقنعوا أحدًا بحكاية التطور الديمقراطي هذه مع ظهور الطبيعة الشرسة للنظام الحاكم في تعامله مع شعبه أكثر من أي وقت مضى.

ومرة أخرى، فربما لم تكن الرواية مهمة على الإطلاق، إذ اعتقدت مكونات النظام الحاكم بأن الحكومة يمكنها أن تعمل ما بدا لها فيما هي تتمتع بالحصانة من المساءلة، ثم ما هو المهم في أن أمن الدولة تقمع المعارضة أو أن الشرطة عاملت مواطنين عاديين أو حتى قتلتهم– مثل خالد سعيد وأحمد شعبان اللذين قتلا على أيدي رجال الشرطة في الإسكندرية عام 2010– طالما أن الفوائد التي يجنيها المرء قد زادت بما نسبته 30% في السنة، أو أن نصيب وزارته من ميزانية الدولة قد ارتفع، أو أن تلك الطائرات اللامعة من طراز إف–16 قد وصلت، أو أنه هو نفسه قد أصبح إحدى الشخصيات الإعلامية المعروفة؟ لقد كانت هذه بالضبط هي النظرة التي أنتجت ردهات مباني الزمالك السكنية،

بيد أن الافتراض القائل بأن الدولة المصرية كانت تتمتع بالقوة تحت حكم مبارك وأنه كان بوسعها أن تتحدى إرادة شعبها كان افتراضًا خاطئًا رغم أن مصر كانت "تبدو" قوية، إذ لم تدفع الحكومة ثمنًا لما حدث في الانتخابات، كما تم قمع الاحتجاجات الداخلية بعد إعلان النتائج مباشرة بسهولة؛ ومن ناحية أخرى، فرغم إعلان الولايات المتحدة أنها "محبطة" و"قلقة" بسبب هذه الانتخابات، فإنها لم تكن مستعدة لفعل أي شيء في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، كانت نوعية هذه الانتخابات– التي اعتمدت على الحملات الأمنية، وإلغاء ترشيحات كثيرة في الأسابيع التي سبقت الاقتراع، بالإضافة إلى تزوير الأصوات يوم إجراء الانتخابات، وترويع الناخبين، والقيام بأعمال عنف– تشير إلى ضعف واضح في الدولة المصرية، إذ كان النظام الحاكم عاجزًا منذ أيام عبد الناصر عن الاستحواذ على خيال المواطن المصري العادي لمدة طويلة من الزمن، فقد كان لا بد من أن يقتنع المصريون في صميمهم بأن النظام الحاكم لا يستطيع أن يقدم خدمات فحسب، بل وأن تتماشى سياساته مع مبادئه أيضًا، وهو بدوره ما كان سيدمغ النظام الحاكم بالشرعية؛ لكنه مع افتقار النظام لهذا الرصيد، فقد كان لزامًا على الرئيس مبارك– كما هو حال من سبقوه– أن يركن إلى القهر ليتحكم في الشعب المصري، وكان كل ما تفتق عن المواجهة بين النظام الحاكم والمعارضة بشأن الانتخابات هو ساحة سياسية زادت راديكاليتها وحِدَّة استقطابها ودرجة غضبها، وكانت هذه هي بالضبط الديناميكية التي مَيَّزت الفترة الأخيرة من عهد الرئيس أنور السادات قبل اغتياله، وأدت إلى التمرد الصغير الذي واجهته مصر في التسعينيات، وكان من المعقول تمامًا أن يقال بأنه بينما كانت القيادة المصرية مستمرة في التعامل بوحشية مع مواطنيها لضمان إمساك النظام الحاكم بمقاليد الأمور، فقد كان من الممكن أن يحدث العكس، مما يؤدي إلى مقاومة أكبر للنظام الحاكم في البلاد.

عيد الشرطة

وفقًا لما صرح به الرئيس مبارك عام 2004، كان عيد الشرطة في مصر– وهو عطلة حديثة نسبيًّا جاءت لتُذكِّر بالهجوم البريطاني يوم 25 يناير 1952 على قسم شرطة في الإسماعيلية– يَهدف إلى أن يُشكِّل "رمزًا قيمًا للوطنية والتضحية" مما يُعطي المصريين فرصة للتعبير عن اعتزازهم بالشرطة،[477] لكن هذا النوع من التفاهات كان سائدًا وخاليًا تمامًا من أي مصداقية؛ وفي واقع الأمر، فقد اتسمت الفترة التي سبقت الاحتفال بعيد الشرطة عام 2011 بتخطيط الجماعات المعارضة للقيام باحتجاج أمام وزارة الداخلية تعبيرًا عن غضبها على وحشية الشرطة والمطالبة برفع قانون الطوارئ، ولم يكن هناك من جديد بشأن الغضب تجاه الشرطة، ولا إمكانية للقيام بتلك الاحتجاجات، لكن توقيت هذه المظاهرة– التي جاءت بعد 11 يومًا بالضبط من خلع رجل تونس القوي لفترة طويلة– رفع مستوى التوقعات والتوتر في القاهرة وخارجها، فكان الأمر يُمثِّل للزائرين المعتادين على زيارة مصر نزولًا في بلد آخر، إذ بدلًا من النظرة الخاطفة والتلويح بالأيدي أثناء المرور بالجمارك كان يتم تفتيش الحقائب، وكان الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو تلك الرغبة المفاجئة للأصدقاء والمعارف في عدم الخوض في الأمور السياسية أمام أي شخص لا يعرفونه جيدًا، فقد كانت مصر دولة بوليسية معروفة، وكانت هناك دائمًا شكوك في أن السائقين والدُّدل والبوابين والحراس والصبية الذين يقدمون الشاي– على سبيل المثال– كانوا مخبرين لأمن الدولة، لكن الأمر لم يصل إلى أن تصبح مصر مثل سوريا التي فاقت فيها حالة البارانويا الرسمية كل الحدود؛ وفي أوساط الأجانب في القاهرة، كانت هناك الكثير من المناقشات في الأيام التي سبقت ثورة 25 يناير عما إذا كانت الاحتجاجات ستكون "كبيرة"، إذ أوضح حساب الفيس بوك الخاص بالدعوة لإقامة مظاهرات بأن عدد المشاركين فيها يتزايد بمعدل ثابت.

وبدا المصريون أنفسهم مترددين حيال ما سيحدث، وذلك فيما ذكرت مُحلِّلة سياسية ماكرة بأن الاحتجاجات لن تكون كبيرة في البداية كما هو متوقع، ثم ناقضت نفسها بعد ساعات قليلة، فذكرت عبر رسالة إليكترونية ("إيميل") بأن الاحتجاجات سوف تكون جماهيرية، لكن الأمر كان عصيًّا على

---

[477] نيفين خليل، "رسالة حقوق الإنسان في عيد الشرطة"، *الأهرام*، 29 يناير–4 فبراير 2004.

التوقع، إذ كانت هناك مظاهرات ضخمة في الماضي، بينما عرفت مظاهرات أخرى تواجد الشرطة والأجهزة الأمنية بما يفوق أعداد المتظاهرين أنفسهم، ولم يكن من المفاجئ أن أولئك الذين استثمروا في نظام مبارك قد توقعوا– كما ذكر أحد أعضاء مجلس الشورى عشية الثورة– بأن "ما لا يزيد عن خمسين شخصًا" سوف يشاركون في هذه المظاهرات؛ ومن جانبه، تفاخر عمر سليمان– رئيس هيئة المخابرات العامة– أمام مجموعة من الشخصيات الأمريكية الهامة بأنه حتى لو خرجت أعداد كبيرة من المصريين إلى الشوارع، فإن ذلك لن يُعَدَّ تكرارًا لما حدث في تونس، "إذ لدى الشرطة استراتيجية للتعامل مع هذا الأمر، كما أن الرئيس ليس ضعيفًا؛" لكن الطريقة التي نفى بها المسؤولون إمكانية حدوث احتجاجات واسعة وإغلاقهم باب المناقشة في هذا الأمر تفضح إحساسهم بالقلق من ثمة حدوث شيء؛ فمنذ سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والصحف الرسمية المصرية تنشر تحقيقات حول التطورات الاقتصادية الإيجابية، وكل ما كانت تقوم به الحكومة من أجل تحسين ظروف المصريين، وهي كلها تقارير مفبركة، وحتى الذين خططوا لإقامة مظاهرات ذكروا فيما بعد بأن توقعاتهم كانت متواضعة من حيث المشاركة فيها والتأثير السياسي الذي سينجم عنها.

وبدا أن جهاز الأمن المصري لديه استراتيجية فعلًا للتعامل مع أي طارئ، فمع الساعات المبكرة من صباح ذلك اليوم بدأت الحكومة في نشر سيل من رجال الشرطة وقوات الأمن المركزي والعملاء الذين يرتدون ثيابًا مدنية في الشوارع القريبة من وزارة الداخلية التي تقع في شارع الشيخ ريحان، وهو الشارع الذي يمتد ليصل إلى الحرم الجامعي القديم التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة، والذي يطل على ميدان التحرير.

وكان يتم النظر بشك لأي شخص يتجول في تلك المنطقة، كما كان يتم "تشجيعه" على تركها بسرعة، وبعد انبلاج شمس ذلك اليوم، كانت الشرطة منتشرة بأعداد كبيرة في نقاط استراتيجية حول القاهرة: ميدان التحرير، وشارع جامعة الدول العربية– وهو جادة ضخمة تخترق جزءًا من المدينة يسمى بالمهندسين– وميداني رمسيس والعتبة، وعلى مقربة من جامعة القاهرة، بالإضافة إلى أماكن أخرى؛ وكشف تويتر عن تحذير الناشطين لبعضهم البعض من المناطق ذات الوجود الكثيف لقوات الشرطة، وتوجيه بعضهم البعض لنقاط التجمع، وخلال ساعات الصباح كانت وسائل المواصلات تسير بصورة

جيدة، بينما كانت الشرطة تراقب كافة الزوايا والميادين والجسور في القاهرة، وبدا أن وزير الداخلية حبيب العادلي قد نجح في تخويف الكافة، فيما عدا بعض الناشطين الأشداء.

وعند الظهيرة، بدأت تتغير ديناميكيات ذلك اليوم؛ ومرة أخرى، يُوفر تويتر أفضل نافذة على ما حدث في أنحاء المدينة، فبدلًا من وجود تجمع واحد، كان الناشطون يأتون في مجموعات صغيرة ويحتجون ويصطدمون بالشرطة، ثم يتفرقون حتى يعاودوا التجمع مجددًا، فكانت احتجاجاتهم غوغائية وخاطفة، لكن كل المجموعات تحركت صوب التحرير، حيث كسَّرت مجموعة أولى من المحتجين طوقًا نصبته الشرطة حول الميدان في وقت مبكر من مساء ذلك اليوم مما سمح للآلاف بالنزول لذلك الميدان؛ ومع إحساسهم بالثقة الناجمة عن قدرتهم على التغلب على قوات الأمن بمجرد تواجدهم بأعداد ضخمة، بدأ المتظاهرون في الخروج من التحرير إلى شارع قصر العيني قاصدين وزارة الداخلية والبرلمان، فألقت قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع على المتظاهرين الذين ألقوا بدورهم الحجارة والطوب من الشوارع والأزقة الجانبية على تلك القوات.

وفي نهاية الأمر، وصل المحتجون إلى البرلمان، بيد أنه تمت الحيلولة بينهم وبين دخول بواباته، وحوالي الساعة 6:30 من مساء ذلك اليوم، كانت حشود الناس تشق طريقها مرة أخرى نحو شارع قصر العيني مع وجود استعراض للقوة تَمثَّل في مئات من جنود قوات الأمن المركزي، فتم دفع المتظاهرين مرة أخرى لمسافة نصف ميل ليعودوا أدراجهم إلى التحرير، وكانت وسائل قوات الأمن المركزي مخيفة، إذ تم حشد جنود صغار في السن– لم يكونوا يتعدون السابعة عشرة أو الثمانية عشرة من أعمارهم، وكان قد تم جلبهم من أماكن ريفية أو حضرية فقيرة– في صفوف وراء بعضها، وهم يمسكون بالدروع والهراوات والمواسير المعدنية، وكانت الأوامر الموجهة إليهم تقضي بتفريق المتظاهرين، وذلك مع وجود شاحنات كبيرة تنقل الجنود إلى مكان الأحداث وتتقاطر على مسافات صغيرة وراء بعضها البعض، وما إن وجد المتظاهرون أنفسهم مرة أخرى في ميدان التحرير حتى سعت قوات الأمن إلى إغلاق الميدان من مداخله الأربعة.

وعلى ذلك، فقد تحولت ليلة 25 يناير إلى تجاور غريب من نوعه، إذ نزل السائحون كورنيش النيل مع مطالبة عشرات الآلاف من المصريين برحيل حسني مبارك واللحاق بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في منفاه بمدينة جدة السعودية؛ وفي مفارقة غريبة للحصول على نزهة، قام جنود في الأمن المركزي بالذهاب إلى منطقة معشوشبة داخل ميدان التحرير حتى يستريحوا ويحصلوا على وجبة كشري، بينما كان زملاؤهم يحاولون السيطرة على المتظاهرين الغاضبين، أما المصريون العاديون– كالغسَّالين والبقالين والجزارين– فقد ذهبوا إلى أعمالهم الروتينية رغم الأحداث الدائرة، وذلك على بُعد بنايات قليلة عن ذلك المكان، إذ بدا أن ما يحدث هو مجرد احتجاجات أخرى كالتي حدثت على مدار السنوات السبع الماضية، فأصبح الأمر مجرد روتين؛ ومثل كثيرين آخرين، فلا شك أن هؤلاء الناس قد اعتقدوا بأن ما كان يحدث في التحرير ربما يستمر طوال الليل أو حتى للصباح التالي، لكنه لا يمكن أن يدوم أكثر من ذلك، وبدت المفارقة كاشفة في الحقيقة التي مؤداها بأنه في نفس ذلك المساء كانت تجري احتفالات بعيد الشرطة في فندق سميراميس إنتركونتيننتال الذي يُطِل على الميدان، حيث تمتع ضباط كبار يرتدون أزياءهم الرسمية باليوم الذي تم سَنُّه عطلة لتكريمهم، بينما كان رجال شرطة آخرون يعملون على السيطرة على حشود المتظاهرين في التحرير، وكان كثير من هؤلاء المتظاهرين موجودين هناك لأنهم يحتقرون الشرطة.

وفي كافة مداخل ميدان التحرير– وهي شوارع قصر العيني والتحرير وطلعت حرب وعمر مكرم– أغلقت أعداد كبيرة من قوات الأمن المركزي وشاحناتها الطريق أمام الناس؛ وبينما كان يتواجد حوالي 15,000–25,000 شخص في ميدان التحرير، بدا في البداية أن هناك استراتيجية تقضي بوضع المتظاهرين محاصرين حتى يتعبوا ويفقدوا اهتمامهم بما جاءوا من أجله، بيد أنه بعد منتصف الليل بفترة قصيرة جاءت سيارات الإسعاف لتأخذ أماكنها، وذلك فيما كان رجال الشرطة يطلقون وابلًا من القنابل المسيلة للدموع، ثم تحركوا إلى قلب الميدان بمضخات مياه، إذ أرادت الحكومة أن يعرف الجميع تكلفة تحدي سلطة الدولة، لكن أعمالها كشفت أيضًا عن القلق الذي داهم صُنَّاع القرار من أنه كلما زاد وجود المحتجين في الميدان فإن هناك فرصة أكبر لأن يلحق بهم أناس أكثر، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحويل الأمر إلى ثورة تونسية أخرى.

وفي غضون يومين، تضخمت عشرات الألوف من الناس– وفقًا لبعض التقديرات– لتصبح مليون شخص يتظاهرون في سبع محافظات من مجموع 29 محافظة مصرية، وزاد المتجمعون في التحرير عشرة أضعاف عددهم الأصلي، بينما كان كورنيش مدينة الإسكندرية– ثاني أكبر مدينة في مصر– ممتلئًا بعشرات الآلاف من المتظاهرين، وفي الوقت نفسه تم استدعاء الجيش لتهدئة مدينة السويس، التي وصفها بعض الصحفيين بأنها استحالت إلى ساحة حرب، ومع حلول يوم الجمعة– 28 يناير، الذي يسمى في مصر بيوم الغضب– انضم المزيد من المصريين من كافة المهن– كرجال أعمال، وأساتذة جامعات، وعمال، وعاملين في الحكومة– إلى المتظاهرين، ورغم أن المظاهرات كانت مقصورة على سبع محافظات، فإن الحقيقة القائلة بأن هذه المظاهرات التي اتسعت رقعتها وزادت حدتها باتت تُشكِّل تطورًا خطيرًا، فبعد مواجهات طوال اليوم في ميدان التحرير وما حوله– بما في ذلك محاولة المتظاهرين لاقتحام وزارة الداخلية التي تركت ثلاثة قتلى على الأقل، والحريق الغاضب الذي تم إشعاله في المقر الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي– أخلت الشرطة وقوات الأمن المركزي المكان لضباط ومجندين تابعين للقوات المسلحة المصرية لينتشروا بدباباتهم وناقلات جنودهم المدرعة (إيه بي سي) حول منطقة وسط البلد في القاهرة، وهو ما عُدَّ تطورًا مذهلًا، فحتى يقوم حسني مبارك– الفرعون– بتحريك الجيش إلى قلب عاصمته، فقد كان ذلك يُعد مؤشرًا على أنه فَقَدَ السيطرة على زمام الأمور بعد ثلاثين سنة من تصدره للمشهد في البلاد.

وحتى يُغيِّر الرئيس دفة الأحداث، فقد ألقى خطابًا للأمة عبر الأثير في الساعات المبكرة من صباح السبت، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى ذلك الحين كانت الحكومة قد استعملت نوعين من التكتيكات الخطابية لتقويض الاحتجاجات وتفكيكها، فكان التكتيك الأول يعتمد على أن المظاهرات في حد ذاتها دليل على مدى ما وصلت إليه مصر من حرية خلال عهد مبارك، أما التكتيك الثاني فقد ذكر فيه المتحدثون باسم النظام الحاكم أن جماعة الإخوان المسلمين كانت وراء هذه الاحتجاجات، لكن أيًّا من هذين التكتيكين لم يكن صحيحًا في واقع الأمر، ولم يُصدِّق أحد خارج أروقة السلطة في مصر الرسمية– التي كانت تشهد اضطرابات متزايدة– هذا الكلام، فلو أن مصر كانت حرة للغاية، فلماذا خرج مئات الآلاف– وربما الملايين– من الناس إلى الشوارع مطالبين بالإطاحة بمبارك، وبانتقال تالٍ

لنظام سياسي أكثر انفتاحًا وديمقراطية؟ فالراجح هو أن القائلين بمثل هذه التصريحات إما لم يفطنوا للتناقض الذي تضمنته، أو أنهم كانوا يقولون أي شيء لمجرد أن يقولوا شيئًا في وجه الأزمة المتصاعدة؛ فبالنسبة للإخوان المسلمين، لم يكن هناك دليل على أنهم كانوا وراء هذه الانتفاضة، فقد كانوا بعيدين عن المشهد، ولم يلتزموا إلا بالخروج في احتجاجات يوم الجمعة (28 يناير)، أي بعد ثلاثة أيام من اندلاع المظاهرات؛ وفي خطابه، ركَّز مبارك على الليبرالية المزعومة في مصر، وعلى تهديد الإسلاميين، وما إلى ذلك؛ ففي إشارة واضحة للإخوان المسلمين– البُعبع الذي استخدمه لفترة طويلة– أكَّد مبارك على قلقه بشأن "محاولات بعض الجهات لاستغلال موجات الاحتجاج وشعاراتها" قبل أن يؤكد على الممارسات الديمقراطية المزعومة في مصر: "إن المظاهرات والاحتجاجات التي شهدناها في الأعوام القليلة الماضية لم تكن لتحدث أبدًا لولا ما تحقق من حرية الرأي والتعبير والصحافة؛" ثم ذهب إلى التركيز بعدها إلى المظالم الاقتصادية، فزعم أنه وَجَّه المصلحين الاقتصاديين التابعين للحكومة بضرورة حماية الفقراء، كما ضرب على وتر الوطنية لدى المصريين، فحذَّرهم من انعدام الاستقرار، ودعا شعبه إلى حماية الوطن، ثم أنهى خطابه القصير بدعوة للحوار الوطني والتزام بالإصلاح، معلنًا "اتخاذ خطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقلال القضاء وأحكامه، والمزيد من الخطوات نحو تحقيق الديمقراطية والحريات للمواطنين، بالإضافة إلى خطوات جديدة لمكافحة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وتحديث الخدمات، وخطوات أخرى لدعم الفقراء ومحدودي الدخل؛"[478] وبعدها بساعات، حَلَّ مبارك وزارة رئيس الوزراء أحمد نظيف، وقام بتعيين عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية، وكان الهدف من ذلك هو إرسال رسالة إلى الناس في الشارع، مؤداها أنهم إذا كانوا لا يطمحون إلى إذلال مبارك على النحو الذي قام به أبناء عمومتهم التونسيون بإجبار الديكتاتور الذي حكمهم ردحًا طويلًا من الزمن على مغادرة بلاده قبلها بأسبوعين، فإن الخلافة جارية في مصر، والمهم في هذا الأمر هو أن جمال مبارك ليس موجودًا في الصورة.

---

[478] *خطاب الرئيس* محمد حسني *مبارك للشعب المصري*، 29 يناير 2011، هيئة الاستعلامات، .http://www.sis.gov.eg/En/Story

على أن ما قاله مبارك، وما حَذَّر منه، بالإضافة إلى ترقيته المفاجئة لسليمان، كانت كلها أمورًا ذات أثر محدود، إذ استمر المصريون في النزول إلى الشوارع خلال عطلة نهاية الأسبوع مطالبين برحيل مبارك، وكان وجود الجيش مطمئنًا لهم من ناحية ما، إذ كان جنوده بمثابة حماية لهم من الشرطة المتوحشة والمذمومة على نطاق واسع، بيد أن الأمر قد تضمن شكوكًا خاصة به هو الآخر، فقد كان الجيش دعامة في النظامين السياسي والاقتصادي اللذين كان المصريون في حالة تمرد ضدهما، ثم ألم يستفد الجيش من النظام الذي أنشأه أسلافه– الضباط الأحرار– في الخمسينيات؟ أولم تحصل أعلى الرتب العسكرية– ابتداءً من المشير محمد حسين طنطاوي الذي أصبح أعلى جندي ذي رتبة في مصر– على رُتبها لا من خلال المهارة العسكرية ولا الشجاعة، وإنما من خلال الولاء لمبارك، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على رئيس الأركان الفريق سامي عنان، ورؤساء القطاعات المختلفة، وقائد الحرس الجمهوري، وكلهم من رجال مبارك؟ كانت الإجابة هي "نعم"، وهو ما أثار شكوك بعض المصريين والمراقبين الخارجيين؛ وعلى ذلك، فقد كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن القادة الكبار سوف يظلُّون على ولائهم للرئيس، ولو حدث وأصبح مبارك خطرًا عليهم، فإنهم سيطيحون به، لكنهم سوف يسعون إلى المحافظة على النظام السياسي الذي خدموه واستفادوا منه.

وبدا أن استراتيجية الجيش تقوم على احتواء الاحتجاجات والوصول في نهاية الأمر إلى استعادة الاستقرار دونما لجوء لاستعمال العنف، واعتمد القادة العسكريون في ذلك على الحقيقة القائلة بأنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم لأنهم ليسوا من رجال الشرطة، كما أن الجيش قضى العقود الأربعة الأخيرة في الظل، وهو ما يعني أنه رغم خدمة هؤلاء القادة للدائرة الأولى في نظام الحكم، فقد كانوا معزولين عن مبارك وابنه والحزب الوطني الديمقراطي والحكومة؛ وكانت هذه المقاربة من جانب الجيش تتصف بالمكر، إذ وضعت القادة العسكريين في موقف يصبحون معه منقذين، وفي الوقت نفسه لا يخاطرون بحدوث انشقاقات داخل صفوفهم؛ وإضافة إلى ذلك، فقد عملت هذه الاستراتيجية بصورة جيدة، إذ قلَّلت من حجم الاحتجاجات إلى مستوى تمكن إدارته؛ وكما كان متوقعًا، فقد احتضن متظاهرو التحرير جنود الجيش، لكن هذا الاحتضان كان له أثر عكسي يهدف إلى حماية المحتجين، فأدت التحيات الحارة التي تلقاها المجندون وضباطهم من مواطنيهم المصريين إلى زرع إسفين بين الموجودين على

الجبهة الأمامية وأولئك الذين يدعون إلى إطلاق النار في مقرات الجيش، فلو كانت هناك أوامر باتخاذ إجراءات صارمة– رغم نفي وزارة الدفاع لذلك– فقد كان من المستبعد أن تستجيب لها تلك القوات بدباباتها ومدرعاتها، نظرًا للإعجاب والاحترام المتبادلين بين الجنود والمحتجين.

ومع لعب الجيش على مشاعر الناس، عمل القادة العسكريون على إنقاذ مبارك ونظامه السياسي، ففي العطلة الأسبوعية الأولى بعد الاحتجاجات، حلَّقت طائرات إف–16 الأمريكية على ارتفاع بسيط من أسطح عمارات ميدان التحرير فحسب، مطلقة طنينها الهادر في مسعى واضح لتخويف المحتجين، لكن الأخيرين بقوا صامدين ومطالبين برحيل مبارك والانتقال نحو الديمقراطية، وبحلول الثلاثاء– 1 فبراير– استمرت المظاهرات في أنحاء البلاد، فكان لا بد وأن يُلقي الرئيس مبارك كلمة أخرى للأمة، ورغم أنه ركَّز على موضوعات مشابهة لتلك التي ذكرها في بيانه قبل ثلاثة أيام، فإنه هذه المرة– ومع استشعاره لضغوط المتظاهرين– كان أكثر إسهابًا في حديثه، فصرَّح بأنه سوف يُكمل مدة حكمه، لكنه لن يسعى للترشح مرة أخرى، وأن البرلمان سوف يُعدِّل المادتين 76 و77 من الدستور "لتغيير مؤهلات الترشيح لرئاسة الجمهورية... ووضع عدد محدد من الفترات الرئاسية،"[479] كما دعا البرلمان إلى احترام ما وجده القضاء بشأن إلغاء 184 مقعدًا حصل عليه الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات نوفمبر 2010 التي عرفت تزويرًا شديدًا، ومن الواضح أن مبارك قد حسب أنه لو حقق بعض المطالب المرفوعة في ميدان التحرير، فإن ذلك سيكون كافيًا من أجل تخفيف الضغط السياسي وإرسال أعداد كبيرة من الناس إلى بيوتهم ثانية.

ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية قد وافقت على هذا الطرح، ففي صباح 2 فبراير أصدرت القوات المسلحة بيانًا مقتضبًا ربط الجيش بالمحتجين على نحو رمزي، وحَذَّر من الانفلات الأمني، وشجَّع المحتجين ضمنيًّا على مغادرة ميدان التحرير حيث "تم سماع" رسالتهم كما "تم فهم مطالبهم،"[480] لكن

---

[479] حسني مبارك، *بيان رئيس الجمهورية، محمد حسني مبارك*، 1 فبراير 2011، http://www.sis.gov.eg/En/Story.

[480] بيان المتحدث العسكري إسماعيل عثمان، أخبار قناة الجزيرة الإنجليزية، 2 فبراير 2011، http://english.aljazeera.net/news/middleast/2011/02/20112210516616914.html.

المحتجين بقوا في أماكنهم، وبعدها بساعات قليلة أفسح الجنود الموجودون في المنطقة الطريق لقوات مؤيدة لمبارك– كانت عبارة عن بلطجية مستأجرين، ورجال شرطة، وبعض المؤيدين الأشداء للرئيس– فنزل هؤلاء إلى ميدان التحرير وهاجموا المتظاهرين، فتحولت الساعات الأربع والعشرون التالية إلى قطعة من العذاب مع أعمال العنف التي أطبقت على وسط القاهرة، فتطاير الطوب والأحجار في الهواء على مدار ساعات، بينما اشتبك مؤيدو مبارك وخصومه في قتال يدوي على مساحة ضيقة من امتداد الشارع الذي يطل عليه المتحف المصري الشهير، والذي تحوَّل إلى قيادة ميدانية للجيش؛ ومع إسدال الليل أستاره، قام بلطجية مبارك بإلقاء قنابل مولوتوف من المباني المحيطة بميدان التحرير على المحتجين ضد الحكومة، وكان يمكن سماع طلقات الرصاص وهي تُلعلع في الأنحاء، كما كان الصحفيون الأجانب أهدافًا لاعتداءات الغوغاء الموالين للحكومة، وكانت تغطية قناة الجزيرة– التي يقال بلغة الإعلام إنها "غطت القصة من أولها إلى آخرها"– مذهلة؛ وفي هذا المشهد، لم يقم الجنود والضباط المتمركزون في ميدان التحرير بأي شيء، إذ لم تكن لديهم أوامر من قياداتهم العسكرية بالتدخل فيما يجري؛ وعلاوة على ذلك، فقد انشغلت المخابرات الحربية– التي كانت خارج المعمعة التي تحدث في التحرير– بدورها، إذ ألقى عملاء الجيش القبض على صحفيين أجانب وناشطين معارضين، وتم ترويع العناصر التي قيل إنها مثيرة للشك، إذ أدى التلميح الحكومي بأن هذه المظاهرات كانت مؤامرة أجنبية على نحو ما إلى جو من الشك وانعدام الثقة في عمل المخابرات الحربية ونظيرتها أمن الدولة.

وفي اليوم التالي استمرت المواجهات، لكن الجيش قام باتخاذ عمل من شأنه الفصل بين الجانبين، ثم تم إرغام هؤلاء وأولئك في النهاية– بسبب الحاجة إلى الحفاظ على مصداقية القوات المسلحة بين الطرفين– على استرداد الأمن في الميدان، خاصة بعدما لقي خمسة أشخاص مصرعهم وأصيب نحو 1,000 آخرين في اشتباكات الليلة السابقة واليوم الذي تلاها؛[481] وبدلًا من أن ينشر أنصار مبارك

[481] خلال أيام الثورة البالغ عددها 17 يومًا لقي 384 شخصًا مصرعهم وجرح حوالي 6,500 آخرون، انظر *الأهرام أونلاين*، "عدد ضحايا الاحتجاجات يصل إلى 384، وزارة الصحة المصرية"، 22 فبراير 2011، http://english.ahram.org.

الذعر، فإن أعمال العنف التي قاموا بها أدت إلى تعبئة المعارضة، فتمت تسمية اليوم التالي– وكان يوم الجمعة الثانية من الاحتجاجات– بـ "يوم الرحيل"؛ ومع سيطرة الجيش على مداخل التحرير من خلال نقاط تفتيش حيث كان يتم فحص بطاقات الهوية بعناية، ساد مزاج أكثر استرخاءً واحتفالية على الميدان مع تحول مئات الآلاف إلى المطالبة بإنهاء حكم مبارك الذي بلغ ثلاثين سنة جنبًا إلى جنب مع إحداث تغيير سياسي؛ ورغم ترحيب المتظاهرين بالأمن الذي وفره لهم الجيش، فقد كان هناك شعور بعدم الراحة بشأن نقاط التفتيش التي كان يتم استعمالها على مدار يومين– الجمعة 4 فبراير والسبت 5 فبراير– في تقليل أعداد المحتجين في ميدان التحرير، فهل كان هذا الأمر مجرد ثمن لا بد من دفعه للحصول على الأمن، أم أنه كان استراتيجية مقصودة من جانب قيادة الجيش؟ لم يتضح هذا الأمر تمامًا، لكن هذا التطور تزامن مع شعور بأن المظاهرات بدأت تفقد زخمها.

وفي اليوم نفسه، سعى عمر سليمان– نائب الرئيس الذي تمت ترقيته لهذا المنصب حديثًا– وأحمد شفيق– رئيس الوزراء الجديد، وهو قائد سابق في القوات الجوية– إلى التفاوض مع الإخوان المسلمين ولجنة حكماء انبثقت كمجموعة من المفاوضين بين النظام الحاكم ومعارضيه، وكانت توليفة هذه اللجنة مثيرة للفضول، إذ ضمت شخصيات مُعارضة مثل جورج إسحاق عضو الجمعية الوطنية للتغيير التابعة للبرادعي والقائد السابق لحركة كفاية، وعبد المنعم أبو الفتوح نقيب الأطباء وعضو جماعة الإخوان المسلمين، والكاتب المعروف فهمي هويدي الذي عُرف عنه انتقاده الشديد للنظام الحاكم، كما كانت هناك شخصيات لا تحب السياسة، أو غير سياسية بطبيعتها، مثل أحمد زويل– الحاصل على جائزة نوبل في الكيمياء– وفاروق الباز الذي كان مستشارًا علميًّا في السبعينيات للرئيس السادات، لكنه قضى جُلَّ سنوات عمله في الولايات المتحدة، وإلى ذلك فقد احتوت هذه المجموعة على شخصيات من المؤسسة الحاكمة، مثل عمرو موسى– الذي كان وزيرًا للخارجية لدى مبارك، ثم أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية، وكان قد نأى بنفسه عن مبارك في العقد السابق، رغم أنه كان خادمًا لنظامه لفترة طويلة– وكمال أبو المجد الذي ظهر على نفس القائمة، إذ كان أبو المجد رئيسًا لمكتب الشباب التابع للاتحاد العربي الاشتراكي بعد "ثورة التصحيح" التي قام بها السادات عام 1971، وكان إلى فترة وجيزة رئيسًا للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو مجلس أنشأه مجلس الشورى الذي يسيطر عليه الحزب

الوطني الديمقراطي، كما كان هناك نبيل فهمي– السفير المصري السابق للولايات المتحدة الذي أصبح عميدًا لكلية الشؤون العالمية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة– الذي عُدَّ أيضًا من بين الحكماء.

ومن الملاحظ أن البرادعي كان غائبًا عن ذلك التشكيل، فقد سعى الأخير إلى أن يكون ضمير الثورة المتنامية، وكانت الجمعية الوطنية للتغيير التي يترأسها ممثلة في اللجنة، وكان ما يمكن عمله بالبرادعي ومقامه أمرًا غير واضح أثناء الثورة، إذ أتى إلى القاهرة من فيينا في مساء ثالث يوم من أيام الاحتجاجات، وظهر بين المتظاهرين في يوم الجمعة، لكنه– وفقًا لعدد لا يحصى من الروايات– قد فشل– لو كان الأمر يُعد هدفًا له– في أن يصبح النقطة المحورية في الثورة، إذ لم تكن جماعات الشباب التي فَجَّرت الثورة والتي خاطبها في مسجد الاستقامة آبهة به، وبعد عودته إلى منزله بالقرب من الأهرامات في ضواحي القاهرة تم وضعه تحت الإقامة الجبرية، لكنه استطاع التواصل مع الصحافة الأجنبية، ففي مقابلة إثر أخرى كان يقول كل الأشياء الصحيحة حول الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، ويُخفِّف الهواجس الخاصة بالعلاقة المستقبلية بين القاهرة وواشنطن، ويُطمئن مُحاوريه إلى أنه لن يتم النكث بمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، وذهب في تصريحاته إلى القول بأن الإخوان المسلمين سوف يشاركون في الساحة السياسية المصرية، وأكد على أن ذلك لا يعني أنهم سوف يُسيطرون على مصر الجديدة.

وعلى السطح، بدا أن عمل عمر سليمان ورئيس الوزراء شفيق يُعَدُّ بمثابة تطور إيجابي، إذ كانا يوفيان على نحو ظاهر بالتزام مبارك بإجراء حوار وطني، لكن المسألة كانت بالنسبة لكثير من المصريين والمتابعين من قديم للأوضاع في مصر تدعو إلى التشاؤم، إذ كان سليمان تحديدًا– وهو يد مبارك اليمنى على مدار السنوات الخمسة عشر الماضية– هو آخر شخص يمكنه التفاوض بنيَّة صادقة، ذلك أن دوره كمدير للمخابرات المصرية كان يجعله مسؤولًا جزئيًّا عن حرمان الإخوان وأي جماعة معارضة أخرى من الحصول على قوة سياسية، وهو الأمر الذي تحقق من خلال البطش والاستغلال لضمان بقاء الجماعات المنشقة مفككة وضعيفة، وعليه فقد كانت هناك شكوك في أن اهتمام نائب الرئيس المفاجئ بإجراء مفاوضات مع الإخوان– بصفة خاصة– يرمي إلى التوصل لاتفاق معهم، ناهيك عن النظر للحكومة بعين الشك على مدى واسع باعتبار أن سليمان ينتهج نفس السياسة القديمة.

وبحلول يوم الإثنين، بدت المعارضة منهكة ومطوقة، وبدأت القاهرة تعود إلى حالتها الطبيعية فيما عدا ميدان التحرير وما جاوره فقط، ومع وجود نائب الرئيس عمر سليمان الذي بدا مسيطرًا تمامًا على الأزمة وصاحب استراتيجية لتقسيم المتظاهرين وإخراجهم من الميدان، كان هناك شعور بأن التغيير الذي طالب به مئات الآلاف– والذين ربما يكون قد وصل عددهم إلى ملايين– من المتظاهرين سوف تتم عرقلته؛ وعندها، وفي اللحظة التي بدا فيها أن المعارضة تَضْعف، وأن مبارك على مشارف استعادة يده العليا حدث أمران استثنائيان، الأول هو أن عميد كلية الحقوق في جامعة القاهرة أصدر بيانًا يدعم فيه المتظاهرين وكافة مطالبهم، فدعا إلى "الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاسبة كل الفاسدين،"[482] فبالنسبة لغير المطلعين على أوضاع مصر، لم يكن هذا الأمر بالتطور الكبير، وفي سياق الاندفاع المحموم للحوادث وسلسلة التطورات المعقدة التي دهمت مصر في تلك المرحلة، لم يكن هذا الأمر بالمسألة التي تستحق التوقف عندها، لكنها كانت– بحلول 7 فبراير– أوضح مؤشر على أن عهد حسني مبارك قد شارف على نهايته، إذ اخترقت أمن الدولة كلية الحقوق– وجامعة القاهرة كلها– لفترة طويلة، وتم اختيار عميدها– د. أحمد عوض بلال– كموظف في الحكومة عمل عضوًا في لجنة الانتخابات العليا، وأشرف على انتخابات مجلس الشورى المزورة في يونيو من العام السابق، كما ترأس انتخابات مجلس الشعب الفاضحة بعدها بأشهر قليلة، وعلى ذلك، فقد كان هذا البيان من جانب بلال والأساتذة الجامعيين التابعين له مؤشرًا على أن آخر ما تبقى من دعامات للنظام الحاكم يوشك على التداعي والانهيار.

والأمر الثاني– وهو الأكثر إثارة للدهشة– كان إطلاق سراح شخص في الثالثة والثلاثين من عمره يُدعى وائل غنيم، وهو مصري كان يُدير مركز عمليات التسويق الإقليمية التابعة لشركة جوجل في دبي، وكان ذلك الشخص منخرطًا في إثارة الناس وتحريضهم على الخروج في مظاهرات عيد الشرطة– 25 يناير– التي أسفرت عن اندلاع الثورة المصرية، واحتال على رؤسائه في العمل للسماح له بالسفر إلى مصر في رحلة عمل (رغم أنه قام بتلك الرحلة حتى يشارك في الحملة ضد مبارك)؛ وبعدما تم إخلاء ميدان التحرير في الساعات الأولى من صباح يوم 26 يناير، ألقت أمن الدولة القبض على

[482] د. أحمد عوض بلال، "بيان من كلية الحقوق بجامعة القاهرة" [بالعربية]، 7 فبراير 2011.

غنيم، وكان لدى أمن الدولة سبب منطقي لاعتقاله، إذ كان من المعتقد أن غنيم هو المدير المجهول لصفحة "كلنا خالد سعيد" على فيس بوك (وهو الأمر الذي تأكد فيما بعد)، وكان خالد سعيد هذا شابًا تم ضربه حتى الموت على أيدي رجال شرطة في الإسكندرية في 6 يونيو 2010، وهي الحادثة التي عُدَّت شهادة على وحشية وغطرسة مصر مبارك؛ ومع اندلاع المظاهرات، كان هناك 70,000 مشترك في صفحة غنيم قالوا بأنهم سوف يشاركون في مظاهرات 25 يناير، فيما زار مئات الآلاف تلك الصفحة، وهو ما جعل غنيم قائدًا لأكبر جماعة معارضة في مصر، ومهيجًا بالنسبة لسلطاتها.

ولا يزال الأمر لغزًا فيما يتعلق بالسبب من إطلاق سراح غنيم في 7 فبراير، إذ من المؤكد أن الحكومة لم تستجب فجأة لمبادئ الثورة الحالية، لكن من المحتمل أن هناك شخصًا مهمًّا في مواقع صناعة القرار حَسِبَ أن إطلاق سراح غنيم سوف يُخفِّف الضغط الواقع على الحكومة، ويُفرِّق المعارضة، ويُفرِغ المظاهرات من قوتها؛ ولو كانت الشرطة وأجهزة المخابرات تولي اهتمامًا لتويتر– ولا شك في أن هذه الأجهزة كانت تقوم بذلك– للاحظت الكثير من الإشارات لمصير غنيم والتصريحات التي أطلقها ناشطون بأنه لن يهدأ لهم بال حتى يتم إخلاء سبيله؛ وفي الوقت نفسه كان هناك نوع من الصراع يدور في الدوائر العليا الباقية من بنيان السلطة الذي شيَّده مبارك، وربما يكون هذا هو السبب وراء حصول غنيم على حريته، وفي الأيام التي تلت الهجمات القبيحة التي شنها بلطجية مبارك على المتظاهرين كان هناك دليل على أن تصفية حسابات تجري بين مراكز الثقل في الحزب الوطني الحاكم، فقيل إن مصطفى الفقي– وهو عضو راسخ في الحزب الحاكم، وأحد قادة مجلس الشورى، ودبلوماسي سابق، وسكرتير خاص سابق للرئيس مبارك– ألقى باللائمة في أعمال الشغب على "رجال أعمال"، وهو ما يُثير الشكوك حول أحمد عِز الذي كان حليفًا لجمال مبارك، وعز هو الأمين العام للشؤون التنظيمية في الحزب الوطني، وصاحب شركة "عز جروب" القابضة التي تنتج فروعها الصلب والبورسلين وأنواعًا أخرى من السيراميك، كما تم عزل حبيب العادلي– وزير الداخلية الملعون شعبيًّا– فورًا بسبب تكتيكاته التي عرضت مخدوميه للخطر، رغم أنهم استفادوا أكثر من غيرهم من قبضته الحديدية.

وأيًّا ما كان تفسير حصول غنيم على حريته، فإن إطلاق سراحه بدا مهمًّا في نهاية المطاف، تمامًا كأهمية الأحداث التي جرت بعد ذلك، ففي المساء الذي خرج فيه ظهر على قناة دريم التليفزيونية الخاصة ليُجري مقابلة مثيرة للمشاعر، فبكى عندما علم بأن متظاهرين قد لقوا حتفهم، وربما كانت اللحظة الأكثر تحريكًا للمشاعر هي تلك التي صرَّح فيها غنيم قائلًا: "زوجتي أمريكية، وكان يمكنني أن أحصل على الجنسية الأمريكية، بيد أني لم أفعل ذلك، ولا حتى عن طريق القرعة، رغم أن كثيرًا من الناس يريدون مغادرة البلاد، إذ أننا نريد استرداد كرامة كل المصريين، وأن نُنهي الفساد، وألا تكون هناك المزيد من السرقات، فالمصريين طيبون، ونحن شعب جميل، ولذلك فأنا أرجو من كل فرد أن يفهم أن هذه ليست لحظة تصفية الحسابات، وإنما هو وقت لبناء بلادنا." وعلى ذلك، فقد ضرب غنيم على وتر حساس، ففي تلك الجمل القصيرة القليلة، لخَّص كل ما ابتليت به مصر على مدار العقد الماضي على الأقل، وكان الشيء الذي ركز عليه هو الكيفية التي تحولت بها هذه الانتفاضة إلى ثورة تدور حول مفهوم الكرامة، إذ كانت ردًّا مؤثرًا وقويًّا على ترفع مبارك الساخر عندما قال "خليهم يتسلوا،" كما أن هذا الرد كان مناقضًا بشكل واضح لجمال مبارك، ولا شك في أن غنيم (وهو مدير تنفيذي في جوجل وكان يقيم في المدينة–الدولة البلاستيكية دبي) لم يكن مصريًّا من ذوي الدخل المتوسط، لكنه كان يبدو أكثر مصداقية وتواضعًا إذا ما قورن بإحساس جمال بالاستحقاق والعجرفة؛ وسواءً أكان الأمر دقيقًا أم لا، فإن غنيم كان يُمثِّل عودة إلى ما يعرفه المصريون ويحبونه بشأن بلادهم– وهو الإحساس بروح الجماعة والولاء والتضحية جنبًا إلى جنب مع النكتة الحلوة والضحكة المدوية التي تعقبها– بدلًا من مصر مبارك التي أجبرت حاتم على ترك سيارته الفولكس فاجن الأثيرة لديه ومغادرة دياره.

ولم يقم غنيم بتقديم طاقة ماسة لآلاف من المتحمسين في التحرير فحسب، بل وبدا أنه قد عبأ قطاعات أوسع من الشعب المصري، ففي اليوم التالي على المقابلة، زادت المظاهرات في وسط القاهرة ومدن أخرى، ونزل محامون بعباءاتهم السوداء إلى التحرير، كما نزل أناس بقوا على الهامش طيلة الثلاثة عشر يومًا السابقة إلى الشوارع مطالبين بالتغيير، ففجأة أعلن العاملون بنقل القاهرة عن قيامهم بإضراب، وهو ما فعله نظراؤهم في منطقة قناة السويس، وفي مدينة المحلة الكبرى الصناعية قام

العمال في القطاع العام بإضراب هم أيضًا، وهو الأمر الذي عُدَّ تطورًا كبيرًا في مجرى الأحداث، فحقَّقت الانتفاضة ما عجز عنه مخططوها- وخاصة حركة شباب 6 أبريل- في مناسبات سابقة، إذ أصبح العمال يربطون بين مظالمهم الاقتصادية والنظام السياسي الباطل، وهو التطور الذي قضى مبارك سنوات في تجنبه من خلال تقديم تنازلات مالية متنوعة للعمال، وهم العمال الذين بدوا في أثناء الثورة رافضين للذهاب إلى أعمالهم؛ وإضافة إلى ذلك، فقد نزل الأطباء إلى شارع قصر العيني من مستشفى يُسمى بنفس الاسم إلى ميدان التحرير ليُعبِّروا عن تضامنهم مع مطالب المتظاهرين، ولم يقتصر الأمر على القطاعات الحيوية رمزيًّا أو سياسيًّا فقط في المجتمع المصري، إذ نزل مصريون عاديون إلى ميدان التحرير بأطفالهم وأحفادهم وأبناء وبنات أشقائهم وآبائهم وأمهاتهم وأشقائهم وشقيقاتهم للمطالبة بمصر وائل غنيم.

وبحلول يوم الخميس- 10 فبراير- كانت التوقعات باحتمال استعادة الحكومة للسيطرة على الوضع قد تبددت، كما أصبح المزاج العام في التحرير احتفاليًّا؛ ومع أصيل ذلك اليوم بتوقيت القاهرة، وردت تقارير تقول بأن الرئيس مبارك سوف يتنحى في المساء رغم الارتباك الشديد الذي أحاط بتلك الأنباء، وكان د. حسام بدراوي- أحد مساعدي جمال قبل أن يصبح رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي- قد أخبر هيئة الإذاعة البريطانية بأنه يتوقع أن يقوم الرئيس "باتخاذ خطوة" و"ينقل صلاحياته كرئيس للبلاد إلى نائبه؛"[483] وعندما سُئِل عما إذا كان الرئيس مبارك ينوي الاستقالة، لم يُعلِّق رئيس الوزراء شفيق بشيء، مفضلًا أن يرد بأن الرئيس مبارك سوف يقوم بأفضل ما لديه لمصلحة البلاد، وبالتالي فقد صرح رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليون بانيتا أمام اللجنة المختارة الدائمة الخاصة بشؤون المخابرات والتابعة لمجلس النواب بأن "هناك احتمالًا كبيرًا بأن يستقيل مبارك عندما يظهر على شاشة التليفزيون الحكومي في العاشرة والنصف من مساء ذلك اليوم بالتوقيت المحلي،"[484] لكن

---

[483] للحصول على فيديو لمقابلة البدراوي مع القناة الرابعة التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية، انظر .http://bcov.me/yjgxyw7i

[484] ويليام برانيجين وجريج ميلر، "مدير المخابرات المركزية الأمريكية يتحدث عن 'احتمال' تنحي مبارك"، 10 فبراير 2011، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021003172.html.

الجُمَل الثلاث الافتتاحية من خطاب الرئيس مبارك– التي تم توجيهها أولًا وقبل كل شيء إلى "شباب مصر في ميدان التحرير"– كانت تشير بوضوح إلى أن مبارك لن يستقيل، فبعدما ذكر الجميع بأنه أب قال بأن

> دماء شهدائكم لن تضيع هدرًا، ولن أتهاون بمحاسبة المسؤولين عنها بأقسى ما ينص عليه القانون من عقوبات.[485]

وفي النهاية، "فَوَّضَ" مبارك فقط صلاحياته الرئاسية لنائب الرئيس، فتحوَّل المزاج العام في التحرير فورًا من الفرح الصاخب إلى الغضب العارم، إذ جاء رفض الرئيس للاستجابة لإرادة الأعداد المتزايدة من المصريين بتصريحه بأن "هذه اللحظة لا تختص بشخصي، فهي لا تتعلق بحسني مبارك، وإنما تخص مصر وحاضر شعبها ومستقبله؛" وحتى يضيف الإهانة للجرح الذي تسبب فيه، كان نقل السلطة إلى نائب الرئيس عمر سليمان مؤقتًا من الناحية الفنية، فوفقًا للمادة 82 من الدستور، يُمكن لنائب رئيس الجمهورية أن يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية في ظروف محددة وعلى نحو مؤقت، ولهذا فقد كان من الواضح أن مبارك تحدث على نحو سيقوم "هو" فيه بمحاسبة أولئك الذين قاموا بأعمال عنف، وأنه "هو" من سيقوم بالإشراف على الإصلاح الدستوري، ورغم الجهود المضنية التي بذلها الدبلوماسيون المصريون في أنحاء العالم من أجل إقناع محادثيهم بأن مبارك قد تنحى فعليًّا، فقد كان من الجلي تمامًا أنه لم يعتزم التخلي تمامًا عن منصبه الذي شغله على مدار ثلاثة عقود، إذ كان تعيينه لسليمان هو أكبر مؤشر على ذلك، لأن الرئيس لو كان قد تخلى فعلًا عن السلطة فإن المادة 84 تنص على أن رئيس مجلس الشعب (فإن لم يكن هذا موجودًا يتم تكليف رئيس المحكمة الدستورية

---

[485] حسني مبارك، *خطاب فخامة الرئيس محمد حسني مبارك*، 10 فبراير 2011، http://www.sis.gov.eg/EN/Story.aspx?sid=53668.

العليا)– لا نائب رئيس الجمهورية– هو الذي يتوجب عليه تسلم الصلاحيات الرئاسية حتى يتم تنظيم الانتخابات.[486]

كان المصريون مذهولين، فما الذي يتوجب عليهم فعله أكثر من ذلك لإقناع مبارك والمحيطين به بأنه هو المشكلة، وأنهم لا يثقون فيه، وأنه يُمثِّل كل ما هو خطأ في بلادهم المحبوبة؟ ومن جانبها، فقد كشفت التغريدات الواردة من مصر على تويتر شعورًا بالغضب والصدمة والتصميم على وضع حد لحقبة مبارك فورًا، حيث بدأ الناشطون ينظمون مسيرة تتوجه إلى القصر الجمهوري في هليوبوليس، وكان هذا منعطفًا خطيرًا في الأحداث لأن الجيش كان يُغلق الطريق الواصل بين وسط البلد وقصر مبارك، وكان من المحتمل أن تكون هناك وحدات تابعة للحرس الجمهوري خلف نقاط تفتيش الجيش، ووحدات أخرى من الحرس الجمهوري الذي كان مخصصًا لحماية الرئيس والنظام الحاكم؛ وللمرة الأولى منذ أن هاجم بلطجية مؤيدون لمبارك متظاهري ميدان التحرير في 2 فبراير، وضع مبارك مصر في مخاطر الانزلاق نحو العنف والفوضى.

لكن ذلك الأمر لم يحدث، ففي صباح الجمعة– 11 فبراير– نزل ملايين المصريين إلى الشوارع في كافة أنحاء البلاد للمطالبة بالإطاحة بمبارك، وعليه فقد أصبحت الثورة على مستوى البلاد كلها، حيث تحدى المحتجون سلطة الحكومة في الأماكن التي كانت هادئة حتى حينه (كمسقط رأس نائب الرئيس في قنا والمدن الصغيرة الأخرى في صعيد مصر)، وفي الوقت نفسه شهدت القاهرة حشدًا بشريًّا على طريق صلاح سالم متجهًا إلى الشمال الشرقي من وسط البلد نحو مجمع إقامة مبارك، بينما كان آخرون يحيطون بمبنى الإذاعة والتليفزيون الحكومي الذي كان تحت حراسة مجندي الجيش وأفراد الحرس الجمهوري، وفي نفس الوقت، ظل مئات الآلاف من المحتجين في التحرير، وبحلول الساعة السادسة (بتوقيت القاهرة) ظهر نائب الرئيس عمر سليمان على شاشة التليفزيون الحكومي معلنًا ما يلي:

---

[486]" دستور جمهورية مصر العربية (المعدل بتاريخ 26 مارس 2007)"، هيئة الاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/En/Story.aspx?sid=53676.

أيها المواطنون.. في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلَّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، والله الموفِّق والمستعان.[487]

إذن، فبواحد وأربعين كلمة انتهى حكم مبارك الذي دام 29 عامًا و3 أشهر و28 يومًا و6 ساعات ليستقل بعدها طائرة تقله إلى شرم الشيخ، حيث اختفى هو وأسرته وحاشيته وراء غطاء أمني كثيف في استراحة رئاسية، وفي 11 فبراير 2011 أنجز المصريون ما بدا قبلها بثلاثة أسابيع فقط وكأنه سابع المستحيلات، إذ خلعوا الفرعون، وبدا أن كل شيء آمَن به كل شخص بشأن استقرار مصر السياسي واستمرار حكم مبارك قد انقلب في ظرف 18 يومًا فحسب.

فكيف حدث ذلك؟ كانت هناك عراقيل ضخمة في العمل الجماعي، إذ كانت المعارضة منقسمة على نفسها، وأجهزة الأمن الداخلي فعَّالة، ونظام الفرد يقوم على دائرة متماسكة، وكلها أمور يزعم علماء الاجتماع بأنها كانت تمنع قيام انتفاضة جماهيرية، بيد أنه كان هناك غضب شديد اعتمل في نفوس المصريين مما أدى إلى أحداث أوائل عام 2011، إذ كانت هناك قطاعات مختلفة من المجتمع المصري في حالة تمرد واضح على النظام في أوقات مختلفة تعود إلى عام 2003 على الأقل، وذلك عندما تحولت احتجاجات ميدان التحرير ضد الغزو الأمريكي للعراق إلى مشهد لشجب النظام جماهيريًّا؛ لكن تلك المظاهرات، بالإضافة إلى الاحتجاجات التي اندلعت ضد التعديلات الدستورية في عامي 2005 و2007، والإضرابات والاحتجاجات العمالية في المشروعات المملوكة للدولة، والمسيرات الصغيرة المختلفة المناهضة للحكومة في أوساط البيروقراطيين والقرويين البسطاء لم تتحول إلى ثورة، ذلك أن المدافعين عن النظام كانوا دائمًا قادرين على احتواء هذه المظاهرات، والعمل بجد على ضمان ألا تؤدي تلك الاحتجاجات إلى تقويض النظام السياسي في البلاد.

---

[487] عمر سليمان، بيان نائب رئيس الجمهورية، الهيئة العامة للاستعلامات، 11 فبراير 2011، http://www.sis.gov/En/Story.aspx?sid=53676.

ولا توجد طريقة لمعرفة كيف تحولت بها مظاهرات 25 يناير إلى شكل مختلف عن كثير من المظاهرات التي سبقتها، إذ اعترف وائل غنيم في حواره التليفزيوني بأنه "لم أكن متفائلًا يوم الخامس والعشرين، لكني لا أصدق ما حدث الآن،" وهي نفس المفاجأة التي عَبَّر عنها المنشقون في الكتلة الشرقية خلال الثورات التي كانت أشبه باندلاع حرائق متوالية في أواخر عام 1989، إذ أطاحت دفعة واحدة بكل النظم الشيوعية في تلك المنطقة؛ ومثل تلك الثورات التي سبقت أحداث 25 يناير 2011 باثنين وعشرين عامًا، كان توقيت سقوط حسني مبارك غير متوقع على الإطلاق، فبدأ المراقبون فور حدوث ذلك باستكشاف الظروف التي جعلت مصر ناضجة لمثل هذا الانفجار، فركزَّوا على الستة أشهر التي سبقت الانتفاضة، كمقتل خالد سعيد وأحمد شعبان، والارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء، والتسريبات الخاصة بالسرقات الجشعة التي قام بها رجال أعمال لديهم علاقات نافذة بالحزب الوطني الديمقراطي، كما ركَّزوا على انتخابات مجلسي الشعب والشورى المزورة، لكن هذا الأمر كله قد يكون له دور أو لا يكون له دور في الثورة؛ وعمومًا، فقد كانت وحشية الشرطة والفساد والمظالم الاقتصادية والمخالفات الانتخابية معالم دائمة لمصر مبارك.

وللمفارقة، فإن الطريقة التي نفذَّها المدافعون عن النظام من أجل المحافظة عليه– وهي الخوف– جعلت الثورة أمرًا حتميًّا في نهاية المطاف، فكلما طال رفض المحتجين في ميدان التحرير للخوف– بصرف النظر عما كان يلقيه المدافعون عن النظام عليهم– كلما زادت الفرص التي يُسمِّيها العلماء بزيادة حجم "العربة الثورية"،[488] ففجأة أصبح الجد الصغير في السن لطفلة عمرها عامان والذي كان لديه عمل جيد في شركة متعددة الجنسيات، ومستشار الكمبيوتر، وصاحب المشروع، وربة المنزل، والبواب، والعامل، وغيرهم ممن كانوا يعتقدون في الماضي بأن هناك مخاطر كبيرة من جراء الانضمام للمظاهرات يرون بأن تكلفة الذهاب إلى ميدان التحرير لتقرير التغيير في البلاد ليست عالية أبدًا، وقد حاول النظام الحاكم قلب هذه المعادلة من خلال إرساله لبلطجية مستأجرين ليهاجموا ميدان التحرير

---

[488] تيمور كوران، "الخروج من الأبد الآن: عنصر المفاجأة في ثورة أوروبا الشرقية عام 1989"، *ورلد بوليتيكس* 44، العدد 1 (أكتوبر 1991): 7–48؛ أنظر أيضًا، تشارلز كيرزمان، *الثورة التي لا يمكن التفكير فيها في إيران* (كامبريدج: مطابع جامعة هارفارد، 2004).

في 2 و3 فبراير، بيد أنه مع فشل تلك المقامرة لم يَعد ثمة حل سوى القمع العسكري– وهو الأمر الذي استبعده القادة العسكريون الكبار– من أجل إجبار المصريين على إعادة التفكير في دعمهم المتزايد للمظاهرات، ثم تأرجح البندول ليصل إلى الناحية الأخرى مع حلول الأيام الأخيرة من الثورة، فأصبحت تكلفة عدم الاشتراك في المظاهرات أكبر بكثير من عدم الاشتراك فيها، إذ كان ذلك يعني– بعد تلاشي الغبار من المشهد الثوري– أن الذين لا يشاركون في المظاهرات هم مؤيدون للنظام القديم، وربما كان ذلك سببًا لتوقيع عميد كلية الحقوق في جامعة القاهرة على بيان يدعم المظاهرات، ويكشف عن الدافع من استقالة شخصيات قوية من الحزب الوطني الديمقراطي بعدما أصبح من الواضح أنه قد تمت خسارة كل شيء، فهل كانت هذه محاولة شفَّافة للتواجد في "الموقع الصحيح من التاريخ" بِغَضِّ النظر عن مدى التأخير في فعل ذلك؟ لا شك أن الأمر كان كذلك، لكن هذا الأمر كان جزءًا من ديناميكية أكبر غَيَّر بها المصريون فجأة من الطريقة التي ينظرون بها إلى العالم، فأصبح من الممكن تمامًا أن يتم تحويل عيد الشرطة إلى ثورة تُسقط أعتى ديكتاتور في الشرق الأوسط.

أشباح الخمسينيات

مع سيطرة الجيش على البلاد، كان هناك إحساس غريب بالعودة إلى المستقبل، فالتشابه التاريخي بين فبراير 2011 وصيف 1952 ليس صحيحًا تمامًا، إذ مَثَّل المشير حسين طنطاوي والمجلس العسكري للقوات المسلحة المؤسسة العسكرية العليا لا الضباط الأحرار المتوسطي الرتب المبتدئين في حياتهم العملية؛ بيد أنه من نواحٍ أخرى، بدا أن أشباح أوائل الخمسينيات قد عادت للمشهد السياسي، وكانت النشوة الفورية التي أحاطت بسيطرة الجيش على المشهد والتوقعات (أو بالأحرى الآمال) بأن الضباط سوف يؤسسون نظامًا برلمانيًّا نظيفًا للقادة المدنيين من جديد مألوفة على نحو مذهل، كما أن الاضطرابات التي حدثت في قطاع العمال والتي اندلعت في 14 فبراير قد ذَكَّرَتْ المراقبين على نحو عابر بالاضطرابات التي أخذت مجراها في كفر الدوار في أغسطس 1952؛ وبدلًا من استخدام القوة كما فعل الضباط الأحرار السابقون، قام المجلس العسكري بإصدار بيان عسكري– كان السادس في

سلسلة بياناته– حَذَّرَ فيه من الآثار السلبية على الاستمرار في هذه المظاهرات، ودعا النقابات المهنية والعمالية إلى "القيام بواجباتها المعروفة" لتجنب انعدام الاستقرار، وكانت الرغبة الموحدة التي تم التعبير عنها لطنطاوي والمجلس العسكري برفع حالة الطوارئ بسرعة مذكِّرة بالبيئة السياسية التي أعقبت الانقلاب العسكري عام 1952، حيث ضغطت الأحزاب السياسية على الضباط بشدة من أجل تسليم السلطة للمدنيين.

وكان الشبه الأكثر وضوحًا– وإن كان أبعد ما يكون عن أن يكون مثاليًّا– والتحدي الأكبر بالنسبة لطنطاوي وضباطه هو أن المجلس العسكري– مثل الضباط الأحرار عام 1952– لم تكن لديه خطة، فقد كان كل ما لديه هو فكرة غائمة عن إعادة البلاد للحكم المدني بأقصى سرعة ممكنة، ولا شك في أن طنطاوي وفريقه كانوا موجودين في قلب الأحداث بدون اختيارهم، وأن هذا لم يكن مطلبهم، وعليه فمن الممكن أن يتم الاعتذار عنهم بأنهم لم يكونوا مستعدين تمامًا لما وجدوا أنفسهم في خضمه؛ وعلاوة على ذلك، فقد وجدت القيادة العسكرية العليا نفسها في موقف ضعيف، فمنذ الأيام السوداء التي أعقبت هزيمة يونيو 1967 المدوية في الحرب مع إسرائيل ظلَّ الجيش في ثكناته، وفجأة أصبح جنرالاته مضطرين للتعامل مع عالم السياسة المصرية غير المألوف لديهم والصعب عليهم، وكان كل بيان عسكري يوحي بأن وزارة الدفاع لم تكن تتبع فكرًا استراتيجيًّا في خططها، وبدا أنها تقوم بخططها من خلال تعاملها مع الأحداث.

فعلى سبيل المثال، أعلن المجلس العسكري جدولًا زمنيًّا لإعادة الحكم للمدنيين، لكن هذا التصريح كانت تفوح منه رائحة إرضاء الناس وبذرة الشك في أن يكون الجيش فعلًا ينوي فعل ذلك، فأعلن الضباط عن إنشاء لجنة دستورية مؤلفة من ثمانية أعضاء لإعادة كتابة خمس مواد مهمة من الدستور وإلغاء المواد الأخرى على مدار 10 أيام، وعن إجراء استفتاء في غضون شهرين، بالإضافة إلى عقد انتخابات في غضون ستة أشهر؛[489] وكانت المعارضة تُركِّز على لعب القضاء لدور أكبر في إجراء الانتخابات، وهو الأمر الذي تولته وزارة الداخلية بمساعدة الحزب الوطني الديمقراطي، بيد أنه كان

[489] كانت المواد الدستورية التي خضعت للتعديل هي 76 و77 و88 و93 و189، أما المادة 179 فقد تم حذفها كلها.

من المبهم تمامًا ما إذا كان القضاة سيتولون تنظيم الاقتراع في مثل هذه الفترة البسيطة، ورغم أنه لم يَنُحْ أحد تقريبًا على زوال الحزب المسيطر السابق أو الانهيار الواضح لقوة إمبراطورية وزير الداخلية حبيب العادلي، فإن تجاوز فترة الركود تحول إلى تحدٍّ، فنزل قطاع المجتمع المدني المصري القوي نسبيًّا إلى الساحة، وبدأ العمل فورًا على ضمان استعداد السلطات المؤقتة والمصريين للمهمة الملقاة على عاتقهم.

ومرة أخرى، وبدون خريطة طريق واضحة لكيفية التقدم، بدا أن الجيش يبحث عن جماعة ما– أي جماعة– يمكن له أن يتفاوض معها، وعلى مستويات عدة كان هذا الأمر خطيرًا على الجيش ومفاوضيه المدنيين المفترضين، إذ كان انزعاج الضباط من انخراطهم في السياسة اليومية في البلاد– التي انعكست في الجدول القصير للانتقال إلى حكم مدني– قد أثار الشكوك بأن المجلس العسكري مستعد فعلًا للتوصل لاتفاق مع أي شخص أيًّا من كان، وأدى حضور صبحي صالح من جماعة الإخوان المسلمين في اللجنة الدستورية إلى أن يشك البعض في القاهرة بأن العسكر سوف يتوصلون إلى تسوية مؤقتة مع الإسلاميين طالما لا توجد لديهم أية خيارات أخرى، ومن المحتمل أن تكون هذه المخاوف الناتجة عن الحكم الثوري الجماعي هي ما شعر بها المصريون بعد احتفال صاخب استمر زهاء ست وثلاثين ساعة في أنحاء البلاد عقب رحيل مبارك، فكان السؤال الذي تردد في أجواء الساحة السياسية هو "وماذا بعد؟"، وكان الشك هو الكلمة السائدة في ذلك اليوم.

كما كان الفخ الآخر– والذي يذكِّرنا أكثر بالسياسة المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات أكثر من الفترة التي أعقبت انقلاب الضباط الأحرار– هو الانقسامات الحادة داخل المعارضة نفسها، إذ أظهر الناشطون، وأحزاب المعارضة الموجودة، وجماعة الإخوان، وجماعات المجتمع المدني المختلفة سلطة هائلة ووحدة كبيرة في الأهداف خلال الأيام العصيبة التي قضاها هؤلاء في ميدان التحرير، لكنه ما إن رحل مبارك حتى عادت الاختلافات الأيديولوجية والشخصية بين قادة تلك الجماعات، وكانت وسائل الإعلام الغربية وخبراؤها مغرمين بتسمية من كانوا "فاقدين للقيادة" في الثورة؛ وفي واقع الأمر، فقد كانت الثورة المصرية ذات قادة كُثُر، وأحب هؤلاء أن تكون الأمور كذلك أثناء تواجدهم في ميدان التحرير على الأقل، بيد أنهم عندما بدأوا يتفاوضون بشأن نظام سياسي جديد وجدوا أن العدد الهائل

من الجماعات والأفراد الذين لهم نصيب في بناء مصر الجديدة قد جعل من الصعب تخيل انتقال منضبط كما أراد الجيش، فهل كان ائتلاف شباب الثورة– الذي كان في حد ذاته مؤلفًا من شباب جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الحرية والعدالة، والجمعية الوطنية للتغيير، وشباب الجبهة الديمقراطية، وحركة شباب 6 أبريل، والنقابات الحرفية المستقلة، والإسلاميين المستقلين، واليسار الراديكالي، وحركة 9 مارس لأساتذة الجامعات، ومجموعات حقوق الإنسان المختلفة، وسبعة أطراف أو مجموعات تؤلف الجمعية الوطنية للتغيير التابعة لمحمد البرادعي، وأحزاب المعارضة الموجودة بالفعل (كان بعضها منخرطًا في منظمة البرادعي)، واللجنة الدستورية، والمؤسستين الدينيتين لدى المسلمين والمسيحيين يسيرون جميعًا في الطريق نفسه؟ الإجابة هي نعم ولا، إذ لا شك– في التصور المطلق– أن هذه الجهات كلها كانت تريد تغيير النظام (كان شيخ الأزهر استثناءً لهذا الأمر)، لكن السياسة في مرحلة ما بعد مبارك كانت في عنفوانها لدرجة أنه كان هناك احتمال كبير للمساومات والتسويات؛ وعلاوة على ذلك، فقد كان لجماعات الشباب مصداقية ثورية في الشارع وحماسة جعلت سياسيين كمحمد البرادعي وعمرو موسى– اللذين أعلنا لاحقًا أنهما يرغبان في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية– بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، عاجزين عن السيطرة عليها، بيد أن أنماط المؤسسة التقليدية لم تكن لتتنازل عن الدور البارز الذي احتفظت به لنفسها في مصر الجديدة من أجل عدد يناهز الثلاثين شخصًا ممن فجروا شرارة الثورة رغم توقعاتهم في هذا الصدد.

ورغم– أو ربما بسبب– السياسة الديناميكية للمعارضة المصرية، ظَلَّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة عازمًا على عمل تعديلات دستورية محدودة، وهي المعالجة التي لم تختلف كثيرًا عن موقف الرئيس مبارك كما أوضح الأخير في بياناته الثلاثة للأمة، كما أنه الأمر الذي كان يمكن تحقيقه بسرعة نسبية؛ وكانت تلك خطوة حصيفة من جانب الضباط، ذلك أن التغييرات الدستورية لم تؤد إلى تغيير النظام الحاكم، إذ كان ذلك سيؤدي إلى تغيير الوضع المهيمن للجيش في النظام السياسي، كما كان من الممكن أن يؤثر على مصالح اقتصادية كبيرة، فانتهت اللجنة الدستورية في نهاية المطاف إلى إصدار توصية بتعديل ثماني مواد شملت إحداها التزامًا بالشروع في كتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من الانتخابات البرلمانية، وذلك فيما ضمت المواد الأخرى تحديدًا للفترات الرئاسية بفترتين

اثنتين تتكون كل منهما من أربع سنوات، وتهيئة ميدان اللعب لأولئك الذين يريدون الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وسيطرة البرلمان على قانون الطوارئ، وإلغاء أجزاء هامة من ذلك القانون، وهي الأجزاء التي كانت متضمنة في الدستور عام 2007، وفي تغيِّر كبير – بالمقاييس البائسة للانتخابات والاستفتاءات الماضية– شاركت نسبة ضخمة من المصريين (77%) لصالح هذه التعديلات.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى التغيير الدستوري المحدود إلى إخراج الضباط من ميدان السياسة، ومن الواضح أنهم كانوا يفهمون أنه كلما زادت مدة مسؤوليتهم عن البلاد كلما زاد الأمر خطورة بالنسبة للجيش كمنظمة، بالإضافة إلى سهولة انقلاب الحظوظ في معترك السياسة، بيد أن الضباط كانوا يريدون الانضباط، وقد أوضح البيان السادس للجيش بأنه ليس لدى طنطاوي ورفاقه صبر على المظاهرات المستمرة؛ وإزاء بيئة سياسية مشحونة، كانت هناك مصلحة راسخة في ديمومة النظام الذي كان يترأسه حسني مبارك، بالإضافة إلى رغبة في الخروج من ميدان السياسة، فبدا الضباط مستعدين لتسليم البلاد لأي فرد أو جماعة تضمن لهم استقرار البلاد وامتيازات الجيش؛ وفي مرحلة مبكرة أعقبت سقوط مبارك، ساورت الناشطين شكوك بأن وزارة الدفاع تنظر بعين الرضا لتسلم عمرو موسى منصب رئيس الجمهورية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزير الخارجية السابق والأمين العام لجامعة الدول العربية قد انفصل عن مبارك في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجاء ذلك أساسًا لما تمتع به موسى من شعبية بسبب موقفه العلني الحاد ضد إسرائيل والولايات المتحدة، فظهرت أغنية شعبية عنوانها "باحب عمرو موسى وباكره إسرائيل" التي غنَّاها المغني المصري شعبان عبد الرحيم عام 2001 وحققت نجاحًا ساحقًا، وقد عمل موسى على إبعاد نفسه عن مبارك طيلة العقد التالي، فظَلَّ على شعبيته، لكنه كان مع ذلك جزءًا من المؤسسة، فكان من الممكن أن تؤدي رئاسة موسى للبلاد إلى مساعدة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام السياسي القديم– خاصة فيما يتعلق باستقلاليته.

ولا شك في أنه لم يكن بإمكان أحد معرفة كيف يمكن تحقيق مثل هذا السيناريو في الوهج الذي أعقب الثورة، ثم ألم يشهد القائد العام لِتَوِّه قوة الناس الكاسحة؟ كان ذلك صحيحًا، لكنهم حسبوا أن ما يقدمونه كان كافيًا جدًّا للأغلبية الساحقة من المصريين، خاصة بالنسبة لأولئك الذين قفزوا إلى العربة في وقت

متأخر، وقد فهمت المعارضة احتمال حدوث ذلك، فكانت عميقة الشك في نوايا الضباط، وزعمت أنها ستعود للشارع لو سعى الجيش إلى الحفاظ على النظام القديم تحت قيادة جديدة، وكانت نوايا الجيش مصدر قلق عميق لدرجة أنه بعد أسبوع من تنحي مبارك دعا البرادعي إلى إشراف مدني على الفترة الانتقالية في البلاد، ورغم أن خطة البرادعي لم تحظ بالقبول مطلقًا، فإن الجماعات الثورية أوضحت أن لديها القدرة على تخويف القوات المسلحة من خلال تهديدها بالعودة إلى ميدان التحرير، وكانت هذه هي الطريقة التي اتبعتها تلك الجماعات في الضغط على المجلس العسكري من أجل طرد رئيس الوزراء شفيق ووزارته، وعمل تعديلات دستورية إضافية، وتسريع طرد كبار العاملين بالتليفزيون الحكومي؛ ومن أجل تحقيق ما كانوا يصبون إليه، أعلنت تلك الجماعات يوم 1 أبريل يومًا لـ "إنقاذ الثورة" وحشدت 20,000 شخص في التحرير مرة أخرى، وكانت هذه المظاهرة ردًّا على عدم رغبة الجيش– كما هو واضح– في محاكمة مبارك وشخصيات أخرى في النظام القديم، وحَلِّ الحزب الوطني الديمقراطي، ورفع قانون الطوارئ، وإنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وذلك من بين مطالب أخرى.

ولم تكن التهديدات والمناورات والتحركات المضادة بين الجماعات الثورية والمجلس العسكري سوى معركة بين كيانات شرعية متنافسة، فبينما آمن الضباط بأن القوات المسلحة ستبقى دعامة للشرعية في الدولة المصرية، فقد اعتقدت الجماعات التي قادت انتفاضة التحرير بأن الشرعية معها، إذ كان الجيش يُمثِّل نظامًا فَقَدَ مصداقيته، وتمت الإطاحة بقائده في ثورة شعبية، وعلى ذلك فقد كان على الضباط أن يُحقِّقوا رغبات الشعب المصري كما تم إعلانها من خلال الثوريين، وكان من المستبعد أن تتم تسوية هذا الخلاف بسرعة؛ ورغم أن قادة التحرير كانوا يمتلكون سلطة أخلاقية كبيرة، فإنهم لم يكونوا يتحدثون بمصداقية عن الشعب المصري، وكما أشار مدون من الناشطين يدعى "ساندمنكي" فقد كان الثوريون بحاجة إلى الاهتمام بالعمل الشاق الذي يتطلبه تنظيم السياسات،[490] وكان ساندمنكي هذا يرد على الحقيقة القائلة بأن ناشطي المعارضة دعوا الشعب المصري إلى التصويت بـ "لا" على استفتاء 19 مارس، لكن 23% من المقترعين فقط هي التي استجابت لدعوتهم، ولم يكن هناك الكثير

[490] "النقاط العشر"، منشور بتاريخ 28 مارس 2011، http://www.sandmonkey.org/2011/03/28/10- points/.

مما قالته التعديلات الدستورية، لكن عملية سياسة قصيرة النظر كانت قد خرجت إلى النور فعلًا في تلك الأثناء، وكانت المعارضة تخشى من أن إجراء انتخابات برلمانية في غضون ستة أشهر وعقد انتخابات رئاسية بعدها بأشهر قليلة سوف يفيد جماعات غير ديمقراطية (خاصة بقايا الحزب الوطني الديمقراطي)، كما كانت هناك مخاوف كبيرة في أوساط الليبراليين من الإخوان المسلمين الذين أعلنوا عن عزمهم بتأسيس حزب الحرية والعدالة ومحاولة الحصول على 30–50% من مقاعد البرلمان الجديد، بالإضافة إلى الجماعات السلفية التي كانت في سبيلها إلى تحقيق انتصارات انتخابية كبيرة هي الأخرى، وكان التهديد السلفي الواضح يُمثِّل تلاعبًا يعود إلى السنوات الأخيرة من حكم مبارك، وها هو يعود مجددًا ليلازم مصر ما بعد الثورة، ولم يكن السلفيون بعنصر جديد في المجتمع المصري، لكنهم باتوا أكثر وضوحًا في آخر ثلاثة أو أربعة أعوام من عهد مبارك، وارتاب المصريون والمراقبون الأجانب في أن الحكومة لديها يد في هذه الظاهرة كوسيلة لتقليل حجم التأييد الذي يتمتع به الإخوان، معتقدين بأن السلفيين سوف يلتزمون بأشد تقاليدهم حرفية، لكن افتراضات الماضي لم تساعد على بناء واقع لـ "مصر الجديدة"، وربما كان هذا صحيحًا، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة القاهرة بواشنطن.

شرخ في العلاقات المصرية–الأمريكية؟

فور سقوط حسني مبارك، بدأت لعبة في واشنطن، وهي اللعبة التي بدأت بالسؤال "كيف كان سلوك إدارة أوباما في الأمر؟" وانتهت بالتساؤل عما إذا كان "لإدارة بوش أي فضل في الموجة الديمقراطية التي تعصف بالشرق الأوسط؟"، وكانت الإجابة الصادقة على هذين السؤالين كالتالي: "أنها لا تهتم" وأن "هذا أمر مستبعد"؛ إذ لا شك في أن فريق أوباما كان بطيئًا إلى حد ما في إدراك ما يحدث فعلًا في مصر، وكانت ديناميكيات السياسة على الأرض أبعد من تصريح الإدارة في يوم 25 يناير بأنه قد حان أوان الإصلاح، كما أنه يمكن التسامح مع مسؤولي السياسة الخارجية الأمريكية، نظرًا لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية الصماء حول استقرار مصر، فقد عاش كبار المسؤولين الأمريكيين وأطقم العمل التابعة لهم في عالم نظر فيه الأكاديميون ومحللو السياسة إلى النظام السياسي المصري

على أنه من بين أكثر النظم استقرارًا في العالم العربي؛ وفي وقت لاحق، كان يمكن للرئيس أوباما أن يراهن على أي موقف، وكان من المحتمل أن تندلع الأحداث في مصر بصرف النظر عما يصرح به، وذلك بمجرد أن تبرح العربة الثورية محطتها؛ ومن ناحيتهم، فقد اعترف أعضاء في إدارة بوش بأنهم عجزوا فعلًا عن التأثير على حسني مبارك بشأن أهمية الإصلاح إذ كان مقاومًا لهم في كل شيء، وكان يزعم أنه يعرف مصر ويعرف كيف يحكمها أفضل منهم؛ ومن جانب آخر، فإن الأحداث الاستثنائية التي جرت في مصر في يناير–فبراير 2011 لم تكن لها علاقة بأي شكل كان بالغزو الأمريكي للعراق قبل ذلك التاريخ بنحو ثماني سنوات، إذ كان يتم النظر إلى العراق على أنه مثال كبير على الغطرسة الأمريكية، ولم يكن هناك مصريون يرون على أن العراق مثال ينطبق على بلادهم، أما الذي أثَّر في المصريين فكان ما فعله التونسيون بأيديهم وإسقاط هؤلاء للديكتاتور الذي كان يحكمهم.

وكان كل ذلك يوحي بأن واشنطن أقل قدرة بكثير من أن تُشكِّل الأحداث في مصر كما يعتقد كثيرون، وربما كانت هناك نكسة لصُنَّاع السياسات في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما كانوا يحاولون أن يحملوا مبارك على تنفيذ الإصلاح، لكن الأمر استحال إلى أمر جيد في مصر ما بعد الثورة، ففي غضون ساعات من مغادرة مبارك لشرم الشيخ كانت واشنطن تضج باهتمام متجدد بقضية تعزيز الديمقراطية؛ فوفقًا لبعض المصادر، فقد كان ذلك هو التوقيت الملائم لضخ موارد مالية في تلك المنطقة من العالم، وهي السياسة التي كشفت عن سوء فهم متأصل لما حدث على مدار الأسبوعين السابقين، كما أنها كانت تُشكِّل إغفالًا فادحًا لقرن ونصف تقريبًا من التاريخ المصري، فقد كان آخر شيء يطلبه المصريون– الذين أطاحوا بالديكتاتور الذي حكمهم واستعادوا شعورًا بالكبرياء والروح الوطنية– هو عرض قوة أجنبية لخبرتها ونصائحها حول كيفية إدارة فترتهم الانتقالية.

وعلاوة على ذلك، فرغم أن الولايات المتحدة لم تكن مسؤولة عن الغُبن الذي حاق بالمصريين في عهد مبارك، فقد مكَّنت مبارك منه واستفادت من ذلك الوضع، إذ كان مبارك رجل واشنطن في القاهرة، فأبقى قناة السويس مفتوحة، وقمع الإسلاميين، وحافظ على السلام مع إسرائيل؛ وبدورها، فقد قدمت الولايات المتحدة الكثير لمصر، فأسهمت بمليارات الدولارات في المساعدات الاقتصادية على مدار

سنوات من أجل بناء البنية الأساسية في البلاد، وتوفير التكنولوجيا الزراعية، وإنشاء برامج الصحة العامة، لكن المساعدات الأمريكية– التي أسهمت بلا شك في تنمية مصر– عملت أيضًا على تقويض الشرعية الوطنية للنظام الحاكم، إذ كيف كان لمبارك أن يفخر بكبرياء مصر وقدرتها بينما كان موظفو وكالة التنمية الدولية الأمريكية (يو إس إيد) ومقاولوها موجودين في زوايا كافة الوزارات الحكومية؟

وفي نفس الوقت، بدأ المصريون يرون أن سياسة بلادهم الخارجية تتم من أجل الحصول على الكرم الأمريكي، فقد كانت الخطيئة الأولى تتمثل في سلام السادات المنفرد مع إسرائيل، وهو السلام الذي ورثه مبارك والتزم به بدقة؛ وفي اعتقاد كثير من المصريين، فقد كانت هذه الترتيبات تُضعِف من قوة القاهرة، بينما تحرر إسرائيل والولايات المتحدة لتنفيذ مصالحهما الإقليمية بلا قيود، وبالنسبة للولايات المتحدة، كان مبارك شخصًا محوريًّا في إنشاء نظام إقليمي جعل من الأسهل والأقل تكلفة بالنسبة لواشنطن أن تنفذ مصالحها بدءًا من تدفق النفط وانتهاءً بحماية إسرائيل، بالإضافة إلى منع أي دولة أخرى في المنطقة من أن تصبح مهيمنة جدًّا على محيطها؛ وكانت الفائدة التي حصل عليها مبارك واضحة، إذ حصل على حوالي 70 مليار دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية على مدار 30 سنة، كما كان ذا مكانة واضحة إذ كان شريكًا للقوة العظمى في العالم.

وبالنسبة لمصر، فقد كانت تداعيات السياسة المترتبة على هذا الاتفاق مثمرة بما في ذلك نشر مصر لقوة يبلغ عددها 35,000 جندي في السعودية في حرب الخليج عام 1991، ودعمها الهادئ لغزو العراق عام 2003، وتحالفها الضمني مع إسرائيل في حرب الأخيرة على لبنان عام 2006، وتواطئها مع إسرائيل في محاصرة غزة، إذ اعتقد مبارك أن هذه السياسات سوف تخدم المصالح المصرية– على الأقل وفقًا لتصوره هو– لكن تلك السياسات كانت تسير عكس ما يراه معظم الرأي العام المصري على خط مستقيم، ولذلك فقد واجه مبارك موقفين لا يمكن التوفيق بينهما: الأول هو أن يكون رجل واشنطن، والثاني هو أن يكون رجل الشعب؛ ولم يكن في وسعه أن يكون الاثنين معًا، فاختار الموقف الأول، وملأ الفجوة التي نتجت عن هذا الموقف في شرعية الحكم بالاستغلال والقوة.

وعلى ذلك، فلم يكن من المفاجئ أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة كانت موضع تركيز من جانب المعارضة الشعبية لحكم مبارك، فأعلن المحتجون في القاهرة في عام 2003– بمجرد أن اجتاحت القوات الأمريكية العراق– بأن مصر الديمقراطية هي وحدها التي يمكنها أن تقاوم السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، ثم عَبَّر مناوئو مبارك عن مشاعر مشابهة لذلك حديثًا، عندما وصفوا فترة حكم مبارك بأنها "نظام كامب ديفيد".

لن يرتكب زعيم مصري خطأ مبارك ثانية، وهو الأمر الذي لا يبشر بخير لموقف واشنطن في الشرق الأوسط، وعليه فلا بد للولايات المتحدة أن تُقلِّل كثيرًا من سقف توقعاتها فيما يتعلق بمرحلة ما بعد مبارك، وأن تتفهم نهاية العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وإذا كان الأمر كذلك، فأين ستقف واشنطن؟ إن أفضل ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله من أجل إنقاذ وضعها في مصر هو أن تركِّز إدارة أوباما على الديمقراطية، والتسامح، والتعددية، والمحاسبة، ومنع العنف، ثم تتبنى معالجة تقوم على ترك المصريين ينشئون نظامًا سياسيًّا جديدًا وفقًا لما يريدونه هم، إذ أصبحت واشنطن عاملًا سلبيًّا في السياسة المصرية لدرجة أن ذلك ينذر بضرر أكبر لو انجذب المسؤولون الأمريكيون لإغواء فعل ما هو أكثر من التأكيد على "المبادئ الأولى" بشأن تغيير سياسي سلمي ومنظم وشفَّاف، أما المطالب الضمنية الخاصة بالتساؤل حول استمرار حزمة المساعدات الأمريكية أو حتى عمل اقتراحات بشأن كيفية تصرف المصريين في مرحلة ما بعد مبارك، فستتم مقابلتها بمقاومة شديدة من جانب أولئك الساعين إلى القيادة، حتى لو كان ذلك من منطلق حاجة الساسة المصريين لإيضاح مصداقيتهم كقادة وطنيين.

ومن الصعب توقع المستقبل السياسي الذي سيظهر في مصر، فهناك على الأقل إرث من نظام برلماني في مصر، إذ نَصَّ دستور البلاد عام 1923 على إنشاء برلمان عمل إلى درجة ما حتى ثورة الضباط الأحرار عام 1952، لكن تلك الفترة كانت تشهد قلاقل بسبب الوجود البريطاني في مصر، وهو الأمر الذي أخرج عبد الناصر ورفاقه من معسكراتهم، فقام هؤلاء بإنشاء نظام حكم خرج عليه المصريون في نهاية المطاف، وإذا كانت واشنطن لا تحتل مصر فإنها ستخاطر بلعب دور شرير في الفترة الانتقالية لو أرادت التدخل في البلاد، ولا يُعزى هذا الأمر إلى انعدام الثقة التي ينظر بها كثير

من المصريين نحو الولايات المتحدة فحسب، بل بسبب مسار السياسة المصرية أيضًا، إذ أنها ذات مسار مجهول، ومن المحتمل أن تظل كذلك لبعض الوقت، ونادرًا ما انتهت الثورات على نحو رغب فيه أبطالها والمشاركون فيها أثناء وجودهم في خنادقهم.

خدعة؟

كان حسن مصابًا بدوار، وهذا ليس وصفًا يستخدم في العادة بشأنه، فهو لم يرتح بسبب نهاية الكابوس الطويل الذي مَرَّ بمصر وآفاق الحرية التي بدت متوفرة أكثر من أي لحظة أخرى على امتداد العقود الستة الماضية فحسب، بل لأنه كان يُحس بأنه صاحب فضل فيما حدث (رغم أنه كان مهذبًا جدًّا لدرجة ألا يتفاخر بهذا الخصوص)، فرغم أنه لم يكن من منظمي الاحتجاجات، ولم يكن نشاطه واضحًا جدًّا ككثيرين آخرين، فإنه كان يعمل بلا كلل من أجل نشر الوعي من خلال صلاته بمصريين وأجانب بشأن خيانة نظام مبارك، كما أنه كان محقًّا في أمر آخر، إذ لم يكن يعول على الزعم بأن النظام السياسي المصري مستقر، ولا يمكن أن يستمر بالتبعية، فجادل بعكس ذلك، قائلاً بأن هذا النظام عبارة عن بيت ورقي مبني على أساس الخوف، ورغم أنه لم يستطع التنبؤ بتوقيت حدوث ذلك، فإنه رأى أنه حتمًا ما سيحدث ذلك في مقبل الأيام.

ولم يأخذ الأمر وقتًا طويلًا، ثم أصبحت آمال حسن الكبرى بشأن المستقبل مريرة، ففي غضون 36 ساعة من رحلة مبارك إلى شرم الشيخ، والعار الذي لحق بالأخير، عاد حسن إلى جهاز الكمبيوتر الخاص به ليكتب عليه، وكانت رسالته الأولى تحت عنوان "الخدعة"، وهي الرسالة التي مزجت بين ثرثرة حسن التقليدية وانحسار الغشاوة عن عينيه على نحو مؤلم وصادم:

أعتقد أن مؤامرة كبرى قد حيكت ضد الشعب المصري.

فعقب ثلاثة أسابيع من الاحتجاجات في كافة أنحاء البلاد– مما أدى إلى سقوط الديكتاتور– فاض الفرح في شوارع مصر، مما جعل الناس يعتقدون بأنهم قد أصبحوا أحرارًا فعلًا، وكانوا

مقتنعين بأن حكومتهم المؤقتة سوف تحافظ على وعودها، وأنها ستقودهم سلميًّا نحو الديمقراطية التي حارب الجميع بجد من أجلها... لكن مصر سوف تظل تحت الديكتاتورية العسكرية حتى النهاية، وليتني مخطئ فيما أقول.

ولا شك في أن هذه الرسالة كانت نتيجة "للمخلفات الثورية" التي كان المراقبون يتوقعونها، فانعدام اليقين يولد الخوف؛ وفي الأيام والأشهر التي أعقبت الإطاحة بمبارك، ظَلَّ حسن قلقًا جدًّا بشأن المد والجزر في سريان الأحداث، وكان في أغلب الأحيان مرتابًا في قادة الجيش الكبار الذين كانوا على علاقة مباشرة بمبارك، فقد كانوا فعلًا ضباطه، وحتى عندما كانوا يدفعونه خارج منصبه كانوا موالين له، وكان مبارك قد هدَّد نظامهم الذي يداهنه عندما أطلق بلطجية على ميدان التحرير قبل رحيله بتسعة أيام، لكن الجيش وقف على هامش الأحداث أثناء الفوضى واستمر في تأييده للديكتاتور.

ولا شك في أن تلك اللحظات كانت مشرقة بالنسبة لحسن، فعلى سبيل المثال أرغمت الجماعات الثورية آخر رئيس وزراء لمبارك– وهو خادمه المخلص أحمد شفيق– على تقديم استقالته يوم 3 مارس، ولذلك فقد تحسَّنت نظرة حسن للأحداث على نحو كبير، لكنه لم يعرف الأوهام مطلقًا مع ذلك، فلم يصدق أبدًا بأن المرحلة الانتقالية في البلاد سوف تكون سهلة، إذ كان واعيًا تمامًا بأن بقايا الحزب الوطني الديمقراطي وعناصر الشرطة وعملاء أمن الدولة (حتى بعد حل جهاز أمن الدولة في 15 مارس) وأصحاب الأعمال التجارية والجيش سوف يبذلون قصارى جهدهم لينقذوا النظام القديم، وهو ما جعله يُصوِّت بـ "لا" في استفتاء 19 مارس، وكان حسن– مثل كثيرين آخرين رفضوا هذا الاستفتاء– يخشى من أن الجماعات السابقة المنظمة ذات التمويل الجيد سوف تكون في وضع أفضل للمنافسة في الانتخابات البرلمانية التي سيجري عقدها في غضون ستة أشهر، وذلك بالمقارنة مع الجماعات التي كان عليها التحول من حركات ثورية إلى أحزاب سياسية، وهي مهمة لم تكن سهلة أبدًا، ولم يكن هناك شيء سهل في نظام ما بعد مبارك، لكن كثيرًا من المصريين اعتقدوا بأنه أيًّا ما كانت ستسفر عنه الثورة، فإن ذلك سيكون أفضل من حقبة مبارك.

وهناك ميل للاعتقاد بأن المصريين قد تمردوا على حسني مبارك في أوائل عام 2011، وهذا صحيح، لكن الأمر لم يكن دقيقًا تمامًا، إذ قام هؤلاء بالثورة على النظام الذي حكمه مبارك– وهو نظام سياسي– وهو النظام الذي ورثه مبارك عن السادات الذي كان قد ورثه بدوره عن عبد الناصر، وكان هذا النظام قد تأسس في ظل سياسة القوة والأيديولوجية التي عرفتها فترة أوائل الخمسينيات عندما اكتشف الضباط الأحرار أنهم يستطيعون التخلص من مناوئيهم بقوانين وقواعد وتنظيمات ومراسيم غير ديمقراطية، فقام المصريون بالهجوم بلا توقع على ذلك النظام وأطاحوا بالقائم عليه (مبارك)، ولأول مرة في غضون 60 سنة كانت لديهم الفرصة لتعريف مصر كما كانوا يريدون، لا كما يريد صف من ضباط الجيش الذين لا يثق بهم أحد، وكانت الأسئلة التي يطرحها المصريون على أنفسهم هي: ما هي مصر؟ وما هي المبادئ والقيم التي ترشد مصر في الداخل والخارج؟ وما هو دور الدين والوطنية في حياة الشعب؟ وما هو نوع السياسة الخارجية التي يتوجب على مصر اتباعها؟ وهل تستطيع مصر العودة إلى دورها كزعيمة لإقليمها ثانية؟ وفجأة حصل المصريون بأنفسهم– بشجاعتهم وكرامتهم– على الفرصة لتقديم إجابات على هذه الأسئلة؛ على أنه بدون رواية إلزامية ومتماسكة للمجتمع والسياسة المصرية في محضر إجابتهم، فمن شأن جهودهم أن تصبح هباءً في هذا المضمار، ومن الممكن تمامًا ألا تكون الانتخابات المصرية أو افتتاح جلسات البرلمان الجديد أو تنصيب رئيس منتخب بالأمور الحاسمة في نهاية المطاف، لكن هناك أملًا يحدو الأغلبية الساحقة من الناس في أن يستطيع الشعب بناء نظام سياسي جديد، ويُعيد بناء المجتمع بصورة سلمية، وهو أمر مستبعد طالما لم يتم حل المناقشات السابقة حول مصر وما الذي يتوجب على ذلك البلد أن يعمل من أجله، وليست هناك طريقة لمعرفة ما الذي ستسفر عنه هذه العملية أو المدة التي ستتطلبها؛ ففي الفترة التي أعقبت الثورة مباشرة، كان من الواضح أن التنافس بشأن الشرعية هو الخطوة الأولى التي من المحتمل أن تتحول إلى معركة شرسة لتعريف مصر، وبالتالي فإن من الصعب جدًّا تحديد ما الذي ستنتهي إليه البلاد، وهناك أفكار حول هذا الأمر، ورغم أنها أفكار مختلطة، فإن هناك تطورات إيجابية بشأن التغيير الديمقراطي تتزامن مع إشارات تنبئ بالديكتاتورية، أما الآن هناك أمر واحد واضح، وهو أن الكفاح من أجل مصر مستمر.